

أحمد بن الحاج محمد بن جندار

مكتبة

إيضاح الأسرار المصونة

في الجواهر المكنونة

في صدف الفرائض المسنونة

تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحسوبي سيدي أحمد بن سليمان

الجزولي الرسمى رحمه الله

١٣٥٣

طبع هذا الكتاب الجليل القدر على ثقة من حل ذروة العلياء * وتوسيع بقضائل
النبل * والعلما * وحاز الفضائل والمفاخر والمعالم ودانت له السعادات في كل مكان وزمان *
ورمقته عين العناية في كل آن * الجامع بين السيف والقلم * والعلم والكرم * نبع الجود
في أوطانه * وحام طي زمانه * وبرمكي أوانه * العالم العلامة * والخبير القهامة *
فارس القربان * وفريد هذا الزمان * وأرومة الأفاضل المشهورين *
غفر السادة المزوارين * السيد الحاج الهادي المزوارني * باشا مراکش
الجزء ونواحيها وحاكم سهولها وجبالها الذي لا زال بمون الله يتقرب عن الكتب المفيدة
والتأليف العزيزة ليتحف بنشرها الراغبين * ويهدي بنور فوائدها الغافلين *
جزاه الله جزاء الخير وخير الجزاء * وأجزل عليه بجزيل العطاء * وقد تم الطبع على يد
وكيله السيد قاسم الدكالي غفر الله ذنوبه * واسترعيوبه *

طبع بمطبعة المأهذ بجوار قسم الجمالية بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الحسني سيدي أحمد بن سليمان الجزولي ثم الرسموكي أصلحه الله آمين الحمد لله المنفرد بالمعظمة والتكوين * وارت السموات والارض ومن فيهن وهو خير الوارثين * ومميز درجات أهل العلم بما فضلهم به في سابق علمه من مزايا التقريب والتمكين * وهدام الى فهم معاني دينه المتين * وجعل التيقن في معالم الدين * من أفضل أعمال عباد الله المتقربين * والصلاة والهلام على سيدنا محمد نبيه المصطفى ورسوله المقرب الامين * وعلى آله البررة الاكرمين وأصحابه المنتخبين * وسائر المقتدين * وبعد * فاعلم أن علم الفرائض علم شريف من أجل علوم الدين وأعلها * وأهمها بالبحث والنظر وأولها * دل تبيين الله مهمة أحكامه في الكتاب على شرفه وعظمه * ووردت الاخبار النبوية بالخص على تعليمه وتعلمه * وحذرت مما سيقع من دروس معالمه السنية * وذهاب أعلامه الشرعية * ومع ذلك أعرض عنه أهل هذا الزمان حتى أشرف على الدروس والنسيان * وقد كنت قبل هذا الاوان * صارفا همتي لتعلمه تعلم اثنان حتي اظنني الله على ما شاء من فروعه الفقهية ولو احققها الحسابية وتأملت تأليفاته المنظومة والمنشورة * المتداولة المشهورة * فلم يظهر لي فيها تأليف متوسط جامع لما يحتاج اليه من الفقه والاعمال المقصودة * فألفت في ذلك أرجوزة سهلة مفيدة * فأردت أن أشرحها شرحا متوسطا يكمل به المرغوب لكل طالب حبيب * ويسمي ايضا احاسار المصونة * في الجواهر المكتوبة في صدق الفرائض المسنونة * فانه يوفقنا في ذلك للسداد * ويجعله مقبولا منتفعا به الى يوم النناد * فقلت مستعينا بالله العظيم الذي كان له الفضل العميم * قال الناظم أصلحه الله

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنَا * لِدِينِهِ وَدَلَّمَهُ أَوْرَثَنَا ﴾

فأقول ابندا الناظم تأليفه بالحمد لله لانه فأنح كتاب الله الكريم وخاتم دعاء المؤمنين في جنة النعم والوارد من قوله عليه السلام كل أمر ذي بال لا يتبدى فيه بالحمد لله وهو أجزم ويروي أثر وأقطع أى ناقص البركة نقصا فاحشا فلا ابتداء به مستحب لكل مصنف ومدرس ودارس وخطيب ومريد كل أمر مهم والحمد في اللغة هو الثناء بالكلام على الموصوف بحمائل صفاته وأفعاله على جهة التعظيم فلا يكون حينئذ الا بالكلام ويكون في مقابلة النعمة وغيرها وفي العرف هو فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه متعما على الحامد أو غيره فلا يكون حينئذ الا في مقابلة النعمة ويكون بالكلام والفعل والاعتقاد فينبها حينئذ عموم

وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما كان بالقول في مقابلة النعمة وانفراد الغوى بما كان بالقول في صفات الكمال وانفراد العرق بما كان بغير القول في مقابلة النعمة والحمد خاص بأولى العلم بخلاف المدح فإنه يكون لأولى العلم وغيرهم وأل في الحمد الاستغراق على الاظهر وقيل انها عهدية لان الله لما علم عجز خلقه عن كنهه حمد نفسه في الازل فلما خلق الخلق طلب منهم أن يحمده بمثل حمده أى مثل الحمد الذى حمد الله به نفسه في الازل واقع منى لله والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحق للعبادة واللام الجارة له للاستحقاق والتوفيق هو خلق القدرة مع المقدور في العبد على موافقة أمر الله تعالى والدين هو الطاعة والعلم أريد به هنا الجنس وأفضل العلوم التي من الله بها على العباد العلم بوجوده تعالى ووحدانيته وما يجب له وما يستحيل عليه وما يلحق بذلك من علوم الشرع والايثار هو الاعطاء ومعنى البيت على أن الاستغراق لجنس جميع أنواع الحمد القديم والحديث ثابتة ثبوت استحقاق الله تعالى الذى وفقنا لطاعته وأورثنا أى أعطانا علومه التي كان من جملتها ما يستلزمه نظم هذه الارجوزة من علم النحو والعروض والحساب والفرائض لله الحمد التام والشكر العام على توالى نعمه على الدوام وفي هذا البيت براعة الاستهلال التي يستعملها أهل البلاغة وهي الاتيان في أوائل قصائدهم بما يدل على ما أرادوا التكلم عليه * ثم قال أصلحه الله

﴿ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا * عَلَى نَبِينَا وَمَنْ بِهِ اهْتَدَى ﴾

فأقول ثنى الناظم بالصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى كل من اهتدى به لما في ذلك من الثواب لان الشأن في كل أمر يبدأ فيه بحمد الله أن يصلى فيه على الرسول صلى الله عليه وسلم والصلاة على غير الانبياء جائزة بالتبع للانبياء اتفاقا والصلاة من الله على نبيه هي الرحمة المراد بها الانعام وسلامه عليه هو زيادة التشريف والتنظيم * والنبي هو انسان أوحى اليه بشرع وان أمر بتلقيه والجملة خبرية لفظا دغائية معنى أى اللهم صل وسلم أى اللهم تفضل بالانعام وزيادة التنظيم في سائر الازمنة المستقبلية على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى كل من اهتدى أى رشد بسببه الى أمثال أوامره من أقاربه وأصحابه وسائر أئمة * ثم قال أصلحه الله

﴿ وَابْعَدُ فَأَقْصِدْ بِهَذَا الْوَضْعِ * عِلْمُ الْفَرَائِضِ الْجَلِيلِ النِّفَعِ ﴾

فأقول في تفسير بعض ألفاظه بعد ظرف زمان حذف معه المضاف اليه ونوى معناه فبنى على الضمة التي لا تكون فيه حالة الاعراب وهو متعاقب بمحذوف وهو اذكر والفاء الموجودة بعده داخلية على مقدر وهو أقول وما بعده الى آخر الارجوزة محكى به ويصح تعلقه بغير ذلك والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة فهي الانصاء المقدرة للورثة * وفي معنى البيت واذكر بعد زمان ذكرى ما تقدم ما هو مقصود فأقول القصد أى مقصودى بهذا الوضع أى بعض التأليف الموضوع في بحر الرجز المركب في أصله من مستعملن ذى وتد مجموع ستة مرات هو تبين مهمات علم الفرائض الجليل النفع أى الذى جل أى عظم وكثر نفعه للمسلمين لاضطرار كل الناس اليه اذ لا يخلو انسان من كونه وارثا أو موروثا

الى انقراض الدنيا وقد حدد بعضهم علم الفرائض الذي هو علم الموارث * بقوله هو العلم
 بالاحكام الشرعية المختص تعلقها بالمال بعد موت مالكة تحقيقا أو تقديرا فقوله العلم كالجنس في الحد
 يدخل فيه جميع أنواع العلم * وقوله الشرعية احتريزه من العقلية للحساب وغيره وقوله المختص تعلقها
 بالمال احتريزه من أصول الدين والنكاح والطلاق ونحو ذلك * وقوله بعد موت مالكة احتريزه من
 الزكاة ونحوها * وقوله تحقيقا أو تقديرا راجع لكل واحد من الموت والمالك اما تحقيق الموت والمالك
 معلوم وانما ذكره توطئة لتقديرهما واما الموت بالتقدير فكالتفقد اذا مات بالتعمير وأما المالك بالتقدير
 فكندبة الجنس ودية الخطأ فانه يقدر ملك الميت لتلك الذية أى بقي فيه الجزء الاخير من أجزاء حياته
 فتورث عنه وقال بعضهم يمكن أن يقال في رسمه علم يقدر ما يورث من مال الميت ومن يرثه ومن لا
 وأخصر من ذلك أن يقال العلم بالوارث وما يورث ولا بد لطالب هذا العلم من معرفة مقدمات من الحساب
 وبحسب قوته في الحساب يكون اقتداره على استخراج الخطوط لاربابها فان كان فقيها لا حساب عنده
 لم يقدر على عملها فغاية ما يتأتى للامام بقوله في الفرائض البسيطة وأما الفرائض المركبة كسائل انكسار
 السهام والاقرار والمناسخات ونحوها فلا يقدر على عملها الا الماهر في الحساب وان كان حسابيا لافقه عنده
 فكثير ما يخطئ في تعيين الوارثين وفروضهم وكيفية حجهم وعدد الاسباب والموانع ونحو ذلك ولا لجل
 احتياج الناظر فيه الى الحساب والفقهاء صار كأنه علم مستقل فافرد له العلماء تأليف مستقلة والاصل في
 ثبوت هذا العلم الكتاب والسنة والاجماع والقياس كسائر الاحكام الشرعية أما الكتاب فقوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم الآية * وقوله يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله الآية وأما السنة فقوله عليه
 الصلاة والسلام تعلموا الفرائض فانها من دينكم وهي أول ما ينسى وهي نصف العلم وهي أول علم يترج
 من أمي وينسى وفي لفظ آخر تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤا مقبوض وان العلم سيقبض
 حتي يختلف اثنان في فريضة ولا يجدان من يفصل بينهما * وقوله أيضا العلم ثلاثة آية محكمة وسنة
 قائمة وفريضة عادلة وما سواها فضل * ومعنى عادلة موافقة للاحكام التي أخذت من الكتاب والسنة
 وهذا العلم علم شريف دل على فضله الاحاديث السابقة وآثار كثيرة وقد استوفت الصحابة رضي الله
 عنهم النظر في ذلك واكد وأعلى تعليمه قال أبو موسى الاشعري رضي الله عنه مثل الذي يقرأ القرآن
 ولم يعرف الفرائض كلابس برنس لا رأس له وقال ابن العربي وقد ضيعها الناس اليوم واشتغلوا بالتبوع
 وغيره اما لقلة الدين أو لقرض دنيوى وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون وهذا العلم علم قطعي
 ليس لاحد فيه زيادة ولا نقصان بالاجتهاد بعد الصحابة رضي الله عنهم ولذا قال ابن حبيب من قطع
 حق امرئ مسلم تامدا أو جاهلا قطع الله حقه من الجنة واختلف في توجيه كونه نصف العلم فقيل انه
 بعيد وبه قال جماعة وقيل انه نصف باعتبار حالة الحياة والموت والحياة سبب لوقوع سائر العلوم والموت
 سبب لوقوع الفرائض واحد الحالين نصف من مجموعها وقيل انما قال انها نصف العلم على جهة التشریف
 والمبالغة في الحث على الاشتغال بها مخافة أن تنسى وقيل غير ذلك * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ الَّذِي هَلَكَ * حَقُّ تَعَلُّقٍ بِبَعْضِ مَا تَرَكَ ﴾

﴿ ثُمَّ مَوْنَةٌ فَدَيْنُ الدِّمَةِ * إِصْأَوْهُ وَالْإِرْثُ فِي الْبَقِيَّةِ ﴾

فأقول في تركه فملة بمعنى مقعولة والميون بغير تاء جمع مؤنثة بالناء والذمة تطلق على الكفالة التي هي الحفظ
 أي يخرج من تركه الشخص الذي هلك أي مات حق ثبت على الهالك لغيره تعلق ذلك الحق ببعض ما
 تركه الهالك من الاموال يعني أو بجميع ما تركه وذلك كدين المرتهن الذي تعلق بالرهون المحوز في صحة
 الرهن فانه يخرج أولا وجوب مرتهن ذلك المرهون فان لم يبق فيه شيء كان تجهيز الميت المدين على بيت
 المال أو جماعة المسلمين وكذلك ارض الجناية الذي تعلق برقية العبد الخاضع على غيره في حياة سيده فمات قبل
 فوائده بالارض أو اسلامه فيه فان المجنى عليه أحق بذلك العبد الميت حتى يأخذ جنايته ببينة الارش من
 ثمنه فيصرف ما بقي في تجهيز الميت وان رهن عبد ثم جنى فقد تعلق به حقان فان لم تثبت جنايته ببينة
 وانما اعترف بها الراهن العديم فقط بحق المرتهن يقدم على حق المجنى عليه وان ثبت جنايته أو اعترف
 المرتهن بها بحق المجنى عليه حينئذ يقدم على حق المرتهن فله أن يأخذه من يده حتى يقضى منه لقوله
 عليه السلام العبد فيما جنى فان فداه أحدهما بالارش بقى على الرهنة والابده بأخذ الارش من ثمنه فما بقي
 يأخذه المرتهن فان فضل عن حقه شيء صرف في تجهيز المدين * وكذلك أم الولد تستحق أخذ حملها نفسها
 من رأس المال اذا مات سيدها فتكون حرة * وكذلك زكاة العين في عام وفاته ان اعترف بحولها عليه
 وأوصى باخراجها فانها تخرج من رأس المال * وكذلك زكاة الحرس والنهار اذا ثبت حولها بالافراك
 والازهاء في عام وفاته وان لم يوصى باخراجها ايضا * وكذلك ما اقربه المالك من الاصول والعروض
 باعيانها لرجل أو قامت عليه بينة فربها أولى بها * قوله ثم مؤنة معناه ثم يخرج مما بقي مؤنة تجهيزه بالمعروف
 من غسل وكفن وحنوط وما يصرف الى ان يقبر بالتراب في قبره وان كان الهالك زوجة كان مؤنتها في
 مالها على المشهور * وأما العبد فؤنته على سيده وهل الواجب كفن واحد يستريحه أو عورته خلاف
 وان أوصى بأكثر من واحد كان الزائد على الواحد المعروف لامثاله في ثلث ماله * قوله فدين الذمة بكسر
 التاء لزوما لتكون روياء حيث لم يوافق الحرف الذي قبلها ما قبل التاء في الشطر الآخر وهكذا يكون الامر
 في سائر الايات المختومة بهاء التأنيث أي فيخرج مما بقي في التركة دين في ذمة الهالك وحكمه ولم يتعلق
 بشيء معين كالرهن فان كان في التركة وفاء بجميعها فلا اشكال والا تحاص أربابها فما وجد منها ان كانت
 هذه الديون حقوق الأدميين وهي ثابتة على الهالك ببينة عادلة أو اقراره بها في صحته أو مرضه لمن لا يهتم
 عليه ثم يخرج مما بقي حقوق الله المقرضة عليه من الزكاة والكفارات والندور اذا شهد في صحته بوجوبها
 عليه في ذمته فيبدأ بذلك كله من رأس الباقي الاول فالاول فيثبت كما يبدأ ذلك في الثالث اذا أوصى في
 المرض بوجوب ذلك عليه في الاعوام الماضية كما يفيد كلام الشيخ يعقوب البستاني على نظم التلمساني *
 قوله ايصاءه والارث في الباقية أي ثم يكون موجبا ايصائه وارث الورثة في بقية التركة عما تقدم لكن
 تخرج الوصايا من ثلث تلك البقية ويكون ما بقي للورثة فان كان في ثلث تلك البقية وفاء بجميع الوصايا
 أخرجت كلها والا قدم الاكد منها على غيره وتحاصت المتساوية أو يقرع بينها حسبما أشار اليه خليل في
 مختصره بقوله وقدم لضيق الثلث فك الايسر ثم مدبر صحة الى آخر الوصايا التي ذكرها وسيأتي بيانها ان
 شاء الله * ومثال ذلك من مات وليس له الا عبد مرهون في عشرة دنانير فميت العبد على رجل فكسره
 سنا ارشها خمسون دينارا فأخذه المجنى عليه من دين المرتهن الثبوت جنايته عليه وعلى الميت عشرون دينارا
 دينا لرجل وحجزه وارثه بخمسة دنانير الى المفاصلة فاجتمعوا كلهم على بيع ذلك العبد وقد كان أوصى
 بثلث ماله فاذا بيع العبد بخمسين دينارا أو أقل أخذ المجنى عليه ولا شيء للباقيين واذا بيع بستين أخذ
 المرتهن عشرته وبسبعين أخذ المجنى خمسة واقسم أهل العشرين على قدر دينهم الخمسة الباقية واذا بيع

بخمسة وثمانين اقتضى أرباب الديون ديونهم ولا وصية ولا ميراث فإذا بيع بمائة كان ثلث ماله الذى أوصى به خمسة وورث به عنه عشرة وبالله التوفيق ثم قال أصلحه الله

أسباب التوارث

فأقول أى هذا الكلام الآتى باب تبين أسباب حصول التوارث الخاص بين كل شخص أراد الحى منها أن يرث الميت وهي جمع بسبب والسبب الشرعى هو ما يوجد الحكم عند عدمه اذ أنه وهو هنا ما يتوصل به الى الميراث الخاص وأما الارث الذى يكون لسائر المسلمين فلا يعتبر فيه الا موافقة الميت فى الاسلام ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿لِلْأَرْثِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةٌ نَسَبٌ * عَقْدٌ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ مُجْتَلَبٌ﴾

فأقول أى لثبوت الارث بين الحى والميت أسباب ثلاثة لا يثبت الارث بينهما الا بواحد منها * وهي نسب أى ثبوت قرابة مخصوصة بينهما * وثبوت عقد زواج بينهما * وثبوت ولأء بينهما مجتلب بالاعتاق أى جلبه واكتسبه المعتق لنفسه ولعصبته بالاعتاق * وقد يكون بينهما سببان أو جميع الاسباب الثلاثة فيرث الحى منهما الميت ببعض ما حصل منهما كإسياتى * والمراد بالنسب قرابة مخصوصة سيأتى بيانها لا مطلق القرابة والولاء بفتح الواو مع المد قبل هو الانعام بالعتق لانه شبهه بالنسب اذ السيد أخرج معتقه من الرق الذى هو كالعدم الى الحرية التى هى كالموجود بسبب الاعتاق كما أخرج الاب الولد بالانطفاء من عدم الى الوجود حسا فيحدث بينهما من الاعتاق محبة تامة واتصال تكون موجبة لمولات بعضهم بعضا فى دفع المضار وجلب المنافع كما توجب القرابة المتأكدة ذلك فالولاء على هذا اسم للمصدر الذى هو التوالى فاذا قلت فلان ورث فلانا بالولاء فعناه أنه ورثه بقولى اعتاقه والولاء حينئذ يورث به ولا يورث لانه كالنسب * وقيل الولاء هو النسبة التى يحدتها تولى الاعتاق بين المعتق وعصبته ومواليه الاعلىين وبين المعتق وأولاءه ومواليه الاسفلين وقيل هو اتصال كالنسب تشاعن عتق * وبهذا قال ابن مروق وهو المناسب للنظم وقد يطلق الولاء على الميراث ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المعتق رجلا أو امرأة ولا بين أن يكون الاعتاق اختياريا أو جبريا كما يأتى بيان ذلك فى شروط الولاء فاذا اعتق رجل أو امرأة اعتبر كان ذلك العبد المعتق بمنزلة ولد معتقه فيكون الولاء لذلك السيد ولعصبته على ذلك العبد المعتق وعلى ذريته وعلى من اعتقوه وإن تكرر ذلك وبعد كإسياتى بيان ذلك فى ثبوت ترتيب الورثة بالولاء وكل من أراد أن يرث لا يكون له الارث الا مع واحد من تلك الاسباب ولا يزداد على تلك الاسباب سبب رابع وهو الملك لان السيد انما يأخذ مال عبده بالملك لا بالارث بدليل أنه يأخذه ولو كان العبد كافرا اذ لو كان أخذه بالارث لمنع منه اذ لا يرث المسلم كافرا وأما بيت المال فهو كوارث من لا وارث له وليس بوارث حقيقى * ثم أشار الى جهات النسب الذى يكون به الارث بقوله

﴿جِهَاتُهُ أَبَوَةٌ أُمُومَةٌ * بَنُوهُ أَخَوَةٌ عُمُومَةٌ﴾

فأقول أى جهات النسب الذى يكون به الارث خمس جهات جهة أبوة وجهة أمومة وجهة بنوة وجهة أخوة وجهة عمومة أى جهة الاباء وان علوا وجهة الامهات وان علون ويدخل فيهن أمهات الاب وجهة الابناء

وان سفلوا وجهة الاخوة الاشقاء لاب أولام وابناء الاخوة غير الاخوة للام وان سفلوا وجهة الاعمام
 الاشقاء لاب وابنائهم وان بعد الاعمام وابنائهم فكل من يرث بالنسب لا يرث الا اذا توصل الى الميت
 بجهة من تلك الجهات وقال الشيخ سيدى محمد بن على بن علاف الغرناطى فى شرح فرائض الامام ابن الشاطبى
 السببى اختلاف قول مالك فى ولادة الشرك هل يوارث بها فى الاسلام أولا على قولين أحدهما وهو قوله
 الاول انه لا يوارث بها وان ثبت النسب بعدول المسلمين والثاني وهو الذى رجح اليه انه لا يوارث بها الا
 ان يثبت النسب بالبينة العادلة مثل الاسارى أو المسلمين أو الحريرين بأنون بامان فيسلمون أو يسبون فيتقون
 فيسلمون انتهى باختصار وقد سكك الناظم عن الشروط وهى ثلاثة ثبوت تقدم موت الموروث على الوارث
 اذا علمت حياتهما ثم ماتا معا وتحقق حيات الوارث بعد موت الموروث احترازا من الجذنين الذى لم يستعمل
 صارخا والعلم بدرجة الوارث مع الموروث بان يثبت التقاؤهما فى جد واحد احترازا من موت رجل من
 قريب مثلا ولم يعلم له قريب فيراثه لبيت المال لاجل الشك لانه لما لم يعرف الاقرب اليه منهم كان كل
 قريبى بزعمه ولما لم تعلم لدرجة سقط ميراثه لفوات الشرط وانما سكك عنها لانها مستفادة من الموانع
 الآتية ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَالشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ بَعْدَ الصَّحَّةِ * إِسْلَامُ زَوْجَيْنِ مَعَ الْحُرِّيَّةِ﴾

فاقول أى والشروط المعتبر فى النكاح الذى يكون به الارث بعد حصول صحته باتفاق أو اختلاف هو اسلام
 زوجين مع حرتهما ويستفاد من هذا الشرط انه يشترط فى الارث بالنكاح ثلاثة شروط الاول أن يكون
 النكاح صحيحا ولو مع الاختلاف الموجب بفسخه بالطلاق قبل الدخول ولم يفسخ حتى مات أحدهما وامان
 كان متفقاً على فساده وهو الذى يفسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء وقع الموت
 بعد الدخول أو قبله فى النوعين والدليل على ذلك تفصيل قول ابن علاف فى شرحه على موارث ابن الشاط
 اذا كان النكاح فاسدا ثم وقع فيه الموت قبل الفسخ فالاصل فيه ان كل نكاح يفسخ بطلاق ففيه الارث وكل
 نكاح يفسخ بغير طلاق فلا ارث فيه ثم اختلف المذهب فى ضابط ما يفسخ بطلاق أو بغيره لان النكاح الفاسد على
 قسمين * أحدهما يجمع على فساده كالنكاح فى العدة ونكاح الاخت ونكاح على الاخت ونكاح المرأة على عمتها
 أو خالتها ونكاح البنت على الام ولو قبل أن يدخل بالام وخامسة وكل محرم بنسب أو رضاع أو جهر ونكاح المكره
 والمكره والنكاح فى هذه الامثلة ونحوها اذا فسخ كانت الفرقة فيها فسخا بغير طلاق ولا يلزمه الطلاق اذا طاق
 به بنفسه والفسخ الآخر ما يختلف فى فساده قال اللخمي فى هذا قولان فقال مرة يكون فسخه بغير طلاق لانهما
 مغلوبان عليه ومرة يكون بطلاق مراعاة لقول من أحازه وسواء كان الفساد من قبل العقد أو من قبل الصداق
 أو منهما جميعا واختار ابن القاسم فى هذا ان يفسخ بطلاق فيكون فيه الارث ان مات أحدهما قبل الفسخ
 وذلك مثل كل نكاح يكون لاحد الزوجين أو الولي فسخه ونكاح حرة بغير وليها وأمة بغير اذن سيدها وامرأة
 زوجت نفسها ونكاح المريض اذا تقدم موت الصحيح منهما ونكاح السر الذى اوصى شاهده على كتمه
 ونكاح بكاتب أو مافى البطن أو عمرا أو خيرا أو على ان تفقها على غير زوجها أو على ان ينق الزوج على غيرها
 من ولد أو غيره أو على أكثر من خادم لها ونكاح بالامهر وما اختاره ابن القاسم خلاف اختيار أكثر الروايات ورأى
 ابن حبيب فيما ضعف فيه الخلاف ان يفسخ بغير طلاق فاذا وقع الموت قبل الفسخ فعلى القول انه يفسخ بطلاق
 فيوارثان كما تقدم وعلى القول انه يفسخ بغير طلاق لا يوارثان انتهى باختصار والميتة اذا تزوجها مفارقها

قبل زوج من ماله ما يفسخ بلا طلاق ولا توارث فيه بين الزوجين وإن طلقها ثلاثا في مرة واحدة كان نص عليه أبو تشر يمي في الفارق * والشرط الثاني أن يكون الزوجان مسلمين احترازا من الكافرين فلا تعرض لهما أو الكافر والمسلم فلا توارث بينهما بل يكون مال المسلم لوارثه المسلم ومال الكافر لوارثه الكافر * والشرط الثالث أن يكونا حريين احترازا من العبدين أو العبد والحرة فلا توارث بينهما بل يكون مال العبد لسيده ومال الحر لورثته الاحرار كما يأتي بيان ذلك قريبا * ثم أشار الى انتفاء الارث بالنكاح الواقع في المرض المخوف وإن كان مختلفا في فساده اختلافا يوجب فسخه قبل الصحة بطلاق بقوله

﴿ تَزُوجُ الْمَرِيضَ فِي حَالِ الْمَرَضِ * لَا يَقْتَضِي الْإِرْثَ لِقَصْدٍ مُعْتَرَضٍ ﴾

فأقول معناه تزوج الشخص المريض الذي كرا أو لا يني صحيحا أو مريضا آخر في حال المرض المخوف المزمع للفراش لا يقتضي أي لا يوجب الارث اراث الحي الصحيح أو المريض من الميت المريض حال النكاح لقصد أي لا اجل ظهور قصد مفترض أي ممنوع شرطا من ذلك المريض وهو قصده ادخال وارث على ورثته الذين يستحقون ماله وكذلك إذا مات الصحيح منها قبل المريض فلا يرثه المريض على أحد القولين قال الامام ابن علافة وفي النواذر إذا تزوج حرة في مرضه ثم ماتت لم يرثها وفيها أيضا ونكاح المريض لا يجوز فلا ترثه ولا يرثها وفي سماع أشهب أن نكح وهو مريض ثم ماتت ورثها ولا ترثه إن مات قبلها وقال ابن رشد قوله لم يرثها إنما يتأتى على ما اختاره سحنون من أن كل نكاح كان الزوجان مغلوبين فيه على الفسخ فلا طلاق فيه ولا ارث وأما علي ما اختاره ابن القاسم من أن الطلاق والميراث يكونان في كل نكاح اختلف الملاء فيه فينبغي أن يرثها لأنه نكاح مختلف فيه انتهى فإذا كان الزوجان حييئذ مريضين حال العقد فلا يرث المتأخر منهما المتقدم وإذا كان الزوج مريضا دونها أو العكس فلا يرث الصحيح منهما المريض المتقدم وهل يرث المريض المتأخر الميت الصحيح فيه خلاف وقال السنياني في شرح نظم الهمساتي اختلف في نكاح المريض إذا صح فكان مالك يقول بفسخ وإن صح ثم رجع فقال ثبت إذا صح وهذا مبني على الخلاف في أصل فساده هل هو لعقده فيفسخ وإن صح أو لحق الورثة فيثبت إذا صح لزوال حقوقهم وكما يمنع الرجل من النكاح في مرضه يمنع منه المرأة في مرضها ثم قال في قوله كلاهما في منعه سيان أي كل واحد من الرجل والمرأة في المنع من الميراث سواء ويحتمل أن يريد المريض والصحيح أي سواء مات الصحيح قبل المريض أو مات المريض قبل الصحيح انتهى ولا يقال استلحاق الاب المريض ولدا فيه ادخال وارث أيضا لأن الاستلحاق اخبار بوارث متقدم على المريض يلزمه الاقرار به لا ادخال وارث الآن * ثم قال الناظم اصلحه الله

﴿ شَرَطُ الْوَلَاةِ أَنْ حُرَّ مَمْلُوكٌ * عَنِ نَفْسِهِ وَهُوَ بَدِينِ إِشْتِرَاكِ ﴾

﴿ أَعْتَقَهُ اخْتِيَارًا أَوْ بِالْجَبْرِ * أَوْ كَانَ عَنْهُ عِتْقُ عَبْدٍ الْغَيْرِ ﴾

فأقول أي شرط ثبوت الولاء المعتق بالكسر اعتناق حرا ونائبه مملوكه عن نفسه وهو أي والحالة ان المعتق قد اشترك معه في دين الاسلام أو الكفر حين عقد الاعتناق التاجر أو غيره ولكن لا يرث بالولاء الا اذا كانا متماثلين في ذلك الدين أو دين آخر أعلا من الاول يوم موت العتيق فان اختلفا حين الاعتناق فلا

ولاء له أبدا الا اذا أعتق المسام كافرا فله ولاؤه ولكن لا يرثه به الا أن ما ثله في الاسلام حين موت العتيق سواء أعتق المملوك شخص مالك له اعتاق اختيار أو أعتقه بسبب جبر الشارع له أو كان أى حصل عنه أى عن الحر عتق أى اعتاق عبدا الغير كان اعتاق عنه باذنه أو بغير اذنه سواء كان المعتق عنه حيا أو ميتا وبشروط في المعتق عنه أن يكون حرا فان اعتقد عبده عن عبد غيره بالولاء السيد المعتق عنه ولا يرجع اليه ان اعتق عند ابن القاسم ويستفاد من هذا انه يشترط في كون الولاء للمعتق أربعة شروط (الاول) ان يكون المعتق حرا واليه أشار بقوله اعتاق حر واحترز به عما اذا اعتق العبد عبده فان ولاه لا يكون للمعتق في جميع الاحوال لان العبد اما ان يعتق عبده باذن سيده أو بغير اذنه ولم يعلم بذلك حتى اعتق عبده للمعتق او علم فرده او أجازة أو سكوت وهذه جملة أوجه قال الاستاذ في شرح نظم التماساني فاما الوجه الاول ففي الكتاب الولاء للسيد ولا يرجع للعبد الا اذا اعتقه واما الثاني الذي كان فيه الاعتاق بغير اذنه ولم يعلم به حتى اعتق المعتق فالولاء فيه للعبد الاعلى المعتق لان اعتاقه دون استثناء ماله يوجب ان يتبناه ماله واما الثالث الذي علم فيه بالاعتاق فرده فلا عتق فيه ولا ولاه واما الرابع الذي علم فيه بالاعتاق فاجازه فهو الوجه الاول واما الخامس انه علم فيه بذلك فسكت ولم يحزه ولا رده فقال في كتاب مجرد الولاء للعبد وقال ابن الماجشون الولاء للسيد وهذا لله اذا كان العبد المعتق قنا انتهى ومثله ما اذا كانت فيه شائبة حرية وكان للسيد اما بنزع ماله منه لمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل وام الولد والمدير قبل أن يمرض سيدها مرض الموت كما يفيد قول خليل في باب الولاء اورقيقا ان كان ينزع ماله واما ان لم يكن للسيد انتزاع ماله كتمعض ومكانب ومعتق لاجل ان قرب انقضائه بان بقي فيه مثل شهر وام ولد ومدير ان مرض سيدها اذا اعتقوا عبيدهم قبل تمام حريتهم فالذي يفيد مفهوم الشرط في كلام خليل المذكور ان الولاء يعود لهم ان تمت حريتهم بالمعتق قاله ابن مرزوق * والشرط الثاني أن يكون العبد ملكا للمعتق فلا ولاه ولو كمل المتولي للمعتق وكذلك من اشترى من الزكاة رقبة فاعتقها فولأه للمسلمين وكذلك اذا قال رقتك سائبة لله وان أعتق ملك غيره بغير واكلته كالفأصيص ونحوه فلا عتق ولا ولاه * والثالث أن يعتقه عن نفسه واحترز به من أن يعتق عبده عن غيره فان الولاء لذلك الغير ان كان حرا وان كان عبدا فالولاء لسيده كما تقدم وأما اذا أعتقه عنه باذنه وهو بمنزلة ما اذا ملكه له بلا عوض على شرط العتق فوقله على اعتاقه وأما اذا لم يأذن له في الاعتاق عنه أو لم يمكن من الاذن لكونه ميتا فقد تشوب فيه الشارع للحرية وقدر دخوله في ملكه ليصح الاعتاق عنه أيضا وذلك كمن قضى ديننا عن ميت أو حي بغير اذنه فان ذمة المدين تبرأ بذلك * وقال ابن مرزوق وكذلك يعتق عنه وان كره ذلك لانه امر قد ثبت فيه الحق لمعقبه وغيرهم ممن يدور اليهم الولاء فليس له أن يبطل حقا يثبت لغيره بخلاف هبة المال فيشترط فيها قبول الموهوب * والرابع أن يشترك السيد والعبد في الدين حين الاعتاق ويتوقف الارث به على اشتراكهما فيه حين موت العتيق الا مسلما أعتق كافرا فلا يشترط فيه اشتراكهما في الدين حين موت العتيق الذي أر يد قسم ماله وأما اذا أر يد قسم ماله أولاد العتيق أو مال عتيق العتيق فلا بد من استواء المعتق وصاحب المال في الدين حين موت صاحب المال المطلوب والله أعلم * وقال ابن علاف بصور في ذلك أربع صور * الاولى أن يعتق سيد مسلم عبده المسلم ولا اشكال في تقرر الولاء للسيد فيرثه ان بقيا على الاسلام حين موت العتيق * والثانية أن يعتق كافرا عبده المسلم الكافر فان ولاه يتعذر لمعتقه فان المسلم المعتق بعد ذلك فان ولاه ثابت لسيده لانه أعتقه وهو على دينه لكن لا يرثه سيده ان بقي على كفره حين موت العتيق المسلم ولكن يرثه عصبة سيده من المسلمين ولا يحجبهم السيد الكافر

عن الميراث لأن كل من لا يرث المانع فلا يحجب غيره قالوا الذي ثبت له لا ينتقل عنه إلى عصبته وإنما ينتقل عنه إليهم الإرث فقط فإن لم يكن لسيده عصبية مسلمون فإرثه لبيت المال فإن أسلم السيد ثم مات العبد المعتق ورثه سيده لا اتفاق بينهما حين موت العتق بالولاء الذي ثبت له بالإشتراك في الكفر حين الاعتاق * والثالثة أن يعتق المسلم عبده الكافر فيكون له ولأوله لصحة تملكه له حين الاعتاق إلا أنه إن مات العبد على كفره فلا يرثه السيد لاختلاف الدينين ويكون ميراثه لبيت المال إن لم يكن لذلك العبد العتق ورثة في دينه واختلف إن كان له ورثة هل يكون لهم ميراثهم وهو لابن القاسم أو يكون لبيت المال وهو لأشبه وإن مات العتق بعد إسلامه كان وارثه بالولاء لسيده المسلم لاستوائهما في العين حين الموت * والرابعة أن يعتق الكافر عبده المسلم فلا يتقرر عليه ولائاً لعدم صحة تملكه له حين الاعتاق لأن دين العبد أعلا من دين سيده فيجبر على إخراجيه من يده وإنما يكون ميراثه لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين ولو أسلم السيد بعد الاعتاق لم يرجع إليه ولا ولأوله الذي استقر للمسلمين حين الاعتاق اه باختصار وكل عتق لم يقرر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الأربع لتمامها في الدين أو لكون دين المعتق أعلا من دين عتيقه فإنه يجر ولأوله أولاده وعتقاتهم وإن بعدوا المعتق وعصبته فيحصل الإرث بذلك إن كان الوارث دون من أدلى به مثل التوروث في الدين حين موته وكل عتق لم يقرر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الأربع لكون دين معتقه فلا يجر ولائاً أحد إلى معتقه والمعتق في ذلك تمامها في الدين حين إنشاء عقد العتق الناجز أو غيره لا حين تمام الحرية * قال ابن مروزق وإن أعتق كافر عبداً كان مساماً يوم عقد له العتق سواء أعتقه بتاتا أو إلى أجل أو كاتبه ثم أسلم سيده قبل الأجل أو قبل أداء الكتابة أو بعد ذلك فإن ولأه العبد إذا أعتق لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين اه باختصار ولا فرق في جميع ذلك بين أن يعتقه السيد اختياراً منه كما إذا أعتقه على وجه التطوع والنذر ناجزاً أو إلى أجل أو دبره أو كاتبه أو قاطعه على الكتابة بمال حلال أو جاعله العبد بأن قال إن أعتقتني فلك كذا فأعتقه أو حلف بعتيه فعتق أو أعتقه في كفارة من الكفارات التي يكون فيها الاعتاق أو وكل غيره على الاعتاق وأن يكون ذلك بالخبر الشرعي كما إذا كان عتيقه عليه بقرابة بينهما أو بالاستيلاء أو المثلة أو تبييض العتق أو يكون اعتاق المالك عبده عن غيره كما تقدم وإذا حصل عتق العبد بوجه من الوجوه المذكورة فالسيد أو عصبته إن مات ولأه ذلك العتق وذريته وعتقاتهم وإن بعدوا إن لم يكن لهم من يرثهم ينسب وبالله التوفيق * ثم قال أصله الله

موانع الإرث

فأقول معناه هذا باب في بيان الموانع السبعة التي تمنع من الميراث بالكلية وهي عدم الاستهلال والشك واللعان والكفر والرق والزنى والقتل التي رمز إليها بعضهم بأحرف (عشر لك رزق) فيحصل الحرف الأول للمانع الأول والثاني والثاني كذلك إلى آخرها وفي بيان المانع من الميراث في الحال وهي الحمل والعقد * ووجه تقديم أسباب الإرث التي يلزم من وجودها وجود الإرث ومن عدمها عدمه ثم شروط الإرث التي يلزم من عدمها عدم الإرث ثم موانع الإرث التي يلزم من وجودها عدم الإرث أن الناظر في الميراث إنما ينظر أولاً فيمن يظليه هل حصل له سبب يستحق به الإرث أم لا فإذا حصل له العلم

بالسبب نظري في شروط الارث هل حصلت له أم لا فإذا حصل له العلم بمحصل السبب والشرط نظر هل انتفت الموانع فيرث أو حصلت فلا يرث وهذا من الترتيب الحسن وهذا المانع منها ما هو معنى قائما في الموروث أو الوارث ومنها ما هو فقد شرط من شروط الارث * ثم قال أصلحه الله

﴿يَمْنَعُ الْإِرْثَ عَدَمُ اسْتِهْلَالِ * شَكُّ لِمَا نَكَّرَ ذِي اِئْتِزَالِ﴾
 ﴿رَقَ زَنَا وَقَتْلُ ظُلْمٍ مُسْحَلَا * إِلَّا الْوَلَاةَ مَعْتَقًا تَدْقُتِلَا﴾
 ﴿وَيَمْنَعُ الْخَطَا إِرْثَ الدِّيَةِ * وَقَاتِلُ الْحَقِّ مِنَ الْوَرَةِ﴾

فأقول معناه يمنع الارث لسبعة أمور حذف العاطف من بعضها للضرورة * الاول عدم استهلال الولد أي عدم صراخه بعد انفصاله عن أمه فلا يرث المولود الذي لم يستهل صارخا قريبه الذي مات قبل وضعه ولا يرث عنه غير الدية الواجبة على قاتله بضره في بطن أمه فانها تورث عنه على فرائض الله وأما لم يرث قريبه لانتهاء شرط الارث الذي هو تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث ولو استهل صارخا لورث ذلك القريب ان ثبت بالنساء انه في البطن يوم موته وان تأخر وضعه أكثر من خمسة أعوام أو لم يثبت ذلك بهن ووضعه لدون ستة أشهر من يوم موته ان كان لها زوج أو سيد مرشد على وطئها يوم موته أو وضعته ان لم يكن لها من يطأها يوم موته لاطاله أمد الحمل الذي هو خمس سنين أو أربع من يوم موت وأطئها أو تطليقها إياه أو غيبته عنها لانه يلحق به فيرث قريبه كأنه كان لام لان حياته التي تحققت بعد وضعه تقدر كأمته في النطفة الكائنة في الرحم حين موت مورثه فيلحق شرعا بالحياة المحققة حين موت الموروث لان اتصال الرجل نطفته الى الرحم كولد المرأة فاعتبر الشرع انفصاله عن أول أوبه بحمله موجودا حين موت قريبه وان كان حياته المعلومة عند الله لا تظهر لنا الا بعد حين * والثاني شك في السبب والشرط والمانع فالشك في السبب مثل قيام بنته على ان فلانا عم الميت وتعذر سؤال البينة عن المقصود بالمع فلا يرث ذلك الم لا احتمال انه عم لام وهو لا يرث شرط أوقيامها على ان فلانا ابن أخ للميت وتعذر سؤالها فلا يرث أيضا لاحتمال كونه ابن أخ لام وهو لا يرث أوقيامها على ان فلانا أخ للميت الذي ترك بنتا مثلا وتعذر سؤالها فلا يرث أيضا لاحتمال كونه أخا للام وهو لا يرث مع البنت وان لم يترك الميت من يحجب الاخ للام أعطي ذلك الاخ السدس لاحتمال كونه أخا للام كالحص على ذلك الامام ابن عباس * ومن الشك في السبب مسألة من شهد الشهود بانه ولد بعد موت أبيه ولم يعينوا قدر تأخر وضعه عن موته ولا ثبت بالنساء انه كان في البطن من يوم موته وتعذر سؤال الشهود عن ذلك فانه لا يرث لاحتمال ولادته بعد أكثر من أمد الحمل المشهور * وقد قال في ذلك الشيخ سيدى أحمد المنيجور القاسي في شرح القواعد الزمانية قال ابن المطار لا تتم الشهادة في المولود بعد أبيه حتى يقول الشهود في العقد انه ولد بعد أبيه لا مد يلحق به فيه ويكون الشهود من أهل المعرفة بذلك وان لم يكونوا من أهل المعرفة فلا بد من تحديد المدة التي هي ولد فيها بعد موت أبيه * وقال ابن الحار لا بد لهم من تحديدها ان كانوا من أهل المعرفة أو لم يكونوا لاختلاف الناس فيها اه والشك في الشرط مثل الشك فيمن تقدم موته منها اذ ماتا بهدم أو غرق أو حرق أو ماتا في مكانين متقاربين في ساعة واحدة من نهار فلا يرث أحدهما من الآخر وأما يرث كل واحد منهما أقاربه الذين تحققت حياتهم

بعدموت المشكوك فيهما ومثل الشك في تحقق حياة المولود بدووضعه والشك في شخص هل هو الم الاقرب للميت أو غيره من أقاربه هو الاقرب اليه والشك في المانع مثل الشك في كون القتل عمداً أو خطأ فلا يرث القاتل حينئذ من مال المقتول ولا من دينه ونحو ذلك كوت رجل عن زوجته الامة وثبت عتقها ولم يعرف هل وقع موت الزوج قبل عتقها أو بعده فلا ترثه * والثالث اللعان الحاصل بخلاف الزوج فان ولده المنفى بلعان الزوج فقط لا يرث من الذي قناه شيئاً ولا يرث منه الثاني شيئاً الا ان يستلحقه بعد ذلك فيجد حد القذف للزوجة ويتوارثان وان استلحقه قبل موته ويرثه أيضاً ان استلحقه بعد موته وترك ذلك الوالد ولده أو لم يتركه وقل المال الذي تركه وأما توارث الزوجين فانه ينقطع بتام لعان الزوجة بعد لعانها فان ماتت وقد بقي عليها من لعانها مرة واحدة ورثها الزوج وان مات الزوج بعد التعان فقل لها العتي وان أبت ورثته وحدت حد الزنى وان التمنت لم ترثه وأما الولد المنفى وأمه فانهما يتوارثان أبداً * والرابع كفر شخص صاحب اعتدال أى انفصال عن دين قريبه الذى شاركه في سبب الارث فلا توارث حينئذ بين أهل الاسلام والكفار كان الكافر منها وارثاً أو موروثاً ولا توارث أيضاً بين يهودى ونصرانى ولا بين كتابي وغيره من جميع أنواع الكفار فالمشترط حينئذ هو اتفاق الوارث والموروث في الملة حين موت الموروث لانه وقت استحقاق الميراث سواء كان ارثه ينسب أونكاح أو ولاء * والخامس رقب كامل أو ناقص فلا توارث بين حر وعبد أو فيه طرف حرية كميمص ومعتق لاجل ومكاتب وأم ولد ومدبر وموصى بعتقه كان الرقب يوم موت الموروث في وارث أو موروث كان الارث ينسب أونكاح أو ولاء كما اذا ترك المعتق بالكسر ابناً رقيقاً فلا يكون له ولاء المعتق أو ترك العتيق ابتاعاً فمات فلا يكون ماله لمعتق أبية فيكون ذلك مال ذي رقب لسيده ومال حر لا قاربه الاحرار أو ثبت للمال (تنبيه) اعلم ان أولادهم الولدان كانوا من سيدها فهم احرار وان كانوا من سيدزوج أو زنى قبل ايلادها فهم عبيدان كانوا من زوج أو زنى بعد ايلادها في حياة سيدها فيهم في حصول شائبة الحرية فيهم فليس للسيد بيعهم فيعتقون من رأس المال كهي اذامات سيدهم فان زوجها مولدها حينئذ لحرقة تشتري منها أولادها ثم مات ذلك الزوج في حياة سيدها عنها وعن أولاده منها لم ترثه بالزوجة ولا أولاده منها بلبتوة لعدم كمال حرثهم حين موته وان ماتت هي أو بعض أولادها قبل موت السيد كان جميع مال الهالك للسيد بالملك ومن بقي بعد موتها من أولادها الى موت السيد عتق من رأس المال ولا يطل ما حصل فيه من شائبة الحرية بموت أبية قبل كمال حرثها لان أولادها تزولوا من راسها في العتيق من رأس المال فثبت ذلك الحكم لجيمهم بالاستقلال وكذلك أولاد المدبرة والمكاتب والمعتقة لاجل اذا كانوا في البطن يوم عقد العتيق أو حدثوا بعد العقد من زنى أو زوج يزولون منزلة أمهم فيعتقون بعتقها وكذلك أولاد المدبر والمكاتب والمعتق لاجل يزولون بمنزلة أبيهم فيعتقون بعتقه فتكون تلك الامة أم ولد بذلك وانظر أولاد الممصة بمدب ميمصها من زوج أو زنى يزولون من راسها وكذلك أولاد الميمص من أمته هل يزولون بمنزلة أبيهم وهو الظاهر أم لا وأما أولاد الموصى بعتقها اذا حدثوا من زوج أو زنى قل موت الموصى فلا يزولون بمنزلة أبيه في الدخول في الوصية لان المار جوع عن الوصية بالمعتق كالوصية بالمال فلا يدخل فيها الا ما ولدته بعد موت الموصى (والسادس) زنى فلا يرث ولد الزنى من الرجل الذى كان منه ولا الرجل منه لمن غصب امرأة فولدت منه فلا نسب بين الغاصب والولد اذ لا يعرف انه أبوه اذ لا فراش لذلك الرجل شرعاً ليحمل الولد على انه للفرش حيث أمكن زناها اثر الاول فيكون منه الحمل وأما ولد الزنى مع أمه فانهما يتوارثان لان الولد ملحق بأمه على كل حال (تنبيه) اعلم أن ولد وطء الشبهة الذى لاحد فيه على الواطى * يلحق بالواطى في توارثان وان الحد ولحق الولد قد يجشعان في مسائل كثيرة لاحصر لعددها وقد قال فيها الشيخ خليل في توضيحه عند قول ابن الحاجب في الغصب ويحد الواطى العالم والولد رقيق ولا نسب له بشرطه في انتفاء المسبة

ان تقدم البينة قبل الوطء على أن الواطئ أقر بعلمه أن الامة مغمومة أو تشهد الآن بيته بأنه أقر عندهم قبل الوطء بعلمه بذلك وأما ان لم يكن الا مجرد اقراره الآن بأنه وطء عالما فقد قال فيه أهل المذهب بحد لاجل اقراره على نفسه بالزنى ويلحق به الولد لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب وهي احدى المسائل التي يجتمع فيها الحد وثبوت النسب وثانيها أن يشتري رجل من تتق عليه من امهاته أو بناته أو اخواته فيولدها فيقرانه وطئها عالما بتحريم وطئها وثالثها أن يتزوج امرأة محرمة بنسب أو صهر أو رضاع فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها ورابعها أن يتزوج امرأة طلق ثلاثا بل زوج فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها وخامسها أن يتزوج خامسة فيولدها ثم يقرانه وطئها عالما بتحريمها وليس ذكر هذه على طريق الحصر بل الظاهر في ذلك أن كل حديث بالاقرار ويسقط بالرجوع عنه فالتسبب معه ثابت وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع عنه فالتسبب لا يثبت معه اهـ فاقرار الواطئ في تلك المسائل وشبهها فانه عالم بتحريم الوطء الحاصل منه قبل ذلك والاقرار بالزنى فاذا رجع عن العلم بذلك فقال لم اعلم بالتحريم يقبل منه ذلك بالرجوع عن فعل الزنى وهي نوازل البرزوي عن ابن رشد نحو ما في التوضيح وزاد على تلك المسائل من اشترى أمته فولدها ثم يقرانه علم حين وطئها انها حرة قبل الاشتراء ثم قال وكذلك دل ما في معنى هذه المسائل اذ لا حصر فيها وأما ذكرت هذه لكونها أمهات مسائل يقاس عليها ثم ذكر الضابط الثاني بتمامه ويستفاد من ذلك أن الولد لا ينتفى عن الواطئ في كل ملك ونكاح متفق فيها على الفساد الا في وجه واحد وهو ما اذا ثبت بيته ان الواطئ أقر عليهم قبل الوطء الذي نشأ منه الولد بأنه علم بتحريم الوطء سواء ظهرت عليه البينة بذلك قبل ذلك الوطء أو شعرت الآن بأنه أقر عليهم قبل ذلك الوطء بعلمه بذلك الظهور كونه حينئذ كالزاني المحصن اذا لم يدع انه وقع منه غلطا أو نسيانا وأما اذا لم يثبت الا عند اقراره بذلك قبل ذلك الوطء بل ثبت انه أقر بعد الوطء الذي نشأ منه الولد قبل الولادة أو بعدها بأنه علم قبل ذلك الوطء بتحريم ذلك لو لم يثبت شيء من ذلك لموته قبل أن يعلم ما عنده ولا ينتفى عنه الولد بمجرد الدعوى أو الاحتمال لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب لان الولد اذا كان من وطء النكاح ولو كان متفقا على فساده لا ينتفى الا باللعان بشروطه واذا كان من وطء الملك ولو كان متفقا على فساده فلا ينتفى عن سيد ولد أمته التي أقر بوطئها الا بدعوى استبرائها بحیضة مع وضعه لسنة أشهر فكثر من يوم استبرائها (فان قلت) اذا كان عقد النكاح أو الملك متفقا على فساده فلا يكون الولد فيه على اقراره الا ولد الزنى بالتفصيل لعدم وجود عقد يستند اليه الولد بدليل الزوجين لا يورثان بذلك العقد المتفق على فساده (أجيب) انه لم يعتبر في ذلك الا وطء شبهة لان المفرد بعد تقرر الواو في الرحم عالم بالتحريم يتوهم بأنه قصد نفي الولد عن نفسه بلا موجب شرعي وقد نص صاحب المياري في اواخر نوازل النكاح أن من وطء أجنبية لا زوج لها معتقدا انها زوجته حملت منه يلحق به ما ولدته مع أن هذه المسألة لم يتقدم فيها عقد بالكلية (والسابع) قتل ظم ولا يكون الا على وجه العمد أى ويمنع قتل ظم الارث منأ مسجلا أى مطلقا في مال المقتول وفي دينه ان قبلت منه ويتصور هذا المانع في النسب كما اذا قتل رجل أخاه عمدا ظلما فلا يرثه وفي النكاح كما اذا قتل أحد الزوجين صاحبه ظلما فلا يرث القاتل المقتول وفي الولاء كذلك كما اذا قتل من له الارث بالولاء من يرثه به كقتل المعتق الكسبر أو فاصبه المعتق بالفتح ولا يتصور هذا المانع الا في جانب الوارث سواء وجب فيه قصاص أو لا كأن رعى ابنه بخديفة فقتله فقال قصدت تخوفه وتأديبه لا قتله وبشروط في القاتل كما قال ابن مرزوق ان يكون بالغاً عاقلاً وأما الصبي والمجنون فعمدها كالخطأ فلا يجرمان الميراث بخلاف البالغ العاقل المكروه على القتل اهـ وفي ابن علاف ما يقتضي التعميم لان الشخص قد يظهر انه أصبي

وهو بالغ أو يظهر أنه مجنون وهو عاقل كتميم منع الكفر والرق والارث في البالغين العقلاء وغيرهم ولكن يظهر من علته أن ذلك مع الشك كونه صبيا أو مجنونا حين القتل وسواء بأمر القتل بنفسه أو تسبب فيه باطعام السموم له أو نصب له سكين أو حفر بئر له وسواء قتله طمأ أو مكروها ولو بالقتل اذ لا يجوز لاحد قتل غيره لاحياء نفسه (قال)

البيهقي في شرحه على نظم التلمساني قال سحنون لو أن ظالما أكره رجلا على قتل أخيه فقال له ان لم تقتله قتلتك فقتله فانه لا ميراث للقاتل الا أن يكون المكروه غير بالغ أو متممها فله الارث لان عمدتها كالخطأ وان كان الأمر بالقتل هو الوارث وكان بالغا عاقلا لم يرث في قول أكثر اصحابنا اه وظاهر هذا الكلام أنه لا فرق بين أن يكون للمأمور خائفا من الاجرام لا كما اذا قال الوارث لاجنبي ان قتلت موروثي فلك كذا فقتله لان الامر قد نسب في قتله ولكن قد ذكر أبو الحسن في تخفيف المبادئ عند التكلم في قتل الساحران من دفع مالا لرجل ليقول انسانا لا يقتل لانه لا يكون قاتلا بذلك وذكر الشيخ ابن هلال في الدر النثير ما يقتضي التفصيل في ذلك ونصه وان وقع من الوارث الامر بالقتل وكان المأمور لا يستطيع مخالفته بحيث يقتص من الامر أيضا فهنا يحرم من الميراث اه وهذا يقتضي ان تسبب الوارث في القتل انما يمنع من الارث اذا كان قويا له تأثير من الاتلاف والمأمور الخائف من الامر شيئا لا يد الآمر فقتلها بالامر حينئذ قريب من المباشر فلذلك يقتص منها معا واذا لم يخف المأمور من الأمر فهو الذي يأمر بالقتل باختياره وبعد اذن الأمر له في القتل بالفرور القولي الذي لا يلزم فيه شيء على المشهور وما قاله ابن هلال هو صريح في الحكم فلا يمدل عنه والله اعلم (في تنبيه) اذا قبلت الدية في العمد من القاتل الوارث أو الاجنبي وقد كان على المقتول دين ولم يسترك ما بقي بالديون فان ديونه تقضى من الدية وما بقي يدخل فيه سائر ورثته غير القاتل على قدر ميراثهم ومن له العفو وغيره كالزوجة سواء في الدخول في ذلك على المشهور كما نص عليه ابن مرزوق في شرحه على مختصر خليل في باب القتل * ووجه قضاء الديون منها أن المقتول يستحق بالجزء الاخير من أجزاء حياته أحد أمرين وهما القصاص والدية وجعل الشارع تعيين أحدهما للورثة فاذا عينوه ظهر انما كان يستحقه ذلك المقتول في نفس الامر والعفو مجانا نادر لا عبرة به والله اعلم * قوله الا الولاء عن معتق قد قتل معنما يمنع قتل ظلم ارث ما كان للمقتول مطلقا الا الولاء الموروث عن معتق مقتول ظلما فانه ينتقل لقاتله على المشهور فينتظر ذلك القاتل حينئذ موت العبد الذي اعتقه المقتول فيرثه بكونه عاصب المعتق كما اذا قتل ظلما أحد الاخوين أخاه الذي اعتق عبدا فانه ينتظر موت ذلك العبد المعتق حتى يموت فيرث ماله بكونه عاصبا لمعتق المقتول وهذا مبنى على أن علة منع القاتل ظلما من الارث هي استمجال الشيء قبل أو اوانه فعوقب قاصد ذلك بحرمانه وهذه العلة بيده في الولاء اذ لا يقصد القاتل أن يقتل قريبه الذي اعتق عبدا ينتظر موت ذلك العبد ليرثه وهو لا يدري هل يموت في حياته أو يموت هو قبله وقيل لا ينتقل له الولاء عن مقتول ظلما بناء على أن علة منعه من الارث هي ظهور الجود منه غير محسوب من عصبته وذلك كله في القاتل وحده * وأما ولد القاتل ظلما فانه يرث من مقتول والده اذ لا يأخذ أحدا بدنب غيره ولا عبرة بما نسب به بعض اصحاب ابن البناء الذي يرى الفصول الفرضية لكتاب الدلائل والاضداد من أن ولد القاتل عمدا لا يرث المقتول (قال) سيدي يعقوب بن ايوب الجزولي في شرح تلك الفصول الذي سماه ترهة العقول الذكية في شرح الفصول الفرضية لم أرهذه المسألة في غير هذا التأليف ولا من نقلها من الاشياخ عن ذلك الكتاب مع أن هذا الكتاب منسوب لابي عمران الفاسي صاحب التعليق وهو كتاب منكر مجهول لا تصح نسبته اليه لانه ينقل عن اللخمي وصاحب الجواهر وغيرهما من المتأخرين عن صاحب التعليق لذلك لم يعتمد العلماء على ما في هذا الكتاب وليس فيه ولا في مختصر التبيين الذي

أنكرت نسبته لابن أبي يزيد أيضا لا كثرة الرخص ومع ذلك اختصر الزنا في كتاب الولاء ولعل مؤلفه متأخر موافق لصاحب التعليل في الاسم اه باختصار والوصية مثل الارث في ذلك الحكم فمن قتل ظلما من اوصى له فلا تبطل وصيته ومن قتل ظلما من اوصى لولده فلا تبطل وصيته لولده اذ لا يتم احد ان يقتل من اوصى لولده لعل ولده يعطيه منه شيئا كما نص على الوصية في ايضاح المسالك (قوله) ويمنع الخطأ ارث الدية أي ويمنع قتل الخطأ ارث القاتل من الدية التي وجبت بجنائته دون مال المقتول فانه يرث منه وكذا ماوجب بجنابة من شاركه في قتله خطأ فانه يرث منه واذا لم يرث من دية الخطأ كما قال ابن علاف لانها واجبة على القاتل بجنائته والمأقلة تحملها عنه تخفيفا ولا يجوز أن يستحق الانسان لنفسه على نفسه شيئا ولا يجوز أن يحق جنابة يستحق بها مالا لان الجنابة ان لم تلزمه شيئا فلا أقل من لا يفيد استجلاب مال وأيضا لما لم ترث شيئا في القصاص الواجب عليه عوضا عن النفس التي اتلفها عمدا لم ترث شيئا أيضا في الدية الواجبة عليه عوضا عن النفس التي اتلفها خطأ اه وقد يستشكل تورث القاتل خطأ ومال المقتول دون دية بان يقال ان كانت الدية مملوكة للمقتول فهي من جملة ماله فيرثه القاتل وغيره وان لم تكن مملوكة له فلا يرثها القاتل ولا غيره ويجب عن ذلك بان دية المقتول وماله بمنزلة مالى رجلين ماتا معا عن رجل ثالث كان بينه وبينهما سبب الارث لكن منعه من ارث أحدهما مانع الارث كالرق أو الكفر دون الآخر فاذا مات اخوان حر وعبد عن أخيهما الحر ورث الحر منهما دون العبد وان مات اخوان مسلم وكافر عن أخيهما المسلم ورث المسلم منهما دون الكافر فدية المقتول حيثئذ مملوكة للمقتول لكن منع من ارث القاتل منها انحرام القاعدة الشرعية من أن الجاني لا يأخذ بسبب جنائته شيئا فترث دية حيثئذ بمنزلة مال رجل آخر حصل بسبب ارثه ومنع قريبه ما حصل من موانع الارث (قوله) وقاتل الحق من الورثة أتى به تكميلا لافسام القتل ويعني به أن قاتل الحق محسوب من ورثة المقتول اذا كان بينهما سبب الارث من نسب أو نكاح أو ولاء وذلك مثل من قتل مورثه باذن الامام في حروقة او قصاص وجب له عليه او في حد الزنى اذا كان محصنا او بغير اذنه بعد ثبوت ما يوجب له قتله اذ ليس عليه الا الادب وقال السبتي على نظم التلمساني واذا لقي ظالم رجلا من ورثته فطلب ماله فدفعه عن نفسه فهلك أحدهما ورث المطلوب من الطالب ولا يرث الطالب من المطلوب واذا قتل طائفتان من المسلمين مع تأويل كل منهما اى اعتقادهما الحق فيما تقاتل عليه وفي أحدهما من يرث بعض الاخرى فقتل بعضهم بعضا فانهم يتوارثون لانهم لم يقصدوا اخذ اموالهم وانما قصدوا التأويل الذي يروونه اه وقال ابن علاف اذا قتل امام عدل مورثه في حد وجب عليه من زنى او قصاص باقرار او بينة فان القاضي ابا الحسن يلحقه بالخطأ والظاهر التفصيل بين قتله بالاقرار فيرثه وقتله بالبينة فلا يرثه لانه بهم يقبل بينة كاذبة اه ثم قال الناظم أصله الله

﴿فَالْأَرثُ لَا يَكُونُ بَيْنَ عَبْدٍ * حُرٍّ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ وَضِدٍّ﴾

فأقول معناه اذا كان كل من الرق والكفر يمنع الارث اذا اتصف به أحد القريبين عند موت أولهما فالارث لا يكون بواحد من الاسباب الثلاثة السابقة بين عبد مسلم حر أو فيه شيء من الحرية وحر مسلم اشتركا في سبب الارث فاجرى بين عبد حر ولا يكون الارث بواحد من

تلك الاسباب بين مسلم حر وضده الذي هو الكافر الحر المشارك له فيه في سبب الارث سواء كان كافرا
بالاصالة أو بالارتداد حين موت أولهما * وصورة الرق في النسب أن يموت حر ويترك ابنه المملوك أو
يموت العبد ويترك ابنه الحر فلا ميراث بينهما بل يكون مال الحر وارثه الحر البعيد أو لبيت المال
ويكون مال العبد لسيدته الا الذي كوتب مع من يعتقه عليه فإله لمن كان معه في الكتابة كما سيأتي * وصورته
في النكاح أن يتزوج الحر العبد أمة مملوكة لغيره سواء كانت قنا أو كانت فيها شائبة حرية كبعضة أو
معتقة لاجل أو مكتوبة أو أم ولد أو مدبرة أو موصى يعتقها ثم يموت أحدهما قبل تمام حرية تلك الزوجة
فلا توارث بينهما بالزوجية ويتزوج العبد حرة ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر بل يكون ماله لمن
يستحقه بلا مانع * وصورته في الولاء أن يموت المتق بالکفر على أولاد عبيد فانهم لا يرثون عتق أبيهم
بالولاء الا اذا اعتقوا أهل موت ذلك المتق فان الولاء يرجع اليهم لا وصورة الكفر في النسب أن يموت
له مسلم عن ابن كافر فلا يرثه اجماعا أو يموت ابن كافر عن ابن مسلم فلا يرثه أيضا * وصورته في النكاح
أن يتزوج المسلم كتيبة ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر * وصورته في الولاء أن يعتق المسلم عبده
الكافر أو يعتق الكافر عبده المسلم ثم يموت العبد المتق وبها لا يقان على دينهما فلا يرثه المتق بالولاء
بل يكون مال كل واحد من هؤلاء لمستحقه فلا مانع * وقال ابن علف لا يتبع الولد أحد أبويه في
الزدة وكذلك اذا ارتد الابوان معا فلا يحكم بكفر الولد وان أسلم كافر وله حمل أو صغير لا يعقل
دينه كإبن ست سنين ونحوها فهو مسلم بإسلام أبيه فيرث أحدهما الآخر لانه اذا بلغ وامتنع من
الاسلام يقتل كولد المسلم في جميع أحواله وان أسلم وله ولد مراهق كابن ثلاثة عشرة سنة ونحوهما فلا
يكون مسلما بإسلام أبيه فان مات أبوه المذكور وقف ماله الى بلوغه فاذا بلغ وأسلم ورثه وان لم
يسلم حين بلغ لم يتعرض له ويكون ذلك المال لبيت المال * وان أسلم الولد قبل بلوغه لم يجعل أخذ
ذلك حتى يبلغ لان ذلك ليس بإسلام اذ لو أسلم ثم رجع الى الكفر لم يقد وانما يجر على الاسلام بغير
القتل * قال ابن يونس وقيل اسلامه اسلام وله الارث لانه لو رجع الى الكفر جبر على الاسلام
بالضرب حتى يسلم أو يموت واذا قال المراهق لا أسلم بعد بلوغه لم ينظر لذلك ولا بد من انقاف المال
الى بلوغه وان مات المراهق الذي وقف له مال أبيه قبل بلوغه فانه ينظر الى حاله حين موته فان أسلم
ذلك المراهق فانه يرث أبوه فيورث عنه ذلك وان لم يسلم حين موته فلا يرث أباه وقد حمل أمره
على ما كان عليه عند الموت من اسلام أو كفر لان البلوغ الذي يكشف حقيقة ما هو عليه معتذر هنا
واذا قتل أحد هذا المراهق قبل بلوغه فان أظهر الاسلام قتل قاتله وان أظهر الكفر لم يقتل قاتله
واذا ارتد الولد المحكوم بإسلامه قبل البلوغ فقيل يعتبر ارتداده وقيل لا يعتبر ففي المدونة لا يصلى عليه
ولا تؤكل ذبيحته يعني ولا يرثه قريبه المسلم * وقال سحنون يصلى عليه لانه يجر على الاسلام بغير قتل
ويورث * وقال اللخمي القول الاول أحسن فيكون لمن ارتد حكم الكافر ولمن أسلم حكم المسلم * واذا
أسلم بعض ورثة الكافر بعد موته وقبل القسمة أو أسلم جميعهم وكانوا من أهل الكتاب ففي المدونة عن مالك ان
ماله يقسم على موارث أهل الكتاب التي وجبت لهم يوم موت صاحبهم ولا يعدم الاسلام عن موارثهم
التي كانوا عليها واذا كان ورثته من الجوس قسم ماله لهم على موارث الاسلام * وقيل يحكم بقسم ماله
على حكم الاسلام لاهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم اه باختصار وكلام الشيخ خليل في مختصره
يقضي أن ماله يقسم لمن أسلم بعد موروثه مع شركائه الكتابيين على موارثهم ان لم يرث جميعهم
بحكم الاسلام * ثم قال أصلحه الله

﴿وَلَا يَكُونُ بَيْنَ كَافِرَيْنِ * أَيْضًا مَعَ اخْتِلَافِ مِلَّتَيْنِ﴾

فاقول في معناه ولا يكون الارت أيضا بواحد من تلك الاسباب الثلاثة بين كافرين ومشركين في سبب الارت مع حصول اختلاف ملتئها أى مخالفة دين أحدهما لدين صاحبه بان يكون أحدهما يهوديا والآخر نصرانيا أو يكون أحدهما كاتبا والآخر مجوسيا لان جملة المال المعتبر في الارت أربع مال ملة الاسلام وملة اليهود وملة النصارى وملة من عداهم لان ملة من عداهم ملة واحدة وان اختلفت معبوداتهم لانهم لا كتاب لهم * ثم قال أصلحه الله

﴿فَمَالُ عَبْدٍ مُطْلَقًا إِذَا هَلَكَ * مُتَقَلِّبًا بِأَمْلِكِ الَّذِي مَلَكَ﴾

﴿إِلَّا الَّذِي كُتِبَ مَعَهُ مَن يَعْتَقُ * عَلَيْهِ مَا لَهُ لَدَا مُحَقَّقُ﴾

فاقول في معناه اذا كان العبد لا يورث قال عبد اذا هلك أى مات عن مال مطلقا سواء كان مسلما أو كافرا قنا او فيه شيء من حرية كعبد مريض وعتق الى أجل ومكاتب ومدبر وأم ولد وموصى بعقده متقل بالمك لا بالارت للسيد المسلم أو الكافر الذى ملك جميعه أو بعضه ولا يكون لمن اعتق حق في ماله الا العبد الذى كوتب مع من يعتق عليه في كتابة واحدة بالشرط أو بالحكم كما اذا أحدث له ولد من أمته بعد كتابته أو اشتري من يعتق عليه باذن سيده أو تصدق عليه بمن يعتق عليه بعد كتابته وهم أصوله الذكور والاناث وان علوا في جهة الاب والام وفصوله الذكور والاناث وان سفل أولاد الصنفين والاخوة الذكور والاناث أشقاء أولاب أو لام خاصة ماله أى فال الزائد على بقية الكتابة التي كان لا يسر أخذها حالة من ماله تكيلا للكتابة حتى الثبوت له أى لهذا الذى كوتب معه وهى من يعتق عليه من أصوله وفصوله وأخوته يقسم لهم ذلك الزائد على فرائض الله فان فضل عن فروضهم شيء أو كانوا لا يرون المكاتب كالأجداد للام كان للسيد الحى أو لجميع ورثته بالرق ولا بالولاء لعدم كمال مرتبة يوم موته ومقتضى النظر أن يكون جميع ماله للسيد يأخذ ما تكل به الكتابة فيكونون أحرارا يأخذ الزائد على قدرها بالرق لموته على الرق فلزائد على قدرها حينئذ لم ينتقل الى من يعتق عليه على وجه الارت المحض وانما انتقل اليهم لتمام حقهم بماله الذى بيده يوم الكتابة وبما يكتسبه في المستقبل لانهم يعتقون منه لان المجموعين في كتابة واحدة من غير تعيين ما يعطيه كل واحد منهم عند العقد يؤخذ الملى منهم عن معدم لانهم حملاء وان لم يشترط عليهم ذلك واختصر ذلك بمن يعتق عليه لعمل الاوائل الجارى به ولان الدافع عنهم اذا عدموا لا يرجع عليهم بما غزموه عنهم وكذلك لا يرجع عليهم السيد القائم مقام الميت الذى وقع الدفع من ماله بما يشوبهم مما أخذهم منهم تكيلا للكتابة كما لا يرجع به عليهم الميت لو غرمه عنهم في حياته لان ذلك بمنزلة ما اذا اشترهم فمقتوا عليه فلا يرجع عليهم شتمهم ولا يدخل في ذلك الزائد أحد الزوجين المجموعين في كتابة وان كان أحدهما لا يرجع على الآخر بما دفعه عنه لان الزوجية يمكن انقطاعها بطلاق بخلاف النسب ولا يرث في الزائد على قدر الكتابة من كان معه فيها من أبناء الاخوة والاعمام وأبنائهم الذين لا يعتقون عليه ان ملكهم لان الدافع عنهم يرجع عليهم ولا يرث فيه أيضا من ليس معه في كتابة

من أولاده الأحرار لأن حرته لم تتم فلا يرث الحر عبداً ولم يأخذ السيد ذلك الزائد بالرق ولأنه لم يمت طاجراً ولا كان العقد الذي عقده له منجلاً بالموت حيث ترك من ينوب عنه في أداء الكتابة فالإمام مالك رحمه الله لم يجعل هذا الذي كوتب مع من يعتق عليه فوات قبل الأداء عبداً مات عن سيده ولا حراً يرثه أقاربه الأحرار بل جعله قسيماً ثالثاً وهو المكاتب لأنه يشبه الحر في أحكامه والعبد في أحكام أخرى إذا كان معه في الكتابة من لا يعتق عليه من الأقارب أو الأجانب فوات عن مال زائد على ما بقي في الكتابة فإن السيد يأخذ جميع ما بقي منها حالاً لأن ما كان على الميت بالأحوال والجمالة يتحل بموته فيكونون أحراراً ويأخذ الزائد على قدرها أيضاً بالرق ثم يرجع السيد على كل واحد ممن كان مع ذلك الميت في الكتابة بالنجوم التي نأبته من توزيع جملة الكتابة عليهم على قدر قوتهم على الأداء يوم النقد إذا حل أجل تلك النجوم لأن ذلك الميت لو كان حياً ففرم عنهم شيئاً لرجع عليهم به فانتقل لسيدته ذلك الحق حيث مات وهذا كله إذا ترك المكاتب مع غيره أكثر من باقي الكتابة وأما أن لم يترك شيئاً أو ترك ما لا يفي بالباقي أو ترك ما يفي به دون زيادة فلا فرق في ذلك بين أن يدخل معه في الكتابة الأقارب الذين يعتقدون عليه والذين لا يعتقدون عليه والأجانب بل يأخذ السيد ما تركه في جميع تلك الإقسام ثم يرجع على غير من يعتق على المكاتب بما ينوبه من ذلك إذا حل أجله ويسعى من بقي منهم في الكتابة فيؤذنه بنجومه إلا إذا ترك أقل من باقي الكتابة وكان معه أولاد كبار أو أم ولد ما مونة مع ولد صغير بقدر ورن على التجزئ بذلك المال ويؤدون ما بقي عليهم من النجوم في أوقافها فإنه يلزم السيد تسليم ذلك المتروك لهم على الوجه المذكور وإن ترك أقل من باقي الكتابة مع ولد صغير كوتب معه دون أم ولد وكان في المتروك قدر النجوم إلى بلوغه السعي في الأداء ورثه الولد فيأخذه السيد عنه حالاً بحكم الكتابة ويسمى بعد بلوغه في الباقي وإن لم يكن فيه قدر النجوم إلى ما ذكر أخذه السيد عن الميت بالرق ويرق له الولد غالب حينئذ يرث ما تركه ولده الذي كوتب معه مطلقاً فيدفنه في الكتابة ويسمى في الباقي والولد أي يرث ما تركه أبوه إن كان كبيراً إلا أن كان صغيراً وهذا مما يلتزم به فيقال رجل يرثه ولده في مذهب مالك إن كان كبيراً إلا أن كان صغيراً أو هو يرث ولده مطلقاً إن مات قبله وإن لم يترك الميت شيئاً فلا يسقط عنهم ما نأباه لأنهم حملاء كما تقدم وما ذكره الناظم هو حكم أموال السيد بعد موتهم وأما حكمها في حياتهم هل للسيد أن يستردها منهم أم لا ففيه تفصيل عليه الانزعاع من المئق إلى أجل ما لم يقرب الأجل بأن بقي فيه مثل الشهر ومن المدير وأم الولد مالم يمرض مرضاً مخوفاً وليس له الانزعاع من المكاتب قبل عجزه وأما الذي كان يعضه حراً فليس لمن ملك نفسه أن ينزع ماله منه وهو موقوف بيده وله بيع حصته من رقبته ويحل المبتاع في مال العبد محل البائع وإن كمل عتقه تبعه ماله وإن مات كان ماله للمتمسك بالرق خاصة دون الذي اعتق حظه منه لأنه لا يرث بالاعتاق حتى تتم حرته **تنبيه** قد كان عندنا عبد لسيدة أن ينزع منه بعض ماله دون بعض وإذا مات كان بعض ماله لسيدة بالرق وكان البعض الآخر لورثته الأحرار بالأرض وهذا مما يلغزه وهو الذي شهدت بينة برقه لشخص حكم الحاكم برقه ثم رجعت البينة عن الشهادة برقه وقالوا إنه حر وكذبهم المحكوم له فإن الحكم لا ينقض رجوعهم فيبقى رقه المحكوم له إلى موته ويكون لذلك العبد الرجوع على الشهود بأجرة كل ما عمله للمشهد له وبذلك الذي وهب له فأنزعه السيد منه فإذا مات العبد يكون ما أخذه من الشهود لورثته الأحرار إذ ليس للسيد أن ينزعه منه في حياته لأنه يدعى أنه يأخذه منهم ظمناً إذ هو غير حر عنده فلا يستحق الرجوع عليهم بشيء **مجمع** وعواها وما عدا ذلك من أمواله يكون لسيدة بالرق كما ذكره الشيخ خليل في باب الشهادة من مختصره * ثم قال الناظم أصله الله

﴿وَمَالٌ حَرِّ كَفَرٍ ذِي جَزَاةٍ * لِّوَارِثٍ ثُمَّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ﴾

فأقول في معناه ومال شخص حر كافر صاحب جزية عنوية أو صلحية مفرقة على رقاب الاشخاص أو على الاحول أو عليهما معا ثابت لوارثه المشارك له في الملة ان وجدتم جماعة أهل السنة المحمديّة ان لم يوجد له وارث وسواء كان ذلك المال المملوك للعنوي أرضاً ملكها بعد الفتح أو غيرها من الاموال التي ملكها بعد الفتح أو قبله وأما الارض التي كانت في يده يوم الفتح فهي موقوفة لمصالح المسلمين دائماً فان رأى الامام المصلحة في تركها في يده ليستفيد بها على ما كان عليه من الجزية فله ذلك ثم اذا مات العنوي وهي باقية في يده عن وارث فتلك الارض فقط ترجع للمسلمين لا لها غير مملوكة له فتبقى على حالها وما ذكرناه من انتقال مال العنوي الذي مات لا وارث له الى جماعة المسلمين هو المشهور الموافق لقول ابن القاسم كما نص عليه الامام ابن مرزوق في شرح قول الشيخ خليل في مختصره ومال الكتاني الحرام مؤد للجزية لاهل دينه من حوزته قائلًا وتخصيص المصنف الكافر بكونه كتابياً لا أعلم له وجهاً لان حكم المجوسى كذلك وفي كلامه أيضاً الفتوى بغير المشهور لمخالفتها لقول ابن القاسم بانه للمسلمين ولعله اغتر بتقديم أبي اسحق وابن يونس القول الذي أفتي به اه وقد ذكر ابن علاف في الفتوى قولين أحدهما انه حر فاذا مات سئل علماء اهل دينه هل له وارث في دينهم أم لا فان قالوا له وارث سلم اليه ماله وان قالوا لا وارث كان للمسلمين وهو رواية عيسى عن ابن القاسم والثاني انه في حكم عبد ماذون له في التجارة فاذا مات كان ماله للمسلمين كان له وارث في دينهم أو لم يكن وهو رواية سحنون عن ابن القاسم ولم يذكر قولاً بانه يكون لاهل دينه وأهل الصلح الذي فرقت الجزية على رقابهم فان شرط عليهم أن يعطوا كذا عن كل رأس وسكت عن الاصول أو حمل عليها شيء آخر بان شرط عليهم أن يعطوا عن جملة أصولهم كذا أيضاً أو فرقت على أصولهم بان شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن كل شجرة أو عن كل ذراع أرض وسكت عن رقابهم أو أجل شيء آخر على رقابهم بان شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن جملة رؤسهم أو فرقت عليهما معا كما ذكره يجوز لهم في الصور الخمس التصرف في أرضهم وسائر أموالهم ببيع وغيره فاذا ماتوا عن وارث فله ارث ذلك ولا تعرض لهم ان أصولاً بجميع ما لهم لان وارث البت والموصى له بقومان مقامه في جميع ما كان على الاصول وان ماتوا عن غير وارث صحّت وصاياهم من الثلث ويكون سائر ما بقي من الاصول أو غيرها لجماعة المسلمين واذا باعوا الاصول وقد فرقت الجزية عليهم فقط أو عليهما معا كان ما لزمها من الجزية على البائع وأما أهل الصلح الذين أجلت لهم الجزية بان شرطت عليهم أن يعطوا عن جملة رقابهم وأصولهم كذا من غير تفصيل فلهم التصرف في أصولهم وغيرها بما شاءوا من البيع والوصية بجميعها ثم مات بلا وارث كانت أمواله لاهل دينه لان الجزية المضروبة عليهم لا تزيد بزيادتهم ولا تنقص بنقصهم ولا يبرأ أحدهم الا بآداء الجميع لانهم حملاء ومن أسلم منهم كانت أمواله له بلا تفصيل هذا ما يقتضيه كلام بعض شراح مختصر خليل واحترز بالحر الكافر عن العبد الكافر فان ماله لسيده لكن قال ابن مرزوق ان كان سيده مسلماً فلا لشكال في ذلك وان كان كافراً أيضاً وقال أهل دينه يرثه سيده فذلك وان قالوا لا يرثه فظاهر ما نقل في النوادر عن التتبية أنه للمسلمين اه واحترز بندي الجزية عن الكافر الذي اعتقه مسلم في بلد الاسلام فان الجزية لا تؤخذ منه فاذا مات يجي في ارثه ما قدمته في شروط الارث بالولاء واحترز به أيضاً عن الكافر الذي دخل بلاد الاسلام بامان فمات فيها عن مال أو قتل ظلماً فهذا ان كان له في بلاد الاسلام وارث له في دينه دفع اليه ماله ودينه بلا تفصيل وان لم يكن معه في بلد كافر يرثه في دينه أرسل ماله مع دينه لحاكمهم

ليدفعه المستحقه ان دخل بلادنا على تجهيز حاله فيرجع نصاً أو عادة ولم تطل اقامته عندنا فيها وان جاء اليها على قصد الإقامة صراحة وكان عادة من جاء منهم لإقامة أو جهل ما دخل عليه ولاعادة أو دخل على التجهيز أو كانت مادتهم التجهيز ولكن طالقت اقامته فيهما بالعرف فأت في تلك الصور الخمس أو قتل ظالمًا ولم يكن معه في بلادنا من يرثه في دينه فما له مع دينه لبيت المال ولا يبعث لاهله لانه لا يمكن الحي من الرجوع الى بلده في هذه الصور وان أودع ماله عندنا فمسافر لبلده ليقضى حاجته فيرجع اليه فأت في بلده فان وديعته تكون لوارثه ان كان عندنا والايت الى أهله في الصورتين الاولين وتكون لبيت المال في الصور الخمس الباقية وان قاتل المسلمين بعد أن ترك ماله عندنا وديعة فأسره شخص فقتله أو استرقه فوديعته لأسره وان حارب فقتل في معركة قبل أسره فقيل يجرى في وديعته ما تقدم وقيل تكون لبيت المال هذا ما يقتضيه بعض شراح مختص خليل رحم الله الجميع بفضلهم * ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ وَمَالٌ مُّرْتَدٍ وَكُلٌّ مِّنْ قَتْلٍ * كُفْرًا لَّيْتِ الْمَالِ حَتْمًا يَنْتَقِلَ ﴾

فأقول في بعض الفاظه الارتداد في اللغة هو الرجوع فلمرتد هو الراجع عن الاسلام الى كفر أى الخارج عن الاسلام بالكيفية الى كفر وفي معنى ذلك ومال كل حر مرتد أى خارج عن الاسلام بالكيفية الى الكفر بلفظ يقتضي ذلك أو جعل كالفاء مصحف في خمس اذا مات على الكفر بقتل أو غيره ينتقل انتقال حرم عن ورثته كانوا مسلمين أو على الدين الذي ارتد اليه الى بيت مال المسلمين وكذلك مال كل من قتل قتل كفر لكونه ملحقاً بالمرتد ينتقل عن ورثته الى بيت المال كالجاحد لوجود الصلاة والزكاة والصوم والحج والطهارة ونحو ذلك مما علم في الدين ضرورة لان هذا وان لم يخرج عن الاسلام بالكيفية فهو جاحد بشيء من فروعه المعلومة عند كل أحد وذلك مقتضى لتكذيبه صلى الله عليه وسلم فيما أخبرنا به عن الله تعالى وان مات من يرثه المرتد فيرثه غير المرتد من ورثته ولا يرث منه المرتد شيئاً فان رجع ذلك المرتد الى الاسلام لم يرجع عليهم بشيء مما ورثوه لانه حكم قد نفذ لهم وان رجع المرتد الى الاسلام فان ماله الذي نزع منه ووقف يرجع اليه وان كان الارتداد من العهد المسلم فقتل على ردة فان ماله لسيدته واذا ارتد المراهق العاقل فقد تقدم الخلاف في اعتبار ارتداده عند التكلم في التوارث بين مسلم وكافر * ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ وَمَنْ أَسَرَ الْكُفْرَ أَوْ حَذًّا قَتَلَ * فَماله عَنْ وَارِثٍ لَا يَنْتَقِلُ ﴾

فأقول في ممناه والحر الذي أسره الكفر بعبادة مثل الشمس سرا وأظهر الاسلام للناس وهو الذي يقال له زنديق ومنافق فقامت عليه بيعة بالكفر الذي أسره فنفى ما شهدت به عليه البيعة أو صدقها في ذلك وادعى توبته من ذلك فقتل اذا قبل توبته اذا لم يقر بذلك حتى قامت عليه به بيعة أو شهدت البيعة بذلك عليه بعد موته فما له لا يتفصل عن وارثه المسلم أى لا ينتقل عنه لبيت المال لانه مسلم في ظاهر حاله ولم يقتل الا بالشهادة الواقعة عليه وهي محتملة للكذب وكذلك كل من قتل على شيء من المعاصي قتل حذر فان ماله لا يتفصل عن وارثه الى بيت المال كمن قتل على الزنى واللواط أو نحو ذلك * وان قامت عليه البيعة بانه يسر الكفر فمادى بعد الشهادة على الكفر فهو مرتد فيكون ماله اذا قتل لبيت المال واما

إذا جاء إلى الإمام مقرا بذلك وقال أنه تأب منه قبل قيام البينة فإن توبته تقبل فلا يقتل وإذا كان
المقتول لأجل ذلك عبدا كان ماله لسيده * وقال البستاني في شرح نظم التلمساني وإذا قتل الساحر
ورثته ورثته كل زندق ومن سب الله عز وجل أو نبيا من الأنبياء أو استقصه أو عابه أو ادعى النبوة أو
الربوبية فميراثه للمسلمين قاله في سماع عيسى * وقال أصبغ إن كان معلنا بذلك فهو مرتد وإن كان
مستترا به فهو زنديق اه ثم أشار الناظم إلى أن كل ممثوع من الارث بواحد من الموانع السابقة
لا يحجب غيره من الورثة فيما حجب عنه بقوله

﴿وَمَنْ عَنِ الْإِثْمِ لِمَا نَحْبُ حُجْبٌ * لَمْ يَحْبُ الْغَيْرُ بِمَا عَنَّهُ أَنْ يَحْبُ﴾

فأقول في معنا بعض ألقاظه قوله عن الارث متعلق يحجب والحُرور بالناء الظرفية متعلق يحجب وفي
معناه وكل من حجب عن الارث لأجل مانع من الموانع السبعة السابقة لم يحجب غيره من الورثة فيما يحجب
عنه وهو جميع متروك الميت أو الدية الواجبة بجنائيه فكأنه قال كل من لا يرث لما نَحْبُ فلا يحجب وارثا
بل يقدر أنه لم يخلق بالنسبة إلى من لم يرث فيه لأجل مانع فلو مات رجل عن زوجة وأم وعن ابن لم
يستهل أو شك في استهلاله أو ثقاه بلمان أو كان كافرا بالأصالة أو الارتداد أو كان رقيقا أو ابن زنى أو قتل
أباه ظلما لكان لزوجته الربع ولأمه الثلث لأن ذلك الولد حجب عن الارث بما نَحْبُ لا بحجبهما
فيما حجب عنه بل يقدر أنه لم يخلق في الدنيا وكذلك لو كان لامرأة ثلاثة بنين فمات اثنان منهم في يوم
واحد ولم يعرف المتأخر من المتقدم فانها ترث الثلث في كل منهما ويكون الباقي للشقيق الحي لأن كلا من
الميتين لا يرث من الآخر لأجل الشك في تأخر موته وقتل أحد الاخوة الثلاثة أحد أخويه خطأ وترك
أمه وأخويه الذين قتل أحدهما لورثة الام من السدس في مال المقتول لأن القتال يرث فيه فتعجب فيه
بالاخوين عن الثلث إلى السدس وترث في دية الخطأ ثلثا كاملا لأن القتال لا يرث فيها لأجل القتل فلا
يحسب حينئذ في ورثة الدية والاخ الواحد الذي ورث فيها لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس * ثم
أشار إلى كناية أخرى تشبه التي قبلها وهي قولهم كل من لا يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب
وارثا بقوله

﴿وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ إِخْوَةٍ مُنْعٍ * بِوَارِثٍ يَحْبُ ذَا إِثْمٍ سَمْعٍ﴾

فأقول في معناه وكل من كان اخوة الميت الاشقاء أو لأب أو لأم منع أي ممنوعا من الارث بسبب وارث
آخر أقوى منه يحجب ذلك الشخص الذي كان ممنوعا بغيره شخصا ثلثا صاحب ارث مسموع * ون
الشارع كما يحجب إذا ورث منه * وسيأتي أن اثنين من الاخوة يحجبان الام من الثلث إلى السدس
وذكر هنا أن الاخوة إذا حجبا محجبان محجبان ما كان محجوبة إذا ورثوا منه فيستفاد من ذلك أن من
هلك عن أب وأم وأخوين شقيقين أو لأب أو لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجبا بالأب
الذي يحجب سائر الاخوة ويكون لآبيه خمسة أسداس وحجة الأب على الام أن يقول لها لو لم أكن
موجودا لم يكن لك الا السدس ويكون ما بقي لغيرك وأنا حاجب لذلك الغير فأكون أحق بما كان له
ومن هلك عن أم وجد وأخوين لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين لأمه وإن حجبت بالجد الذي

بحجب الاخوة للام ويكون للجد خمسة اسداس ومن هلك عن أم وأخ شقيق وأخ لاب يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجب الاخ للاب الشقيق وتكون الخمسة الاسداس الباقية للشقيق لان الام اذا كانت تتحجب بأخوين محجوبين قاحري بأخوين قد ورث أحدهما وكذلك الاخوة للاب يحجبون الجدد عن بعض الميراث وإن حجبت بالاشقاء في بعض مسائل المغاذه التي ستأتى ويتحجب أيضا أخ لاب فأكثر بالأخوين لام المحجوبين بالجد في المالكية وهي زوج وأم ووجد مع أخوين لام وأخ لاب فأكثر فيكون للزوج النصف وللأم السدس لوجود الاخوة وإن حجبتوا بغيرهم وللجد الثلث الباقي ولا شيء للأخ للاب لانه محجوب بالأخوين لام المحجوبين بالجد كما يحجبانه لو لم يكن معهم جدد فيأخذان ذلك الثلث كما سيأتى بيان ذلك (تنبيه) اعلم ان كاتب عقد عدة الورثة يجب عليه أن يكتب فيه جميع عدد الاخوة وإن لم يرثوا لاجل حاجب حجبتهم انما كان معهم أم أو جد ليعلم بذلك ما تستحقه الام والجدة فيقول في المسئلة الاولى من هذه المسائل السابقة مات فلان عن أب وأم وأخوين شقيقين فأحاط بميراثه أيوه فقط وقس على ذلك * ثم أشار الى الماتنين من الميراث في الحال وما الحمل والفقد بقوله

﴿ وَيُؤْتَى الْمَيِّتُ لِحَمَلٍ مُّنتَظَرٍ * وَحَظُّ مَفْقُودٍ لِمَعْمُورٍ ظَهَرَ ﴾
 ﴿ وَكُلُّ مُشْكُوكٍ لَوْ ارْتَحَضَرَ * لِأَجْلِ إِمْكَانِ حَيَاةِ ذِي السَّقَرِ ﴾
 ﴿ وَمَالُ مَفْقُودٍ عَنِ الْأَهْلِ إِلَى * ثُبُوتِ مَوْتِهِ بِحُكْمٍ حَصَلَ ﴾

فأقول في معنى ذلك أى ويؤتى وجوبا قسم مال الميت بين ورثته الموجودين على مذهب مالك لاجل حمل وارث الميت يكونه ابنا أو أخا أو غيرها منتظر أى مرجو حصوله حتى تضعه الحامل أو يئس من حملها بحضرة أو انقضاء قدر العدة بلا رية سواء كانت الحامل به زوجة الميت أو أم ولده أو امرأة لبعض أقاربه بوث حملها من ميراث الميت وإن كانت أم الميت قد تزوجها غير أبيه ولكن حملها منه بولد يكون أخا للميت للام وقف القسم له أيضا إن لم يكن في الموجودين من يحجبه وهل يجمع الرجل من وطئها بعد موت من يرثه حملها حتى يظهر هل هي حامل يوم موت الميت أو غير حامل أولا ينع منه فيرت حينئذ من ولده الدون ستة أشهر فقط من يوم الموت لتحقيق انفصاله عن أول أنويه حين موت قريبه في ذلك قولان وإن ثبت بالنساء أنها حامل يوم الموت فلا فائدة في منعه أن وطئها فيرت من ولده ولو تأخر أكثر من خمسة أعوام وإن لم يكن لها رجل مرسل على وطئها يوم الموت لكونه مات عنها أو طلقها أو غاب عنها فيرت من وضعته لتمام أكثر أمدة الحمل الذي هو حمل سنين أو أربع من يوم اقطاع الارسال عليها كما تقدم بيانه في أول المواضع * ويصدق في شيء الحمل أو وجوده أو الشك فيه الى الالباس منه بما تقدم وقال ابن زرب ينظرها القوابل إن ظهر لئذها ولا يعطى الموجودين من ماله شيء حتى يعلم عدد حمله الورثة لان مدة الحمل قصيرة لا ضرر عليهم في الصبر الى ذلك وقيل يعطى الموجودين مالهو يحقق لهم وهو ما يكون لهم وجب الولد أولا اتخذ أو تعدد ويوقف المشكوك فيه فقط بهذا حكم الميراث وأما الدين فإنه يعطى قضاؤه من تركه الميت بعد الاعتداد في بيته الموجودين وبين القضاء وأما الوصية ففي تعجيلها ووقفها الى وضع الحمل قولان ويوقف من مال الميت أيضا وارث مفقود مدة تعمير ظاهر أى شهر وهو سبعون سنة على الاصح أو يظهر خبره فإن لم يظهر حياة المفقود ولا موته حين مات قريبه أو ظهر كونه ميت

ذلك المفقود قبل موت صاحب المال كان الوقوف في الصورتين لمن يستحقه من الحاضرين حين موت صاحب المال وان ثبت حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان الحظ الموقوف لذلك المفقود فينتقل لوارثه ان مات بعد ذلك كما اذا ماتت امرأة عن زوج وابنين وابن ثالث مفقود فيعطى من مالها لكل واحد من الثلاثة الحاضرين ربع المال ويوقف الربع الذي يتوب المفقود حتى يمضي أمد التعمير أو يظهر تقدم موت المفقود فيكون الموقوف للابنين الحاضرين أو يظهر حياة المفقود بعد موت صاحب المال فيكون له ما وقف له واذا لم يوقف الجميع اذا كان بعض الورثة مفقودا لطول أمد التعمير الذي يكون الوقف اليه ويوقف أيضا كل شيء مشكوك فيه كمن لوارث حاضر الى التعمير أو ظهور خبره لاجل امكان حياة المفقود صاحب السفر الذي يحجب ذلك الحاضر عن جميع حظه أو بعضه وما يتوصل به الى معرفة قدر المحقق الذي يدفع لصاحبه والمشكوك الذي يوقف الى ظهور مستحقه سيأتي في باب عمل تصحيح المسائل التي كان فيها وارث مفقود مثال ذلك اذا ماتت امرأة عن زوج وأخ شقيق وابن مفقود فيعطى من مالها للزوج ربعه الذي تحقق له لانه أقل حظه اذا قدر ارثه مع الاخ تارة ومع الابن تارة أخرى والاخ لا يتحقق له شيء لانه لا يرث مع تقدم حياة الابن المفقود فتوقف حينئذ الثلاثة الاربع الباقية فان تبين حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان حصة ذلك الموقوف للابن وان لم يبين ذلك كان للزوج من الموقوف ما يكل به نصف المال لامكان حياة المفقود يوم موت صاحب المال فيكون جميعه للابن وعدم حياته في ذلك الوقت فيكون للزوج والاخ كما ذكر ويوقف أيضا مال المفقود الذي كان في ملكه حين فقده عن أهله في يد ثقة قريب له أو أجنبي الى ثبوت موته بحكم حاصل من الحاكم اذا لم يظهر خبره الى انقضاء أمد التعمير الذي هو سبعون سنة على أصح الاقوال في المفقود بارض الاسلام أو بارض الشرك بأسره أو بغيره بلا حضور قتال ولا ولاء ولا يد من حصول حكم الحاكم بموته ليرفع الخلاف الذي كان في أمد التعمير فيكون ماله لمن يرثه حين الحكم بذلك كان موجودا يوم الفقد أو غير موجود واذا مات بعد فقده قريبه ولم يكن الميت من يرثه الا ذلك المفقود ضم مال ذلك الميت الى مال المفقود فيوقف الجميع في يد ثقة الى الحكم بموته فيكون ذلك لمن يرثه حينئذ ويتفق الحاكم من مال المفقود الحر على زوجته المريدة للفراق الى تمام أربعة أعوام من العجز عن خبره بعد رفعها الامر اليه وعلى مريدة البقاء في عصمته الى انقطاعها بموتها أو الحكم بموته وعلى أولاده وأبويه الى حد سقوط النفقة عنه لو كان حاضرا بعد اثبات موجبات النفقة المألومة في الفقد وتحلف البالغ منهم على انه لم يسقط النفقة عنه ولا ترك له مالا خفيا ينفق منه ولا وصله عنه كما نص عليه غير واحد من الأئمة وبالله التوفيق * ثم قال أصلحه الله

﴿ الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ﴾

فاقول لما فرغ من اسباب التوارث وشروطه وموانئه أراد أن يتكلم هنا على من يرث من الرجال والنساء أي هذا الكلام الآتي باب في بيان الاشخاص الوارثين من الرجال والنساء ومن يرث منهم بفرض أو تعصيب أو بهما وما في حكم من كان ذا فرضين أو تعصبيين لا تصافه بنسبين مختلفين يقتضي كل منهما فرضا أو تعصبا ثم قال أصلحه الله

﴿ ذَكَوْرٌ مِّنْ كَانَ لَهُمْ مِيرَاثٌ * عَشْرَةٌ وَسَبْعٌ لِلْأُنَاثِ ﴾

فأقول معنى ذلك ذكر الاشخاص الذين كان لهم ميراث الميت عشرة ذكور على سبيل الاجمال وهم على سبيل التفصيل خمسة عشر والاناث الوارثات سبع أناث على الاجمال وهي على التفصيل عشر مما سيأتي بيان ذلك جملة من يرث من الصنفين سبعة عشر على الاجمال وخمسة وعشرون على التفصيل * ثم أشار لمن يرث من الرجال مع حذف العاطف من بعضها للضرورة بقوله

﴿ الْإِنُّ وَأَبْنَاهُ ذَا أَوْسَفَلَا * أَبٌ وَجَدٌ لِأَبٍ وَإِنْ عَمَلَا ﴾

﴿ وَالْأَخُ مُمْلَقًا يَنْوِي أَخٌ لِّسِبٍ * وَالْعَمُّ مُطْلَقًا وَإِنْ غَيْرَ قَرَبٍ ﴾

﴿ وَإِنْ لَعَمَّ قَدْ ذَا أَوْ بَعْدَا * زَوْجٌ وَمَوْلَى لِعَمَةٍ قَدْ وَجَدَا ﴾

فأقول معنى ذلك أول العشرة الوارثين الابن المنسوب للميت والثاني ابنة ذنا أي قرب للميت أو سفل عنه أي ابن الابن وإن سفل الاقرب فالاقرب والثالث أبا للميت والرابع جد الميت لأب وإن عملاً فوق الميت ما لم تفصل بينه وبين الاب أي لكن الجد الاقرب يسقط الاعد كما سيأتي وأما الجد للام فلا يرث لانه من ذوى الارحام الذين لا يرثون والخامس الاخ للميت مطلقاً أي كان شقيقاً أو لأب أو لام فهذا قسم واحد على الاجمال وثلاثة على التفصيل والسادس جنس بنى أخ نسب للميت أي ابن أخ مشارك للميت في النسب وهو ابن شقيق أو ابن أخ لأب يعني وأب بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسم واحد على الاجمال وقسمان على التفصيل واحترز بنسب عن الاخ للام الذي لا يشارك الميت في النسب فان ابنة لا يرث أصلاً والسابع للميت مطلقاً أي شقيقاً أو لأب هذا اذا كان قريباً للميت وإن كان عمه مباشرة به وإن كان غير قريب اليه وإن كان عم أبيه أو عم بعض أجداده أي العم الشقيق وأبم للأب وإن بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسمان على التفصيل وأما العم للام فلا يرث أصلاً والثامن ابن أعم شقيق أو لأب قد ذنا أي قرب ذلك ابن أعم الميت أو بعد عنه أي ابن أعم الشقيق وابن أعم للأب وإن بعد الاقرب فالاقرب فهذا قسمان أيضاً على التفصيل فكل واحد من هؤلاء الثمانية يرث الميت اذا حصلت شروط الارث وانفتحت موانعه والتاسع زوج فانه يرث زوجته بالنكاح المستكمل لشروطه السابقة مع انتفاء الموانع والعاشر مولى لعممة موجود أي متولى اعتناق الميت الموجود بعد موت معتقه أو عصبته القاعون مقامه على تربيتهم الآتي في الارث بالولاء فيرث المعتق أو عصبته بالولاء مال العبد المعتق إن لم يوجد من يرثه بنسب ونكاح أو مفضل عن فرض النسب والنكاح اذا وجدت شروط الارث بالولاء وانفتحت الموانع * ثم أشار الى من يرث من الرجال بفرض ونصيب بقوله

﴿ وَإِذَا زَوْجٌ وَأَخٌ لِأَمٍّ * إِنْ بَعْدَا بِالْفَرَضِ عِنْدَ الْقَوْمِ ﴾

﴿ وَهُوَ يَفْرُضُ وَيَنْصِبُ جَلًّا * إِنْ قَرَبًا بِنَسَبٍ أَوْ بَوْلَا ﴾

﴿ كَالْأَبِّ وَالْجَدِّ بِيَمْنِ الصُّوَرِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وارث زوج من زوجته وارث أخ للام من أخيه أو أخته ان بعدا عن الميت بحيث لم يكن بين كل منهما والميت نسب ولا أولاد كائن بالفرض فقط عند القوم العلماء فإذ لماتت امرأة عن زوج أجنبي عنها ولم يعقها ولا أعققت واحدا من أصولها فإنه يرث فيها النصف مع انتفاء الولد أو الرابع مع وجوده بالفرض وإذا مات شخص عن أخيه للام وهو أجنبي عنه ولم يعق عنه ولا بعض أصوله فإنه يرث فيه السدس إذا انفرد والثالث إذا تعدد بالفرض ان لم يكن من بمنه من الارث وهو أحد أصول الميت المذكور وفصوله وأشار لمن يرث بهما معا بقوله وهو أي أرث المذكورين حاصل بفرض وبتعصيب جلي أي ظاهر ان قرب المذكوران الى الميت بنسب أو بولاء كآرث الاب والجد بالفرض والتعصيب في بعض أحوالهما الآتية فالوارث بالفرض والتعصيب والرجال حينئذ أربعة أصناف أحدهم أن يتزوج رجل بنت عمه فتموت عنه فإنه يرث فيها النصف بالزوجية فرضا والباقي بكونه ابن عم لها تعصبا أو يعق أمه فيتزوجها فتموت عنه فإنه يرث فيها النصف فيه لزوجيته فرضا والباقي بكونه معتق لها تعصبا والتالي أن يكون عند أخوين ابنان من امرأة واحدة تزوجها أحدهما بعد الآخر فمات أحد الابنين المذكورين بدموت أبويهما وترك الابن الآخر الذي هو أخوه بالام وابن عمه فيرث فيه السدس بكونه أخا للام فرضا والباقي بكونه ابن عم له تعصبا أو يشتري حرا أخاه بالام فيعتق عليه ثم يموت العبد المعتق عن أخيه المذكور فإنه يرث فيه السدس بالفرض والباقي بالتعصيب وقد يجتمع في الوارث الأسباب الثلاثة السابقة فيرث باثنين منها كما إذا اعتق رجل بنت عمه فتزوجها فماتت عنه فإنه يرث فيها النصف بالسكاح والنصف الباقي بالنسب لأن الارث بالنسب مقدم على الارث بالولاء * والثالث الاب في بعض أحواله كما إذا مات شخص عن أم وأب وبنت فتصبح مسئلتهم في ستة فتكون للام السدس واحد والميت النصف ثلاثة والاب الثلث الباقي اثنان نصفهما الذي هو سدس المال بالفرض ونصفهما الآخر بالتعصيب هكذا

٦	
١	أما
٣	بنتا
٢	أبا

والرابع الجد في بعض أحواله كما إذا كان في موضع الآتي في تلك المسئلة فإنه يأخذ الاب بالفرض والتعصيب * ثم قال أصلحه الله

﴿ وَارِثٌ مِّنْ بَقِيَّةِ تَعَصُّبٍ حَرِّ ﴾

﴿ إِلَّا الْإِخْ شَقِيقَ فِي الْمَشْتَرَكَةِ * فَإِزْنُهُ بِفَرْضِهِ فِي التَّرِكَةِ ﴾

﴿ زَوْجٌ وَأُمٌّ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ * أَخٌ شَقِيقٌ دَاخِلٌ بِالْأُمِّ ﴾

﴿ وَإِنْ تَكُنْ شَقِيقَةً مَعَ شَقِيقٍ * كَانَ لِلْأَخْتِ مِثْلُ حَظِّ الشَّقِيقِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وارث كل من بقي من الرجال الوارثين حرا أي حقيق بتعصيب فقط في سائر المسائل وهم الابن وابن الابن وان سفل والاخ كان شقيقا أو لاب وابن الاخ المذكور وان بعد والعم كان شقيقا أو لالاب وان بعد وابن العم المذكور وان بعد ومولى النسمة الذي هو المعتق أو عصبة الا الاخ الشقيق في المسئلة المشتركة أي التي يشترك فيها الاشقاء مع الاخوة للام في ثلثهم فآرث ذلك الشقيق في تركه هذه المسئلة بسبب فرضه لا بتعصبيه وهي

زوج أم وأخوة للام اثنتان فأكثر وأخ شقيق واحد أو أكثر داخل مع الأخوة للام في ثلثهم بسبب الام أى اشتراكهم معهم في ولادة الام التى أدلى بها الأخوة للام الى الميت ويقال لها الجارية أيضا لان الشقيق يقول حيث لم يبق له شئ. الأخوة للام هب أباه الذى كان به شقيقا حمارا أليست للام التى هي ورتنهم بها والدة لى أيضا فيقولون له نعم فيرت معهم فيها يكونه أخا لأم وان تكن حينئذ أخت شقيقة واحدة أو أكثر مع أخ شقيق فى هذه المسئلة كان للأخت الشقيقة حظ مثل حظ كائن للشقيق المذكور لانها حينئذ لاخوين لأم والأخت للام يستوى ذكورهم وإناهم فى الثلث واصل تلك المسئلة اذا كان فيها اخوان لأم وأخ شقيق وشقيقة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللأخوين لأم ثلثها اثنتان فيفرغ المال فيدخل الشقيقان على الأخوين للام فى ثلثها الوقوع اشتراك جميعهم فى ولادة الام فينكسر اثنتان على أربعة رهوس فيضرب نصف رهوس فى أصل المسئلة فنصبح من اثني عشر ويضرب ما يبد كل وارث فيما ضرب فى المسئلة فيخرج للزوج ستة وللأم اثنتان ولكل واحد من الأخوة الاربعة واحد هكذا

١٢	٥٥	
٥٦	٣	زوجا
٥٢	١	امه
٥٩		اخام
٥١		اخام
٥١		اختا
٥١		اختا

وان كان فيها أخ واحد لأم فلا تكون مشتركة لانه يأخذ السدس ويبقى سدس آخر يأخذه شقيق واحد أو أكثر وان لم يكن فيها شقيق ذكر وكانت فيها الأخوات الشقائق فلا تكون مشتركة فان كان فيها أخت شقيقة فقط أعطى لها نصف ستة بالفرض فتحول الى تسعة وان كان شقيقتان فأكثر أعطى لهما ثلثا ستة بالفرض فتحول الى عشرة وان كان فيها الأخوات للاب أحيل لهن كحول الشقائق المذكورة * ثم قال أصلحه الله

﴿وَالْأَخُ لِلْأَبِ يَهْدَى يَنْحَجِبُ * كَمَا يَبْنَتُ وَشَقِيقَةٌ حُجِبَ﴾

فأقول فى معناه والاخ المذكور الواحد فأكثر للاب ينحجب عن الارث فى هذه المسئلة المشتركة اذا كان فيها عوضا عن الشقيقى فلا يدخل على الأخوة للام فى ثلثهم كما يدخل عليهم فيه الاخ الشقيق لخروجه من ولادة الام التى أدلى بها الأخوة للام الى الميت فلم يكن عنده ما يدخل به عليهم كما يحجب الاخ للاب بنت أب فى مسئلة واحدة أو أكثر مع أخت شقيقة تأخذ بالنصف النصف الباقي عن الميت أو الثلث الباقي عن البنتين فأكثر فالأخ للاب حينئذ كالشقيق فى عدمه الا فى مسئلتين احدهما المشتركة والاخرى مسئلة البنات وان سفلن مع أخت شقيقة فأكثر لان الشقيقة مع البنت عاصبة فتكون هنا كالشقيقى فتحجب سائر الأخوة للاب الذكور والانات وتحجب من باب أولى ابنا الأخوة كانوا اشقاء أو لا وان كانت أخت لأم مع بنت وان سفلت دون شقيقة كانت عاصبة فتسقط ابنا الأخوة مطلقا لانها حينئذ كاخ لأم ولما ذكر حكم الأخوة الاشقاء والأخوة للام وكان أمر أولاد الملاعنة والمسبية والطارئة والزانية والمغتصبة مشكلا أشار لبيان ذلك بقوله

﴿وَتَوَّأَمَا مَنْ لُعِنَتْ أَوْ سُبِّتَتْ * أَوْ طَرَأَتْ مِنْ بِلْدَةٍ فَدَبَّعَتْ﴾

﴿كِلَاهُمَا شَقِيقُ الْآخِرِ وَمَنْ * وَلِدَ مِنْهَا قَبْلُ أَوْ بَعْدَ قَتْنِ﴾
 ﴿يَكُونُهُ أَخًا لِلَّامِ عَلِيَّتْ * كَتَوَأْمَى مِنْ زَنْتِ أَوْ مِنْ غُصْبَتِ﴾

فأقول في بعض ألفاظه التويمان بالناء المثناة ولدان من حمل واحد مفردة وتوهم فأبدلت الواو الاولى تاء فصار تووما ومن يصح فيه كسر الميم وفتحها لكن يضبط هنا بفتح الميم ليسلم البيت من سناد التوجيه الذي هو حركة اختلاف ما قبل الواو الساكن وفي معنى ذلك وتووما المرأة التي لو عنت أى لاعنت زوجها التعت هي أم لا وتووما الفاجرة التي صيبت حاملا عند الكفار فولدتها ثم أسلمنا وتووما مسلمة طرأت من بلدة بعيدة حاملا وادعت ان حملها كان من زوج طلقها أو مات عنها ويدخل في ذلك تووما كافرة طرأت علينا بآمان فولدتها ثم أسلمنا كلاهما أى كلا واحدا من ذكر توومي من النساء أخ شقيق لصاحبه الآخر الذي أخرج معه في حمل فاذا مات أحد التوأمين ورثه الآخر بقوله أخ شقيقا * أما تووما الملاعنة فهما شقيقان عند مالك لان اللعان إنما نفى بلعانه ان ينسب اليه ولا يلزم من ذلك انقفاء الابوة الحاصلة بينهما لثبوت الفراش للزوج اذ لو استحلقت احدهما لحقهما به وبمجد حد القذف * وأما تووما الكافرة المسيية أو المستأمنة فهما شقيقان لان الغالب كونهما من نكاح ونكاح الكفار يجوز البقاء عليه بعد الاسلام * وأما تووما المسلمة الطارئة من بلد بعيد يصعب اثبات النكاح منه فهما شقيقان كيتوأمى المرأة من زوجها والامة من سيدها لان الغالب مع الاسلام الصحة ولان توومي الثلاث الاخيرة يصح استحقاقها أيضا * قوله ومن ولدتها قبل أو بعد فمن يكونه أخا لام علمت أى والولد الذي ولد من الملاعنة المذكورة بحمل آخر قبل ذلك أو بعد وضمه فمن أى حقيق يكونه أخا لام معلومة للتوأمين أو متحد من حمل آخر ويدل على ذلك قول ابن علف ولو كان للملاعنة ولو قبل اللعان لكانا أخا لام للبنين باللعان واحدا كان أو توأمين اه * وقال البيهقي ولو تزوجت امرأة فولدت معه توومين ثم زني بها فولدت توومين فمات أحد توأمي النكاح بعد موت أبيه فقد ترك أما وشقيقا وأربعة أخوة للام ثم ان كان أحد توومي اللعان فقد ترك أما وشقيقا وثلاثة أخوة للام ثم ان مات أحد توأمي الزني فقد ترك أما وثلاثة أخوة للام اه ويجرى مثل ذلك في أولاد المسيية والطارئة والله اعلم لانه اذا لم يكن أولاد الملاعنة التي علم كون واطنها أولا هو واطنها ثانيا أشقاء فاحرى أولاد المسيية والطارئة التي يتعذر غالبا علم كون واطنها أولا هو واطنها ثانيا * قوله كتوومي من زنت أو غصبت معناه من كان من حمل حقيق يكونه أخا لام لمن كان من حمل آخر فما تقدم ككون توومي التي ثبت زناها أو هي التي ثبت غصبها أخوين لام فيرت أحد توأمي المرأتين المذكورتين الآخر اذا مات يكونه أخا له لام واحرى من كان من حمل آخر وقد تبع الناظم في توأمي المتغصبة ثم نقل بعضهم عن ابن رشد أنه كان به العمل وقال ابن علف قال ابن يونس أما تووما المتغصبة والزانية فالصواب أن يتوارثا من قبل الام خاصة لان المتغصب والزاني لو استلحقا لم يلحقا بهما * وقال الشيخ أبو الوليد القياس في توومي المتغصبة ألا يتوارثا الا من قبل الام لان نسبهما من الاب منقطع اذ لا وارث له ولو استلحقها الغاصب لم يلحقا به وهو قول أصبغ وقيل انهما يتوارثان من قبل الاب والام استحسانا من أجل درء الحد عنها وهو قول ابن القاسم وفيه ضعف ولما كان القياس فيها جميعا الا يتوارثان الا من قبل الام على الاصل فانه لا ميراث لابن الزني من أبيه وان عرف أنه أبوه اه ويقوى قول أصبغ الذي صوبه ابن

يونس وابن رشد أن العاصب الذي قتل عن ابن القاسم نسبة الولد لم تنف عنه الحد بل هو أعظم جناية من الزاني بها طائفة ولا يكون انتفاء الحد عنها موجبا للحoque بمن هو أكبر ظلما من الزاني الذي طاعته والله أعلم * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَمَنْ يَرِثْ مِنْهُمْ يُعَصِّبْ عَلَيْهِمْ * فَيُحْزِرْهُ لِمَالِ أَوْ يَاقِ لَزِمَ﴾

فاقول في ذلك يرث مجزوم على أنه فعل الشرط وقد تبه الناظم بهذا البيت على قدر ارث من يرث من الرجال بالتعصيب مع الإشارة إلى أن العاصب هو الذي يحوز المال أو الباقي بعد القرض أي وكل واحد من الرجال الوارثين أن يرث بتعصيب معلوم فقط أو به ويقرض محوزه لجميع المال إذا انفرد أو لباقي عن ذي قرض لازم لأن من يرث منهم بالتعصيب فقط إذا انفرد أخذ جميع المال بالتعصيب وإذا كان مع ذي قرض أخذ ما بقي عنه بالتعصيب ومن يرث منهما معا فإنه يستحق قرصه في المال على كل حال ويأخذ ما بقي عن القرض ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿أَرْبَعَةٌ يَشْتَرِكُونَ أَبَدًا * مَعَ أَخَوَاتِهِمْ بِمَالٍ قَدْ بَدَأَ﴾

﴿لِلْأَخْتِ نِصْفُ مَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ * وَهُمْ الْإِبْنُ وَابْنَتُهُ وَإِنْ سَقُلَ﴾

﴿وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ بُلَابٌ * كُلُّ مَعْصُوبٍ لِلْأَخْتِ فِي النَّسَبِ﴾

فاقول معنى ذلك أربعة من الرجال الوارثين يشتركون أبدا مع أخواتهم في قدر مال قد ظهر لهم أي نيت كونه لهم وهو جميع المال عند الأفراد أو ما بقي عن ذي قرض لاخذ كل واحد في المال نصف ما يكون للرجل الذي هو أخوها والأربعة المشتركون مع أخواتهم هم الابن وابن الابن وإن سقل وأخ كالبُلَاب وكل واحد من هؤلاء الأربعة معصوب لأخته الواحدة أو أكثر في النسب فلا يقرض لها معه فيقسم أولاد الميت أو أولاد ابنته أو أخوته الاشتاء أو أخوته للبُلَاب ما تركه الميت أو بقي عن ذي قرض للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لكل اثني نصف ما يكون لأختها لأن الله تعالى جعل حظا في الميراث لهؤلاء الإناث رحمة منه لضعفهن وترعيا في تنكحهن وجعل ميراث الذكور أكثر عدلا منه لما يلزم الذكور من الاتفاق والصدق ولما أوجب عليهم من الجهاد للاعداء والدفع عن النساء وجعل حظ الأنثيين نصف حظ الذكور كما جعل شهادة الأنثيين نصف شهادة الرجل وجعل ديتها نصف دية الرجل ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَمِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ إِفْرَادًا * كُلُّ عَنْ أَخِيهِ بِالْإِثْرِ أَبَدًا﴾

﴿لَا يَلِيهَا لَمْ تَكُ مِنْ نِسَاءٍ * وَارِثَةٌ سَيِّمٌ بِلَا امْتِرَاءٍ﴾

﴿وَهُمُ الْإِبْنُ لِأَخٍ نَسَبٍ * دُونَ ابْنَةِ ذَلِكَ النَّسَبِ﴾
 ﴿وَالنَّمُّ دُونَ عَمَّةٍ وَإِبْنُ نَمٍّ * لِلنَّمِّ دُونَ ابْنَةِ عَمٍّ فَافْتَهُم﴾
 ﴿وَإِبْنُ لَشَخْصٍ مُعْتَقٍ لِلغَيْرِ * دُونَ ابْنَةِ الْمُعْتَقِ أَيْضًا فَادْر﴾
 ﴿إِذَا لَا يَكُونُ الْإِرْثُ لِلنِّسَاءِ * فِي مُعْتَقِ الْقَرِيبِ بِالْوَلَاءِ﴾

فأقول في معنى ذلك ومن الرجال الوارثين أربعة رجال يفرد كل واحد منهم أيضا بالارث عن أخته فلا ترث معه شيئا لأنها لم تكن من نساء وارثات الميت بسبع يأتي تعيينهن قريبا بلا وجود امتراء أى شك في ذلك وهم أى وأولهم الابن لأخ نسب الميت أى مشارك له في النسب وهو الاخ الشقيق أو الاخ للاب فان ابن الابن من الاخوين المذكورين يرث ما تركه الميت أو ما بقي عن ذوى فرض دون ابنة لذلك الاخ النسب فلا ترث معه شيئا وأما ابن الاخ للام فلا يرث اصلا * والثاني النعم الشقيق أو لاب فانه يرث جميع المال أو ما بقي عن ذى فرض دون عمة شقيقة أو لاب فلا ترث معه شيئا * والثالث ابن النعم منسوب للنعم الشقيق أو النعم للاب فان ابن كل منهما يرث جميع المال أو الباقي عن ذى فرض دون ابنتهم فلا ترث معه شيئا فافهم أيضا الغالب ذلك * والرابع ابن لشخص ذكر أو أنثى معتق أميره فانه يرث عن المعتق الميت جميع المال أو الباقي عن ذى فرض بكونه عاصب المعتق دون ابنة ذلك المعتق أيضا فلا ترث شيئا معه فافهم أى فاعرف ذلك إذا لم يحوز الارث بالولاء للنساء في معتق قريبهن أبدا وإنما يرثن بالولاء ما اعتقن أو جزم من اعتقن اليهن بولادة أو عتق فان اعتق حر عبده ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنتا فاقسما مال أبيها للذكر ضعف ما يكون للإناثي ثم مات العبد المعتق عن ولدى سيده المذكورين كان جميع ما له لابن المعتق ولا ترث معه أخته التي هي بنت المعتق شيئا في مال معتق أبيها والخلفى المشكل من أولاد المعتق كبنته لانه لا يرث بالتعصيب الحقيقي الذى يورث به الولاء عن المعتق بالكفر ولم يوجد الابن للمعتق لان ما تركه العبد المعتق لبنت المال ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَالْوَارِثَاتُ الْأُمُّ ثُمَّ الْبِنْتُ * وَبِنْتُ الْإِبْنِ زَوْجَةٌ وَأَخْتُ﴾
 ﴿شَقِيقَةٌ أَوْ لَابٌ أَوْ أُمٌّ * وَجَدَّةٌ لِلَّابِ أَوْ لِلْأُمِّ﴾
 ﴿وَإِنْ عَلِمَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ فَتَفُصِّلَتْ * بِذِكْرِ ثُمَّ آتَى قَدْ اعْتَمَتْ﴾

فأقول في معنى ذلك والامات الوارثات التي تقدم اهن سبع الام الميت الذكر والانثى وبنت الميت وبنت ابنته وان سفلت وزوجته وأخت شقيقة أو لاب أو لام وجدة للاب وان علمت أو جدة للام وان علمت ان لم تكن الجدة العالية مفصولة عن الميت بذكر كأم اب الجدة للاب أو أم أب الجدة للام فلا ترث الميت إذا لا يرث عند مالكا الام الاب وأم الام أو امهاهما التي لم يفصلن عن الميت بذكر ثم اذا لم يوجد من يرث الميت بنسب ولا تكال ترثه المرأة التي قد اعتقها بالولاء ثم عصبتها فالوارثات حينئذ على الاجمال

سبع وهي الام والبنت وبنات الابن والزوجة والاخت والجددة والمعتقة التي هي مولاة النعمة وهن على التفصيل عشر لان الاخت فيها ثلاثة أنواع والجددة فيها نوعان كما يبين ذلك في النظم * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿إِثْرُ جَمِيعِهَا بِفَرْضٍ حَصَلَا * إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَبِتَعْصِيبٍ جَلَا﴾
 ﴿الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ أَوْ أَبَوَيْنِ * مَعَ ابْنَةٍ أَوْ ابْنَتَيْنِ ابْنِ دُونِ مَيْنِ﴾
 ﴿مُعْتَقَةً لِأَبْعَدٍ وَانْفَرَدَتْ * بِإِثْرِ كُلِّ الْمَالِ حَيْثُ اتَّحَدَتْ﴾

فاقول معنى ذلك ارث جميع الوارثات المذكورة حاصل بفرض فقط الاثنتين منهن فقد جلا أى ظهر ارثهما بتعصيب فقط وهما جنس أخوات الميت للاب أو الابوين من ابنة واحدة أو أكثر ومع ابنة ابن واحدة أو أكثر وان سقطت دون وجود ميم أى كذب في ذلك الا الاخوات مع البنات كالصبية يرثن ما فضل عنهن ولا يفرض لهن مع البنات أبداً ومعتقة لا جنبي عنها قاتها ترث أيضاً بالتعصيب فقط وانفردت المعتقة عن سائر الوارثات يارث جميع المال بتعصيب فقط ان اعتق أجنبياً أو بفرض وتعصيب ان اعتق غير أجنبى حيث اتحدت بالارث بان لم يوجد من يرث الميت بشيء من الاسباب السابقة ألا هي فاذا اعتقت حرة عبدها الذى هو أجنبى عنها قاتها ترث نصف ماله بالتسبب والنصف الباقي بالولاء وان ملكت أياها فعتق عليها ثم مات عنها وحدها قاتها ترث نصف ماله بالتسبب والنصف الباقي بالولاء وان اعتقت عبدها الأجنبى فزوجه ثم مات عنها وحدها قاتها ترث جميع المال ربعه بالفرض والباقي بالولاء أى الربع والزوجة وجميع الارباع الثلاثة الباقية بالولاء فتهمة زوجة ترث جميع المال ربعه بالفرض والباقي بالتعصيب ﴿ثم﴾ أشار الى حكم من كان ذا نسبين يقتضى كل منهما نصيباً أو تعصيباً بقوله

﴿وَإِنْ يَكُ الْوَارِثُ حَازَ نَسَبَيْنِ * كَمَا مِ اخْتٍ فَيَا قَوَى النَّسَبَيْنِ﴾

فاقول في معنى ذلك وان يك الشخص الوارث الذكر أو الانثى حاز نسبين أى نوعين من النسب بالنسب لا يصح وقوعهما في الاسلام على سبيل التعمد يقتضى كل منهما فرضاً أو تعصيباً فيرث بأقوى النسبين الذى لا يتحجب من برئه أو يقبل حجه وذلك كأم أخت أو بنت أخت وقع ذلك لحورسى تزوج بعض محارمه فولد منها أولاداً ثم أسلموا أو وقع في المسلمين غلط ﴿مثال﴾ وقوع ذلك في الاسلام اذا انجلى القوم عن المدم فالنقي رجل مع بنته في بلدة أخرى فزوجه وهو لا يعرفها فوطئها فحملت منه فتحدث معها فقين له أنها ابنته فقارها ثم ولدت من ذلك الحمل بنتاً فالكبيرة منهما أم أخت بالاب للصغيرة والصغيرة منهما بنت أخت بالاب للكبيرة فاذا مات ذلك الواطئ فهما بنتان له ترثان فيه الثلثين وان ماتت الصغيرة منهما أولاً فالكبيرة أم لها وأخت لها بالاب فترثها لكونها أما لان الام لا تتحجب عن الارث أبداً بخلاف الاخت فانها تتحجب في بعض الصور وان ماتت الكبيرة منها أولاً فالصغيرة يرث لها وأخت لها بالاب فترثها لكونها بنتاً لان بنت الصلب لا تتحجب عن الارث أبداً وان تزوج رجل أم أبيه غلط فولدت معه طفلة ثم مات أبوا الواطئ عن تلك الطفلة بعد موت أبيها فهي

بنت ابنه وأخته بالأم فتوته بكونها بنت ابن لانها لا تنجب الا بابن أو بنتين فوقها بخلاف الاخت للآدم
وانها تنجب بالاصول الذكور وسائر الاولاد وان سفلوا بالنسب الذي يقل حجب صاحبه أقوى من
كثير الحجب وان تزوج بنته غلط فوطئها فولدت ابنا ثم ماتت الموطوءة عند الواطئ عن ذلك الابن فيو
ابن لها وأخوها بالاب فبنتها ليكونه ابنا لان ابن الصلب لا ينجب بخلاف الاخ فانه ينجب في
مواضع كثيرة * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿خَمْسُ إِبْنَاتٍ لَا يَرِثُنَّ عَنْهُنَّ * وَذَلِكَ الْغَيْرَةُ لَهُنَّ مَوْرَثُهُنَّ﴾

﴿بِنْتُ أَخٍ وَبِنْتُ عَمٍّ عَمَّةٌ * وَبِنْتُ لَيْمَةٍ أَمْرَأَةٌ عَمَّتُهَا﴾

فاقول معنى ذلك اذا تزوج خمس إناث لا يرثن أشخاصا من غير أقاربهن وذلك الغير له مورثهن * الاولى
بنت أخ فلا ترث معها ان مات قبلها لان بنت الاخ لم تذكر من الإناث الوارثات وان ماتت قبله فانه يرثها
لان الأم من جملة الوارثين * والثانية بنت عم فلا ترث ابن عمها ان مات قبلها لانها غير مذكورة في الوارثات
وان ماتت قبله فانه يرثها لان ابن الأم من جملة الوارثين * والثالثة العمة فلا ترث ابن أخيها ان مات قبلها
لان العمة غير مذكورة في الوارثات ويرثها هو ان ماتت قبلها لان ابن الاخ من جملة الوارثين * والرابعة بنت
بنت امراة فلا ترث أمها التي هي جدتها للام ان ماتت جدها قبلها لان أولاد البنت كانوا ذكورا أو إناثا
لا يرثون شيئا وترثها جدتها للام ان ماتت حقيقتها قبلها لان الجدة للام من الوارثات ولما بنت بنت رجل
فلا ترث ذلك الرجل الذي هو جدما للام ولا يرثها أيضا * والخامسة عتيقة أي معتقة بالفتح فانها لا ترث
من أعتقها أبدا اذ ماتت قبلها لان مولى الأسفل سواء كان ذكرا أو أنثى لا يرث من المولى الاعلى الذي هو
المعتق بالكسر شيئا سواء كان ذكر أو أنثى وان ماتت العتيقة أولا فان معتقها يرثها ان لم توجد من يرثها بنسب
أو نكاح (تنبيه) اعلم انه لا يرث عند مالك أولاد البنات الذكور والانات ولا بنات الاخوة الاشفاء أو
لاب أو أولادهن ولا أولاد الاخوات مطلقا ولا أولاد الاخوة للام ولا الأم لأولاده ولا العمام
مطلقا وأولادهن ولا بنات الاعمام مطلقا وأولادهن ولا أبو أم الاب ولا امهات الاجداد للاب وأبوهن
ولا أمهات الام وأمهاتهم ولا الاخوال والخالات وأولادهن ولا مولى الأسفل الذي هو المعتق ولا الاناث القريبة
للمعتق * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَارِثُهُمْ قَدْ كَانَ بِالْكِتَابِ * سُنَّةُ إِجْمَاعٍ بِلَا ارْتِيَابٍ﴾

فاقول في معناه وارث الوارثين من الرجال والنساء قد كان بالكتاب أي القرآن وسنته وهي أقوال النبي
صلى الله عليه وسلم واجماع أي اتفاق الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم واجماع أي اتفاق الصحابة على
توريثه قياسا على من ورث بالكتاب أو بالسنة أي وارث بعضهم قد كان بالكتاب وارث بعض آخر قد
قد كان بالسنة وارثا لبعض الباقي قد كان بالاجماع بلا وجود ارتياب أو شك في ذلك والوارثون بالكتاب
خمس أنواع * الاول أولاد الصلب ذكورهم وإناثهم لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ

الاثنيين الى قوله تعالى النصف * والثاني الابوان لقوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك
ان كان له ولد الى قوله السدس * والثالث الزوجان لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن
لهن ولد الى قوله الثمن * والرابع الاخوة للام ذكورهم وأناثهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو
امراً وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس الى قوله الثلث * والخامس الاخوة الاشقاء ذكورهم
وأناثهم لقوله تعالى ان امراً هلك ليس له ولد وله أخ أو أخت فلها نصف ما ترك الى قوله الاثنيين
والوارثون بالسنة احدى عشر نوعاً على التفصيل وهم ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق
وابنه والعم للاب وابنه ومولى النعمة والجددة أم الام وابنة الابن مع بنت الصلب والاخت للاب مع
الشقيقة والوارثون بالاجماع أربعة أنواع * الاول أولاد الابن ذكورهم وأناثهم وقد اجتمعت الصحابة
رضي الله عنهم على أن ولد الابن كالابن في عدمه فيما يرث ويحجب * وقيل إنما يرثون بنص القرآن
لدخولهم في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية ومعنى قول بعضهم حينئذ انهم وارثون بالاجماع
ان الاجماع وقع على دخولهم في تلك الآية * والثاني الاخوة للاب ذكورهم وأناثهم وقد اجتمعت الصحابة
على أن الاخوة للاب في عدم الاشقاء كالاشقاء الا في المشترك فلا يكون فيها ذكور الاخوة للاب
لذكور الاشقاء وقيل إنما يرثون بالقرآن لدخولهم في قوله تعالى ان امراً هلك ليس له ولد وله أخ أو
أخت فلها نصف ما ترك الآية لعدم كونه صريحاً في الاشقاء ومقصود من قال انهم يرثون بالاجماع ان
الاجماع وقع على دخولهم في الآية * والثالث الجد للاب وقد اجتمعت الصحابة على أن الجد في عدم
الاب كالاب الا في أربع مسائل وهي كون الاب يسقط جميع الاخوة دون الجد ويسقط الجددة للاب
دون الجد وكون الام ترت مع الاب في الفرضين من ثلث الباقي عن فرض الزوجين وترت مع الجددة
ثلثاً من رأس المال بينهما * والرابع الجددة أم الاب وقد اجتمعت الصحابة على أن لها السدس قياساً على
الجددة للام التي ورد فيها نص الحديث وبالله التوفيق * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿عَدَدُ الْقُرُوضِ وَأَصْحَابُهَا﴾

فأقول لما فرغ الناظم من ذكر عدد الورثة ومن يرث منهم بالقرض أو بالتعصيب أو بها معا أراد أن
يعين هنا القروض التي يرثها من يرث بالقرض ويعين أصحاب كل قرض منها أي هذا الكلام الا في
باب في بيان عدد القروض التي يرثها من تقدم انه يرث بالقرض وفي بيان أصحاب تلك القروض من
الورثة * ثم أشار لعدد القروض بقوله

﴿قُرُوضُهُمْ يَصِفُ وَرُبْعٌ ثَمَنٌ * ثَلَاثَانِ ثَلَاثُ سُدُسٍ مَعِينٌ﴾
﴿وَتِلْكَ مَا بَقِيَ قَدْ يُمْكِنُ * لِلْأُمِّ وَالْجَدِّ كَمَا يَبَيِّنُ﴾

فأقول القرض في اللغة هو التقدير وفي الاصطلاح هو الجزء المقدر ومعنى ذلك فروض الوارثين من الرجال
والنساء نصف المال ورابع ثمن وثلاثان سدس معين بتبين الاجزاء فهذه البينة هي القروض الاصلية
التي تؤخذ من أصل المسئلة الذي هو رأس المال وأشار الى القرض الذي لا يؤخذ من رأس المال بقوله

وثالث ما بقي الخ أى وثالث ما بقي فى المال بعد اخراج القروض التى تؤخذ من رأس المال قد يمكن أى يعطى للام فى القراوين ويعكس للجد اذا كان أحسن له مع الاخوة وأهل القروض كما يبين ذلك بعد ان شاء الله وأصحاب تلك القروض الاصلية أى التى تؤخذ من أصول المسائل اثنتان وعشرون وارث يجمعها قولك (هيا دجر) فالهاء خمسة لاصحاب النصف والياء اثنتان لاصحاب الربع والالف واحد لصاحب الثمن والبدال أربعة لاصحاب الثلثين والجمع ثلاثة لاصحاب الثلث والراى سبعة لاصحاب السدس * ثم شرع فى ذكر أصحاب تلك القروض على ذلك الترتيب واحدا بعد واحد مبتدئا باصحاب النصف لانه أكثر القروض البسيطة لفظا فقال

﴿وَالنَّصْفُ لِلْخَمْسَةِ بِنْتُ الصُّلْبِ * زَوْجٌ وَبِنْتُ الْإِبْنِ دُونَ رَبِّ﴾
 ﴿أُخْتٌ شَقِيقَةٍ وَأُخْتٌ لِأَبٍ * إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَاعُ ذَلِكَ الْمَطْلَبِ﴾

فأقول معنى ذلك ان سألت أيها الطالب عن اصحاب نصف المال فالنصف ثابت لخمس أنواع من الورثة بنت الصلب أى بنت صلب الميت كانت من صلب أب أو رحم وسميت بنت الصلب تغليبا وزوج وبنت الابن وان سفلت دون وجود رب أى شك فى ذلك وأخت شقيقة وأخت لأب فيرت كل واحد من هؤلاء الخمسة نصف المال ان لم يكن أى يوجد مانع من ذلك المطلب وسيأتى من يمنع كل واحد من النصف المطلوب فى أنواع الحجب * ثم أشار الى أصحاب الربع بقوله

﴿وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ مَعَ فَرْعٍ وَرِثَ * وَزَوْجَةٍ مَعَ اثْنَيْنِ فَرَعٍ ثَرْتِ﴾

فأقول فى معناه وزع المال فرض الزوج من مال زوجته مع وجود فرع أى ولد وارث لها وان سفل وفرض زوجين فأكثر من مال زوجها مع انتهاء وجود فرع وارث لذلك الزوج والزوجة حينئذ يرث ربع مال زوجته مع وجود ولدها الوارث لها وان سفل وأما الولد الذى لا يرثها لمانع من عدم استهلال أو شك فى تأخر موته عنها أو كفر أو رق أو قتل فهو كالمعدم فيرث الزوج حينئذ نصف المال * والزوجة أيضا ترث ربع مال زوجها ان لم يكن له ولد وان سفل أو كان له ولد غير وارث له لاجل مانع من عدم استهلال أو شك فى تأخر موته عنه أو لعان أو كفر أو رق أو زنى أو قتل اذ لا يمنع ذلك الولد الزوجة من ارث الربع لان كل من لا يرث لمانع لا يحجب وارثا كما تقدم * ثم أشار لصاحب الثمن بقوله

﴿وَالثَّمْنُ فَرَضُ زَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا * مَعَ وَلَدٍ وَارِثٍ دُونَ امِيرَا﴾

فأقول فى معناه وتمن المال فرض زوجة فأكثر فى مال زوجها المالك مع وجود ولد ذكر أو أنثى وان سفل وارث لايه المالك دون وجود وراء أى الشك فى ذلك * وأما الولد الذى لا يرث أباه لمانع من الموانع السابقة فهو كالمعدم فيرث الزوجة الربع كما تقدم يانه فى ارثها الربع * وهذا الذى تقدم فى توارث الزوجين

هو حكم ما اذا لم يقع طلاق حتى مات أحدهما وأما ان وقع طلاق قبل موت السابق منهما فلا يخو ذلك الطلاق من أن يكون رجعيا في صحة الزوج أو بائنا أو رجعيا في مرضه الخوف أو بائنا في صحته فأشار الى القسم الاول الذى يكثر وقوعه بقوله

﴿ وَيُورَثُ الْهَالِكُ وَسَطَ عِدَّةٍ * طَلَقَهَا الرَّجْعِيُّ الَّذِي فِي الصَّحَّةِ ﴾

فأقول في معنى ذلك ويورث الحي من الزوجين الهالك منهما وسط أى داخل عدة من طلاق الزوجة الرجعى الذى وقع في حال صحة الزوج حقيقة أو حكما كما اذا كان مرضه خفيفا لا يلزمه الفراض واذا طلق الزوج الحي الصحيح حينئذ زوجته الحرة المدخول بها كانت صحيحة أو مريضة طلاقا رجعيا كان واحدة أو اثنين فشرعت في عدة تلك الطلاق مات أحدهما وهي في داخل العدة فان الحي منهما يرث الميت لان المطلقة الرجعية الباقية في العدة كالزوجة التى لم تطلق في أحكام الارث قال ابن علف اذا طلق الزوج زوجته طلبة تلك فيها الرجعة الباقية في العدة كما لو تزوجت ما كانت في العدة فاذا وقع موت أحدهما في العدة ورثه الآخر وان انقضت العدة ثم وقع الموت بعدها فلا ميراث بينهما وكذلك ان كان الطلاق بائنا ووقع موت أحدهما في العدة فلا يرثه الآخر * وهذه قاعدة لا يخرج عنها الا المريض فانه اذا طلق زوجته في مرض مخوف ومات قبل أن يصح من ذلك المرض فان زوجته ترثه كان الطلاق بائنا أو رجعيا كانت العدة باقية أو منقضية وان كانت قد تزوجت غيره فطلاق المريض بخالف طلاق الصحيح في انها ترثه اذا مات في العدة من الطلاق البائن وفي انها ترثه اذا مات بعد العدة كان الطلاق بائنا أو رجعيا اه فيستفاد من هذا الكلام الجامع لاحكام الارث بعد الطلاق ان المطلق المريض كالصحيح في كونه يرثها في عدة الطلاق الرجعى ولا يرثها في غير هذه الصورة لان القاعدة السابقة لا تفصيل فيها بالنسبة الى المطلق * ثم أشار الى القسم الثانى الذى يقرب من الاول في كثرة الوقوع كان المريض الخائف من ارثها له انما يطلقها غالبا طلاقا بائنا يمنحها من الارث في العدة بقوله

﴿ وَمَوْقِعُ الْبَائِنِ حَالِ مَرَضٍ * تَرْتَهُ إِنْ مَاتَ مِنْ ذَاكَ الْمَرَضِ ﴾

﴿ فِي عِدَّةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَحَرَمًا * مِنْ ارْتِهَا إِنْ سَبَقَتْهُ فِيهِمَا ﴾

فأقول في معنى ذلك زوج موقع لطلاق بائن بكونه قبل البناء أو بعوض أو بكونه طلبة مملوكة أو ثلاث في حال حصول مرض مخوف لذلك المطلق سواء كانت هي صحيحة أو مريضة ترثه تلك الزوجة المطلقة ان مات من ذلك المرض قبل أن يصح منه صحة بينة في داخل عدة ذلك الطلاق أو بعد انقضائها ولو تزوجت بزوج آخر عملا له بتقيض قصده لان اخراج الوارث بالطلاق في المرض منى عنه كما نهي عن ادخاله بالنكاح في المرض * وينقطع ارث البائنة منه بصحته في العدة أو بعدها صحة بينة * وخرج الزوج أى منع من ارثها ان سبقته في الموت أى مات قبله فيها أى في العدة وبعدها لان المطلق طلاقا بائنا لا يرث بعد الطلاق في سائر المسائل ولو طلق المريض زوجته المسمى لها قبل البناء ثم مات من ذلك المرض فانها ترثه ولا يكون لها الا نصف الصداق عند مالك ولم يتم باسقاط تكيل الصداق بالطلاق

المذكور اذ لا يجهل المطلق في المرض الا في الاحكام التي يختص حصولها بالموت كالارث وأما تكيل
 الصداق فانه يكون بموت وغيره وأما ورثته اذا مات من ذلك المرض لان ايقاع الطلاق في المرض
 المخوف مظنة قصد اخراج الوارث فيعهم المطلق بقصد ذلك ولو كان رجلا صالحا وهذا ظاهر اذا كان
 الطلاق بشير خلع وان كان بخلع فلها الارث أيضا طردا للحكم اذ لو جاز ذلك لاضرر بعد المرض بزوجه
 اذا كره أن ترثه فتتقضى منه ويظهر انها التي كرهته ولا فرق بين انشاءه الطلاق في المرض واققراره في
 المرض بانه قد كان طلقها في حال صحته لانه منهم في اسناده الى الزمان السابق ولا بين وقوع الطلاق من
 الزوج ووقوعه ممن هو كوكيله كما اذا خيرها في صحته فاختارت الفراق في مرضه أو حلف لها في صحته
 بالثلاث ان فعلت كذا ففعلته في مرضه وان شهدت بعد موته بينة بانه طلقها في صحته باثنا أو رجعا
 اقضى قدر عدته حين موته وعى تحت يده وكان الشهود غيبا لا يمكن لهم المبادرة لرفع الشهادة فذلك
 كالطلاق في المرض عند ابن القاسم فترثه وتعد عدة وفات لاتها باقية في حرزه على صفة الزوجة ولو كان
 حيا لامكن أن ينكر الطلاق فيجب الاعتذار اليه فيها فيمكن أن يخرجها فتبقى في عصمته وحيث فلت
 الاعتذار بموته حكم باستصحاب بقائها في العصمة فترثه وان قامت البينة بذلك بعد موتها أعذر فيها
 للزوج الحى فان جرح تلك البينة ورثها وان عجز عن تجريجها لم يرثها لظهور خروجها عن عصمته حين
 موتها * وقال ابن علاف قال اللخمي المرض ثلاثة غير مخوف ومخوف غير متطول ومخوف متطول
 كاسل والاستسقاء وهو انفاخ البطن في حكم الاول اذا طلق فيه حكم الصحيح وان كان مخوفا غير متطول
 قد أزره الفراش أو متصرف يدل انه قد قرب الموت كاصحاب السيل والاستسقاء فطلقها حينئذ طلاقا
 باثنا أو رجعا قد انقضت عدته قبل موته ورثته والشهر والشهران في مثل هذا قريب وان كان المرض
 متطاولا مخوفا قطعي في آخره أو في أوله وأعقبه الموت قبل المتطول ورثته * واختلف اذا طال مرضه
 بعد الطلاق ثم مات * والذي يقتضيه قول مالك في المدونة انها ترثه لانه قال اذا تزوجت بعد الاول أزواجا
 كلهم طلقها وهو مريض ثم تزوجت آخر والذين تزوجوها أحياء انها ترثهم جميعهم اذا ماتوا من مرضهم
 وقال عبد الوهاب السيل مرض من الامراض المخوفة وافعال صاحبه في الثلث ولم يعرف هل طال الامر
 بعد فعله أم لا واذا كانت أفعاله في الثلث ورثته الزوجة وكذلك الاستسقاء اذا ظهرت امارات الخوف
 وان طال * وقال ابن الماجشون في المسبوط الامراض المتطاول كالسيل والربو والطيحال والبواسير
 ما تطاول منها ويجرى بعد تناوله مجرى الصحة وان كان الموت قبل المتطاول ورثته زوجته وكان فعله
 في الثلث وهذا أحسن وكذلك الجدام اذا لم يظهر دليل الخوف كان على حكم الصحة اه وقال الفيشي
 المذهب ان المرض المتطاول كغيره وهو ظاهر كلام الشيخ خليل اه ويلحق بالمرض المخوف كل حالة
 يمتنع فيها التبرع باكثر من الثلث لحق الورثة كمن حضر صرف القتال أو قرب لقصاص أو لقطع يدا رجل
 أو لضرب حدود وخيف عليه الموت من ذلك فانه بمنزلة المريض في تلك الحالة عند ابن القاسم * ثم
 أشار الى القسم الثالث من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق بقوله

﴿وَمَوْعِدُ الرَّجْعِيِّ فِيهِ يَحْكُمُ * بِإِثْنَيْنِ مِنْهُ كَمَكْسٍ يُسَلَّمُ﴾

﴿إِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ بِمِدَّةٍ وَإِنْ * وَقَعَ بِنَدَاهَا فَإِثْنَانِ قَمِنَ﴾

﴿إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ الْقَوِيَّ * وَإِنْ بَعْضُهُ لَزَوْجٍ حَتَّى﴾

فأقول في معنى * وزوج موقع للطلاق الرجعي على زوجته الصحيحة أو المريضة في مرضه المخوف يحكم بإرث زوجته منه كما يحكم بالأرث في عكس معلوم لما ذكر وهو ما إذا ماتت قبله أن مات منها في صورتين في عدة ذلك الطلاق وهذا ظاهر لأن الزوجين يتوارثان في عدة كل طلاق رجعي بلا تفصيل وإن وقع بعد موت أحدهما بعد العدة. فإرث الزوجة من زوجها المالك قبلها فمن بكسر الميم أى تحقيق أن مات ذلك الزوج من مرضه القوي أى المخوف الذى طلقها فيه هذا إذا لم تكن في عصمة أحد حين موته وإن كانت حين موته في عصمة زوج آخر حتى تزوجها بعد العدة وقد تراث أيضا أزواجه وهي في عصمة رجل حتى إذا طلقها كل واحد منهم في مرضه ولم يموتوا من أمراضهم الطويلة حتى كانت في عصمة الآخر لاتما في عصمة كل واحد منهم حين حصل مرضه الذى هو سبب موته فتزول مرضى كل واحد حين التطليق منزلة موته تزيلا للسبب منزلة مسببه وأما الزوج فلا يرث منها إذا ماتت بعد العدة لأنها تصير يائسة بخروجها من العدة والزوج لا يرث من الزوجة البائسة منه بلا تفصيل كما تقدم في كلام ابن علاف ما يفيد جميع ذلك ولا يقع إرث الرجعية من مطلقها في المرض المخوف إلا إذا مات خارج العدة بعد صحته منه صحبة بيعة * ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق وإن لم يكن فيه الإرث الذى هو المقصود بالذات تكميلا لجملة الأقسام بقوله

﴿وَإِنْ تَكُنْ يَتَتَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ * فَالْإِرْثُ لَا يَكُونُ بِالزَّوْجِيَّةِ﴾

فأقول في معناه أى وإن تكن أى تحصل يتتونه الزوجة من عصمة زوجها أى انفصالها من عصمته في حال صحته وهى صحيحة أو مريضة بالطلاق قبل البناء أو الطلاق المملوكة أو طلاق الخلع أو الثلاث فأرث الحى من صاحبه الميت لا يكون بسبب الزوجية لا تقطاعها بالبينونة التى وقعت في صحته * وكذلك ينقطع توارثهما بانقضاء عدة الطلاق الرجعي الواقع في صحة الزوج وهذا إذا ثبت طلاقه في الصحة بيعة أو إقراره في الصحة أنه طلقها في الصحة * وأما إذا ادعت الزوجة ذلك ولم تثبت فقد قال فيه ابن علاف ولو ادعت امرأة أن زوجها طلقها طلاقا ثلاثا ولم تقوم لها بذلك بيعة وبقيت عنده فلما مات أكدت نفسها وقالت لم يكن طلقني وإنما كنت أنفضه فانها تصدق وتورثه عند مالك * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿وَالثَّلَاثَانِ فَرَضٌ مِنْ تَعَدَّدَتْ * مِنْ وَارَثَاتِ النِّصْفِ قَبْلُ يَبْتِ﴾

فأقول هذا شروع منه في أصحاب الفرض الرابع المركب لفظا لكونه مثنى وهو الثنتان قد كرر أنه فرض كل متعددة من وارثات النصف السابقة أى والثنتان من جملة فرض كل واحدة تعددت من أنواع وارثات النصف المبينة قبل هذا المحل فأصحاب الثلثين حينئذ أربعة أصناف الاثنان فأكثر من بنات الصواب والاثنان فأكثر من بنات الابن والاثنان فأكثر من الاخوات الشقائق والاثنان فأكثر من الاخوات للاب إن لم يكن من صحبين عن ذلك كما سيأتى ما يتصور فيهن من أنواع الحجب * ثم أشار لأصحاب

الثالث الكامل الذي هو الفرض الخامس ولم يكن له ثلث الباقي بقوله

﴿وَالثَّلْثُ فَرَضُ الْأُمِّ مَعَ تَقْدِ الْوَلَدِ * وَتَقْدِ شَقْعِ إِخْوَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ﴾
 ﴿إِلَّا بِنِسْرَاوَيْنِ زَوْجِ أَبَوَيْنِ * وَزَوْجَةٍ مَعَ وَجُودِ الْأَبَوَيْنِ﴾
 ﴿فَنُكُلْتُ مَا بَقِيَ لَهَا قَدْ شَرِعًا * وَهُوَ يَكُونُ سُدْسًا أَوْ رُبْعًا﴾
 ﴿وَالثَّلْثُ الْكَامِلُ فَرَضُ اثْنَيْنِ * مِنْ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ دُونَ مَتْنِ﴾
 ﴿وَهُمْ فِي ثُلْثٍ شُرَكَاءُ فَذَكَرَ * مِنْهُمْ كَلَّا تَنِي فِي انْتِسَامِ مَا ظَهَرَ﴾
 ﴿وَأَحَدٌ مِنْ فَرَضِي الْجَدِّ الَّذِي * كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَأَحَدُهُمْ خَذَى﴾
 ﴿وَقَدْ يَكُونُ ثُلْثُ مَا بَقِيَ لِجَدٍّ * مَعَ إِخْوَةٍ وَأَهْلِ فَرَضٍ مُعْتَمَدٍ﴾

فأقول في معنى ذلك وثلث جميع المال فرض الام في مال ولدها الذكر أو الانثى مع فقد الولد أى مع انتفاء وجود الولد الذكر أو الانثى القريب أو الاسفل لذلك الميت ومع فقد أى انتفاء وجود شفع أى اثنين أو أكثر ذكرين أو اثنتين أو مختلفين من أخوة أشقاء أولاد أولاد أو مختلفين وأما الاخ الواحد فلام مع الثلث وان كان للميت ولد وان سفل أو اثنان من الاخوة أيا كانوا فسيأتى أن الام ترث مع كل واحد منهما السدس وذلك الحكم المذكور الذى هو ارث الام الثلث مع فقد الصنفين المذكورين مطرد في سائر المسائل الا بغرواين أى الا في مسئلتين معروفتين بغرواين لشهرتهما أخذنا من غرة القرس وهما من شواذ المسائل التى تحفظ ولا يقاس عليها لان الام لها حائطان الثلث من رأس المال ان لم يكن حاجب والسدس مع الحاجب وثلث الباقي خارج عنهما معا وهما مسألة زوجة مع وجود الابوين فيها أيضا فنلت ما بقي عن فرض الزوجين قد شرع لها أى للام فيهما معا وهو أى ثلث الباقي يكون سدسا من رأس المال وذلك في المسئلة الاولى او يكون ربعا من رأس المال وذلك في المسئلة الثانية فاصل المسئلة الاولى من اثنين مقام نصف الزوج بناء على أن الاب لا يفرض له الا مع البات وغيرهن من أهل الفروض كما سيأتى في أحواله فيعطى للزوج منها واحد فينبى واحد وليس له ثلث صحيح يعطى للام فيضرب مقام الثلث في أصل المسئلة فتخرج ستة ومنها تصح فيضرب ما يسد كل فيما ضرب في المسئلة فيخرج للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلث الثلاثة الباقية وهو واحد ونسبته من الستة التى هي كراس المال سدس ويبقى للاب اثنان هكذا

٦	٢	
٣	١	زوجا
١		اما
٢		ابا

وأصل الثانية من أربعة عدد مقام ربع الزوجية بناء على أن الاب لا يفرض له هنا أيضا اذ لو فرض له السدس لكان أصلها من اثني عشر لتوافق مقام الفرضين بالتصنيف فيعطى للزوج من تلك الاربعة ربعها واحد

٤	
١	زوجة
١	أما
٢	أبا

وللام ثلث الباقي وهو واحد والاب اثنان هكذا

ونسبة الواحد الذي كان للام من أصل المسئلة ربع فقد ورثت الام هنا ربع المال مع انتفاء العول وهذا مما يلغى به فيقال أي مسئلة لا عول فيها ترث فيها الام ربع المال وسيأتي أن الاب هو الذي حجبها عن الثلث

الكامل الى ثلث الباقي * قوله والثلث الكامل الى قوله ظهر أي والثلث الكامل أيضا فرض اثنين ذكرين أو اثنين أو مختلفين يعني فاكثر من أخوة للام دون وجود من أي كذب في ذلك وهم أي الاخوة للام شركاء في ثلث المال فذكر منهم مثل الابني في اقتسام ما ظهر لهم من أنواع المال في نكحهم فلا يفضل الذكور منهم على الابني لقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة تحمل على التسوية عند الاطلاق والقياس الابن الا اخوة للام شيئا لانهم من قوم آخرين لكن راع الشرع قرابتهم فاعطاهم ما اعطاهم كالمواساة لهم لا كالميراث ولذلك استووا فيه ولم يجاوزهم الثلث لانه غاية ما تصح به المواساة من مال الميت * قوله واحد من فرضي الجدة الى قوله خذ أي والثلث الكامل أيضا أحد من فرضي الجدة أي من وجهين مقدرين للجدة الذي كان مع الاخوة الاشقاء أولاب أو معهما معا وحدهم أي دون وجود أهل الفرض خذ أي خذ أيها الطالب ذلك عني واعمل به والفرض الآخر هو مقاسمة الاخوة في جميع المال كواحد منهم لان الجدة اذا كان مع الاخوة فقط يعطى له الاكثر من الثلث وخارج المقاسمة كما سيأتي * قوله وقد يكون ثلث ما بقي الجدة الى قوله معتمد أي وقد يكون ثلث ما بقي على أهل الفرض الجدة مع وجود أخوة أشقاء أولاب أو مختلفين ووجود أهل فرض مستمد عليه أي قبول مع الجدة في المسئلة اذا كان ثلث الباقي أفضل له ولا يكون له السدس من رأس المال أو مقاسمة الاخوة كواحد منهم في الباقي عن أهل الفرض كما سيأتي أنه يكون له مع الاخوة وأهل الفروض الاكثر من ثلث الباقي والسدس من رأس المال والخارج من مقاسمة الاخوة في الباقي عن أهل الفروض ويستفاد حينئذ مما ذكر ان الثلث الكامل فرض ثلاثة أصناف وهم الام مع انتفاء الولد وشفع الاخوة واثنان فاكثر من الاخوة للام والجدة اذا كان أفضل له مع الاخوة خاصة وان ثلث ما بقي فرض صنفين وهما الام في الفروض والجدة اذا كان أفضل له مع الاخوة وأهل الفروض * ثم أشار الناظم الى أصحاب الفرض السادس وهم سبعة أصناف بقوله

﴿وَالسُّدُسُ فَرَضُ الْأَبِ وَالْجَدِّ الْأَعَزُّ * فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِمَا يُعَدُّ تَقَرُّرٌ﴾
 ﴿وَفَرَضُ أُمِّ مَعَ قَرَعٍ وَرِثَا * أَوْ شَفَعِ إِخْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يَرِثَا﴾
 ﴿وَفَرَضُ جَدَّةٍ أَوْ ائْتَمَنِ * مَعَ تَسَاوِي رُتَبَةِ الشَّخْصَيْنِ﴾
 ﴿أَوْ مَعَ يُعَدُّ جَدَّةٌ كَانَتْ لِلَّامِ * وَفَرَضُ وَاحِدٍ مِنْ إِخْوَةِ لَامٍ﴾
 ﴿وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بَابْنَةٍ قَرِيبَةٍ * وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ مَعَ الشَّقِيقَةِ﴾

فاقول في معنى ذلك سدس المال فرض للاب في بعض أحواله التي تقرر أي ثبت وتذكر بعد أي بعد هذا

الحل وفرض الجد الاغرائى المعلوم بالارث وهو المدلى للميت بالاب في بعض احواله التى تذكر بعد هذا
الحل والسدس أيضا فرض أم الميت الذكر أو الانثى مع وجود فرع الولد ذكرا أو أنثى قريب أو ساقل
وارث لذلك الميت ان لم يرث ذلك الفرع الميت لاجل وجود واحد من الموانع السابقة فهو كالعدم فترث
الام حينئذ ثلث جميع المال الا في الغراوين كما تقدم بان مات رجل عن زوجة وأبوين وولد لم يستهل
أو شك في استهلاله أو في نسبه أو كان منقيا بلعان أو كافرا أو رقيقا أو ابن زنى أو قاتلا ظلما فهو كالعدم
فتكون المسألة احدى الغراوين فترث الام فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوجة وان ماتت امرأة عن زوج
وأبوين وولد لم يستهل أو شك في استهلاله أو في كونه ولدها أو كان كافرا أو رقيقا أو قاتلا ظلما فهو كالعدم
أيضا فتكون المسألة احدى الغراوين أيضا فترث الام فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوج ولا يضر كون
ولد امرأة منقيا بلعان أو ابن زنى اذا ثبت انه ولدها لان ذلك لا يمنع من أن يرث من أمه والسدس فرض
الام أيضا مع وجود شفع أى اثنين فاكتر ذكرين أو اثنين أو مختلفين من أخوة أشقاء أو لأب أو لأمام أو مختلطين
هذا اذا ورث أحدها الميت بل وان لم يرثه يعنى لاجل وارث آخر حجبا مما أو أحدها لان كلا من لا
يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب وارثا كما تقدم واما ان لم يرثه أو ورثه أحدها دون الآخر لاجل
مانع من الموانع السبعة ففها كالعدم فترث الام حينئذ ثلث جميع المال الا في الغراوين فترث فيهما ثلث ما
بقي عن فرض الزوجين فان مات شخص عن أم وأخوين شقيقين أحدهما رقيق أو كافر أو قاتل ظلما
كان للام ثلث المال واللاخ الوارث ما بقي وان مات رجل عن زوجة وأبوين وأخوين أحدهما قاتل أخاه
الذى هو صاحب المال ظلما أو رقيق أو كافر ففها كالعدم لان الواحد الباقي لا يمنع الام فتكون المسألة
احدى الغراوين فترث فيها الام ثلث ما بقي عن فرض الزوجة ولا يحجبها من الثلث الى السدس
الجد الذى يكون كالاخ مع الاخ أو الاخت فيقسم من كان معه لانه ليس باخ حقيقى وانما هو جد له أن
يقاسم الاخوة مقاسمة أخيهم والسدس أيضا فرض جدة واحدة لام أو لأب أو فرض جدتين اثنتين عند
اجتماعهما وهما أم الام أو بعض أمهاتها مع أم الاب أو بعض أمهاتها مع تساوى مرتبة الشخصين المذكورين
أى الجدتين بان يكون بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الاشخاص أو مع بعد جدة
كائنة للام وقرب الجدة التى كانت للاب فيكون السدس بينهما أيضا * وأما ان كانت التى للام قرينة والتى
للاب بدمى فاسدس كله لى الام الوارثة بالسنة دون التى للاب الوارثة بالاجماع لان من يرث السنة أقوى من
يرث بالاجماع والسدس أيضا فرض واحد ذكرا أو أنثى من أخوة الميت للام اذا لم يوجد من سباني انه
بحجبه والسدس أيضا فرض ابنة الابن الواحدة فاكتر وان سفلت ابنة أى مع وجود ابنة فوقها قريبة الى
الميت سواء كانت القرينة الى الميت بنت صلب أو بنت ابن وتحتمها غيرها من البنات لان البنت العليا أى
كانت يكون لها نصف المال ويكون للتي تحتمها وان تعددت السدس تمام الثلثين الذى هو غاية فرض البنات
المتعددات فى انتفاء الحاجب الذى سباني والسدس أيضا فرض الاخت للاب الواحدة فاكتر مع وجود
الاخت الشقيقة التى يرث نصف المال لان غاية فرض الاخوات الشقائق أو لأب أو المختلطات ثلثان فاذا
أخذت الشقيقة النصف كان للاخت الواحدة فاكتر للاب السدس تمام الثلثين مع انتفاء الحاجب الذى
سباني * ثم أشار الى احوال الاب بقوله

﴿وَالْأَبُ يَأْخُذُ جَمِيعَ الْمَالِ * إِنْ كَانَ وَحْدَهُ بِلَا إِشْكَالٍ﴾

﴿سُدْسًا مَعَ وَلَدٍ مُذَكَّرٍ * أَوْ وَلَدٍ أُنْثَى مِنْهُ ذَكَرٍ﴾
 ﴿وَمَا بَقِيَ يَأْخُذُ مَعَ بَنَاتٍ * أَوْ مَعَ ذِي فَرْضٍ سِوَى الْبَنَاتِ﴾
 ﴿وَمَعَ بَنَاتٍ مَعَ ذِي فَرْضٍ جَلَا * يَأْخُذُ سُدْسًا مَعَ بَاقٍ حَصَلًا﴾

فأقول في معنى ذلك ان الاب له أربعة أحوال * الاول ان يفرد بالارث واليه أشار بالبית الاول أي ان الاب يأخذ جميع مال ولده الميت الذكر أو الأنثى ان كان الاب وارثا للميت وحده بلا وجوب اشكال في ذلك * والثاني أن يكون مع الولد الذكر وان سفل فيكون له السدس واليه أشار بالبית الثاني أي ويأخذ الاب سدسا من مال ولده الميت مع وجود ولد ذكر للميت وهو ابن صلب أو وقع وجود ولد مذكر أسفل من الاول وهو ابن الابن وان سفل سواء كان الولد الذكر المذكور وحده أو كان معه شيء من البنات أو ذوى القروض فاذا أخذ الاب وغيره من ذوى القروض فروضهم كان ما بقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الأنثيين * والثالث أن يكون مع البنات وان سفلن فقط أو مع ذوى القروض غير البنات فيكون له ما بقي بالتعصيب واليه أشار بالبית الثالث أي ويأخذ الاب ما بقي عن ذوى القروض بالتعصيب مع جنس بنات الميت فقط أو مع صاحب فرض غير البنات * وانما لم يفرض له السدس في هذا الحال لانه يبقى له عن فروض غيره سدس فاكثر فلا فائدة في الفرض له حينئذ لا يزيد ذلك الا طويل العمل في بعض الصور * فاذا كان الاب مع البنت الواحدة تصح مسئلتها من اثنين فيبقى له النصف * واذا كان مع ابنتين فاكثري يبقى له ثلث المال * واذا لم توجد البنات وكان مع الزوج فقط يبقى له نصف المال * واذا كان مع الزوجة فقط يبقى لثلاثة ارباع المال * واذا كان مع الام فقط يبقى لثنتان * واذا كان مع الجدة للام فقط يبقى لخمسة اسداس المال * واذا كان مع الزوجة والام يبقى له ثلث المال * واذا كان مع الزوجة والام يبقى له نصف المال لان هاتين الاخيرتين هما القرا وان السابقتان * واذا كان مع الزوج والجدة للام يبقى له ثلث المال * واذا كان مع الزوج والجدة للام يبقى له ثلاثة اسداس ونصف سدس * والرابع أن يكون للاب مع البنات وان سفلن وغيرهن من ذوى القروض فيفرض له السدس ويأخذ ما بقي بالتعصيب واليه أشار بالبית الرابع أي ويأخذ الاب مع جنس بنات محتمة مع صاحب فرض جلي أي ثابت سدسا يفرض له مع قدر باق حاصل له بالتعصيب ان بقي من فروض جميعهم شيء لان هذا الحال لا يخلو من ثلاثة أنواع * الاول ان يبقى عن القروض شيء يأخذه الاب بالتعصيب كمثلة بنت وأم وأب فاصلها من ستة للبنات نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد ويبقى للاب اثنان احدهما بلا فرض والآخر بالتعصيب هكذا

٦	
٣	بنات
٨	أما
٢	أب

والثاني ان يستغرق القروض أصل المسئلة فلا يبقى له ما يأخذه بالتعصيب كمثلة بنتين وأبوين فاصلها من ستة للبنتين منها ثلثان

٦	
٢	بنّتا
٢	بنّتا
٨	أما
٨	أبا

١٣	
٣	زوجا
٤	بنّتا
٤	بنّتا
٢	أبا

أربعة وللأم السدس واحد وللأب السدس واحد أيضا هكذا
* والثالث ان تزيد اجزاء الفروض على أصل المسئلة فيلزم عولها كمسئلة
زوج وبنّتين وأب فاصلها من اثني عشر وتعمل لثلاثة عشر فيكون منها
للزوج ثلاثة ولكل بنت أربعة وللأب اثنان هكذا

فيستفاد من ذلك ان للأب أربعة أحوال اذا انفرد حاز المال واذا كان مع
الولد الذكر وان سفل فله السدس فقط واذا كان مع البنات فقط أو مع
غيرهن من ذوى الفروض فقط فله ما بقى بالتعصيب واذا كان مع البنات
وغيرهن من أصل الفروض فله السدس بالفرض وما بقى بالتعصيب * ثم
أشار الى بعض أحوال الجد التي يماثل فيها الأب بقوله

﴿ وَالْجَدُّ كَالْأَبِ يَدِي الْأَقْلَامِ * جَمِيعَهَا وَزَادَ بِالْأَحْكَامِ ﴾

فأقول في معناه والجد وان علا مثل الأب في هذه الاقسام الاربعة السابقة جميعها اى كلها وزاد الجد على
الأب بالاحكام الآتية التي تكون له مع الاخوة وأهل الفروض * واعلم ان الجدة ستة أحوال * الاول
ان ينفرد فيحوز المال * والثاني أن يكون مع الولد الذكر ان سفل فله السدس فقط * والثالث أن
يكون مع البنات وان سفلن أو مع غيرهن من أهل الفروض فله ما بقى بالتعصيب * والرابع أن يكون مع
البنات وغيرهن من أهل الفروض مما قبله السدس وما بقى بالتعصيب * والخامس أن يكون مع الاخوة الذكور
أو الاناث أو المختلطين الاشقاء أو الاخوة للأب أو معهما جميعا فله في هذه الانواع الاكثر من ثلث المال
وخارج مقاسمة الاخوة كواحد منهم والسادس أن يكون مع أهل الفروض والاخوة الذكور والاناث
أو المختلطين الاشقاء أو الاخوة للأب أو معهما جميعا فله في هذه الانواع الاكثر من سدس المال وثلث ما بقى
عن الفروض وخارج مقاسمة الاخوة في الباقي كواحد منهم واذا دفع للجد حظه مع الاخوة أو دفع للولاهل
الفروض حظوظهم قسم ما بقى للاشقاء أو الاخوة للأب على قدر ميراثهم وان اجتمع الصنفان نزل الجميع
قلوا أو كثروا منزلة الاشقاء فيعطى للجد ما يستحقه معهم ويقسم ما فضل عنه لتصف الاشقاء فقط على
قدر ميراثهم في سائر المسائل الا في مسائل اجتماع الاخت الشقيقة الواحدة مع الاخوة للأب فيعطى للشقيقة
قدر نصف المال مما فضل عن الجد ويقسم الباقي على الاخوة للأب وان لم يفضل عن الجد الا نصف المال
أو أقل منه كان للشقيقة فقط وان لم يفضل شيء عن الجد وأهل الفرض فلا شيء لمن حضر من
الاخوة أو الاخوات الاشقاء أو لأب الا في الاكدرية فيفرض فيها للاخت الواحدة النصف ثم يقاسمها
الجد فيا يديهما كاخيهما أما الاحوال الاربعة الاولى فالجد فيها مثل الأب بلا تقصيل فاجعل الجد عوضا
عن الأب في جميع الامثلة السابقة غير القراوين تنضح لك امثلة الجد في تلك الاحوال الاربعة وأما القراوان
اذا كان فيهما جد عوضا عن الأب فالامر فيهما ثلث كامل كما تقدم بيان ذلك * ثم أشار الى أحوال الجد مع
الاخوة والى حكم صنفى الاخوة اذا اجتمعا معه بقوله

- ﴿ مِمَّا يَكُنْ مَعَ إِخْوَةٍ قَطَّ جَلًا * نَاسِمٌ أَوْ أَخَذَ ثَلَاثًا أَفْضَلًا ﴾
 ﴿ قَهُوٌ يُقَاسِمُ أَخَا أَوْ خَوِينَ * أَخْتَانَانِ أَوْ أُمَّتَيْنِ ﴾
 ﴿ أَخَامَعَ الْأَخْتَ أَخَامَعَ أُمَّتَيْنِ * فَكَانَ مَعَهُمْ كَأَخٍ بِغَيْرِ مِيزٍ ﴾
 ﴿ وَحَيْثُمَا زَادُوا فَتِلْكَ كَمَلًا * أَحْسَنُ لِلْجَدِّ يَفْرُضُ أَنْجَلًا ﴾
 ﴿ كَانُوا أَشْقَاءَ كُلِّهِمْ أَوْ لِأَبٍ * وَعِنْدَ الْإِجْتِمَاعِ فَالْكُلُّ أَخْسَبُ ﴾
 ﴿ كَالصَّنْفِ الْأَقْوَى ثُمَّ رَأَى مَا سَبَقَ * وَأَعْطَى لِلْجَدِّ جَمِيعَ مَا اسْتَحَقَّ ﴾
 ﴿ وَأَعْطَى لِلشَّقِيقَيْنِ أَوْ شَقِيقٍ * أَوْ أَكْثَرَ مَا فَضَّلَهُ عَنْهُ حَقِيقُ ﴾
 ﴿ وَادْفَعْ إِلَى شَقِيقَةٍ نَصْفًا وَمَا * بَقِيَ لِلصَّنْفِ الضَّعِيفِ سِدْمًا ﴾
 ﴿ فَلَا اخْتَ لِأَبٍ لَدَاكَ حَيْثُ * بِالْجَدِّ مَعَ شَقِيقَةٍ نَصْفًا حَوَتْ ﴾

فأقول معنى ذلك مهما يكن الجد جليلا أى حاصلًا مع الاخوة الذكور أو الاناث أو المخلطين الاشقاء أولاب أو محضين فقط أى دون وجود من يرث بالفرض قاسم الجد الاخوة فى جميع المسال كواحد منهم ان كان خارج المقاسمة أفضل من الثلث أو مثله أو أخذ ثلثا كاملا أفضل من خارج المقاسمة أى مهما يكن الجد مع الاخوة فقط كان له الاكثر من الثلث الكامل أو خارج مقاسمة الاخوة فى جميع المسال كواحد منهم فهو أى بالجد حينئذ يقاسم اخا شقيقا أولاب فيكون لكل منهما نصف المال ويقاسم أيضا أخوين شقيقين أولاب فيكون لكل واحد منهم ثلث المسال ويقاسم أيضا اخا شقيقا أولاب فيكون له ثلثان ولها ثلث ويقاسم أيضا ثلاث أخوات شقائق أولاب فيكون له ثلثان ولكل واحدة خمس ويقاسم أيضا أربع أخوات شقائق أولاب فيكون له ثلث ولكل واحدة سدس ويقاسم أختين اثنتين شقيقتين أولاب فيكون له نصف المال ولكل واحدة ربع ويقاسم أيضا اخا مع الاخوت كانا شقيقين أولاب فيكون له خمسان وكذلك الاخ ويكون للاخت خمس ويقاسم أيضا اخا مع أختين اثنتين كانوا أشقاء أولاب فيكون له ثلث المال وكذلك الاخ ويكون لكل أخت سدس المسال فكان الجد حينئذ مع الاخوة فى تلك المسائل الثمانى مثل أخ شقيق مع الاشقاء ومثل أخ للاب مع الاخوة للاب بغير وجود من أى كذب فى ذلك وقد استوى خارج المقاسمة والثلث للجد فى ثلاث مسائل من المسائل المذكورة وهى ما اذا كان مع أخوين أو عدهما الذى هو أربع أخوات أو أخ وأختان لأن الذكر يعد برأسين والانثى برأس واحد وكان خارج المقاسمة أفضل له فى المسائل الخمس الباقية التى كان فيها أقل من عدل الأخوين وهى أصول مسائل المعادة الآتية وحيثما زادوا أب الاخوة الاشقاء أولاب على أخوين أو عولها بان كان مع الجد أخوات مع أخت أو خمس أخوات أو أخ مع ثلاث أخوات أو أكثر من ذلك وهم أشقاء أولاب فتلك كامل يفرض متجلى أى ظاهر أحسن للجد من مقاسمة الاخوة فى جميع المال فتصحح مسائلهم حينئذ من الثلاثة التى هى مقام فرض الجد فيعطى له واحد ويقسم الاثنان الباقيان للاخوة بعمل الانكار الآتى سواء كانوا أى الاخوة كلهم أشقاء للميت

أو كانوا كلهم اخوة لآب * ولا ينقص للجد مع الاخوة فقط شيء من الثلث الكامل لانه يحجب الاخوة للام الذين كان لهم الثلث مع الاخوة الاشقاء أو لآب الجد الذي هو أقوى منهم أولى بالثلث معهم * وان أردت أن تقسم المال للجد والاخت عند الاجتماع أي اجتماع الاخوة الاشقاء والاخوة للآب مع الجد دون أهل الفروض فاحسب الكل أي جميع الاخوة الموجودين مثل الصنف الاقوى الذي هو ضد الاشقاء لانهم يسقطون الاخوة للآب بان تقدر ان الاخوة للآب أشقاء كان كل من الصنفين عددا قليلا أو كثيرا لان مسائل المادة التي يقاسم الجد الاخوة في بعضها ويكون الثلث أفضل له في بعضها لاحد لها وانما ينحصر في الثلاث عشرة التي ذكرها بعضهم مسائل المادة والمقاسمة معا لا مسائل المادة مطلقا لان الاخ الشقيق الواحد له أن يعاد الجد بمائة أخ لآب مثلا فينتقل بسبب ذلك الى فرض الثلث ويكون الثلثان الباقيان للشقيق وحده ثم اذا حسبت الجميع كالاشقاء راع أي لازم استعمال ما سبق من ككون الجد يقاسم أخوين أو عدلهما أو أقل من ذلك وحيث زادوا على ذلك كان الثلث الكامل أفضل له وأعطى للجد جميع ما استحقه من المال بمقاسمة الاخوة أو فرض الثلث وأعطى بعد ذلك للشقيقتين الموجودتين أو لشقيق موجود أو لا أكثر من ذلك جميع ما فضلته عنه حقوق أي جميع الشيء الذي بقاؤه عن الجد حقيق أي حاصل ولا شيء للاخوة للآب الموجودين قلوا أو كثروا لان الجد لا بد أن يأخذ ثلثا كاملا اذا كان مع الاخوة فقط فان ظهر له أنه يريد عليه شيئا بالمقاسمة فاسمهم والارجع الى ثلثه فلا يبقى للشقيقتين حينئذ إلا قدر فرضهما الذي هو الثلثان أو أقل منه فلا يمكن أن يبقى شيء للاخوة للآب أبدا وقد حجب الجد حينئذ عن بعض الميراث بالاخوة للآب وان حجبوا بالاخوة الاشقاء لان كل من لا يرث من الاخوة لما حجب فانه يحجب وارثا كما تقدم وأدفع الى أخت شقيقة واحدة كانت مع الاخوة للآب والجد مما فضل عن حظ الجد نصفًا أي قدر نصف أصل المسئلة التي نزل منزلة المال وسلمت ما بقي ان بقي شيء للصنف الضعيف الموجود من الاخوة وهو صنف الاخوة للآب لانهم يحجبون بالاشقاء وأقسم لهم على قدر ميراثهم بالاخت للآب محجوبة من الارث لذلك أي لاجل وجوب دفع النصف للشقيقة بسبب الجد مع أخت شقيقة تحوت نصفًا أي أخذت نصف المال بعد أخذ الجد نصفًا * وهذه المسئلة قد اجتمع فيها الجد والاخت الشقيقة والاخت للآب فجعلناها كالشقيقة فصحبنا مسئلتهم من أربعة عدد رؤوسهم فكان للجد اثنان وأخذت الشقيقة الاثنين الباقيين فتحجب للاخت للآب لانها لا ترث شيئًا حتى تستكمل الشقيقة نصف المال فترجع بالاختصار برء كل سهم لنصفه الى اثنين هكذا

٤	٤	٤
١	٢	جدا
١	٢	اختاء
٥	٥	اختاء

وهذه احدى مسائل المادة مع المقاسمة التي هي ثلاث عشرة مسئلة وما عدا هذه المسئلة لا بد أن يفضل فيها عن نصف الشقيقة شيء للاخوة للآب والثانية ما اذا كان الجد مع شقيقة وأختين لآب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة ليكون للجد اثنان يبقى ثلاثة وليس لذلك الأصل نصف صحيح

تأخذ الشقيقة من تلك الثلاثة فيضرب مقام النصف في الأصل فتصح من عشرة ويضرب ما بيد كل فيما ضرب في الأصل فيكون للجد أربعة وللشقيقة خمسة ويبقى واحد للاختين وهو غير منقسم عليهما فيضرب عدد رؤوسهما في العشرة فتصح من عشرين فيكون للجد ثمانية والشقيقة عشرة ولكل أخت لآب واحد هكذا

٢٥	١٥	٦	
٥٦	٥٤	٢	جدا
١٥	٥٦	٣	اختاش
٥٦			اختار
٥١			اختار

والثالثة ما اذا كان الجد مع الشقيقة وأخ لاب فيكون أصل المسئلة
من خمسة ولا نصف للاصل ليؤخذ قدره من الباقي عن الجد
فتضرب مقامه في الاصل فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة
والشقيقة خمسة والاخ للاب واحد هكذا

١٥	٦	
٥٤	٢	جدا
٥٦	٣	اختاش
٥١		اختار

والرابعة ما اذا كان الجد مع شقيقة وثلاث أخوات لاب فيكون
أصل المسئلة من ستة وتصح من ثمانية عشر لانكسار الواحد على
الاخوات للاب فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخت
أخت لاب واحد هكذا

١٩	٦	
٥٦	٢	جدا
٥٩		اختاش
٥١		اختار
٥١		اختار
٥١		اختار

والخامسة ما اذا كان الجد مع الشقيقة وأخ وأخت لاب فتصح
من ثمانية عشر كالتالي قبلها هكذا

١٨	٣	
٥٦	٢	جدا
٥٩	٣	اختاش
٥٢	١	اختار
٥١	١	اختار

وهذا غنية ما تعاد به الشقيقة به من الاخوة للاب فتجعل المقاسمة معهم
وتعادل بما زاد على ذلك فينتقل الى فرض الثلث كما اذا اجتمع الجد مع
شقيقة وأخوين لاب أو أكثر فأصل مسئلتهم من ثلاثة لكن ليس لها
نصف صحيح يعطى للشقيقة فيضرب مقام النصف في الثلاثة فيجعل
الخارج أصل مسئلتهم فيعطى للجد ثلث ذلك العدد وللشقيقة نصفه ويقسم
الباقى للاخوة للاب عمل الانكسار الآتى ان انكسر عليهم * والسادسة ما اذا كان الجد مع شقيقتين
وأخت لاب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة فيكون للجد اثنان وللشقيقتين جميع الثلاثة الباقية فيستعمل
فيها عمل الانكسار الآتى فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة ولكل شقيقة ثلاثة هكذا

١٥	٩	
٥٤	٢	جدا
٥٣	٣	اختاش
٥٣		اختاش
٥٥	٥	اختار

والسابعة ما اذا كان الجد مع شقيقتين وأختين لاب فتصح مسئلتهم
فيكون للجد اثنان ولكل شقيقة اثنان ولا شيء للاختين للاب هكذا

والثامنة ما اذا كان الجد مع الشقيقتين وأخ لآب فتصح مسئلتهم من ستة فيكون لكل وارث فيها مثل ما ذكر هكذا

٦	
٢	جدا
٢	اختا
٢	اختا
٠	اختين

وبصح رجوعها كالتى قبلها الى نصفها والتاسعة ما اذا كان الجد مع شقيق وأخت لآب فتصح مسئلتهم من خمسة فيكون للجد اثنان وللشقيق ثلاثة هكذا

٦	
٢	جدا
٢	اختا
٢	اختا
٠	اختا

والعاشر ما اذا كان الجد مع شقيق وأختين لآب فتصح مسئلتهم من ستة فيكون للجد اثنان وللشقيق أربعة وترجع بالاختصار الى ثلاثة يرد كل سهم الى نصفه هكذا

٤	
٢	جدا
٣	اختا
١	اختا

والحادى عشر ما اذا كان الجد مع شقيق وأخ لآب فيكون أصلها من ثلاثة فيكون للجد واحد وللشقيق اثنان هكذا

٦	٣	
٢		جدا
٢		اختا
٠		اختين

والثانية عشرة ما اذا كان الجد مع ثلاث شقيقات وأخت لآب فيكون أصلها من ستة وتصح لآجل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للجد ستة وللشقيقات ثلاثة وترجع بالاختصار الى نصفها تسعة هكذا

٣	
١	جدا
٢	اختا
٠	اختا

والثالثة عشر ما اذا كان الجد مع شقيق وشقيقة وأخت لآب فيكون أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر للانكسار وترجع بالاختصار الى تسعة كالتى قبلها هكذا

٣	١٨	٦	
٣	٦	٣	جدا
٢	٠٤	٤	اختا
٢	٠٤	٠	اختا
٢	٠٤	٠	اختا
٠	٠	٠	اختا

٩	١٨	٦	
٣	٠٦	٢	جدد
٤	٠٤	٤	أخا
٢	٠٤	٠	أختا
٠	٠٠	٠	أختا

فهذه مسائل المادة مع المقاسمة وإن زاد عدد الأخوة للاب على ما ذكر في تلك المسائل الخمس التي هي أصول المادة فلا يقاسم الجد الأخوة فيها بل ينتقل بسبب المادة إلى فرض الثلث ويقسم الثلثان الباقيان على الشقيقتين أو الشقيق فأكثر وإذا نزلت الأخوة للاب في هذه المسائل الثلاث عشرة منزلة الأشقاء وجدتها لم تخرج عن المسائل

التي هي السابقة التي يقاسم فيها الجد الأخوة وإن كان الجد مع الشقيقين أو عدد لهما أو أكثر مع شيء من الأخوة للاب فلا يلتفت إلى من وجد من الأخوة للاب لأن الجد ينتقل إلى فرض الثلث للأشقاء وحدهم كما يفيد قوله وجبنا زادوا ثلث كما أحسن للجد ثم أشار إلى أحكام الجد مع ذوي القربى والأخوة الذكور والإناث أو المختلطين الأشقاء أولاد أو الصنفين بقوله

- ﴿وَالْجَدُّ حَيْثُ كَانَ مَعَ ذِي الْقَرْبَى * وَالْأَخُوَّةُ كَأَنَّ كُلَّ فَرَضٍ﴾
 ﴿كَانَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسٍ كُلِّ * وَتِلْكَ بَاقُ وَقَسَامٍ مَافُضِّلَ﴾
 ﴿وَمَعَهُ لَا تَقْرَضُ لِأَخْتٍ قَصَدَتْ * إِلَّا بِأَكْثَرِهِ قَدْ شَهِدَتْ﴾
 ﴿زَوْجٍ وَأُمٍّ جَدُّ أَخْتٍ فَاقْبِلَا * فَرَضُهُمَا وَقَابِمْ وَجَدًّا فَضِلَا﴾
 ﴿وَمِنْ قُرُوصٍ عَنِ جَدِّ صَحَّحَ * مِثْلَهُمْ وَقُرُوصُ كُلِّ إِذْفَعْنَ﴾
 ﴿وَأَعَزَّ لِلْجَدِّ سُدُسُ الْأَصْلِ بِالتَّمَامِ * وَتِلْكَ مَا بَيَّ وَخَارِجُ الْقِسَامِ﴾
 ﴿وَإِنْ بَدَى كَثْرُهَا ثُمَّ أَحْكَمَا * الْجَدُّ بِالْأَكْثَرِ مِنْهَا مُحْكَمَا﴾
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ كَثْرُ ثَلَاثٍ أَوْ سُدُسٍ * فَاضْرِبِ بِالْأَصْلِ جَمْعًا أَوْ وَاقٍ السُّدُسِ﴾
 ﴿فَإِنْ بَقِيَ عَنْ سُدُسٍ جَدٌّ مُنْتَهَرٌ * شَيْءٌ يَكُنْ لِنِصْفِ إِخْوَةٍ حَضَرَ﴾
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهَا الْقِسَامُ أَفْضَلًا * أَوْ مِثْلُ عَشْرِ فَعَلَيْهِ حَوْلًا﴾
 ﴿وَأَقْبِمِ عَلَى الْمِيرَاثِ حَظَّ إِخْوَةٍ * لَهُمْ إِذَا اتَّحَدَ وَصَفُ الْإِخْوَةِ﴾
 ﴿وَأَجْعَلِي لِإِجْمَاعِ كُلِّ مَنْ حَضَرَ * مِنْهُمْ كَنْفَ وَاحِدٍ فَمَا عَصَرَ﴾
 ﴿وَأَذْفَعِ لِحَدِّ مَالِهِ وَمَا فَضَّلِي * لِحَاضِرٍ مِنَ الْأَشْقَاءِ بِدَمَقِي﴾
 ﴿إِلَّا إِذَا فَضِّلَ عَنْ جَدٍّ مَعًا * شَقِيْقَةً أَكْثَرَ نِصْفٍ جَمْعًا﴾
 ﴿فَإَذْفَعِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ نِصْفًا كَمَلًا * وَمَا بَقِيَ إِلَى ضَعِيفٍ انْثَلَا﴾

فاقول ينبغي كسر ميم كل الذي يجوز تثليثه لبسالم البيت من سناد التوجيه ومعنى قوله والجد الى قوله ما فضل أن
الجد للاب وان علاحيث كان مع صاحب الفرض مع أخوة ذكر أو أنث أو مختلطين أشقاء أو لأب
ومختصين كاتبة في كل مثال فرض أى مفروض أو مقدر كان له أى لذلك الجد الاكثر من ثلاثة أمور
سدس كامل وثلاث عدد باقى عن الفروض وقسام ما فضل عن القروض أى من خارج مقاسمة الجد ما فضل
عن القروض مع الاخوة لان ما بقى عن ذوى القروض كجملة المال فللجد أن يقاسم الاخوة في
الباقى كما يقاسمهم في الجملة الحقيقية ان لم يكن ثلث الباقي أكثر والا كان ثلث الباقي فرضه ما لم يكن ناقص
من سدس الجميع الذى لا يحيط عنه الجد كالأب وكنه قال والجد اذا كان مع أهل الفروض والاخوة الاشقاء
أو لأب والصنفين كان له الاكثر من السدس الكامل المأخوذ من أصل المسألة وثلث الباقي عن القروض
وخارج مقاسمة الجد الاخوة في ذلك الباقي * ومعنى قوله ومعه لا تقرض الى قوله فضلا لا تقرض أيها
الطالب مع وجود الجد لاخت وابنها أو أكثر شقيقة أو لأب حاضرة مع الجد في الارث الا في مسألة
واحدة أ كدرية أى منسوبة الى رجل يقال له أ كدر كان يحسن الفرائض فسأله عنها عبد الملك بن مروان
فاخطأ فيها مشودة عند الفرائض وهي مسألة زوج وامرأة وجد وأخت واحدة شقيقة أو لأب فاقبلت أيها
الطالب في هذه المسألة فرضا للجد والأخت الواحدة أى فرض السدس للجد وفرض النصف للأخت
واقسم بعد ذلك عليها ما بأيديهما وفضلن حاضرا على الأخت في القسمة لانه كاخها الذى يقاسمها للذكر
مثل حظ الانثيين وإنما يفرض للأخت الواحدة في هذه المسألة لاستكمال ذوى القروض مع الجد
جميع أصل المسألة مع انتفاء من سياتى أنه يسقط الأخت الواحدة عن الميراث وانتفاء من لا ترث معه الا
بالتعصيب كالبنات ومن يقاسمها أبدا كاخها وأما الجد الذى كان له ان يقاسمها تارة ولا يقاسمها أخرى فهو
أضعف من أخها فاصل هذه المسألة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثا اثنان وبقي واحد وهو
سدس الاصل وقد كان للجد الاكثر من السدس الكامل وثلث ذلك الواحد الباقي وخارج مقاسمة
الأخت في ذلك الواحد الباقي فيعطى له الواحد الذى هو السدس فيفرغ المال فينظر في الورثة فلم يوجد
فيهم من يسقطها عن الارث ولم يوجد فيهم من لا ترث معه الا بالتعصيب فيفرض لها نصف تلك الستة
وهو ثلاثة فتعدل المسألة الى تسعة فلما رأى الجد في هذا أكثر مما يثبه قال اذا كان الجد مع الاخوة وأهل
القروض فله الاكثر من ثلث الباقي والمقاسمة والسدس من رأس المال والمقاسمة هنا أحسن لى فيجمع ما
للأخت الى للجد فيكون أربعة وهي منكسرة عليها انكسارا ما يما فتضرب الثلاثة التى هي عدة
رءوسها في تلك التسعة فتصح من الخارج الذى هو سبعة وعشرون فيضرب ما يثب كل واحد في تلك الثلاثة
فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة هكذا

٢٧	٨	
٠٩	٣	زوجا
٠٦	٢	أما
٠٨	٤	جيدا
٠٤	٠	اختا

ولو كان معهم أخ لام لم تكن أكثرية لعدم استغراق الفروض هالان
الأم تنحجب الى السدس بالأخت والأخ للام وان حجب فالجد كما تقدم
أن كل من لا يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب وارثا فاصلها من ستة
للزوجة ثلاثة وللأم واحد وينكسر اثنان على الجد والأخت فتضرب رءوسها
في الاصل فتصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللجد
أربعة وللأخت اثنان قال ابن علاف ولا يقال للأخت مع الجد الا بشرطين أحدهما أن تتحد الأخت
فلو تعدد لم يفرض لها والثاني أن يستغرق أهل القروض المال دونها فلم تستغرقه القروض لم يفرض

مع الجدة فلو فقد الشرط الاول فكان في مكانها اخوان لم يكن للام الا السدس ولم يقل للاخت لانها
يُبقى لها السدس وتستوى للجدة فيعطى المقاسمة وسدس رأس المال وان فقد الشرط الثاني فلم تستغرق
الفروض للمال لم تكن اكدرية فلا يفرض للاخت فيها كما لو كان في مكان الزوج زوجة بلن ترك الرجل
زوجته وأما وجد وأختا شقيقة أولاب وأصل هذه المسألة من اثنا عشر للزوجة ربعها ثلاثة وللأم ثلثها
أربعة فتبقى خمسة فيقسم الجدة الاخت في تلك الخمسة الباقية لان المقاسمة هنا أفضل له من سدس المال
وثلت الباقي انتهى وكذلك لا تكون اكدرية اذا استغرقها الفروض وكان مع الاخت من لا تترك معه
الا بالتعصيب كمسئلة زوج وبنين وجد وأخت شقيقة أولاب فاصلها من اثني عشر وتحول الى ثلاثة
عشر فيكون الزوج ثلاثة وللبنين ثمانية وللجد اثنان ولا شيء للاخت لانها لا تترك بالفروض مع البنات
في سائر المسائل * ثم أشار الى كيفية تصحيح مسألة فيها الجد والاخوة وأهل الفروض والى ما يعرف
به ماهو الاكثر الذي يستحقه الجد من الامور الثلاثة السابقة بقوله ومن فروض غير جد الى قوله محكما
* ومعنى ذلك صححه أنها الطالب مثال الورثة المذكورين وهم الجد والاخوة وأهل الفروض من
مقامات فروض غير جد بالعمل الآتي في كيفية تصحيح المسائل وأما الجد فلا يفرض له شيء عند التصحيح
اذ ليس له فرض متعين يؤخذ من أصل المسألة لان ثلث الباقي الذي لا يؤخذ من الاصل والمقاسمة التي
لا تكون الا في الباقي قد يكون أفضل له وأما الاخوات فلا يفرض لهن مع الجد الا في الاكدرية
المذكورة فيفرض فيها لاخت واحدة معه كما تقدم واذا بعد من أصل المسئلة فرض كل ذي فرض له قدامه
وأعزل في طرق الفريضة للجد سدس أصل المسئلة بتمامه واكتب عليه حرف السين علامة على انه سدس المال
وأعزل أيضا مع ذلك المعزول ثلث ما بقي على أهل الفروض واكتب عليه حرف التاء المثلثة علامة على أنه ثلث الباقي
وأعزل أيضا مع المذكورين خارج مقاسمة الجد الاخوة في ذلك الباقي واكتب عليه حرف القاف علامة
على أنه خارج المقاسمة هذا اذا لم يكن كسرى تلك الاعداد الثلاثة بل أعزله كما ذكرنا بدأى خرج كسره اياها في تلك
الاعداد الثلاثة وانظر ماهو الاكثر من تلك الاعداد المعزولة ثم احكم حينئذ للجد باستحقاق الاكثر منها
أى من تلك الاعداد حالة كونك محكما علكم أى متقناله وهذا العمل اسهل ما يعرف به ماهو الافضل للجد
في كل مسألة اجتمع فيها الجد مع الاخوة وأهل الفروض كان أهل الفروض متحدا أو متعددا والمتحد كنصف
لزوج مع جد وأخوة أو ربع لزوجة مع جد وأخوة أو سدس لجد مع جد وأخوة أو ثلث لام مع جد وأخ
متحد أو ثلثين لبنين مع وجود جد وأخوة والمتعدد كنصف وسدس لزوجة وجدة مع جد وأخوة أو نصف
وثن لبنين وزوجة مع جد وأخوة أو نصف وربع لبنين وزوج مع جد وأخوة أو نصف وثلث زوج وأم
مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة وجدة مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة واحدة مع جد وأخوة
أو ربع وثلث لزوجة وأم مع جد وأخ متحد أو ثلثين وزوجة وبنين مع جد وأخوة وإرادة أهل الفروض
نصف الاصل فثلث الباقي ثمائل للسدس وان أخذوا أقل من النصف فثلث الباقي أكثر من السدس وان
أخذوا أكثر من النصف فالسدس أكثر من ثلث الباقي وان قاسم الجد اخوين أو علهما في نصف الاصل
أو أكثر أو أقل فخرج للمقاسمة مسائل لثلث الباقي وان قاسم أقل من اخوين في نصف أو أكثر أو أقل
فخرج المقاسمة أكثر من ثلث الباقي فان قاسم مثل اخوين في نصف الاصل فقد استوت الثلاثة وان قاسم
مثلها في أقل نصف الاصل فالسدس أكثر من خارج المقاسمة وثلث الباقي المتماثلين وان قاسم أقل من
اخوين في نصف الاصل فخرج المقاسمة هو أكثر من السدس وثلث الباقي المتماثلين وان قاسم أقل منهما في أقل
نصف الاصل نظر بين خارج المقاسمة والسدس ماهو الاكثر منهما فيقسم الجد الاخوة حينئذ في خمس

وخمسين صورة فضل فيها شيء عن الفروض وهذا التفصيل صعب على المبتدى ولذلك اقتصر في التنظيم على عزل الاعداد الثلاثة في الصرف والنظر الى الاكثر منهما في سائر المسائل * ثم أشار الى كيفية ازالة الانكسار مما هو الافضل لمن ثلث الباقي والسدس والى ما يكون للاخوة مع الجد الذي كان السدس أفضل له بقوله وان يكن كسر نشه الى قوله حضر * ومعناه ان يكن كسر في ثلث الباقي الذي هو الافضل للجد فاضرب في أصل المسئلة جيا اى الثلاثة التى هى مقام الثلث يخرج لك عدد يكون لباقيه بعد اخراج الفروض ثلث صحيح ولا ينظر هنا التوافق بين مقام الثلث والاصل لان الثلث مأخوذ من الباقي لامن الاصل وان يكن كسر في سدس الاصل الذى هو الافضل للجد فاضرب في أصل المسئلة وفق السدس أى وفق مقام السدس الذى وافق به ذلك الاصل يخرج عدده سدس صحيح ومقام السدس الذى هو ست موافق أبدا للاصول التى لا سدس لها لان أصول المسائل التى كان فيها شيء من ذوى الفروض سبعة كما سيأتى بالسته منها والاثنى عشر والاربعه والعشرون لها سدس صحيح والاصول الباقية التى هى الاثنان والثلاثة والاربعه والتمانية لا سدس لها لكن ماعدا الثلاثة منها يوافق مقام السدس بالنصف والثلاثة توافقه بالثلث واذا دفع للجد السدس من أصل المسئلة الذى هو الافضل له بعد اخراج غيره من الفروض فان بقي شيء عن سدس جد معتبر شرعا لكونه أفضل له يكن ذلك الشيء الباقي لصنف حاضر من الاخوة الاشقاء أولاد وان لم يبق شيء عن فروض الجد وغيره فلا شيء للاخوة الا فى الاكدرية السابقة فيقرض فيها للاخت الواحدة. واما اذا كان ثلث الباقي أو المقاسمة أفضل له فلا بد أن يبقى في ذلك شيء للاخوة مثال كون ثلث ما بقي أفضل له وليس فيه كسر ما اذا ترك رجل زوجة وولدا وثلاثة أخوة أشقاء أولاد فاصل المسئلة من أربعة مقام فرض الزوجة فنعطى الزوجة منه واحدا يبقى ثلاثة ونلثها واحدا فنعزله في الطرف ونضع عليه حرف الثاء وتأخذ السدس من أصل المسئلة بوضع تلك الاربعه على الستة مقام السدس فيكون أربعة أسداس وان أزيل الاشتراك منه بوضع وفق البسط الذى كان فوق الخط على وفق الامام الذى كان تحته كان ثلثين فنعزله مع الاول ونضع عليه حرف السين ونقسم الثلاثة الباقية على الجد والاخوة الثلاثة بوضع تلك البقية على الاربعه عدد رؤس المقسوم عليهم فيكونون ثلاثة ارباع فنعزله مع الاولين ونضع عليه حرف القاف ثم ننظر في تلك الاعداد الثلاثة المعزولة ما هو الاكثر فنجد ثلث الباقي هو الاكثر فيقول الجد هنا وارثا لثلث الباقي فنعطى له الواحد الذى هو ثلث الباقي فيبقى اثنان للاخوة ونستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتى بضرب عدة الرؤوس في أصل المسئلة فتصبح من اثني عشر الخارجة فنضرب ما بيد كل فيما ضربناه في الاصل فيكون للزوجة ثلاثة وللجد ثلاثة ولكل أخ اثنان هكذا

١٢	٤	
٠٣	١	زوجة
٠٣	١	جدا
٠٦	٣	اخوة

ومثال كون ثلث ما بقي أفضل له وفيه كسر ما اذا مات رجل وترك زوجة واما وجد او ثلاثة أخوة أشقاء لاب ففرض للزوجة الربع وللأم السدس فنظر بين مقاميهما بالعمل الآتى في تصحيح المسائل فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيكون أصلها من اثني عشر فنعطى منها

للزوجة ثلثه وللأم اثنين فبقي سبعة فنعزل ثلث هذه السبعة وهو واحد وثلاثة ارباع ونعزل سدس الاصل وهو اثنان فننظر فيها فنجد ثلث الباقي أكثر من صاحبه ولا ثلث لتلك السبعة الباقية فنضرب جملة الثلاثة التى هى نقط الجيم في الاصل فيخرج ستة وثلاثون فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة وللأم ستة وللجد في ثلث الباقي من فرضيهما سبعة تبقى أربعة عشر منكسرة على الاخوة الثلاثة فنضرب

عدهم في تلك الستة والثلاثين فيخرج ثمانية ومائة ومنها تصح فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة سبعة وعشرون وللأم ثمانية عشر وللجد احد وعشرون ولكل أخ أربعة عشر وهذه صورته

١٠٨	٣٣	١٣	
٢٧	٩٠	٣	زوجة
١٨	٦٠	٢	أما
٢١	٧٠	٧	جدا
٠٤	١٤	٠	أخوة

ومثال كون السدس أفضل له وليس فيه كسر ماذا تركت الها لك
زوجة وأما وجدا وثلاثة أخوة فاصلها من ستة الزوج منها ثلاثة
والأم واحد فيبقى اثنان ونشهما ثلثان وخارج المقاسمة نصف
والسدس من الاصل واحد كامل وهو الاكثر فنعطيه للجد فيبقى
واحد منكسر على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رءوسهم في الاصل
فتصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وكذلك الجد ولكل أخ واحد هكذا

١٨	٦		
٠٩	١	زوجة	
٠٣	١	أما	
٠٣	١	جدا	
٠٣	١	أخوة	

ومثال كون السدس أفضل له وفيه كسر ماذا ترك زوجة وبنات وجد أو ثلاثة
أخوة فاصلها من ثمانية للزوج منها واحد والبنات أربعة فيبقى ثلاثة
وثالث هذا الباقي واحد وخارج المقاسمة ثلاثة أرباع وسدس الاصل
واحد وثالث وهو الاكثر لكن ليس لذلك الاصل سدس صحيح فنوفق
بين الستة التي هي الاصل فنجدهما متوافقين بالنصف فنضرب نصف

أحدهما في كامل الآخر فيخرج أربعة وعشرون فيكون منها للزوج ثلاثة والبنات اثنا عشر وللجد أربعة
فبقي خمسة منكسرة على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رءوسهم في الاربعة والعشرين فيخرج اثنان
وسبعون ومنها تصح فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة والبنات ستة واثلاثون وللجد
اثنا عشر ولكل أخ خمسة هكذا

٧٢	١٤	١٨	
٩	٦	١	زوجة
٣٦	١٢	٤	بنات
١٢	٤	٣	جدا
١٥	٤	٣	أخوة

ومثال عدم بقاء شيء عن سدس الجد مسئلة زوج وأم وجد وأخ شقيق
أولاب فاصلها من ستة فيكون للزوج نصفها ثلاثة والأم ثلثها وللجد
سدسها واحد فلم يبق شيء للاخ * وقد ينقص سدس الجد مع سائر
الفروض بالمول كمسئلة زوج وأم وبنات وجد وأخ شقيق أولاب
فاصلها من اثني عشر وتؤول الى ثلاثة عشر فيكون للزوج ثلاثة وللأم

اثنان والبنات ستة وللجد اثنان ولا شيء للاخ أيضا * ثم أشار الى انه لا يعمل عن عمل المقاسمة الى غيره اذا
كانت مقاسمته للأخوة في الباقي عن الفروض أفضل له أو مثل غيره بقوله وان يكن له القسام أيضا البيت
ومعناه ان يكن القسام وحده أفضل للجد لكون خارجه أكثر قدرا من ثلث الباقي والسدس الكامل ان كان
قسامه للأخوة في الباقي مثل جميع غيره في القدر أي مثل ثلث الباقي والسدس معا يعني أو مثل أحدهما اذا
كان الآخر أقل منها فنولن أيها الطالب على عمل القسام ولا تعبد عنه الى غيره لان عمل المقاسمة لا يعرض فيه
الانكسار مرتين لا تفارق وجه الارث فيه لان الجد اما يرث في المقاسمة بكونه أبا فكانوا كلهم نوعا واحدا
مثال ماذا كانت المقاسمة وحدها أفضل له ماذا ترك الهالك زوجة وجدا وأختين شقيقتين أولاب فاصلها
من أربعة عدد مقام فرض الزوجة اذ لا يفرض للجد ابتداء ولا للأختين مما فيعطى للزوجة ربهما واحد
فيبقى ثلاثة وثلاثها واحد كامل وسدس الاصل ثلثان وخارج المقاسمة واحد ونصف وهذا أفضل للجد

وتلك الثلاثة الباقية منكسرة على الجد والاختين، فيضرب عدد رؤوسهم في الاصل فيخرج ستة عشر ومنها تصح فيكون للزوجة أربعة وللجد ستة ولكل أخت ثلاثة هكذا

١٦	٤	
٤	١	زوجة
٦	٣	جدا
٣		اختا
٣		اختا

ومثال استواء الامور الثلاثة مسألة زوج وجد واخوين شقيقين أولاب فاصلها من اثنين فيعطى منها واحد للزوج ويبقى واحد وثلاثة ثلث وسدس الاصل ثلث أيضا وخارج المقاسمة في الباقي ثلث أيضا فيستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتى فتصح من ستة ويكون للزوج ثلاثة وأخيره واحد هكذا

٦	٣	
٣	١	زوجة
١		جدا
١		اختا
١		اختا

ومثال استواء المقاسمة وثلث الباقي مع كون السدس أقل منهما مسألة زوجة وجد واخوين شقيقين أولاب فاصلها من أربعة فيعطى للزوج واحد فتبقي ثلاثة وثلاثها واحد وخارج المقاسمة واحد أيضا وهو أكثر من سدس الاصل الذي هو ثنتان فيعطى لكل واحد منهم واحد هكذا

٤		
١		زوجة
١		جدا
١		اختا
١		اختا

ومثال استواء المقاسمة والسدس الكامل مع كون ثلث الباقي أقل منها مسألة زوج وبنت وجد وأخت شقيقة أولاب فاصلها من أربعة للزوج منها واحد وللبنت اثنان ويبقى واحد وإذا قسم للجد والاخت كان للجد ثلثان وسدس الاصل ثلثان أيضا وهما أكثر من ثلث الباقي الذي هو ثلث واحد فتضرب الثلاثة التي هي عدد رؤوسها في الاصل فتصح من اثني عشر فيكون للزوج منها ثلاثة وللبنت ستة وللجد اثنان وللأخت واحد هكذا

١٢	٤	
٣	١	زوجة
٦	٢	بنات
٢	١	جدا
١	١	اختا

* قوله واقسم على الميراث البيت معناه أقسم أيضا الطالب على قدر الميراث بان تعطى للذكر مثلى حظ الانثى حظ أخوات كانوا مع الجد لهم أى لجيمع اذا انحصر وصف الاخوة المجتمعين مع الجد بان كانوا كلهم أشقاء أو اخوة للاب كما تقدم في الامثلة السابقة واما اذا لم يتجد وصف الاخوة بان اجتمع الاخوة الاشقاء والاخوة للاب مع الجد وأهل القروض فقد أشار الى

ما يعرف ما يفضل عن الجد ومن يستحقه من الاخوة بقوله واجعل في الاجتماع كل من حضر منهم كصنف واحد الى قوله اتفاق ومعناه اجعل أبها الطالب في حال الاجتماع الاشقاء والاخوة للاب مع الجد وأهل القروض كل من حضر منهم أى من صنفى الاخوة مثل صنف واحد في جميع ما غير اى مضي من تصحيح مسائلهم من فروض غير الجد والآخوة وعزل الاعداد الثلاثة التي يخبر فيها الزوج الجد وان كان فيها كسر فاذا عزلتها وعلمت ماهو الاكثر منها فاحكم للجد بدارته لذلك الاكثر وادفع للجد ما كان له من تلك الاعداد المعزولة وان كان كسر في ثلث الباقي أو السدس واستعمل في ازالته ماسبق وما فضل عما يستحقه الجد وأهل القروض ينتقل عن الميت بالارث لصنف حاضر من الاخوة الاشقاء فتكون بينهم على قدر ميراثهم ولا شيء للاخوة للاب الذين كانوا معهم في سائر المسائل لان العادة بهم انما كانت ليمنعوا الجد من كثرة الميراث

التي تحصل له بمقاسمة الاشقاء وعولهم الا في مسألة ما اذا فضل وجد مع أخت شقيقة واحدة أكثر نصف
جما أي مجموع مما كان للشقيقة وللأخوة للاب الذين عادت بهم الجد فادفع لها أي الشقيقة من ذلك الفضل
نصفا كأملا مأخوذا من الاصل واقلن ما في ذلك الفضل بعد أخذ نصف الاصل منه الى نصف
ضعيف من الأخوة وهو نصف الأخوة للاب فيكون بينهم على قدر ميراثهم مثال كون الفضل أكثر من
نصف الاصل مسألة أم وجد وأخت شقيقة وأخوين لاب فاصلها من ستة للام منها واحد فتبقى خمسة
فتجعل الأخوة مثل نصف واحد فتقسم ذلك الباقي لهم وللجد فيكون للجد في المقاسمة واحد وثلاثة
اسباع وسدس الاصل واحد فقط وثلاث تلك الخمسة الباقية عن فرض الام واحد وثلاثان وهذا أفضل
للجد فنضرب مدلول الجيم في الاصل فيخرج ثمانية عشر فيكون للام منها ثلاثة وللجد ثلثان الباقي وهو
خمسة ويكون للشقيقة وللأخوين لاب العشرة الباقية عن الام والجد وهي أكثر من نصف الاصل فنعطى
منها للشقيقة التسعة التي هي نصف الاصل ونعطى الواحد الباقي للأخوين وهو منكسر عليها فنضربهما
في الثمانية عشر فتصبح من ستة وثلاثين فيكون للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل
أخ واحد هكذا

٣٦	١٨	٦	
٦	٣	١	أما
١٠	٤		جدا
١٨	٩		اختا ش
١			اخا
١			اخا

وان لم يبق عن أهل الفروض والجد الا قدر نصف الاصل أو أقل
من النصف كان للشقيقة وحدها اذ لا يرث الأخوة للاب الا ما فضل
عن نصف الشقيقة وحدها في سائر المسائل ومثال بقاء قدر نصفها
مسألة زوجة وجد وشقيقة وأخوين لاب فاصلها من أربعة فنعطى
للزوجة واحدا فتبقى ثلاثة فنعطى للجد الواحد الذي هو ثلث الباقي
لانه أكثر من السدس وخارج القسمه فيبقى اثنان وهو مثل
نصف الاصل فتأخذها الشقيقة ولا شيء للأخوين للاب

ومن أمثلة بقاء أقل النصف مسألة زوج وجد وشقيقة وأخوين لاب فاصلها من اثنين فتصبح من ستة فيكون
للزوج ثلاثة وللجد ثلاثة فيبقى اثنان وما أقل من نصف الستة فتأخذها الشقيقة ولا شيء للأخوين واما اذا
اجتمع أهل الفروض والجد مع شقيق أو شقيقتين أو ثلاث شقيقات أو شقيق مع شقيقة وشيء من الأخوة
للأب فلا بد أن يحسب للجد ما كان من الأخوة للاب كالاشقاء في سائر المسائل حتى يأخذ الجد ما هو الافضل
له من الاعداد الثلاثة المعزولة في الصرف فيكون ما فضل عن الجد للاشقاء وحدهم * مثال ذلك مسألة أم
وجد وشقيقتين وأخوين ش لاب فاصلها من ستة فيكون للام واحد فتبقى خمسة وهي منكسرة على الجد
والأخوة فتضرب الستة التي هي عدد رءوسهم في الاصل فتصبح من ستة وثلاثين فيكون للام ستة وللجد
عشرة ولكل شقيقة عشرة ولا شيء للأخ للاب لعدم مال الاثنين للشقيقتين وهذه صورتها

٣٦	٦	
٦	١	أما
١٠		جدا
١٠		اختا ش
١٠		اختا ش
١٠		لخا

والأخوة الاشقاء حينئذ يعادون الجد بالأخوة للاب ليعنوه من كثرة الميراث
اذا أراد أن يقاسمهم فيما بقي عن أهل الفروض لكون مقاسمة الأخوة
الاشقاء أفضل له من السدس وثلث الباقي فلا يحتاج حينئذ الى ذلك الا اذا
كان من حضر من الاشقاء أقل من شقيقتين أو عدها واما اذا حضر شقيقان
أو عدها أو أكثر فلا يلتفت الى الأخوة للاب أصلا اذ لا فائدة في اعتبار
وجودهم لان الخارج لهم من مقاسمة الشقيقتين أو عدها مماثل لثلث الباقي أبدا

فالجد اذا كان يرث ثلث الباقي مع الشقيقين اذا كان أكثر من السدس فاحرى ان يرثه مع أكثر من اخوين لان خارج المقاسمة ينتقص بكثرة الاخوة ولما ذكر ان الجد اذا كان مع الاخوة الاشقاء أولاد وأهل القروض كان له الاكثر من ثلث الباقي أو المقاسمة فيه والسدس من رأس المال وكان ذلك مطردا في سائر المسائل الا في المالكية وشبهها فان الجد يسقط فيها جميع الاخوة فيأخذ ثلث جميع المال أشار الى ذلك بقوله

﴿ وَالْجَدُ يُسْقِطُ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ * فَيَأْخُذُ الثَّلَثَ مِنَ التَّرَكَةِ ﴾
 ﴿ فِي مَالِكِيَّةٍ وَشَبِهَا فَقَدْ * زَوْجٌ وَأُمٌّ وَلَدَاهَا مَعَ جَدٍّ ﴾
 ﴿ وَكَانَ فِي أَوْلَاهُمَا أَحْلَى لَابٍ * وَفِي الْآخِرَةِ شَقِيقٌ فِي النَّسَبِ ﴾

فأقول في معنى ذلك والجد للاب يسقط جميع الاخوة المذكور أو والد الكور مع الاناث الاشقاء أولاد فيأخذ الجد الثلث الكامل من تركه الميت في مسألة مالكية أى منسوبة الى امامنا مالك رحمه الله لكونه خالف فيها زيد بن ثابت المائل فيها ببقاء الجد على التخيير في الامور الثلاثة السابقة وفي شبه المالكية أى شبهها التي قال ابن خروف لانص فيها لمالك واختلاف فيها أصحابه فمنهم من جعلها كالمالكية ومنهم من قال فيها بقول زيد اه * قوله فقد معناه فحسب أى يسقط الجد جميع الاخوة فيأخذ ثلث التركة بهاتين المسئلتين فقط دون غيرهما من المسائل فلا يكون فيها الاسقاط مع أخذ الثلث الكامل وأما سقوط الاخوة الاشقاء أولاد عند استغراق سدس الجد وفروض غيره جميع المال بهذا لاختلاف فيه عندهم وقد تقدمت لنا بعض أمثله وورثة كل من المسئلتين زوج وأم وولداها أى وولد ان من أم المالكية أى واخوان فاكثروا لام مع جد لآب وكان في أولادها التي هي المالكية أخ لآب واحد أو أكثر زيادة على لآب كورين وكان في المسئلة الاخيرة منها التي هي شبه المالكية أخ شقيق الميت في نسبه كان واحد أو أكثر زيادة على المذكورين أيضا * والمالكية حينئذ هي زوج وام واخوان لام وجد وأخ لآب وشبه المالكية هي زوج وام واخوان لام وجد وأخ شقيق وأصل المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد اثنان هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
٢	جدا
	أخا
	أخوين

ولاشئ. للاخ للاب هنا عند مالك لان الجد يقول له لو لم أكن في هذه المسئلة لدخل فيها الاخوة للام فيأخذون الثلث الباقي عن الزوج والام بالقروض فتعجب لانك عاصب قاذم ترث شيئا مع عدم حضوري فلا يكون حضوري موجبا لك شيء لم يكن لك واذا كان الاخوة للام يحجبونك في هذه المسئلة وانا حاجبهم فيها كنت حاجبا لك فيها أيضا فيكون جميع الثلث لي لان من يحجب حاجبك له أن يحجبك لان حاجب الحاجب أقوى من الحاجب

ولقوته عليه كان له حجيجه فالحاجب الاخ للاب على هذا هو الجد بنفسه وقيل الحاجب له هم الاخوة للام المحجوبون بالجد لان كل من لا يرث من الاخوة لحاجب فانه يحجب وارثه كما تقدم وهذا ذهب زيد في المالكية أن يقاسم الجد الاخ للاب في الثلث فيكون لكل منهما سدس لان الجد اذا كان مع الاخوة وأهل القروض

كان له الاكثر من ثلث ما بقي والسدس والمقاسمة ولا يلتفت لاحتجاجة بقوله لولم أكن الى آخره لانه قد كان والاخوة للام مع وجوده كالعدم والجد لا يكون له الحجب الا عن السدس الذي لا ينقص له منه وأصل شبه المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد اثنان هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
٢	جدا
	أخا
	أخوين

ولا شيء للاخ الشقيق المتحد او المتعدد عند بعض اصحاب مالك وإمامه فلا نص له فيها على ما نقل عن ابن خروف وهو الذي اقتصر عليه الشيخ ابن عاصم في تحفة الحكام والشيخ النمساني في أرجوزته ووجه ذلك ان الجد لولم يكن في هذه المسألة لكانت مشتركة فدخل فيها الاخوة الاشقاء على الاخوة للام في ثلثهم فيرون معهم بكونهم أخوة للميت بالأم مع قطع النظر عن الاب وحيث كان الجد معهم قال لهم انا أحجب في هذه المسألة كل من يرث فيها بكونه أخالام لولم أكن موجودا وليس وجوده بالذي يوجب

لكم بحجة الاب شيئا لا تستحقونه في عدى ومذهب زيد مع بعض اصحاب مالك في شبه المالكية أن يأخذ الجد السدس ويكون السدس الباقي للاخوة الاشقاء لان الجد موجود في هذه المسئلة والموجود لا يرتفع والاشقاء لا يرثون مع وجود الجد بكونهم أخوة لأم وانما يخير الجد معهم في المقاسمة وثلث الباقي والسدس من رأس المال ويشترط في كل من التسلتين أن يكون فيها زوج يرث النصف ومن يرث السدس من أم أو جدة واخوان لأم فاكثر مع الجد وأن يكون الاخوة للاب في الاولى والاشقاء في الثانية عصبة أي ذكورا أو اناثا ولو كان في كل منهما أخ واحد لأم لكان الجد باقيا على حكمه السابق فيأخذ السدس ويكون السدس الباقي للاخوة باتفاق مالك وزيد لان ججة الجد في اسقاط الاخوة غير موجودة مع اتحاد الاخوة للام لان الاخوة للاب لا يرثون في الاولى على تقدير عدم وجود الجد سدسا وكذلك للاشقاء يرثون في الثانية على تقدير عدم وجود السدس بكونهم أشقاء ولولم يكن فيها شيء من الاخوة للام فان كان في الاولى أخ واحد للاب وفي الثانية شقيق واحد فلا شيء للاخ فيها باتفاق أيضا ويكون الزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد وهو السدس الذي لا ينقص له منه الا بعول وان تعدد الاخ المذكور فيها مع انتفاء الاخوة للام كان لهم السدس وللجد السدس باتفاق أيضا والزوج النصف وللأم السدس ولو كان في كل منهما اثنان من الاخوة المذكورين دون المذكور لبق الجد على حكمه السابق أيضا باتفاق لانه حال لهم في التسلتين مع عدم وجود الجد وقال بعضهم الاشقاء يعادون الجد بالاخوة للاب مطلقا والجد يعاد الاخوة للاب والاشقاء بالاخوة للام في المالكية رتبها * ثم قال أصلحه الله

﴿ وَكُلٌّ مِّنْ يَّرِثُ فَرَضًا ذَكَرْنَا * فَذَلِكَ مَعَ تَعْدَانِ عَوْلِ شَرًّا ﴾

فاقول العدل في اللغة هو الزيادة وفي الاصطلاح هو زيادة أجزاء الفروض لماخوذة من أصل المسألة على أفراد الأصل فيزاد على الأصل ما يماثل به جملة أجزاء الفروض فيلزم من ذلك انتفاص جميع الفروض بنسبة ما زاد على الأصل من جملة ما بلغه العول ومعنى اليت ككل من يرث من الرجال والنساء فرضا مذكورا فيما تقدم فذلك أي قارنه له ثابت مع فقدان أي عدم وجود عول مشهور عند الفراض وأما اذا وجد العدل في المسألة بزيادة أجزاء فروضها على أصلها فلا بد أن يزاد على الأصل قدر تلك الزيادة ويدخل الضرر على جميع الورثة فينقص لكل وارث من فرضه نسبة ما عالت به مما بلغت به العول وسيأتي ما يعول

من المسائل وما لا يعمل منها ومثال من ذلك ليتضح به المراد ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ لام فاصل المسئلة من ستة فيكون الزوج نصفها ثلاثة والام سدسها واحد والشقيقة نصفها ثلاثة والاخت للاب سدسها واحد وللأخ للام سدسها واحد ونحو ذلك من المسائل التي بلغت الأصل ثلاثة فتراد الثلاثة على الأصل فيكون تسعة ونسبة الثلاثة الزائدة على الأصل من التسعة التي بلغها الأصل بالمولد ثلث فقد انتقص حينئذ لكل وارث ثلث فرضه الذي يستحقه لو لم يكن عول فالزوج في هذه المسألة وارث لثلث المال وكذلك الشقيقة لأن نسبة الثلاثة التي خرجت لكل منهم من التسعة التي صحت منها المسئلة ثلث والام وارثة لتسع المال وكذلك كل من الاخت للاب والأخ للام لأن نسبة الواحد الذي خرج لكل منهم من التسعة تسع فعلى هذا إذا سأل أحد عما يرثه بعض أهل الفروض السابقة فسأله عن جملة الورثة وصحح مسألتهم وأنسب حفظه عما صححت منه مسألتهم فما خرج من النسبة هو الذي يرثه من المال فقل له حينئذ هو وارث لكذا ولا تجبه عن مراده قبل استعمال ما ذكر فتوقعه في الخطأ إذ لو سأل في المسئلة المذكورة على قدر ارث الزوج في زوجته التي لم يكن لها ولد ولا ولد ابن فقلت له في الجواب ابتداء أنه يرث فيها النصف لا وقتته في خطأ عظيم لأنه لم يرث فيها الا الثلث وانتقص له تمام النصف بالمولد ففهم ذلك واعمل به فان كثيرا من الطلبة يسرع الى الجواب قبل البحث عما ذكر فيضل الناس بغير علم وبالله التوفيق ولما فرغ الناظم من بيان قدر ميراث الرجال الذي تحققت ذكوره بينهم والنساء التي تحققت أنوثتهن شرع هنا في بيان قدر ميراث من أشكل أمره ولم يعرف هل هو من الرجال أو النساء فقال * قدر ميراث الخنثى المشكل فاقول الخنثى هو المختل وهو هذا الشبيه بالنساء من أصل خلقه قاله للتأنيث فلا يتبين إذا انكسر لا امتناع صرفه ومع ذلك يؤتى بوصافه وضمائره مذكرة وجهه خنثائي بفتح الخاء وخنثان يكسره أى هذا باب بيان قدر ميراث الشخص الخنثى أى الشبيه بالنساء من أصل خلقته التي اشكل حاله لعدم ظهور علامة الرجال والنساء فيه ولا خلاف ان الخنثى موجودا إما المخلاف هل يوجد من هو مشكل أولا بد أن تظهر فيه علامته تلحقه بالرجال أو النساء وقال بعضهم ومذهب الجمهور أن الخنثى لا بد أن يكون ذكرا أو أنثى في نفس الامر وليس بنوع ثالث وهل لا يد من علامة ظاهرة تبين من أى الصنفين هو أو يجوز أن يكون مشكلا لا علامة فيه فالجمهور على أنه يجوز أن يكون مشكلا ذهب الحسن البصري وإسحاق بن الفايدي إلى أنه لا يوجد مشكل إذا لم يكن علامة تزيل اشكاله * ثم قال أصلحه الله

﴿ وَمَنْ لَهُ نُبَّةٌ أَوْ فَرْجٌ ذَكَرَ * فَمَشْكَلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصْفٌ ظَهَرَ ﴾
﴿ يُلْحِقُهُ بِأَحَدِ الصَّنَفَيْنِ * كَلْحِيَةٍ تَدَى وَنَحْوِ ذَيْنِ ﴾

فاقول الواو الواقعة في أوائل بعض أبواب هذه الأرجوزة للاستئناف كما نقل بعضهم عن ابن هشام في بعض تأليفه أن الاستئناف تقع كثيرا في أوائل الأبواب والفصول ومطالع القصائد وقد أشار بهذا الكلام إلى بيان من هو مشكل من الخنثائي أى والشخص الذي كان له نُبَّةٌ تخرج منها فضلاته وليس له ذكر ولا فرج وكان له فرج وذكرا معا فهو خنثى مشكل ان لم يكن فيه وصف ظاهر يلحقه ذلك الوصف بأحد الصنفين السابقين وهما الذكور والاناث الوارثون وذلك مثل ظهور لحية فقط له فيحكم بأنه ذكر أو ظهور ندى فقط له فيحكم بأنه أنثى وإن اتقت اللحية والندى والمثني والحيض أو حصل له جميع تلك الأربعة فهو مشكل وإن حصلت له اللحية والندى

مما أوعدا مما نظر في الباقيين فإن حصل له المني دون الحيض فهو ذكر وإن حصل له المني والحيض مما أوعدا مما نظر في الباقيين أيضا فإن حصلت له اللحية دون الثدي فهو ذكر وإن حصل له الثدي دون اللحية فهو أنثى وهذه علامات يتر بها بعد بلوغه إذا كان مشكلا في حال صغره ويختبر في حال الصغر بماله فإن كان بوله من ذكره فقط أو كان بوله ذكره أكثر أو أسبق فهو ذكر وإن كان بوله من فرجه فقط أو كان بوله من ذكره أكثر أو أسبق فهو أنثى لأن خروج البول من محل يدل على أن الماء الدافق يكون من ذلك المحل وذلك يدل على أنه يلد من ذلك المحل أو كان يولد من المخرجين زمانا واحدا أو كان ما يخرج من أحدهما مثل ما يخرج من الآخر فهو مشكل في الحال فينتظر بلوغه وقال الامام السنوسي في شرح الخوئي واختلف إذا كان بول أحدهما أكثر وبول الآخر أسبق أم والاختيار بالمبال عام في الصغير وفي الكبير الذي لم يختبر في حال صغره لعدم وجود ضرورة توجب إلى اختباره وصفة ذلك أن ينظر إلى مخرجه حين بوله أن كان صغيرا وإن كان كبيرا فقل بجواز النظر إليه للضرورة وقيل يشق الثوب قدام المخرجين وينظر من إحدى جهتيه إلى اندفاع البول خارج الثوب وقيل ينظر من ورائه في المراة التي يقبضها قدامه حين بوله بناء على أن النظر إلى صورة الصورة ليس كالنظر إليها واعلم أن الخفي المشكل لا يخلو من خمسة أقسام الأول أن يرث على تقدير ذكوره وأنثيته ويكون ما يرث بالذكور بة أكثر والثاني أن يرث على كل من التقديرين أيضا ويكون ما يرث بالأوثة أكثر والثالث أن يرث على تقدير الذكورة فقط والرابع أن يرث على تقدير الأوثة فقط والخامس أن يكون ما يرث بالذكورة مثل ما يرث بالأوثة وقد أشار إلى قدر ميراثه في الأولين بقوله

﴿فَقَرَضُهُ نِصْفُ نَصِيبِ الذَّكَرِ * وَنِصْفُ سَهْمِ أُمِّ امْرَأَةٍ مُقَدَّرٍ﴾

فأقول معنى ذلك إذا ثبت أنه مشكل وهو من يرث على أنه ذكر خلاف ما يرثه على أنه أنثى بفرضه المقدر له شرعا نصف نصيب الذكر ونصف سهم مقدر لامرأة كأمراة أي نصف نصيبه على تقدير أنه ذكر ونصف سهمه على تقدير أنه امرأة ويصوّر ذلك في الأولاد وإن سفلوا أو في الأخوة الأشقاء أو لأب فقط يرثه مثل ما يزيد فيه ميراث الذكر على ميراث الأنثى ما إذا ترك الميت ابنين أحدهما مشكل وأخوين شقيقين أو لأب أحدهما مشكل فمسألة ذكره تصح من اثنين وثانته من ثلاثة فتضرب أحدهما في الأخرى لتباينهما فتخرج ستة فتضرب في اثنين عدد حالي المشكل ليكون لكل نصيب نصف صحيح فيخرج اثنا عشر ومنها تصح فنقسم على كل منهما فيخرج جزء سهمها فيضرب فيما لكل وارث فيها وينبغي له نصف النصيب الخارج له في كل من المسألتين وقد خرج المشكل في الأولى ستة وفي الثانية أربعة فبقي له نصف النصيبين وهو خمسة وتحقق الذكورية في الأولى ستة وفي الثانية ثمانية فيعطي له نصف النصيبين أيضا وهو سبعة كما سأل في هذا العمل في تصحيح مسائله وهذه صورتها

١٢	٩	٢	
٦	٢	١	أب
٤	١	١	أبنا خفي

واعلم أن الخفي المشكل ليس بنوع ثالث زائد على الذكور والإناث في نفس الامر وكذلك فرضه في نفس الامر ليس بنوع ثالث زائد على نصيب الذكر والأنثى بل لما أشكل حاله في الظاهر وجب شرعا أن يقسم المال له ولغيره على

الدعوى والتسام وهو قول ابن القاسم في كل مال تنازعه اثنان دون بينة وبين ذلك في المثال المذكور أن الذكر قد سلم للخفي ثلث الأنثى عشر الذي هو أربعة لأن أسوأ حاله أن يكون أنثى والخفي قد سلم للذكر نصف الأنثى عشر الذي هو ستة وبقي النزاع في سدس الأنثى عشر التي هو اثنان فعلى تقدير أن

الحشي ذكر يكون له ذلك السدس وعلى تقدير أنه أنثى يكون ذلك السدس للذكر فيقسم هذا السدس بينهما نصفين فيجتمع للحشي خمسة ولغيره سبعة كما تقدم وهذا مثل ثوب تنازع فيه اثنان وادعا أحدهما نصفه والآخر ثلثيه ولا يثبت لها على ذلك فانه يقسم بينهما كما ذكر لكن بعد إيمانها ومثال ما يزيد فيه ميراث الانثى على ميراث الذكور مسألة زوج وأم وأخ شقيق أولاب خنثى فتصح مسألة لذكوره من ستة الزوج ثلاثة والام اثنان وللخنثى الباقي ومسألة ثمانية من ثمانية لاجل العول الزوج ثلاثة والام اثنان وللخنثى ثلاثة فيضرب نصف أحدهما في كامل الاخرى ثم الخارج في اثنين عدد خاليه فيخرج ثمانية وأربعون ومنها تصح فتقسم على كل منهما فيخرج جزء سهمها فيضرب فيه ما يبد كل وارث فيها كان خنثى أو غيره فيعطى له نصف النصيبين فيكون الزوج أحد وعشرون والام أربعة عشر

٤٨	٨	٦	٠
٢١	٣	٣	زوجا
١٤	٢	٢	امسا
١٣	٣	١	اخاخنثى

والخنثى ثلاثة عشر كما سيأتي عمل ذلك هكذا
ثم أشار الى قدر ميراثه في القسم الثالث الذي يرث فيه
بالد كورة فقط والرابع الذي يرث فيه بالانوة فقط بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ يَرِثُ بِالتَّذْكِيرِ * كَالنِّسَاءِ أَوْ أُنْثَى التَّقْدِيرِ﴾

﴿كَالْأَخِ لِلْأَبِ عَوْلٌ قَدْ وَجِدُ * كَانَ لَهُ نِصْفٌ نَصِيبٌ مُتَّحِذُ﴾

فأقول في معنى ذلك وان يكن المشكل يرث قريبه الميت بالتقدير بالتذكير أى بتقدير كونه ذكرا فقط دون الانوة كالم الحشي أى كالأعمام وان علوا وأبناء الأعمام وان سفلوا وأبناء الاخوة الاشقاء اولاد ابوان وان سفلوا لان هذه الاصناف الثلاثة يرث الذكور منهم دون اخواتهم كما تقدم بيانه أو كان لخنثى يرث قريبه الميت بانوته في التقدير لا بالد كورة كالأخ الخنثى للاب مع عول موجود في بعض الصور كسأله زوج وأخت شقيقة وأخ خنثى لاب قبل تقدير ذكوريته لا يرث شيئا لصحة المسئلة من اثنين فيكون للزوج نصيبها واحد وللشقيقة نصيبها واحد فلم يبق شيء لذلك الناصب وعلى تقدير أنوته يفرض السدس فيكون أصلها في ستة وتقول لسمعة * وأشار للجواب في القسمين بقوله كان له أى للخنثى المشكل في القسمين معا نصف نصيب متحد يرثه بذلك الوجه الذي يرث به * وكيفية تصحيح كل من المسائلين حتى يعلم ما يستحقه كل وارث ستأتى في عمل تصحيح مسائله ان شاء الله * قال ابن الشاطى في تأليفه المسمى بغنية الرابض في علم الفرائض وان كان من صنف يرث منه الذكر دون الانثى فله نصف ميراث الذكر وان كان من صنف يرث منه الذكر ضعف ميراث الانثى لكن اقتضى الحال أن ترث الانثى دون الذكر فله نصف ميراث الانثى اه وقال ابن علاف في مثال الاول ولو ترك الميت ابن أخ خنثى وابن عم ذكر لقسم المال بينهما نصفين لان الخنثى بتقدير ذكوريته يرث جميع المال فقد تنازعا حينئذ في المال وادعى كل منهما جميعه فتقسم بينهما * وقال في مثال الثانى واذا تركت امرأة زوجا وأما وأخوين لام وأخا لاب خنثى قبل تقديره ذكر لا يرث شيئا لانه عاصب لم يبق له شيء وعلى تقديره انثى يفرض لها نصف فعمول الى تسعة ونسبة حظها على أنه أنثى في التسعة ثلث فيكون له حينئذ نصف الثلث الذى هو ميراث الانثى لانه المولود منه ثم أشار الى قدر ميراثه في القسم الخامس بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ أَخَا لَمْ وَجِبَ * لَهُ نَصِيبٌ كَامِلٌ قَدْ طُلِبَ﴾

فأقول في معناه وان يكن الخنثى المشكل أخا لام لأخيه الميت ويجب له بالارث نصيب كامل مطلوب في ماله وهو سدس ان اتحد الخنثى وثلاث ان تعدد لان الخنثى اخفض رتبة من الذكر وارتفع من الانثى فاذا كان الانثى من هذا الصنف كذكر فأحرى الخنثى الذي هو أرفع منها * ويلحق بالاخ لام في استكمال ميراثه كل وارث ويكون ميراثه على انه ذكر مثل ميراثه على انه أنثى وذلك كاخ خنثى شقيق أولاب مع البنات فانه يرث ما بقي عن البنات بالتعصيب سواء كان ذكراً أو أنثى لان الاخوات مع البنات كالنصفه يرثن ما فضل عنهن وكاخ شقيق في المشتركة اذا كان معه شقيق آخر ذكراً أو أنثى فانهما يدخلان على الاخوة للام في ثلثهم فيقسم بينهم بالسواء * قال ابن علاف واذا تركت امرأة زوجها وأماً وأخوين لام وأخوين شقيقين أحدهما خنثى فالخنثى في هذه المسئلة يستوى الحكم في تقديره ذكراً أو أنثى فيه تارك مع أخيه الاخوة للام في الثلث وأما لو تركت زوجها وأماً وأخوين لام وأخا شقيقاً خنثى فانه بتقدير كونه ذكراً تكون مشتركة فيشارك الاخوين للام في الثلث فتصح مسئلتهم من ثمانية عشر فيكون له اثنا عشر وهي ثلث التركة فيكون له نصف مجموع الميراثين فتعمل المسئلة من ستة وثلاثين لدخول الثانية في الاولى فتضرب الاولى في اثنين عدد حالي الخنثى فيكون للزوج خمسة عشر والام خمسة ولكل أخ لام أربعة وللخنثى ثمانية اه بالمعنى * واعلم ان المشكل كما قال بعض الاشياخ لا يوجد أباً ولا أماً ولا جدّاً ولا جدة ولا زوجاً ولا زوجة لانه ان كان أباً أو جدّاً أو زوجاً فهو ذكر عرض وان كان أماً أو جدة أو زوجة فهو أنثى محض لان المشكل لا يرث بالزوجية لعدم صحته نكاحه لانه لا ينكح ولا ينكح * وقال ابن رشد في المقدمات ولا يكون الخنثى المشكل زوجاً ولا زوجة ولا أباً ولا أماً وقد قيل انه وجد من ولده من بطنه ومن ظهره فان صح ذلك ورث من ابنته لصلبه ميراث الاب كاملاً ومن ابنته لبطنه ميراث الام كاملاً وهو بعيد اه ويتصور ذلك فما اذا ظن انه أنثى فزوجته رجل فوطئه الزوج فولد من بطنه ولداً ثم وطئ ذلك الخنثى أمته فولدت الامة منه ولداً فلهذا الخنثى ولدان هو أم لاحدهما وأب للآخر * قال الشيخ خليل في التوضيح ورأيت عن مالك في بعض التعليل ان مثل هذين الولدين لا يتوارثان لانهما لم يجتمعا في ظهر ولا في بطن فليس اخوين لأب ولا لأم ابن القاسم وسمح النكاح من الجهتين اه وأما كونهما شقيقين فلا يتوهم لعدم كونهما من امرأة واحدة * وهذا ما يتعلق بقدر ميراث الخنثى وأما غير الميراث فانه يكون شأنه في سائر أحواله على أحوط الامر من فلا يجوز له أن يفعل الا ما يفعله الرجال والنساء وأما ما يجوز فعله لاحد الفريقين دون الآخر فلا يجوز للخنثى أن يفعله وبالله التوفيق * ولما بين الناظم أسباب التوارث وشروطه ثم موافقه ثم عدد الورثة من الرجال والنساء ومن يرث منهم بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً ثم عدد الفروض وأصحاب كل فرض ثم قدر ميراث من لم يتضح كونه من الرجال ولا من النساء أراد أن يتكلم هنا فما يتصور في كل وارث بالفرض من أنواع الحجب فقال

(أنواع الحُبِّ ومَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا فِي كُلِّ ذِي فَرْصٍ) *

فأقول الحجب في اللغة هو المنع لانه يقال حجب فلان فلانا من كذا حجباً وحجاباً اذا منعه منه ويجمع

حجاب على حجب * ويتصور مضارع مبنى للمفعول من تصورت الشيء إذا صورته وقدرته في ذهنك قال في المصباح يقال تصورت بشيء مثل صور وشكلته فتصوره ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي * باب بيان أنواع حجب بعض أهل القروض عن جميع الميراث أو بعضه وبيان القدر الذي يتصور أى يقدر شرعاً من أنواع الحجب في كل وارث ذكر أو أنثى صاحب فرض ولو كان يرث بالتعصيب أيضاً وأما حجب المصبة بعضهم بعضاً فسيأتى في الباب الذى يلى هذا * واعلم أن هذا الباب هو أكد أبواب الفرائض وعليه تنبنى جميع مسائله وهو كالشربال للفقهاء السابق تجتمع به أحكام كل وارث في موضع واحد بعد أن كانت مفترقة في مواضع كثيرة * قال ابن يونس أصل معرفة الفرائض معرفة الحجب وحفظه فينبغي الاعتناء به واتقانه * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ الْحُجْبُ بِالْإِسْقَاطِ وَالشَّرَكَةِ * وَالنَّقْلُ لِلنَّاقِصِ أَوْ عَصُوبَةٍ ﴾

فأقول قد تعرض في هذا البيت الى أن الحجب يتنوع الى أربعة أنواع أحدها يكون به الحجب عن جميع الميراث والثلاثة الباقية يكون بها الحجب عن بعضه ومعناه الحجب يكون بإسقاط وارث غيره عن جميع الميراث ويكون أيضاً بشاركة وارث غيره في فرض واحد ينوبه منه أقل من فرضه الذى يستحقه لو انقرض ويكون أيضاً ينقل وارث غيره عن الفرض الكامل الى الفرض الناقص ويكون أيضاً ينقل وارث غيره عن الفرض الى عصوبة يرث بها أقل مما يرث بالفرض فقد وقع الحجب في هذه الثلاثة الأخيرة عن بعض الميراث * فأشأنواع الحجب حينئذ حجب إسقاط وحجب مشاركة وحجب نقصان وحجب تعصيب أى حجب لذى نقصان وحجب لارث تعصيب أما حجب الإسقاط فانه يكون عند اجتماع الأقرب والابعد فيسقط الأقرب الابلد كإسقاط الابن بنت الابن وإسقاط الاخ الشقيقه الاخ لأب ونحو ذلك وأما حجب المشاركة فهو على نوعين أحدهما أن يقع الاشتراك في الفرض الذى يستحقه المطرور عليه كشاركة الزوجة الطارئة وزوجة أخرى في الربع والتمن ومشاركة جدة جدة أخرى في السدس ومشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت للابن اثنتين من جنسها في الثلثين ومشاركة الام طارئ أخوين لام في الثلث والآخر أن يقع الاشتراك في فرض آخر غير الاول كشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت الاب وأختها من جنسها في الثلثين لا في النصف الذى كان لها قبل ظهور أختها وأما حجب نقصان أى حجب لفرض ذى نقصان عن الاول وهذا مراد من غير هذه العبارة لان النقص حاصل في الأنواع الثلاثة الأخيرة كلها فكبحجب الولد الزوج من نصف الى ربع والزوجة من ربع الى ثمن والام من ثلث الى سدس وحجب بنت الصلب بنت الابن من نصف الى سدس وحجب الأخت الشقيقة الأخت للاب من نصف الى سدس ونحو ذلك وأما حجب تعصيب أى حجب لتعصيب فكتعصيب كل من الابن أو ابن الابن أو الاخ الشقيق أو الاخ للاب أخته فترث معه بالتعصيب جميع المال وما بقي عن أهل القروض للذكر ضعف ما يكون للأنثى * ثم أشار الى من لا يتصور فيهم حجب الإسقاط أبداً بقوله

﴿ وَلَا سَقُوطَ لَابٍ وَوَلَدٍ * صُلْبٍ وَزَوْجَيْنِ وَأُمٍّ تَقَدَّرُ ﴾

فأقول في معناه ولا سقوط لأب من ميراث ولده الذكر أو الأنثى الميت ولا سقوط أيضا لولد صلب أى لولد ذكر أو أنثى لصب من ارث مال والده الأب أو الام الميت ولا سقوط أيضا لاخت زوجين من ارث صاحبه الميت ولا سقوط أيضا لام من ارث ولدها الذكر أو الأنثى الميت فقد أى فقط أى لا سقوط لأبوين والزوجين وأولاد الصلب عن الميراث فقط أى دون من عداهم فإنه يسقطه من هو أقرب منه إلى الميت كما سيأتى بيان ذلك فى كل وارث غير هؤلاء * ثم أشار إلى ما يتصور منها فى كل وارث واحد من أهل الفروض على ترتيب الفروض السابقة فبدأ بأول أصحاب النصف فقال

﴿ وَيَتَصَوَّرُ بِنْتُ الصَّلْبِ * حَبَّانَ مِنْ أَنْوَاعِ ذَلِكَ الْحَبِّ ﴾

﴿ يُعَصَّبُ الْبِنْتُ أَخُوهَا قَدْ بَدَأَ * وَأُخْتُهَا قَدْ شَارَكَهَا أَبَدًا ﴾

فأقول فى معنى ذلك ويتصور شرعا فى بنت الصلب أى فى بنت الميت كانت بصلب ذكر أو بنت رحم امرأة حَبَّانَ من أنواع الحب السابق وهما حب تمصيب وحجب مشاركة كما فهم ذلك مما بعده يعصب البنت المذكورة أخوها الواحد بأكثر قد بدأ أى ظهر معها فى الارث كان اخوتها كلهم ذكورا أو ذكورا مع أنثى فيقسمون مال أبيهم أو أمهم أو ما بقي عن ذوى الفروض للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانت وحدها لكان لها النصف بالفرض ولو كان معها أخوها الذى شاركها فى ولادة الميت نقلها إلى الارث بالمعصوبة ولا يعصبها حينئذ إلا أخوها الواحد فأكثر وأختها الواحدة فأكثر أى وأخت بنت الصلب قد شاركتها أى تشارك بنت الصلب فى الثلثين أبدا أى فى سائر الأزمنة التى يقع فيها اجتماعها يعنى ان بنت الصلب إذا انفردت ترث النصف وإذا كان معها أخها أو اخواتها الانثى فقط كان لهن الثلثان فإذا كانت مع واحدة كان لها نصف من ذلك الفرض وهو الثلث ولا شك أنه أنقص من النصف الذى كان لها عند الافراد بسدس وإذا كانت مع أكثر كان ما يوزعها من الثلثين أخرى فى نقصان عن النصف فبنت الصلب حينئذ يتصور فيها حَبَّانَ حجب تمصيب وحجب مشاركة يعصبها أخوها أو اخواتها الذكور أو الذكور مع الاناث وتشاركها أخها أو اخواتها فيكون فرض الكل الثلثين * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَيَتَصَوَّرُ بِنْتُ الْإِنِّ * جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ بِدُونِ مِثْلِ ﴾

﴿ يُسْقِطُهَا ابْنُ وَالِثْنَانِ أَوْ قَعَا * إِلَّا إِذَا ابْنٌ مَعَهَا قَدْ وَقَعَا ﴾

﴿ أَوْ كَانَ أَسْفَلَ فَذَا قَدْ عَصَبَهَا * مِنْ مَعَهُ وَفَوْقَ مِثْلِ حَبَّانَا ﴾

﴿ مُعَصَّبٌ لَهَا أَخُوهَا وَابْنُ عَمٍّ * فِي الْمَالِ أَوْ فِي الْبَاقِ عَنْ سَهْمِ يَوْمٍ ﴾

﴿ وَأُخْتُهَا أَوْ بِنْتُ عَمٍّ تَشْتَرِكُ * مَعَهَا بِنْتُ لِكُلِّ مَا تَرَكُ ﴾

﴿ تَنْقُلُهَا بِنْتُ دَلَّتْ عَنْ عَصْفٍ * مَالٍ إِلَى السُّدُسِ دُونَ خَيْفٍ ﴾

فاقول في معنى ذلك ويتصور شرعا في بنت الابن الواحدة وان سفلت عن الارث صنفان جميع أنواع
 الحجب السابقة بدون وجود مين أى كذب في ذلك وهي حجب احقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة
 وحجب نقصان وأشار الى من يسقطها بقوله يسقطها أى بنت الابن وان سفلت عن الارث صنفان فقط
 ابن وابنتان ارتعا أى الصنفان فوقها سواء كان الصنفان من أولاد الصلب أو من أولاد الابن أما الابن
 المرتفع فوقها سواء كان ابن صلب أو ابن ابن تحت بنت فانه يسقطها عن الارث دائما فلا ترث معه في
 سائر المسائل وأما الابنتان المرتفعتان فوقها سواء كانا بنتي صلب أو بنتي الابن أو مختلفتين في الدرجة
 وتحتهما بنت فانهما تسقطانها عن الارث الا في مسألتين أشار لاحداها بقوله الا اذا كان ابن واحد أو أكثر
 قد دفع أى حصل معها في درجة واحدة سواء كانتا بنتي صلب أو بنتي الابن كان أخاها أو ابن عمها فانه
 يعصمها في الثلث الباقي فيقسمها للذكر ضعف ما للأنثى وأشار الى الثانية بقوله أو كان أسفل أو الا أن يكون
 ابن أسفل من بنت الابن المحجوبة بابنتين فوقها فإما أى فهذا الابن الذى كان أسفل منها قد عصب أى
 يعصب دائما من كانت معه في درجته من أخواته أو بنات عمه ومن فوق أى ومن كانت فوقه من حجب
 أى من سائر البنات المحجوبات من الثلثين سواء كانت تلك البنات محجوبات من الثلثين في درجة واحدة وأدرجتين
 وأدرجات فيقسم معهن الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فابن الابن الأسفل حينئذ يعصب من كان في درجته
 ومن كان فوقه من عماته وعمات أبيه وعمات جده اذا حجبن من الثلثين بسبب البنات الكائنتين فوق الجميع
 فان كان شيء آخر من البنات تحت ذلك الابن فانه يسقطهن اذا ترث البنات مع الابن فوقهن بلا تفصيل أما
 كون ابن الابن الأسفل يعصب من فوقه من البنات المحجوبات من الثلثين فقد نص عليه غير واحد وما كونه يدخل
 في ذلك الثلث من في درجته مع من فوقه من البنات فقد نص عليه أبو الحسن في تحقيق المبانى عن ابن عبد السلام
 ويفهم ذلك أيضا من كلام بعضهم ثم أشار الى من يعصب بنت الابن اذا لم يكن فوقها بنتان بتقديم ذلك ولا كان
 فوقها بنت لانه سياتى في أصحاب السدس بقوله معصب لها أخوته وابن عمه معصب خير مقدم أى وأخو بنت
 الابن وان سفلت معصب لها وابن عمه مثل لها في الدرجة معصب لها أيضا في جميع المال أو في الباقي عن سهم
 يؤم أى يقصد أى وفى الباقي عن الفروض المقصودة بالاخراج ابتداء كقروض الزوج أو الزوجة أو الام أو نحو
 ذلك سواء كان أخوها أو ابن عمها متجدا أو متعديا فيقسمون المال أو الباقي عن أهل الفروض للذكر مثل حظ
 الأنثيين وبنت الابن حينئذ وان سفلت اذا لم يكن فوقها شيء من الأولاد ترث النصف واذا كان معها أخوها
 أو أختها أو ابن عمها أو بنو عمها أو كان معها أخوتها وأبناء عماتها معافي درجتها فانها ترث معهم بالنصف
 ما يرثه الذكر ثم أشار الى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وأختها الى قوله ترد أى واخت بنت الابن أو بنت
 عم لها أوها ما انحدرت كل منهما أو تعددت تشترك معها أى مع بنت الابن في ثلثين منسوبة لجميع المتركة
 فيجب قسم الثلثين بينهما أو بينهما بالسواء وبنت الابن حينئذ وان سفلت تشاركها في الثلثين أخواتها أو
 بنات أعمامها أو الصنفان معا كان معهن أهل الفروض غير البنات أو العصبية لا باعد عنهن ثم أشار الى من يحجبها
 حجب نقصان بقوله تنقلها بنت علت أى وتنقل بنت الابن وان سفلت بنت واحدة عالية فوقها كانت
 بنت صلب أو بنت ابن تحتها ابن عن ارث نصف مال لان تلك العالية أولى به الى ارث السدس بالفرض
 تمام الثلثين دون وجود حيف أى ظلم في ذلك وبنت الابن حينئذ وان سفلت لا ينقلها عن نصف المال الى
 سدسه الا بنت واحدة فوقها لان البنت العالية كانت بنت صلب أم لا ترث نصف المال وترث معها السفلى
 سدس المال تمام الثلثين الذى هو فرض واحد لهما معا فإذا باعت احدهما حينئذ حظها قبل القسمة كانت
 الاخرى أولى بالنسبة لانهما مشاركة لها في السهم الواحد الذى هو الثلثان فكان للعليا ثلاثة أرباع الثلثين

وهي بالنسبة الى جملة المال نصف وكان للسفلى ربع الثلثين وهو بالنسبة الى جملة المال سدس فقد اشتركت العليا والسفلى حينئذ في الثلثين شرکہ مختلفة ونسبت الاجزاء المأخوذة من الثلثين الى جملة المال دون أصلها التي أخذت منه فاشكل بسبب تلك النسبة كون النصف والسدس فرضاً واحداً ولو قالوا في عبارتهم اذا اجتمعت بنت عليا وسفلى كان للعليا ثلاثة أرباع الثلثين وامكن المعنى المقصود بالعبارتين واحد * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَفِي الشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ حُجُبٌ * يُسْقِطُهَا ابْنُ وَابْنُ الْإِثْنِ ثُمَّ الْآبُ ﴾
 ﴿ وَالْآخُ وَالْبِنْتُ دَنَتْ أَوْ بَعُدَتْ * يُعَصِّبُهَا بِأَحْوَالٍ بَدَتْ ﴾
 ﴿ وَلَا تَكُونُ ذَاتُ فَرْضٍ إِنْ جَلَا * وَجُودَ جَدٍّ مَعَهَا وَإِنْ عَلَا ﴾
 ﴿ إِلَّا بِأَسْكَدَرِيَّةٍ رَوْحٍ وَجَدَ * أُمٌّ وَلِتِلْكَ الْأَخْتِ مَعَهُمْ فِي الْمَدَدِ ﴾
 ﴿ فَيَقْرُضُ النِّصْفَ لَهَا فَيَقَعُ * عَوْلٌ قَتَسِمُ الْجَدُّ مَعَهَا يُسْمَعُ ﴾
 ﴿ وَشَارَكَهَا أَخْتُهَا فِيمَا يَحِبُّ * مِنْ قَرْضِ ثَلَاثِينَ لِمَالٍ قَدْ طُلِبَ ﴾

فاقول في معنى ذلك ويتصور شرعا في الاخت الشقيقة ثلاثة حجب مع حجاب أى ثلاثة من أنواع الحجب السابقة حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وأشار الى من يحجبها حجب إسقاط بقوله يسقطها ابن وابن الابن ثم الابن أى يسقط الاخت الشقيقة عن الارث ثلاثة رجال ابن الميت وابن الابن وابن السفلى ثم الابن اذا تركه الميت دون الأنساء فلا ترث مع واحد من هؤلاء الثلاثة أبداً ثم أشار الى الاخ والبنت والجد الذين يحجبونها حجب تعصيب بقوله والاخ والبنت الى قوله يسمع أى والاخ الشقيق الواحد أو أكثر والبنت الواحدة أو أكثر دنت أى قربت تلك البنت الى الميت بان كانت بنت صلب أو بعدت عنه بان كانت بنت ابن وان سفلت بمصيان الاخت الشقيقة في جميع أحوال بدت أى ظهرت في ميراثها من جملة المال أو الباقي عن أهل الفروض واذا كانت معها بنت واحدة فاذا كان معها أخوها الواحد فأكثر فانه يعصبها فترث معه نصف ما يرثه في جميع المال أو الباقي عن أهل الفروض واذا كان معها بنت واحدة أو كانت كذلك الشقيقة النصف الباقي عن الميت بالتعصيب فتستمرقان المال ولذلك ينبغي معهما الاخ للاب وابتاء الاخوة مطلقا كما تقدم واذا كان معها بنتان فأكثر كان للشقيقة الثلث الباقي عنهما بالتعصيب أيضا كما يرثه الشقيق بالتعصيب اذا كان معهما ولا تكون الشقيقة صاحبة فرض أيضا أى جلا أى ظهر وجود جد وان علامها أى مع الشقيقة في الميراث أى ولا يفرض لها مع وجود الجد الا في مسألة كدرية أى منسوبة الى كدر وهو رجل سئل عنها فاختطافها وهي مسألة زوج وجد وأم وتلك الاخت الشقيقة ثلاثة معهم في عدد الورثة فيقرض النصف لها أى الشقيقة حيث فرغ المال ولم يوجد من يسقطها من الرجال الثلاثة السابقة ولما وجد معها من لا ترث معه الا بالتعصيب كالبنات ولا من يقاسمها كما خيها لان أخيها الذي يقاسمها دنا أقوى من الجد الذي يقاسمها في بعض الصور فيقع بسبب فرض النصف لها عول المسألة من ستة الى تسعة فقسّم الجد معها ما في أيديها

للكر ضعف ما يكون للأنثى يسمع أي مسموع من الشارع ومجموع ما في أيديهما أربعة وهي لا تقسم عليهما فتضرب الثلاثة عدد رء وسهما في التسعة فيخرج سبعة وعشرون وقسمي ما يصح ثم يضرب ما يد كل واحد في تلك الثلاثة فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجدة ثمانية وللأخت أربعة وقد تقدمت هذه المسئلة في أحوال الجدة وإنما أعيدت هنا لئلا يتوهم دخولها في أخيرة النظائر التي لا يفرض فيها للشقيقة فالأخت الشقيقة حينئذ ترث مع الجدة ما بقي من الجدة وغيره من أهل الفروض إلا في الإكدرية التي لا يبقى لها فيها شيء فيفرض لها نصف ثم يقاسمها الجدة فيما بأيديهما كآخيهما ثم أشار إلى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وشاركها أختها فيما يجب إلخ أي وشاركك الشقيقة أختها الشقيقة الواحدة أو أكثر فيما يجب الاخوان الشقائق من فرض اثنين منسوبين لمال مطلوب بالقسمة فالأخت الشقيقة حينئذ ترث النصف إذا انفردت وإذا كان معها أخت أو أخوات شقائق كان فرض الجميع الثلثين فينقص لها شيء من النصف بسبب الشرقة * ثم قال أصلحه الله

﴿وَيَتَصَوَّرُ بِأَخْتِ لَابٍ * أَرْبَعَةٌ تَقَدَّمَتْ مِنْ حُجْبٍ﴾
 ﴿إِسْقَاطُهَا بِسَبْعَةِ حَقِيقٍ * أَبٌ وَالْإِنُّ وَابْنُهُ شَقِيقٌ﴾
 ﴿شَقِيقَةٌ مَعَ ابْنَةٍ اجْتَمَعَتْ * شَقِيقَةٌ بِالْجَدِّ نِصْفًا وَرَثَتْ﴾
 ﴿شَقِيقَتَانِ حَيْثُ لَمْ يُوَجَدْ ذَكَرٌ * مَعَهَا بَاخِرَتَانِ مِمَّا قَدْ دَخَلَا﴾
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَعَهَا بَيَاقٌ أَدْخَلَا * وَلَيْسَ مَدْخَلًا لَهَا إِنْ أُنْزِلَا﴾
 ﴿وَعَصَبَتْ بِالْأَخِ وَالْبَيْتِ وَجَدَ * فَلَيْسَ فَرَضُهَا بِجَدٍّ يُعْتَمَدُ﴾
 ﴿إِلَّا بِإِكْدَرِيَةٍ تَقَدَّمَتْ * فَهِيَ فِيهَا كَشَقِيقَةٍ خَلَتْ﴾
 ﴿لَاخَتِهَا مَعَهَا اشْتَرَكَ إِنْ مَلَ * فِي ثُلُثِي الْمَالِ الَّذِي قَدْ عَلِمَا﴾
 ﴿وَأَتَمَلَّتْ لِسُدُسٍ يُتَمَّمُ * ثُلَاثَيْنِ مَعَ شَقِيقَةٍ تَقَدَّمُ﴾

فأقول في بعض الفاظه الباء الجارة للجد في الموضعين للمعية وحيث متعلق بحقيق والباء الجارة الآخرين بكسر الخاء ظرفية ومفعول أدخل ضمير محذوف عائد على الأخت للاب وفي معنى ذلك ويتصور شرعا في أخت لاب أربعة متقدمة من حجب أي من أنواع الحجب وهي حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان وقد أشار إلى من يحجبها حجب إسقاط بقوله إسقاطها بسبعة إلى قوله أنزل أي إسقاط الأخت للاب عن الارث حقيق بسبعة أصناف الاول أبواليت فانه يسقطها فلا ترث معه أبدا والثاني الابن فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والثالث ابن الابن وان سفل فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والرابع أخ شقيق الميت فلا ترث معه الأخت للاب أبدا والخامس أخت شقيقة اجتمعت مع ابنة واحدة أو أكثر كانت بنت صلب أو بنت لبن وإن سفلت فلا ترث معها الأخت للاب أبدا لان الشقيقة

مع وجود شيء من البنات كاشقيق فيأرت ما بقي عن البنات بالتعصيب والسادس أخت شقيقة وأربعة نصفاء مع الجد الوارث نصف آخر فلا ترت معها الاخت للاب شيئا ان لم يكن معها شيء آخر من الاخوة للاب لان الشقيقة تمام الجد بها فصاح مسئلتهم من أربعة فيأخذ الجد اثنين وتأخذ الشقيقة الاثنين الباقيين لان الاخت للاب لا ترت شيئا حتى تستكمل الشقيقة نصف المال كما تقدم ذلك في أحوال الجد والسابع أختان شقيقتان فلا ترت معها الاخت للاب شيء ان لم يكن معها أخ لاب يصحبها في الباقي عن الشقيقتين لان غايه ما يكون للاخوات التي لم يكن معهن ذكر ثلثان سواء كن شقائق أو اخوات لاب أو محتقات فاستقطبت الاخت للاب حينئذ حقيق بجميع السبعة المذكورة حيث لم يوجد أخ ذكر معها أي مع الاخت للاب في موضعين آخرين مما قد عبر أي من عدد السبعة الذي قد سبق وهما كون الاخت لاب مع الجد والشقيقة وكونها مع الشقيقتين وإما ان كان معها فقد أشار إليه بقوله وان يكن معها أخ أي وان يكن أخ ذكر واحد فأكثر مع الاخت للاب ادخلها في قدر باق عن الجد والشقيقة في اولاهما وفي باق عن الشقيقتين في الثانية فيقسم مع اخته ذلك الباقي للذكر ضعف ما للأنثى ويكون أصل اولاهما من استقلال الشقيقة تمام الجد من كان معها فيأخذ الجد اثنين وتأخذ الشقيقة نصف الأصل وهو ثلاثة فيبقى واحد فيقسمه الأخ والاخت الاب وهو منكسر عليهما فيضرب عدد رؤوسهما في الأصل فيخرج ثمانية عشر ومنها تصح فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ للاب اثنان ولاخته واحد هكذا

١٨	٦	
٨	٢	جد
٣	٣	اخت
٢	١	أخ
١	١	اخت

وكذلك لا تنحجب الاخت للاب اذا كان معها أخت أخرى بكلها عول الذكر لان اصل مسئلتهم يكون في خمسة عدد رؤوسهم ثم تنقل الى عشرة لاجل نصف الشقيقة ثم الى عشرين لاجل الانكسار فيكون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل أخت لاب واحد كما تقدم في مسائل المعادة ويكون أصل الثانية في ثلاثة مقام فرض الشقيقتين فصاح من تسعة لاجل الانكسار فيكون لكل شقيقة ثلاثة وللأخ الاب اثنان

ولاخته واحد ثم أشار الى حكم ما اذا كان مع الاخت للاب المحجوبة ذكر ازل منها وهو ابن الأخ بقوله وليس مدخلها أن ازل به أي وليس الذكر مدخلها أي للاخت للاب في الارث ان كان ذلك الذكر أزل منها أي أسفل منها بان كان ابن الأخ في الممثلين بل ينحجب ابن الأخ في اولاهما بالجد كما تنحجب فيها الاخت للاب فيأخذ الجد النصف وتأخذ الشقيقة النصف الآخر ويفرد ابن الأخ في الثانية بارت جميع الثلث الباقي عن فرض الشقيقتين ولا يدخل فيه عمه المحجوبة التي هي أخت الميت بالاب بخلاف ابن ابن الميت وان سفل فانه يصيب من فوقه من البنات المحجوبات عن الثلثين كما تقدم * والفرق بين أبناء الأبناء وأبناء الأخوة أي البنوة أقوى من الأخوة في عدم الحجب والاخت للاب حينئذ ضعيفة ولا تقوى بالضعيف التي هو أسفل منها وبنت الابن أقوى من الاخت ولهذا كانت قوية بالضعيف الأسفل وبقرق بينهما أيضا بان السبب الذي يرث به ابن الأخ لم تشاركه الاخت فيه لان سببه مركب من بنوة أو أخوة لانه ابن أخي الميت سببها بسيط لانها أخت الميت بواسطة أبيه * ثم أشار الى من يحجبها حجب تعصيب اذا لم يكن معها شقيقتان لتقدم ذلك ولا شقيقة لانه سيأتي في أصحاب السدس بقوله وعصبت بالأخ الى قوله خلت أي وعصبت الاخت للاب أيضا بالبيت الواحدة بالأخ للاب فيقسمان حصة المال أو ما بقي عن أهل القروض للذكر مثل حظ الأنثى وعصبت الاخت للاب أيضا بالبيت الواحدة باكثر وان سفلت فترث النصف الباقي عن البيت الواحدة أو الثلث الباقي عن البنات

فأكثر بالتعصيب قسقط ابتداء الاخوة مطلقا ان لم تكن معها أخت شقيقة وأما ان كانت معها فالشقيقة هي أولى بارت الباقي عن البنات بالتعصيب وعصبت الاخ لأخت اللاب أيضا لجد لآب فليس فرض الاخ لأب حينئذ مع وجود جد امرا يعتمد عليه بل بقاسمها كأخيها في جملة المال أو الباقي عن الفروض ان كانت المقاسمة فيما بقي عن الفروض أفضل له والا أخذ ما هو أفضل له من الامور التي تقدم أنه يحرق فيها ثم تأخذ الاخ لأب بالتعصيب ما بقي عن الفروض الا في مسألة الاكرية تقدم ذكرها فهي اي فالأخت لأب في الاكرية مثل أخت شقيقة خالية أي سابقة قبل هذا المحل في كونها يفرض لها النصف حيث فرغ المال ولم يوجد في الورثة من يسقطها ولا من يعصبها دائما كالبنات ولا من يقاسمها دائما كأخيها فتعول المسئلة من ستة الى تسعة ثم يقاسمها الجد فيما يديهما كأخيها فتصح لأجل الانكسار من تسعة وعشرين فيكون للزوج تسعة والام ستة وللجد ثمانية وللأخت لأب أربعة كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد وإنما أعيد ذلك هنا جريا للنظائر التي لا يفرض فيها للأخت لأب * ثم أشار الى من يحجبها حجب مشاركة بقوله لأختها معها اشتراك قد بدأ الى قوله علما أي الاشتراك معها أي مع الأخت لأب لازم لأختها الواحدة فأكثر في ثلثي المال المعلوم للميت يعني ان الأخت لأب اذا انفردت كان لها نصف المال اذا كان معها أختها أو أخواتها كان فرض الجميع الثلثين فينتقص لها شيء من النصف بسبب الشركة ثم أشار الى من يحجبها حجب نقصان بقوله وانتقلت لاسدس الخ أي وانتقلت الأخت لأب عن النصف الذي يكون لها اذا انفردت الى سدس يتم أي يكمل الثلثين مع وجود أخت شقيقة مقدمة على الأخت لأب في استحقاق النصف عند اجتماعهما يعني ان الأخت لأب تنقل بالشقيقة عن النصف الى سدس يكون تمام الثلثين الذي هو الفرض الواحد المعين بخمس الأخوات سواء كن شقائق أو أخوات لأب أو مختلفات ثم أشار الى ما يتصور في الزوج الباقي من أصحاب النصف من حجب النقصان بقوله

﴿وَالزَّوْجُ عَنْ نِصْفٍ لِرُبْعٍ يَنْتَقِلُ * بَوْلَدٍ كَانَ قَرِيبًا أَوْ سَفَلًا﴾

فأقول يتبني كسرها سفل الذي يجوز ثلثه ليسلم التبت من سداد التوجيه ومعنى ذلك الزوج ينتقل عن ارب نصف مال زوجته لربع أي ارب ربع مالها بسبب وجود ولد ذكر أو أنثى لزوجته الها لكه كان ذلك الولد قريبا اليها بان كان ولدها مباشرة أو كان سافلا عنها بان كان ولد ابن لها وان بعد عنها جدا سواء كان ثابت النسب أو ابن زنى أو منقطع بلعان لانه وارث لأمه على كل حال وكل من يرث يحجب وانما يشترط فيه أن يكون وارثا بحيث لا يوجد فيه مانع يمنعه من ارب أمه كعدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل سواء كان ذلك الولد من هذا الزوج أو من زوج متقدم كان أبوه حرا أو عبدا لان ابن الحرية من العبد تابع لأمه في الحرية ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب النصف الخمسة شرع فيما يتصور منها في صاحبي الربع مبتدئا بحكم الزوج فقال

﴿وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْحَبَابُ عَنْ رُبْعٍ * لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَالَهُ شَرْعٌ﴾

فأقول في معنى ذلك وليس للزوج الحجاب عن ارب ربع مال زوجته بغيره من الورثة لانه أي الربع هو

أقل ما شرع له في القرآن من الفرضين لانه يرث النصف في مال زوجته اذا لم يكن لها ولد وان سفل والرابع اذا كان لها ولد وارث وان سفل فلا يتصور شيء من أنواع الحجب السابقة حينئذ في الزوج المجتمع في ارث زوجته مع ولدها ثم أشار الى ما يتصور في الزوجة التي ترث الربع أو النصف بقوله

﴿وَيَنْقُلُ الزَّوْجَةُ عَنْ رُبْعٍ إِلَيَّ * ثُنَى صَحِيحٍ وَلَدٌ قَدْ أَنْجَلَا﴾
 ﴿وَشَارَكْتَهَا زَوْجَةً فِي الرُّبْعِ * كَشْنٍ عِنْدَ وُجُودِ الْفَرَعِ﴾

فأقول أشار بهذا الكلام الى أن الزوجة يتصور فيها حجب نقصان عن ربع الى ثمن ويتصور في كل من وارثة الربع والتمن حجب مشاركة فقط ومعنى ذلك ينقل الزوجة الواحدة أو أكثر عن ارث ربع مال زوجها المالك الى ارث ثمن ماله ولد صحيح نسب قد أنجلا أى ظهر في جملة الورثة سواء كان الولد الذي صح نسبه ذكرا أو انثى واحدا أو متعددا كان من هذه الزوجة أو زوجة أخرى أو مستولدة به * وأما أن كان ابن حزين أو متفيا بل مان فلا يرث ولا يحجب * ويشترط في ذلك الولد أيضا أن يكون وارثا لا يبدل لانقضاء الأنواع الخمسة الباقية التي هي عدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل * ثم أشار الى تصور حجب المشاركة في كل من وارثة الربع ووارثة الثمن بقوله وشاركتها زوجة الخ أى وتشارك الزوجة في ارث الربع عند انتفاء الولد زوجة أخرى واحدة أو أكثر كاشتراك ثمن أى كاشتراك الزوجتين أو أكثر في ثمن المال عند وجود الفرع أى الولد الوارث للزوج المالك * بحيث كان لمن الربع أو الثمن فانه يقسم بينهما بالسواء الا في صور يادرة مثل أن يكون له أربع زوجات قد أبان أحدهن ثم تزوج امرأة أخرى ثم ماتت وحملت المطلقة وعلمت الجديدة وكل واحدة من الأربع السابقة تقول أنا غير مبانة * فإذا فرض المال أربعة وستين دينارا فربعة الذي هو ستة عشر يكون للزوجات الخمس في عدم الولد الوارث لكن يعطى للجديدة التي تحقق كونها في عصمته حين موت الاربعة التي نابتها اذا قيس ذلك العدد للزوجات الأربع التي بقيت في عصمته في نفس الامر وتبقى ثلاثة أو أربع الربع وهي اثنا عشر فتقسم أربعين الزوجات الأربع السابقة بعد أن تخلف كل واحدة أتم غير مطلقة مبانة فيكون لكل واحدة منها ثلاثة دنانير وإذا جهلت الجديدة والمطلقة معا فالربع بينهما اجماسا مع اجماسهن وان كان لكافر عشر زوجات وأسلم وأسلمت معه فمات قبل أن يختار بعضهن فالربع أو الثلث بينهما أعشار وان أسلم منهن ست أو أقل فمات قبل أن يختار فلا ميراث لهن لاحتمال أن يختار الكافر الأربع وان أسلم منهن سبع أو أكثر فمات ولم يختار ورث المسلمات منهن الربع أو الثمن بالسواء وقد يموت الزوج عن خمس زوجات أحدهن لها الميراث والصدوق والثانية لاميراث لها ولا صدوق والثالثة لها الصدوق دون الميراث والرابعة لها الميراث دون الصدوق والخامسة لها الميراث ونصف الصدوق أما الاولى فهي التي على دين زوجها الميت دخل بها أو لم يدخل وأما الثانية فهي التي نكحها في مرضه المخوف قبل الدخول فلا ميراث لها ولا صدوق لفساد النكاح ولا صدوق لعدم الدخول في النكاح الفاسد وأما الثالثة فهي كناية فلي الصدوق دخل بها أو لم يدخل دون الميراث لعدم استوائهما في الدين وأما الرابعة فهي منكوحة النفو بض إذا مات قبل أن يفرض لها وقبل الدخول عليها فلها الميراث لصحة نكاحها ولا صدوق لها لعدم الفرض والدخول لان الموت اتمل يقرر ما فرض وأما الخامسة فهي المسمى لها اذا طلقها قبل الدخول طلاقا بائنا في مرضه المخوف ثم مات من ذلك المرض فلها نصف الصدوق لان المطلقة قبل

البناء يكون لها نصف الصداق ولها الميراث حيث مات من ذلك الميراث لأن إخراج الوارث منهي عنه كما تقدم فيقسم الربع أو الثمن بين الثلاث التي كان لها الميراث بالسواء ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلثين بقوله

﴿وَحَجَبُ وَارِثَاتِ ثَلَاثِينَ مَعًا * كَحَجَبِ وَارِثَاتِ نِصْفٍ نَوْعًا﴾
 ﴿سَوِي شَقِيْقَةٍ مَعَ الْجَدِّ فَلَا * تُسْقِطُ اخْتَيْنَ فَاَعْلَى مُبْجَلًا﴾

فأقول في معنى ذلك وحجب اناث وارثات ثلثين من المال مع أي جميعا نوع أي منوع تنوعا متساويا متساويين تنوعا متساويين حجب اناث وارثات نصف من المال فكل ما يتصور في البنت التي ترث النصف من أنواع الحجب يتصور في البنين فأكثر التي يرث الثلثين وما يتصور في بنت الابن التي ترث النصف من أنواعه يتصور في بنتين الابن فأكثر التي يرث الثلثين وما يتصور في الاخوة الشقيقة التي ترث النصف من أنواعه يتصور في الشقيقتين فأكثر التي يرث الثلثين وما يتصور في الاخوة للاب التي ترث النصف من أنواعه يتصور في الاخوة للاب فأكثر التي يرث الثلثين بلا تفصيل في جميع ذلك سوى أخت شقيقة مع الجد فلا تسقط تلك الشقيقة المحترمة مع الجد أختين لأب فاعلى أي فأكثر مسجلا أي مطلقا كان معها أخ لأب ذكر أو أم يكن كما تسقط الشقيقة مع الجد أختا لأب إلا أن يكون معها ذكر في درجتها فأختان لأب فأكثر حينئذ كان معهن أخ أو أم يكن لا بد أن يفضل لهن شيء عن الجد والشقيقة كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد * فيقال في ذلك حينئذ ويتصور في بنتي الصلب أو أكثر حجب تعصيب وحجب مشاركة يعصهما أخوها أو أخوتهما وتشاركهما أختهما أو أخوتهما فيكون فرض الكل الثلثين ويتصور في بنتي الابن أو أكثر أربعة حجب * حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان يسقطهما ابن أو ابنتان فوقهما إلا أن يكون معهما ابن في درجتهما فيعصهما في الثلث الباقي أو يكون ابن أسفل منهما فيعصب من كانت معه في الدرجة ومن كانت فوقه من البنات المحجوبات عن الثلثين في الثلث الباقي ويعصهما أخوها الواحد فأكثر وابن عمهما الواحد فأكثر في المال أو في الباقي عن أهل الفروض وتشاركهما أختهما أو بنت عمهما الواحدة فأكثر في ثلثي المال وتقصهما بنت فوقهما فترثان منها السدس تكيلة الثلثين ويتصور في أختين شقيقتين أو أكثر ثلاث حجب * حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة فيسقطهما ابن وابن الابن والأب ويعصهما أخوها الواحد فأكثر والبنات والجد ولو مع زوج وأم إذا لا يقال لها كدرة إلا مع اتحاد الاخت فيكون أصل هذه إذا كان فيها أختان من ستة فتصح لأجل انكسار اثنين على الجد والاختين من اثني عشر فيكون للزوج ستة وللأم اثنتان وللجد اثنتان ولكل أخت واحد إذا لا يفرض لها الثلثان لعدم فراغ المال إذا أخذ الجد سدس الأصل كما تقدم بيانه في أحوال الجد وتشاركهما أختها الواحدة فأكثر في الثلثين ويتصور في أختين لأب أو أكثر أربعة حجب * حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان يسقطهما ستة أصناف الأب والابن وابن الابن وابن السفلى وأخ شقيق وأخت شقيقة مع البنت وأختان شقيقتان إلا أن يكون معهما ذكر في درجتهما فقط فيعصهما في الثلث الباقي عن الشقيقتين وإن كان

معهما ذكر انزل منهما انفراد وحده بالثالث الباقي ولا تسقطهما شقيقة مع الجد لان الشقيقة تمام الجد باختين لأب فيكون أصل مسئلتهم من خمسة وتصح لأجل الانكسار من عشرين فيكون للجد ثمانية * وللشقيقة عشرة ولكل أخت لأب واحد ويعصهما أخوها الواحد فأكثر والبنات والجد ولو مع زوج وأم اذ لا يقال لها أكرمية مع تعدد الاخت فلا يفرض لها الثلثين لعدم استغراق الفروض الاصل فتصح المسئلة اذا كان فيها أختان لأب من اثني عشر كما تقدم في الشقيقتين اذ لا فرق في ذلك بين كون الاختين شقيقتين أو لأب وتشاركهما أختهما الواحدة فأكثر في الثلثين وتنقصهما أخت شقيقة فترتان معهما السدس تكلمة الثلثين * ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلثين شرع فيما يتصور منها في أصحاب الثلث مبتدئا بالأم فقال

﴿ وَيَنْزِلُ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى * سُدُسِ مَالٍ وَلَدًا مَا نَزَلَ ﴾
 ﴿ وَإِذَا تَنَاءَ مِنْ إِخْوَةٍ مَيِّتٍ مُطْلَقًا * وَإِنْ يَكُنْ حَجَبٌ مِمَّا مُحَقَّقًا ﴾
 ﴿ وَالْأَبُ نَاقِلٌ يَغْرَاوِينَ * لَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي دُونَ مَيِّتٍ ﴾

فأقول أشار بهذا الكلام الى أن الام لا يتصور فيها الاحجب النقصان الذي هو الانتقال عن الثلث الكامل الى السدس أو ثلث الباقي ومعنى ذلك ينقل الام عن ارث الثلث الكامل في مال ولدها الميت الذكر أو الانثى الى ارث سدس المال ولد ذكر أو أنثى ما نزل أى مدة نزوله أى وينقل الام من الثلث الى السدس ولد ذكر أو أنثى وإن سفل اذا كان وارثا لولدها الميت الذكر أو الانثى لانقاء جميع الموانع السبعة عنه اذا كان ولدها الميت ذكرًا وانقاء الموانع الخمسة التي هي عدم الاستهلاك والشك والكفر والرق والقتل عنه اذا كان ولدها الميت أنثى وينقلها أيضا عن الثلث الى السدس اثنان فأكثر من اخوة ميت مطلقا أى كانا ذكرين أو أنثيين أو مختلفين أو كاملا شقيقتين أو لأب أو لام أو مختلفين هذا اذا ورثا أخاهما الميت الذكر أو الانثى بل ينقلانها عن الثلث الى السدس وان يكن حجب الاخوين المحتجبين معهما محققا بوارث أقوى منها لا يمنع من الموانع السابقة كمسئلة أم وأب وأخوين شقيقتين أو لأب فان الاب يحجب سائر الاخوة ومع ذلك يحجب الاخوان الام الى السدس فتأخذ السدس ويأخذ الاب خمسة أسداس * ومسئلة أم وجد وأخوين لام فان الاخوين لام المحجوبين بالجد يحجبان الام الى السدس فيأخذ الحد الاسداس الخمسة الباقية وكذلك اذا ورث أحد الاخوين دون الآخر كمسئلة أم وأخ شقيق وأخ لأب فان الأم ترث فيها السدس لوجود أخوين وان حجب أحدها لان ما فضل عن السدس يكون للشقيق وحده وأشار الى من ينقلها عن الثلث الكامل الى ثلث الباقي بقوله والاب ناقل يغراوين الخ أى والاب ناقل في غراوين لها أى لام عن الثلث الكامل لثلث الباقي عن فرض الزوجين دون وجود مين أى كذب في ذلك * والغراوان هما زوج وأبوان وزوجة وأبوان فالاولى تصح من ستة فيكون للزوج ثلاثة واللام واحد وللأب اثنان وتصح الثانية من أربعة فيكون للزوجة واحد واللام واحد وللأب اثنان وقد كان ثلث الباقي في الاولى سدسا وفي الثانية ربعا كما تقدم بيان ذلك في أصحاب الفروض وإنما سميتا بالغراوين لشهرتهما في مسائل الام أخذًا من المرة التي هي النياض في جهة الفرس لان الام عندا أفرادها

عن الولد وشفع الاخوة ثلث الثلث وعند وجود الولد أو شفع الاخوة ثلث السدس وهاتان المسئلتان ليس فيهما ولد ولا اخوة وأعطيت الام ثلث ما بقي من فرض الزوجين دون الثلث الكامل فراراً من أن تترك الابن أكثر من نصف ما يرثه الذكر المساوي لها في الدرجة لان جملة المال تكون للابوين اذا انفردا للاب الثلثان وللأم الثلث فاذا كان مع أحد الزوجين نزل ما بقي عن فرضه منزلة جملة المال فيكون للام ثلثه وللأب ثلثاه وهذا هو مذهب الجماعة في ذلك * ثم أشار الى أخوين فأكثروا لا يتصور فيهم حجب اسقاط وحجب مشاركة بقوله

﴿وَيَتَصَوَّرُ يَشْفَعُ الْإِخْوَةُ * لِلْأُمِّ اسْقَاطَ وَحَجْبِ شُرَكَةٍ﴾
 ﴿يُسْقِطُهُمْ أَبٌ وَجَدَّ مَا عَلَا * وَإِنُّ أَوْ ابْنُهُ دَنَا أَوْ سَفَلَا﴾
 ﴿شَارَكَهُمْ أَخٌ بِنْتِ التَّرِكَه * كَذَا شَقِيقٌ كَانَ فِي الْمَشْرِكَةِ﴾

فأقول في معنى ذلك ويتصور شرهما في شفيع الاخوة للام فأكثر حجب اسقاط عن الارث وحجب مشاركة في الثلث الذي يكون المتمد من الاخوة للام * وأشار الى من يسقطهم بقوله فسقطهم أب إلى لقوله سفلاً أي ويسقط الاخوة للام من الارث أب للميت كما يسقط غيرهم من سائر الاخوة كما قال صاحب الرسالة ولا ميراث للاخوة والاخوات مع الاب فترث حينئذ جميع المال أو ما بقي عن الفروض ويسقطهم أيضاً عن الارث جد للميت ما علا أي مدة علوه وارتفاعه عن الميت أي الجد للاب وان علا فلا يرثون مع الجد شيئاً ويسقط الجد أيضاً الاشقاء المنزلة الاخوة للام في شبه المالكية التي هي زوج وأم وجد وأخوات لام وأخ شقيق فأكثروا فتصح مسئلتهم من ستة فيأخذ الزوج منها ثلاثة والام واحد والجد اثنين كما تقدم في أحوال الجد ويسقطهم أيضاً عن الارث ابن للميت أو ابنة للميت دنا أي قرب كل منهما الى الميت أو سفل عنه * أي يسقطهم الابن والابن وان سفلاً فلا يرثون حينئذ مع الاصول المذكورة ولا مع الفصول مطلقاً * ثم أشار الى من يشاركهم في ثلثهم بقوله يشاركهم أخ أي ويشارك الاخوين فأكثروا للام أخ لهم ذكر أو أنثى واحد أو أكثر في ثلث التركة فيحصل لهم النقص مما ينويهم منه بسبب كثرة اخوتهم للام * وكذلك يشارك الاخوين فأكثروا في ثلثهم أخ شقيق واحد فأكثروا معهم في المسئلة المشتركة التي تقدم ذكرها في ترجمة الوارثين وهي مسئلة زوج وأم وأخوين لام فأكثر وأخ شقيق فأكثروا فان الزوج يرث فيها النصف والام ثلث فيها السدس ويقسم الثلث الباقي على مجموع الاخوة للام والاشقاء بالسواء بين ذكورهم وأنثاهم كما تقدم بيان ذلك * ثم أشار الى أن الجد الوارث مع الاخوة وحدهم لا يتصور فيهم حجب بقوله

﴿وَالْجَدُّ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثِ كَمَلٍ * إِذَا مَعَ الْإِخْوَةَ وَحَدَهُمْ حَصَلَ﴾

فأقول في معنى ذلك والجد للاب وان علا لا ينقص له شيء عن ثلث كامل اذا حصل واجتمع مع الاخوة المذكورة أو الاناث أو المختلطين الاشقاء أو لاب أو المختلطين وحدهم أي دون وجود شيء من أهل الفروض

لان الجد اذا كان مع الاخوة فقط كان له ثلث جميع المال بلا كلام فان وجد سيلا الى زيادة شيء عليه بمقاسمة قليل الاخوة قاسمهم كأخيه وان زادوا على أخوين أو عد لها رجع الى ثلث جميع المال كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد * ولا فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلث شرع في بيان ما يتصور منها في أصحاب السدس مبتدئا بالابوين والجد فقال

﴿ وَالسُّدُسُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ الْآبُ * وَالْأُمُّ وَالْجَدُّ بِكُلِّ مَطْلَبٍ ﴾
 ﴿ وَحَيْثُمَا اجْتَمَعَ جَدٌّ مَعَ الْآبِ * سَقَطَ جَدُّ بِآبٍ عَمَّا طَلَبَ ﴾

فأقول في معنى ذلك وسدس المال لا ينقص منه شيء للاب والام والجد في كل ميراث مطلوب اذ السدس هو أقل ما يرثه كل واحد من هؤلاء الثلاثة في جميع المسائل التي لا عول فيها فلا يتصور في سدس هؤلاء حينئذ شيء من أنواع الحجب * وأشار الى أن الجد يتصور فيه حجب اسقاط بقوله وحيثما اجتمع جدا الخ أى وحيثما اجتمع جد للميت مع الاب في طلب ائث مال الميت سقط جد مذکور باب موجود معه عن الارث الذي طلبه الجد لانه لا يدلى الى الميت الا بالاب والقاعدة ان كل ممن بدلى للميت بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة الام فانهم يرثون مع أمهم التي أدلوا بها الى الميت * ثم أشار الى ما يتصور من أنواع الحجب في كل من الجدة الام والجدة الاب بقوله

﴿ وَيَتَصَوَّرُ يَكْلَنَا الْجَدَّيْنِ * وَأُمَّهُمَا اشْتَرَاكَ جَدَّيْنِ ﴾
 ﴿ وَحَجَبُ اسْقَاطِ الْأُمِّ تَحْجُبُ * كِلْتُمَاهُمَا وَأُمَّهُمَا الْآبُ ﴾
 ﴿ وَبَنِي دَنْتٍ مَانِعَةٌ لِبُعْدَى * جِهَتُهَا مِنْ سُدُسٍ قَدْ حُدَا ﴾
 ﴿ وَقُرْبَى الْأُمِّ مَنَعَتْ بِنْدَ لَابٍ * وَلَرَبُّهَا فِي عَكْسِ دَا سُدُسٍ وَحِبْ ﴾
 ﴿ كَمَا يَكُونُ لَهَا بِالشَّرَكَةِ * عِنْدَ عَمَّائِهِمَا فِي الرُّثْبَةِ ﴾

فأقول في معنى ذلك ويتصور شرعا يكلنا أى في كل من الجدتين أم الام وأم الاب وأمهما أى وأمها كل منهما في عدمها اشتراك جدتين فقط عندما لك رحمه الله في السدس الواجب للواحدة اذا انفردت فيحصل بذلك حجب مشاركة ويتصور في كل جدة وأمها أيضا حجب اسقاط عن الارث قام الميت الذكر أو الانثى تحجب كلتا الجدتين فلا يرث احد منهما مع وجود الام لان جميع الجدات أمهات والام أقربهن فاسقطتهن ويحجب الاب أمهاته فقط أى الجدات من جهته فقط اذ به وقع ادلاؤهن الى الميت وكل بدلى بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة للام فلا يرث الجدات من جهة الاب حينئذ شيئا مع وجود الاب * ولا يحجب الجدات من جهة الام لانه غير مشارك لهن في الامومة ولا وقع ادلاؤهن به والجدة التي دنت أى قربت الى الميت من جهة الام أوجه الاب مانعة لجدة بعدى من جهتها من سدس محدود للجدة فالقربى

من كل جهة تسقط البعدي من جهتها فتأخذ السدس وحدها فشكل واحدة من الجدتين وأمهاتهما وان
 علون تسقط أمهات التي هي البعدي عنها اذ بالقرني وقع ادلاء البعدي مع وجود بنتها التي هي جدة القرني أبدا
 * وقرني جهة الام مائة من السدس بعدي جهة الاب أي والجدة القرني من جهة الام مائة جدة بعدي
 بدرجة أو أكثر من جهة الاب لان الجدة للام وارثة بالسنة فكانت أقوى من الجدة للاب التي ورثت
 بالاجماع وسدس واجب لهما في عكس هذا الوجه أي والسدس ثابت للجدتين أم الام وأم الاب وأمهاتهما
 في عدمهما فيما انما كانت الجدة للام بعدي بدرجة أو أكثر وكانت الجدة للاب قرني للميت لان الضعيف
 لا يسقط القوى فتشتركان حينئذ في السدس لان ضعفها يقل بقرنها أو بالاشتراك في الدرجة ولذلك قال كما
 يكون السدس لهما أي للجدتين فشركتهما فيه نصفين عند تماثل الجدتين في الرتبة أي في الدرجة بان يكون
 بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الاشخاص كام أم أبي الميت وأم أم الميت فقد كان بين
 كل واحد منهما والميت شخصان وقس على ذلك وانما ورثت الجدتان سدسا واحدا لان الجدات أمهات
 أبعد من الام فاعطي لهما أدنى سهام الام وهو السدس * تنبيهان الاول اعلم ان الجدات على مذهب
 مالك على أربعة أوجه جدة ترث وتورث وهي أم الاب فقط وجدة لا ترث ولا تورث وهي أم أم الجد للاب وان
 علا وكذلك أمهات الاجداد للام وجدة ترث ولا تورث وهي أم الام وأمهاتها وكذلك أمهات أم الاب وجدة
 تورث ولا ترث وهي أم الجد للاب وان علا وهذا مذهب اهلنا مالك رحمه الله في الجدات وأما زيد بن ثابت
 رضي الله عنه فله قمين قولان أحدهما وهو المشهور عنه موافقة الامام والآخر تورث أمهات الاجداد للاب
 أيضا ولا يخص ذلك بأمهات الجد القريب الذي هو أبو الاب فترث عند زيد على هذا القول ثلاث جدات
 أو أكثر ان استوت في الدرجة كام أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب وقال السدياني في شرح التلمساني والذي
 يقتضيه القياس في ثلاث جدات ان القرني من جهة الام تحجب البعدي مطلقا وان القرني من جهة غير
 الام تحجب البعدي من جهة غير الام ولا تحجب البعدي من جهة الام وقال أيضا قد يتصور على مذهب زيد
 اجتماع أكثر من ثلاث جدات بحسب القرب والبعد فاذا سئلت عن عدد قل أو أكثر كيف يتفق فانطق بذلك
 العدد أمهات على جهة الاضافة في جانب الام ثم أبدل الام الاخيرة بأبي جانب الاب ثم أبدل الاخيرتين أبوين
 في جانب الجد ثم أبدل الثلاثة الاخيرة أمه في جانب أب الجد ثم كذلك حتى لا يبقى لك الا أم واحدة
 في أول السطر الاخير فتجد تلك الجدات في رتبة واحدة فاذا سئلت عن ثلاث جدات متساويات في الدرجة
 فقل له هي

أم أم أم الام وأم أم أم الاب وأم أم أم أب الاب وأم أم أم أب أب الاب	وان سئلت عن خمس جدات متساويات بالدرجة فقل له هي	أم أم الام وأم أم الاب وأم أبي الاب
--	---	---

وقس على ذلك ما شبهه اه مع زيادة بعض الالفاظ للابحاح * الثاني اعلم انه يتصور على مذهب مالك رحمه
 الله تعدد الجدة للاب لاجل تعدد الاء المستلزم تعدد الاجداد أيضا في شركاء الامة اذا وطؤها في طهر
 واحد فولدت ولدا والحقتة القافة بكل واحد من الشركاء لكونه شبيها بكل واحد منهم في شيء، أولم توجد
 قافة جمع قائف وهم الذين يعرفون الانساب بالاشبه فانه يكون ابنا لهم الى بلوغه فيتبع من شاء منهم في

النسب فيكون له ابنا اذا كان الشركاء الواطون عشرة مثلاً والحقت القافة الولد بجميعهم أو لم توجد بالكلية
كان هذا الزمان فانه يكون ابنا لكل واحد منهم قبل البلوغ فيلزم من ذلك أن يكون لهذا الولد قبل بلوغه
عشرة آباء وعشرة اجداد واحداً عشرة جدة احداً جدة للام والباقي جدات للام فتجب نفقته
وكسوته على جميع آباءه فان مات قبل بلوغه وبعد موت أمه عن مال كان ماله لآبائه وجداته للام وان مات
قبل بلوغه وبعدموت آباءه عن مال كان ماله لاجداده وجميع جداته قيل بالميراث وقيل كان تنازعه جماعة فغير
بينه ثم قال أصله الله

﴿وَالْأَخُ لِلْأُمِّ إِذَا مَا أَحْجَدَا * يُنْقِطُهُ أَصْلُ وَفَرَعُ عُمَدَا﴾

﴿وَلَا دُخُولَ لِلشَّقِيقَيْنِ لَدَا * سُدْسُهُ مَعَ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَجِدَا﴾

فاقول في معنى ذلك والاخ للام اذا اتحد أى كان واحداً يسقطه عن الارث أصل ذكر الميت وفرع
ذكر أو أى مهودان أى متقدمان في حجب التعدد من الاخوة للام فيسقطه حينئذ الأصول الذكور
وان علو والفصول مطلقاً وان سفلوا ولا دخول للاخوين الشقيقين فاكتر لى سدسه أى في سدس الاخ للام
الكائن له مع زوج وأم موجودين في عدد الورثة لان أصل هذه المسألة من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد
والاخ للام واحد ويبقى للشقيقين أو أكثر واحد منكمس عليهما فيضرب عددهما في الاصل فتصح من اثني عشر
فيكون للزوج ستة وللأم اثنان وللأخ للام اثنان ولكل شقيق واحد هكذا

١٢	٤	
٥	٣	زوجا
٢	١	أما
٢	١	أخالا
١	١	أخوين ش

وليس للشقيقين هنا أن يقولوا لاخ لام قد اشتركتنا معك في الأم التي
ورثت بها فاشترك معك يكوننا أخوة لأم فيما في عن الزوج والأم اذ
لا تكون مشتركة الا اذا كان فيها أخوان لأم فاكتر لان الفروض حينئذ
تستغرق الأصل فلا يبقى للاشقاء شئ ولذلك كان لهم الدخول على
الاخوة للام في تنهم كما تقدم وأما الشقيق الواحد اذا كان في هذه المسألة فانه
يبقى له مثل ما كان للاخ للام فلا يتوهم أن يطلب الاخ للام والدخول عليه
بكونه أخاً لأم لانه لا يزيد بذلك شيئاً ثم أشار الى ما يصور من أنواع الحجب في بنت الابن المستحقة سدساً
مع بنت فوقها بقوله

﴿وَبِنْتُ الْإِثْنَيْنِ مَعَ بَنَاتٍ قَدْ عَلَتْ * وَارِثَةٌ لِنِصْفِ أَمْوَالٍ حَلَّتْ﴾

﴿قَدْ نَصِبَتْ يَدُ كَرٍّ فِي الرِّثَّةِ * فِي النِّصْفِ الْآخِرِ بِتِلْكَ التَّسْعَةِ﴾

﴿لَا أَسْفَلَ فِيمَا خُذُ التِّلْثِ الَّذِي * بَقِيَ مِنْ فَرَضَيْهِمَا فِي الْمَأْخَذِ﴾

﴿وَهُوَ مُدْخِلٌ بِهِ مِنْ وَجِدَتْ * مَعَهُ وَفَوْقَ مِنْ بَنَاتٍ حُجِبَتْ﴾

﴿وَفِي سُدْسٍ شَارَكْنَاهَا مِنْ بَدَتْ * مِنْ أُخْتِهَا أَوْ بِنْتِ عَمٍّ وَرَثَتْ﴾

فاقول في معنى ذلك و بنت الابن الواحدة أو أكثر وان سفلت مع بنت واحدة عالية فوقها وإرثة لنصف أموال ظاهرة للميت كانت تلك العالية بنت صلب أو غيرها قد عصبت بنت الابن المذكورة بذكر أخ لها وابن عم كائن معها في رتبتهما في النصف الاخير الباقي في تلك القسمة التي أخذت منها البنت العالية النصف بالفرض فلا يفرض لها السدس الذي كانت تستحقه اذا لم يكن معها ذكر في درجتها فيكون ذلك النصف حينئذ لذلك الذكر مع من كان في درجته من أخواته أو بنات أعمامه للذكر مثل حظ الأنثيين لان الجميع أولاد أبناء البنت المتماثلون في الدرجة لا تصيب بنت الابن الواحدة أو أكثر الكائنة مع بنت عالية فوقها بذكر أسفل منها بدرجة أو أكثر بل تبقى على سدسها الذي يحصل به تمام الثلثين فيأخذ الذكر الأسفل وحده الثلث الذي بقي على مجموع الفرض الى البنت العالية والبنت التي كانت تحتها في المأخذ أي مأخذ الفروض الذي هو أصل المسئلة وأصلها من ستة تأخذ البنت العالية نصفها ثلاثة والتي تحتها سدسها واحدا فيبقى ثلثها الذي هو اثنان للذكر الأسفل وحده اذا لم يكن في درجته الا فوق بنات محجوبات من الثلثين وان كان شيء من ذلك فقد أشار اليه بقوله وهو مدخل الى قوله حجبت أي والذكر الأسفل مدخل به أي في ذلك الثلث الباقي من وجدت مع ذلك الذكر في درجته ومن وجدت فوقه من بنات محجوبات من الثلثين فيكون ذلك الثلث بين ذلك الذكر وأخواته وبنات أعمامه ومن فوقهم من العمات المحجوبات من الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يدخل في هذا الثلث من دخل في الثلثين من بنات الابن ثم أشار الى من شاركتها في سدسها بقوله وفي سدس شاركتها الخ أي وتشارك بنت الابن التي كان فوقها بنت واحدة في سدس واجب لها مع العالية كل من بدت أي ظهرت في درجتها من اختها الواحدة أو أكثر أو من بنات عم لها وإرثة للميت بكونها من بنات الابن وبنت الابن حينئذ تشاركها في سدسها الذي تستحقه اذا كانت مع بنت فوقها كل من كانت في درجتها من أخواتها أو بنات أعمامها لان الجميع بنات ابن الميت ثم أشار الى ما يتصور من أنواع الحجب في الاخت للاب المستحقة سدسا مع الاخت الشقيقة بقوله

﴿ وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ مَعَ الشَّقِيقَةِ * عَصِمَهَا أَحْ لَهَا حَقِيقَةٌ ﴾
 ﴿ فِي الْفَضْلِ عَنْ شَقِيقَةٍ وَإِنْ نَزَلَ * عَنْهَا فَيَاثَلَتْ وَحْدَهُ اسْتَقَلَّ ﴾
 ﴿ وَدَخَلَتْ أُخْتُ لَهَا فَإِذَا كَثُرَا * فِي سُدُسٍ كَانَ لَهَا بِلَا امْتِرَاءٍ ﴾

فاقول في معنى ذلك والاخت للاب الواحدة أو أكثر الكائنة مع الاخت الشقيقة يعصمها ذكر أخ لها بالاب حقيقة في الفضل عن نصف شقيقة مذكرة ويكون ذلك الفضل الذي هو النصف بينهما الذكر مثل حظ الأنثيين واحتراز بقوله حقيقة بن ابن الاخ الذي ينزل منزلة الاخ في أولاد أبناء الميت فانه هنا لا ينزل منزلة أخيه الى حكمه أشار بقوله وان ينزل عنها الخ أي وانزل ذكر واحدا أو أكثر عنها أي عن الاخت للاب الكائنة مع الشقيقة فانه يستعمل وحده يارث الثلث وحده أي يارث الثلث الباقي عن مجموع فرضيهما ولا يقسم معها جميع النصف الفاضل عن الشقيقة كاخيهما وتظهر فائدة ذلك فما اذا كان تحتها ذكر أو أكثر أو أمال الذكر الواحد فقد أخذ من ثلث ما أخذته على كل حال ثم أشار الى من شاركتها في سدسها بقوله ادخلت اخت الخ أي وتدخل اخت واحدة فاكثر لها أي لأخت الاب في سدس كان لها مع الشقيقة تمام الثلثين بلا وجود امتراء أي شك في ذلك فالاخت للاب حينئذ تشاركها اختها أو أخواتها في السدس الذي يكون لها مع الشقيقة ولا يزدلهن على السدس شيء لان غاية ما يكون

الآخوات ثنّان سواء كن شقيقات أو أخوات لاب أو مختلطات وهذا آخر ما يتصور في أصحاب الفروض من أنواع الحجب الاربعه بالله تعالى التوفيق

﴿ كَيْفِيَّةُ تَرْتِيبِ الْعَصْبَةِ فِي الْإِرْثِ بِالنَّسَبِ وَالْأَوْلَاءِ ﴾

فاقول العصبه جمع عاصب وهو الوارث الذي لم يقدر له شيء أي مقدار مخصوص يرثه والتعصيب في اللغة هو الشد والربط وهذا المعنى موجود في العصبه لأن بعضهم يشد بعضها في دفع المضار ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي باب كيفية ترتيب الشارع الورثه العصبه في ارث الميت بالنسب أي بسبب القرابة وترتيبهم في ارث الميت بالأولاء أي بسبب اعتناق الميت أو بعض أصوله أو اعتناق معتقه إن لم يوجد من يرث جميع ماله بنسب ونكاح لأن العبد المتق يؤخذ وحده من أهله فيزول منزلة ولد سيده الذي أعتقه بثبت الارث بالأولاء الذي هو الاعتناق لذلك السيد المتق أو العصبه المذكور القاتمين مقامه في عدمه على ذلك العبد المتق وعلى جميع أولاده وإن سفل أولاده المذكور وعلى معتقهم الميراثين منزلة أولادهم وعلى أولاد معتقهم وعلى أولادهم وهكذا ينقسم الميراث بالأولاء في أولاد الذي يورث بالعتق ماسفلوا وفي معتقهم ومعتق أولادهم ومعني معتقهم أبدا إلى غاية من يمكن يقاؤهم حيث يوجد من لم يرث صاحب المال الهالك بنسب ونكاح واعلم أن العصبه يتصور فيهم حجبان فقط وهما حجب اسقاط وحجب مشاركة فكل واحد من المذكورين في النظم يسقط من بعده من المطوفين بنم أو الفاء عن الارث بالتعصيب لا بالفرض وكل واحد من المراتب اذا تعدد وجب اشتراكهم في ارث جميع المال أو الباقي عن الفروض بالمصوبه * ثم قال الناظم أصاحه الله

﴿ قَدْ قَدَّمَ التَّعْصِيبُ بِالْبَنُوَّةِ * عَلَى الَّذِي يَكُونُ بِالْأَبُوَّةِ ﴾

﴿ وَمَنْ دَنَا بِالسَّبَبَيْنِ أَوْ قَرَّبَ * مِنَ الَّذِي يَسَبُّ قَدْ أَذَلَّ ﴾

﴿ وَمَنْ يَمْتَدَّ بِأَقْرَبٍ قَدَّمَ * عَلَى الَّذِي كَانَ يَمُوتُ ﴾

فاقول أشار بهذه الايات الى قول بعض الشيوخ أصول التعصيب ثلاثة البنة قبل الابوة والسببان قبل السبب الواحد والبطن الاول قبل البطن الثاني ومعنى ذلك قد قدم في الارث بالنسب التعصيب بالبنة أي يكون العاصب ابنا للميت وإن سفل على الميت في ارث مال الميت عند اجتماعهما لأن الاب ينتقل بسبب الابن الى الوارث بالفرض فقط فترث السبب بالفرض ويكون ما بقي عن سائر الفروض للأب وإن سفل بالتعصيب * ومن دنا الى الميت أي قرب اليه وتوصل اليه بالسببين أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن رجل واحد بسبب مشاركته في الانفصال عن امرأة واحدة أولى أي أحق بارت الميت بها لتعصيب من القريب الذي قد أدلى الى الميت أي توصل اليه بسبب واحد أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن ذلك الرجل فقط عند اجتماعهما واستوائهما في الدرجة ويتصور هذا النوع في الاخوة وأعمام أمه وأعمام جده وأعمام بقية أجداده وإن علوا فالشقيق منهم الذي هو ذو سببين يقدم في الارث على

الذى كان للاب فقط لانه ذو سبب واحد عند استوائهما في القرب وكذلك من أدلى للميت بذى سببين
يقدم في الارث على من أدلى اليه بذى سبب واحد اذا استويا في القرب فان الاخ الشقيق حينئذ يقدم
على ابن الاخ للاب عند استوائهما في الدرجة وابن الم الشقيق القريب أو العالى يقدم على ابن الم للاب عند
استوائهما في القرب وأشار الى النوع الثالث الذى وقع فيه الاختلاف في الدرجة باليت الثالث أى
والعاصب الذى كان في بطن أقرب الى الميت من غيره يقدم في الارث على العاصب الذى كان في بطن ثان
معلوم عند اجتماعهما * ويستفاد من هذا أن الابن يقدم في الارث على ابن الابن وان الاب يقدم في الارث
على الاخوة وابنائهم وعلى الاجداد وعلى سائر الاعمام وابنائهم لانه أقرب الى الميت منه اذ به يقدم اولادهم
الى الميت وكل من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده الا الاخوة للام وان الاخوة يقدمون على ابنائهم
وان الاخ للاب يقدم على ابن الاخ الشقيق لانه أقرب منه بدرجة وان الاخ للاب يقدم على ابن ابن الاخ
الشقيق لانه أقرب منه وأن الاخوة وابنائهم يقدمون على الاعمام لانهم أدلوا الى الميت بايه الذى هو الاقرب
الى الميت من الجد الذى أدلوا به الاعمام وأن الم للاب يقدم على ابن الم الشقيق لانه أقرب منه بدرجة وأن
ابن الم للاب يقدم على ابن ابن الم الشقيق لانه أقرب منه أيضا وان أعمام الميت وابنائهم يقدمون على أعمام
أب الميت ثم كذلك وان الجد الاقرب يقدم على الجد البعيد وانما كان الاشكال في الجد القريب أو العالى الذى
حمل في الارث بالنسب مثل الاخوة الاشقاء أو لأب فيحجب الجد وان علا أبناء الاخوة وسائر الاعمام
وابنائهم فيحفظ هذا كما ورد لان الجد وان علا يرث السدين مع الابن فصار قريبا من الاب في الحكم *
ولما ذكر الاشياء الثلاثة التي تكون ارث التعصيب بها وكان فهم ترتيب العصبية من ذلك صعبا على المبتدى أشار الى
التصريح بكيفية ترتيبهم بقوله

﴿فَالْإِبْنُ أَوْلَىٰ ذَا بَنِيهِ مَأْسُفًا * فَالْأَبُ ذَا جَدِّ لَهُ وَإِنْ عَالًا﴾
﴿وَمِثْلُهُ الْإِخْوَةُ حَيْثُ حَصَلَا * قَسَامَةٌ لَهُمْ كَمَا قَدْ فَصَّلَا﴾
﴿يَقْدَمُ الشَّقِيقُ حَيْثُ وَجَدَا * ثُمَّ أَخُ اللَّابِ حَيْثُ انْفَرَدَا﴾
﴿وَابْنُ شَقِيقٍ فَابْنُ مَنْ كَانَ لِأَبٍ * مَعَ التَّسَاوَى ثُمَّ ذُو بَاطْنٍ قَرُبًا﴾
﴿فَالْعَمُّ ثُمَّ ابْنُ لَهُ كَذَلِكَ * فَعَمُّ وَالِدِ لِدَاكَ الْهَالِكِ﴾
﴿ثُمَّ ابْنُ عَمِّهِ كَذَا فَعَمُّ الْجَدِّ * ثُمَّ ابْنُ عَمِّهِ ثُمَّ كَذَا لِجَدِّهِ﴾
﴿ثُمَّ يَلِيهِمْ بَيْتُ مَالٍ إِنْ عُدِمَ * فَبَيْتُهُ وَفِي أَصُولِهِ عِتْقُ عِلْمٍ﴾

فأقول معنى ذلك اذا كان ارث التعصيب بالنسب يكون بما تقدم فالابن أى فابن الميت الحر بالا صالة أو بالاعتاق
أولى بميراثه بالتعصيب من جميع من ذكر بعده متجدا كان أو متفردا وان كان معه أخته عصبا فيأخذ مثل
ما تأخذه كما تقدم وأشار الى ثاني العصبية بقوله فايته مأسفلا أى ثم ابن الابن مدة سفوله عن الميت أولى بميراث
الميت بالتعصيب ممن ذكر بعده ويراعى في ذلك الاقرب فالأقرب لان البطن الاول يقدم على البطن الثاني

فيقدم ابن الابن حينئذ وان سفل في الارث بالتعصيب على جميع من ذكر بعده ويشاركه في ذلك أخوته الذكور والاثاث وأولاد أعمامهم الماتون له في الدرجة فيكون ما بورت بالتعصيب للذكر مثل حظ الانثيين كما تقدم ولا يراعي في قسمة المال لأولاد أبناء الميت عدد آبائهم فلو كان رجل ثلاثة بنين محمد وأحمد وحامد فمات محمد عن ثلاثة بنين وأحمد عن ابنين وحامد عن ابن ثم مات أحدهم لوجب قسمة مال جدهم لهم أسداسا لا اثلاثا لان آباءهم لا يعتبرون وهكذا يكون الحكم في أبناء الاخوة وأبناء الاعمام وان بعدوا فلا يعتبر في الجميع الا عددا لاهياء حين مات موروثهم وليست هذه المواضع مما يجيء فيها الميت بالذكر لينقل حظه لو ارثته ثم أشار لثلاث العصبة بقوله فالاب أي ثم أب الميت أولى بمراث الميت بالتعصيب من ذكر بعده ويرث مع الذين قبله السدس بالفرض كما تقدم فالاب حينئذ يحجب جميع من ذكر بعده من الميراث ثم أشار للصنف الرابع منهم بقوله فالجد له وان علا أي ثم الجد للاب وان علا فوق الميت أولى بمراث الميت بالتعصيب ثم ذكر بعده ويرث مع الاوين فقط السدس بالفرض كما تقدم فان تعدد الجد قدم الاقرب على الابد لان البطن الاول بالنسبة الى الميت يقدم على الثاني ومثل الجد في الارث بالتعصيب بعد الاصناف الثلاثة السابقة أخوة الميت الاشقاء أو لاب حيث حصل قسامة لهم أي مقاسمتهم لآخوته في حصة المال أو في الباقي عن الفروض كما قد فصل ذلك وبين في أحوال الجد مع الاخوة وأما اذا لم يقاسمهم لكون غير المقاسمة أفضل له فالجد حينئذ وارث بالفرض فقط فان بقي شيء عن حصة الفروض كان للاخوة بالتعصيب ويقدم الشقيق على الاخ للاب في الارث بالتعصيب حيث وجد معا كانا مع الجد أو بدونه لانهما اذا كانا مع الجد يعاد الشقيق بالاخ للاب حتى يقاسمهما الجد فيرجع الشقيق على الاخ للاب بما ينوبه كما تقدم واذا لم يكن معهما جد فكذلك يقدم الشقيق ومن نزل منزله وهو الشقيقة مع بنت وان سفلت مع الاخ للاب لان ذا سببين يقدم على ذي سبب واحد ثم أشار الى الصنف الخامس الذي يلي الشقيق في الارث بالتعصيب بقوله ثم أخ للاب حيث انفردا أي ثم يقدم أخ للاب على من بعده في الارث بالتعصيب وكذلك الاخت للاب المنزلة منزلة الذكر مع بنت وان سفلت تقدم في ذلك على من يأتي حيث انفرد الاخ للاب بالوجود دون الشقيق كان معه جد أو لم يكن ويشارك كلا من الشقيق والاخ للاب اخواته فيقاسمهم للذكر مثل حظ الانثيين كما تقدم فالجد حينئذ وان علا والاخوة الاشقاء والاخوة للاب فقط يسقطون جميع من ذكر بعده عن الارث بالتعصيب * ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فان شقيق أي ثم يقدم ابن أخ شقيق على من بعده في الارث بالتعصيب لانه يسقط من ذكر قبله ويسقط من يأتي بعده سواء كان واحداً أو متعدداً فيراعي عددهم لا عدد آبائهم ولا دخول لآخواته معه في الارث لان بنات الاخ لا يرثن كما تقدم * ثم أشار لمن يليه في الرتبة بقوله فان من كان للاب أي ثم يقدم ابن الاخ الذي كان للاب على من بعده في الارث بالتعصيب كان واحداً أو متعدداً فيراعي عددهم لا عدد آبائهم ولا تدخل معه اخواته في ذلك ولكن انما يقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب مع تساويهما في الدرجة بان كان بين كل منهما والميت مقدار واحد من الاشخاص وأما ان كان ابن الاخ للاب أقرب الى الميت بدرجة أو أكثر من ابن الشقيق فقد أشار اليه بقوله ثم ذو بطن قرب أي ثم يقدم صاحب بطن قريب للاب من أبناء الاخت للاب في الارث بالتعصيب على صاحب بطن بعيد من أبناء الاشقاء فان الاخ للاب حينئذ يقدم على ابن ابن الشقيق فيلزم أن يرعى في الابناء الاشقاء والاخوة للاب الاقرب فالقرب * وان استوا في الدرجة قدم أبناء الاشقاء على أبناء الاخوة للاب * ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فالعم ثم ابن له كذلك فقوله كذلك راجع لهما معاً أي ثم يقدم عم الميت على من سفل في قسمة الشقيق حينئذ يلي من تقدم في الارث بالتعصيب ثم العم للاب يليهم في الارث أيضا سواء كان كل منهما واحداً أو متعدداً ولا دخول لآخواته معه في ذلك

* وقوله ثم ابن له كذلك أي ثم يقدم على من سيأتي ابن عم الميت لهم الميت كان كونه مماثلا لابناء الاخوة في تقديم ابن الشقيق ثم ابن الذي كان الاب وان سفل مع تساويهما في الدرجة وان اختلفا فيها قدم صاحب البطن الاقرب على صاحب البطن الابعد سواء كان كل منهما واحدا أو متعددا فيراعى عددهم لاعداد آبائهم * ولادخل لآخواته معه في الارث * ثم أشار الى من يليهم في الرتبة بقوله فعم والد لذلك الهالك ثم ابنه كذا رابع لهما معا أي ثم يقدم على من سيأتي عم والد لذلك الهالك أي الميت الذي أريد قسم ماله كذا أي حال كون عم والده مماثلا لذلك العم السابق في تقديم العم الشقيق ثم الذي للاب فالعم الشقيق لوالد الميت حينئذ يقدم في الارث على العم بالاب للوالد الميت لان ذاسبين يقدم على ذي سبب واحد كما تقدم وقوله ثم ابنه كذا أي ثم يقدم على من سيأتي ابن عم والد الميت كذلك أي حال كون ابن عم والده مماثلا لابن عم الميت في تقديم ابن العم الشقيق عن ابن العم الاب عند تساويهما في الدرجة وان سفلا وفي تقديم الاقرب على الابعد عند اختلافهما في الدرجة فيراعى عددهم لاعداد آبائهم في جميع ذلك * ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فعم الجد ثم ابنه يعني كذلك فحذف العلم به بما سبق أي يقدم على من بعده عم جد الهالك كذلك أي حالة كون عم جده مثل العمين السابقين في تقديم العم الشقيق على العم الاب في الارث * وقوله ثم ابنه كذلك أي ثم يقدم على من بعده ابن عم جد الهالك حال كون ابن عم جده مماثلا لابن العمين السابقين في تقديم ابن العم الشقيق على ابن العم الاب عند تساويهما في الدرجة وان سفلا وفي تقديم الاقرب على الابعد عند اختلافهما في الدرجة فيراعى في ذلك عددهم لاعداد آبائهم * ثم أشار لترتيب بقية العصبة بقوله ثم كذا للجد أي ثم يقدم التقديم في بقية الاعمام وابنائهم كذلك أي مثل ما ذكر الى جد الاعمام وابنائهم الذي يمكن مقاوم حين موت مورثهم ثم يلي هؤلاء العصبه اذا لم يوجد واحد منهم بيت مال المسلمين فيكون حائزاه ليرثه الامام العدل في مصارفه في البلد الذي استوطنته للميت وكان وفاته فيه أو في غيره وكان ماله فيه أو في غيره * وقال ابن مرزوق ولا بن القاسم في كتاب محمد من مات ولا وارث له تصدق بمساركة الا ان يكون الوالي يخرج في وجهه كعمر بن عبد العزيز فيدفع له قيل وهو محال عادة ان يوجد اه وانما يكون ماله لميت المال ان عدم تقدم عتق معلوم في ذلك الميت وفي جميع أصوله الذكور والانات من قبل الاب ومن قبل الام واما ان تقدم العتق فيه أو في واحد من أصوله فهو الذي تكلم عليه في بقية الباب فقال

(وَإِنْ يَكُ الْهَالِكُ مُعْتَقًا فَقَدْ * وَارِثُهُ يَنْسَبُ قَبْلَ وَجْدِ) *
(فَارِثُهُ مُنْتَقِلٌ لِلْمُعْتَقِ * ثُمَّ لِعَاصِبٍ أَلَهُ مُحَقَّقِ) *
(وَهُوَ ابْنُهُ ثُمَّ بَنُوهُ ثُمَّ الْأَبُ * ثُمَّ بَنُوهُ ثُمَّ حَدُّ فِي النِّسْبِ) *
(ثُمَّ بَنُوهُ فَأَبُ الْجَدِّ * ثُمَّ بَنُوهُ فَكَذَلِكَ عِدَّةٌ) *
(أَجْدَادُهُ مَعَ بَنِيهِمْ إِلَى * عَائِلَتِهِمْ مُرَاعِيًا مَا نُصِّلَا) *
(ثُمَّ يَلِيهِمْ مُعْتَقٌ لِلْمُعْتَقِ * فَعَاصِبٌ ثُمَّ كَذَا فَحَقِّقِ) *
(وَحَيْثُمَا عَدِمَ مَا قَدْ وُصِفْنَا * فَمَا لَهُ لَيْتَ مَالٍ حُرْفَا) *

فاقول لما فرغ من كيفية ترتيب العصبية في الارث بالنسب شرع في كيفية ترتيبهم في الارث بالولاء الذي هو
 تولى الاعتناق وقد تقدمت شروط الارث به في ترجمة أسباب التوارث ومعنى ذلك ان يك الشخص الهالك
 الذي أريد قسم ماله معتقاً أعتقه رجل أو امرأة اختياراً أو جبراً بعد انفصاله عن أمه أو في البطن أو كان
 معتقاً مع أمه الحامل به قد فقد أي عدم وجود وارث ذلك المعتق الهالك بنسب الذي وجد أي ذكر قبل هذا
 المحل وكان له وارث بالفرض لا يستغرق المال قارث ماله أو مابقي عن أهل الفروض منتقل بالولاء لسيد
 الذكر أو الانثى أن كان حياً حين موت عتيقه وإن أعتقه اثنان أو أكثر كان ماله مشتركاً بينهم على قدر الاجزاء
 التي اعتقوها فيه * ثم ينتقل مال المعتق الهالك اذا لم يكن معتقه حياً لعاصبه تحقق له أي لعاصبه محقق العصبية
 أقرب للسيد المعتق * قوله محقق نعم لعاصبه احتز به عن البنات والاخوات مع وجود من يعصهن وعن
 الخنثى المشكل اذا ليرث واحد من هؤلاء شيئاً ممن أعتقه قريبه * وليس المراد بعاصبه المعتق من هو وارث
 له بالعصبية حين موته بل المراد به من يستحق ارثه بالعصبية على تقدير موته أن رموت عتيقه وضابط ذلك أن
 يقدر موت السيد المعتق أن رموت عتيقه فينظر الى من هو أحق بميراثه بالعصبية من أقاربه الرجال فهو الذي
 يرث مال المعتق بكونه عاصب المعتق سواء كان ذلك العاصب موجوداً حين مات ذلك المعتق أو خلف بعد
 موته فإذا أعتق شخص عبداً ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنت فاقسما ماله ثم مات ذلك الابن عن ابنه
 وبنته الحادتين بعد موت جدتهما فاقسما مال أبيهما ثم مات العبد المعتق ولم يترك من يرثه بنسب ولا نكاح فان
 ماله ينتقل بالولاء لابن ابن معتقه وحده ولا يدخل فيه بنت معتقه ولا بنت ابنته اذا لاميراث للنساء بالولاء
 فيمن أعتقه قريبين كما تقدم ان المولى الأعلى يرث دون بنت المولى وإن مات السيد عن ابنتين انتقل الارث
 بالولاء لأمته فان مات أحدهما عن ابنته انتقل الارث به لاخته لانه أقرب للمعتق وارثات ذلك الاخ عن
 ابن انتقل الارث بالولاء الى أبنائه الا ان اثنان فادامات العبد العتيق عنهم كان ماله بين الثلاثة اثلاثاً لا استوائهم
 في الدرجة وأشار الى ترتيب عصبته بقوله وهو انه الى آخره أي وعاصبه المعتق الذي يرث العتيق هو ابن
 المعتق سواء كان واحداً أو متعدداً ولا دخول لاختاتهم في ذلك * ثم التوارث للمعتق اذا لم يكن ابن معتقه
 حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الابن وإن سفلوا الاقرب فلا قرب فهم يرثون عتيق جدهم اذا لم يبق
 فوقهم ابن السيد المعتق حين موت العتيق فيكون ماله لابناء الابن الاقربين للسيد بالسواء دون اخواتهم
 فيرعى في ذلك عددهم لا عدد آبائهم كما ص عليه صاحب الرسالة وهكذا يكون الحكم في سائر ابناء الاخوة
 وابناء الاعمال وإن بعدوا كما تقدم مثله في عصبية الميت الموروث بنسب اذا لا يفرق في ذلك بين الارث
 بالنسب والولاء * ثم الوارث للعتيق اذا لم يكن فصول دكر لمعتقه حين موت العتيق هو الاب أي أبو المعتق
 فيرث مال عتيق ابنه بالولاء * ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه
 أي بنو الاب وهم اخوة للمعتق وان سفلوا وإن سفلوا لكن يراعى فيهم ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم
 الاشقاء على الاخوة للاب وتقديم ابناء الشقيق على ابناء الاخ للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الاقرب
 منهم على الاعد عند اختلافهم في الدرجة * ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا ابناء أب لمعتقه
 حين موت العتيق هو جسد للمعتق في نسبه لاجد لام فيرث جد المعتق مال عتيق ابن ابنه بالولاء
 * ثم الوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الجد
 وهم أعمام المعتق وأبنؤهم وان سفلوا لكن يراعى فيهم أيضاً ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم الاعمام الاشقاء
 على الاعمام للاب وتقديم ابناء العم الشقيق على ابناء العم للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الاقرب
 منهم على الاعد عند اختلافهم في الدرجة فالوارث للمعتق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد

ولا فصول جد لمعتقه حين موت العتيق هو أب الجد المعتق فترث بالولاء ما تركه عتيق ابن ابن ابنه * ثم الوارث للعتيق اذا لم يكن فصول ولا أب ولا جد ولا فصول أب ولا جد ولا فصول جد ولا أب جد لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أى بنو أبى جد العتيق وان سفلوا وهم أعمام أى المعتق وأبناءهم لكن يراعى فيهم أيضا ما فصل فى الورثة بالنسب من تقديم أعمام الاب الاشقاء على الاعمام للاب وتقديم أبناء الاعمام الاشقاء على أبناء الاعمام الاب عند استوائهم فى الدرجة وتقديم الاقرب بالا قرب منهم على الابد عند اختلافهم فى الدرجة * فعد أبها الطالب أجداده مع بنهم كذلك الى غايهم حال كونك مراعىا فى ذلك وفى أبناء كل واحد من آباء المعتق ما فصل فيهم اذا ورتوا الميت بالنسب أى فعد أبها الطالب بقية أجداد الميت مع بنى أجداده كذلك أى مثل الآباء المذكورين مع بنهم فى تقديم الاصل الاقرب ثم بنيه ثم الاصل الاقرب ثم بنيه ثم كذلك الى غاية أجداد المعتق وبنهم الذين يمكن بقاؤهم الى موت العتيق حال كونك مراعىا أى ملتزما فى أبناء هؤلاء الاصول اعتبار ما فصل فيهم اذا ورتوا الميت بالنسب * ويدل على صحة ذلك قول ابن رشد فى نوازله فان كان الميت خرا معتقا فولأه لمولاه الذى اعتقه ثم لمن يجب له ذلك بسببه وهم الاقرب فالاقرب من العصبة الرجال فالحق الناس بولاء من أعتقه الرجل والمرأة من رجل أو امرأة ابنة ثم ابن ابنة وان سفل الاقرب فالاقرب ثم الاب ثم بنوه وهم الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا الاقرب فالاقرب أيضا فان كانوا فى درجة واحدة فى القرب فالماثل بينهم بالسواء الا أن يكون فيهم شقيق فيكون أحق بالولاء من الذى للاب ثم الجد ثم بنوه وهم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا الاقرب فالاقرب أيضا فان كانوا فى درجة واحدة وبعضهم شقيق فالشقيق أولى من الذى للاب ثم ابوا الجد ثم بنوه على الترتيب الذى ذكرناه ثم جد الجد ثم بنوه على الترتيب الذى ذكرناه ثم ابوا الجد ثم بنوه هكذا أبدا الى ما يمكن أن يعلم ويحصر اه واذ لم يوجد واحد من عصبة المعتق حين موت العتيق وكان معتقه معتقا كان مال ذلك العتيق فى المعتق معتقه واليه أشار بقوله ثم يليهم معتق للمعتق أى ثم يلي عصبة مباشر اعتاق الهالك فى ارث ماله بالولاء معتق معتقه ان كان حيا سواء كان معتق معتقه رجلا أو امرأة **تنبيه** اعلم أنه يفهم من تقديم عصبة المعتق على معتق المعتق حكم المسألة التى قال فيها ابن خروف قد أخطأ فيها أن يرثها قاض وجعلوا أولاد العتيق بين ابن المعتق وبنته وهى مسألة ابن و بنت ملكا اماها فعتق عليهما ثم اعتق أبوها عيدا ثم مات الاب فورثه للذكر مثل حظ الانثيين ثم مات العبد العتيق عن ولدى سيده المذكورين فانه يرثه ابن سيده دون البنت لان الابن مشارك لاخته فى كل منهما معتق للاب للمعتق لذلك العبد وزاد عليها الابن بكونه من عصبة الاب المعتق له وعاصب المعتق يقدم على معتق العتيق وان مات ذلك الابن بعد العبد أو قبله أو لم يكن معهما عبد بالكلية عن اخته المذكورة كان لها ثلاثة أرباع ماله لانها ترث منه النصف بالنسب ويبقى نصف آخر لم يوجد من يرثه بالنسب فنقول لو كان هذا الابن الهالك عتيقا لكان ذلك الباقي لمعتقه أو لعصبة لكونه من غير معتق فنقول هذا الباقي لمن أعتق أباه كما سيأتى ما يفهم منه فى النظر فنقول تلك الاخت أنا وشخص آخر هما المعتمان له نصفين بيننا فنقول لك حينئذ نصف ذلك النصف المنزل منزلة بهيمة مال ابن عتيق ميت لم يوجد من يرثه بنسب فيجتمع لها ثلاثة أرباع المال ويكون الربع الباقي الذى ينوب الشخص الآخر الذى هو أخوها لمعتق أمه أو لغيره بمن يستحقه وان مات ذلك الاب فورثه ولدها ثم مات ذلك الابن فورثت فيه اخته المذكورة ثلاثة أرباع ماله كما ذكرتم مات ذلك العبد العتيق عن بنت سيده المذكورة فانها ترث ثلاثة أرباع ماله لان ذلك العتيق لم يكن له وارث بنسب ولا بقى معتقه ولا كان لمعتقه عصبة فيكون ماله لمعتيق معتقه وهو شخصان تلك البنت وأخوها فيكون لها نصف ماله بالجر بالعتيق لانها معتقة نصف المعتق لذلك العبد العتيق ويكون النصف الباقي لاختها الذى يحىء معها بالذكر ويقدر

موته اثر موت عتيق أبيه لينتقل حظه الى من يستحقه عنه بالولاء لا يرث حظه لان الميت لا يرث من مات بعده ارثا حقيقيا اذ ليس له الاخذ ذلك النصف بالاعتاق فلما مات عن ذلك الحق الذي هو الاخذ بالاعتاق انتقل ذلك الاخذ ورثته لان من مات عن حق ينتقل حقه لوارثه ولما لا يرث عنه ذلك الحظ بنسب فنقول حينئذ قد مات أخوها المذكور عن استحقاق أخذ ذلك الحظ وهو حر غير معتق فينتقل استحقاق أخيها بالولاء لمن اعتق ابا صاحب ذلك الحظ فنقول تلك الاخت انا وشخص آخرها المعتقان لابيها ونقول لهما لك حينئذ نصف ذلك الحظ وهو ربع المال بالجر بالولاء لان ذلك الحظ مثل مال شخص قد اعتقت نصف أبيه فيجتمع لها ثلاثة ارباع المال ويبقى الربع الآخر لمعتق ام الابن او لغيره ثم يستحقه فان قيل ان البنت المذكورة قد ورثت نصف مال العبد العتيق بكونها معتقة نصف الاب الذي اعتق ذلك العتيق ثم ورثت الربع بكونها معتقة نصف ذلك الاب الذي اعتق ذلك العتيق ايضا والسبب الواحد لا يرث به مرتين اجيب بان السبب الواحد لا يرث به مرتين عن مورث واحد في حق واحد وهنا ليس كذلك لان تلك البنت ورثت النصف عن العتيق بكونها معتقة نصف معتق ذلك العتيق وورثت الربع عن أخيها بكونها معتقة نصف أبيه الذي هو معتق ذلك العتيق وان قيل كيف ترث تلك البنت عن أخيها الربع الذي هو نصف النصف الذي كان لأخيها في مال العتيق مع ان اخاها مات قبل ذلك العتيق فلا يرث في العتيق شيئا لترثه عنه اخته اذ من شرط الارث تأخير الوارث عن موت المورثين اجيب بان الوارث للعتيق حقيقة هو من كان الآن حيا ومن ورثه الابن الذي كان له اخذ نصف مال العبد بسبب اعتاقه نصف معتقه فمات عن هذا الحق فانتقل ذلك الحق الذي هو الاخذ بالاعتاق لورثته وان قيل كيف ترث تلك البنت النصف بالاعتاق مع أخيها الذي قدر معها حيا وقد تقدم انه اذا كان معها أخوها يمنها من الارث لانه عاصب المعتق وهو مقدم على معتق المعتق اجيب بان اخاها الذي يمنها من الارث هو الحي الوارث حقيقة كالذي كان في مسألة الفضاة السابقة لا الميت الذي قدر حيا لينتقل حقه لوارثه الحي الذي هو الوارث لذلك الحي حقيقة وان قيل هل يقدر كل ميت كان له حق في الولاء حيا لينتقل حقه لوارثه او كان في ذلك تقصيل (اجيب) بان الميت لا يقدر هنا حيا الا اذا اراد من هو حي حقيقة ان يأخذ مال المعتق بسبب شاركة فيه ذلك الميت وكان الحي لا يستكمل به جميع المال ويان ذلك ان البنت الموجودة حقيقة لما ارادت ان تأخذ مال العبد العتيق بسبب اعتاق معتقه وهي غير معتقة لجميعه قدر حيا الابن الذي شاركها في ذلك السبب لينتقل حقه لحي يستحقه عنه حقيقة يارث الولاء فالمعتق في حياة ذلك الابن حينئذ هو كونه معتق المعتق كاخته لا كونه عاصب المعتق الذي يستحق به التقدم على اخته واحفظ يا أخي هذه الاجوبة الاربعة التي لا يجد فيها غير هذه الشرح اللاحق وان مات الابن ثم مات العبد العتيق قبلها أو بينهما أو بعدهما أو لم يميت أو لم يكن فيها عبد بالكلية وبقيت البنت لمال الابن والمعتق للاب المتأخر موته عنها بلا اشكال وتلك البنت من متخلف أبيها النصف بالنسب ويبقى نصف آخر لمن أعتقه وهما شخصان بنته الموجودة وابنه الحي معها بالتقدير فيكون لتلك البنت نصف ذلك النصف وهو ربع المال بالاعتاق ويكون أخذ الربع الباقي لتلك الابن فمات عن هذا الحق فانتقل عنه الى من أعتق أباه وهما شخصان ابنته المذكورة وابنه المذكور الذي كان ذلك الحق له فترث تلك البنت في ذلك الربع الذي كان لأخيها نصفه الذي هو ثمن المال باعتاقها نصف أبيه فيجتمع لها سبعة أثمان المال وورثت نصف المال عن أبيها بالنسب وورثت ربع المال عن أبيها باعتاق معتقه وورثت ثمن المال عن أخيها باعتاق نصف أبيه ويبقى في الربع الذي هو حق ذلك الاخ ثمن المال فيكون لمعتق أمه او لغيره ثمن يستحقه

وان مات العبد العتيق بعد الاب والابن والبنات كان ماله بين معتق أم الابن ومعتق أم البنات نصفين أو بين عصبة معتقهما أو لغيرهم ممن يستحقه وان كان لعبد ابن و بنت من حرة واشترت البنات أبها فعتق عليها ثم اعتق الاب عبده ثم مات الاب فورثه ولداه ثم مات العبد العتيق عن ولدى سيدة فانه يرثه ابن سيدة دون بنته التي أعتقت جميع معتقه لان الابن عاصب المعتق وهو مقدم على معتق المعتق وكذلك مقدم على تلك البنات التي هي معتقة المعتق وعلى سائر عصبة الاب المعتق كانوا أبناءه أو أجداده أو أخواته أو أعمامه أو أبناءهم وان مات ذلك الابن عن أخته التي أعتقت أبها كان لها جميع ماله نصفه بالنسب ونصفه باعتاق أبيه وقس على ذلك ما يرد عليك من أمثال تلك المسائل وقد يتكرر للحج ارتث الولاء بسبب واحد عن موروث واحد في بعض المسائل التي ينتقل فيها استحقاق المال عن موروث الى ميت غيره ثم يرجع اليه عن ذلك الغير ثم ينتقل عنه الى ذلك الغير ثم يرجع اليه أيضا لان انتقاله عنه ورجوعه اليه كنجدة مال آخر له كإذا أسلمت اختان نصرانيتان في بلدتهما فاشترتا منهما فعتقت عليهما ثم اشترت الام والاجنبي أبهما فاعتقاهن ثم ماتت إحدى الاختين بعد موت الابوين عن أختها فقط فيكون لها نصف بالنسب والنصف الباقي لمعتق أبيها لاجنبي وأما فإخذ الاجنبي نصفه وهو ربع التركة ونحو الام الميتة ربعها لمعتقها وبها بنتاها فإخذ الحية نصفها وهو نصف ثمن التركة ونحو البنات الميتة ثمنها لمعتق أبيها لاجنبي والام فإخذ الاجنبي نصفه وهو ثمن التركة فيصير للاجنبي نصف ما أخذته الاخت ويعود القسم في نصف ثمن الام كما في الربع الذي قبله وهكذا يدور الامر في المسئلة أيضا فإذا كان الباقي يقسم عليهما جزءا بعد جزء مثلان للاخت ومثل للاجنبي فليقسم ذلك بينهما ابتداء ثلاثا وينقطع ذلك الدور نص عليه السندس في شرح الحوفي قالام والبنات للبنات تارة تراث الام عن تلك البنات وتارة تراث البنات عنها ثم أشار الى حكم ما اذا لم يكن معتق المعتق حيا حين موت العتيق الثاني بقوله فعاصب المعتق أى ثم بلى معتقه في ارتث مال العتيق الثاني عاصب أقرب لمعتق المعتق ويراعى في ترتيب عصبيته ما تقدم في ترتيب عصبة المعتق وقوله ثم كذا أى ثم امض كذلك في المعتقين وعصبتهم الى غاية ما يمكن أن يوجد في أيها الطالب ذلك لان المعتق الاعلى بمنزلة الاب لمعتقه لانه أخرجه بالاعتاق من الرق الذي هو كالعدم الى الحرية التي هي كالوجود كما يخرج الاب ولده بالنطفة من عدم الحقيقي الى الوجود الحقيقي فيكون العتيق حينئذ كالولد لمعتقه وعتيق عتيقه كولد ولده وعتيق عتيق عتيقه كولد ولده ولده وهكذا وان سفل لكن يقدم في ارتث مال العتيق الميت بعد ورثة النسب معتقه المباشر ثم عصبته المرتبون في النظم ثم معتق معتقه ثم عصبته المرتبون كذلك ثم معتق معتق معتقه ثم عصبته المرتبون كذلك ثم امض عليهم كذلك الى اعلام الذي كان باقيا حين موت العتيق الاسفل وحيثما عدم وجود من قد وصف أى ذكر من عصبة المعتق ومعتق معتقه وعصبته وان بعدوا فال ذلك للعتيق الهالك لبيت المال اذا كان معتق ذلك الهالك أو معتق معتقه حرا غير معتق ولم يوجد معتق يرثه ولا عصبته لان المعتق بالكسر اذا كان حرا بالاصاله ينتقل عنه ولا عتيقه وعتيق عتيقه وان بعد الى معتق أصول ذلك المعتق الحر بالاصاله ثم لمصبة معتقهم ثم لمعتق معتقهم ثم لمصبة معتق معتقهم ثم هكذا وان بعدوا يجرى في ترتيب المعتقين لاصول ذلك المعتق الحر بالاصاله المذكور والامات اذا تنازعا في ارتث مال العتيق الميت جميع ما بأتى في ترتيب المعتقين لاصول غير المعتق الميت غير العتيق المذكور والامات ومهما كان الهالك متقبا بعد ولادته أو في بطن أمه أو معتقا مع أمه الحامل به فلا يلتفت الى أحواله هل فيهم عتيق أم لا في سائر المسائل لان ولاده لا يتجرأ بدا لمن أعقب بعض أصوله وانما يلتفت الى أصول الهالك اذا كان ذلك الهالك حرا غير عتيق الى هذا أشار بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ ذَرَعَتِي عَتِيقًا * بَعْضُ أَصُولِهِ وَقَدْ تَحَنَّنًا﴾
 ﴿عَدَمٌ وَارِثٌ لَهُ مِنَ النَّسَبِ * فَجَوُزُ مَالِهِ لِمَعْتِقٍ لِأَبٍ﴾

فأقول ذكر هنا أن مال الهالك غير المعتق ثابت لمعتق أبيه لأن الهالك ولد حقيقي للمعتق الذي هو كولد المعتق الهالك فلهالك حينئذ كولد ولد المعتق أي وإن يكن الهالك عن مال حر غير عتيق أي معتق قد أعتق بعض أصوله الذي هو أبوه فقط أو أبوه غيره والحالة أنه قد تحقق وثبت عدم وجود وارث له من النسب يستفرك ماله بالأرث فيجوز جميع ماله أو ما بقي عن الفروض إذا وجدت شروط الارث بالولاء، ثابت شخص رجل أو امرأة معتق لأي ذلك الهالك الحر لكونه ولد حرة لأن الولد يتبع أمه في الحرية أو لكونه قد أسلم في موضعه قبل الاستيلاء عليه وإن لم يوجد معتق أبيه فإله لعصبة معتق أبيه ثم معتق معتقه ثم عصمته ثم كذلك ثم بيت المال كما سيأتي الإشارة إليه في البيت الأخير قال ابن رشد في نوازه وإن كان الميت حراً لم يعتق وكان أبوه حراً معتقاً فولأوه لمولى أبيه ثم لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذي وصفتنا في مولاه سواء أعتق أبوه بعد زيادة ذلك الولد عنده أو قبلها وإذا كان أبو الهالك معتقاً فلا يلتفت إلى من أعتق أجداده وأمه لأن الولاء لا يرجع عن معتق الأب إلى معتق بعض أجداده أو لمعتق أمه إلا إذا كان ولد المرأة العتيقة هو المعتق لأبيه فإن ولأه الولد يكون لمعتق أمه لا لمعتق أبيه الذي هو نفسه كما سيأتي ثم أشار إلى ما يكون فيه الولاء لمعتق الجد بقوله

﴿وَحِينَئِذٍ رِقٌّ أَوْ كَفَرٌ * فَمَالُهُ لِمَعْتِقٍ الْجَدِّ اسْتَفْرَجَ﴾

فأقول قال الإمام ابن مروزق في أول باب الدماء من شرحه على مختصر خليل الظاهر أن رِقٌّ ماضٍ بمعنى للمفعول وله متضمن عنده معنى استرق * وقد تكلم في هذا البيت على أن مال الهالك الحر الذي لم يعتقه أحد يكون لمعتق جده ذلك الهالك بالأب فيما إذا كان أبو ذلك الهالك رقيقاً أو كافراً أي وحياً استرق مالك أي الهالك الحر الذي لم يعتقه أحد يعني أو كان أبوه حراً غير عتيق لكونه من حرة فارت مال ذلك الهالك ومال أولاده وإن سفلوا بالولاء إذا وجدت شروطه مستقراً أي ثابت لمعتق الجد للأب الأقرب فالأقرب وإن علا إذا كان جميع الآباء التي كانت بين الجد العتيق والولد الحر الهالك عبيداً مسلمين أو كافراً يعني أو أحراراً غير عتقاء لكونهم أبناء الأحرار إذا لم يكن من برئه بنسب وحياً كفر بالله أو الهالك الحر الذي كان من حرة يعني أو كان أبوه مسلماً قبل أسرته فارت مال ذلك الهالك وأولاده بالولاء مستقر لمعتق الجد للأب الأقرب فالأقرب وإن علا إذا كان جميع الآباء التي كانت بين الحر العتيق والولد المسلم الحر الهالك كافراً أحراراً يعني أو مسلمين غير عتقاء فالمراد حينئذ لأن مال الولد الهالك يكون لمعتق جده إذا لم يكن عتيق في الفصول التي كانت بين ذلك الجد والهالك سواء كانت تلك الفصول عبيداً أو أحراراً مسلمين غير عتقاء أو كان عتقاء لمعتق جده إذا لم يوجد من برئه بنسب كما إذا مات أصله المسلم قبله ولو اعتقت أمه ابتداءً كان ولأه ولدها لمعتقها وإن أعتق جده للأب بعد ذلك رجع الولاء عن معتقها إلى معتق الجد وإن علا إذا كانت الأم حامله بعد اعتاقها وأما الذي كان في بطنها حين اعتاقها فهو عتيق آخر لمعتق أمه فلا يرجع أبداً لمعتق بعض آباءه

وكذلك اذا اعتق ولد العتقة بعض أجداده فان ولاد ذلك الولد لمعتق أمه لالمعتق جده الذي هو نفسه وان
أعتق أبوه بعد ذلك رجع الولاء لمعتقه من معتق الجد وكذلك يرجع عن معتق الجد الابد الى معتق الجد
الاقرب الهاالك لان الجد الاقرب يحجب الابد ومعتق كل يتنزل منزلة عتيقه وقال الامام ابن الشاط في
تأليفه المفيد ويحجر الجد الولاء الى مواليه عن موالى الام مادام الاب رقيقا أو كافرا ثم اذا اعتق الاب أو أسلم
جره الى مواليه عن موالى الجدات اه وابن تعدد جدا لمعتق كان ولاد حفيده وان سفل لمعتق جده الاقرب
اليه ثم اعصيته ثم لمن يليهم في استخلافه كما ستأتى الإشارة اليه في البيت الاخير * واعلم حينئذ ان أرث مال
الهاالك الحر الذي لم يعتق بالولاء اذا وجدت شروطه ثابت لمعتق الجد اذا كان أبو ذلك الهاالك عبدا مسلما
أو عبدا كافرا أو حرا كافرا غير معتق أو مسلما حرا غير معتق لكونه ابن حرة أو لكونه مسلما في بلدته قبل
أخذه لان الحرية لا تحصل الا بهذين أو بالاعتاق مثال النوع الاول ماذا تزوج عبد مسلم مملوك لمسلم كتابية
أعتقها مسلم آخر فولدها معه ولدا وهو حر مسلم لانه تابع لأمه في الحرية ولا ييه في الاسلام وقده ملك مسلم آخر
أب ذلك الزوج فولدها ولدها يكون لمعتقها في الحال سواء أسلمت أمه حين موته أو لم تسلم اذ لا يشترط
في ارث مال لولد العتيق بالولاء اذا اعتق المسلم كافرا الامتساوى المعتق وصاحب المال في الدين حين موت
صاحب المال كما يقتضيه ظاهر نصوصهم لان الولاء يكون للمسلم على عتيقه الكافر لكن يمنع الكفر من
الارث به فان زال كفره قبل موته ورثه وقصود عتيقه كره في ذلك والله أعلم وان أعتق المسلم جده المذكور
رجع ولاد ذلك الولد لمعتق جده سواء أسلم ذلك الجد فمات قبل حفيده أو لم يسلم وان أعتق المسلم أباه رجع
ولاؤه لمعتق أبيه سواء أسلم ذلك الاب فمات قبل ولده أو لم يسلم ومثال الثاني ماذا تزوج عبد كتابي
ملك مسلم كتابية أعتقها مسلم آخر فولدت معه ولدا وقده ملك مسلم آخر أب ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده
أومع أمه فان ولادها لمعتقها في الحال وان أعتق المسلم جده رجع ولاؤه لمعتق الجد سواء أسلم أبو فمات
قبيله أو لم يسلم ومثال الثالث ما اذا خرج نصراني حبلا دنا بامان فنزوح نصرانية أعتقها مسلم فولدت معه
ولدا وقد ملك مسلم آخر أب ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده أو مع أبيه فان ولادها لمعتقها في الحال
وان أعتق المسلم جده رجع ولاؤه لمعتق جده سواء أسلم حده قبله أو لم يسلم وان أسلم أبوه فمات ولده
في حياته ورثه أبوه بعد اسلامه في حياة الولد كان ولاد الولد لمعتق جده لكون أبيه حرا غير معتق واما ان
كان أبو الولد الحر المسلم الهاالك حرا كافرا أعتقه مسلم فولد ذلك الولد لمعتق أبيه لان كفر الاباء لا يمنع
معتق معتقه عن ارث ولده لان كل من لا يرث لما نج لا يحجب وارثا ولا يكون ولاؤه لمعتق جده وان أسلم
جده ولا لمعتق أمه وان أسلمت ومثال الرابع ماذا تزوج حر مسلم غير عتيق حرة فولدت معه ولدا وأبو
ذلك الزوج قدا عتقه مسلم ثم مات ذلك الولد بعد موت أبيه وجده فولد له لمعتق جده * ويستفاد من
ذلك ان أولاد العتيق كانوا ذكورا واناثا وأولاد الذكور من أولاده ماسفلوا كانوا ذكورا أو أنثا اذا كانوا
أحرارا مسلمين ولم يكونوا عتقاء لمعتق أصلهم يكون ولاؤهم لمن أعتق آبائهم أو الاقرب من أجدادهم للاب
ثم لمصيته ثم لمواليه واما أولاد بنات العتيق فهم من قوم آخرين حكمهم حكم أولاد العتيقة في التجار ولائهم
الى معتق بعض أصولهم فان كان أولاد بنات العتيق من زنا أو منقبين بلعان أو كانوا آبائهم أرقاء أو كافرا
ولم يكن في آبائهم من هو حر مسلم كان ولاؤه لمن له ولاه أمهم وان كان لا أولاد بنات العتيق آباء احرار
مسلمون كان ولاؤهم لمعتق الاقرب من آبائهم وقال القسطنطين في شرح الحوفي لا يكون ولاد حفدة الاجداد لمن
أعتق أجدادهم الا بشرط أن يكون الاجداد احياء يوم نسي ذلك الولد في بطن أمه فالولد الذي مات قبل كون
حفيده في بطن أمه لا يكون ولاؤه لمعتق ذلك الجد كذا قال ابن القاسم في العتية وظاهر المدونة انه لا يعتبر

هذا الشرط اه * ويشترط في كون ولاء الاولاد لمن اعتق بعض اصولهم ان تعلم حياة العتيق حين اعتاقه
فمن اعتق مفقودا فلا يكون له ولاء اولاده لاحتمال ان يصادفه الاعتاق ميتا والارث لا يكون بالشك والا
يكون عتقا لغیر معتق أصلهم والايكون الهالك منهم كافرا واما الرفيق منهم فلا يتصور فيه الولاء مادام رقيقا
لان ماله لسيده بالملك * ثم أشار الى ما يكون فيه ولاء الاولاد لمعتق الام بقوله

﴿وَإِنْ تَكُنْ أَبَاءُ فَرْعٍ الْمُعْتَقَةِ * عَبِيدًا أَوْ كَفَرَةً مُتَّفَقَةً﴾

﴿أَوْ كَانَ مَنْفِيًّا أَوْ ابْنًا مِنْ زِنَا * فَمَالُهُ لِمُعْتَقِ الْأُمِّ دَنَا﴾

فاقول في معنى ذلك وان تكن آباء فرع أى ولد المرأة المعتقة الذى حملت به بعد اعتاقها عبيدا مسلمين أو
كفاراً أو كان آباء فرعها احرارا كفرة جمع كافر متفقة على الكفر ولم يكن في آباءه الكفرة من اعتقه مسلم
كانوا في بلاد الحرب أو في بلاد الاسلام يمان أو كان فرع المعتقة منفيا بلمان واقع من زوج أمه سواء التعت
معه أمه أم لا أو كان فرعها ابنا من زنى يعنى أو اغتصاب اذ لا فرق هنا بين أن تكون أمه طائفة للواطئ
أو مقتصة فلا يكون له حينئذ أب ولا اجداد ولا جدات للاب فماله اى فارت مال فرع المعتقة في الاقسام
الاربعة دنا اى قرب وحصيل المعتق تلك الام المعتقة بجر الولادة اذا لم يكن من يرثه بنسب وقد
أشار بذلك الكلام الى قول ابن رشد في المقدمات فان كان منقطع النسب ولد زنى أو منفيا بلمان أو كان
آبؤه كفارا أو عبيدا كان ولاؤه لموالى الام ان كانت متفقة اه * وقال ابن علف قال بعضهم لا يكون الولاء
لموالى الام الا في أربعة مواضع اذا كان الاب مملوكا أو حربيا بدار الحرب أو مملوكا أو كان الولد ولد زنى فلا يكون ولاء
الولد حينئذ لموالى الام ثم قال وقول هذا القائل أو حربيا بدار الحرب لم يشترط ذلك غيره وانما اشترط
أن يكون الاب كافرا اه وقال القشاشي على الرسالة انما خص بدار الحرب لان نسبه مجهول فيها غالبا
ولو كان معروف النسب لكان ولاؤه لمن اعتق آباءه لان الكفر لا يقطع النسب اه وأما ان كان من هو
حر مسلم أو كافر اعتقه مسلم في زوج المعتقة وآبائه الذين هم آباء ولد المعتقة * سواء كان المسلم حرا يكون
ولد حرة غير معتقة أو بسلاسه قبل أسره أو بالاعتاق فلا يكون ولاء الولد لمعتق أمه أبدا فان لم يوجد من
يرثه بنسب كان ولاؤه وماله لبيت المال * قال ابن رشد في المقدمات وكذلك ان كان في آباءه حرم معتق فاقترض
المعتق وعصبته ورثته المسلمون دون موالى الام اه وقال ابن مرزوق ومن أسلم فكان ولاؤه للمسلمين
فزوج امرأة من العرب أو ممتقة فولدت منه ولدا ثم مات الاب ثم الابن كان ميراث الابن للمسلمين اه
وقد اشترط حينئذ في كون ولاء الولد لمعتق أمه الا يكون لذلك الولد نسب من رجل حر مسلم أو كافر
اعتقه مسلم باق حين موت الولد أو ميت قبله كان ذلك الحراً أو معتقه المسلم لو خضر لورث جميع مال الولد
المسلم الهالك وحيث لم يحضر نائب عنه بيت المال * وان استحق الاب منفيا بلمان حد فيأحق به ويكون له أب
وأجداد وجدات للاب شرعا فان علم فيهم من هو حر مسلم أو كافر اعتقه مسلم سواء كان المسلم حرا بالاصالة
أو بالاعتاق فلا يتي لمعتق الام ولاء على ولدها * قال ابن رشد في توازله ومضى استلحق المالا عن ابنه أو
أسلم الكافر أو اعتق العبد رجع الولاء عن موالى الام الى موالى أبيه لان كل ولد يولد للحر المسلم من
الحره فليس لموالى أمه من ولائه شيء ولاؤه لمن كان من آباءه حراً معتقا فان لم يكن في آباءه الاحرار
معتق شيرائه جماعة المسلمين فان لم يكن لاحد الموالى الثلاثة عصبة أو كانوا فاقترضوا رجع الولاء الى موالى

مولاه ان كان مولاه حراً معتقاً لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذي ذكرناه * ولا يرث النساء من
 الولاء الا من اعتقن أو أعتق من أعتقن من الرجال ان كان حراً لم يعتق أو من النساء ان كان منقطع
 النسب أو مات أبوه عبداً أو كافراً اه وقبل استرقاقه هم المسلمون لا من أسلم على يديه كما في الرسالة
 وان تعدد المتيق في آباء ولد المتيقة كان ولاء الولد لمعتق الاقرب من آباءه كما تقدم وجميع ما ذكرنا انما
 هو في أولاد المتعقة الذكور والابناء مباشرة وهل يستمر ذلك الحكم بلا تفصيل في أولاد أبنائها
 الذكور والابناء وان سفل أولاد الذكور دون أولاد الاناث لانهم من قوم آخرين الا اذا لم تكن لهم
 آباء أو كان آباؤهم عبيداً أو كافراً فهم كأماهم أولاد فيهم من التفصيل نقول لا بد في أولاد أبنائها
 وان سفلوا من التفصيل لانهم أملاً أن يكون جميع الآباء التي كانت بين أولاد المتعقة و بين الولد الاسفل
 الهالك أحراراً لكونهم أبناء الحرائر باصالة أو الحرائر المعتقات أو يكونوا أحراراً غير معتقن لغير من أعتق
 جدتهن المذكورة أو يكونوا عبيداً لكونهم أبناء الاماء أو يكونوا كافراً أحراراً غير معتقن بالامان الى موضع
 جدتهن التي اعتقها مسلم أو يكون فيهم نوعان أو أكثر من الانواع المذكورة والحكم في الجميع أن يكون
 ولاء كل ولد هالك المسلم الذي أعتق جدته العليا الامع رق أو أعتق الآخر كما قال الشيخ خليل في مختصره
 فاذا وجد رق في الولد الهالك فقط فاله لسيده دون معتق جدته للاب المذكورة والكفر كارق في المنع
 من الارث فاذا وجد كفر في الهالك فقط فاله لوارثه في دينه إن وجد وإلا بقيت المال دون المسلم الذي
 أعتق جدته المذكورة لاختلافها في الدين كما تقدم في شروط الارث بالولاء واذا وجد عتق لشخص آخر
 غير المعتق لتلك الجدة في الهالك أو في بعض آباءه الذين كانوا تحت ابن الجدة المتعقة فاله يكون لمن أعتق
 الهالك أو أعتق الاقرب من آباءه الذين كانوا تحت ابن الجدة المذكورة لان الهالك اذا كان معتقاً فلا
 يكون ولاؤه لمن أعتق بعض أصوله أبداً واذا كان في آباءه من هو حر معتق فلا يكون ولاؤه أبداً لمعتق
 بعض الامهات كما تقدم وأما اذا كان الهالك أو بعض آباءه عتقاً لمن أعتق الجدة المذكورة فلا اشكال
 ان ولد ذلك المتيق وأولاده إن لم يكن فيهم عتق لغير معتق تلك الجدة يكون لمعتق المذكور فاذا كان
 الوالد الهالك حينئذ حراً مسلماً سواء كانت أمه حرة يلاصالة أو عتقة ولم يعتق هو ولا واحد من آباءه
 الذين كانوا بينه وبين الجدة المتعقة فولاؤه لمعتق جدته المذكورة إذا لم يكن من هو حر مسلم أو كافراً اعتقه
 مسلم في زوج تلك المتعقة وآباءه الذين هم الآباء الاعلون للهالك كما تقدم وان فصل بين تلك الجدة والهالك
 أكثر من عشرة آباء سواء كانت آباء الفاصلون أحراراً غير عتقاء أو عبيداً أو كافراً أو محتاطين لان
 كل من لا يرث المانع الحجب وارثاً وأما إذا كان الهالك وآباؤه الذين كانوا تحت الجدة المذكورة أحراراً
 لكونهم أبناء الحرائر بالاصالة فلا اشكال في كون ولاء الهالك لمعتق جدته للاب المذكورة لان ولاء الولد
 الاسفل الحر بغير اعتاق يكون لمعتق العتيقة العليا من أمهات آباءه غير العتقاء سواء كان ابن تلك المتيقة العليا
 الذي هو من آباء ذلك الولد الاسفل حراً لكون تلك المتيقة حملت به بعد اعتاقها أو كان عبداً لكونها ولدت
 قبل اعتاقها وأما اذا كان الهالك أو بعض آباءه المذكورين حراً لكونه ابن حرة معتقة لشخص آخر
 غير معتق تلك الحرة فهل يبقى ولاء الهالك لمعتق جدته العليا المذكورة أو يرجع عنه الى معتق أم الهالك
 أو الى معتق الجدة القرينة من أمهات آباءه إذا لم تكن أمه معتقة نقول لا يرجع ولاؤه عن معتق الجدة
 العليا الى معتق من تحتها من أمهات آباء الهالك وأمه لان المتيق اذا كان في الامهات دون الآباء يكون
 ولاء الولد الهالك لمعتق البعدي من الامهات واذا كان المتيق في الآباء فقط أو في الآباء والامهات مما
 يكون ولاء الولد الهالك لمعتق الاقرب من آباء الهالك * وقد قال الامام الحوفي فيها إذا كان المتيق في

الامهات فقط ما كسبه ولو كان الأب مملوكاً والأم حرة متمتة والاب أبوان الأم حرة متمتة وللجد أبوان أبوه مملوك وأمه حرة متمتة فولاء الولد لموالى أم الجد دون موالى أم الأب ودون موالى أم الولد اه وقال في ذلك الفارسي في شرحه على نظم التلمساني ويشترط في كون ولاء الولد لموالى أمه الا يكون في آبائه ولا في أمهات آبائه حرقان وجد فيهم فقيه تفصيل فان كانت الحرية في الآباء فالولاء لموالى الاقرب دون موالى الابعد وان كانت الحرية في أمهات الآباء فالولاء لموالى البعدى دون موالى القرين فإذا كان الولد حراً لم يعتق وأبوه وأمه معتقين فالولاء لموالى أبيه ولو كان أبوه وجده معتقين فالولاء لموالى أبيه ولو كان الولد والأب حريين لم يعتقوا ولكل منهما أم متمتة فالولاء لموالى أم أبيه ولو كان الولد حراً لم يعتق وأبوه وجده مملوكين ولكل منهم أم متمتة فالولاء لموالى أم الجد وهكذا ما فوق هذا ولو كان الولد حراً لم يعتق وآبؤه وأمهات آبائه كلهم مملوكين لكان ولاء الولد لموالى أمه المتمتة اه ويستفاد من ذلك أنه يشترط في كون ولاء الولد الهالك لمتق الام البعدى من أمهات آبائه المعتقات شرط واحد في زوج المتمتة وآبائه الذين هم الآباء الأعلون للهالك وثلاثة شروط في أولاد المتمتة الذين هم آباء الهالك الأسفلون عنها أما الذى يشترط في زوجها وآبائه فهو الا يكون فيهم من هو حر مسلم أو معتق ككافر حتى في الحال أو ميت كانت حرية المسلم باعتراف أو بغيره وأما الثلاثة المشروطة في أولادها فهي الا يكون الولد الهالك عبداً ولا كافراً ولا يقع فيه ولا في آبائه الفاصلين بينهما اعتناق من غير معتقها * ويشترط في كون ولاء الولد الهالك لمتق أمه الا يكون في زوج المتمتة وآبائه الذين هم حملة آباء الهالك من هو حر مسلم أو كافر أو متمتة مسلم وهو حتى في الحال أو ميت كانت حرية المسلم بالاعتناق من أجنبي أو بغيره والا يكون في أمهات آباء الهالك من هي حرة بالاعتناق ولا يشترط فيها الاسلام كما لا يشترط في الأب المتق لان المسلم لا يعتق شخصاً كافراً يكون له الولاء على أولاده المسلمين ولا يمنع كفر اصى من ذلك لان كل من لا يرث لانه فلا يحجب وارثه كما تقدم في شروط الارث بالولاء * وزاد الامام القمي في شرط آخر قائلاً ولا تجز الام ولا ولدها لمواليها الا أن يوليها ذلك الولد بعد ما كانت رقيقة وأما ان لم يصبر رقيق الا بعد ما ولده في دار الحرب فلا تجز ولا ولدها وكذلك الاب لا تجز ولا ولده لمواليه الا اذا ولده بعد استرقاقه وقيل بتجز ولاء الولد لموالى أبيه أو أمه كان الولد بعد استرقاق أصوله أو قبله معه ويشترط مع ذلك أنه لا يحمل به بعد اعتاقها وانما كان ولاء الولد الهالك لمتق الجدة البعدى لعدم وجود أب معتق في جميع آباء الهالك الأسفلين عن الجدة والأعلى فوقها كما يكون ولاؤه لمتق الجد الا بعد اذا لم يكن بينه وبين الهالك أب معتق فان قيل لماذا لم يقدم معتق القرين بالقرين من أمهات الآباء مع الام في ارث مال الولد الهالك بالولاء كما قدم معتق الاقرب فالأقرب من الآباء في ارثه قلت قد طاعت كل ما رواه من الكتب فلم اجد من فرق بينهما بشيء والظاهر في الفرق بينهما أن الشأن في الولاء أن يكون للمعتق بالعصوبة من أعتق واحداً من الآباء الذين يرثون ذلك الولد بالتعصيب قام مقام الاب الذى أعطته في ارث مال ذلك الولد بالتعصيب اذا لم يوجد وارثه بنسب ولهذا تقوم عصوبة كل معتق دون أهل الفروض مقامه في ارث مال ذلك الولد اذا لم يوجد لمتق فذلك يقوم معتق الاب الاقرب في ارث مال الولد بالولاء على معتق الا بعد من آباءه كما يقدم الاب الاقرب في ارثه بالنسب على الاب الابعد وأما الامهات فمعتق لا يرث بعض تورث بالقرص وليس فيهن وارثة بالتعصيب ليقدم عتقها عليها في ذلك عند عدمها فيتم ترك حصة في الامهات التيقات من هي أم لمدد كثير من طبقات الابناء الذين يرثون بالتعصيب لان ابن ابنها وان سفل كابنها لانها سبب في وجود الجميع فيقدم معتقها على معتق من هي أم لمدد قليل من الابناء فلذلك يقدم معتق أم الاب

التي هي أم لابنها ولولده ابنه معا على معتق أم الولد الهالك لأنها أم لولدها فقط ويقدم معتق أم الجد على معتق من تحتها من الأمهات لأن الجد أم لاصل ثلاث طبقات والتي تحتها أم لمدد أقل من ذلك وهذا ماظهر لي في ذلك فان كان صوابا فمن الله الموفق العليم * وان كان خطأ فمن فهم راقه السقيم * ويلحق بالمواضع الاربعة التي يكون فيها ولاء الاولاد لمعتق الام موضع خامس كان فيه أبو اولادها حرامتنا ومع ذلك لم ينتقل ولاء اولادها عن معتق أبيهم لما يلزم في انتقاله لأنه من الحال وهو كون ولاء الشخص لنفسه فوق ذلك الى أن يرث الشخص نفسه والى هذا الفرع الخامس أشار بقوله

﴿كَذَلِكَ يَنْجُرُّ لَهُ إِنْ اِعْتَقَا * وَلَدَهَا أَبَا لَهُ مُحَقَّقًا﴾

فأقول في معنى ذلك كذلك فيجوز ولاء أولاد المرأة التيقة له أي لمعتقها ان اعتق ولد تلك المرأة بأب محققا له أي معلوما له مباشرة أو بواسطة كما اذا اعتق ولدها بعض أجداده للاب ثم يموت ذلك الولد المتق بعده موت أصله الذي اعتقه فان ولاء هذا الولد الميت يكون لمعتق أمه فاذا أخذت الام ثلث ماله بالنسب أخذت معتقها ما بقي بكونه متمما أمه اذا لم يوجد من يرثه بغير الولاء الا أمه والاصل في هذا الفرع ان يكون فيه ولاء الولد الميت لمعتق أبيه كغيره من المسائل التي كان فيها للولد نسب من رجل حر مسلم لكن منع من ذلك كون ولاء الانسان لنفسه المستلزم تأخر حياة الشخص عن موته ليرث نفسه وهو محال اذ لو قلنا ولاء الولد الميت لمعتق أبيه ومعتق أبيه هو نفسه لزم أن يكون ولاء الولد لنفسه وهو لا يصح فيبقى ولاء ذلك الولد حينئذ لمعتق أمه ومن أمثلة هذه المسئلة ما انفك عن ابن و بنت أباهما مات الابن بعد الاب عن أخته فانها ترث ثلاثة أرباع ماله ويبقى ربعه لمعتق أم ذلك الابن وان كان له نسب من حر مسلم واذا مات الابن في هذا المثال ثم الاب عن بنته فانها ترث في مال أبيها سبعة أثمانه ويبقى ثمنه لمعتق أم ذلك الابن الذي هو أخوها وان كان له نسب من حر مسلم كما تقدم بيان ذلك في التنبيه السابق ولكن لا ينجز ولاء الولد الذي اعتق أباه والله أعلم لمعتق أم البعدي بالبعدي لوجود عتق لشخص آخر في بعض الآراء الكائنين تحت العتيقة البعدي ثم لشار الى من يكون له ولاء الولد الذي كانت آباءه عبيدا أو كفارا لم يكن فيهم من اعتقه مسلم ولم يعتق واحدة من أمهاتهم أو كان منقيا بلعان أو ابن زنى وكانت أمه في جميع ذلك حرة فعتق وقد اعتق بعض أصولها بقوله

﴿وَحَيْثُ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا رِقٌّ ظَهَرَ * فَمَعْتَقٌ أَصُولُهَا كَمَنْ غَبَرَ﴾

فأقول في معنى ذلك أي وحيث لم يسبق رقيق ظاهر لأم الولد الهالك الذي كانت آباءه عبيدا أو كفارا لم يكن فيهم من اعتقه مسلم ولم يعتق واحدة من أمهاتهم أو لم يحصل رقيق لام الذي لآبائه له لكونه منقيا بلعان أو ابن زنى أما لكون تلك الام حرة بحرية أمها أو لكونها مسلمة قبل سببها لان الكافر اذا أسلم في موضعه قبل سببه يكون حرا لا يجوز لاحد استرقاقه فعتق أي فشيخص ذكر أو أنثى معتق بعض أصول تلك الام كمن أي مثل المعتق الذي غير أي سبق ذكره في أصول الولد الميت فيقدم في ارث الحقيقة الهالك معتق أب أمه ثم معتق جد أم الاقرب فالاقرب وان كانت آباء أم الهالك عبيدا أو كفارا أيضا أو كانت منقبة

بلمان أو بنت زنى كمتقى أم تلك الأم ثم متقى الاقرب من آباء أم الام هو الذى يرث مال الحفيد الهالك كما
نص ابن رشد على ذلك فى المقدمات فيجوز حينئذ فى أصول معتبرة كل ما تقدم فى أصول الهالك ثم اشارة الى
من يلى فى الرتبة متقى كل واحد من اصول الهالك وأصول أم الهالك الذى لأصول له معتبرة بقوله

﴿وَعَاصِبٌ لِّكُلِّ مَتَّقٍ ذِكْرٌ * يَنْبُؤُ عَنْهُ ثُمَّ بَاقِي مَن سَطَرَ﴾

فاقول فى معنى ذلك وعاصب أى وعاصب لكل شخص متقى مذكور فى أصول الهالك وفى أصول أم
الهالك الذى لأصول له معتبرة ينبؤ عنه أى عن ذلك المتقى اذا عدم فى أرث الهالك بالولاء وبراى فى
ترتيب عصبة متقى كل واحد من هؤلاء الاصول ما تقدم فى ترتيب عصبة متقى الميت ثم يلى عصبة كل متقى
مذكور باقى من سطر أى كتب من الوارثين بعد عصبة متقى الهالك من قوله ثم يليهم متقى للمتقى الى
آخر البتين ثم ينبؤ عنه متقى المتقى ثم عصبة المرتبون كما ذكر ثم متقى متقى المتقى ثم عصبة المرتبون كما ذكر
ثم كذلك وحينا عدم جميع ذلك قال الهالك ليت المال ان كان الامام عدلا **﴿تتبعه﴾** فداستفيد مما تقدم ان
الوارث الولاء اما ان يكون مباشرا للمتقى الميت كمن استقى مملوكه فمات المتقى بلا وارث نسب فان معتقه كان
ذكرا أو أنثى يرثه أو غير مباشر لمتقه فهذا اما ان يكون له الولاء بواسطة نسب بينه وبين المتقى أو بواسطة
اعتناق عتيقه غيره أو بواسطة ولادة عتيقه أولادا فالذى كان بواسطة نسب خاص بعصبة المتقى ولا مدخل
فيه لذوى الفروض وللنساء الذى كان بواسطة اعتناق العتيق بحرقه العتيق الى معتقه ولا معتقه ومعتقى
معتقه وولاء معتقى أولاده وولاء أولاد معتقه وولاء معتقى أولاده وولاء أولاد معتقى معتقه وولاء
معتقى أولاد أولاد معتقه وهكذا ما يمكن بقاؤهم والذى كان بواسطة ولادة العتيق أى ان يكون العتيق ذكر
أو أنثى فان كان العتيق ذكرا فانه يجر الى معتقه ولا أولاده الذكور والاناث وأولاد بناته الذكور والاناث
وان يعدوا وان كان العتيق أنثى فلا يجر الى معتقها ولا أولادها الا ان يكون الولاء ابن زنى أرمنقيا بلمان
أو تكون آيؤه عبيدا أو كفارا أو لم يعلم فيهم من هو حر مسلم نتج له ولاؤهم كولاء أولاد أبنائها وان سفلوا
اذا لم يكن الهالك عبدا ولا كافرا ولم يتقى هو ولا بعض آبائه الكائنين تحت الجدة الشقيقة ولم يعلم فى زوج
العتيقة وآبائه من هو حر مسلم أو كافر أو أخته مسلم أو يكون ولد العتيقة هو المتقى لآبائه وقد بين من ذلك ان
الموالى أربعة مولى الميت ومن بدلى به ومولى أبيه ومن بدلى به ومولى بعض أجداده ومن بدلى به ومولى
بعض الامهات ومن بدلى به من العصبة أو المتقى أو بيت المال فى بطن صاحب المال والله التوفيق

﴿كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ وَبَيَانُ مَا يَمُولُ مِنْهَا وَمَا لَا يَمُولُ﴾

فاقول لما فرغ من فقه علم الفرائض شرع فى الاعمال التى يتوصل بها الى تصحيح مسائله من عدد صحيح
ينقسم على جميع الورثة بلا انكسار ويقوم مقام مال المورث لياخذ كل وارث من حصة المال مثل نسبة ما يئده
من ذلك الصحيح اذا المقصود فى الحقيقة هو قسمة المال المتروك لهم أى هذا الكلام الآتى باب فى بيان كيفية
أى صفة تصحيح مسائل علم الفرائض من أعداد صحيحة تؤخذ منها الاجزاء الصحيحة المقصودة بلا انكسار
* ويقال لها أصول المسائل ومقاماتها وخارجها وفى بيان ما يمول من أصول المسائل وما لا يمول منها أى

وفي بيان كل أصل يزيد قدر اجزاء الفروض التي تؤخذ منه على جملة افراده فيقال لتلك المسئلة عائلة وفي بيان كل أصل لا يعمل أى لا يزيد قدر اجزاء فروضه على جملة افراده بل يكون قدر اجزاء فروضه مثل جملة افراده فيقال لها عائلة أو أقل من جملة افراده فيبقى فيها شئ للعاصب فيقال لها ناقصة اذ المسائل التي كان فيها أهل الفروض لا تخلوا عن ان تكون عائلة أو عايلة أو ناقصة وأما المسائل التي لم يكن فيها صاحب فرض فلا يتصور فيها شئ من تلك الاقسام والى كيفية تصحيح مسائل هذا النوع أشار بقوله

﴿ مَسْئَلَةُ الْعَصَابِ صَحِّحٌ مِنْ عَدَدِ * رُؤُسِهِمْ وَذَكَرًا يَافِئَتَيْنِ عَدَدِ ﴾

فاقول في معنى ذلك المسئلة التي هي اسم المكان من سأل عن الشئ اذا بحث عنه فهي النازلة المسؤل عن حكمها والعصاب جمع عاصب أى صحح أيها الطالب مسئلة الورثة العصبية اذا كانوا كلهم ذكورا ولم يكن معهم ذوفرض من عدد رؤسهم واعط لكل عاصب واحدا قدما سواء كانوا عصبية الميت أو عصبية المتق أو كانوا متقين لعبد مشترك بينهم بالسواء ويتزل منزلة العصبية ما اذا اشرك جماعة بالسواء في المال باشتراء وهبة أو نحوها فاذا كانوا عشرة صحت مسئلتهم من عشرة واذا كانوا خمسة صحت مسئلتهم من خمسة وهكذا وعد أيها الطالب ذكرا من العصبية باثنين والاثني الواحد عند اجمع الذكور والانات في العصبية وصحح مسئلتهم من مجموع عدد رؤسهم واعط لكل ذكر اثنين ولكل أنثى واحدا وهذا خاص بولاد الصلب وأولاد الابن وان سفلوا والاخوة الاشقاء والاخوة للاب اذا كانوا عصبية للميت فقط اذ لا يعصب اخواتهم الا هؤلاء الاصناف الاربعة كما تقدم فان ترك الميت خمسة بنين وخمس بنات فصحح مسئلتهم من خمسة عشر واعط لكل ابن اثنين ولكل بنت واحدا وان ترك عشرة اخوة وعشر اخوات فصحح مسئلتهم من ثلاثين وهكذا يكون أمر العصبية في تصحيح مسائلهم قلوا أو كثروا ولا تنحصر أصول مسائلهم في أعداد مخصوصة كما تنحصر فيها أصول مسائل أهل الفروض * ثم أشار الى بيان مقامات الفروض الستة السابقة التي تسبب منها أصول مسائل أهل الفروض مع تقديم الخبر المحرور على المتدا بقوله

﴿ لِلنِّصْفِ وَالثُّلُثِ مَعَ الثَّمَانِينَ * وَالسُّدُسِ وَالرَّبْعِ الْوَفَى وَالثَّمِينَ ﴾

﴿ خَمْسُ مَقَامَاتٍ بِتَرْتِيبِ ثَبَاتِ * شَفَعُ ثَلَاثُ أَرْبَعٍ سِتُّ ثَمَانٍ ﴾

فاقول معنى ذلك مقام الجزء هو أقل عدد يؤخذ منه ذلك الجزء بلا انكسار وبيان مضارع مبنى المفعول من أبان الشئ اذا أظهره وبينه أى خمس مقامات تبين بعمد هذا المحل بترتيب ثابتة للنصف وللثلث مع الثلثين وللربع وللسدس الوفى أى الكامل وللثمانين وثلث المقامات هي شفع أى اثنان للنصف وثلاثة للثلث مع الثلثين وأربعة للربع وستة للسدس وثمانية للثمانين ويستفاد من هذا الكلام المختصر ان الفروض الستة لها خمس مقامات فقط لاشتراك الثلث والثلثين في مقام واحد ولذلك لم يعطف الثلثين بالواو كغيره فمقام النصف الذى هو فرض خمسة أصناف اثنان اذ هي أقل عدده نصف صحيح ومقام الثلث الكامل الذى هو فرض ثلاثة أصناف مع الثلثين الذى هو فرض أربعة أصناف ثلاثة لانها

أقل عدد لها ثلاث صحيحة ومقام الربع الذي هو فرض صنفين أربعة لأنها أقل عدد له ربع صحيح ومقام السدس الذي هو فرض سبعة أصناف ستة لأنها أقل عدد له سدس صحيح ومقام الثمن الذي هو فرض صنف واحد ثمانية لأنها أقل عدد له ثمن صحيح * ثم أشار الى كيفية تصحيح مسألة فيها صاحب فرض واحد بقوله

﴿ وَصَحَّحَ مَثَالَ فَرَضٍ مُتَّحِدٍ * مِنْ عَدَدِ الْمَقَامِ كَيْفَمَا وَجَدَ ﴾

فأقول في معنى ذلك وصححن أيها الطالب مثال فرض واحد من الفروض الستة المذكورة من عدد مقام ذلك الفرض كيفما وجد مقام ذلك الفرض في المثال أي سواء كان بسيطا كمقام نصف أو ثلث أو مركبا كمقامات البواقي * مثال النصف زوج وعم تصح مسئلتها من اثنين فيكون للزوج واحد ولعم واحد * ومثال الثلث أم وعمان تصح مسئلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد * ومثال الفلثين بنتان وابن ابن تصح مسئلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد * ومثال الربع زوج وثلاثة بنين تصح مسئلتهم من أربعة فيكون لكل وارث واحد * ومثال السدس أم وابن تصح مسئلتهم من ستة فيكون للام واحد وللبن خمسة * ومثال الثمن زوج وابن تصح مسئلتهم من ثمانية فيكون للزوجة واحد وللبن سبعة * ثم أشار الى كيفية تصحيح مسألة فيها فرضان من الفروض الستة بقوله

﴿ وَقَابَلْنِ بَيْنَ مَقَامَيْنِ مِمَّا * وَازْدُدُهُمَا لِعَدَدٍ تَدَّ جَمْعًا ﴾

﴿ يَعْمَلُ الْوَجْهَ الَّذِي قَدْ أَرْمَا * مِنْ أَوْجِهٍ أَرْبَعَةٍ يَنْتَهَمَا ﴾

﴿ وَهُوَ التَّوَافُقُ أَوِ التَّدَاخُلُ * أَوِ التَّبَايُنُ أَوِ التَّمَاثُلُ ﴾

﴿ وَاسْتَعْنِ بِالْإِخْدِ فِي التَّمَاثُلِ * وَاسْتَعْنِ بِالْأَكْبَارِ فِي التَّدَاخُلِ ﴾

﴿ وَنَعْمًا يَكُلُّ أَخْرَ فِي التَّوَافُقِ * كُلًّا يَكُلُّ أَخْرَ فِي التَّمَقَارُقِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وقابلن أيها الطالب بين مقامين مما * وازددهما لعدد تد جمعًا الستة وازدد المقامين لعدد واحد قد جمعهما أي جمع أجزاء المقامين بحيث يكون في ذلك العدد الخارج كل ما كان في المقامين من الأجزاء يكون ذلك العدد الجامع لأجزائهما أصل ذلك المثال واعط منه لكل ذي فرض فرضه وما بقي للعاصب وازددهما للعدد الجامع لهما يعمل الوجه الواحد الذي قد لزم وقوعه بين المقامين الموجودين في المثال من أوجه أربعة معلومة عندهم يحصل واحد منهما بين كل عددين منظور بينهما في سائر الأبواب كانا قليلين أو كثيرين أو كان أحدهما قليلا والآخر كثيرا وهو أي الوجه الواحد الذي لزم وقوعه بينهما هو التوافق أي توافق المقامين في نصف أو غيره من الأجزاء الصحيحة كسبة مع أربعة أو مع ثمانية أو تتداخل أي تتداخل أصغر المقامين تحت أكبرها أي انطرح أكبرهما بأصغرهما مرتين أو أكثر كائنين مع أربعة أو مع ستة أو مع ثمانية أو التباين أي مائة أحد المقامين الآخر أي

عدم مشاركة أحدها للآخر في شيء من الأجزاء الصحيحة كثلثة مع أربعة أو مع اثنين. أو مع ثمانية أو القائل أى مماثلة أحد المقامين للآخر أى مساواته له في قدر الأفراد كاتنين مع اثنين أو ثلاثة مع ثلاثة أو ستة مع ستة واستغن إذا أردت ردما لعدد واحد بأحد المقامين في مثال القائل وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل وارث ماله واستغن بأكر المقامين في مثال التداخل وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل وارث ما يستحقه وأجر أى واضرب وفق أحد المقامين في كل الآخر في مثال التوافق وصحح من الخارج المسئلة وأعط منه لكل وارث ما كان له * والوفى بفتح الواو اسم مصدر بمعنى الموافقة على تقدير مضاف أى جزء الموافقة والمراعى في التوافق هو أقل جزء وقع فيه الاشتراك وأجر أى واضرب كل أحد المقامين في كل الآخر في مثال التفارق أى التباين وصحح من الخارج المسئلة وأعط منه لكل وارث ما ثبت له * مثال التماثل زوج وأخت شقيقة أولاد وأخوان لأم لأن كلا منهما يرث النصف ومقامه اثنان ومقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط لكل وارث واحداً هكذا *

٢	
١	زوجا
٢	أختا

وكذلك أختان شقيقة أولاد وأخوان لأم لأن الاختين يرثان الثلثين والاخوين يرثان الثلث ومقام كل منهما ثلاثة والمقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط لكل أخت واحداً والاخوين واحداً

وهو منكسر عليهما واستعمل فيه عمل الانكسار الآتى يضرب عدد الاخوين في الاصل فتخرج ستة

٦	٣	
٢	١	أختا
٢	١	أختا
١		أخا
١		أخا

فصحح منها المسئلة وأعط لكل أخت اثنين ولكل أخ واحداً هكذا وكذلك أم وأب وابن ابن لأن كلا من الابوين يرث السدس ومقامه ستة والمقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسئلة وأعط منه لكل من الابوين واحداً وللابن أربعة هكذا

٦	
١	أما
١	أبا
٢	أبنا

ومثال التداخل زوج وبنت وعم لأن الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والبنت ترث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الأربعة لا تطرح الأربعة بهما مرتين فاستغن بأكبرهما الذى هو الأربعة وصحح منها المسئلة وأعط للزوج واحداً وللبنت اثنين ولعم واحداً هكذا

٤	
١	زوجا
٢	بناتا
٤	عما

وكذلك أم وبنت وعم لأن الأم ترث السدس ومقامه ستة والبنت ترث النصف ومقامه اثنان والاثنان داخلان تحت الستة لا تطرحا بهما ثلاث مرات فاستغن بأكبرهما وصحح منه المسئلة وأعط للأم واحداً وللبنت ثلاثة ولعم اثنين هكذا

٦	
١	أما
٣	بنات
٢	عما

وكذلك زوجة وبنات وعم لان الزوجة ترث النصف ومقامه ثمانية والبنات ترث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الثمانية لانطراحا بهما أربع مرات فاستغن بأكثرهما وصحح منه المسئلة واعط الزوجة واحداً وللبنات أربعة ولعم ثلاثة هكذا

٨	
١	زوجا
٤	بنات
٣	عما

ومثال التوافق زوج وأم وابن لان الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والام ترث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالتصاف لانه كل واحد منهما له نصف صحيح فاضرب وفق أحدهما الذي هو نصفه في كامل الآخر يخرج لك اثني عشر وصحح منها المسئلة واعط للزوج ثلاثة وللأم اثنين وللبنين سبعة هكذا

١٢	
٣	زوجا
٠٢	أما
٠٧	ابنا

وكذلك زوجة وأم وابن لان الزوجة ترث النصف ومقامه ثمانية والام ترث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالتصاف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرون فصصح منها المسئلة واعط للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبنين سبعة عشر هكذا

٢٤	
٣	زوجا
٤	أما
١٧	ابنا

ومثال البنات أخت شقيقة واخوان لام وعم لان الشقيقة ترث النصف ومقامه اثنان والاخوان يرثان الثلث ومقامه ثلاثة وهما متباينان لانهما لم يشتركا في النصف الذي كان للابنتين ولا في الثلث الذي كان للثلاثة فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك ستة فصصح منها المسئلة واعط للشقيقة ثلاثة ولكل واحد من الباقيين واحدا هكذا

٦	
٣	اختا
١	اختا لام
١	اختا لام
١	عما

وكذلك زوجة واختان لاب وعم لان الزوجة ترث الربع ومقامه أربعة والاختان يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في واحد من الاجزله الصحيحة التي كانت لهما فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك اثني عشر فصصح منها المسئلة واعط الزوجة ثلاثة ولكل أخت أربعة ولعم واحدا هكذا

١٢	
٣	زوجة
٤	اختا
٤	اختا
١	عما

وكذلك زوجة وبنات وعم لان الزوجة ترث النصف ومقامه ثمانية والبنات يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في جزء صحيح فاضرب حينئذ كلا في كل يخرج لك أربعة وعشرون فصصح منها المسئلة واعط للزوجة ثلاثة ولكل بنت ثمانية ولعم خمسة هكذا

٢٤	
٣	زوجة
٨	بنتا
٨	بنتا
٥	عما

تنبيهان الاول اعلم ان كل عشرين نظرت بينهما لا يخلو حالهما من أن يكونا متوافقين فلا يخلو حالهما من ثلاثة أقسام الاول أن يكونا متساويين في القدر فيز يد وصف التماثل على وصف التوافق كاربعة مع أربعة فهما متوافقان بالرابع وماثلان أيضا فلك أن تستعمل فيهما ما ثبت من عمل التماثل أو التوافق لكن عمل التماثل أخصر ولذلك زادوا التماثل

والثاني أن يكون أصغر المتوافقين داخلا تحت أكبرهما لكون الأكبر ينطرح بالأصغر مرتين أو أكثر فيزد وصف التداخل على وصف التوافق كاربعة مع ثمانية فهما متوافقان بالرابع ومتداخلان أيضا فلك أن تستغنى بالأكبر الذي هو عمل التداخل وهو ثمانية ولك أن تضرب رابع أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك بعمل التوافق ثمانية أيضا لكن العمل الاول أخصر ولذلك زادوا التداخل والثالث لا يكونا متوافقين ولا متداخلين كاربعة مع ستة فهما متوافقان فقط فيستعمل فيهما عمل التوافق ولو استعمل عمل التباين يضرب الكل في سائر الأقسام الأربعة ليصبح العمل في الجميع مع كثرة العدد التي لا توجب نقصا في تسمية السهام مما تصح منه المسئلة لكن الأحسن أن يستعمل في كل قسم عمله المذكور طلبا للاختصار إذ لا فائدة في التطويل مع امكان غيره (الثاني) اعلم ان الوجه الأسهل في تمييز بعض هذه الأقسام من بعض إذا كثرت الأعداد في الأبواب الآتية أن تنظر بين العددين الموجودين فان تساوى في القدر فهما متماثلان وان لم يتساويا في القدر فاطرح أقلهما بالطروح المعروفة عند أهل الحساب فان لم ينطرح بشئ منها فهما متباينان وان انطرح بشئ منها وعلمت ما انطرح به من تسعة أو ستة أو ثلاثة أو ثمانية أو أربعة أو اثنين أو سبعة أو خمسة أو غير ذلك من الأعداد الصم كاحدى عشر ونحوه فاختر أحدهما فكل ما انطرح به الأقل فان لم ينطرح الاكثر بشئ من الأعداد التي انطرح بها الأقل فهما متباينان أيضا وان انطرح كل منهما بعدد فاقسم كلا منهما على ذلك العدد الذي اشتركا في الانطرح به ثم اخبر الخارجين في القسمة بالطروح أيضا فان اتفقا أيضا في الانطرح بعدد فاقسم كل واحد من الخارجين عليه ثم اقل كذلك حتى يخرج لك منها عددا لم يتفقا في الانطرح بشئ من الأعداد فانظر الى الخارج الاخير من أقلهما فان كان واحدا فهما متداخلان وان كان أكثر من واحد فهما متوافقان بنسبة الواحد للأعداد التي وقع اشتراكها في الانطرح بها انا وضعت تلك الأعداد تحت خط وجعل الواحد على الأخير منها والصفر على ما قبله ووفق كل منها هو الخارج الأخير من القسمة الذي لم يوافق الخارج الآخر في الانطرح بشئ من الأعداد كاثني عشرين وثلاثة وثلاثين فان كلا منهما منقسم على احدى عشر فهما حينئذ متوافقان بالجزء من احدى عشر جزءا ووفق الاثنى والعشرين هو الاثنان الخارجان من القسمة ووفق الثلاثة والثلاثين هو الثلاثة الخارجة من القسمة حيث كان الخارجان متباينين وقس على ذلك * ثم أشار الى ما يمكن من الفروض الستة أن يتكرر في مثال واحد وما لا يمكن أن يتكرر بقوله

﴿ كُلُّ مَنْ النِّصْفِ وَشُدْسٍ يَرُدُّ مُكْرَرًا لَا غَيْرَ ذَيْنِ يُوْجَدُ ﴾

فاقول في معنى ذلك كل من النصف ومن الشدس يرد أي يقع مكررا في مثال واحد لا غير هذين الفرضين يوجد مكررا في المثال من سائر الفروض الأربعة الباقية والنصف يتكرر في مسألة زوج وأخت شقيقة أولاد فقط

والسدس يقع مرتين في مسائل كثيرة كابوين وابن وكام وجد وابن وكجد وجمدة وابن وكام وأخ لام وأختين شقيقتين أولاب وقد يقع ثلاث مرات في مسألة كابوين وبنت صلب وبنت ابن وأما الربع فلا يمكن أن يتكرر في المثال اذ لا يرثه الا الزوج والزوجة واجتماعهما في ارث الهالك لا يمكن اذ لا يجوز شرعا ان يكون للشخص زوج وزوجة وأما الثمن فكذلك لا يتكرر اذ لا يرثه الا نصف الزوجات اتحد أو تعدد. اما الثلث الذي هو فرض مستقل فكذلك لا يتكرر اذ لا يرثه الا ثلاثة أصناف الام مع انتفاء الولد وشفع الاخوة. اخوان لام والجد مع الاخوة الاشقاء أولاب خاصة فاذا وجد اخوان لام يرثان الثلث انحصرت بهما الام الى السدس كما يسقط الجد الاخوة الام والجد لا يرث الثلث الكامل أيضا مع الام والواحد من الاخوة المذكورين وإنما يكون له الافضل من ثلث الباقي والسدس وخارج المقاسمة كما تقوم ولا يقال قد تكرر الثلث في نحو مسألة بنتين وعم فكان للبنتين ثلثان لكل واحدة ثلث لان الثلث هنا بعض الفرض الواحد الذي هو الثلثان لا فرض مستقل وأما الثلثان فكذلك لا يمكن تكررها في المثال اذ لا يرثها الا اربعة أصناف بنتان وبنت ابن وأختان شقيقتان وأختان لاب ولا شك ان بنتي الصلب تسقطان بنتي الابن وتعيان الاخنتين كما تعصهما ابنتا ابن وان شقيقتين تسقطان أختين لاب كما تقدم جميع ذلك * ثم أشار الى ما يمكن ان يجتمع من الفروض المختلفة في مثال واحد أو مالا يمكن أن يجتمع بقوله

﴿وَالثَّمْنُ لَيْسَ يَلْتَقِي مَعَ الرَّبْعِ * وَلَا مَعَ الثَّلَاثِ وَعَدِيَّ يَجْتَمِعُ﴾

فاقول في معنى ذلك والتمن الذي هو فرض الزوجات ليس يلتقي أى يجتمع مع الربع في مثال واحد لان الربع لا يرثه الا الزوج أو نصف الزوجات والزوج لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة في الارث بالزوجية والزوجة وان تعددت لا يكون لها الا الربع مع انتفاء الولد والتمن مع وجوده ولا يكون الثمن ملتقيا مع الثلث في مثال واحد أيضا لان الولد الذي ترث معه الزوجة الثمن يحجب الام من الثلث الى السدس ويسقط الاخوة للام الذين يرثون الثلث ويمنع الجد من ارث الثلث بالفرض كما تقدم جميع ذلك وغير ماذكر من بقية الفروض الستة يجتمع بعضها مع بعض فالثمن يجتمع مع النصف كزوجة وبنت وعم ومع الثلثين كزوجة وبنتين وعم ومع السدس كزوجة وأم وابن والنصف يجتمع مع الثلث كزوج وأم وعم ومع الثلثين كزوج وأختين لاب ومع الربع كزوج وبنت وعم ومع السدس كزوج وجمدة وعم ومع الثمن كما تقدم والثلث يجتمع مع النصف كما تقدم ومع الأخوين لام وعم ومع السدس كخوين لام وأم وعم والثلثان يجتمعان مع النصف ومع الثلث كما تقدم ومع الربع كزوج وبنتين وعم ومع السدس كابنتين وأم وعم ومع الثمن كما تقدم والربع يجتمع مع النصف ومع الثلث ومع الثلثين كما تقدم ومع السدس كزوج وأم وابن والسدس يجتمع مع جميع الفروض كما تقدم وقد تجتمع ثلاثة فروض وأربعة أو خمسة مع تكرر بعضها في مثال واحد ولا يجتمع فيه ستة فروض والله تعالى أعلم هذا آخر نصف هذه الارجوزة المباركة ثم أشار الى كيفية تصحيح المسائل التي كان فيها ثلاثة فروض أو أربعة أو خمسة بقوله

﴿وَقَالَ بَانَ بَيْنَ الَّذِي قَدْ أَنْجَلَى * مِنَ الْمَقَامَيْنِ وَنَاثٍ جَدًّا﴾

﴿ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْآخِرِ * مِنَ الْمَقَامَاتِ بِلاَ نَكِيرٍ﴾

﴿ فَيَخْرُجُ الْأَصْلُ لِلتَّامَّةِ الْمُسْتَبَلَةِ * فَتُؤْخَذُ الْفُرُوضُ مِنْهُ مُكَمَّلَةً ﴾
 ﴿ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ عَنِ السَّهَامِ * كَانَ لِعَاصِبٍ بِإِلَافَةٍ ﴾
 ﴿ وَإِنْ تَزِدَ فُرُوضُهُمْ عَلَيْهِ * فَيُثَلِّ مَا زِيدَ فَرُدَّنْ لَدَيْهِ ﴾

فأقول في معنى ذلك وقابلن أيها الطالب بالوجه الاربع السابقة بعين العدد الذي فدا بجلا أي خرج من المقامين المنظور بينهما ابتداء بعمل التامات أو التوافق أو التباين ومقام ثالث جلا أي ظهر في المثال أي قابل بما تقدم من الواجهة الاربع بين الحاصل من المقامين ومقام ثالث ظاهر في المثال فترجع المقامات الثلاث بعمل الواجهة المذكورة الى عدد جامع لتلك المقامات ثم قابل كذلك أي مثل المقابلة المذكورة ان بقي شيء من المقامات حتى تصل الى المقام الاخير من مقامات الفروض الموجودة في المثال بلا وجود نكير أي انكار أحد عليك صحة ذلك العمل ليخرج لك بالعمل المذكور العدد الاصل لتلك المسئلة العارضة لك فتؤخذ فروض ورثتها منه أي من ذلك الحاصل حالة كون تلك الفروض مكملات الاجزاء فلا ينظر الفرض الى الاصل هل بقي فيه شيء أم لا حتى يعطى من الاصل لذوي الفروض جميع فروضهم بكاملها ثم يجمع ما أعطاه لهم فينظر الى جملة ذلك هل كانت مثل الاصل أو أقل أو أكثر فان بقي شيء في الاصل عن السهام أي الفروض كان ذلك الباقي لعاصب بلا وجود كلام للسلامة يقتضي خلاف ذلك ويقال لهذه المسئلة ناقصة لنقصان جملة فروضها عن الاصل وان كانت فروضها مثل أصلها فهي التي يقال لها معادلة لمعادلة أي مائة فروضها الاصل وان تزد اجزاء فروض الورثة عليه أي على أصل المسئلة فردن أيها الطالب لديه أي في أصلها مثل ما زيد على الاصل من الافراد واجمل المجموع أصل المسئلة فينتص شيء لاهل الفروض بقدر نسبة ذلك المزيه الى المجموع الذي بلغت به الزيادة التي هي العول ولاجل ذلك يقال لها عائلة أي زائدة اجزاء الفروض على الاصل * مثال ثلاثة فروض ناقصة على الاصل زوج وأم وبنت وعم فالزوج يرث الربع مقامه أربعة والام ثلث السدس مقامه ستة والبنت ثلث النصف مقامه اثنا عشر فقابل حينئذ بالواجهة الاربع السابقة بين مقامين من تلك المقامات الثلاث ثم بين الحاصل والثالث يخرج لك أصل المسئلة ولك ان تبدى في المقابلة بما شئت من المقامات فاذا قابلت بين الاثنين والستة تجد بينهما تداخلا فتستغنى بالستة ثم تقابل بين هذه الستة الحاصلة منهما والمقام الثالث الذي هو الاربعة فتجدها متوافقةين بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك اثنا عشر فصحيح منها المسئلة واعط الزوج ربعها ثلاثة والام سدسها اثنين والبنات نصفها ستة واجمع تلك الفروض تجددها احد عشر واعط الواحد الباقي للعم هكذا

١٢	
٣	زوجا
٢	اما
٦	بناتا
١	عما

* ومثال ثلاثة فروض معادلة للاصل زوج وأم وأخوان لام فالزوج يرث النصف مقامه اثنان والام ثلث السدس مقامه ستة والاخوان يرثان الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين هذه المقامات كما تقدم تجد الاثنين والثلاثة داخلين تحت في الستة فاستغن بها وصحح منها المسئلة واعط الزوج نصفه ثلاثة والام سدسها واحدا والاخوان ثلثها اثنين هكذا

٦	
٣	زوجا
١	أما
١	أخام
١	أخام

* ومثال أربعة فروض عائلة على الاصل زوج وأم وأختان لاب وأخوان لام فللزوج النصف مقامه اثنان وللأم السدس مقامه ستة والبنين الثلثان مقامهما ثلاثة وللأخوين الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين تلك المقامات كما تقدم تجد بينها تداخلا فاستمن بالأكبرهما الذي هو الستة وصحح منها المسئلة واعط للزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحدا وللأختين

نصفها أربعة وللأخوين نصفها اثنين واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الاصل باربعة فرد مثل هذا الزيد في أصل المسئلة ليكون المجموع عشرة فاجعلها أصل المسئلة وانسب ذلك الزيد الى هذا المجموع وقل انهم قد انقص لكل وارث منكم نسبة تلك الاربعة من العشرة وهي خمسان فيبقى للزوج ثلاثة من العشرة وهي خمسة انخاس نصف العشرة وللأم واحد من العشرة وهو ثلاثة انخاس سدس العشرة وللأختين أربعة من العشرة وهي ثلاثة انخاس ثلثي العشرة وللأخوين اثنان من العشرة وهي ثلاثة انخاس ثلث العشرة فيأخذ كل واحد من المال قلى أو كثر مثل نسبة حظه من العشرة وهذه صورتها

٦	
٣	زوجا
١	أما
١	أختين
١	أخوين

* ومثال خمسة فروض عائلة على الاصل زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ لام فللكل من الزوج وللشقيقة النصف مقامه اثنان ولكل واحد من الباقيين السدس مقامه ستة فقابل بين تلك المقامات الخمس كما تقدم تجد بينهما تداخلا فاستمن بالستة وصحح منها المسئلة واعط لكل من الزوج والشقيقة نصفها ثلاثة ولكل واحد من الباقيين سدسها واحدا

واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الاصل ثلاثة فرد مثل هذا الزيد في الاصل يكن المجموع تسعة واجعلها أصل المسئلة وانسب ذلك الزيد الى هذا المجموع فينتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه في تلك التسعة التي هي كالمال فيبقى لكل من الزوج والشقيقة ثلثا نصف التسعة ولكل واحد من الباقيين ثلثا سدس التسعة فيأخذ كل واحد من المال القليل أو الكثير مثل تلك التسعة وهذه صورته

٩	
٣	زوجا
١	أما
٣	أختان
١	أختان
١	أخام

وقس على ذلك * ثم أثار الى انحصار أصول المسائل التي كان فيها أهل الفروض في سبعة أعداد مستطبة من مقامات الفروض السابقة والى بيان ما يعول في تلك الاصول وما لا يعول بقوله

﴿ قَمَدَدُ الْأَصُولِ سَبْعَةٌ بَدَتْ * مِنْ الْمَقَامَاتِ الَّتِي تَمَدَّتْ ﴾

﴿ اِثْنَانِ وَالْثَلَاثُ أَرْبَعٌ تُرَى * وَالسُّتُّ وَالشَّمَانُ وَالْخَمْسُ عَشْرًا ﴾

﴿ وَأَرْبَعٌ كَانَتْ مَعَ الْعِشْرِينَ * وَعَوْلُ ذِي السَّبْعِ مَعَ عِشْرَيْنَا ﴾

﴿ وَعَوْلُ سِتَّةٍ يُرَى لِسَبْعَةٍ * وَاشْمَانُ بِسَبْعَةٍ وَعِشْرَةٍ ﴾

﴿ وَقَدْ يَكُونُ عَوْلُ الْاِثْنَيْنِ عَشْرًا * لِكُلِّ فَرْدٍ يَمْدُهُ قَدْ ظَهَرَ ﴾

﴿ وَيَتَّبِعِي الْعَوْلُ لِسِتَّةَ شَرٍّ * وَعَوْلُ مَا بَقِيَ غَيْرُ مُنْتَظَرٍ ﴾

فأقول في معنى ذلك أى إذا علمت أن أصول مسائل أهل الفروض تستخرج من مقامات الفروض بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعدد أصول مسائل أهل الفروض سبعة أعداد فقط بدت أى خرجت بالوجه الاربع المذكورة في مقامات الفروض التي تقدمت في صدر هذا الباب وهي اثنان وثلاثة وأربعة ترى أى تعلم أى معلومة الحصول بعد الثلاثة والستة والثمانية واثنا عشر وأربعة تأت بحتمة مع المشرين فكان مجموعها أربعة وعشرين (أما الاثنان) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها صاحب نصف وعاصب كزوج وعم أو كان فيها أهل نصفين كزوج وأخت شقيقة أو لاب وهذا صورة ذلك

فالمسئلة التي تصح من اثنين يكون فيها عاصب تارة * ويستكملها أهل الفروض تارة (وأما الثلاثة) فهو أصل للمسئلة في ثلاثة مواضع إذا كان فيها ثلث وعاصب كام وعم أو كان فيها ثلثان وعاصب كابنتين وعم أو كان فيها ثلث وثلثان كاخنتين لاب وأخوين لام وهذه صورة الاولى

٢	
١	زوجا
١	اختا

والتي تصح في الثلاثة حينئذ قد يكون فيها عاصب وقد يستكملها أهل الفروض (وأما الاربع) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها ربع وعاصب كزوج وابن أو زوجة وعم أو كان فيها ربع ونصف وعاصب كزوج وبنات وأخ لاب وهذه صورة الاخرى

٢	
١	اخا
١	عما

٤	
١	زوجا
٢	بناتا
١	اخا

وقد يكون فيها ربع وثلث وعاصب كزوجة وأبو بن فلا بد في المسئلة التي تصح من الاربع من عاصب (وأما الستة) فانها تكون أصلا للمسئلة كان فيها عاصب أو استكملها أهل الفروض أو كانت عائلة والستة في غير العول أصل للمسئلة في عشرة مواضع إذا كان فيها سدس وعاصب كام وابن أو كان فيها سدسان وعاصب كابوين وابن أو كان فيها سدس وثلث وعاصب كام وأخوين لام وعم أو كان فيها سدس ونصف وعاصب كام وأخ لام وأخت لاب وعم أو كان فيها سدس وثلث ونصف كام وأخوين لام وأخت لاب أو كان فيها ثلاثة أسداس ونصف كام وأخ لام وأخت لاب وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وعاصب كام وأخت لاب وعم وهذه صورة الاخرى

وأما التي كان فيها نصف وثلث ما بقي وعاصب كزوج وابوين فليل اصلها اثنان بناء على أن الاب لا يفرض له هنا كما تقدم وقيل أصلها ستة بناء على أنه يفرض له سدس (وأما الثمانية) فهي أصل للمسئلة في موضعين إذا كان فيها ثمن وعاصب كام أو زوجة وأخوين لام وأخ لاب أو كان فيها سدس وربع ونصف كزوجة وابن أو كان فيها ثمن ونصف وعاصب كزوجة وبنات وعم وهذه صورتها

٦	
٢	اما
٣	اختا
١	عما

٨	
١	زوجة
٤	بناتا
٣	عما

ولا بد فيها من العاصب كالاربعة (وأما الاثنا عشر) ولا بد فيها من عاصب أو عول وهي في غير العول أصل للمسئلة في ستة مواضع إذا كان فيها سدس وربع وعاصب كام وزوج وابن أو كان فيها سدسان وربع وعاصب كابوين وزوج وابن أو كان فيها سدس وربع وثلث وعاصب كام وزوجة وأخوين لام وأخ لاب أو كان فيها سدس وربع ونصف وعاصب كام وزوج وبنات وعم أو كان فيها ربع

وثلاث وعاصب كزوجة وأم لاب أو كان فيها ربع وثلاثان وعاصب كزوج وبنين وعم وهذه صورتها
(وأما الأربعة والعشرون) فلا بد فيها من عاصب أو عول أيضا وهي في غير العول
أصل للمسئلة في ستة مواضع إذا كان فيها ثمن وسدس وعاصب كزوجة وأم وابن
أو كان فيها ثمن وسدسان وعاصب كزوجة وأبوين وابن أو كان فيها ثمن وسدس
ونصف وعاصب كزوجة وأم وبنت وعم أو كان فيها ثمن وثلاثان وعاصب كزوجة
وبنتين وأخ لاب أو كان فيها ثمن وسدسان ونصف وعاصب كزوج وأم وجد وبنت
وابن الابن أو كان فيها ثمن وسدس وثلاثان وعاصب كزوجة وأم وبنتين وأخ شقيق وهذه صورة هذه الأخيرة

١٢	
٣	زوجة
٨	بنين
١	عما

تنبية زاد بعضهم في الأصول ثمانية عشر وستة وثلاثين والاول أصل لكل مسئلة
فيها سدس وثلاث ما بقي وعاصب كام وجد وثلاثة أخوة فأكثر إذا الافضل للجد
هنا هو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي بعد اخراج سدس الام من الستة فيضرب مقام
الثلث في مقام السدس اجزاء فيخرج ثمانية عشر فتجعل أصل المسئلة والثاني لكل
مسئلة فيها سدس وربع وثلاث ما بقي وعاصب كام وزوجة وجد وثلاثة أخوة فأكثر
فالافضل للجد هنا نحو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي وهي السبعة الباقية عن الفرضين في

٢٤	
٣	زوجة
٤	اما
١٦	بنين
١	اخا

الاثني عشر التي هي مقام السدس والربع فيضرب مقام الثلث في الاثني عشر فيخرج
ستون فاجعل أصل المسئلة والمختار أن أصل الاولى ستة وأصل الثانية اثنا عشر وأما وصل كل
منهما الى السدس المذكور بانكسار ثلث ما بقي عن القروض الاصلية فصار ذلك شبيها بانكسار السهام
الذي يقع على شخصين فأكثر * قوله وعول ذي السبع مع عشرين أي وعول هذه المسئلة الأخيرة التي
يكون أصلها أربعة وعشرين تكون بزيادة اجزاء فروضها عليها الى سبعة محتمة مع عشرين أي الى سبعة
وعشرين فقط وأما عول الى ذلك العدد في موضعين إذا كان فيها ثمن وسدسان وثلاثان كزوجة وأبوين
وبنتين وكزوجة وجدتين وبنى ابن أو كان فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس كزوجة وبنت وأبوين وبنت
ابن وكزوجة وبنت وجدتين وبنت ابن والزوجة في المسئلة الاولى ثمن مقامه ثمانية ولكل من الابوين
سدس مقامه ستة والبنين ثلثان مقامهما ثلاثة وهي داخلة تحت الستة فاستعملها وقابل بينها وبين الثمانية
تجدهما متوافقين بالنصف فاضرب نصف احدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرين فاجعلها أصل
المسئلة واعط منها الزوجة ثلثها ولكل من الابوين سدسها اربعة والبنين ثلثها ستة عشر واجمع لك
القروض مجتمع لك سبعة وعشرون فاجعلها في موضع أصل المسئلة وانسب لك الخطوط الى السبعة والعشرين
فيأخذ كل واحد من المال مثل تلك النسبة ونسبة الثلاثة التي كانت الزوجة منها تسع فقد انقلب ثمنها تسعا
كما قال على رضى الله عنه حين سئل عنها وهو يخطب على المنبر تلك صارت ثمنها تسعا فاسترسل في خطبته العينية
بلا توقف ولذلك يقال لهذه المسئلة منبرية وهذه صورتها

٢٧	
٣	زوجة
٤	اما
٤	ابا
١٦	بنين

وقد عالت هذه المسئلة بمثل ثمنها وانقص لكل وارث تسع ما يستحقه لو
لم يكن عول وإذا أردت أن تسمى ما قدرها عالت به فانسب الزيد الذي
عالت به الى الاصل كالثلاثة في أصل المثال فإذا نسبته الى أصل المسئلة
الذي هو أربعة وعشرون كان ذلك ثمنها وإذا أردت أن تعرف ما قدرها
انتقص لكل وارث فانسب ذلك الزيد الى المجموع الذي بلغت به العول فإذا

نسبت تلك الثلاثة الى سبعة وعشرين كان لك تسعاً وقد أشرت قبل هذه المدة الى العاملين المذكورين بقوله

﴿وَأَنْسَبُ لِأَصْلٍ فِي زِيَادَةٍ وَفِي * نَقْصٍ لِمَجْمُوعٍ مَزِيدًا تَتَنَفَّى﴾

أى وانسب لاصل المسئلة عددا مزيدا عليه في حال طلب معرفة قدر زيادة المسئلة على أصلها وانسب في حال طلب معرفة قدر نقص لكل وارث عددا مزيدا على الاصل لمجموع بلغته بالعول تقتف أى تنبع ما قاله العلماء وكل وارث في المثال المذكور قد انتقص له تسع ما يستحقه من السبعة والعشرين المترلة منزلة مال الهالك على تقدير انتفاء العول وبقي له ثمانية اتساع حقه وبيان ذلك أن الزوجة لها ثمن المال في الاصل وثمان سبعة وعشرين هو ثلاثة صحيحة وثلاثة أثمان واجعل الصحيح من جنس الكسر بان تبسطه بضرب الثلاثة الصحيحة في امام الكسر واجمع الخارج الى الثلاثة فوقه يخرج لك سبعة وعشرين ثمنا وانقص منها تسعها الذى هو ثلاثة يبق لها أربعة وعشرون ثمنا وفيها ثلاثة صحيحة مستخرجة بقسمتها على مقام ذلك الكسر الذى هو الثمن وهي ثمانية اتساع ثمن المال وان كل واحد من الابوين له سدس سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهو أربعة صحيحة وثلاثة أسداس وأبسطها كما تقدم يخرج لك سبعة وعشرون سدساً وانقص منها تسعها الذى هو ثلاثة يبق له أربعة وعشرون سدساً وفيها أربعة صحيحة وهي ثمانية اتساع سدس المال وان البنيتين لها ثلثا سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهما ثمانية عشر وانقص منها تسعها الذى هو اثنان يبق لها ستة عشر وهي ثمانية اتساع ثلثي المال * قوله وعول ستة يرى لسبعة وثمان تسعة وعشرة أى وعول ستة الذى هو زيادة أجزاء فروض الستة عليها يرى أى يشاهد ونوعه تارة الى سبعة وتارة الى ثمانية وتارة الى تسعة وتارة الى عشرة وهي غاية عولها أما عولها الى سبعة فانما يكون في أربعة مواضع اذا كان فيها سدس ونصفان كما خلام وزج وأخت شقيقة وأولاد وكان فيها سدس وثلث وثلثان كام وأخوين لام وأخت شقيقة ان كان فيها نصف وثلثان كزوج وأختين شقيقتين أولاد وهذه صورة الاخيرة

٧	
٣	زوجا
٢	أختا
٢	أختا

وقد عالت هذه بمثل سدسها لان نسبة الواحد المزيده من الاصل سدس وانقص لكل وارث سبع ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ستة اسباع حقه لان نسبة ذلك المزيده المجموع سبع وبيان ذلك ان الزوج كان له من السبعة التى هي كالمال نصفها وهو ثلاثة صحيحة ونصف واذا بسطت

كما تقدم كان بسطها سبعة أنصاف واذا نقص منها سبعها الذى هو النصف الواحد بقي له ستة أنصاف وفيها ثلاثة صحيحة وهي ستة أسباع نصف المال وان الأختين كان لهما من السبعة ثلثا وهي أربعة صحيحة وثلثان واذا بسطت كما تقدم كان بسطها أربعة عشر ثلثا واذا نقص منها سبعها الذى هو ثلثان بقي لهما اثنا عشر ثلثا وفيها أربعة صحيحة وهي ستة أسباع ثلثي المال وأما عولها الى ثمانية فانما يكون في ثلاثة مواضع اذا كان فيها سدس ونصف وثلثان كام وزوج وأختين لاب أو كان فيها سدساً ونصف كام وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصفان كام وزوج وأخت لاب وهذه صورتها

٨	
٢	أما
٣	زوجة
٣	أخت

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث ربع ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلاثة أرباع حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها ثلث الثمانية التي هي كالمال وهي اثنان وثلثان وبسطها ثمانية أثلاث وانتقص لاربعاها الذي هو ثلثان وبقي لها ستة أثلاث وفيها اثنان صحيحان وهما ثلاثة أرباع ثلث المال وإن الزوج كان له نصف تلك الثمانية وهو أربعة وانتقص

لاربعاها الذي هو الواحد وبقي له ثلاثة وهي ثلاثة أرباع نصف المال وكذلك الأخت وأما عولها إلى تسعة فانما يكون في أربعة مواضع إذا كان فيهما سدس وثلث ونصفان كام وأخوين لام وزوج وأخت لاب أو كان فيها سدسان ونصف وثلثان كام وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وثلثان كام وأخوين لام وزوج وأختين لاب وهذه صورة الأخيرة

٩	
٢	أخوين
٣	زوجة
٤	أختين

وقد عالت هذه بمثل نصفها وانتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلثا حقه وبيان ذلك أن الأخوين لهما ثلث التسعة التي هي كالمال وهو ثلاثة وانتقص لها ثلثها الذي هو الواحد وبقي لها اثنان وهما ثلثا ثلث المال وإن الزوج كان له نصف تلك التسعة وهو أربعة صحيحة

ونصف وبسطها تسعة انصاب وانتقص له ثلثها الذي هو ثلاثة انصاف وبقي له ستة انصاف وفيها ثلاثة صحيحة وهي ثلثا نصف المال وارث الأخوين كان لها ثلثا تلك التسعة وهما ستة وانتقص لها ثلثا الذي هو اثنان وبقي لها أربعة وهي ثلثا ثلثي المال وأما عولها إلى عشرة فانما يكون في موضعين إذا كان فيها سدس وثلث ونصف وثلثان كام وأخوين لام وزوج وأختين لاب أو كان فيها سدسان وثلث ونصفان كام وأخت لاب وأخوين لام وزوج وأخت شقيقة وهذه صورة الأخيرة

١٠	
١	أما
٢	أخت
٣	أخوين م
٣	زوجة
٣	أخت

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث خمسا ما يستحقه لولم يكن عول وبقي له ثلاثة أخماس حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها سدس تلك العشرة التي هي كالمال وهو واحد صحيح وأربعة أسداس وبسطها عشرة أسداس وانتقص لها خمسها وبقي لها ستة أسداس وفيها واحد صحيح وهو ثلاثة أخماس سدس المال وكذلك الأخت للاب وإن الأخوين كان لها ثلث تلك العشرة وهو ثلاثة صحيحة وثلث وبسطها عشرة

أثلاث وفيها اثنان صحيحان وهما ثلاثة أخماس ثلث المال وإن كلا من الزوج والشقيقة كان له نصف تلك العشرة وهو خمسة صحيحة وانتقص له خمسها وبقي ثلاثة صحيحة وهي ثلاثة أخماس نصف المال * قوله وقد يكون عول الاثنى عشر لكل فرد بعده قد ظهر أى وينتهي العول للسبعة عشر أى وقد يكون على سبيل التحقيق عول الاثنى عشر لكل عدد فرد ظاهر بعده وينتهي عول هذا العدد لسبعة عشر وعول المسئلة التي يكون هذا العدد أصلها حينئذ يكون بالافراد التي هي ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فقط دون الأزواج التي هي أربعة عشر وستة عشر فلا تمول اليها أبدا * أما عولها إلى ثلاثة عشر فانما يكون

في ثلاثة مواضع اذا كان فيها سدس وثلثان كأم وزوج وبنين أو كان فيها سدسان وربع ونصف كأم وبنين أو زوج وبنت أو كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وأم وأخت لأب وهذه صور هذه الأخيرة

١٣	
٣	٤ زوجة
٤	٣ أما
٦	٢ اختا

وقد عالت هذه بمثل نصف سدسها وانتقص لكل وارث جزء من الثلاثة عشرة جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له اثنا عشر جزءاً من حقه وبيان ذلك ان الزوجة كان لها ربع من تلك الثلاثة عشرة التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وربع وبسطها ثلاثة عشر ربعاً وانتقص

لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الربع وبقي لها اثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة وان الأم كان لها ثلث من تلك الثلاثة عشر التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وبسطها ثلاثة عشر ثلثاً وانتقص لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الثلث وبقي لها اثنا عشر ثلثاً وفيها أربعة صحيحة وان الاخت كان لها نصف من تلك الثلاثة عشر التي هي كالمال وهي ستة صحيحة ونصف وبسطها ثلاثة ونصف وانتقص لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الثلث وبقي لها اثنا عشر نصفاً وفيها أربعة صحيحة * وأما عولها الى خمسة عشر فانما يكون في أربعة مواضع اذا كان فيها سدس وربع وثلث ونصف كأم وزوجة وأخوين لأم وأخت لأب أو كان فيها سدسان وربع وثلثان كأم وأخ لأم وزوجة وأختين لأب أو كان فيها ثلاثة سدسان وربع ونصف كأم وأخ وأخت لأب وزوجة وأخت شقيقة أو كان فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوين لأم وأختين لأب وهذه صورتها

١٥	
٣	٤ زوجة
٤	٣ أخوين م
٨	٣ أختين

وقد عالت هذه بمثل ربعها وانتقص لكل وارث خمس ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له أربعة أخماس حقه وبيان ذلك ان الزوجة كان لها ربع من تلك الخمسة عشر التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وثلاثة أرباع وبسطها خمسة عشر ربعاً وانتقص لها خمساً الذي هو ثلاثة أرباع وبقي لها اثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة * وان الأخوين كان لها ثلث من

تلك الخمسة عشر وهو خمسة وانتقص لها خمسها وبقي لها أربعة صحيحة * وان الأختين كان لها ثلثان من تلك الخمسة عشر وهما عشرة وانتقص لها خمسها وبقي لها ثمانية صحيحة * وأما عولها الى سبعة عشر فانما يكون في موضعين اذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلثان كأم وزوجة وأخوين لأم وأختين لأب * ومن هنا مسألة تسمى بأمر الأرامل وبالدينارية لان فيها سبع عشرة امرأة ورتوا سبعة عشر ديناراً بالقرض على السواء وهي جدتان وثلاث وجات وأربع أخوات لأم وثمان أخوات شقائق أو لأب أو كان فيها سدسان وربع وثلث ونصف كأم وأختين لأب وزوجة وأخوين لأم وأخت شقيقة وهذه صورة الاولى

١٧	
٢	٦ أما
٣	٤ زوجة
٤	٣ أخوين م
٨	٣ أختين

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث خمسة أجزاء من السبعة عشر جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول وبقوله اثني عشر جزءاً في حقه * وبيان ذلك ان الأم كان لها سدس من تلك السبعة عشر التي هي كالمال وهو اثنان وخمسة سدسان وبسطها سبعة عشر سدساً وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها اثني عشر جزءاً كل جزء هو سدس واحد وفيها اثنان صحيحان * وان الزوجة كان لها ربع من تلك

السبعة عشر التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وربيع وبسطها سبعة عشر ربما وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها اثني عشر ربما وفيها ثلاثة صحيحة * وإن الأخوين كان لهما ثلث من تلك السبعة عشر وهو خمسة صحيحة وثلثان وبسطها سبعة عشر ثلثا وانتقص لهما في خمسة أجزاء . وبقي لهما اثنا عشر ثلثا وفيها أربعة صحيحة * وإن الأخوين كان لهما ثلثان من تلك السبعة عشر وهما أحد عشر حاد وثلث وبسطها أربعة وثلثون ثلثا فيقسم هذا البسط على سبعة عشر فيخرج اثنان من تلك الأثلاث لكل . . . فينتقص الخمسة الأجزاء التي كان في كل جزء منها ثلثان من سبعة عشر جزءاً فيبقى اثنا عشر في كل جزء منها . . . إن مجموع ما فيها من الأثلاث أربعة وعشرون ثلثا وفيها ثمانية صحيحة مستخرجة من قسمة تلك الأثلاث على مقام الثلث لأن العمل في استخراج الصحيح من الكسر أن تقسم على مقام الكسر * قوله وعول ما بقي غير منتظر * أي وعول ما بقي من الأصول السبعة وهو الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية غير منتظر أي غير مرتقب ومرجو كان عول الأصول الأربعة الباقية لا يمكن وقوعه أبداً لأن الاثنين والثلاثة ليس لهما إلا حالتان وجود العاصب فيهما أو استحالة القروض لهما * وأما الأربعة والثمانية فلا بد فيهما من العاصب أبداً كما تقدم فلا يعول حينئذ من الأصول السبعة إلا الستة والاثني عشر والأربعة والعشرون لكن الستة تارة يكون فيها عاصب وتارة يستكملها أهل القروض وتارة يكون فيها عول والاثني عشر والأربعة والعشرون لا بد فيها من عاصب أو عول كما تقدم بيان جميع ذلك في الأمثلة السابقة وبالله التوفيق * ثم قال الناظم

أصلحه الله

﴿ صِفَةُ إِزَالَةِ الْإِنْكَسَارِ مِنَ السَّهَامِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا ﴾

فاقول المسئلة إذا صححت من بعض الأصول السبعة السابقة إما أن تبقى على ذلك العدد وما أن يمرض لها ما يوجب الزيادة على الأصل من عول أو أن ينكسر السهام على بعض الورثة لكن العول يوجب الزيادة على الأصل والنقصان من السهام لأن الزيادة كانت في الأصل دون ضرب في السهام كما تقدم وعمل الإنكسار إنما يوجب الزيادة على الأصل ولا ينتقص بسببه شيء للورثة لأن العدد الذي يزيد به الأصل في الإنكسار لا بد أن يضرب في الأصل وفي السهام معاً فيلزم من ذلك أن تزيد السهام بمثل ما زاد به الأصل والمافرق من أحكام العول ذكره بنده عمل الإنكسار الذي هو عدم انقسام السهام على نوع من الورثة أو أكثر مع تعدد أفراد النوع لأن الواحد لا ينكسر عليه عدد * أي هذا الكلام الآتي باب بيان صفة إزالة الإنكسار من السهام أي من الخطوط التي وقع الإنكسار فيها سواء كانت تلك الخطوط لأهل القروض أو لمن ورث معهم من العصبة وأما العصبة وحدهم فلا يقع الإنكسار في مسئلتهم إذ لا تصح ابتداء الأمن عدده وسوهم كما تقدم ثم قال الناظم

أصلحه الله

﴿ يَقَعُ الْإِنْكَسَارُ لِلْوَرَثِ * لِصِنْفٍ أَوْ صِنْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ ﴾

﴿ وَلَا يَكُونُ وَاقِعًا لِأَرْبَعِ * إِلَّا عَلَى تَوَرِثِ جَسَدَاتٍ فَعِ ﴾

فاقول في معنى ذلك أي يقع الإنكسار للسهام في المسألة للورث المتمدين لكن إنما يقع لصنف منهم أو

صنفين أو ثلاثة أصناف ولا يكون الانكسار واقماً في المسئلة لاربعة أصناف من الورثة الاعلى وجوب
توريث جدات ثلاث أو أكثر عند زبدن ثابت في المرجوح من قولين أو عند مالك في صورة الشركاء في
الامة اذا وطؤها في غير واحد فولدت أولاداً فالخاتمة بكل واحد منهم أو لم توجد العاقبة بالكلية
ثم مات أحد الأولاد قبل بلوغه بعد أن مات أمه وآبؤه عن جدات وأربع زوجات وثلاث أخوات شقائق وثلاثة
أخوة لام فإنه يكون واقماً لاربعة أصناف فقط ولا يقع لخمس أصناف على كل حال فمى أى فاحفظ أيها الطالب
ذلك ودليل الانحصار فيما ذكره والاستقراء لأن الورثة الذين يمكن الانكسار عليهم لا مكان تعدد افرادهم
يوجب بعضهم بعضاً فلا يمكن أن يجتمع منهم الامتداد ما ذكر من الاصناف والصنف والنوع والفرق
والجزء والطائفة كلها الفاظ مترادفة * وكل من يشترك في فرض واحد أو في الارث بالمصوبة فهو صنف واحد
ثم أشار الى العمل العام في أصناف الانكسار بقوله

﴿وَانْظُرْ إِذَا كَانَ بِيْذِ الْأَقْسَامِ * بَيْنَ رُؤُوسِ الصَّنْفِ وَالسَّهَامِ﴾
﴿فَإِنْ تَوَافَقَ فَخُذْ وَفْقَ رُؤُوسٍ * وَإِنْ تَبَايَنَّا فَجُمِّلَةَ الرُّؤُوسِ﴾
﴿وَبَعْدُ أَنْ يُؤْخَذَ مَا قَدْ حَكَمْنَا * يَكُونُ تَفْصِيلٌ بِمَا قَدْ بَقِيَ﴾

فأقول في معنى ذلك وانظر أيها الطالب اذا كان الانكسار في هذه الاقسام السابقة التي هي الصنف والصنفان
والثلاثة والاربعة بين عدد رؤوس كل صنف وسهامه التي كانت قدامه بالتوافق أو التباين فقط فان توافق
الرؤوس والسهام ولم تشترك في شيء من الاجزاء الصحيحة فخذ الرؤوس الحاصلة عندك واجملها في طرف
القرينة وبعد أن يؤخذ من كل صنف وقع عليه الانكسار في القرينة ما قد حكى أى ما قد ذكر من فوق
الرؤوس في التوافق وجملة الرؤوس في التباين يكون فيه تفصيل يأتي قريباً في العمل الذي قد بقي لتمام عمل ازالة
الانكسار من المسئلة ولا ينظر بين الرؤوس والسهام بالمتماثل والتداخل لأن تماثل الرؤوس والسهام في القدر يستلزم
الاقسام وكذلك دخول الرؤوس تحت السهام يستلزم كما اذا خرج منه أسهم الثلاثة أشخاص وأما اذا دخلت
السهام تحت الرؤوس كما اذا خرج لثلاثة أسهم لستة أشخاص فلا يستلزم لأن كل متداخل متوافق فاقصر على
عمل التوافق هنا لأنه أخصر من عمل التداخل لأن أخذ وفق الرؤوس أولى من أخذ بجمليتها ولم يكن مثال العمليين
هنا واحداً لأن السهام التي هي أحد العددين المنظور بينهما لا يضرب فيها شيء * ثم أشار الى تمام عمل ازالة
الانكسار من المسئلة التي وقع فيها الانكسار على صنف واحد من الورثة بقوله *

﴿فَإِنْ يَقَعُ ذَلِكَ لِصَنْفٍ مُّتَّحِدٍ * فَاجْرَوْهُمَا أَوْ رُؤُوساً قَدْ عُمِدَ﴾
﴿فِي أَصْلَافِهَا أَوْ عَوَّلَهَا فَمَا خَرَجَ * تَصِحَّ مِنْهُ أَبَدًا بِلاَ عَوْجٍ﴾
﴿وَاضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ بِمَا * ضُرِبَ فِي مَسْئَلَةِ ذَلِكَ أَهْبَا﴾

فأقول في معنى ذلك وان يقع ذلك الانكسار لصنف واحد من الورثة ونظرت بين رؤوسهم وسهامهم بالعمل

السابق حتى لا يخرج من وفق الرأس او جهتها الى طرق القربى فاجر اى فاضرب وفق ما معهودا اى معروفا
فما تقدم باخذه من الرأس ان وافقت السهام او اضرب رؤوسا اى عدد جملة رؤوس معهودة فيما تقدم وان
باتت السهام في اصل المسئلة ان تكن عالية اوفى مبلغ عولها ان كانت عالية فالعدد الذى خرج لك من
الضرب تصح منه المسئلة بلا وجود عوج اى انكار في ذلك الخارج ابدا واجعله حينئذ بعد العدد الذى
صححت منه اولاً واضرب سهام كل وارث فيما ضرب في مسئلة متقدمة بعد ان يجعل فوقها خرج له مستحقه
من ذلك العدد الثانى وافهم ايها الطالب ذلك العمل بتمامه * مثال توافق الرؤوس والسهام مع عدم العول
زوج وستة بنين فأصلها من أربعة فيكون الزوج واحد وللبناء الستة ثلاثة والستة اثنى عشر
لثلاثة اثنى عشر هي السهام بالثلث فاضرب الاثنين اثنى عشر في وفق الرؤوس في أصل المسئلة يخرج لك ثمانية واجعلها
بعد الاصل واضرب ما بيد كل وارث في الاثنين اثنى عشر في أصل المسئلة يخرج الزوج اثنان ولكل
ابن واحد هكذا

٨	٤	
٢	١	زوجا
٦	٣	ابناء

ومثال تباين الرؤوس والسهام مع عدم العول زوج وأربعة بنين فأصلها
من أربعة فيكون الزوج واحد وللبناء الاربعه ثلاثة والاربعة اثنى عشر
هي الرؤوس مائة لثلاثة اثنى عشر هي السهام فاضرب حينئذ جملة الرؤوس في
أصل المسئلة يخرج لك ستة عشر اجعلها بعد الاصل واضرب ما بيد كل واحد في الاربعه اثنى عشر
في أصل المسئلة يخرج الزوج أربعة ولكل ابن ثلاثة هكذا

١٦	٤	
٤	١	زوجا
١٢	٣	ابناء

ومثال توافقها مع العول زوج وستة أخوات شقائق فأصلها من ستة
فتعول السبعة ويكون الزوج ثلاثة والأخوات الست أربعة وهما متوافقان
بالنصف فاضرب حينئذ نصف الرؤوس في السبعة اثنى عشر هي مبلغ عولها
يخرج واحد وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة اثنى عشر في تلك السبعة
يخرج الزوج تسعة ولكل أخت من الأخوات الست اثنان هكذا

٢٨	٧	
٩	٣	زوجا
١٢	٤	أخوات

ومثال تباينها مع العول زوج وثلاث أخوات لاب فأصلها من ستة فتعول
الى سبعة ويكون الزوج ثلاثة وللأخوات الثلاث أربعة وهما متباينان
فاضرب حينئذ الثلاثة اثنى عشر هي جملة الرؤوس في السبعة اثنى عشر هي مبلغ عولها
يخرج لك احدى وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة اثنى عشر في تلك
السبعة يخرج الزوج تسعة ولكل أخت أربعة هكذا

٢٨	٧	
٩	٣	زوجا
١٢	٤	أخوات

وقس على تلك الامثلة الاربعه غيرها ثم أشار الى تمام عمل ازالة
الانكسار من المسئلة التى وقع الانكسار فيها على صنفين من الورثة بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى الصَّنَفَيْنِ * فَأَخْرِجِ الْوَقَفَيْنِ دُونَ مَيِّنِ﴾

﴿أَوْ الرُّوُوسَيْنِ مَعًا أَوْ أَعْزَلَا * رُوُوسٍ وَاحِدٍ وَوَقْفٍ مَا تَلَا﴾

﴿ وَبَيْنَ مَعْرُوفَيْنِ قَابِلٍ وَاعْمَلَا * بَيْنَهُمَا بِكُمْ مَتَاعًا أَنْجَلَا ﴾
 ﴿ مِنَ التَّمَائِلِ الَّذِي تَقْدَمَا * أَوْ غَيْرِهِ بِمَا قَبِيلٌ قُدِّمًا ﴾
 ﴿ وَأَضْرِبْ بِأَصْلٍ أَوْ بِعَوْلٍ مَبْدَأًا * فَمَا تَصِحُّ مِنْهُ يَبْدُوا أَبَدًا ﴾
 ﴿ وَأَضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثٍ مِمَّا كَانَ لَهُ * فِي عَدَدٍ ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك قد استعمل الناظم ثنية رؤس وإن كان جميع تكسير تنزيلا منزلة صنف أى وإن يكن ذلك الانكسار واقعا على الصنفين من الورثة فأخرج أيها الطالب إلى طرق الفريضة الوقفين المأخوذين من الرؤسين أن وافق رؤس كل من الصنفين سهامه دون وجود ميين أى كذب في ذلك أو أخرج إلى طرق الفريضة الرؤسين أى الصنفين معاً أى جميعا أن يابن كل من الصنفين سهامه وأعزل في طرف الفريضة رؤس صنف واحد بآين سهامه ووفق الصنف الآخر الذى تلاء أى تبعه من بعده أو من قبله إذا وافق سهامه وقابل بعد ذلك بين عديدين معزولين في طرف الفريضة وهما لوفقان في القسم الاول والرؤسان في الثانى والرؤس والوفق في الثالث بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين واعلم بين العددين في الطرق يحكم الوجه الذى قد انحلا أى ظهر بينهما من التماثل الذى تقدم عمله في تصحيح المسائل أو غير التماثل من جميع ما قدم قبل هذا الباب من التداخل والتوافق والتباين واضرب ما بدا أى خرج لك يعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين فأصل أى في أصل المسئلة أن لم تكن عائلة أو بعول أى أوفى مياغ عولها إن كانت عائلة فالعدد الذى تصح منه المسئلة بلا انكسار يبدوا أى يخرج من ذلك الصنف أبدا واجمله بعد العدد الاول واضرب لكل وارث ما كان له قدامه في عدد ضربته في أصل المسئلة أو في مياغ عولها بعد أن نجعله فوقها يخرج له ما يستحقه من ذلك العدد * ويستناد ما ذكر أن الانكسار على الصنفين يتصور فيه اثنتا عشرة صورة في مسائل غير العول ومثل ذلك في مسائل العول وهي صور التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين الوقفين المعزولين في الطرف إذا وافق كل من الصنفين سهامه وصور تلك الأقسام الأربعة بين الرؤس والوفق المعزولين في الطرف إذا بآين أحدهما سهامه ووافقها الآخر * مثال تماثل الوقفين أم وتمان أخوات لاب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتعمل إلى سبعة ويكون للام واحد وللأخوات الثمان أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤس الذى هو اثنان في الطرف وللأخوة الأربعة اثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس في الطرف والوقوفان المتزولان مماثلان فيستغنى بإحدهما فيسبعة أتى صححت منها المسئلة بعولها ليخرج أربعة عشر ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاثنين المضروبين في السبعة بعد جعلهما فوقها فيخرج للام اثنان ولكل أخت واحد ولكل أخ واحد هكذا

١٤	٧	
٢	١	١ أما
٨	٤	٢ أخوات ٨ م
٤	٢	٢ أخوة ٤

ومثال تداخل الوقفين أم وست عشرة أختا لاب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتعمل إلى سبعة ويكون للام واحد وللأخوات الست عشرة أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤس الذى هو أربعة في الطرف وللأخوة الأربعة اثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس

الذى هو اثنان في الطرف والوقوفان المعزولان متداخلا فيستغنى باكبرهما فيضرب في تلك السبعة فيخرج ثمانية وعشرون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاربع المضروبة في السبعة فيخرج للام أربعة ولكل أخت واحد ولكل أخ اثنان خارجان من قسمة الثمانية على عدد الاخوة هكذا

٢٨	٧	
٤	١	اما
١٦	٤	٤ اخوات
٨	٢	٢ اخوة

ومثال توافق الوقفين أم وست عشرة أخالاب واثنى عشر أخالام فأصلها من ستة وتعمل الى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست عشرة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرأس الذى هو أربعة في الطرف وتتكسر اثنان على اثنى عشر وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذى هو ستة

في الطرف والوقوفان المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج اثنى عشر فتضرب في تلك السبعة فيخرج أربعة وثمانون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الاثنى عشر فيخرج للام اثنى عشر ولكل أخت ثلاثة خارجة من قسمة ثمانية وأربعين على عددهن ولكل أخ اثنان خارجان من قسمة أربعة وعشرين على عددهم هكذا

٨٤	٧	
١٢	١	اما
٤٨	٤	٤ اخوات
٢٤	٢	٢ اخوة

ومثال تباين الوقفين أم وست أخوات لاب وأربعة أخوة لام فأصلها من ستة وتعمل الى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذى هو اثنان في الطرف وتتكسر اثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرأس الذى هو اثنان

في الطرف والوقوفان المعزولان متباينان فيضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فتخرج ستة فتضرب في تلك السبعة فيخرج اثنان وأربعون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الستة فيخرج للام ستة ولكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا

٤٢	٧	
٠٦	١	اما
٢٤	٤	٣ اخوات
١٢	٢	٢ اخوة

ومثال تباين الرأس ثلاث أخوات لاب وثلاثة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث أخوات وهما متباينان فتمزل جملة الرأس في الطرف والرؤسان المعزولان فماتلان فيستغنى باحدهما فيضرب في الاصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الثلاثة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثلاثة

المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخت اثنان ولكل أخ واحد هكذا

٩	٣	
٦	٢	٣ اخوات
٣	١	٣ اخوة

ومثال تداخل الرؤسين ثلاث أخوات لاب وستة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث وهما متباينان فيعزل الرأس في الطرف والرؤسان المعزولان متداخلا فيستغنى باكبرهما فيضرب

في الاصل فتخرج ثمانية عشر ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في الستة المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ واحد هكذا

١٨	٣	
١٢	٢	٣ أخوات
٦	١	٦ أخوة

ومثال توافق الرؤس تسع أخوات لاب وستة أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على تسع وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف وينكسر واحد على ستة وهما متباينان أيضا فتعزل الرؤس في الطرف والرؤسان المعزولان متوافقان بالثالث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر فيخرج ثمانية عشر فتضرب في الاصل فتخرج أربعة وخمسون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثمانية عشر فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا

٥٤	٣	
٣٦	٢	٩ أخوات
١٨	١	١٨ أخوة

ومثال تباين الرؤس ثلاث أخوات لاب وأربع أخوة لام فأصلها من ثلاثة فتتكسر اثنان على ثلاث وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف وينكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف والرؤسان المعزولان متباينان فيضرب أحدهما في الآخر فيخرج اثني عشر فتضرب في الاصل فيخرج ستة وثلاثون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل واحد في تلك الاثني عشر فيخرج لكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا

٣٦	٣	
٢٤	٢	٣ أخوات
١٢	١	٤ أخوة

ومثال تماثل الرؤس والوفى ثلاث أخوة لام وست أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف وينكسر اثنان على ست وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس الذي هو ثلاثة في الطرف والرؤس والوفى المعزولان متوافقان فيستثنى بأحدهما فيضرب في الاصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث فيما ضرب في الاصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت واحد هكذا

٩	٣	
٣	١	٣ أخوة
٦	٢	٦ أخوات

* ومثال تداخل الرؤس والوفى أربعة أخوة لام وأربع أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف وينكسر اثنان على أربع وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس الذي هو اثنان في الطرف والرؤس والوفى المعزولان متداخلان فيستثنى بأحدهما فيضرب في الاصل فتخرج اثنا عشر ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في الأربعة المضروبة في الاصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت اثنان هكذا

١٢	٣	
٤	١	٤ أخوة
٨	٢	٢ أخوات

* ومثال توافق الرؤس والوفى ستة أخوة لام وثمان أخوات لاب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على ستة وهما متباينان فتعزل الرؤس في الطرف وينكسر اثنان على ثمان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤس والرؤس والوفى المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج اثناعشر فتضرب في الاصل فتخرج ستة وثلاثون ومنها تصح فتجعل بعد الاصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الاثني عشر فيخرج لكل أخ اثنان ولكل أخت ثلاثة هكذا

٣٦	٣	
١٢	١	أخوة ٣
٢٤	٢	أخوات ٨

* ومثال تباين الرؤوس والوفى ثلاثة أخوة لام وأربع أخوات لاب
فاصلها من ثلاثة فينكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتزول الرؤوس في
الطرف وينكسر اثنان على أربع وهما مترافقان بالنصف فيعزل نصف

الرؤوس الذى هو اثنان في الطرف والرؤوس والوفى المزولان متباينان فيضرب أحدهما فى الآخر فتخرج
سته فتضرب فى الاصل فتخرج ثمانية عشر ومنها يصبح فتجعل بعد الاصل ويضرب مايد كل وارث فى تلك
السته فيخرج لكل أخ اثنان ولكل أخت ثلاثة خارجة من قسمة الاثنى عشر التى كانت لمن على عدد من هكذا

١٨	٣	
٦	١	أخوة ٣
١٢	٢	أخوات ٤

وقس على تلك الأمثلة غيرها من المسائل كان فيها عول أو لم يكن * ثم
أشار الى تمام عمل ازالة الانكسار من المسائل التى وقع الانكسار فيها
على ثلاثة أصناف من الورثة بقوله

﴿وَأِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ فَاعْزَلَا * مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَفَقَهُ أَوْ مَاجَلَا﴾
﴿فَتَبْرَزُ الثَّلَاثَةُ الْمُسْتَبْطَةُ * أَوْ فَاقَا أَوْ رُؤُوسًا أَوْ مَحْتَلَّةً﴾
﴿ثُمَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْهَا قَابِلٍ * ثُمَّ بَيْنَ ثَالِثٍ وَالْحَاصِلِ﴾
﴿بِأَوْجِهِ أَرْبَعَةٌ تَقْدَمَتْ * وَمَا بَدَأَكَ بِأَعْمَالٍ خَلَتْ﴾
﴿فَاضْرِبْهُ فِي مَبْلَغِ تِلْكَ الْمَسْئَلَةِ * يَبْدُ الَّذِي تَصَحُّ مِنْهُ مَكْمَلَةٌ﴾
﴿وَاجْعَلْهُ أَصْغَرَ سَهْمٍ وَاضْرِبْ * مِمَّا كَانَ لِلْوَرَاثَةِ فِيهِ نَصِبٌ﴾

فأقول فى تفسير ذلك والا يكن الانكسار واقعا فى المسألة على ثلاثة أصناف من الورثة فاعززان أى اللطاب
فى الطرف من كل صنف من تلك الاصناف الثلاثة وفقه أى وفق رؤوس كل صنف وافقت رؤوسه سهامه
واعززان فى الطرف جميع ماجلا أى ظهر فى رؤوس كل صنف ماينت رؤوسه سهامه من تلك الاصناف الثلاثة
فتبرز أى فتخرج بسبب ذلك العمل الاعداد الثلاثة المزولة فى الطرف المستبطة أى المستخرجة من
رؤوس تلك الاصناف الثلاثة بالتوافق والتباين حالة ككون تلك الاعداد الثلاثة أوفقا للرؤوس اذا وافق
كل من الاصناف سهامه أو أعدادا مختلفة بان كانت وفقين ورؤوسا أو رؤوسين ووفقا اذا وافق بعض
الاصناف سهامه دون البعض ثم قابل بين عديدين اثنين منها أى من تلك الاعداد الثلاثة المزولة فى الطرف
بأوجه أربعة متقدمة قبل هذا المحل وهى القائل والتداخل والتوافق والتباين واردهما الى عمل واحد بعمل
الوجه الذى كان بينهما من تلك الالوجه ثم قابل بين عدد ثالث من تلك الاعداد المزولة والممدد الحاصل
من الاثنين المفروغ منهما بأوجه أربعة متقدمة فى النظم واردهما أيضا الى عدد واحد بعمل تلك الالوجه
وما بدا أى خرج لك آخرأ بأعمال أى بأحد أعمال أربعة خالية أى ماضية فى تلك الالوجه الاربعه فاضربه
أى ذلك العدد الذى بدا وخرج آخرأ فى تلك المسألة التى وقع الانكسار فيها على ثلاثة أصناف يبد أى
يخرج لك العدد الذى تصح منه مسألة مكملة بعمل سالم من الانكسار واجعله أيضا ذلك العدد المضروب

في المسئلة جزء سهم موضوعا فوق المسئلة المضروب فيها واضرب ما كان للورثة قدامهم فيه أى في جزء السهم تصب أى توافق الصواب في عملك فيخرج بذلك لكل وارث ما يستحقه من المسئلة الأخيرة * ويستفاد من ذلك أن الاعداد الثلاثة المعزولة لا مخلو من أربعة أحوال اما أن تكون كلها أوافق أو تكون رءوساً أو تكون وقيقين ورءوساً أو تكون رءوسين ووفقاً ثم الاعداد الثلاثة في الاحوال الاربعة اما أن تكون كلها متباينة كل مرة أو متداخلة كائنين راربع وثمانية أو متوافقة كل أربعة وستة وعشرة أو متباينة كل ثلاثة وأربعة وخمسة أو يدخل اثنان مائة لان تحت ثلاث كل ثلاثة مرتين وستة أو يباين اثنان مائة لان ثلاث كل أربعة مرتين وستة أو يوافق اثنان متداخلان ثلاث كل أربعة وثمانية وعشرة أو يباين اثنان متداخلان ثلاث كائنين وأربعة وستة أو يدخل واحد تحت متوافقين كائنين وأربعة وستة أو يباين واحد متوافقين خمسة وأربعة وستة أو يدخل اثنان متباينان تحت ثلاث كائنين وثلاثة وستة أو يدخل واحد تحت أحد المتوافقين ويباين الآخر كل ثلاثة وأربعة وستة وإذا ضربت هذه الاقسام الثلاثة عشر التي كانت في النظر بين الاعداد المعزولة في الاربعة الاحوال التي كانت في الاعداد المعزولة باعتبار كونها أوفقاً أو غيرها كان طارح اثنين وخمسين قسماً * واعلم أن الانكسار على ثلاثة أصناف لا يكون الا في المسئلة التي تصح من ستة أو اثني عشر أو أربعة وعشرين * مثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسئلة أصلها ستة جدتان وثلاث أخوات لاب وأربعة أخوة لام فاصلها من ستة وتقول تسعة فتكسر واحد على جدتين وهما متباينان فاعزل الرءوس في الطرف وينكسر اثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرءوس الذي هو اثنان في الطرف فتبرز الاعداد المعزولة رءوسين ووفقاً ثم قابل بين الاثنين والثلاثة من تلك الاعداد المعزولة تجد هاتين متباينتين فاضرب أحدها في الآخر يخرج لك ستة ثم قابل بين هذه الستة الحاصلة وبين العدد الثالث الذي هو اثنان تجد هاتين متداخلتين فاستغن باكرهما الذي هو الستة واضربه في مباح المسئلة يخرج لك العدد الذي منه المسئلة بلا انكسار وهو اثنان وأربعون فاجعلها بعد الاولى واجعل تلك الستة فوق الاولى لتكون جزء سهمها واضرب فيها ما يريد كل وارث يخرج لكل جدة ثلاثة ولكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا

٤٢	٧	
٦	١	٢ جدتين
٢٤	٤	٣ أخوات
١٢	٢	أخوة ٢ م

* ومثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسئلة أصلها اثنا عشر أربع زوجات وست أخوات لاب وثمانية أخوة لام فاصلها من اثني عشر وتقول خمسة عشر فتكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرءوسين في الطرف وتنكسر ثمانية على ست وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف

الرءوس الذي هو ثلاثة في الطرف وتنكسر أربعة على ثمانية وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرءوس الذي هو اثنان في الطرف فتبرز الاعداد المعزولة وقيقين ورءوساً ثم قابل بين الاثنين والاربعة من تلك الاعداد تجد هاتين متداخلتين فاستغن باكرهما الذي هو الاربعة ثم قابل بين هذه الاربعة الحاصلة والعدد الثالث الذي هو الثلاثة تجد هاتين متباينتين فاضرب أحدها في الآخر يخرج لك اثنا عشر فاضربها في الخمسة عشر التي هي مباح المسئلة يخرج لك ما تصح منه وهو ثمانون ومائة واضرب ما يريد كل وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ ستة هكذا

١٨٠	١٤	
٣٦	٣	٤ زوجات
٩٦	٨	٣ أخوات
٤٨	٤	٢ أخوة

(ومثل الانكسار على صورة أصناف) في مسألة أصلها أربعة وعشرون أربع زوجات وثلاث بنات واربع أعمام فاصلها في أربعة وعشرين فتتكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر ستة عشر على ثلاث وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر خمسة

على أربعة وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف فتبرز تلك الأعداد المعزولة رؤوساً ثم قابل بين الأربعة والأربعة تجزئها مثلاً فاستغن بإحدهما ثم قابل بين الحاصل لك والعدد الثالث تجزئها متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك اثنا عشر وهي جزء السهم واجعلها فوق الأربعة والعشرين واضربها فيها يخرج لك ما تصح منه المسألة وهو ثمانية وثمانون ومائتان فاجعلها بعد الأصل واضرب ما بيدك وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل بنت أربعة وستون ولكل عم خمسة عشر خارجة من قسمة ما كان قدامهم على عددهم هكذا

٢٨٨	٢٤	
٣٦	٣	٤ زوجات
١٩٢	١٦	٣ بنات
٦٠	٥	٤ أعمام

وقس على تلك الأمثلة غيرها (تنبيهان الأول) اعلم ان العدد الذي يضرب فيه ما بيدك وارث ليخرج سهمه يقال له في سائر الابواب جزء السهم لانه جزء من سهم كل وارث كان في يده اثنان فاكثروا أما الذي كان في يده واحد فذلك العدد هو مقدار سهمه * وبيان ذلك في هذا المثال الاخير

أن الاثني عشر التي هي جزء السهم هي التي تنوب كل فرد من الافراد الستة عشر التي كانت في يد البنات وتنوب كل فرد من الافراد الخمسة التي كانت في يد الأعمام ويلزم من ذلك أن تكون تلك الاثني عشر ثلث جملة سهم الزوجات ونصف من سهم البنات وخمس سهم الأعمام فإذا كررت تلك الاثني عشر بمقدار ما بيدك وارث خرجت جملة سهمه (الثاني) قد تقدم أن الانكسار يقع على أربعة أصناف إذا كان في الورثة ثلاث جدات فاكثروا العمل فيه كالعمل في الانكسار على ثلاثة أصناف إلا أنك تقابل بين الحاصل بين الأعداد المعزولة في الضرب وبين العدد الرابع الباقي من الأربعة المعزولة بالأوجه الأربعة السابقة ثم تضرب الحاصل في تلك الأعداد الأربعة فيما صحت منه المسألة الأولى فيخرج لك ما تصح منه بلا انكسار وتضرب ما بيدك وارث فيما ضرب في المسألة فيخرج سهمه (مثال ذلك) أربع زوجات وثلاث جدات وست أخوات لاب وثمانية أخوة لام فاصلها من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر فتتكسر ثلاثة على أربع زوجات وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر ثمانية على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرؤوس الذي هو ثلاثة في الضرب وتكسر أربعة على ثمانية أخوة وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرؤوس الذي هو اثنان في الطرف ثم أرتجع الى الأعداد الأربعة المعزولة في الطرف فتقابل بين الاثنين والثلاثة تجزئها متباينة فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك ستة ثم قابل بين الستة الحاصلة منهما والثلاثة الاخرى تجزئها متداخلين فاستغن بالستة التي هي اكبرها وقابل بينها وبين الأربعة الباقية تجزئها متوافقين بالنصف فاضرب نصب أحدهما في كامل الآخر يخرج لك اثنا عشر من تلك الأعداد الأربعة المعزولة في الضرب فاضرب بها في السبعة عشر التي صحت منها المسألة الأولى يخرج

٣٠٤	١٧	
٣٦	٣	٤ زوجات
٢٤	٢	٣ جدات
٩٦	٨	٣ اخوات
٤٨	٤	٣ اخوة

لك ما تصح بلا انكسار وهو أرستقراطية وجعلها بعد الاولى واضرب ما يبد كل وارث في تلك الاثني عشر يخرج لكل زوجة ستة وثلاثون ولكل جدة ثمانية ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ ستة هكذا وانما واقتصر النظم في الانكسار على مذهب الكوفيين لانه المعروف عند الطلبة المبتدئين الذين وضع لهم هذا النظم وبالله التوفيق ثم قال

﴿ كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ مَسَائِلٍ فِيهَا وَارِثٌ مَفْقُودٌ ﴾

فاقول في تفسير ذلك ان هذا الكلام الآتي باب بيان كيفية أى صفة تصحيح مسائل أى كل مسألة فيها أى فى ورثتها وارث مفقود أى غالب معدوم خبره لم يعرف هل هو حي أو ميت حين مات قريبه الذى أراد ورثته الحاضرون قسمة ماله وأما اذا كان أقاربه الحاضرون لا يرتون ربع المفقود كالأخوة مع ابن مفقود فلا يحتاج فيه الى العمل الآتي بل يوقف جميع مال الميت ومال الابن المفقود عند أمين حتى يتبين من يستحق كلا منهما فان ثبت بعد ايقاف كل من الامين أن ذلك الابن المفقود كان حيا حين موت والده ولم يعرف الاب هل هو حي أو ميت ضم مال والده الذى ورثه الى ماله فيوقف الجميع الى ظهور موته أو انقضاء أمد التعمير فيكون لمن يرثه حين موته تحقيقا أو حكما ثم قال الناظم أصله الله

﴿ وَقَدَّرَنَ مَمَاتَ وَارِثٍ فَقِيمًا * وَصَحَّحَنَ مَسْأَلَةَ لَبْنٍ وَجَدَ ﴾
 ﴿ وَقَدَّرَنَ حَيَاتَهُ وَصَحَّحَنَ * أُخْرَى عَلَى مِيرَاتِهِ ثُمَّ انْظُرْ ﴾
 ﴿ بَيْنَهُمَا يَوْقَى أَوْ مُدَاخَلَةً * أَوْ الْمَيَاتِ نِسَةً أَوْ مُمَاتَةً ﴾
 ﴿ تَبْدُ بِهِ جَامِعَةً ثُمَّ أَصْبَحَا * جُنَّةً مَا فِيهَا دَلِيلُ كِلْتُمَا ﴾
 ﴿ يَخْرُجُ لَهَا جُزْءُ لِسْتِهِمْ وَاضْرِبْ * فِيهِ سِيَهَامٌ وَارِثِيهَا الطَّلِبُ ﴾
 ﴿ وَأَدْفَعْ لِمَنْ وَرَثَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ * قَلِيلًا أَوْ مُمَاتًا مِنْ خَارِجَيْنِ ﴾
 ﴿ وَمَا بَقِيَ يُوقَفُ حَتَّى يُعْلَمَا * كَوْنُ قَيْمِدٍ وَارِثًا أَوْ حَرِمًا ﴾

فاقول في تفسير ذلك ان سألت أيها الطالب عن كيفية تصحيح مسألة كان فى ورثتها وارث مفقود فقد رن مامات أى حصول موت وارث مفقود قبل موت قريبه الحاضر وصححن مسألة لمن وجد حاضرا فى ورثته بالعمل السابق فى تصحيح المسائل وقد رن حياة ذلك المفقود حين موت قريبه وصححن مسألة أخرى على ميراث ذلك المفقود مع الحاضرين الوارثين فى مال ذلك الميت بالعمل السابق أيضا ولكن تقدم ما شدت من المسألتين لان الواو لا تقتضى الترتيب ثم انظره أيها الطالب بينهما أى بين المسألتين يوقف أن يعمل

موافقة أو مداخلة أو مياينة أو مماثلة فان تماثلنا فاستغن باحداهما وان تداخلنا فاستغن باكبرهما وان توافقتا فاضرب وقف احداهما في كامل الاخرى وان تباينت فاضرب احداهما في الامر الذي يتدونه أى تخرج بذلك العمل مسألة ثلاثة جامعة لهما ثم اقسم جملة ما كان فيها أى في تلك الجامعة على كليتها أى كل واحدة من المسألتين قبلها يخرج لها أى لكل واحدة منهما جزء سهم يوضع فوقها واضرب فيه أى في جزء سهم كل منهما سهام وارثها أى الوارثين فيها الطلب جمع طالب أى الطالبين حظوظهم في تلك الجامعة وادفع من الجامعة ان ورت شيئاً في المسألتين أى في الاولى والثانية معا خارجاً قليلاً من خارجين مختلفين لأن أهلها هو الحق له أو خارجاً مماثلاً لغيره من خارجين متماثلين لاستواء ارثه في التقديرين وأما من ورت في احدهما دون الاخرى فلا تدفع له شيئاً لانه لم يتحقق له في الحال شيء واجمع لك الاعداد التي كانت محقة لاربابها واطرح جماعتها من تلك الجامعة وما بقي منها بعد الطرح هو مشكوك فيه بوقف عند أمين حتى يعلم بينة مقبولة كون فقيد أى مفقود وارثاً لذلك الميت أو محروماً من ارثه ثم مثل للتوافق بين المسألتين بقوله

﴿ كل زوج والأم والأخت وأب * قد عتيم قبل موت الأقرب ﴾
 ﴿ واستغن أن جميع ما قد ذكرنا * بأربع وعشرين تظفراً ﴾
 ﴿ للزوج تسع والأم أربع * ويؤت الماتى يعلم ينفع ﴾

فأقول في تفسير ذلك تظفر محزوم على أنه جواب الامر وأما فتح لا طلاق القافية أى والتوافق مثل مسألة الزوج والأم والأخت الشقيقة وأب مفقود عن المذكورين قبل موت الأقرب اليهم الذى أرادوا قسمة ماله واستعمل أهل الطالب في هذا المثال جميع ما قد ذكر من تصحيح المسألتين مع الاولى من تباينة والثانية من ستة لأنها إحدى العراوين التين ترت فيها الأم ثلث مابق * والظر بينهما يلاوجه الاربعة السابقة تظفر بأربع وعشرين أى بأربعة خارجة لك في الجامعة وعشرين بضرب وقف احداً على كامل الآخرين لتوافق المسئلة بالنصف واستعمل ما بقى من الاعمال السابقة بأن تقسم تلك الجامعة على كل منها فيخرج جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية أربعة ونضرب لارباب كل مشئلة ما لهم فيها في جزء سهم أو تدفع لمن ورت فيها أقل الخارجين يكن للزوج تسعة لأنها أقل الخارجين له والأم أربعة لأنها أقل الخارجين لها ويؤت الباقي الذى هو واحد عشر في بدامين الى حصول علم ينفع في قسمه وهو علم ككون المفقود وارثاً للميت أو محروماً من ارثه وان كان مال الميت أكثر أقل من الجامعة قسم على الجامعة باحد طرق قسمة التركة مما ينوب من يستحق شيئاً في الحال أخذه من جملة المال وما ينوب العدد انوقوف في الجامعة يزل من جملة المال فيوقف الى ظهور ما يوجب قسمه وهذه صورتها

٢٤	٤	٣	
٩	٣	٣	زوجا
٤	١	٢	أما
		٣	اختا
١١	٢		أب مفقود

* ومثال التماثل أم وعمان أحدهما مفقود فمسئلة تقدير موت المفقود تصح من ثلاثة للأم واحداً وللحاضر اثنان ومسئلة حيلته تصح من ثلاثة لكل وارث واحد ثم تظفر بينهما بما تقدم من الواجه تجد بينهما تماثلاً فاستغن باحداها واجملها جامعة واقسمها على كلتا المسألتين يكن سهم كل جزء منها واحداً واضرب للأم الوارثين في المسألتين معاً

مالها في كل منها في جزء سهمها. لكن الخارجين متماثلين فادفع لها في الجامعة أحدها واضرب للم الوارث
فيهما ماله في كل منهما في جزء سهمها. وانع له في الجامعة الواحد الذي هو الاقل من الخارجين واطرح مجموع
ما خرج لها من الجامعة بقى. أحدها المشكوك فيه فيوقف الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما وهذه صورتها

٣	٣	٣	
٥	١	١	أنا
١	١	٢	عما
١	١		عامة مقود

* ومثال التداخل أم وأخ شقيق وابن مفقود فمسئلة تقدير موت
المفقود تصح من ثلاثة للام واحد وللأخ اثنان ومسئلة حياته تصح
من ستة للام واحد والابن خمسة ثم انظر بينهما لما تقدم من الأوجه
تجد بينهما تداخلا فاستغن بأكبرها الذي هو الستة واجعلها جامعة

واقسمها على كل منهما يكن جزء سهم الاول اثنان وجزء سهم الثانية واحد واضرب الام الوارثة فيهما مع مالها في
كل منها في جزء سهمها وادفع لها أقل الخارجين المختلفين وهو الواحد واطرحه من الجامعة بقى خمسة وهي
المشكوك فيها فتوقف الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما وهذه صورتها

٦	٢	٣	
١	١	١	أما
٤		٢	أخا ش
	٤		أبنا د

* ومثال آخر من التوافق زوج وأم وأخت شقيقة وأخ شقيق مفقود فمسئلة
تقدير موته تصح بوطها من ثمانية فيكون لكل من الزوج والأخت ثلاثة
واللام اثنان ومسئلة حياته يعمل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للزوج
تسعة واللام ثلاثة والأخت اثنان وللأخ أربعة ثم انظر بينهما لما تقدم من

الدرجة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك اثنان ويسعون فاجعلها
جامعة واقسمها على كليهما يكن جزء سهم الاول تسعة وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل من الزوج
والأخت الذين ورثوا فيها ماله في كل منهما في جزء من سهمها وادفع له في الجامعة أقل الخارجين يكن للزوج
سبعة وعشرون واللام ثمانية عشر والأخت ثمانية واطرح مجموع هذه الأعداد من الجامعة بقى خمسة وعشرون وهي
المشكوك فيها فتوقف الى كون المفقود وارثا أو محرما ومن الارث وهذه صورتها

٢٢	١٨	٨	
٢٧	٩	٣	زوجا
١٢	٣	٢	أما
٨	٢	٣	أختا ش
٢٥	٤		أخا ش د

* ومثال الثباين ثلاثة يتبن أحدهم مفقود فمسئلة تقدير موته تصح من
اثنين ومسئلة حياته تصح من ثلاثة فانظر بينهما بما تقدم تحديبا فاضرب
أحدهما في الأخرى يخرج لك ستة فاجعلها جامعة واقسمها على كليهما
يكون جزء سهم الاول ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين واضرب لكل
واحد من الاثنين الوارثين فيهما مع ماله في كل منهما في جزء سهمها وادفع

له في الجامعة أقل الخارجين الذي هو اثنان ثم واطرح مجموع ما كان لها من الجامعة بين اثنين وهو المشكوك
فيه فيوقف في يدايتين الى ظهور كون المفقود وارثا أو محرما ومن الارث
وهذه صورتها

٦	٣	٢	
٢	١	١	أبنا
٢	١	١	أبنا
٢	١		أبنا د

وقس على تلك الامثلة كل ما ورد عليك من المسائل التي كان في ورثتها
وارث مفقود ثم أشار الى أن المفقود يرث من ذلك القدر الموقوف في حالة
دون حالتين بقوله

﴿ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ حَيْثُمَا ظَهَرَ * حَيَاتُهُ بُعِيدَ مَوْرُوثٍ غَيْرِ ﴾

﴿وَلَقَدْ تَنَبَّيْنَا فِي الْحَالِ تَيْنِ وَهَمَّا * ظُهُورُ كَوْنِ مَوْتِهِ مُقَدَّمًا﴾
 ﴿وَكَوْنِ تَعْمِيرِهِ لَهُ قَدْ خَرَجَ * وَلَمْ يَبَيِّنْ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَنْجِي﴾

وأقول في تفسير ذلك فارت المقفوء في القدر الموقوف بثبت أى يحصل شرعاً حينما ظهر بعد الايقاف سمة المقفوء أى ثبتت بينة مقبولة أو قدم بنفسه بموت غابر أى سابق له في الوفاة فان قدم بنفسه أخذ من ذلك الموقوف تدبير ما يرثه منه وبأخذ الحاضر الذى تنفقه حياة المقفوء قدر ماله منه أيضاً وان ثبت أنه كان حياً ثبات بموت موروثه انتقل حقه من الموقوف الى ورثته بعمل المقاسمات وان ثبت انه حي بموت موروثه ولم يعرف هل هو فى الحال حي أو ميت ضم حقه من الموروث الى جملة ماله فيوقف الجميع الى ثبوت موته أو انقضاء مدة التعمير وينتفى ارت المقفوء من الموقوف في الحالتين الحاليتين للحالة الاولى وهما ظهور أى ثبوت كونه موت المقفوء مقدما على موت قربيه المالك عن المال وكون أمد تعمير مقدر له أى المقفوء قد خرج أى انقضاء ولم يبق أى لم يظهره من أمر ذاك المقفوء ما يرجح ظهوره من حياة أو موت وإذا ثبت حينئذ أن المقفوء مات قبل موت صاحب المال أو بقي أمر التعمير ولم يتبين شئ فلا يرث المقفوء من ذلك الموقوف شيئاً لا قضاء شرط الارث الذى هو تأخر الوارث عن الموروث أو لأجل الشك فى ذلك فيكون جميع الموقوف فى الحالتين لم يستحقه بالارث من الحاضرين حين موت صاحب المال فان كان فى الحال ميتاً انتقل حقه من الموقوف لورثته بعمل المناسخت ثم أشار الى كيفية قسمة ذلك الموقوف لأربابه اذا تبين من يستحقه بقوله

﴿وَحِينَ مَا حَصَلَ مَا قَدْ بَيَّنَّا * قَسِمَ مَوْقُوفٌ لِمَنْ تَبَيَّنَّا﴾
 ﴿يَضْرِبُ مَالَهُمْ بِحِزِّ سَهْمِهِمْ * فَلَهُمْ يَبْدُوا تَمَامَ حَقِّهِمْ﴾

فأقول في تفسير ذلك وحينما حصل أى ثبت شرعاً ما قد بين قبل هذا المحل من كون المقفوء وارثاً للميت أو غير وارث له قسم جميع قدر موقوف المقفوء الذى تبين استحقاقه للموقوف شرعاً ويكون قسمة لهم بضرب ما كان لهم أى المستحق للموقوف وعم بعض ورثة الاولى أن تبين أن المقفوء غير وارث للميت أو بعض ورثة الثانية أن تبين أنه وارث للميت في جزء سهم مسألتهم الموضوع فوقها فلم يبدوا أى قيدوا لهم بذلك الضرب تمام حقه من الجماعة فيأخذ كل واحد من المال قدر نسبة حقه من الجماعة وإذا تبين كون المقفوء حينئذ غير وارث للميت لثبوت موته قبل موت صاحب المال أولاً بقضاء أمد التعمير ولم يتبين شئ فاضرب الجميع من ورث مسألة تقدير موت المقفوء ما كان بيده فى جزء سهمها الخارج من قسمة الجماعة عليها ان كانت الجماعة مثل التركة وأدفع له مثل ذلك الخارج من الموقوف ان لم يأخذ شيئاً ابتداء وان أخذ شيئاً ابتداء فانظر الى الخارج له فى الحال فان كان مثل ما أخذه أولاً فلا شئ له من الموقوف وان كان الخارج له فى المال أكثر مما أخذه أولاً أخذ من الموقوف ما بقي تمام حقه من جملة المال وبيان ذلك فى المثال الاول الذى كانت صورته هكذا

٤ ٣
 أنك تضرب الثلاثة التي كانت بيد الزوج في الاولى التي لم يرث فيها
 الاب المفقود في الثلاثة التي هي جزء سهمها فتخرج له تسعة وهي مثل ما
 اخذه أولا من الجامعة فلا شيء له من الموقوف حينئذ ثم تضرب للام
 الاثنين في جزء سهم الاولى أيضا فيخرج لها ستة وهي اكثر مما أخذته
 أولا من الجامعة باثنين فتدفع لها الاثنين من الاخذ عشر الموقوفة ثم تضرب
 للاخت ما بيدها في جزء سهمها أيضا فيخرج لها تسعة وهي لم تأخذ
 شيئا من الجامعة أولا فتدفع لها التسعة الباقية في الموقوف * واذا تبين

٧	٦	٨	
٣	٣	٣	زوجا
٤	١	٢	اما
		٣	اختا
	٢		وابا

كون المفقود وارثا للميت لظهور حياته بعد موت موروثه كما ضرب له ولجميع من ورث معه في الثانية
 ما كان لهم في جزء سهم مسئلتهم وادفع لمن لم يأخذ شيئا ابتداء جميع ما خرج له وادفع لمن أخذ بعض حقه
 ابتداء تمام حقه * وبيان ذلك في المثال المذكور أنك تضرب الثلاثة التي كانت للزوج في الاربعة التي
 هي جزء سهم مسئلتهم فيخرج له اثنا عشر وهي اكثر من التسعة التي أخذها أولا بثلاثة فتدفع له الثلاثة
 من الاخذ عشر الموقوفة ثم تضرب للام واحدا في الاربعة فيخرج لها أربعة وهي مثل ما أخذته أولا
 فلا شيء لها حينئذ من الموقوف ثم تضرب للاثنين في الاربعة فيخرج له ثمانية وهو لم يأخذ شيئا
 أولا من الجامعة فتدفع له الثمانية الباقية في الموقوف * وهذا كله اذا كان مال الميت مثليا وكانت حملته مقدار
 ما صحت منه الجامعة وأما ان كان الموقوف مقدما كدار أو أرض معينة أو كانت التركة مثليا أكثر من
 الجامعة أو أقل منها فانك اذا أردت أن تقسم الموقوف لمن تبين أنه يستحقه تصحح المسئتين وجامعة
 كما تقدم في صدر الباب ثم تستخرج ما يستحقه كل واحد من ذلك الموقوف في الجامعة بالعمل المذكور
 هنا وتجمعه قدامه في موضع آخر وتجمع جملة ذلك فوق الخط فيكون مثل ذلك الموقوف في الجامعة وتضم
 عليه ذلك المال الموقوف حسبهما الذي هو المثلث الكثير أو القليل أو قيمة المقوم باحد طرق قسمة التركة
 * وبيان ذلك في المثال المذكور اذا كان المال الموقوف مقوما يساوي اثنين وعشرين مثقالا وتبين كون
 المفقود غير وارث للميت أنك تجعل قدام الاخين الاثنين الباقيين تمام حقهما وتعمل قدام الاخت جميع
 التسعة التي هي حقها وتجمع ذلك فوق الخط فيكون احد عشر وتعمل بعدها الاثنين والعشرين المذكورة
 وتقسما على ما قبلها فيخرج اثنان فتجعلها فوقها لتكون جزء سهمها وتضرب في ما بيد كل وارث فيخرج
 للام أربعة وللاخت ثمانية عشر هكذا

واذا تبين كون المفقود وارثا فاجعل قدام الزوج الثلاثة التي بقى تمام حقه وقدام
 الاب جميع الثمانية التي هي حقه واقسم على مجموعها الاثنين والعشرين كما ذكر يخرج
 للزوج ستة وللاب ستة عشر هكذا

١٢	١١	
٤	٢	اختا
١٨	٩	اختا

٢٢	١١	
٦	٣	زوجا
١٦	٨	ابا

واستمع لمن مثل هذا العمل المذكور هنا في سائر الامثلة السابقة وغيرها في كل ما
 يرد عليك في مسائل هذا الباب الذي هو من أهم الاواب التي يكثر وقوع مسائلها
 ثم أشار الى ما هو الاصح في قدر أمد التعمير المفقود الذي يجب وقف المشكوك
 فيه الى انقضائه بقوله

﴿وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ فِي التَّعْمِيرِ * سَبْعُونَ بِالْحَقِّقِ أَوْ تَقْدِيرِ﴾

﴿إِنْ كَانَ فَقْدُهُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَّا * حُضُورَ حَرْبٍ وَوَبَاءٍ حَصَلَا﴾

فاقول في تفسير ذلك المراد بالوباء كل مرض علم لا يسلم صاحبه غالبا كان طاعونا أو غيره ويلحق بذلك كل جماعة شديدة يضيق معها غالبا من غاب عن بلده أي وأشهر الأقوال الكائنة في قدر أمد تعمير المفقود الذي يجب وقف المال إلى انقضائه هو سبعون عاما تمضي من يوم ولادته عند مالك وابن القاسم وأشهب ثبت قدرها بتحقيق بينة مقبولة زمان ولادته أو بتحقيق البينة قدر عمره ان لم يوجد من يشهد بالتحقيق لان الشهادة على التتدبر في نسبة جائزة عند تعذر التحقيق بان يقولوا الغالب انه ابن كذا من الاعداد في العام الفلاني الذي فقد فيه فيضم ما بقي من الاعوام بعد فقده الى ماضى قبل فقده فينظر الى جملة ذلك فاذا اجتمع من ذلك سبعون عاما حكم الحاكم بموته لخبر اعمار امي ما بين الستين الى السبعين وقل من يجوز ذلك وان اختلف الشهود في قدر سنه فالأقل هو التعمير فاذا حكم بموته فما كان موقوفا للشك ورثه الحاضرون دون المفقود لاحتمال موت المفقود قبل قريبه وكذلك مال المفقود يرثه من كان حيا من أقاربه حين الحكم بموته كما تقدم في صدر النظم ولكن اذا وقعت الشهادة بقدر سنه على التقدير لا يد أن يحلف الورثة الذين يضر بهم العلم بقدر سنه أنه قد مضى من عمره سبعون عاما فيحكم الحاكم حينئذ بموته فيرثونه ومن نكل منهم بقيت حصته حتى يحلف سواء كان ذلك المفقود مفقودا في أرض الاسلام أو في أرض الكفر بأسر أو غيره وقيل امد التعمير خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون وان فقدوه وابن سبعين أو ابن ثمانين أو ابن تسعين ز يدق تعميره عشرة أعوام وان كان ابن مائة على زيادة عامين أو عشرة قولان وان كان ابن مائة وعشرين ز يذله العام ونحوه ايقافا * ولكن انما يكون أمر تعميره مذكرا ان كان فقده عرض أهله بالاحضور موضع حرب أي قتال حاصل بين طائفتين في المسلمين أو بين المسلمين والكفار وبلا حضور موضع وباء أي مرض يكثر الموت منه حاصل في بعض البلاد وأما اذا قل في قتال واقع بين المسلمين فانه يحكم بموته ويورث ماله بعد انفصال الصفيين ولم يظهر خبره كان موضع القتال قريبا أو بعيدا وقيل لا بد من التلوم بعد الانفصال هذا ما يقتضيه كلام الشيخ خليل في مختصره لكن قيد ذلك بما اذا شهدت بينة مقبولة انهم رأوه حاضرا في القتال قال ابن رشد في المقدمة وان كان رأوه خارجا مع العسكر ولم يروه في المترك حكمه حكم المفقود في وجهه وماله باق في إمام المفقود في قتال واقع بين المسلمين والكفار فانه يحكم بموته فيورث ماله بعد انقضاء سنة كائنة بعد نظر السلطان ويحتمل عن خبره وعلى هذا القول اقتصر الشيخ خليل في مختصره وبه القضاء لا بدلس وقيل يبقى ماله الى التعمير كالأسير والمفقود في أرض الشرك بلا قتال اللذين يجب بقاء ماله الى التعمير وأما المفقود في مكان الطاعون أو نحوه من الامراض العامة التي يلقب هلاك صاحبها حكمه حكم حاضر صف القتال بين المسلمين فيحكم بموته بعد البحث عنه ولم يظهر خبره قال بعض شراح المختصر عن اللحنى يحتمل من فقد في بلد زمان الطاعون وفي بلد توجه اليه وفيه طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم سعال في طريق مكة فكان الرجل لا يسعل الا يسير ثم يموت ففقد ناس ممن خرج الى الحج ممن لم يأت لهم خبر حياة ولا موت فرأى مالك أن تقسم أموالهم ولا يضرب لهم أجل المفقود ولا غيره للذي باع من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في الشدائد يتجمعون من ديارهم الى غيرهم البوادي ثم يفقدون انهم يحملون على الموت وقد علم ذلك من حالهم اذا توجهوا الى البلد الذي يمضون اليه تدبهم الضيقة والموت اهـ ولكن انما يحتمل على الموت اذا توجه الى البلد فيه طاعون اذا شهدت بينة مقبولة بانه وصل الى ذلك البلد فقدت فيه ولم أر من صرح بذلك في هذه لكن لا فرق بين من خرج مع العسكر للقتال وبين من خرج

لموضع الطاعون لان الاصل عدم وصول كل منهما الى محل الخيف وربما يصح ذلك من كلام الاخفي المذكور
 لان وجود القند في بلد توجه اليه انما يتصور بعد الوصول اليه **(تنبيه)** اعلم أن المفقودين على ما يقتضيه ما تقدم
 على سبعة أنواع **(الاول)** المفقود في أرض الاسلام بلا قتال **(والثاني)** المفقود في أرض الكفر بأسر الكفار
 له **(والثالث)** المفقود في أرض الكفر بلا قتال ولا أسر بل هربه اليها خوفا من الملك أو بخر وجهه للتجارة
 في تلك الارض حكم أموال هؤلاء الثلاثة أن تدعى الى التقضاء **(أمد التعميم)** **(والرابع)** المفقود في موقع أرض القتال
 بين المسلمين والكفار حكم هذا النوع أن يبحث السلطان عن خبره فإذا لم يظهر له خبر ضرب له أجل محدود سنة
 فإذا مضت السنة ولم يظهر خبره حكم بموته فيورث ماله حينئذ حمل له على الموت في القتال وقيل يقي ماله الى التعميم
 حمل له على الاسر **(والخامس)** المفقود في قتال بين المسلمين وحدهم حكم هذا إذا ثبت انه حضر القتال أن
 يورث ماله بعد انفصال الصنفين ولم يظهر له خبر لان الغالب موته في القتال قيل بلا تلوم وقيل لا بد من التلوم
 بالاجتهاد بعد انفصال الصنفين **(والسادس)** المفقود في موضع فيه طاعون أو غيره من الامراض التي يكثر
 الموت منها **(والسابع)** المفقود في زمن المجاعة والشدة والحكم في هذين النوعين أن يورث ماله بعد البحث
 عن حاله ولم يظهر له خبر لان الغالب في ذلك الموت فقد اعتبر الموت الذي هو الغالب وهذه المسائل دون
 السلامة التي هي الاصل لتدورها والله أعلم * ثم قال أصله الله

﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الصَّلَاحِ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب بيان تصحيح مسائل صلح بعض الورثة مع بعض في تركه مورثهم
 والمراد بالصلح عند القرصين هو تسليم الوارث جميع حظه أو بعضه يعوض أو غيره لمتعدد من الورثة على أن
 يكون ذلك بينهم على قدر مورثتهم أو على عددهم وسهم فما كان بموضع من التركة وغيرها فلا بد فيه من شروط
 البيع لان الصلح على الاقرار يشترط فيه ما يشترط في البيع من وجود الشرط وانتفاء الموانع وما كان بغير عوض
 فلا بد فيه من شروط التبرع من حياتها وغيرها ويدخل في صالح المعارضة ما إذا أخذ واحد من الورثة شيئاً من
 التركة وسلم ما عده لياقي الورثة على الاشاعة بينهم لانه قد باع حظه فيما سلمه لهم محظوظهم فيما أخذه ويدخل فيه
 أيضاً ما إذا كان الميت أو لورثته دين على واحد من الورثة فصالحوه على أن يخرج عن جميع حظه لهم أو على أن
 يحط من حظه أو أخذ بمضيه وتسليم باقيه لهم ويلزم من انحطاط حظه ارتفاع حظوظ غيره ويلحق به ما إذا كان
 لواحد من الورثة دين على الميت أو على باقي الورثة فصالحهم على أن يرفع أكثر من حظه كما إذا كان له ثلث بالارث
 فصالحهم على أن يأخذ النصف فيلزم من ارتفاع حظه انحطاط حظوظ غيره فيكون المصالح كالوصي له بالنصف
 * ثم أشار الى عمل ما اذا وقع الصلح بموضع أو غيره على أن يكون المشلع بين أربابه على قدر ميراثهم بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ قَدْ أَخَذَ * شَيْئاً مِنَ التَّرَكِّ ثُمَّ تَبَدَّلَا﴾

﴿سَائِرَ أَمْوَالٍ عَلَى الْإِشَاحَةِ * إِيَّاقِ وَرَثٍ دَعَوْا لِقِسْمَةِ﴾

﴿أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ حَظَّهُ لَهُمْ * عَلَى الْفَرَائِضِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ﴾

﴿فَصَحَّحْنَا مِنْ ثَمَلَةِ الْجَمِيعِ * ثُمَّ أَمَحَ حَظَّهُ مِنَ الْمَوْضُوعِ﴾

(يُتَّقِ الَّذِي تُصَحُّ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ * لِيَنْ بَقِيَ فِي شِرْكَةٍ مُكْمَلَةٍ)

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن أحد الورثة قد أخذ من متروكة الميت شيئا مخصوصا كان عرضا أو مئليا أو للصنفين معا ثم تبدى أي سلم ذلك الوارث سائر أموال ياقية على الاشاعة لباقي وارث أي لجميع بقية وارث دأين أي طالبين لقسمة المشاعة لهم على قدر ميراثهم أو باع أحد الورثة حظه أو هبته لهم أي للوراث الباقيين يكون ذلك الخط بينهم على قدر الفرائض أي على قدر ميراثهم فصحيح أنهما الطالب في الاقسام الثلاثة مسألة جميع الورثة بعدد تضعه فوق الخط وتعطي منه لكل وارث حظه فقامه ثم أع أي اسقط حظ ذلك المصالح من العدد الموضوع فوق الخط بعد محو ذلك المصالح من الورثة ببق العدد الذي تصح منه المسئلة للورثة الباقيين في شركة مكملة بتسليم المصالح ذلك المشاع لهم. يقال للمسئلة الباقيين خاصة اذ بها تقع حصصهم في حظ المصالح وإن وقع الاشتراك في حظوظ الباقيين فلأن ترددها إلى أوقافها اختصارا وإن صالح أحدهم وارثا على جميع حظه بعوض أو غيره فاحبه من الورثة واجمع حظه إلى حظ مصالحه وإن صالح أجنبيا على جميع حظه بعوض أو غيره فأجعل الاجنبي في موضعه يقوم مقامه. مثال القسم الاول ما إذا ترك الميت أمًا وابنتين وبنات قد جهرها بحلى وساع على أن تحاسب بذلك ان قامت بطلب الارث في متروكة فاختارت البنت ما جهرت به وسلمت لهم بقية متروكة أبيها طالبت الام والابنات لك أنت تقسم ذلك المشاع المتروكة لهم على قدر ميراثهم فصحيح مسألة جميع ورثة الميت من ستة واعط منها للام واحدًا ولكل ابن اثنين وللبنات واحدًا ثم أخ البنت وحظها من المسئلة واسقط الواحد الذي هو حظها من الستة الموضوعه فوق الخط يبق ما صح منه المسئلة التي هي الخاصة وهو خمسة للام منها واحد ولكل ابن اثنين فتأخذ الام حينئذ خمس ذلك المتروكة وكل ابن خمسيه قل ذلك المتروكة أو أكثر كان أصولا أو غيرها فإن كان عشرين مثقالا كان للام منها خمسها الذي هو أربعة ولكل من الابنين خمسها ثمانية وهذه صورتها

٢٠	٥	
٤	١	أما
٨	٢	أبنا
٨	٢	ابنا

ومثال آخر فيها إذا كان المأخوذ من التركة الحاضرة ما إذا تركت امرأة زوجها وأما وأختا لاب وكا وكلهم رشدا عارفين قدر التركة وقدر ما يرثونه فاختارت الام أن تأخذ في قدر ارثها دارًا أو أمة أو جنانة أو مئليا أو مقوما مخصوصا مع شيء من المثلثات وسلمت للزوج وللأخت سائر المتروكة الما كان على الاشاعة بينهما فقبلا ذلك للام ولولم يجتمعوا على تقويم ذلك المتروكة وإنما

جعل كل واحد قيمة لذلك بنفسه وتكمل ما ينوب الام من جملة القيمة حتى عرفه فتراصوا على ذلك أدلًا يشترط في بيع عرض بموضع تعين القيمة لها ثم طلب الزوج والأخت لك ان تقسم ذلك المشاع لهما على قدر ميراثهما فصحيح مسألة جميع ورثة المالكه بعولها من ثمانية واعط لكل من الزوج والأخت ثلاثة وللأم اثنين ثم اسقط من الثمانية حظ الام الآخذة شيء مخصوص من التركة بعد عولها من المسئلة يبق ستة للزوج منها ثلاثة والأخت ثلاثة وهي الخاصة ولك ان ترددها إلى اثنين لتوافق الحظين بالثلث فيكون لكل منهما واحد من اثنين فيأخذ نصف ذلك المشاع قل أو أكثر فإن كانت قيمة المشاع ثلاثين مثقالا كان لكل منهما خمسة عشر من تلك القيمة فيأخذ من أنواع ذلك المشاع القوم ما يساوي ما خرج له من القيمة وهذه صورة ذلك

۳۰	۲	۶	زوجا
۱۵	۱	۳	
۱۵	۱	۳	اختا

وان أردت أن تعرف قيمة العرض الذي أخذه المصالح في سهمه على مقتضى ما يساويه عندكم فإن لم يصحوا به فانسب حظ المصالح الذي أسقطه من المسئلة من جميع ما بقي بعد اسقاطه وخذ مثل تلك النسبة من قيمة المشاع فما كان فهو قيمة ذلك العرض فإذا نسبت في هذا المثال الاثنين

التي هي حظ الام من جملة الستة الباقية بعد الاسقاط كان ذلك ثلثاخذ حينئذ ثلث الثلاثين التي هو قيمة المشاع بقسستها على ثلاثة يخرج لك عشرة وهي قيمة ذلك المرض عند الورثة فاذا زدتها على الثلاثين يكون مجموع التركة أربعين للام منها ربعها الذي هو عشرة كما كان لها ربع النخاسة التي هي مسئلة جميع الورثة ولم يذكر في النظم ما تعرف به قيمة المرض اذ لا قاعدة في معرفتها الا كتب جميع ذلك في وثيقة القسمة فينظر في ذلك ان ادعى بعضهم الفين في المرض المأخوذ على وجه المراضاة بالتقويم ولا تعديل على القول بأنه يقام بالفين في قسمة المراضاة بالتقويم ولا تعديل وهو ضعيف والله اعلم * ومثال آخر ما اذا ترك الميت زوجة واما وابنتين وبناتا من غيرها وديارا واشجارا وفدادين فتراضوا على ان تأخذ تلك الزوجة التي هي أجنبية عنهم قسما معينا في ثمنها وبق ما عدا ذلك الفدان مشاعا بين الباقيين ثم طلبوا منك أن تقسم لهم تلك الاملاك المشاعة فصح مسئلة جميع ورثة المالك من عشرين ومائة لاجل الانكسار ثم اسقط من المسئلة الزوجة المصاحبة وحققا كما تقدم تبقى المحاصة خمسة ومائة للام منها عشرون ولكل ابن أربعة وثلاثون والبنات سبعة عشر هكذا

١٠٥	
٢٠	اما
٣٤	ابا
٣٤	ابا
١٧	بنا

فياخذ كل واحد منهم من تلك الاملاك بمثل نسبة حظه من العدد الذي يثبت
منه هذه الحصة * ومثال للقسم الثاني الذي وقع فيه بيع المصالح جميع حظه
لثمن عدها من الورثة على ان يكون بينهم على قدر ميراثهم بعوض يعطونه
من أموالهم على قدر ميراثهم ما اذا ترك الميت زوجة وبناتها واخوالا بفاع
الاخ حظه الزوجة مع بنتها بعشرة مثاقيل على ان يكون حظه بينهما على
المذكور كذلك فصحب مسئلة جميعهم من ثمانية تم أسقطه الاخ المصالح وحظه من

٥	
١	زوجا
٤	بناتا

المسئلة كما تقدم تبقى الخاصة خمسة للام منها واحد وللبنت أربعة هكذا
فيكون على الام خمس اثنى الذى هو مثقالان وعلى البنت أربعة ائماسه التى
هى ثمانية مثاقيل ويكون جمع التركة ائماسا بينهما كذلك ويشترط فى صحة
ذلك البيع ان يكون قدر حظ الاخ الذى هو ثلاثة ائمان جميع التركة المعلومه

فعلوما عندنا معهم حين البيع وان تصلم كل من الام والبنات ما ينوبها من حظ الاخ ومن الثمن الذي يبيع به حين البيع أيضا اذ لابد ان يعلم كل مشتر الفقه الذي اشتراه والتمن الذي اشتراه به ولا يحصل العلم بجميع ذلك غالبا الا ان كان البيع بعد افعال فريضة جميع الورثة واسقاط حظ المصالح منها كما ذكرنا اخبارهم بجميع ما يشترط عليه ويشترط مثل ذلك أيضا في القسم الاول الذي كان فيه الشيء المصالح به من التركة والله اعلم * ومثل القسم الثالث الذي وقع فيه هبة أحد الورثة جميع حظه لمن عداه على ان يكون بينهم على قدر ميراثهم ما اذا وهب الاخ في المثال المذكور حظه للزوجة والبنات على ان يكون بينهما كما ذكرنا قاسم جميع التركة للام والبنات اثناسا كما ذكر في المثال الاخير ولا يشترط في صحة الهبة ان يعلم قدر الموهوب على ما مشي عليه الشيخ خليل في مختصره وان وقع الصلح في الاقسام الثلاثة المذكورة على بعض الحظ فقط على ان يكون ذلك البعض بين من عداه على قدر ميراثهم فلا بد في ذلك من تصحيح مستلئين وجامعتين فيكون العمل فيه شيئا بالمثل الآتي في قسمة

المصالح عليه على عدد الورث لكن لا بد بعد تصحيح الاولى لجميع الورثة ان ينزل مما يبد المصالح مثل الجزء الذي وقع عليه الصالح وتدير عليه خطافي بيته علامة على انه موقوف حتى يتخاص المصالحون وان لم يكن لما في يده جزء صحيح فاضرب مقام ذلك الجزء في المسئلة واجعل الخارج عوضا عنها واضربه أيضا فيما بيد كل وارث ثم اجعل ما يخرج للمصالح مثل ما ذكره صحيح الثانية بنقل سهام غير المصالح أو ارقام الى قدامهم ثم انظر بين الجزء المخطوط عليه في بيت المصالح وما صحت منه الثانية بالتوافق والتباين كالخط الذي مات عنه الميت في المناسختات ثم اضرب في الاولى وفق الثانية ان توافق المنطور بينهما وجمعتها ان تباينا تخرج لك الجامعة واجعل جزء سهم الاولى وفق الثانية في التوافق وجمعتها في التباين واجعل جزء سهم الثانية وفق جزء المخطوط عليه في التوافق وجمعتها في التباين واضرب للمصالح ما لم يصالح عليه في جزء سهم الاولى فقط واضرب لغيره في المسئلتين معا * مثال ذلك اثنان وبنيت مجهزة بمال على الحساب صالحتهما أختهما على ان تأخذ ثلثي حظها من التركة وتسايم لها الثلث الآخر في مقابلة جهازها ثم طلبوا منك ان تقسم لهم التركة التي هي ستون مثقالا فصحيح الاولى من خمسة يخرج لكل ابن اثنان وللبنات واحد والواحد الذي وقع الصالح على آخر ثلثه ليس له ثلث صحيح فاضرب مقام الثلث في أصل المسئلة واجعل الخمسة عشر المخلوكة لك عوضا عن الاولى واضرب ذلك المقام فيما يد كل وارث يخرج لكل ابن ستة والبنات ثلاثة واجعل قدام البنات اثنين واجعل أحدها مخطوطا عليه فجمعهما ثم صحيح الثانية من اثنين لتوافق سهم الابنين بالسدس ثم انظر بين الابنين التي هي الثانية وبين الواحد المخطوط عليه فجمعهما متباينين فاضرب جملة الثانية في الاولى تخرج لك الجامعة ثلاثين ثم اجعل على الاولى اثنين وعلى الثانية واحدا واضرب للابنين فبهما معا يجتمع لكل منهما ثلاثة عشر واضرب المصالحه الاثنين الباقيين لها في جزء سهم الاولى تخرج لك أربعة ثم اقسم الستين التي هي التركة على الجامعة يخرج جزء سهم اثنين واضرب فيه ما يد كل واحد يخرج لكل ابن ستة وعشرون وللبنات ثمانية هكذا

٦٠	٣٠	٢	١٤	
٢٦	١٣	١	٦	ابن
٢٦	١٣	١	٦	ابن
١٨	٩	٢	٢	بنات

وقس على هذا المثال غيره ولك أن تنسب الجزء الذي بقي للمصالح مما صحت منه الاولى وتعطى له مثل تلك النسبة من جملة التركة وتقسيم باقي التركة على حصص المصالحين فيخرج لكل واحد ما يستحقه كما لو نسبت لابنين الباقيين المصالح في المثال المذكور من خمسة

عشر فتكون ثلثي الخمس ثم تأخذ مثل هذه النسبة من الستين التي هي التركة بأن قسمها على خمسة التي هي الامام الاول فيخرج خمسها وهو اثني عشر ثم تأخذ في هذه الاثني عشر وهو ثمانية فتعطيها المصالحه ثم تسقط تلك الثمانية من الستين فتبقى اثنان وخمسون فتقسمها على الابنين التي هي المصالحه فيخرج لكل واحد من المصالحين ستة وعشرون * وان صالح أحد الورثة بعضهم على جميع حظه أو بعضه على أن يكون بين المصالحين على قدر ميراثهم فصحيح الاولى كما ذكر في المثال الاخير ثم صحيح الثانية من سهام المصالحين فقط ثم انظر بين ما وقع عليه الصالح من حظ كامل أو بعضه وبين ما صحت منه الثانية بعمل التوافق أو التباين كالمناسختات حتى تستخرج الجامعة وحظوظ الجميع منها على الوجه المذكور في المثال الاخير * مثال ذلك زوج وأم وابن وبنيت صالح الزوج الابن والبنات فقط على ثلث حظه وأبني لنفسه ثلثه فصحيح الاولى من ستة وثلاثين لاجل الانكسار وصحيح الثانية من ثلاثة لتوافق حظي المصالحين بالسبع وهذه الثلاثة توافق الثلاثة التي وقع عليها الصالح بالثلث فاضرب ثلث الثانية في الاولى يخرج لك ستة وثلاثون وهي الجامعة واجعل جزء سهم كل منهما واحدا واضرب لكل واحد في جزء سهم التي

ورث فيها يخرج لكل من الزوج والام ستة وللابن ستة عشر وللبنات ثمانية هكذا

٣٦	٣	٣٦	
٦	ص	٣٦	زوجا
٦	ص	٦	اما
١٦	٤	١٤	ابنا
٨	١	٧	بناتا

ثم أشار الى أول العمل في صلح وقع على أن يكون المصالح عليه
بين المصالحين على عدد رؤسهم بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ سَلَمٌ حَظَّهُ لَكُمْ * عَلَى رُؤُسِهِمْ يَكُونُ قِسْمُهُمْ﴾
﴿فَلِلْجَمِيعِ صَحْحَنُ السَّابِقَةِ * وَمِنْ رُؤُسٍ مِنْ عَدَاةِ الْآخِئَةِ﴾
﴿وَبَيْنَ ذَاوِ حَظِّهِ انْظَارُ عَمَلٍ * وَفَاقٍ أَوْ تَبَايُنٍ بِلَا خَلَلٍ﴾

فأقول في تفسير ذلك وان يكن أحد الورثة مسلما حظه كله أو بعضه يبيع أو هبة لم أي لجميع الورثة
غيره أو لبعضهم تسلما يكون قسمهم لذلك سبب ذلك التسليم على عدد رؤس المصالحين فصححن أيها الطالب
المسئلة السابقة أي الأولى لجميع ورثة الميت بالعمل السابق في تصحيح المسائل وصححن المسئلة اللاحقة
أي الثانية التي هي التابعة للأولى من عدد رؤس من عداة أي من جاوره في الاسم وخالفوه فيه من المصالحين
وانظر بعد ذلك بين هذه اللاحقة وحظ المصالح الذي وقع عليه الصلح كان كلا أو بعضاً بعمل وفق أن
توافقا أو عمل تبين ان تبائنا على الوجه الآتي بيانه في كل منهما بلا وجود خلل أي خطأ في ذلك العمل
ويدخل في توافقيهما ما اذا تماثل القدر والمصالح عليه جملة الثانية لان المائلة تستلزم الموافقة وماذا تدخل
لان التداخل يستلزم التوافق أيضاً لكن لا ينظر هنا بالتماثل ولا بالتداخل حيث لا يضرب وفق العددين
المنظور بينهما في كامل الآخر * ثم أشار الى تنعيم عمل ما اذا توافقت العددين المنظور بينهما في شيء من
الاجزاء بقوله

﴿وَاضْرِبْ فِي الْأُولَى إِنْ وَفَّقَ حَصَلًا * وَفَقِ الْأَخِيرَةِ وَمَا بَدَأَ اجْعَلًا﴾
﴿جَامِعَةً وَأَحْكُمُ لَوْفَقِ الثَّانِيَةِ * بِأَنَّهُ جُزْءٌ لِسَهْمِ الْمَاضِيَةِ﴾
﴿وَأَحْكُمُ لَوْفَقِ حَظِّهِ فِي الْفَائِزَةِ * يَكُونُهُ جُزْءًا لِسَهْمِ الْآخِرَةِ﴾
﴿ثُمَّ اضْرِبْ أَسْهُمَ كُلِّ وَاحِدَةٍ * فِي جُزْئِهَا وَاجْمَعْ تَقَرُّ بِالْقَائِدَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك واضرب أيها الطالب وفق المسئلة الاخيرة في الأولى ان حصل وفق بين الثانية
والحظ المصالح عليه المنظور بينهما بما تقدم واجمع ما بدا أي خرج لك من الضرب مسئلة ثالثة جامعة
للاولين واحكم لوفق الثانية بانه جزء سهم الماضية أي الأولى التي يوضع عليها فيضرب فيه لن ورث

فيها واحكم وفق حظ المصالح عليه في المسئلة الغاية أي السابقة التي هي الاولى بكونه جزء السهم الاخيرة التي يوضع عليها فيضرب فيه لأربابها ثم اضربن أسهم ورثة كل واحدة في المستلثين في جزء سهمها واجمع لكل واحد ما خرج له من المستلثين في جدول الجامعة تفرز بكال القائمة المطلوبة * مثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على جميع الحظ مع سائرهم من تركت زوجا وبنتا وأما وأختا لأب فصالح الزوج على حظه سائرهم على عدد رؤسهم فصحيح الاولى من اثني عشر والثانية من ثلاثة على عدد رؤس المصالحين ثم انظر بين الثانية وحظ الزوج المصالح تجد هما متوافقين بالثلث فاضرب ثلث الثانية في الاولى يخرج لك اثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الاولى وفق الثانية واجعل على الثانية وفق الحظ المصالح عليه واضرب لورثة كل واحدة أسهمهم في جزء سهمها واجمع الخارجين في جدول الجامعة يخرج للثب سبعة وللأم ثلاث وللأخت اثنان هكذا

١٢	٣	١٢	
ص	ص	٣	زوجا
٧	١	٦	بنتا
٣	١	٢	أما
٢	١	١	أختا

ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على جميع الحظ مع بعضهم بالسواء من تركت زوجا وأما وبنتا وعمما فصالحات البنت على جميع حظه الأم والم فقط بالسواء بينهما فصحيح الاولى من اثني عشر والثانية من اثني عشر وهي توافق الستة التي وقع عليها الصلح بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك اثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الاولى نصف الثانية واجعل على الثانية نصف الحظ المصالح عليه واضرب لهم في جزءي السهم واجمع كما تقدم يخرج للزوج ثلاثة وللأم خمسة والم أربعة واحد بالارث وثلاثة بالصلح هكذا

١٢	٢	١٢	
٣		٣	زوجا
٥	١	٢	أما
ص	ص	٦	بنتا
٤	١	١	عمما

ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على بعض الحظ مع سائرهم بالسواء زوج وأم وأختا لآب صالحهم الزوج على ثلثي حظه وأبى لنفسه ثلثا فصحيح الاولى بعولها من ثمانية والثانية من اثني عشر وهي توافق ثلثي حظ الزوج بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك ثمانية فاجعلها جامعة واجعل على كل منهما واحدا ليكون جزء سهمها

واضرب واجمع كما تقدم يخرج للزوج واحد وللأم ثلاثة وللأخت أربعة وهكذا

٨	٢	٨	
١	ص		زوجا
٣	١	٢	أما
٤	١	٣	أختا

* ومثال التوافق فيما اذا وقع الصلح على بعض الحظ مع بعضهم بالسواء من ترك زوجة وأما وبنتا وأبا فصالحات البنت الابوين فقط على ثلث حظه بالسواء بينهما فصحيح الاولى من أربعة وعشرين والثانية من اثني عشر وهي توافق الأربعة التي هي ثلث حظ البنت بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى يخرج لك أربعة وعشرون فاجعلها جامعة واجعل على الاولى واحدا وعلى الثانية اثني عشر واضرب واجمع كما تقدم ويخرج للزوج ثلاثة وللأم ستة وللبنات ثمانية والاب سبعة خمسة

بالارث واثنان بالصلح هكذا

٢٤	٢	٢٤	
٣		٣	زوجا
٠٦	١	٦	أما
٠٨		٨	بنتا
٠٧	١	٧	أبا

* ثم أشار الى تقسيم عمل ما اذا تبين المددان المتطور بينهما بعد تصحيح الاولى والثانية بقوله

﴿وَأَنْبَبْ لَدَا تَبَايُنٍ أَخِيرَةٍ * فِي جُمْلَةِ الْأُولَى تَكُنْ كَبِيرَةٍ﴾

﴿وَأَسْهُمْ الْأُولَى أَضْرِبِينَ فِي التَّالِيَةِ * وَأَجْرٍ فِي الْحِطِّ سِهَامِ التَّالِيَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك واضرب أيها الطالب عند حصول تباين الثانية والخط المصالح عليه التكامل أو بعضه مسألة أخيرة مصححة من رؤوس المصالحين في جملة المسئلة الأولى تكن أي تخرج لك مسألة كبيرة جامعة لها واضربين بمد ذلك أسهم ورثة الأولى في جملة الثانية أي التامة للأولى المجمولة فوق الأولى لتكون جزء سهمها واجر أي اضرب سهام ورثة الثانية في جملة الخط المصالح عليه المجمول فوقها ليكون جزء سهمها واجمع لمن ورث فيها كما تقدم ليخرج لكل واحد ما يستحقه من الجامعة * مثال التباين فما إذا وقع الصلح على جميع الخط مع سائرهم بالسواء من ترك أخوين لام وثلاثة أخوة لاب فصالح أحد الأخوين جميعهم على جملة حظه بالسواء فصصح الأولى من ثمانية عشر لاجل الانكسار على صنفين والثانية من أربعة وهي تباين الثلاثة التي هي المصالح فاضرب حينئذ جملة الأخيرة في الأولى تخرج لك الجامعة الكبيرة وهي اثنان وسبعون واجعل على الأولى جملة الثانية وعلى الثانية جملة الخط المصالح عليه واضرب لهم في جزأى السهم واجمع كما تقدم يخرج للاخ للام خمسة عشر ولكل واحد من الأخوة للاب تسعة عشر هكذا

١٨	٤	٧٢	
٣	ص		اخلام
٣	١	١٥	اخلام
٤	١	١٩	اخالاب
٤	١	١٩	اخالاب
٤	١	١٩	اخالاب

* ومثال التباين فيما اذا وقع الصلح على بعض الخط مع سائرهم بالسواء من ترك زوجة وأبوين وابنتين فصالحات الزوجة سائرهم على ثلث حظها بالسواء فصصح الأولى بعولها من سبعة وعشرين والثانية من أربعة وهي تباين الواحد الذي هو ثلث حظ الزوجة فاضرب جملة الثانية في الأولى يخرج لك ثمانية ومائة وهي الجامعة واجعل الثانية على الأولى واجعل الواحد الذي وقع عليه الصلح على الثانية واضرب السهم ورثة كل واحدة في جزء سهمها واجمع لمن ورث فيها مما كما تقدم يخرج للزوج ثمانية ولكل من الابوين سبعة عشر ولكل بنت ثلاثة وثلاثون هكذا

٢٧	٤	١٠٨	
٢		٨	زوجة
٤	١	١٧	اما
٤	١	١٧	ابا
٨	١	٣٣	بنتا
٨	١٠	٣٣	بنتا

وقد يكون الصلح على أن يرفع أمر الورثة الى أكثر من حظه لدين كان له على الميت مثلاً ويلزم من ذلك انحطاط حظوظ الباقيين عن قدرها (والمعمل فيه) أن تصصح مسئلة جميع الورثة ثم تسقط منها سهام المصالح فتبقى المحاصة ثم تجعل بعدها مقام الجزء الذي وقع الصلح على أخذها فينزل المصالح منزلة الموصي له بذلك الجزء وتغطي منه ذلك الجزء المصالح ثم تنظر الى باقي المقام والمصالح في المحاصة فان انقسم الباقي على

المحاصة صحت مستثناهم من المقام وان لم ينقسم عليها فاطر بينهم بالتوافق والتباين فان توافقا فاضرب وقف المحاصة في المقام تخرج لك الجامعة واجعل وقف الباقي جزء سهم المحاصة واجعل وقف المحاصة جزء سهم المقام وان تباينا فاضرب جملة المحاصة في المقام تخرج الجامعة واجعل جملة الباقي جزء سهم المحاصة واجعل جملة المحاصة جزء سهم

المقام واضرب لذلك المصالح وحده في جزء سهم المقام ولغيره في جزء سهم المحاصة (مثال ذلك) من ترك بنتا وأخا لاب وأختا لاب فصالحها الاخت بعوض أو غيره على أن تستكن ثلثا كملها من عندها على قدر سهامها فصحيح المسئلة من ستة لأجل الانكسار ثم أسقط منها سهام الاخت المصالحه بقي المحاصة خمسة ثم اجعل مقام الثالث بعد المحاصة واعط منه للاخت واحدا بين اثنان فانظر بين هذا البتة والمحاصة تجددهما متباينين فاضرب المحاصة في المقام يخرج لك خمسة عشر وهي الجامعة واجعل المحاصة على المقام والباقي على المحاصة واضرب لكل وارث فيما ذكر يخرج للبننت ستة وللأخ أربعة وللأخت خمسة وهي ثلث كامل وهذه صورتها

١٥	٣	٣	
٦		٢	بنتا
٤	٢	٢	أخا
٥	١	٠	أختا

وقد يقع الصلح على أوجه أخرى غير ما ذكر ولكن فيما ذكر كفاية وإرشاد لغيره وبالله تعالى التوفيق

﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْأَقْرَارِ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب بيان عمل تصحيح مسائل أقرار بعض الورثة الذين سبب إزهم شرعا بوارث آخر يرث مع المقر أو يحجب المقر عن الإرث على تقدير ثبوت سببه لأن الأقرار في الاصطلاح هو خير يعود ضرره على المخبر كإقرار أحد الابنين بثلث وإقرار أحد الأخوين بأب فالقر إذا كان يتضرر بإقراره فهو مقر على نفسه وشاهد على غيره من الورثة إن كان غيره يتضرر به أيضا لو ثبت سببه وإن كان لا يتضرر به المقر فهو مقر فقط كأخت لاب مع زوج أقرت وحدها بأخ شقيق وإن كان لا يتضرر بإقراره ولا ينتفع كزوج مع أخت لاب أقر وحده بأخ لاب فهو شاهد على الغير فقط وإن أقر به اثنان أحدهما ينتفع بإقراره والآخر يتضرر بإقراره كزوج وأختين لاب أقر الزوج مع إحدى الأختين بأخ لاب فالزوج شاهد على المنكرة ومصدقا للمقرة وليس بمقر لانه لا يتضرر بالأخ وإنما ينتفع به لأن العول يزول به والأخت المقررة هي التي تتضرر به فهي مقررة على نفسها وشاهدة على المنكرة فإطلاق المقر على من ينتفع بإقراره حينئذ محذور وإن أقر به وارث واحد ينتفع به في العول أو غيره فهو مدع لا تسمع دعواه إلا بينة أو إقرار الورثة بذلك ثم أشار إلى ما يستحقه المقر به بسبب إقرار الغير به بقوله

﴿وَإِنْ أَقَرَّ وَارِثٌ قَدْ رَشِدًا * بَوَارِثٍ وَغَيْرُهُ قَدْ جَحَدًا﴾

﴿كَانَ الَّذِي انْتَقَصَ لِلْمَقَرِّ * مُنْتَقِلًا لِذَلِكَ الْمَقَرِّ﴾

فأقول في تفسير ذلك وإن أقر وارث رشيد واحد أو متعدد لا يثبت بهم السبب لانقضاء العدالة أو الذكورة بوارث آخر متجدد أو متعدد يتضرر به كان إرثه بنسب أو نكاح أو ولاء أو وصية والحالة إن غير ذلك المقر من الورثة الذين ثبت سببهم قد جحد أي أنكروا ما أقر به ذلك المقر فإن القدر الذي انتقص للغير المتجدد

أو المتبدد وهو بعض حقه أو جميعه منتقلا بسبب الاقرار الى ذلك المقر به المتحد أو المتبدد ان كان يستحق جميعه شرعا أو اليه رال غيره ممن يدخل معه فيه من عاصب أو مصدق حيث لا يستحق جميعه وقد كان جميعه للمصدق دون المقر به في مسائل العول والمعول كما سيأتي واحتراز بقوله وارثا عن مودوث أقر في حياته أن فلانا وارث له لما فيه من التفصيل لأنه إما أن يقر بولده أو بالمولى الاعلى أو بالزوجية أو بوارث غير هؤلاء فان أقر بالذكر بولد مجهول النسب ولم يتبين كذبه بعقل أو عادة فانه يثبت نسب ريتوارثان وان أقر رجل أو امرأة بأن فلانا اعتقه ولم يتبين كذبه بكونه حرا بالأصالة أو عتقا لغيره فانه يرثه بذلك * وان كان الاقرار بالزوجية وكانا طارئين صح اقرارهما وأن كانا بلديين وكان للمرأة ولد قد أقر به وكذلك فان الاقرار بالولد يرفع التهمة والا بخلاف ان تكن زوجة أخرى ثابتة النكاح وان كان الاقرار بغير هؤلاء ولم يكن للميت وارث معروف بنسب أو ولاء وكان له وارث يحيط ببعض ميراثه ففى ارثه للجميع حيث لا وارث له أو للفاضل عن ثابت النسب وعدم ارثه لذلك خلاف وقال بعض المحققين ان كان هناك امام يصرف المال في مصارفه فيبت المال أولى والا فهو المقر به * واحتراز بقوله قد رشد من غير الرشيد لان اقراره لا يعتبر شرعا * وبقوله وغيره قد جحد بما أقر به جميع الورثة الرشداء فانه يحمل وارثا معهم كانوا عدولا أو غير عدول وكذلك اذا أقر به ذكران عدلان من الورثة لانهما مقران على انفسهما شاهدان على غيرهما * وان أقر به وارث ذكر عدل فهل يحلف معه ويرث جميع ميراثه أولا يحلف معه فيكون له ما تقصه الاقرار للمقر فقط ولا يدخل مع المنكر في حظه الا اذا ثبت نسب بعدلين كما ثبت نسبهما في ذلك خلاف والمذهب كما قال الشيخ خليل في باب الاستلحاق في توضيحه أن العبد كغيره وليس للمقر به الاخذ من غير المقر ولهذا أطلق في النظم فلا يحلف حينئذ من أقر به عدل ليأخذ شيئا من عند المنكر كما لا يحلف من شهد له أجنبي ليثبت مع ثابت النسب * واحتراز بقوله كان الذى انتقص المقر الى آخره بما اذا لم ينتقص شيء للمقر بسبب اقراره بكونه يرث في مسألة الاقرار مثل ما يرثه في مسألة النكار فلا يكون للمقر به حينئذ شيء لان هذا المقر شاهد على غيره فقط حيث لم يتضرر باقراره وما ذكره في النظم من أنه يكون له ما انتقص للمقر عن حظه فقط هو المشهور وهو مبنى والله أعلم على أن الجزء الشائع يتبين اذا عين لكونه مجموعا في نفس الامر لكن افراد له المجموعة مجعولة عندنا لا عند الله فجعل الشرع تعيينها للورثة بالقسمة فاذا عينوها في محل مخصوص تعينت تلك الاجزاء المجعولة عندنا ابتداء لا على القول بان الشائع لا يتبين بالتعيين لوقوع الشركة في كل جزء من أجزاء المال لان هذا يقتضي دخول المقر به على المقر فما بيده فيشتركان فيه بقدر اربتهما في مسألة الاقرار فيكون المنكر على هذا غاصبا لهما ما ينتقص له لو أقر قال أبو عمرو في المدونة ان تركت امرأة زوجا أو أختا فافر الزوج وحده لم يطمع الزوج شيئا وقال لان الزوج له نصيب في وجود الاخ وعمه ولا يدفع المقر لمن أقر به الا ما زاد في يده قبل الاقرار ويكون نصيب الاخ المنكر عند من أنكره وقبل النصيب الذى يأخذه المنكر غصبا على المقر والمقر به معا لاعلى المقر به فقط فيقول الاخ هنا الزوج اذا تركت المالكة ستين دينارا نصيبا منها ثلاثون ونصيبى عشرون ونصيب الاخ عشرة وقد أخذت الاخ بالانكار ثلاثين فزادت عشرين من نصيبى لان مقاسمتك غير جائزة على فيقتسمان الثلاثين التى يد الزوج أخماسا الاخ خمسها اثنا عشر والزوج ثمانية عشر ووجهه أى مسألة الاقرار تصح من ستة فيسقط منها سهم المنكرة فتصح فتبقى المحاصصة خمسة فيقسم عليها تلك الثلاثون المنزلة منزلة حلة مال المالكة وقال ابن كنانة يدفع الزوج ثلث ما بيده للاخ ووجهه أن مسألة الاقرار من ستة وللأخ منها اثنان وهى ثلث الستة والجزء الشائع لا يتبين في حلة التركة فيقول الاخ للزوج لى ثلث النصف الذى في يدك وثلث النصف الذى في يد المنكرة فان أقرته الاخ

به بعد ذلك رجع عليها الزوج بما أعطاه للاخ ورجع عليها الاخ بقية سهمه ولو تركه أربع بنات وعمه فافترت
البنات بأبن فقي النواذر قال ابن القاسم لو كن أربع بنات لم يعطينه شيئا لان السدس الذي كان لكل واحدة في
الانكار يجب لها مع أخيه لو ثبت هذا على المشرود وما على قول ابن كنانة فيكون لذلك الاخ ثلث ما بيد
البنات أيضا لان نسبة سهمه في مسألة الاقرار ثلث فان أقر الم به بعد ذلك رجع عليه كل بنات سهمه وعلى
هذا الخلاف يخرج الخلاف فيمن ترك اختا وعمه فافترت الاخت ببنت للميت فكان فيها ثلاثة أقوال
أحدها أي الاخت أحق بجميع النصف الذي بيدها ولا شيء للبنت المقر بها لانه لا فضل بين نصبي
الاخت في الانكار والاقرار فكانها أقرت للبنت بالنصف الذي أخذه الم المذكور والثاني أن البنت أحق
بجميع حظ الاخت لانها مبدأة على الاخت التي تراث معها بالتعصيب لحظ الاخت التي يورث بالتعصيب
هو الذي في يد الم المنكر والثالث انه بما يقتسمان النصف الذي بيد الاخت بالسواء لانها أقرت للبنت
بنصف المال على الاشاعة فتأخذ نصف ما بيد الاخت فيبقى لها نصفه فيكون الم عاصبا لها معا لا للبنت
وحددها الخ تعميم هذا الحكم الذي ذكره الناطم في الانوار من أن المقر لا يلزمه الا الفضل هو خاص بما
إذا وقع الاقرار قبل القسمة كانت التركة عيناً أو غيرها أو كان الاقرار بعد القسمة والتركة كلها مثلي لا يختلف
فيه الاعراض وأما إذا كان الاقرار بعد القسمة والتركة عروضاً أو مثلي وعروض وخروج كل وارث بتويع
من التركة وأن المقر به يأخذ قدر نسبته في مسألة الاقرار بما وجدته في يد المقر واختلف فيما يلزمه في النوع
الذي أخرجه من يده ففصل قيمة الجزء الذي يأخذه المقر به من تويع المنكر لو كان الاقرار قبل القسمة
وقيل بخير المقر به في أخذ قيمة ذلك الجزء وفي امضاء الخارجة في ذلك الجزء وأخذ ما يقابله فله في النوع
الذي أخذه المقر به إذا مات شخص عن ابنين وترك أمة وعيدا فأخذ أحد الابنين أمة وأخذ الآخر عيدا
ثم أقر أحد العبد بدين ثلث فانه يعطى لثالث العبد الذي كان بيده لاقراره أنه يستحق الثلث في كل من
العبدين وقد يورث عليه سدس الامة التي سلمها للآخر بالمعاضة من الامة كانت قبل الاقرار مشتركة بينهما
نصفين فلما أقر أحدهما بثالث كان لذلك الثالث ثلث الامة لكنه مفرق في نصفها فكان له سدس الامة في
نصفها الذي كان المقر وسدس أخرى نصفها الذي كان للمنكر وسدس مجموع الامة هو ثلث الامة الذي
يكون للمقر به لو ثبت نسبه فباع ذلك المقر سدس الامة الذي كان للمقر في نصفها الذي سلمه لصاحبه بسدس
العبد الذي أخذه على وجه المعاضة فيرجع المقر به على ذلك بسدس قيمة الامة وقيل بخير المقر به في أخذ
سدس قيمة الامة وفي امضاء المعاضة وأخذ سدس رقية العبد الذي كان في مقابلته سدس الامة وإذا ضم
سدس العبد الى ثمنه الذي أخذه أولا كان نصفاً فيكون العبد بينهما نصفين هذا حاصل كلام ابن الشاطب
في فرائضه وشرح ابن علاف عليها وغيرهما ووجه ذلك أن الجزء الشائع إنما كان فيه الخلاف هل يتعين
أولا يتعين إذا كان المشترك مثليا لا يختلف الاعراض في افراده فتكون القسمة فيه مخير حق لا يبيح فلا يلزم
المقر في قسمة المثلي الا ما فضل عن حقه الكامل الذي تمزله بالقسمة والله أعلم ثم أشار الى العمل الذي
يعرف به ما ينقصه الاقرار للمقر بقوله

﴿ فَصَحَّحَ مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ * وَبَعْدَهَا مَسْئَلَةُ الْإِقْرَارِ ﴾

﴿ وَاسْتَعْمَلَ الَّذِي أَنْجَلَا بَيْنَهُمَا * مِنْ مِثْلِ أَوْ وَفَاقٍ أَوْ تَحْوِهِمَا ﴾

﴿ثُمَّ اقْسِمَنَّ جَامِعَةً تَسْتَخْرِجُ * عَلَيْهِمَا فَجْزُهُ سَهْمٍ يَخْرُجُ﴾
 ﴿وَأَضْرِبْ لِكُلِّ مُنْكَرٍ فِي سَهْمٍ * مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ يَأْذَا الْفَهْمِ﴾
 ﴿وَأَضْرِبْ لِنَ أَقْرَ فِي جُزْأَيْهِمَا * وَأَدْفَعْ لَهُ أَقْلَ خَارِجِيَّهِمَا﴾
 ﴿وَأَدْفَعْ إِلَيَّ الْمُؤَرَّ ذَاكَ الْفَضْلَ * بَيْنَهُمَا حَيْثُ اسْتَحَقَّ الْكُلَّ﴾
 ﴿كَالْأَمِّ وَالْعَمِّ وَأُخْتِ لَابٍ * أَقْرَتِ الْأُخْتُ بِأُخْرَى لِلَّابِ﴾
 ﴿تَصِحُّ جَامِعَتُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ * فَيَقْضَى الْوَاحِدُ عَنْ مُقَرَّةٍ﴾

فأقول في تفسير ذلك إذا أردت أيها الطالب معرفة ما ينتقص بالاقرار للمقر لترفعه المقر به فصحت مسألة انكار جميع الورثة بالأعمال السابقة وادفع لكل وارث ماله فيها وصححت بعدها تقدير مسألة اقرار جميع الورثة بالوارث الذي أخذ به بعضهم ولكن لا تعط فيها شيئا الا للمقر أولا ولن أرادوا أن يتخاصموا فيما انتقص بالاقرار * ثم انظر بين المسئلة بالمائل والتداخل والتوافق والتباين واستعمل الوجه الذي انجلي أى ظهر بينهما من مثل أى من كونه احدهما مثل الاخرى أو وفاق أو نحوهما الذي هو التداخل والتباين واستمع باحدهما في التماثل وباكرهما في التداخل واضرب وفق أحدهما في كامل الاخرى في التوافق واضرب الكل في التباين تخرج لك مسألة ثلاثة جامعة لها * ثم اقسمن جامعة مستخرجة بالعمل المذكور عليهما أى على كل من المسئلتين خيرة سهم لكل واحدة منها الذي يوضع فوقها ليضرب فيه لورثتها يخرج لك بالقسمة المذكورة واضرب بإصاحب الفهم لكن وارث منك حقيقه أو حكا كما إذا كان ينتفع بأقراره في جزء سهم مسألة الانكار ما كان بيده وادفع له الخارج في جدول الجامعة واضرب للوارث الذي أقر به ما كان في المسئلتين في جزأى سهمهما أى اضرب له ما كان له في كل من المسئلتين في جزء سهمها وادفع له في جدول الجامعة خارجا أقل من خارجي المسئلتين والأقل دائما هو الذى يخرج له في مسألة الاقرار وادفع الى المقر به في الجامعة ذلك الفضل الحاصل بين الخارجين حيث استحق المقر به الكل أى جميع الفضل لعدم من يشاركه فيه مسألة الاقرار وإذا وجد من يشاركه فيه من عاصب أو مصدق أو كان المصدقون يستحقون جميع الفضل دون العاصب المقصود به في مسائل العول فلا يلزم من أعمال عاصبتهم في ذلك الفضل كما سيأتي وقد يستحق المصدق جميعه في غير العول كمشقيق صدق الجد في الاقرار باخ لآب * ثم مثل لمسئلة التماثل بقوله كالام الى آخره أى وذلك مثل مسألة الأم والم وأخت لآب أقرت الأخت المذكورة أخت أخرى للآب وأنكرتها الأم وأما الم فله السدس سواء أقر أو أنكر تصح جامعة هذه المسئلة من ستة لوقوع التماثل بين الاولين فيستغنى باحدهما فتقسم هذه الجامعة على كل منهما فيخرج جزء سهمها واحداً فيوضع فوقها فيضرب للمنكر في جزء سهم الانكار فيخرج للام اثنتان والم واحد ويضرب المقر في جزء سهم الاقرار فيخرج لها اثنتان فتدفع لها في الجامعة ويضرب لها ما لها في الانكار في جزء سهم الانكار فيخرج لها ثلاثة فيطرح منها الاثنتان التي كانت لها في الاقرار ليفضل السهم الواحد عن أخت مقرة مذكورة فيدفع للاخت المقر بها في جدول الجامعة هكذا

٦	٦		٦	
٢			٢	اما
٢	٢		٣	اختار
١			١	عما
١				اخت

* ومثال التداخل أختان شقيقتان وعم أقرت احدهما بشقيقة وأنكرها الأخرى فمسئلة الانكار من ثلاثة والاقرار من تسعة لانكسار سهم الاخوات عليهن والثلاثة داخلية التسعة فيستغنى بها وتبطل جامعة وتقس على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية واحداً فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج للاخت المنكرة ثلاثة وكذلك الم والمقررة من الاقرار اثان ولها في الانكار ثلاثة والفضل بينهما واحد تأخذ المقر بها في الجامعة هكذا

٩	٩		٣	
٣			١	اختاش
٢	٢		١	اختاش
٣			١	عما
١				اختش

* ومثال النوافق بنتان وابن أقر الابن ابن آخر فلا نكسار من أربعة والاقرار من ستة وهما توافقان بالتصف احدهما في كامل الأخرى فيخرج اثنا عشر وتبطل جامعة وتقس على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج لكل بنت ثلاثة والمقر من الاقرار

أربعة وله في الانكار ستة والفضل بينهما اثان يأخذها المقر به هكذا * ومثال التباين ابنا أقر أحدهما بنات فالانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة وهما تباينان فيضرب كامل احدهما في كامل الأخرى فتخرج الجامعة ستة فتقسم على كل منهما فيكون جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية اثنين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج المنكر ثلاثة والمقر من الاقرار اثان وله في الانكار ثلاثة والفضل بينهما واحد يأخذ المقر به في الجامعة هكذا

١٢	٦	٢	٤	
٣			١	بنات
٣			١	بنات
٤		ق	٢	ابنا
٢				بابن

وقس على لك الائمة الاربعة غيرهما من المسائل * ثم أشار الى عمل ما اذا كان مع المقر به عاصبه يشاركه في الفضل بقوله

٦	٦		٢	
٣			١	ابنا
٢	١	ق	١	ابنا
١				بابن

﴿وَحَيْثُ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا الْاِقْرَارَ زِدْ * عَلَى الْمَقْرَّ عَاصِبًا لَهُ وَجِدْ﴾
 ﴿يَكُنْ عَاصِبًا لَهُ فِي الْفَضْلِ * يَقْدَرُ مَوْرَثٌ لَهُ فِي الْأَصْلِ﴾
 ﴿كَالزَّوْجِ وَالْأُمِّ أَخٌ لَهَا نَسِبٌ * أَقْرَبُ بِالْبِنْتِ أَخٌ فَيَنْحَجِبُ﴾
 ﴿فَكَمَا لِلْبِنْتِ مِنَ اقْرَارِ عِلْمٍ * سِتٌّ وَلِلْعَاصِبِ وَاحِدٌ سَلِمٌ﴾
 ﴿فَاقْسِمِ عَلَى السَّبْعَةِ سَهْمِ الْمُنْحَجِبِ * كَقِسْمِ حَظِّ الصِّلَحِ آخِرًا كُتِبَ﴾
 ﴿فَاضْرِبْ جَمِيعَ سَبْعَةِ تَدْبَائِنْتَ * نَصِيبُهُ فِي سِتَّةٍ تَقَدَّمَتْ﴾

﴿يَخْرُجُ لَكَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ * جَامِعَةً كِلْتَاهُمَا يَقِينًا﴾
 ﴿وَأَضْرِبْ بِسَبْعَةِ لَآهْلِ السَّابِقَةِ * وَأَضْرِبْ بِوَاحِدٍ لَّأَهْلِ الْآلِاحَةِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وزد أيها الطالب حيث لم يستكمل ورثة الانكار مع المقر به عدد مسألة الاقرار على الشخص المقر عاصبا لذلك المقر به موجود في الخارج يكن ذلك العاصب مقاسما له أي للمقر به في الفضل عن المقر بقدر وارث له أي للعاصب في أصل مسألة الاقرار لا يحاضره المقر به في ذلك بقدر وارثه في الأصل أيضا وذلك مثل مسألة الزوج والام وأخ منسوب لها أي للام أقر أخ مذكور بالبت فينحجب الاخ للام المذكور بالبت التي أقر بها لان الاخوة لا يرثون مع البنت كما تقدم فكان للبنت المقر بهاسة من اقرار معلوم مستخرج من مقامات القروض وهو اثنا عشر وكان للعاصب من ذلك الاقرار واحد سالم من النقص فاضل عن فروض الزوج والام والبنت على تقدير ارث الاولين في الاقرار فاقسم حينئذ سهم الاخ المحتجب الذي هو واحد على السبعة التي هي مجموع حظيها الموضوعات فوق الخط عوضا عن الاثنى عشر التي لا يحتاج في المحاصة الى حملتها قسمتها مثل قسم حظ الصالح على رؤوس المصالحين المكتوب آخر باب الصالح من هذا النظم بان تنزل سهم الاخ المقر منزلة حظ المصالح وتنزل تلك السبعة منزلة المسألة الثانية في الصالح وتنظر بينها بالتوافق والتباين كما تقدم في الصالح على عدد الارء وس فيجدها متباينين فاضرب حينئذ جميع سبعة مباينة نصيبه الذي هو واحد في ستة متقدمة في الانكار يخرج لك اثنان وأربعون جامعة تلك المسألتين جمع يقين لاشك معه واضرب لاهل المسألة السابقة أي الاولى ما يديهم في سبعة موضوعات فوقها واضرب لاهل المسألة في اللاحقة أي التابعة لما قبلها ما في أيديهم في واحد موضوع فوقها يخرج للزوج واحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللبنت ستة وللعم واحد هكذا

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجا
١٤			٢	اما
		ق	١	اخام
٦	١	بنت		
١	١	عم		

ويقال لهذه المسألة مسألة مقررة تحت طوبة لان المقر قصد أن يكون حظه لمن اقر به ثم خرج له العاصب الذي لم يقصده ولو أقرت الام في هذه المسألة بينت وأنكر الزوج والاخ ذلك لوجب لها سدس المال وهو نصف الثلث الذي كان بيدها فاجعلها مثل المصالحه على نصف حظها فانظر أيضا بين الواحد الذي هو نصف حظها وبين السبعة التي هي المحاصة تجدها متباينين فاضرب

تلك السبعة في الاولى يخرج لك اثنان وأربعون واجعل السبعة على الاولى والواحد على الثانية واضرب للام الواحد الذي بقي لها بعد الاقرار في جزء سهم الاولى واضرب فيه أيضا ما بيد المنكرين واضرب في جزء سهم الثانية ما بيد البنت والعم يخرج الزوج أحد وعشرون ويخرج للام في سدسها سبعة وكذلك الاخ وللبنت ستة وللعم واحد هكذا

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجا
٧		ق	١	اما
٧				اخام
٦	٦	بنت		
١	١	عم		

ولو أقر الزوج وحده بالبت لوجب له ربع المال وهو نصف ما بيده وليس له نصف صحيح فاضرب مقام النصف في الستة التي هي الأصل يخرج لك اثنا عشر فاجعلها أولى عوضا عن الستة واجعل قدام الزوج الثلاثة التي بقيت له واجعل تحتها الثلاثة التي أقر بها مخطوطا عليها علامة على ايقافها للقسم واعط للام أربعة وللأخ

اثنين واجمل بعد ذلك السبعة التي هي المحاصة للأخوة من الاقرار ثم انظر بين الثلاثة المخطوط عليها وبين السبعة تجدهما متباينين فاضرب السبعة في الاولى التي هي اثنا عشر يخرج لك أربعة وثمانون وهي الجامعة واجمل على الاولى سبعة وعلى الثانية ثلاثة واضرب الورثة فيهما كما تقدم يخرج الزوج احد وعشرون وللأم ثمانية وعشرون وللأخ أربعة عشر وللبنات ثمانية عشر وللعم ثلاثة هكذا

٨٤	٧		١٢	
٣٨		ق	٣٣	زوجا
٢٨			٤	اما
١٤			٢	اخام
١٨	٦	بنت		
٣	١	عم		

ولو تركت المالكة زوجا وجددة وأخوين لأم فاقرا الاخوان بنت لوجب أيضا زياده عاصب كالم فتصح جامعهم من اثنين وأربعين فيكون للزوج أحد وعشرون وللجددة سبعة وللبنات ثمانية عشر وللم اثنان وقد يكون المقر به فلا يحتاج لزيادة عاصب آخر لاستكمال الموجودين مسألة الاقرار كمسألة زوج وأخت لأب أقرت وحدها بنت لان الأخت تراث بالصوبة مفضل عن

الزوج والبنات في الاقرار فمسألة الانكار من اثنين ومسألة الاقرار المقدرة من أربعة فيؤخذ منها سهم البنات والأخت فيكون مجموعها ثلاثة فتجعل مسألة ثانية وهي تباين الواحد الذي كان بيد الأخت في الاتكافضرب الثلاثة في الاولى فيخرج الجامعة ستة ثم يضرب الزوج في الثلاثة واتيره في الواحد فيخرج الزوج ثلاثة وللأخت واحد وللبنات اثنان هكذا

٦	٣		٢
٣			١
١	١	ق	١
٢	٢	بنت	

ولو أقر الزوج ببنت وأنكرتها الأخت لصحت مسألة الانكار من اثنين والاقرار من أربعة وجامعتهم من أربعة لتداخلهما فيكون للزوج من الاقرار واحد وله في الانكار اثنان فيفضل فيها واحد فبذلك للبنت المقر بها وللأخت المنكرة في الانكار اثنان والعاصب في هذه الصورة على تقدير اقرار الجميع

هو الأخت لكن لا تحاص البنت هنا في الفضل لأنها أخذت في الانكار النصف الذي هو أكثر من الربع الذي كان لها في الاقرار ثم أشار الى المقر به الذي يزول به العول بحاص المصدق الذي ينتفع بتصديقه في الفضل بقوله

﴿وَقَدْ يُخَالِصُ بِفَضْلِ الْإِقْرَارِ * مُصَدِّقًا ضَرْبَ بَعُولِ الْإِنْكَارِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وقد يخالص بعد تصحيح الجامعة المقر به بجميع سهمه الذي يخرج له اذا ضرب ماله في مسألة الاقرار في جزء سهمها فيفضل ذي الاقرار في فضل المقر وارثا مصدقا للمقر مضرورا بعول في مسألة الانكار فانقص له شيء من سهمه بالعول فاراد أن يخالص بالقدح الذي انتقص به ما يخرج له بالضرب في جزء سهم الانكار عما يستحقه بالضرب في جزء سهم الاقرار التي لا عول فيها * مثال ذلك من تركت زوجا وأختين شقيقتين وأخا لأم فأقرت إحدى الشقيقتين بجد وصدقها الزوج فالانكار بعولها من ثمانية للزوج منها ثلاثة ولكل أخت اثنان وللأخ واحد وأصل الاقرار من اثنين فتصح من ثمانية لاجل انكسار الواحد على اختين وجد فكان للزوج منها أربعة وللمقرة واحد وللجد اثنان وتصح جامعتهما من ثمانية لئلا يخالصا ويضرب لهم في جزءي السهم كما تقدم فيخرج للزوج ثلاثة وللمقرة واحد والمنكرة اثنان وللأخ واحد ويفضل عن المقر واحد فيوقف في يد الجسد حتى يحاص فيه الزوج ثم يطرح ما أخذه الزوج

في الجامعة مما يخرج له في الاقرار فيبقى واحد فيوضع قدامه وتوضع الاثنان التي تكون للجد في الاقرار قدامه ثم يوضع مجموع ذلك بعد الجامعة وينظر بين الثلاثة المجتمعة والواحد الموقوف في يد الجد بالتوافق والتباين كما تقدم في المسئلة المقروغ منها فتخرج الجامعة الكبيرة أربعة وعشرون ثم تجعل الثلاثة على الاولى والواحد على المحاصة ويضرب للورثة فيهما كما تقدم فيجتمع للزوج في المسئلتين عشرة ويخرج المقر في الثمن الذي بقي لها ثلاثة وللمنكرة ستة وللأخ ثلاثة وللجد اثنان هكذا

٢٤	٣	٨	٧	٨	
١٠	١	٣	٤	ص	٣
٣		١	١	ق	٢
٦		٢			٢
٣		١			١
٢	٢	١	٢	بجد	

وقد يحاص المصدقون من ورثة مسئلة العول في حظ المقر دون المقر به المعصب للمقر كمن تركت زوجا وأما وأخوين لام وأختين لاب فاقترت احدى الاختين باخ لاب وصدقه سائرهم غير الاخت الأخرى فلا ميراث للاخت المقر هنا ولا للأخ الذي أقرت به لانها أقرت بمن يعصبها والمسئلة بعد اسقاط سهمها فلها عائلة ويرجع سهمها الى سائر المصدقين يتحاصون فيه بقدر سهامهم في الاقرار

وبيان عملها ان مسئلة الانكار بعولها من عشرة ومسئلة تقدير اقرار جميعهم من ستة ولم يفضل فيها شيء للاخوة للاب وهذه الستة هي التي يحاص بها غير الاخت المنكرة في سهم المقر الموافقة للمحاصة بالنصف فيضرب نصف المحاصة في العشرة فيخرج ثلاثون ومنها تصح الجامعة ويضرب لارباب الاولى في نصف المحاصة ولارباب الثانية في نصف سهم المقر فيجتمع للزوج اثنا عشر وللأم أربعة وللأخوين ثمانية ويكون للمنكرة ستة وهي مثل الخمس الذي كان لها في الانكار هكذا

٣٠	٦		١٠	
١٢	٣	ص	٣	زوجا
٤	١	ص	١	أما
٨		ص	٢	أخوين م
٦			٢	اختا
			٢	اختا
				باخ

ولو وافقته الاخت الأخرى في التصديق لمنعت من الارث ايضا كاخوتها لانهم عصبة لم يفضل لهم شيء فتصح مسئلة من عداهم من ستة ابتداء وقد يكون فضل المقر للمصدق وحده في غير مسائل المول كسائل المائدة اذا أقر فيها الجدة بشيء من الاخوة من الاب فصدقه الاشقاء كما اذا أقر الجدة باخ للاب وصدقه الشقيق بان المال يكون بينهما أثلاثا للجد ثلث وللشقيق ثلثان لحظه وحظ الاخ للاب في مقاسمتها الجدة ثم أشار الى عمل ما اذا اتحد المقر وتعدد المقر به بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ بِمَنْ كَثُرَ * تَحَاصُّوا فِي فَضْلِهِ كَمَا ذُكِرَ﴾

فاعول في تفسير ذلك وان يكن اقرار الوارث الرشيد بمن كثر أي زاد على الواحد بان اقر بثنين أو أكثر في فور واحد تحاصص المقر بهم بقدر حظوظهم في مسئلة الاقرار في فضل المقر تحاصصا مثل التحاصص الذي ذكر في المسئلة التي زيد فيها عاصب على المفر ولكن انما يكون التحاصص في هذه بعد الجامعة في الجامعة تخرج لك مسئلة أخرى جارة لجميع ما قبلها واجعل وفق المحاصة جزء سهم الاولى وفق الفضل جزء سهم المحاصة وان تباين الفضل والمحاصة فاضرب جملة المحاصة في الجامعة تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة المحاصة جزء سهم الاولى وجملة الفضل جزء سهم المحاصة (مثل) توافقهما مع انقسام الفضل على

المقر بهم من تركت زوجها وبنتا وأختا شقيقا فأقرت ألبنت ببنتين وانكرها الاخ فلا نكار من أربعة والاقرهم من ستة وثلاثين لاجل انكسار السهام على البنات فيكون لكل بنت ثمانية وبينهما تداخل فتجعل أكبرهما جامعة فيستعمل في استخراج سهامهم من الجامعة مثل ما تقدم فيخرج الزوج تسعة والمقررة ثمانية وللأخ تسعة والمقررة في الانكار ثمانية عشر وهي زائدة على ما أخذتها من الاقرار بعشرة فتجعل قدام المقر بهما ثم يوضع ثمن سهم كل منهما بعدها فتكون المحاصة اثنتين وهي توافق الشرة بالنصف فيضرب نصفها فيما قبلها فيخرج ستة وثلاثون فيضرب لهم في جزئي السهم كما تقدم فيخرج لكل وارث مثل ما تقدم ويكون لكل مقر بهما خمسة هكذا

٣٦	٢	٣٦	٣٦	٤	
٩	٩			١	زوجا
٨	٨	٨	٨	٢	بنتا
٩	٩	٩		١	أختا
٥			٨		بنت
٥			٨		بنت

وحيث كان توافقهما مجتمعا مع الانقسام في هذا النوع فلك أن تعمل المحاصة اذا اختلفت سهام المقر بهم في محل آخر وتقسيم عليهما الفضل فما خرج لكل واحد تضعه لقدامه في الجامعة ولا تحتاج مع ذلك لوضع شيء آخر بعدها * (ومثال) توافق الفضل والمحاصة دون الانقسام عليها أم وأخت لاب وعم أقرت الأخت باخت شقيقة وأخ لام فلا نكار من ستة والاقرار

كذلك فكان للمقررة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد وجامعتهما من ستة اثمانها فيكون للام اثنان والمقررة واحد والام واحد وفضل في يد المقررة اثنان فيوضعان قدام المقر بها وتوضع المحاصة التي هي الاربعة للمجتمعة من سهاميهما بعد الجامعة فينظر بينها وبين الاثنين الفضل فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف الاربعة في الستة قبلها فتخرج الجامعة اثني عشر فيضرب لهم في جزئي السهم كما تقدم فيخرج للام أربعة ولكل من المقررة والام اثنان وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد هكذا

(ومثال) تبان الفضل في محاصة المقر بهم من تركت زوجها وأختا شقيقة فأقرت الأخت باخت شقيقة وأم وأخوين لام فلا نكار من اثنين والاقرار بعشرة من عشرة فكان منها للمقررة اثنان وكذلك الأخت المقر بها وللأم واحد والاخوين اثنان وهما متداخلتان فتصح جامعتهما من العشرة فكان منها للزوج خمسة والمقررة اثنان وكان لها في الانكار خمسة فيفضل في يدها

١٢	٤	٦	٦		٦	
٤		٢			٢	أما
٢		١	١		٣	أختا
٢		١			١	عما
٣	٣		٣			أخت ش
١	١	٢	١			أخ م

ثلاثة فتوضع قدام المقر بهم لم تجعل سهم المقر بهم محاصة بعد الجامعة فينظر بينها وبين الثلاثة الموضوعة قبلهم فيكون بينهما تبان فتضرب المحاصة في العشرة التي هي الجامعة فتخرج الجامعة الكبيرة خمسين فيضرب لارباب الاولى في الخمسة ولأهل المحاصة في الثلاثة فيخرج للزوج خمسة وعشرون والمقررة عشرة وللأخت المقر بها ستة وللأم ثلاثة وللآخرين ستة هكذا

٤٠	٤١	١٠	٢	
٢٤	٤		١	زوجة
١٠	٢	٢	١	اخت
٦	٢	٣	٢	ياخت
٣	١	١	١	م
٦	٢		٢	الخون لام

تنبيه (١) انما يتخصص المقر بهم في الفضل بقدر ميراثهم اذا كان الاقرار في وقت واحد نسقا قبل القسمة أو بعدها وأما اذا كان التراضي بين الاقرارات ولم يصدق بعض المقر بهم لبعض فقيه على ما عند ابن الشاط في فرائضه أربعة أقوال قال ابن علاف أحدها أن يكون لثاني ما يوجب الاقرار على تقدير كون المقر به أولا ثابت النسب وهو قول سحنون قال ابن يونس اذا ترك ابنا فاققر الابن باخ له فانه يعطيه نصف جميع المال عند أهل العلم فان أقر بعد ذلك باخ ثان فاختلف في ذلك فذهب

سحنون الى أن حكمه حكم ولد بن ثابتي النسب أقر أحدهما باخ ثالث فيدفع له ثلث النصف الذي بيده وان أقر بعد ذلك باخ رابع فاجعل المسئلة كما لو ترك ثلاثة فاققر أحدهم بجاي فانه يعطيه ربع ما بقي بيده وذلك نصف سدس المال وعلى هذا التقدير يحى الحكم اذا أقر بأكثر من ذلك وذكر أن هذا معنى قول ابن القاسم وغيره والثاني لاشبه أنه يجب على المقر أن يدفع لكل مقر به جميع ما يجب له في جملة المال فان لم يبق منه داره في يده غرمه من عنده لان جميع المال كان في يده وكان قادرا على أن يقر بالجميع في وقت واحد فلا يتلف على المقر به المتأخر شيئا مما يجب له بالاقرار قبله فعلى هذا اذا ترك الميت ابنا فاققر بابن آخر فانه يعطيه نصف المال الذي بيده ثم ان أقر بابن ثالث دفع له ثلث جميع المال من النصف الذي بقي بيده ويبقى بيده سدس المال وان أقر بعد ذلك برابع دفع له السدس الذي بيده وغرم له من ماله تمام ربع المال لانه قد أقر له أن له ربع المال بقوته عليه بالاقرار الاول والثاني ثم ان أقر بخامس غرم له من ماله مثل خمس المال ثم يجرى الامر على هذا الحساب وسواء كان قد دفع للاول ما يجب له قبل اقراره بالثاني أو لم يدفع وسواء كان دفعه للاول بقضاء أو بغيره وسواء أقر بالاول وهو عالم بالثاني أو غير عالم به لان جميع المال كان بيده فقد أتلف على المقر به الآخر حقه أو بعض حقه تعمدًا أو خطأ لان العمد والخطأ في أموال النساء سواء ولا فرق على القولين بين ان يقول المقر عند اقراره بالثاني تبين لي اني كاذب في اقرارى بالاول أو يقول كل منهما صحيح والثالث الفرق بين ان يكون حين أقر بالاول غير عالم بالثاني فلا يضمن للثاني شيئا فيكون العمل على ما ذكر في القول الاول أو يكون عالما به فيضمن له ما أتلفه عليه فيكون العمل على ما ذكر في القول الثاني والرابع الفرق بين أن يكون الدفع بحكم الحاكم فلا يضمن كما في القول الاول أو يكون بغير حكم الحاكم قبض كما في القول الثاني اه باختصار وسبب هذا الخلاف كما قال بعضهم التصرف في مال الغير بالاذن الشرعي هل هو مسقط للضمان أم لا ولهذا قال بعضهم وهذا كله اذا لم يقر انه تعمد الكذب في اقراره بالاول وأما لو أقره بذلك لاتفق على تضمينه وقال بعضهم القول الاول هو المشهور لان ذلك كتركه غصب بعضها اذ لو كلف المقر بدفع جميع ما بيده أو زيادة شي عليه لادى ذلك الى عدم اقرار أحد مثال ذلك ما اذا ترك الميت ابنا فاققر بابن آخر ثم بعد ذلك أقر بابن ثالث ثم بعد ذلك أقر ببنت فعلى القول المشهور يعطى ذلك المقر للمقر به الاول نصف المال ثم يعطى للمقر به الثاني ثلث ما بقي بيده وهو سدس المال ويقع الاول بالسدس الذي غصبه له في النصف الذي أخذه ان أقر به بعد ذلك ويبقى للمقر ثلث المال ثم يعطى للبنت المقر بها سبع ذلك الثلث لانهم ثلاثة بين مع بنت فمسئلتهم من سبعة فتقع كل واحد من المقر بهما بسبع ما بين ما أخذه ان أقر به بعد ذلك ويبقى المقر ثلث المال غير سبع الثلث وان أردت عملها فصحيح مسئلة الانكار من واحد ومسئلة الاقرار بالاول

من اثنين وللقرب الثاني من ثلاثة والاقرار بالبنيت من سبعة وهى كلها متباينة فاضرب بعضها في بعض تخرج لك الجامعة اثنين وأربعون فاقسمها على كل واحدة يخرج جزء سهمها فاضرب المقر في جزء سهم الاقرار الاول يخرج له أحد وعشرون فاطرحها من الاثنين والا يعين التي تخرج له في الانكار يكن الفضل بينهما احدى وعشرين فادفعها المقر به الاول قدامه في الجامعة ثم اضرب المقر في جزء سهم الاقرار الثاني يخرج له أربعة عشر فاطرحها من الواحد والعشرين التي كانت له في الاقرار الاول يكن الفضل بينهما سبعة فادفعها المقر به الثاني قدامه في الجامعة ثم اضرب المقر أيضا ما كان له في الاقرار الاخير في جزء سهمه يخرج له اثني عشر فادفعه له قدامه واطرحها من الاربعة عشر التي كانت له في الاقرار الثاني يكن الفضل بينهما اثنين فادفعها المقر بها قدامها في الجامعة هكذا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وعلى القول الثاني يدفع المقر من الاثنين والاربعة التي هي كجملة المال الى الاول نصفها الذي هو الواحد والعشرون ويبقى له النصف الآخر ثم يدفع منه الثاني ثلث جميع المال الذي هو اربعة عشر فبقى له سبعة ثم يدفع منها للبنيت سبع جميع المال الذي هو ستة فبقى له منهم واحد من ذلك العدد وان أردت عملها فضعها كما

تقدم ولكن لا تضع شيئا قدام المقر في الاقرار وانما تقع قدام كل مقر به ماله من مسئلة ثم اضرب ما بيد كل مقر به في جزء سهم مسئلته وادفع له الخارج قدامه في الجامعة ثم اجمع تلك الخارجات على الجامعة التي هي مثال المال في القدر ويعرف ذلك الزائد عليها من ماله وهذه صورتها

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا اذا أنكر كل واحد من المقر به غيره واما اذا تصادقوا كلهم فهم بمنزلة ما اذا أقر بهم في وقت واحد ثم أشار الى عمل ما اذا تعدد المقر وتعدّد المقر به باعتبار ذاته أو نسبتة الميت بقوله

﴿وَإِذَا أَقْرَبَ وَاحِدٌ بَوَارِثٍ * وَغَيْرُهُ بِمَسْرَدِ ذَلِكَ الْوَارِثِ *
 رَجَعَ قَضْلُ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَيْ * صَاحِبِهِ لَعِنْدَ تَصْحِيحِ حَلَا *
 لِكُلِّ مَا اجْتَمَعَ مِنَ انْكَارٍ * وَكُلُّ إِقْرَارٍ بِلَا تَكْزَارِ *
 وَجَعَلَهَا جَامِعَةً قَدْ عَظُمَتْ * بِمَا بَدَأَ مِنْ أَوْجِهٍ قَدْ سَبَقَتْ *
 وَعَلِمَ أَجْزَاءُ سِبْهًا م طُلِبَتْ * بِقَسْمِهَا عَلَى مَسَائِلِ انْجَلَتْ *

فاعول في تفسير ذلك قوله وجعلها وعلم مجروران عطفا على تصحيح أي وان أقر واحد من الورثة الذين ثبتت سبب ارثهم بوارث يرث مع المقر أو يسقطه وكذبه الباقيون في ذلك وأقر غير ذلك المقر غير ذلك الوارث الذي أقر به الاول باعتبار ذاته أو نسبتة الى الميت وان اتفقا على شخصه رجع فضل كل واحد من المقرين والمقرين الذي نقصه

الاقرار له الى صاحبه الذي أقرب به بعد تصحيح ظاهر لكل ما اجتمع في المثال من مسألة كل انكار ومسألة كل اقرار وقع من الورثة بلا وجود تكرار تصحيح مسألة اقرار قد صحت مسألتهم قبل ذلك و بعد جعلها أى تصير تلك المسائل جامعة عظيمة بما بدا أى بما ظهر بين تلك المسائل من أوجه أربعة سابقة في صدر الباب وهي المثال والتداخل والتوافق والتباين و بعد حصول علم أجزاء سهام مطلوبة لتلك المسائل ليضرب فيها الاربابها بقسم تلك المسائل على جميع مسائل منجلية أى ظاهرة في المثال والعمل في ذلك حينئذ أن تصحح مسألة لانكار ومسألة كل اقرار على الاقرار ثم تنظر بين اثنين منها بالأوجه الاربعة السابقة ثم بين الحاصل والثالثة ثم بين الحاصل والرابعة ثم كذلك الى آخر المسائل فتخرج لك الجامعة العظيمة فتقسمها على كل واحدة فيخرج جزء سهمها الذي يضرب فيه الاربابها كما تقدم فيخرج لهم ما ينوبهم من الجامعة * مثال ذلك ماذا ترك الميت أم وأختاً شقيقة وأختاً لاب وأختاً لام فأقرت الشقيقة فقط ببنت وأقرت الأخت للاب فقط بزوج وأقرت الأخت للام فقط بخ لام فلا انكار من ستة وكذلك اقرار الشقيقة واقرار الأخت للاب بعولها من تسعة واقرار الأخت للام بعولها من سبعة ثم يستثنى باحدى النسبتين لما تلهمما يضرب ثلث تلك الستة الحاصلة في سبعة لتباينهما فتخرج الجامعة ستة وعشرين ومائة فتقسم على كل مسألة فيكون جزء سهم الاولى والثانية أحدى وعشرين وجزء سهم الثالثة أربع عشرة وجزء سهم الرابعة ثمانية عشر فيضرب للام في جزء سهم الانكار ولكل مقررة في جزء سهم اقرارها فيخرج ما ينوبها من الجامعة ويضرب لها أيضاً في جزء سهم الانكار وما فضل في يدها يرجع الى صاحبها الذي أقرت به فيكون للام أحد وعشرون وللشقيقة المقررة اثنان وأربعون وللأخت للاب أربع عشرة وللأخت للام ثمانية عشر وللبنات أحد وعشرون والزوج سبعة وللأخ للام ثلاثة هكذا

١٢٦٧	٩	٦	٦	
٢١				اما
٤٢			٢	اختا
١٤		١	ق	اختا
١٨	١	ق		اختا
٢١				بنت
٧				زوج
٣				باخ لام

وأما إذا اتفق المقران في الاقرار بشخص واختلما في نسبته الى الميت فإن كان المقر به يرث بالنسبتين مما دفع له كل مقر فضله كما اذا ترك الميت أم وأختاً لام وابن عم فأقرت الام وابن العم يرث وقال الام أنه أخ لام وقال ابن العم أنه ابن عم فيحمل هذا على أنه جاز للنسبتين فتصح جامعة مسائلهم من اثني عشر فيكون لكل من الام والأخت اثنان ولابن العم المقر ثلاثة وللرجل المقر به خمسة اثنان بكونه أخاً لام وثلاثة بكونه ابن عم وإن كان لا يرث شرعاً الا باحدى النسبتين فإن كان مجموع الفضلين

مثل ميراث أفضل النسبتين أو أقل منه أخذه وإن كان مجموع الفضلين أكثر من ميراث أفضل النسبتين ففيه ثلاثة أقوال أحدها أن المقر به يملك الجميع وهذا هو المشهور والثاني أنه يوقف الزائد على ميراث أفضل جهته أبدأ حتى يرجع أحد المقرين عن اقراره فإرجع عن اقراره أولاً أخذه والثالث أن ذلك الزائد يقسم بين المقرين بحسب ما نقصه الاقرار لكل منهما فإنا ب كل واحد منهما قال ابن الشاط يوقف حتى يرجع عن اقراره فيملكه وقيل ما ناب كل منهما بملكه وقال بعضهم يقيد الخلاف بما اذا كان المقر به ممن لا يصح اقراره كالصغير والسفيه وأقال لا علم عندى أى الاقرارين هو الصحيح أمالو كن رشيداً وصحح أحد الاقرارين فلا شيء له في الآخر * مثال كون مجموع الفضلين مثل أكثر الميراثين ماذا ترك الميت بنتاً وأختاً لاب فأقرت ابنة بنته وقالت البنت هي أختي وقالت الأخت هي بنت ابن خالتي تصح من ستة فيكون لكل أخت اثنان * ومثال كون مجموع الفضلين أقل من أكثر الميراثين ماذا تركت الميتة زوجاً وأختاً شقيقة فأقرت ابنة بنته

الزوج انها بنت وقالت الاخت انها أخت شقيقة جامعة تصح من ثمانية وعشرين فيكون الزوج سبعة والمقررة ثمانية والمقررة بها ثلاثة عشر وبقي لها واحد تمام النصف الذي يكون لها على أنها بنت ومثال كون مجموعهما أكثر من أفضل الميراثين ما إذا ترك الميت بنتا وأختا لاب فاقربا بطفلة وقالت كل واحدة هي أختي فلا نكار من اثنين وإقرار البنت من ثلاثة وإقرار البنت من أربعة فيستغنى بالأربعة عن الاثنين فتضرب في الثلاثة فتصح جامعة منهما من اثني عشر فيكون للبنت أربعة وللأخت ثلاثة ويجتمع للمقر به السنة اثنان من عند البنت وثلاثة من عند الاخت وهي أكثر من حظ البنت بواحد فيكون الخلاف السابق في هذا الواحد بعد القول بأنه يقسم على محاصة المقرتين التي هي مجموع ما نقصه الإقرار لهما يحمل اثنان قدام البنت وثلاثة قدام الاخت فتجمع فوق الخط فينظر بينها وبين ذلك الواحد فيكون بينهما تباين فتضرب المحاصة فيما قبلها فتصح جامعة الجميع من ستين فيجتمع للبنت اثنان وعشرون اثنان منها بالمحاصة ويجتمع للاخت ثمانية عشر وثلاثة منها بالمحاصة والمقر بها عشرون هكذا

٦٧	٤	١٢	٤		٣		٢	
٢٩	٢	٤			١		١	بنتا
١٨	٣	٣	١	ق			١	اختا
٢٠		٤		أخت				بطفلة
				لاب				ببنت

وان اتحد المقر به ذاتا وصفة مع تعدد المقر لم يحتج الاستمالة لنكار واضرار واحد وجعلتهما كما لو ترك الميت ثلاثة بنين فاقربا اثنان منهم برابع فلا نكار من ثلاثة وإقرارها من أربعة وجامعة منهما من اثني عشر المنكر أربعة ولكل معه ثلاثة والمقر به اثنان * تنبيه جميع ما تقدم انما هو اذا كان المقر

بغيره ثابت النسب وما اذا كان المقر به هو الذي أقر بغيره فانه يعطيه الفضل اذا كان بيده فضل والا فلا شيء له واختلف هل يعتبر الفصل عن سهم المقر بغيره على تقدير ثبوت نسبه ونسب من أقر به دون تقدير اقرار ثابت النسب بهما معا في وقت واحد وهو قول سحنون وبه صدر ابن الشاطب وهو مذهب أهل المدينة قاله ابن علاق لان ثابت النسب اذا أقر بغيره لا يدفع له الا ما فضل عن سهمه على صحة نسب من أقر به فكذلك غير ثابت النسب لا يدفع له الا ما فضل عن سهمه على تقدير صحة نسب الجميع أو يعتبر الفضل عن سهمه على تقدير اقرار ثابت النسب بهما معا في وقت واحد وهو قول ابن أبي ليلى واستحسنه من رضى من الفقهاء والقراض ولم يذكر ابن يونس غيره ووجهه ان المقر بهما لم يتصف بأشياء الا بسبب الاقرار الاول اذ لو لا هو لم يقد اقرار الثاني شيئا فاققرار الاول هو الذي ادخلها معا فيجب حينئذ ان يأخذ المقر به من المقر ما نقصه الاقرار الحقيقي لثابت النسب قدر ارثه مما نقصه تقدير اقراره بهما معا اذا قسم ما نقصه له الاقرار التقديري المقر بهما على تقدير ميراثهما من مسألة الاقرار التقديري ويسلم لمن أقر به ما فضل عن قدر ارثه مما نقصه الاقرار الحقيقي لثابت النسب * مثال ذلك من ترك ابنا وبنتا فاقربا ابن ابنا فانه يعطيه خمسة ما بيده لان مسئلتهم من خمسة لكل ابن اثنان وان أقر الثاني بثالث فلا شيء لثالث على قول سحنون لان الذي أقر به لم يفضل به شيء عن سببي المال التي تكون له على تقدير ثبوت النسب الجميعى المقتضي صحة مسئلتهم من سبعة وكيفية علمها على هذا القول ان تصحح مسألة الانكار من ثلاثة وتضع فيها سهام وارثها وتصحح مسألة الاقرار بالاول من خمسة وتضع فيها سهام المقر فقط ثم مسألة الاقرار بالثالث من سبعة وتضع فيها سهام المقر بهذا الثالث فقط ثم تضرب بعضها في بعض لتباينها فتخرج لك الجامعة خمسة ومائة فيكون للمقر الاول من الاقرار اثنان وأربعون وبفضل بيده مائة في الانكار ثمانية وعشرون فتكون المقر به الاول ويكون للبنت خمسة وثلاثون ثم تضرب مائة المقر به في مسألة اقراره بالاخير في جزء سهمها فيخرج له ثلاثون وهي قدر نصيبه على تقدير ثبوت نسب الجميع والثمانية والعشرون التي كانت باقرار الاول أقل من ذلك الصيب باثنين فلا شيء

شيء للمقر به الاخير حينئذ على ذلك القول وهذه صورتها

١٠٧	٧	٧	٣	
٤٢			ق	ابنا
٣٧				بناتا
٢٨	٢	ق		باين
		باين		

واما على قول ابن أبي ليلى فلا ينحجب المقر به الاخير غالبا اذا كان لمن أقر به شيء في تلك المسئلة لوجوب اقتسامهما ذلك عنده كما تقدم ليفضل له شيء غالبا وعملها على هذا القول ان تصحح المسائل الاربع كما تقدم وتعطى في الثالثة المقر والمقر بهما حظوظهم وتعطى لثاني النسب في الجامعة مثل ما تقدم ثم

تضرب المقر الاول ما يده في الثالثة في جزء سهمها وتطرح الحسار مما يخرج لك من الانكار وتنقسم الاربعين الباقية للمقر بهما على قدر ميراثهما من تلك الثالثة فيخرج لكل منهما عشرون فتعطي في الجامعة لمن أقر به الاول قدر تلك العشرين من الثمانية والعشرين التي نقصها الاقرار الحقيقي للمقر الاول وتعطي الثمانية الفاضلة منها للمقر به الاخير في الجامعة هكذا

١٠٤٧	٤	٣
٤٢	ق	ابنا
٣٤		بناتا
٢٠	ق	باين
	باين	٨

وفيما ذكر قال في هذا الباب ارشاد الى بقية فروعها الكثيرة لان هذا الباب كما قال ابن خروف ثلث علم الفرائض وفيه عجائب من الفقه والعمل وبالله التوفيق

﴿عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ التَّمَازُعِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ﴾

فاقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام الآتي باب في بيان عمل تصحيح مسئلة تنازع أي اختلاف ورثة الميت في استهلال مولود يرث الميت ان استهل أي صرخ صراخا يدل على تحقق حياته بدموت قريبه لان تحقق حياة الوارث بدموت موروثه شرط في ارثه منه كما تقدم سواء كان ذلك المولود ولدا للميت أو أخاه أو غيرها ممن يرث الميت ثم أشار الى عمل المسئلة التي ذكرها الشيخ خليل في مختصره ليقاس عليها غيرها من سائر مسائل تنازع الورثة في استهلال من يرث الميت بقوله

- ﴿وَإِنْ يَكُنْ وَفَاءُ مَرَأً حَصَلَتْ * عَنْ أَخَوَيْنِ مَعَ عَرَسٍ حَصَلَتْ﴾
 ﴿ثُمَّ أَقَرَّ وَاحِدٌ مِنْ أَخَوَيْنِ * وَصَدَقَتْهُ زَوْجَةٌ بِغَيْرِ مَعِينِ﴾
 ﴿بِأَنِّهَا وَلَدَتْ ابْنًا إِسْتَهَلَّ * فَمَاتَ فِي الْقَرِيبِ عَنْهُمْ وَانْتَقَلَ﴾
 ﴿فَصَحَّحَ مَسْئَلَةَ الْإِنْكَارِ * مِنَ الثَّمَانِيَةِ كَالْإِقْرَارِ﴾
 ﴿وَمَوْتَ ذَلِكَ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ * وَهَيِّ تَبَايُنُ جَمِيعِ السَّبَبَةِ﴾
 ﴿فَتَضْرِبُ الثَّلَاثُ فِي الثَّمَانِيَةِ * وَمَا بَدَأَ النَّظْرُ مَعَ تِلْكَ الْمَاضِيَةِ﴾

﴿تَخْرُجُ لَكَ الْجَامِعَةُ الْمَقْصُودَةُ * عَشْرِينَ مَعَ أَرْبَعَةٍ مَمْدُودَةٍ﴾
 ﴿وَأَقْسِمُ جَمِيعَ ذِي السَّاقَتَيْنِ * بَيْدُ قِسْمِ حَرْزِ سَهْمِ الْاِثْنَيْنِ﴾
 ﴿وَأَجْرُ مَا لُيَسْتَهْلِلَ عَلَيَا * فِي حَرْزِ سَهْمِهِ وَمَا بَدَأَ اِقْسِمَا﴾
 ﴿عَلَى الثَّلَاثَةِ فِعْزَةُ السَّهْمِ * لَهَا يَكُونُ سَبْعَةٌ بِاَلْقِسْمِ﴾
 ﴿وَأَضْرِبْ بِحَرْزِ سَهْمِ الْاُولَى مَا بَدَأَ * فِيهَا مُنْكَرٍ وَعَرِسٍ اَبَدَا﴾
 ﴿وَأَجْرُ فِي السَّيْمَةِ لِلْمُنْكَرِ * وَادْفَعْ لَهُ الْخَارِجَ دُونَ نُسْكَرِ﴾
 ﴿وَزِدْ عَلَى سِتَةِ الْاُمِّ اِثْنَيْنِ * قَدْ فَضِلَا عَنْهُ بِدُونِ مَيْنِ﴾

فاقول في تفسير ذلك أى وان تكن وفاة رجل حاصلة عن أخوين شقيقين أولأب مع عرس حملت أى
 مع زوجة حامل من الميت ثم أقر واحد من أخوين مذ كورين وصدقته زوجة مذ كورة في إقراره مع
 وجود مين أى كذب في تصديقها قلنا أى تلك الزوجة ولدت ابنا مستهلا أى صارخا فمات ذلك الابن
 في الزمان القريب من استهلاله عنهم أى عن أمه وعمه المذ كورين وانتقل ذلك الابن من حالة الى حالة
 لان الموت ليس بدم محض وانما أسند الإقرار الى الاخ والتصديق الى الزوجة لان الاخ يتضرر بخبره دون
 الزوجة لانها توث عن انها أكثر ما انتص لها من الربع بسبب الولد فصحيح أنها الطالب في المثال
 المذ كور مشكلة انكار الاستهلال من الثمانية لاجل انكسار السهام على الاخوين واعط الزوجة اثنين ولكل
 أخ ثلاثة كتصحيح مشكلة الإقرار بالاستهلال من الثمانية لاجل الثمن فيكون للزوجة واجد والابن سبعة
 وصحيح مشكلة موت ذلك الابن بعد استهلاله عن أمه وعميه من ثلاثة لاجل ثلث الام واعط لكل من الأم
 والعم واحدا ليعرف بذلك ما يأخذه المقر وما تدعيه الزوجة في الإقرار وموت الابن لتأخذ ما تقصه الإقرار
 للمقر وهي أى تلك الثلاثة التي هي المسئلة الثلاثة تبين جميع أى جملة السبعة التي كانت في يد الابن المالك
 فاضربن حينئذ الثلاثة المذ كورة في الثمانية التي قبلها لان ذلك هو العمل في المناسجات كما سيأتى يخرج لك
 أربعة وعشرون فتركت مشكلة الإقرار لان مشكلة موت الابن من ثمة الإقرار « وانظر حينئذ ما بدا أى
 خرج لك من الضرب مع تلك الثمانية الماضية أى السابقة التي هي مشكلة الانكار بما تقدم في باب الإقرار
 من الثمائل والتداخل والتوافق والتباين واستغن بأكرمها لتداخلها تخرج لك الجامعة بجميع ما قبلها المقصودة
 عند جميع الوزنة حالة كونها عشرين مجتمعة مع أربعة آخرين ممدودة معها فكان مجموعهما أربعة وعشرين
 واقسم اذا أردت استخراج أجزاء سهام تلك المسائل الثلاث جميع هذه الجامعة على المسئتين السابقتين
 أى على كل من الاولى والثانية بيد أى يخرج فقسم مذ كور لك جزء سهم المسئتين الاثنتين المذ كورتين
 وهو ثلاثة لكل واحدة واجر أى واضرب بعد ذلك ما علم لمستهل في يده وهو سبعة في جزء سهم مشكلة
 ارثه التي هي الثانية * واقسم ما بدا أى خرج لك من الضرب على الثلاثة التي هي المسئلة الثالثة جزء السهم
 لها أى لتلك الثلاثة يكون سبعة بعمل القسم المذ كور واجعل سهم كل واحدة فوقها واضرب أبدا بعد
 استخراج أجزاء السهم في جزء سهم الاولى ما بدا فيها أى ما ظهر في الاولى لآخ منكرا للاستهلال ولعرس

أى ولزوجة مصدقة للمقر لانها مدعية لاستهلاك الولد الميت لتزث منه ومن زوجها معاً أكثر مما تزته من زوجها الذى لم يكن له ولد مستهل وليست بمقرة لان المقر هو المقر بخبر يعود ضرره عليه يخرج للمكر تسعة ولزوجة ستة وادفع الخارج لكل منهما في جدول الجامعة * واجر أى واضرب للاخ المقر فقط ما بيده في السبعة التى هي جزء سهم الثالثة وادفع له الخارج الذى هو سبعة في جدول الجامعة دون وجود نكر أى شىء منكر في ذلك العمل * وزد على ستة أم المستهل في بعض اركانها منه اثنين قد فضلا عن المقر اذا طرحت السبعة التى كانت له في مسألة وفاة المستهل من التسعة التى كانت له في الانكار يجتمع اللام ثمانية بدون وجود مبین أى كذب في ذلك وصير حينئذ تلك الستة ثمانية وبقي للاخر اثنان آخران في يد المنكر لانها تدعى أن لها العشرة التى تخرج لها من الاقرار و وفاة المستهل وهذه صورتها

٢٤	٣		٨		٨	
٨	١	ما	١	ص	٢	زوجة
٧	١	عما		ق	٣	اخا ش
٩		عما			٣	اخا ش
		ق	٧	مستهل		

وبيان ذلك ان المنكر يقول مات أخوان عن زوجته وأخوه وترك لهم أربعة وعشرين دينارا فكان لزوجه ربعها ستة وبقي لأخويه ثمانية عشر تسعة لكل واحد ولذلك أعطي له تسعة وان الام المصدقة والمقر يقولان مات ذلك الميت عن زوجة وابن مستهل حاجب للأخوين فكان لزوجة من

ذلك العدد ثلثه ثلاثة وبقي لابنه احدى وعشرون فمات عنها وتركها لامة وعلمه فكان لامة ثلثا سبعة وبقي لعلميه أربعة عشر سبعة لكل واحد ولذلك أعطي للمقر سبعة من مسألة وفاة الابن ومجموع ما تدعيه تلك الزوجة في زوجها وابنها عشرة ولو صدقها الآخر لأخذتها كاملة * وحاصل العمل في هذا الباب أن تصحح مسألة الانكار ثم مسألة الاقرار ثم مسألة وفاة المستهل ثم تنظر بين ما في يد المستهل ومسألة وفاته بالتوافق والتباين فتضرب الثلاثة اذا توافقا أو جعلتها اذا تباينا في الثانية فتخرج جامعتهما لكن لا تضمها بعد ذلك ان أردت الاختصار في العمل وانما تضمها فوق الثانية وتجعلها كمسألة الاقرار ثم تقابل بينها وبين الاولى بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين فما خرج من ذلك هي الجامعة الكبيرة التى تضمها بعد المسائل الثلاث ثم تمحو تلك الجامعة التى وضعتها فوق الثانية من موضعها ثم تقسم تلك الجامعة الأخيرة على كل من الاولين فيخرج جزء سهمها فتضعه فوقها ثم تضرب لكل متكرماله في الانكار في جزء سهمها وتعطي له الخارج في جدول الجامعة وتضرب لكل واحد من المقرين سهامه من الانكار في جزء سهمها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الاقرار ومن مسألة وفاة المستهل أو منهما ان ورث فيهما معاً في جزء السهم وتجمع الخارجين ثم تنظر ما يخرج له من احدهما ان لم يرث الا فيهما أو مجموع الخارجين ان ورث فيهما مع الحفظ الاول فان كان المحفوظ الذى هو خارج الانكار أكثر من عدد الآخر فهو المقر حقيقة فتعطي له ما يخرج له من غير مسألة الانكار وتحفظ الفضل بينهما في جهة وان كان ما يخرج له من غير الانكار أكثر مما يخرج له من الانكار فهو مصدق ينتفع بالاقرار فتعطي له من الانكار في جدول الجامعة وتعطي ذلك الفضل عن المقر حقيقة لذلك المصدق الذى لم يكن له ما يخرج له من غير الانكار وان لم يرث بالانكسار فلا اشكال انه مصدق فيكون له ما فضل عن المقر * وان لم ترد الاختصار في العمل فضع جامعة الثانية والثالثة تستخرج بعمل المناسختات بعدهما واعط فيها لاهل الاقرار والتصدق فقط ما يخرج من الضرب في جزء سهم المستهلين * ثم قابل بين هذه الاربعة التى اجتمع فيها الاقرار والوفاة وبين الاولى بما تقدم من الواجهة الاربعة فتخرج المسئلة الخامسة التى هي الجامعة الكبيرة فتقسم على الاولى التى هي مسألة الانكار وعلى الاربعة التى هي كمسألة الاقرار فيخرج جزء سهمها واضرب لكل منكر في جزء سهم الاولى وجزء سهم الاربعة فان كان

خارج الرابعة أقل من خارج الأولى فهو مقر حقية فاعط له الأقل الخارج من الرابعة واحفظ الفضل بينهما وان كان خارج الأولى أقل من خارج الرابعة فهو مصدق فاعط لذلك الأقل مع ما فضل عن المقر وان لم يرث المصدق الاقرار فليس له الا ما فضل عن المقر ولو استحمل هذا الوجه في المثال السابق لخرج لكل واحد مثل ما تقدم وكانت صورته هكذا

وان كان المصدق أكثر من واحد تماصوا في ذلك الفضل بعد

٢٤	٢٤	٣		٨		٨	
٣	١٠	١	أخا	١	ص	٢	زوجة
٧	٠٧	١	عما		ق	٣	أخاش
٩			عما			٣	أخاش
٠			ت	٧	بائن	مستهل	

الجامعة بقدر ما بقي لتأم انصباهم من غير الانكار وان لم يوجد مصدق يأخذ ذلك الفضل فقد قال فيه ابن خروف بوقف

حقى بقر من يكون له ما أقر به صاحبه فيأخذه فان مات غير

مقر جنس في بيت المال * ومثال آخر ما اذا ترك الميت

زوجة حاملا واخوين لاب فوضت الزوجة طفلة وأقرت

الزوجة مع أحد أخوين باستهلاكها قبل خروج روحها

فتصح مسألة انكارهم من ثمانية ومسئلة الاقرار من ستة عشر فيعطي منها اثنان للام المصدقة وثلاثة للمقر وثمانية للمستهلكة وتصح مسألة وفاتها من ثلاثة فيعطي منها واحد لكل من الام المصدقة والمقر وتلك الثلاثة تباين ثمانية التي في يد المستهلكة فيضرب الثلاثة في المسئلة الثانية فيخرج ثمانية وأربعون فتوزل منزلة مسألة الاقرار فينظر بينها وبين مسألة الانكار فيكون بينها تداخل فيستغنى فأكبرها الذي هو ثمانية وأربعون وهي الجامعة فتقسم على كل من الاولين ليخرج جزء سهمها فيكون جزء سهم الاولى ستة وجزء سهم الثانية ثلاثة فتضرب هذه الثلاثة فيما بين المستهلكة ويقسم الخارج على المسئلة الثالثة فيكون جزء سهمها ثمانية فيضرب للام في جزء سهم الانكار فيخرج لها ثنا عشر فتعطي لها في الجامعة لانها مصدقة للمقر لا مقر لان جميع ما يخرج لها من الاقرار ومسئلة وفاة المستهلكة أربعة عشر وهي أكثر مما يخرج لها من الانكار فهي حينئذ سبعة تدعواها الاستهلاك ويضرب المقر ماله في الاقرار في جزء سهمها وماله في الثالثة في جزء سهمها ويجمع الخارجان فيخرج التسعة عشر فتعطي له في الجامعة لانه مقر يتضرر بخبره لا مصدق ينتفع به لان هذا الخارج أقل مما يخرج له من الانكار بواحد فيدفع هذا الواحد الذي هو الفضل للام المصدقة فيجتمع في يدها ثلاثة عشر وتبقى لها واحد آخر في يد المنكر ليكمل ما تدعيه ويضرب المنكر في جزء سهم الانكار ماله فيها فيخرج له ثمانية عشر هكذا

٤٨	٣		١٨		٨	
١٣	١	أما	٠٢		٣	زوجة
١٧	١	عما	٣		٣	أخا لاب
١٨		عما			٣	أخا لاب
		ت	٠٨	بنت	مستهلة	

وه مال آخر ما اذا ترك الميت اثنين وبناتا وأمة حاملا منه

فوضت ابنا فأقرت الأمه مع البنت واحدا الاثنين باستهلاكه

وأنكره الا بن الآخر فتصح مسألة الانكار من خمسة ومسئلة

استهلاك الابن من سبعة عدده وسهم فيعطي فيها للمقرين

والمقر باستهلاكه سهامهم وتصح مسألة وفاة المستهل من ستة

لأجل سدس الام المستولدة فيعطي فيها للمقرين والام سهامهم ثم ينظر بين هذه الستة وما في يد المستهل فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب النصف الثالثة في الثانية فيخرج أحد وعشرون لتجعل لمسئلة لاقرار فينظر بينهما وبين الانكار فيكون بينهما تباين فتضرب احدهما في الاخرى فتخرج الجامعة خمسة ومائة فتقسم على كل من الاولين فيخرج جزء سهمها فيكون جزء سهم الاولى أحدا وعشرين وجزء سهم الثانية

خمسة عشر فتضرب هذه الخمسة عشر فيما يبدى المستهل ويقسم الخارج الذى هو ثلاثون على الثالثة ليخرج جزء سهمها فيكون خمسة ثم يضرب المنكر ماله فى الانكار فى جزء سهمها فيخرج له اثنان وأربعون فتعطى له فى الجامعة ويضرب للمقر ماله فى الاقرار فى جزء سهمها وماله فى وفاة المستهل فى جزء سهمها ويعطى له مجموعهما الذى هو أربعون فى الجامعة وقد كان له من الانكار اثنان وأربعون فيفضل فى يده اثنان ويضرب للبننت المقررة ماله فى الاقرار فى جزء سهمها فيعطى له مجموعهما الذى هو عشرون فى الجامعة وقد كان لها من الانكار واحد وعشرون فيفضل فى يدها واحد فتدفع الثلاثة التى هي مجموع الفضلين للام وبقي لها تمام حظها اثنان عند المنكر هكذا

١٠٤	٦	١٤	٧	١٤	٤	
٤٢		أخا			٣	ابنا
٤٠	٢	أخا	٢	ق	٢	ابنا
٢٠	١	أختا	١	ق	١	بنات
			٢			بابن مستهل
٣	١	أما مصدقة				

ومثال آخر ماذا ترك الميت زوجة حاملا وابنتين فوضعت ابنا فاقراحد الابنين باستهلاله وصدقته أمه المذكورة فقط فلا انكار من ستة عشر والاقرار من أربعة وعشرين لاجل الانكسار فيها ومسئلة وفاة المستهل من اثني عشر لاجل الانكسار أيضا وهذه الاثنا عشر تباين ما فى يد المستهل فتضرب بمئة الثالثة فى الثانية فيخرج ثمانية وثلاثون ومائتان فتجعل جامعة

يستعمل فى استخراج أجزاء السهام ما تقدم فيكون جزء سهم الاولى ثمانية عشر وجزء سهم الثانية اثني عشر وجزء سهم الثالثة سبعة فيضرب الزوجة فى جزء سهم الانكار لانها مصدقة تنتفع بخبرها لا بمقررة تنضر به فيخرج لها ستة وثلاثون وقد كانت تطالب الخمسين التى نخرج لها من الثانية والثالثة ويضرب المقر ماله فى الاقرار فى جزء سهمها وماله فى الثالثة فى جزء سهمها ويعطى له مجموع الخارجين الذى هو تسعة عشر ومائة وقد كان له من الانكار ستة وعشرون ومائة والفضل بينهما سبعة تضيفها الام الى ما خرج لها من الانكار فيكون ذلك ثلاثة وأربعين وبقي لتسام ما تطالبه سبعة أخرى عند المنكر ويضرب المنكر ماله فى الانكار فى جزء سهمها فيخرج له ستة وعشرون ومائة هكذا

٢٨٨	١٢		٢٤		١٦	
٤٣	٢	أما	٣	ص	٢	زوجة
١١٩	٤	أخا		ق	٧	ابنا
١٢٦		أخا	٧		٧	ابنا
		ت	٧			بابن مستهل

ومثال تعدد المصدق الموجب لاستهلال المحاصصة والجامعة الكبيرة بعد الجامعة الاولى ماذا تركت الهالككة زوجا وأما حاملا من أب الهالككة التى مات قبلها ييسر وأختا شقيقة وأختا لاب ذاقرت الشقيقة بان تلك الحامل ولدت ذكرا يستهلالا شقيقا للهالككة وصديقها الزوج والام فقط فى ذلك فمات ذلك المستهل عن الام والاختين

المذكورتين وعاصب مصدق أيضا كالم فتصح مسئلة الانكار بعولها من ثمانية ومسئلة الاقرار باستهلال الاخ من ثمانية عشر لاجل الانكسار فيعطى فيها لغير المنكحة ومسئلة وفاة المستهل عن أمه وشقيقة وأخت- للاب والام من ستة فيعطى فيها لغير المنكحة وهذه الستة توافق الاربعة التى كانت فى يد المستهل بالنصف فيضرب نصف الستة فى المسئلة الثانية فتخرج أربعة وخمسون فتوزل منزلة الاقرار لينظر بينها وبين الاولى فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب بالنصف فيضرب نصف احدهما فى كامل الاخرى فتخرج ستة عشر ومائتان وهى جامعة المسائل الثلاث السابقة فتستخرج أجزاء سهامها بالعمل السابق فيكون سهم الاولى سبعة وعشرين وجزء سهم الثانية اثني عشر وجزء سهم الثالثة ثمانية فيضرب للزوج المصدق ماله فى الانكار

في جزء سهمها فيخرج له أحد وثمانون فتعطي له في الجامعة وقد كان له من الاقرار ثمانية ومائة فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان له بسبعة وعشرين فتجعل قدامه بعد الجامعة ليحاص بها غيره في فضل المقررة ويضرب للام المصدقة ما لها في الانكار في جزء سهمها فيخرج لها سبعة وعشرون فتعطي لها في الجامعة وقد كان لها من الاقرار والثالثة مما أربعة وأربعون فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان لها بسبعة عشر فتجعل قدامها ليحاص بها غيرها في فضل المقررة ويضرب للشقيقة المقررة ما لها في كل من الثانية والثالثة في جزء سهمها فيخرج لها من مجموع الخارجين ثمانية وأربعون وقد كان لها من الانكار أحد وثمانون والفضل بينهما ثلاثة وثلاثون فتجعل في السطر مدوراً عليها بخلاف ليتحصا فيها المصدقون ويضرب ما بيد المصدق في جزء سهم الثالثة فيخرج له ثمانية وهي جملة حظه فتجعل قدامه بعد الجامعة فيحاص بها غيره في الفضل المخطوط عليه فتجمع أجزاء المحاصة فوق الخط فتكون اثنين وخمسين وهي تبين الفضل المخطوط عليه فتضرب جملة المحاصة في الجامعة قبلها فتخرج الجامعة الكبيرة اثنين وثلاثين ومائتين واحد عشر الفا وتجعل المحاصة جزء سهم ما قبلها والفضل المخطوط عليه جزء سهم المحاصة فيضرب لهم في جزئى السهم كما تقدم في باب الاقرار فيجتمع للزوج من المسئلتين ثلاثة ومائة وخمسة آلاف ويجتمع للام منها خمسة وستون وتسع ومائة والالف ويخرج للشقيقة من أولاهما ستة وتسعون وأربعمائة والافان وللأخت للاب منها أيضاً أربعة وأربعمائة والالف واللام من المحاصة أربعة وستون ومائتان هكذا

١١٢٣٢	٤٢	٢١٦	٦		١٨		٨	
٤١٠٣	٢٦	٦٤			٩	ص	٣	زوجة
١٩٦٩	١٧	٢٧	١	اما	٣	س	١	اما
٢٤٩٦		٢٨	٣	اخا	٢	ق	٣	اخا
١٤٠٤		٤٨		اخا			١	اخا
		٣٣		ت	٤	بابين مستهل		
٢٦٤	٨		١	عمامصدا				

وينبغي أن يقال لهذه المسئلة مسألة عقرب تحتاط به للغة عن الفاصب وقس على تلك الامثلة غيرها وانما اطلت في عمل تلك الامثلة لان عملها صعب حيث اجتمع فيها الاقرار والمناسخة مع أنى لم أر من تعرض في هذا الباب لكيفية

استخراج أجزاء سهام المسائل على الوجه المطرد في مسائله مع بيان ما يحتاج اليه في تلك وبالله التوفيق ثم قال أصلحه الله

﴿ عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْخُنَى الْمُشْكَلِ ﴾

فاقول في تفسير ذلك أى هذا الكلام الآتى باب صفة عمل تصحيح مسائل الخنى الذى أشكل أمره ولم يظهر كونه ذكراً ولا أنثى لعدم وجود صفات الرجال والنساء فيه أو لكون مافيه من صفات الرجال يقابل مافيه من صفات النساء كما تقدم بيان ذلك عند التكلم في قدر ميراثه * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَإِنْ يَكُنْ يَرِثُ بِالذَّكُورَةِ * خِلَافَ مَا يَرِثُ بِالنُّوْثَةِ ﴾

﴿ أَوْ يَكُنْ إِرْثُهُ بِوَصْفِ أَوَّلٍ * كَأَنَّهُ أَوْ بَالْتِئَانٍ فِي عَوْلِ جَلٍ ﴾

﴿ فَصَحَّحَ مَسْئَلَةَ الْمُتَّحِدِ * عَلَى ذُكُورِيَّتِهِ فَتَهْتَدِ ﴾
 ﴿ وَصَحَّحَ أُخْرَى عَلَى تَقْدِيرِ * أَنُّوْتَهُ لَهُ بِلَا نَكِيرِ ﴾
 ﴿ ثُمَّ انْظُرَنَّ بَيْنَهُمَا بِمَا غَبَرَ * مِنْ وَفْقٍ أَوْ تَبَايُنٍ أَوْ مَظَاهِرِ ﴾
 ﴿ ثُمَّ اضْرِبِ الْحَاصِلَ فِي فَرْدَيْنِ * تَخْرُجُ بِهِ جَامِعَةٌ اثْنَتَيْنِ ﴾
 ﴿ ثُمَّ عَلَى كِلْتُمَا أَقْسِمِ جَامِعَةً * يَبْدُ لَهَا جُزْءُ سِهَامٍ نَافِعَةٍ ﴾
 ﴿ وَاضْرِبِ لِكُلِّ مَالَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ * فِي جُزْءِ سِهَامٍ وَاحِفَظَنَّ مَا كَانَ لَهُ ﴾
 ﴿ ثُمَّ ادْفَعَنَّ لِلْكُلِّ نِصْفَ مَا انْجَلَا * مِنْ خَارِجٍ أَوْ خَارِجَيْنِ حَصَلَا ﴾

فأقول في تفسير ذلك وان يكن الخفي المشكل يرث من الميت بالذكورة أى بسبب ما يرثه بتقدير كونه انثى سواء كان ما يرثه بالذكورة أكثر ما يرثه بالأنوثة أو العكس أو يكون ارث الخفي في الميت بوصف أول فقط وهو كونه ذكرا وذلك كالم الخفي وان علا وابن الم الخفي وان سفل وابن الاخ الخفي وان سفل لان هذه الاصناف الثلاثة يرث الذكور منهم دون الاناث كما تقدم أو يكن ارثه بالوصف الثاني فقط وهو كونه انثى في مسائل عول جلى أى ظاهر في المسئلة بتقدير كونه انثى كمسئلة زوج وأخت شقيقة وأخ لاب خفي فصححن أيها الطالب في الاقسام الاربعة مسألة الخفي المتحد أى الذى يتكرر كان معه أهل القروض أو العصبية أو بيت مال على تقدير ذكورية ذلك الخفي فتهدى بذلك الى مبدأ طريق عمل فريضته وصححن أيضاً مسألة أخرى على أنوته لذلك الخفي بلا وجود نكير أى انكار أحد عليك في ذلك ثم انظر بين المسألتين بما غير أى سقى من ثبوت وفق للمسألتين أو تباین بينهما أو مآظهر بينهما من تماثل أو تداخل ثم اضرب الحاصل منهما بعمل أحد هذه الاقسام الاربعة فردين أى في اثنين عدد حال الخفي ليكون لكل نصيب من المسألتين نصف صحيح تخرج أى بذلك العمل مسألة ثلاثة جامعة لاثنتين قبلهما ثم أقسم جامعة خارجة لك كليهما أى على كل واحد من الاولين بيد لها أى يخرج لكل واحدة منهما جزء سهام نافعة لاربابها اذا أخذوها من المال فنافعة نعم للسهم واضرب لكل وارث خفي وغيره ما كان له في المسألة واخفص ما كان له أى حصل له من المسألتين أو احدهما ثم ادفعن في جدول الجامعة لكل وارث خفي أو غيره نصف ما انجلا أى مآظهر له من خارج واحدا اذا ورث في مسألة واحدة أو من خارجين حاصلين من المسألتين اذا ورث فيهما مآمال اختلاف وكان ارثه بالذكورة أكثر من ارثه بالأنوثة ماذا تركت الهالكه زوجا وابن أحدهما خفي مشكل فتصح مسألة اللزك من ثمانية لاجل الانكسار ومسألة التأنيت من أربعة وهما متداخلتان فاستغن باكبرها واضربها في اثنين عدد حال الخفي تخرج لك الجامعة ستة عشر ثم اقسما على كل منها ليخرج جزء سهمها يكن جزء سهم الاولى اثنين وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل وارث ماله في كل منها في جزء سهمها واعط له نصف مجموع الخارجين يخرج للزوج أربعة وللان الحق سبعة وللخفي خمسة هكذا

١٦	٤	٨	
٤	١	٢	زوجة
٧	٢	٣	ابن
٥	١	٣	ابن أخ

ومثال اختلاف ميراثه وكان ارثه بالانثونة أكثر من ارثه بالذكورة ما إذا تركت زوجا وأما وأخا شقيقا خنثى فتصح مسألة التذكير من ستة ومسألة التأنيث من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فأضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى ثم الخارجين في اثنين حالي الخنثى تخرج

لك الجامعة ثمانية وأربعين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم الأولى ثمانية وجزء سهم الثانية ستة وأضرب لكل وارث كما تقدم واعط له نصف مجموع الخارجين يخرج الزوج أحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللخنثى ثلاثة عشر هكذا

٤٨	٨	٦	
٢١	٣	٣	زوجة
١٤	٢	٢	أما
١٣	٣	١	أخا خنثى

ومثال ارثه بالذكورة فقط ماذا ترك الميت عما خنثى فتصح مسألة التذكير من واحد يأخذه العمة ومسألة التأنيث من واحد يأخذه بيت المال وهما متباينان فاستغن بأحدهما وأضرب بها في اثنين حالي الخنثى تخرج لك الجامعة اثنين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم كل منهما اثنين

وأضرب لكل وارث ماله في جزء سهم المسألة التي ورث فيها واعط له نصف الخارج يخرج لكل منها واحد هكذا

٢	١	
١	١	عما خنثى
١		بيت المال

ومثال ارثه بالانثونة فقط في مسائل العول من تركت زوجا وأختا شقيقة وأختا لخنثى فتصح مسألة التذكير من اثنين للزوج واحد وللشقيقة واحد ولا شيء للاخ الاب لأنه عاصب لم يبق له شيء عن القروض

ومسألة التأنيث بعولها من سبعة رها متباينان فأضرب أحدهما في الأخرى ثم الخارج في اثنين حالي الخنثى يخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واقسمها على كل منها يكن جزء سهم الأولى أربعة عشر وجزء سهم الثانية أربعة وأضرب لكل وارث ماله في جزء سهم التي ورث فيها تعددت أو انحلت واعطه نصف ما يخرج له يخرج للزوج ثلاثة عشر وكذلك الشقيقة وللخنثى اثنان هكذا

٢٨	٧	٢	
١٣	٣	١	زوجة
١٣	٣	١	أخت
٢	١		أخت لأخ

وقس على تلك الامثلة غيرها وأما القسم الخامس الذي يستوفيه ارثه بالذكورة والانثونة كالاخ للام الخنثى فلا يحتاج فيه الى هذا العمل لأنه يفرض له سدس كما يفرض للأنثى ثم أشار لعمل مسائل الخنثيين هؤلاء

﴿ وَقَدَّرَنَّا كِبِيرَ خُنْثَيْنِ * وَقَدَّرَنَّا أَنْثُونَ الشَّخْصَيْنِ ﴾

﴿ وَقَدَّرَنَّا ذُكُورَةَ الْكَبِيرِ * فَقَطَّ وَعَكَّسُ ذَا بِلَا تَكْرِيرِ ﴾

﴿ وَصَحَّحْنَا مَسَائِلَ الْأَحْوَالِ * وَرَدَّهَا إِلَيْنَا بِمَقَامِ عَدَالِ ﴾

﴿ ثُمَّ أَضْرِبَ الْمَقَامَ فِي الْأَرْبَعَةِ * عِدَّةَ أَحْوَالِهَا الْمَذْكُورَةِ ﴾

﴿ ثُمَّ أَقْسِمُ الْجَامِعَةَ الَّتِي بَدَتْ * عَلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ ﴾
 ﴿ تَبْدُلَهَا أَجْزَاءَ سَهْمٍ طُلِبَتْ * لِيَضْرِبَ الْوَرَثُ فِيهَا مَا حَوَتْ ﴾
 ﴿ فَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثٍ مَّا صَحَّ لَهُ * فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الْمُحْصَلَةِ ﴾
 ﴿ وَمَا بَدَأَ أَقْسِمُهُ عَلَى الْأَحْوَالِ * وَادْفَعْ لَهُ الْخَارِجَ بِالْكَدَالِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك وقد رتب إليها الطالب تذكير خنثيين موجودين في المسئلة وصححها على تقدير كونها ذكرين
 وقد رتب أيضاً أنونة شخصي الخنثيين وصححها على تقدير كونها اثنتين وقد رتب ذكرورة الخنثي الكبير منهما فقط دون
 الصغير وصحح المسئلة على ذلك التمدد وقد رتب عكس ذلك التقدير الآخر وهو ذكرورة الصغير دون الكبير بلا وجود
 تمكير بعض تلك التبادير في عملك وصحح مسائل جميع الاحوال الاربع المقتدرة في صفة الخنثيين ورها الى
 تلك المسائل الاربع الى مقام عال أى مرتفع جامع لاجزاء المسائل الاربع بان تنظر بين اثنتين منها بالتمائل أو
 التداخل أو التوافق أو التباين وتردهما الى عدد واحد بعمل مظهر بينهما من تلك الالوجه الاربع ثم تستعمل كذلك
 بين الحاصل منها والثالثة ثم بين الحاصل منها والرابعة فيخرج لك العدد الذي هو المقام العالى الجامع لاجزاء تلك
 المسائل ثم اضرب ذلك للمقام العالى في الاربع عدة الاحوال المذكورة للخنثيين ليكون لكل نصيب من تلك المسائل
 ربع صحيح يخرج لك المسئلة الخامسة الجامعة لجميع ما قبلها واقسم الجامعة التي بدى أى خرجت من ضرب المقام
 في الاربع على كل واحدة من المسائل الاربع التي تقدمت في الوضع على الجامعة تبدلها أى يخرج لك تلك المسائل اجزاء
 أسهم مطلوبة بالاستخراج من القسمة ليضرب الوارث فيها أى في اجزاء السهم ما حوته أى ما أخذت مو كان قدامهم
 في تلك المسائل فاضرب حينئذ في اجزاء السهم لكل وارث خنثي أو غيره ما صح له قدامه في جميع تلك المسائل
 الاربع المحصلة في المثال وما بدأ أى ومجموع ما خرج لك من ضرب ما بيد كل وارث في جزء سهم ما ورث فيها من
 المسائل اقسمه على الاربع عدة الاحوال المقتدرة في صفة الخنثيين وادفع له أى لكل وارث خنثي أو غيره الى ربع
 الخارج من تلك القسمة بكاله * مثال ذلك من تركت زوجاً وأخوين شقيقين خنثيين فتصح مسئلة تذكرها
 معاً من أربعة لاجل الانكسار ومسئلة تأتيةما يعولها من سبعة وكل واحدة من مسئلتى التخالف من ستة
 والثالثة والرابعة هماثلتان فيستغنى باحداهما والاولى مباينة للثانية فاضرب حينئذ احداهما في الاخرى واضرب
 نصف الخارج في الستة لتوافقها بالنصف يخرج لك المقام العالى أربعة وثمانين ثم اضرب هذا المقام في الاربع
 عدد احوال صفات الخنثيين يخرج لك الجامعة الكبيرة ستة وثلاثين وثمائة فضعها بعد المسائل الاربع واقسمها
 على كل واحدة ليخرج جزء سهمها يكن جزء سهم الاول أربعة وثمانين وجزء سهم الثانية ثمانية وأربعين وجزء
 سهم كل واحدة من الثالثة والرابعة ستة وخمسين واضرب لكل وارث ماله في كل مسئلة في جزء سهمها واجمع
 تلك الخارجات وقسم مجملتها على الاربع وادفع الربع الخارج من القسمة لكل واحد يكن للزوج اثنا عشر
 وستون ومائة ولكل خنثي سبعة وثمانون هكذا

٣٣٦٦/٦٧٤	
١٦٢٣/٣٣٢	زوجا
٨٧١٢/٢١١	أخا ش خنثي
٨٧٢١/٢١١	أخا ش خنثي

وقس على هذا المثال غيره ثم أشار الى عمل مسائل ثلاث خنثائي
 أو أكثر بقوله

﴿ وَضَعَفِ الْأَحْوَالَ كُلَّمَا بَدَأَ * زِيَادَةُ الْخُنَى لَدَيْهِمْ أَبَدًا ﴾

فاقول في تفسير ذلك اى وضعف أيها الطالب أبدا الاحوال المقدرة في عدد موجود من الخنائي كلما بدا
أى ظهر زيادة الخنى لديهم أى فى الخنثى واستعمل مثل العمل المذكور في الخنثيين الى آخره يخرج لكل
وارث ما ينوبه من الجامعة * ويبان ذلك أن الخنثى الواحد فيه حالان فاذا زاد عليه آخر كان فيها ضعف
حاليين الذى هو أربعة أحوال واذا زاد على خنثيين ثالث كان فيهم ضعف الاربعة الذى هو ثمانية أحوال
واذا زاد على الثلاثة رابع كان فيهم ستة عشر حالا واذا كانوا خمسة كان فيهم اثنان وثلاثون حالا وهكذا
يكون الامر فيهم وان كثروا ومجموع الخارجات من الضرب في أجزاء السهام يقسم على مجموع الاحوال
الحاصلة في كل مثال فيخرج لكل وارث خنثى أو غيره ما يستحقه من الجامعة (مثال ذلك) من تركت زوجا
وثلاثة أخوة لاب خنثى فتصح مسألة تدكيرهم من ستة ومسئلة تأنيثهم بالعول والانكسار من احد وعشرين
وكل واحدة من المسائل الثلاث التى كان فيها ذكربن دون الثالث من عشرة لاجل الانكسار وكل واحدة من
المسائل الثلاث التى كان فيها الانثان اثنتين دون الثالث من ثمانية لاجل الانكسار والمسائل الثلاث الاخيرة
متماثلة فيستغنى باحداها والمسائل الثلاث التى قبل الثلاث الاخيرة متماثلة ايضا فيستغنى باحداها ثم ينظر بين العشرة
والثمانية فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف احدهما في كامل الاخرى فيخرج أربعون فينظر بين
هذا الحاصل والاولى فيكون بينهما تداخل فيستغنى باكبرهما فيكون المقام العالى أربعين وثم ثمانية فتضرب فيه
الثمانية عدة الاحوال ليكون لكل نصيب من تلك المسائل ثمن صحيح فتخرج الجامعة عشرين وسبعائة وستة آلاف
فيكون جزء سهم الاول عشرين ومائة وألفا وجزء سهم الثانية عشرين وثلاثمائة وجزء سهم الثالثة والرابعة
والخامسة اثنين وسبعين وسبعائة وجزء سهم الثلاث الاخيرة أربعين وثم ثمانية فيضرب اكل وارث ماله في كل
مسئلة في جزء سهمها ويجمع الخارجات فيقسم مجموعها على الثمانية عدة الاحوال فيخرج للزوج ثلاث مائة
وثلاثة آلاف ولكل خنثى أربعين ومائة وألف هكذا

وقيل على هذا المثال غيره ان تعلق
عرض بشئ من مسائله وان كان
وجود المشكل نادرا ولولا أن
أن أحكامه المذكورة في الكتب
المندرجة فرمما يشوق الطلاب
لمرورها لم أعرض لذكرها في النظر
بالكلية وبالله التوفيق ثم قال
أصلحه الله تعالى

١١٢٠ ٣٢٠ ٦٧٢ ٨٤٠									
٦	٢١	١٠	١٠	١٠	٨	٨	٨	٨	٦٩٢٠
٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣٣٠٠
١	٤	٢	٢	٢	١	١	١	١	١١٤٠
١	٤	٢	٢	٢	١	١	١	١	١١٤٠
١	٤	٢	٢	٢	١	١	١	١	١١٤٠

﴿ عَمَلٌ تَصْحِيحُ مَسَائِلِ الْوَصَايَا ﴾

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتى باب بيان صفة عمل تصحيح مسائل الوصايا ببعض الاجزاء
الشائعة في المال على وجه التطوع مع بيان شئ من احكام المدبر * والوصايا جمع وصية وهى فى اصطلاح الفراض

كما يفهم من كلام ابن عرفة عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته * ويمكن أن يقال في رسمها هي
الاشهاد باعطاء شيء من ماله بعد موته لغير وارث على وجه التبرع يلزم بموته اخراجه من الثلث لاربابه مع تقديم
الاقوى فالاقوى * وقال ابن مرزوق وللملأء في أحكام الوصايا خلاف كثير وتفصيل واسع قال للخصي
وصية المريض واجبة بما عليه من زكاة وكفارة وسببها فرط في ذلك أم لا وبما للأدمين لانه اذا لم
يشهد تلف ذلك وانما سمحوا بترك الاشهاد في الصحة وما سوى ذلك تطوع فان كان فيها قرينة ولا يضر بالورثة
قللة ماله ونحوه وكان رجاء الاجر فيها اكثر من رجائه في ترك ذلك للورثة فمستحبة وان كان رجاء الاجر
في الترك للورثة اكثر فمكروهة * وان تقاربا فباحة * وان تعلق بها معصية فممنوعة وان كان الورثة أحياء
فلا كراهة من جهتهم قل المال أو كثر والموصي له ان كان مليا فباحة * وان كان معسرا فمستحبة وان زاد
قربة تاكد الاستحباب ويستحب جعلها في الفقير القريب فان تركه وأوصي بها الى فقير أجنبي فمكروه فان
قل المال والورثة فقراء كرهت للأجنبي كان فقيرا أو موسرا لقوله صلى الله عليه وسلم ابدا بمن تعول فهم عند
موته أحوج الى ذلك * وجعلها في الاقرب من الوارث مستحب كبنت أخ أو عمة مع ابن عم * وكذا تستحب
لأبي لا ترث في منزلة ذكر يرث بنت عم مع أخيها لم تقع ماله جميع رحمه * فان زادت بكونها صغيرة زاد
الناكد * فان قل ماله وورثه ولد فقير كرهت جملة فان زاد صغره تاكدت الكراهة * وأما الصحيح فما في
ذمته من حق الله تعالى يجب فعله الآن ولا يجعله وصية * ويجب اشهاد به بحق الأدعى وقيل يستحب * وارى
الوجوب اليوم لتجور الناس اه * واعلم أن الوصية بالمال لها ثلاثة أركان لا توجد حقيقة بها بدون تلك
الاركان التي هي أجزاؤها وهي الموصى والموصى له والموصى به * وأما الصيغة فالاقرب كما نقله بعضهم عن
ابن عبد السلام أنها ليست من الاركان في سائر الأبواب وانما هي دليل على حصول الماهية المشتملة على
الاركان التي هي أجزاؤها الماهية والدليل على الشيء غير المدلول وأما الموصى فيشترط فيه أن يكون حرا مميزا
مالكا للموصى به فلا تصح من عبد ولا من غير المميز أى العارف بما يوصى به كالمجنون في حال جنونه
والمريض في حال انغمائه والصغير في حال صغره (قال ابن مرزوق) عن التهذيب ويجوز وصية الصبي ابن
عشر سنين أو أقل ما يقارنها اذا أصاب وجه الوصية وذلك اذا لم يكن فيها اختلاط * (وروى ابن
وهب) أن ابان بن عثمان أجاز وصية جارية بنت ثمان سنين أو تسعة اه * وقال ابن علفان ادعى
الورثة أنه لا يعقل في حال الوصية فليهم اثبات ذلك فان اثبتوه وقالت بينة الوصية أنه كان يعقل أعملت
البينة التي قالت أنه كان يعقل وصحة الوصية على ما في المستخرجة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم وقيل ينظر
الى أعدله فان تكفاته بطلت الوصية * وقال ابو الوليد يتخرج فيها قول ثالث ان شهادة الاختلال أعمل
لانهم قالوا رأينا منه اختلاطا في ذهنه حين الاشهاد وقال الآخرون لم نر منه اختلاطا حين أشهدنا اه * ولا
تصح أيضا من غير المالك للشيء الموصى به كمن أوصى بثلاث دار معينه فمات فاستحق جميع الدار * وكمن أحاط
الدين بماله اذا أوصى ببعض ماله لانه غير مالك لاله ملكا تاما (وأما الموصى به) فيشترط فيه أن يكون الثلث فأقل
ويكون عا يصح ان يملكه الموصى له فلا تصح الوصية لمسلم يكتمر والموصى أن يجعل وصيته في معين فيلزم ذلك
ورثته كما قال للخصي في البصرة * وان كانت التركة ديارا وخواتم وغيرها فله أن يجعل ثلثه في أى ذلك أحب وان
لم يرث الورثة الآن يعلم أن غرضهم هو بيع ما يصير لهم وكان بيع ما تركه لهم متأخرا بينا اه * وأما الموصى له
فيشترط فيه أن يكون غير وارث وان لا يقتل محمد أمن أوصى له كما يشترط ذلك في الارث وان يكون الموصى له حيا بعد
موت الموصى فان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية علم الموصى بموته أم لا نقله ابن عاشر عن المدونة
وأن يقبلها بعد موت الموصى ان كان معينا وان مات الموصى له بعد موت الموصى وقبل القول كان

لوارثه القبول مات قبل العلم أو بعده إلا أن يعلم أن الموصي أراد الموصي له بعينه فليس لورثته القبول قاله
 الفدشي * وقال ابن رشد في المقدمات واختلف ان مات الموصي له بعد موت الموصي قبل أن يقبل وصيته
 فقبل أن يورثه ينزلون في القبول والرّد منزلته وهو قول مالك في المدونة وقيل بطل وترجع ميراثا لورثة الموصي
 ولهذا ذهب أبو بكر الأبهري اه. وإن يصح تلك حقيقة أوحكاما فيدخل في ذلك الاحرار والعبيد والحمل
 الموجود يوم الوصية ومن سيكون بعدها اذا وجدوا سهل والميت الذي علم الموصي بموته لان المقصود بالوصية
 حينئذ وارثه أو غيره والمسجد والقنطرة لان المقصود من ينتفع بذلك * وقال ابن علاف قال في المدونة
 من أوصى لحمل امرأة فاسقطته بعد موت الموصي فلا شيء له إلا أن يستهل صارخاً * وفي المدونة من قال
 اني لولد فلان وقد علم انه لا ولد له جاز و ينتظر هل يولده أم لا ويسوى فيه بين الذكر والانثى وإن لم يعلم
 أنه لا ولد له فذلك باطل ونحو هذا في المجموعة عن ابن القاسم ولشهب اه * واعلم أن الموصي لهم اما أن
 يكونوا كلهم موجودين يوم موت الموصي أولا يوجد واحد منهم يوم موته أو يوجد بعضهم دون بعض اما
 ان كانوا كلهم موجودين فلا اشكال أن الغلة تكون لهم اذا قبلوا الوصية وأما اذا لم يوجد واحد منهم يوم
 موته فهل تكون الغلة للورثة الى وجود من يستحقه أو توقف الى وجود المستحق في ذلك خلاف فمن
 متشعب أبو نسر يسي في ذلك مانصه وسئل الفقهاء عن امرأة أوصت بثلاث جميع متخلفها الاول ولد حين
 يولد لا بنتها ثم توفيت لمن تكون الغلة حتى يكون الموصي له هل للورثة أو توقف حتى يكون أو يؤسس
 منه فيرجع الثلث ميراثا وهل للورثة القسم أو البيع ان كان في القسم ضرر أم لا فقال بعضهم يجب وقف
 الثلث المذكور وغلته من يوم وفاة الموصي الى وجود المستحق الموصي له ويكون ذلك بيد من قدمه الموصي
 له أو حيث يراه السلطان وإن لم يكن يرجع جميع ذلك ميراثا ومن دعا الى البيع لضرر الشركة من الورثة
 أو الوصي أو من قدمه السلطان لذلك قتله ذلك وله القسمة أيضاً وسئل عنها الفقيه ابن علوان فقال الغلة
 كما تقسم ان كان الموصي به جزءاً شائماً كالثالث والرابع ولا خلاف فيه وإن كان معيماً كالجنان والدار
 بعينها فالغلة للورثة الى وجود المستحق وهو منصوب في المدونة وغيرها في هذا القسم وسئل عنها الفقيه ابن
 أبي الدنيا فقال الغلة للورثة على المشهور اذا لا تصح الوصية وتنفذ الا بعد قبول الموصي له وهو متعذر في
 القرض قال ولا يقبل الوالد لولده قبل وجوده وعليه ان قبل له الوصية يوم تزاد فالغلة له دون الورثة وسئل
 عنها ايضاً الفقيه القاضي أبو عبد الله المصري ثم التوزرني فقال كما قال ابن أبي الدنيا من أن الغلة للورثة ثم
 وقف على جواب هذا الاخير الفقيه ابن زيادة الله فوافني عليه وذكر انها منصوبة عند الصقلي في الوصايا
 الثاني ثم قال ولا يحتاج فيها الى نص لان الولد لا يصح لاحد قبل وجوده وانه من ضرورياته ثم أجاب عنها
 ايضاً بعض الفقهاء فقال الغلة للورثة كذلك * قلت فالحاصل من ذلك ثلاثة أقوال ثالثها الغلة للورثة في المدين
 دين المشاع اه. وروى هذا القول القائل بالتفصيل بين الوصية بالشائع قاله القائل الموصي له اتفاقاً وبين الوصية
 بالمعين فتقولان في كونها للورثة أو للموصي له أن المقصود في تعيين مثل الدار لمن سيوجد كون رقة الدار
 له اذا وجد فالغلة غير موصى بها وإنما هي تابعة لرقة الدار فتكون الغلة له ان كانت الرقة له عند وجوده عند من
 يلغى التابع بالاتباع بخلاف ما اذا أوصى بجزء شائع من ماله لمن سيوجد فان الغلة من حصة ماله الذي وقع الايصاء
 بجزء منه فتدفع الايصاء حينئذ بجزء من الغلات كذا وقع بجزء من الرقاب هذا ما ظهر لي في توجيهه والله أعلم
 والذي يقتضيه كلام ابن الحاجب أن الاصح كون الغلة للموصي له مطلقاً حيث قال وقبول المعين شرط
 بعد الموت لأقبله فان قيل تبين انها ملكه من حين الموت على الاصح لملك الموصي وعليها ما يحدث بين
 الموت والقبول من ولد أو ثمرة * قال في التوضيح واختلف اذا قبل بعد الموت وقد كان القبول متأخراً

عن الموت فالاصح أن القبول كاشعار الموصي به ملك الموصي له من حين الموت وقيل انما حصل له الملك حين القبول فيكون الملك قبل القبول لورثة الموصي فعلي الاصح يكون ما يحدث بعد الموت والقبول الموصي له وعلى مقابله يكون للورثة له وهذا الخلاف مبنى على قاعدة مختلفة فيها وهي الامور المترقيات اذا وقمت هل يقدر حصولها يوم وجودها في الظاهر وهي فيما قبل ذلك كالمدم أو يقدر حصولها في نفس الامر حين حصلت أسبابها ولم ينكشف لنا ذلك الا في الحال وأما اذا وجد بعض الموصي لهم دون بعض يوم موت الموصي كما اذا وصى شخص بثلاث ماله لأولاد أبنائه دون من تحتهم فمات بعد وجود شيء من أولاد أبنائه وقدر جى لهم زيادة الاولاد فان الثلث المذكور يكون موقوفا لاياع ولا يوهب ولا يستشعق به ولا يورث الا بعد تحقق حصول جميع الاحفاد الموصي باقطاع ولادة أبناء الصلب اذ لا يتم لهم ملك تلك الوصية الا بانحصار جماعتهم * واختلف هل تكون الاصول الموصي بها والمشتراة بما ينوب الوصية من غير الاصول ملكا تاما لمن كان حيا من الاحفاد يوم الاياس من زيادة الاحفاد دون من مات منهم قبل الاياس أو تكون ملكا لجميع الاحفاد الاحياء منهم في حال الاياس والاموات فن مات منهم يحيى بالذكر والتقدير فيكون حظه لوارثه يوم موته * والغلة الحاصلة منها تقسم بالسواء على القول الاول لمن حضر من الاحفاد يقسمها دون من مات فلا شيء منها لوارثه * وبهذا أفق كثير من الأئمة لان الموصي لا يقصد غالبا الا انتفاع الحاضر بن الغلة ولا يقصد وقف جميعها الى انقطاع زيادة الاحفاد فهذه الوصية على هذا القول أولها هبة المنافع لمن حضر لقسما وآخرها هبة الرقاب للاحياء يوم الاياس من زيادتهم * وتوقف تلك الغلة كلها على القول الثاني الى أن تنقطع زيادة الاحفاد فتقسم كالاصول لجميع الاحفاد الذكر منهم كالأناث والفقير كالغني ومن مات منهم يحيى بالذكر فيكون حظه من الغلة والاصول لوارثه يوم موته * ومن أراد تفاصيل فقه هذه المسئلة فليطالع شرح الفقيه سيدى محمد بن احمد ميارة الفاسي على تكميل المنهج * ولكن الذى يظهر لي من مقاصد أهل البلاد السوسية في وصيتهم لأولاد الابناء الموجودين ومن سيوجد أن تكون كل غلة حاضرة لمن وجد منهم بالسوية ومن مات منهم كان حقه منها لوارثه ولا يوقف شيء من الغلة لمن سيوجد واذا انحصرت جملة الاحفاد باقطاع نسل آبائهم كانت رقاب الاصول ملكا تاما لجميع الاحفاد بالسوية ومن مات منهم كان حظه منها لوارثه تنزيلا لهم منزلة المعينين واعتبار غالب مقاصد الناس بالالفاظ المتحملة واجب في كل بلد في الفتوى والقضاء والله أعلم * ثم قال الناظم أصله الله

﴿وَإِنْ يَكُنْ حُرٌّ مُّمَيَّرٌ مَّلَكٌ * أَوْ وَصَى بِشَائِعٍ كَثُتْ مَا تَرَكَ﴾

﴿أَوْ دُونَهُ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَبِلَا * وَرَأَيْتَهُ زَائِدًا ثَلَاثَ كَسَلَا﴾

﴿لِأَجْنَبِيٍّ أَوْ لَوَارِثٍ جَسَلَا * إِنْ كَانَ بَاقِي الْوَارِثِينَ كَسَلَا﴾

﴿فَصَحَّحْنَا مَسْئَلَةَ الْوَرَّةِ * وَاجْعَلْ مَقَامًا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ﴾

﴿وَاسْتَخْرِجِ الْمَقَامَ إِنْ تَعَدَّدَتْ * يَنْظُرُ بَيْنَ مَقَامَاتٍ بَدَتْ﴾

﴿بِالْأَوْجُهَةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُفَصَّلَةِ * فِي بَابِ تَصْحِيحِ لِكُلِّ مَسْئَلَةٍ﴾

﴿وَأَعْطَى لِلْمُوصَى لَهُمْ مِنَ الْمَقَامِ * أَجْزَاءَهُمْ وَأَنْظَرُ لِبَاقٍ لِلتَّمَامِ﴾
 ﴿فَإِنْ يَكُنْ لَوَارِثِهِ إِنْقِسَامًا * فَمِنْ مَقَامٍ صَحْحَيْنِ وَأَقْسَمًا﴾

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن شخص حي لا عبد مميز عارف لما يوصي به لا من لا يعرفه لا غناء أو جنون أو صغر مالكا للموصى به ملكا تاما لا من أحاط الدين بماله أو استحق ما وصى به موصيا بشائع أى بجزء شائع فى ماله وذلك مثل ثلث متركه أو مادون الثلث كالأربع أو الخمس أو السدس أو السبع أو الثمن أو التسع أو العشر أو الجزء من إحدى عشر أو غيره من الأعداد الصم سواء كان ذلك الشائع الذى هو دون الثلث متجداً أو متعدداً أو بجزء أكثر من الثلث إن قبل وارث الموصى حين موته وأجازوه الموصى له على سبيل ابتداءهم عطية ذلك له وكان أيضاً بالثلث أو الأقل أو الأكثر المقبول من الورثة لاجنبى غير ارث الموصى حين موته كان ذلك الاجنبى الذى هو غير الوارث حراً أو عبداً موجوداً فى الخارج أو فى البطن أو سيوجد أو ميتاً علم الموصى بموته أو كمسجد * أو كان أيضاً بما ذكر لوارث حلاً أى ظاهر فى ورثته بالتعيين وكان باقى الوارثين مكمل الوصية للوارث أى بجزء الوصية له على سبيل ابتداء عطية ما ذكر لذلك الوارث فيشترط حينئذ فى لزوم اجازة الوصية بالزائد على الثلث لاجنبى واجازة الوصية مطلقاً للوارث أن يكون المجزى ممن يصح تبرعه وأن تكون اجازته بعد موت الموصى أو فى مرض موته ولم يكن الموصى دين على المجزى لانه يخاف أن يضيق عليه فيه ان لم يجز وصيته ولا كان الموصى يجزى العطاء على المجزى لانه يخاف أن يقطعه عنه ان لم يجز فعله ولا كان الموصى ذا قهر وسطوة على المجزى لانه يخاف من شره ان صح وهو ممنوع من اجازة فعله فصححنا أيها الطالب مسألة ورثة ذلك الموصى على ما تقتضيه القواعد السابقة فى كيفية تصحيح المسائل * واجعل بعدها مقاما للوصية المذكورة الواقعة من حر ميمز مالك * وأما الواقعة من عبد أو غير مميز أو غير مالك فلا تحمل لها مقاما بعد مسألة الورثة لبطلانها * ومقام الوصية هو أقل عدد يؤخذ منه الجزء الموصى به بلا كسر فمقام الثلث ثلاثة والرابع أربعة والخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة والثمن ثمانية والتسع تسعة والعشر عشرة * ومقام الجزء أو الاجزاء من إحدى عشر هو إحدى عشر * وهكذا ما بعدها من الأعداد الصم * ومقام نصف السدس اثني عشر خارجة من تسطيع اماميه * وكذلك تستطيع أمة كل كبير تعدد امامه فيخرج مقامه واستخرج أيها الطالب مقام الوصايا ان تعددت بنظر بين مقامات بادية أى ظاهرة للوصايا فى مسئلتك بالأوجه الاربع التى هي التماثل والتداخل والتوافق والتباين التى فصلت اعمالها فى باب كيفية تصحيح كل مسألة يمرض الطالب أى باب كيفية تصحيح المسائل الذى تقدم فى اثناء النظم واعطى للموصى لهم قدامهم من عدد المقام الموضع بعد المسألة أجزائهم التى أوصى بها لهم كما تعطى للمتحد جزء من المقام * وانظر لعدد باقى التمام عدد المقام اذا طرحت منه مجموع أجزاء الوصايا هل انقسم على مسألة الورثة أم لا فان يكن ذلك الباقي انقسم أى منقسم الورثة الموصى فصحح مسألة الارث والوصية معا من مقام الوصية المتحددة أو المتعددة واقسم ذلك الباقي على مسألة الورثة فيخرج جزء سهمها واضرب فيه ما بيد كل وارث واعط له الخارج قدامه فى جدول المقام * مثال الوصية بالثلث لاجنبى مع انقسام الباقي على الورثة من ترك ابنين وقد أوصى فى حياته بثلث ماله لزيد فصحح مسألة الورثة من اثنين واجعل بعدها الثلاثة التى هى مقام الثلث واعط منها للموصى له واحداً واطرح هذا الواحد من عدد المقام يبق لتمامه اثنان واقسمهما على مسألة الورثة يخرج واحد فضعه فوقها واضرب فيه ما بيد كل وارث واعط له الخارج

في جدول المقام يخرج لكل واحد منهم واحد هكذا

٣	٢	
١	١	ابنا
١	١	ابنا
١		موصى له

* ومثال الوصية بأقل من الثلث لاجنبي مع انقسام الباقي أيضا من ترك ابنا وبنتا وقد أوصى في حياته ربع ماله لزيد فصحيح مسألة الورثة من ثلاثة واجمل بعدها الاربعة التي هي المقام واعط منها للموصى له واحدا واقسم الباقي في المقام على المسئلة يخرج جزء سهمها واحد واضرب فيه للورثة يخرج للابن اثنان وللبنات واحد كل موصى له هكذا

٤	٣	
٢	٢	ابنا
١	١	بناتا
١		موصى له

* ومثال الوصية بأكثر من الثلث لاجنبي مع اجازة الورثة الزائد له وانقسام الباقي لهم من ترك أختا وأختا لاب وقد أوصى في حياته بخمسة أثمان ماله لزيد وأجاز ذلك وارثاه فصحيح مسئلتها من ثلاثة واجمل بعد الثمانية التي هي المقام واعط منها خمسة الموصى له واقسم الباقي على المسئلة واضرب في الخارج ما بيد كل وارث يخرج للاخ اثنان وللأخت واحد هكذا

٨	٣	
٢	٢	أختا
١	١	أختا
٤		موصى له

* ومثال الوصية بالثلث لوارث مع اجازة غيره ذلك وانقسام الباقي على الورثة من ترك ابنين وقد أوصى في حياته بثلث ماله للصغير منهما وأجاز الكبير ذلك له فصحيح مسئلتها من اثنين واجمل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية واعط منه واحدا للابن الموصى له واقسم الباقي على المسئلة واضرب في الخارج ما بيد كل منها يخرج للكبير واحد ويجمع للصغير اثنان هكذا

٣		٢	
١		١	ابنا
٢		١	ابنا
			موصى له

* ومثال تعدد الوصية مع كون مجموع الوصايا مقدار الثلث وانقسام الباقي على الورثة من ترك زوجة وبناتا وأختا شقيقا وقد أوصى في حياته بثلث ماله لزيد وبسدس ماله لعمرو وبثلث ماله لبركة فصحيح مسألة الورثة من ثمانية وانظر بين مقامات الوصايا

بعد تسطيح أئمة الكفر الذي تعدد أمامه بضرب بعض أئمة الكفر في بعض فاضرب الثلاثة في الثمانية حينئذ يخرج لك مقام ثلث الثمن أربعة وعشرون فقابل بين هذا المقام وبين كل واحد من مقام السدس ومقام الثمن تجددها داخلين تحت الاربعة والعشرون فاستغن بها واجعلها مقام للوصايا بعد المسئلة واعط منها للموصى له الاول ثمنها ثلاثة

٢٤	٨	
٢	١	زوجة
٨	٤	بناتا
٦	٣	أختا شقيقا
٣	١٨٨	موصى له
٤	١٨٦	موصى له
١	٣٨١	موصى له

وللثاني سدسها أربعة وللثالث ثلث ثمنها واحدا واطرح الثمانية التي هي جملة أجزاءهم من المقام يبقى فيه ستة عشر واقسمها على مسألة الورثة يخرج لك في جزء سهمها اثنان واضرب فيها ما بيد كل وارث واعط له الخارج في جدول المقام يخرج للزوجة اثنان وللبنات ثمانية وللأخت ستة فيجب قسم جملة المال على أربعة وعشرين سهمها هكذا

وقس على تلك الامثلة غيرها * ثم أشار الى عمل ما اذا لم ينقسم للباقي من المقام على مسألة الورثة بقوله

- ﴿وَأِنْ يَكُنْ مُتَمِيعًا مِنْ قِسْمَةٍ * فَانْظُرْهُ مَعَ مَسْئَلَةِ الْوَرثةِ﴾
 ﴿هَلِ الْوَفَاقُ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا * أَوِ الْمُبَايَنَةُ لَا غَيْرَهُمَا﴾
 ﴿وَفِي الْوَفَاقِ أَجْرُ وَفَقِ الْمَسْئَلَةِ * فِي عَدَدِ الْمَقَامِ تَبْدُ مُكَمَّلَةً﴾
 ﴿وَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارثٍ مَا حَصَلَتْ * فِي وَفَقٍ بَاقٍ يَبْدُ مَا يَكُونُ لَهُ﴾
 ﴿وَاضْرِبْ لِأَرْبَابِ الْوَصَايَا أَبَدًا * فِي وَفَقِ الْأَوَّلِيِّ كُلِّ مَا لَهُمْ بِدَا﴾
 ﴿وَأَجْرِ فِي الْمَقَامِ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ * لَدَا التَّبَايُنِ تَكُنْ مُكَمَّلَةً﴾
 ﴿فِي جُمْلَةِ الْبَاقِي اضْرِبْ لَوَارثٍ * فِي كُلِّ الْأَوَّلِيِّ اضْرِبْ لِغَيْرِ الْوَارثِ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان يكن باقي المقام بعد اخراج اجزاء الوصايا منه ممتنعاً فمن قسمته على مسألة الورثة فانظر ذلك الباقي بعد وضعه قدام الورثة منكسراً عليهم مع مسألة الورثة الموضوعة أولاً هل الوفاق حاصل بين الباقي والمسئلة في شيء من الاجزاء الصحيحة والمباينة التي هي عدم الاشتراك في شيء من الاجزاء الصحيحة هي الحاصلة بينهما لا غيرها أى لا تنظر غير الوفاق والمباينة بينهما من تماثل وتداخل لان التماثل مستلزم للانقسام الذي تقدم عمله وكذلك دخول مسألة الورثة تحت الباقي كما اذا صححت من اثنين وباقي المقام أربعة واذا دخل الباقي تحت المسئلة كما اذا كان الباقي اثنين والمسئلة أربعة بقية التداخل المستلزم لتوافق لكن عمل التوافق أخصر كما تقدم مثله في انكسار السهام على الورثة واجر في الوفاق أى واضرب في مثال حصول الوفاق بين الباقي ومسئلة الورثة وفق المسئلة في عدد مقام الوصية المتحدة أو المتعددة تبداً أى تخرج بذلك مسألة ثالثة مكملة الاجزاء المطلوبة بالارث والوصية وهى جامعتهما التى توضع بعدهما واضرب لكل وارث ما حصله قدامه بعملك في وفق باقى موضوع جوف المسئلة بيد أى يخرج بذلك ما يكون لذلك الوارث من الجامعة واضرب أبداً لارباب الوصايا التى كانت فى مثالك كل ما بدا لهم من المقام في وفق المسئلة الاولى الموضوع فوق المقام يخرج لكل وارث ما به تتحققه من الجامعة واجر أى واضرب أيها الطالب كل المسئلة فى المقام أى جملة المسئلة الاولى فى مقام الوصايا لدا أى فى مثال حصول التباین بين الباقي والمسئلة تكن أى تحصل بذلك جامعة مكملة لاجزاء المطلوبة واضرب لكل وارث ما أخذ من الاولى فى جملة الباقي الموضوع فوق الاولى يخرج له ما يكون له من الجامعة واضرب لغير الوارث الذى هو الموصى له المتحدة أو المتعدد ما أخذ فى المقام فى كل الاولى أى فى جملة المسئلة الاولى الموضوع فوق المقام يخرج له ما يصح له من الجامعة * مثال توافق الباقي والمسئلة مع اتحاد الوصية من ترك زوجة وبنات وأخا لآب وقد أوصى فى حياته لزيد بسبع ماله فصحب من مسألة الورثة من ثمانية واجعل بعدها السبعة التى هى مقام الوصية واعط منها واحداً للموصى له واجعل الستة الباقية قدام الورثة حيث لم تنقسم عليهم وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف المسئلة فى المقام تخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واجعل نصف الباقي فوق الاولى ونصف الاولى فوق المقام * واضرب لكل واحد فى جزء مسئلته يخرج للزوجة ثلاثة وللبنات اثنا عشر وللأخ تسعة والموصى له أربعة وهى سبع الجامعة هكذا

٢٨	٧	٨	
٣	٦	١	زوجه
١٢	١	٤	بنتا
٩		٣	اخا
٤	١		موصى به

ومثال توافق الباقي والمسئلة مع تعدد الوصية من تركت زوجا وأما وأخوين لأم وقد أوصت في حياتها لزيد بسدس مالها ولمعرو بنصف سدس مالها فتصح مسئلة الورثة من ستة وستصح أمانى نصف السدس يضرب أحدهما في الآخر يخرج لك مقامه اثنا عشر ومقام السدس داخل تحتها فاستغنى حينئذ بالاثني عشر واجمله

مقام الوصيتين بعد المسئلة واعط منها لصاحب السدس اثنين والآخر واحد وانظر بين التسعة الباقية للورثة والمسئلة تجد بينهما توفافا بالثلث فاضرب ثلث المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وعشرين واجعل على الاولى ثلث الباقي وثلث الاولى على المقام واضرب لكل واحد في جزء سهم مسئلته كما تقدم يخرج للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللأخوين ستة والموصى له بالسدس أربعة والموصى له الآخر اثنان هكذا

٢٤	١٢٦		
٩	٣		زوجا
٣	٦	١	أما
٦	٢		أخوين
٤	٢		موصى له
٢	١	٢	موصى له

ومثال تباين الباقي والمسئلة مع اتحاد الوصية من ترك ابنًا وبنات وقد أوصى في حياته بخمس مالها لزيد فتصح المسئلة من ثلاثة واجمل بعدها الخمسة التي هي مقام الوصية واعط منها واحدا للموصى له والاربع الباقية للورثة تباين المسئلة فاضرب جملة المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة خمسة عشر واجمل على الاولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الاولى واضرب لكل واحد في جزء مسئلته يخرج للابن ثمانية وللبنات أربعة والموصى له ثلاثة هكذا

١٥٦	٣	
٨٤	٢	ابنا
٤١	١	بنتا
٣١		موصى له

ومثال تباين الباقي والمسئلة مع تعدد الوصية من تركت زوجا وأما وأخا لآب وقد أوصت في حياتها بسبعي مالها لزيد وبنصف ثمن مالها لمعرو فصحت المسئلة من ستة وسهم أمانى نصف الثمن يكن مقامه ستة عشر وهي تباين مقام التسعين فاضرب أحدهما في الاخرى يكن مقام الوصيتين أربعة وأربعين ومائة فاجملها بعد المسئلة واضرب منها للموصى له الاول تسعًا اثنين وثلاثين للموصى له الآخر نصف ثمنها تسعة والثلاثة والمائة الباقية للورثة تباين مسئلتهم فاضرب جملة المسئلة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وستين ومائة واجمل على الاولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الاولى واضرب لكل واحد في جزء سهم مسئلته يخرج للزوج تسعة وثلاثمائة وللأم ستة ومائتان وللأخ ثلاثة ومائة والموصى له الاول اثنان وتسعون ومائة وللأخار اربعة وخمسون هكذا

٨٦٤	١٤٤	٩	
٣٠٩	٣		زوجا
٢٠٩	١٠٣	٢	أما
١٠٣		١	أخا
١٩٢	٣٢	٢	موصى له
٥٤	٩	١	موصى له

واذا لم تعرف مقدار الاجزاء الموصى بها من المقام فاقسم المقام على أمة كل كسر موصى به واضرب الخارج في بسط الكسر يخرج لك مقداره وإذا أردت أن تعرف في سائر الوصايا هل مجموع الوصايا مثل الثلث الاول أو أكثر فخذ ثلث المقام وإن كان فيه كسر فقسمه على الثلاثة وانظره مع مجموع أجزاء الوصايا فضع لك المقصود (تنبيه) اعلم أن الجزء الموصى به قد يكون مبهما يوم الوصية ولا يعلم قدره الا بعد موت الموصى وفيه مسائل يكثر وقوعها فتحتاج

الى ايضا وعمل * احداها أن يقول في وصيته اجمعوا فلانا وارثا مع أولادى أو الحقوه بأولادى أو اجمعوا من عدد أولادى أو اجمعوا كاحدهم أو انزلوه منزلة ولدى أو انزلت ولد ابني منزلة أبيه الميت أو جمات ولد ابني راكبا في سرج أبيه الميت يأخذ من مالى ما يأخذه أبوه لو كان حيا أو ورثوا فلانا من مالى كولدى أو نحو ذلك فالحكم فيها أن يجعل الذكر الموصى له مثل الابن والانثى الموصى لها مثل البنت ويقدر ولدا زائلا على العدد الموجود من الورثة فيكون له نصيب الذى نزل منزلته اذا قسم المال أو ما بقى عن الفروض للاولاد منه وكان مثل الثلث أو أقل منه وإن كان أكثر منه فهو كوصى له بالثلث إن امتنع الورثة من الاجازة وما فضل عن الجزء الموصى به يكون لجميع الورثة على قدر ميراثهم كانوا كلهم عصبية أو كان معهم أهل الفروض فيلزم من كون الفضل لجميع الورثة أن يكون لكل واحد من الاولاد اذا كانوا مع أهل الفروض أكثر من القدر الذى يكون الموصى له لأن لفظ الموصى يقتضى أن يأخذ أهل الفروض فروضهم كاملة ويقسم الباقي على الاولاد من نزل منزلتهم بالسواء فيعود ضرر الوصية على الاولاد فقط فنفع الموصى من غرضه فيرجع الاولاد حينئذ على أهل الفروض بما دفعوه عنهم فيزداد بذلك شئ للاولاد على ما كان الموصى له وانما منع الموصى بما يقتضيه بعضه لوجوب تقديم الوصية على جميع الميراث ليدخل ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم فينقص لكل وارث من حظه الذى يستحقه لو انتقلت الوصية بمقدار نسبة ما أخذه الموصى له من مقام الوصية اذ ليس للموصى أن يخص بعض الورثة لاخذ حظه كاملا فتكون الوصية بما عده * واذا كان جميع الورثة عصبية كمن ترك ابنين وقد أوصى في حياته أن ينزل زيد منزلة ابنه فانك تزيد الموصى له على الابنين فتصحح مسائلهم من ثلاثة فيكون لكل واحد منهم سهم * وهكذا يكون العمل اذا مات عن أكثر من ابنين أو عدلها من البنات وان مات عن أقل من ابنين أو أقل من عدلها فقد كانت الوصية بأكثر من الثلث فاجعله كوصى له بالثلث إن امتنع الورثة من الاجازة * واذا كان فى الورثة أهل الفروض فصحيح مسألة لورثة وحدهم واعط لكل وارث حظه منها ثم صحح مسألة أخرى بعدها للورثة والموصى له الميزيد عليهم على أنه ولد الميت لتكون مقاما للوصية واستخرج ما ينوب ذلك الموصى له فى هذه المسألة التى هي المقام واجعله قدامه كالجزء الشائع الموصى به ان كان مثل ثلث المقام أو أقل أو أكثر واجازه الورثة والا فاجعله كوصى له بالثلث وانظر فى المقام هل انقسم على مسألة جميع الورثة أم لا بالعمل السابق حتى تستخرج جامعتهما * قال الامام ابن مرزوق ناقلا عن ابن القاسم فى العتبية وإن قال فلان من عدد ولدى والموصى له ذكر فسهم ذكر وان كان أنثى فسهم أنثى ويخاط مع الولد فى العدد فان كان معهم أهل الفروض أخرجت فروضهم ثم أخذ الموصى له ما وصفنا ما بقي فيقسم ما بقي بين جميع الورثة اه أى يقسم بين جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم ما بقي بعد اخراج الوصية فقط من أصل المسألة لا ما بقي بعد الفروض والوصية معا بدليل قوله جميع الورثة لأن أهل الفروض لا يعطى لهم مرتين فيجب حينئذ أن يجمع الفروض المعزولة أولا الى ما ينوب الاولاد فينظر هل ينقسم ذلك على جميع الورثة فيقسم عليهم أولا يقسم عليهم فيستعمل فيه عمله المعروف حتى تخرج الجامعة المنقسم عليهم * وأبين من ذلك النقل قول بعض شراح التمسانية وإن كان مع الاولاد ذوسهم عزل سهمهم قسم الباقي بين الاولاد والموصى له الميزيد عليهم فتدفع الموصى له وصيته ويضم ما بقي للاولاد الى ما عزل لدى السهم فيقسم بين جميع الورثة على قرائض الله اه (فيلزم من ذلك العمل) أن يأخذ الموصى له أقل مما يأخذه الابن الحقيقى والله اعلم (مثال ذلك) من تركت زوجا وبنات وبنات وقد أوصت فى حياتها أن ينزل زيد منزلة ابنتها فصحيح مسألة الورثة فقط فى أربعة وصحيح بعدها مسألة زيادة الموصى له على الاولاد من عشرين لاجل الانكسار وعزل منها ربع الزوج واقسم الباقي لمن عدها فيخرج الموصى له خمسة فاجعله له قوامه واطرحها من العشرين تبقى أربعة عشر لجميع الورثة فاجعلها قدامهم وانظر بينها وبين المسألة الاولى تجد بينها توافقا بالنصف

فأضرب نصف الأولى في الثانية التي هي مقام الوصية تخرج لك الجامعة أربعين وأضرب لكل واحد في جزء سهمه كما تقدم يخرج للزوج سبعة وللأبن أربع عشرة وللبنات سبعة وللوصي له المنزل منزلة الابن اثنا عشر هكذا

٤٠	٢٠	٤	
٧		١	زوجا
١٤	١٤	٢	ابنا
٧		١	بناتا
١٢	٦		موصي له

* وأما كان الموصي له المنزل منزلة الابن أقل مما كان للابن لأن لفظ الموصي لا يقتضي إلا أن ينزل الموصي له منزلة الابن وليس فيه ما يوجب تسوية بينهما في المال والأولاد إنما يقتسمون ما فضل عن أهل الر وض للذكر مثل حظ الأنثيين فكان لفظه حينئذ مقتضيا لاخذ الموصي له ما ينوب به من حظ أولاد فقط فكان قال في المثال المذكور يأخذ الزوج البنت التي هي ربع تلك الأربعين

وتقسم الثلاثون الباقية على الابن والبنت والموصي له لكل ذكر مثلاً حظ الأنثي فيخرج لكل اثنا عشر وللبنات ستة لكن يمنع تخصيص الموصي بعض الورثة بضرر الوصية فيرجع حينئذ الولدان على الزوج فيقولان له قد أعطينا جميع الوصية من حظوظها وهو غير لازم لنا فلا بد أن تعطى لنا من عشرتك الثلاثة التي هي خمسها ونصف خمس فيعطى لها تلك الثلاثة وتبقى له سبعة فيقسمها بين ابنيها على الثلثين عشر فيجتمع له أربع عشرة ويكون للبنات واحد يزيد على البنت فيجتمع لها سبعة ولو سئل الموصي عن المقصود بقوله نزلت فلا نامزلة ابني فقال مرادى أن ينزل منزلة ابني فيأخذ من حصة التركة ما يأخذها ابني منها إذا قسمت للجميع الورثة والموصي له دون تفاضل بينهما أو كان كلامه صريحاً في ذلك ابتداءً لوجب أن يعطى الموصي له من حصة التركة مثل ما أعطى لابنه منها مع ادخال ضرر الوصية على جميع الورثة والعمل في التوصل إلى ذلك أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا عصبية أو كان فيهم أهل القروض ثم تضع الموصي له تحت الورثة وتعطى له مثل ما كان للولد الذي نزل منزلته ثم تزيد مثل ذلك على ما صحت منه المسألة كالولد ولو كان مقصود في المثال السابق ما ذكر لصحت من ستة هكذا

٦	
١	زوجا
٢	ابنا
١	بناتا
٣	موصي له

وقس على المثال المذكور غيره محافظاً على التفصيل المذكور في لفظ الموصي ومهما أوصى أن ينزل فلان منزلة ابنه أو ابنته في تركته فإنه يقدر ولداً زائداً على الورثة كما تقدم وإن لم يكن الموصي ولد معين يوم موته والله أعلم * والثانية أن يوصي لشخص بنصيب أحد بنيه أو بمثل نصيبه فللموصي له مثل ذلك إذا قسم المال للورثة على تقدير عدم الوصية إذ لا يقدر الموصي له ولداً زائداً على أولاد الموصي عند مالك وابن القاسم والشهب وأصغى فإذا

أعطى الموصي له ما يستحقه قسم جميع ما عداه لجميع الورثة كان فيهم أهل فرض أم لا فيأخذ حينئذ أن يكون للموصي له أكثر مما يكون للابن فإذا مات عن ابن فهو وصية بجميع المال أن أجازها الابن والا فبالثلث وإن مات عن ابنتين فبالنصف مع الأجازة أو بالثلث مع الرد وإزمات عن ثلاثة بنين فبالثلث وعن أربعة فبالربع وعن خمسة فبالخمس وكذلك ما زاد على ذلك وإزمات عن بنين وبنات صححت مسئلتهم ثم ينسب نصيب أحدهم الذي وقعت الوصية بمثل حظه إلى المسئلة فما خرج فهو الجزء الموصي به فيوضع مقام ذلك الجزء بعد المسئلة فيعطى منه ذلك الجزء الموصي له ثم يوضع الباقي قدام الورثة فينظر بينه وبين المسئلة بالتوافق والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهم * مثال ذلك من مات عن ابنتين وبنتين وقد أوصى في حياته لزيد بمثل حظ أحد بنيه فمستثنى من ستة ونسبة حظ لابن منها ثلث فقد كانت وصيته حينئذ بالثلث فيستعمل في ذلك ما ذكر فتخرج الجامعة تسعة لكل ابن منها اثنان ولكل بنت واحد والموصي له

ثلاثة هكذا:

٩	٣	٦	
٢		٢	ابنا
٢		٢	ابنا
١	٢	١	بناتا
١		١	بناتا
٣	١		موصى له

وان مات الموصى بما ذكر عن أولاد وأهل الفروض فلموصى له أيضاً مثل نسبة حظ أحدهم من مسألتهم وقد قال فيه اللخمي في تبصرته وان قال له مثل نصيب أحد ولده وله زوجة وأبوان عزل نصيب الزوجة والابوين ثم نظر الى ما ينوب كل واحد من الباقي فيعطي مثل نصيب أحدهم للموصى له ثم يجمع نصيب الزوجة والابوين الى الباقي بعد ما أخذه الموصى له فيقسمونه على فرائض

الله اه وانما جمعت الفروض الى الباقي لان الباقي بعد اخراج الوصايا هو الذي يكون لجميع الورثة ليدخل الضرر بالوصية على جميع الورثة والعمل في ذلك كالعمل في مسألة الاولاد فقط * مثال ذلك من مات عن زوجة وأبوين وخمسة بنين وثلاث بنات وقد أوصى في حياته لزيد بمثل نصيب الابنين لمسألة الورثة من أربعة وعشرين ونصيب الابنين منها أربعة ونسبتها من الاربعة والعشرين سدس فقد كانت وصيته حينئذ بسدس المال فيستعمل في ذلك ما تقدم فتخرج الجامعة أربعة وأربعون ومائة واحد للزوجة منها خمسة عشر ولكل من الابوين عشرون وللبنين خمسة عشر وخمسة لكل واحد والبنات خمسة عشر وخمسة لكل واحدة والموصى له أربعة وعشرون هكذا

١٤٤	٦	٢٤	
١٥		٣	زوجة
٢٠		٤	اما
٢٠	٥	٤	ابا
٥٠		١٠	بنين
١٥		٣	بنات
٢٤	١		موصى له

* ومثال آخر من مات عن زوج وأم وثلاثة بنين وبنت وقد أوصت في حياته لزيد بمثل حظ أحد بنينها لمسألة الورثة من اثني عشر وحظ الابن منها اثنتان ونسبتها من المسألة سدس فوصيتها حينئذ بالسدس أيضاً فيستعمل في ذلك ما تقدم فتخرج الجامعة اثنين وسبعين ويكون منها للزوج خمسة عشر وللأم عشرة ولكل ابن عشرة والبنات خمسة والموصى له اثنا عشر هكذا

٧٢	٦	١٢	
١٥		٣	زوجة
١٠		٢	اما
١٠		٢	ابنا
١٠	٥	٢	ابنا
١٠		٢	ابنا
٥		١	بناتا
١٢	١		موصى له

* وما ذكر في ذلك هو المشهور من مذهب مالك وأصحابه المعمول به كما قال ابن هلال في الدر الثير ومذهب ابن أبي أويس والشافعي وأبي حنيفة الذي يقال له مذهب الفراض اذا أوصى له بمثل نصيب أحد البنين أنه يقدر ولداً زائداً على أولاد الميت فيأخذ من حصة المال مثل ما يأخذه الابن من حصة وأما اذا أوصى له بمثل نصيب أحد بنين فلا يقدر زائداً باثني عشر مالك وأصحابه والفراض على ما نقل عن أبي الحسن وابن عبد السلام لان بعضه لم يكن فيه ما يستلزم مائة ما يأخذه الموصى له كما يأخذه الابن في القدر وانما أوصى له بنصيب

الابن ولم يشترط مائة نصيبهما وعكس اللخمي في ذلك فجعل محل الخلاف فيما اذا أوصى بمثل النصيب وأما اذا أوصى بالنصيب فيقدر ولداً زائداً اتفاقاً لان معناه عنده لقلان نصيب أحد أولاده على أنه كواحد منهم * وقال أبو يوسف أن قال بمثل نصيبه فهو زائد وان قال بنصيبه فباطلة لانه أوصى

بما هو مملوكا لانه بالموت والعمل في ذلك على مذهب الفراض أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا كلهم
أولادا أو كان معهم أهل الفروض وتعطى لكل وارث حظه منها * ثم تضع الموصي له تحتهم وتعطى له
مثل ما كان للابن * ثم تزيد ذلك على المسألة كالعول فيكون الموصى له كذا فرض طرأ في المسألة بعد
فراغ المال فزاد فيها لاجله فيدخل الضرر على جميعهم كما لو أعطينا للموصى له في المثال الأخير مثل حظ
الابن وهو اثنان ثم تزيدها على المسألة فتصح من أربعة عشر فيأخذ الموصى له حينئذ سبع المال كما يأخذه
كل واحد من البنين والخلاف المذكور جار على الخلاف في اعتبار مدلول اللفظ أو القصد فذهب مالك
وأصحابه أقرب الى لفظ الموصى لان ظاهره يقتضى أنه أوصى له بمثل حظ ابنته الذى يكون له في المال
دون اعتبار الوصية ومذهب الفراض أقرب الى قصده عرفا اذ العرف يقتضى تشبيهه بابنته لا تفضيله على
ابنته فيلزم على هذا أن يأخذ الموصى له مثل ما يأخذه ابنته من المال اذا قسم للورثة والموصى له دون وجود
تفاضل بينهما وقال اللخمي قول مالك أحسن لان حظ أحد أبنائه اذا كانوا ثلاثة الثلث فثلاثهم هو الثلث
والربع دونه فكان حله على الثلث أولى حتى يقدم دليل أنه أراد أن يجعل الموصى له مضافا للبناء فزاد عليهم
فالمشهور حينئذ هو اعتبار مدلول لفظ الموصى الذى هو واجب للاعتبار ولو كان لفظ الموصى صريحا في أحد
الامرين لوجب حينئذ حمله عليه بلا خلاف لكن لا بد من ادخال ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض
وغيرهم باستعمال العمل السابق * وقد بينت هذه المسئلة والتي قبلها توجيهها وعملا بآياها شافيا لا يوجد في غير هذا
الشرح والحمد لله على ذلك * ويبنى الشهود أن يسئلوا الموصى حين الایضاء بما ذكر في المسئلة عن مقصوده
به ليكتبوه بعبارة صريحة لاحتمال فيها * فرع قال الشيخ خليل في التوضيح قال ابن القاسم وان أوصى بمثل نصيب
أحد أولاده ولا ولد له وجعل يطلب الولد فمات ولم يولد له فلا شيء للموصى له اه فليست هذه كالتى أوصى فيها أن يزل
فلان منزلة ابنته اذ لا فرق بين وجوده وعدمه والله أعلم * والثالثة أن يوصى لشخص بحظ احدى بناته أو بمثل حظها
فلا يقدر الموصى له هنا بنتا زائدة على الورثة عند مالك وأصحابه بل تصحح مسئلة الورثة كان فيهم أهل فروض
أم لا ثم ينسب ما يتوب البنات من المسئلة فما خرج فهو الجزء الموصى به فيستعمل فيه عمل الاجازة أو الرد
ان زاد على الثلث * وكذلك ان كانت الوصية بمثل نصيب الزوج أو الام أو غيرها من الورثة * والرابعة
أن يوصى بمثل حظ أحد أولاده فهذا ان مات عن الذكور فقط أو البنات فقط فالحكم في ذلك هو ما تقدم *
وان مات عن البنين والبنات دون أهل الفروض فعدر رأس الاولاد وتصبى الذكر على الانثى * وانسب
واحدا من جملة الرؤس فما خرج فهو الجزء الموصى به فاذا مات مثلا عن ابنتين وبنت فقد كانت وصيته
بربع ماله وان مات عن الذكور والبنات وأهل الفروض فاعزل ثم صحت منه مسئلتهم ما فيها من الفروض
واقسم ما بقى على الانثى كالذكر فما خرج فانسبه المسئلة فخرج لك ما كانت به الوصية كما لو ماتت امرأة عن
زوج وابن وابنتين وقد أوصت في حياتها لزيد بمثل حظ أحد أولادها فأصل مسئلتهم من أربعة فاذا
عزل منها ربع الزوج وقسم الباقي كذا ذكر الاولاد فخرج واحد ونسبته من الاربع ربع فقد كانت الوصية
حينئذ بربع المال * وقال ابن الماجشون يعطى الموصى له بما ذكر نصف نصيب ذكر ونصف نصيب انثى كالخفي *
والخامسة أن يوصى بمثل حظ أحد ورثته فهذه وصية بحره من عدد رؤس الورثة فتعذر رؤسهم ولو اختلوا
في الارث كالزوجة والبنات والاخوات فينسب واحد الى جملة الرؤس فما خرج فهو الجزء الموصى به * والسادسة
أن يوصى بحظ أو جزء من ماله فقد قال فيها ابن علاق قال الاستاذ أبو بكر الابهري اذا أوصى له بسهم من ماله
أو بجزء أو بحظ أو نصيب فلا صحا بنا ثلاثة مذاهب أحدها أن له الثلثن رواه ابن المواز لانه أقل سهم ذكره الله تعالى
في الفرائض والثاني السدس لانه أقل السهام من غير حجب والثالث أن ينظر الى ما تقسمت عليه القرىضة

بالاصل أو بالمول أو بالضرب بلغت عشر بن أو ثلاثين أو أقل أو أكثر فيعطى سهمها منها قال ابن المواز وهو أحب الى وعليه جماعة من أصحاب مالك اه وعلى الاخير اقتصر الشيخ خليل في مختصره وإن لم يكن له وارث فاللموصى له السدس وقيل الثمن * ثم أشار الى عمل الوصايا التي أوصى بها غير الميت الاول في مسائل المناسخات بقوله

﴿وَحَيْثُ أَوْصَى غَيْرُ أَوَّلٍ لَدَا * مُنَاسَخَاتٍ فَانْفَارَتْ أَبَدًا﴾
 ﴿جَامِعَةَ الْمَوْرَثِ وَالْإِصْءَاءِ * مَعَ سَهَامِ الْمُوصِي قَبْلَ التَّاءِ﴾
 ﴿بِعَمَلِ الْمُنَاسَخَاتِ تَنْجَلِ * جَامِعَةُ الْكُلِّ بِذَلِكَ الْعَمَلِ﴾

فأقول في تفسير ذلك وحيث أوصى بجزء شائع ميت غير أول في مسائل مناسخات تعدد فيها الموتى قبل القسمة فانظر أيها الطالب أبدا بعد تصحيح مسألة ورثة الميت الذي جعل تاء الوفاة قدامه وبعد تصحيح مسألة إيصائه بشائع وبعد تصحيح جامعتهما بما تقدم من الاعمال جامعة مسألتي الارث والإيصاء مع سهام الميت الموصي الكائل قبل التاء الموضوعة قدامه في الفريضة فعمل المناسخات الآتي الذي هو التوافق أو التباين تنجل أى تخرج بذلك العمل جامعة الكل أى جميع المسائل الموجودة وذلك بان تنظر بينهما بالتوافق والتباين فان توافقا في شيء من الاجزاء الصحيحة فاضرب وفق جامعة الارث والإيصاء التي يقال لها الثانية لاندرج اللتين قبلها فيها فتلقيان في المسألة الاولى التي قبل تاء وفاة ذلك الموصي تخرج لك جامعة الجميع واجعل وفق جامعة الارث والإيصاء جزء سهم الاولى التي قبل التاء واجعل وفق سهام الميت الموصى جزء سهم جامعتهما وان تباينا فاضرب جملة جامعتهما في الاولى التي قبل التاء تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة جامعتهما جزء سهم الاولى وجملة سهام الميت الموصى جزء سهم جامعتهما واضرب لكل وارث ما كان له في جزء سهمه يخرج ما يستحقه من الجامعة الكبيرة * مثال التوافق بين جامعتهما وسهام الميت الثاني الموصى من ترك زوجة وبناتا وأخا لأب ولم ينقسم ماله حتى ماتت بنته المذكورة عن أمها التي هي الزوجة المذكورة عن زوج وابن وقد أوصت تلك البنت في حياتها ان يدبثلت موارثته عن أبيها فصحح مسألة المالك الاول من ثمانية ومسألة البنت المالك من اثني عشر واجعل بعدها مقام إيصائها بالثلث الذي هو ثلاثة واعط منها واحداً للموصى له يبق اثنتان وهما متوافقان بالنصف لتلك اثني عشر فاضرب نصفها الذي هو ستة في انقام تخرج لك جامعة الارث والإيصاء ثمانية عشر واستخرج لكل واحد حظها منها بما تقدم من الاعمال ثم انظر بين الثمانية عشر التي هي جامعتهما والاربعة التي هي سهام الموصى قبل التاء تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب النصف الثمانية عشر في الاولى التي هي الثمانية تخرج لك جامعة الجميع اثنتين وسبعين واضرب لأهل الاولى في القسمة نصف جامعتهما ولأهل الثانية جامعتهما في اثنتين نصف سهم الميت الموصى واجمع لمن ورث في المسئلتين ما يخرج له منهما يجتمع للزوجة منهما ثلاثة عشر ويخرج للاخ من الاولى فقط سبعة وعشرون وللزوج ستة من الثمانية التي هي ثمانية عشر وأما اللتان قبلها فلا تعتبران لاندرجتهما فيهما فصارت جامعة لها وللابن من الثانية أيضاً أربعة عشر والموصى له من الثانية أيضاً اثني عشر وبنات الستة والثلاثين التي تخرج للميت من الاولى هكذا

وقس على المثالين المذكورين غيرها وأتقن ذلك العمل لأن الوصايا تجتمع مع الميراث غالبا في مسائل المناسخات ولذلك تعرضت لعمل اجتماعهما في النظم * وإن تعدد النوع الموصى له ووقع عليهم انكسار ما نابهم من المقام فاستعمل في ذلك عمل الانكسار على الانواع الموصى لهم فانظر حينئذ بين في المقام والمسئلة كما تقدم لتستخرج جامعتهما ثم أشار الى عمل ما اذا تعدد الاجنبي الموصى له وكانت الوصية بأكثر من الثالث ولم يجز الورثة الزائد على الثالث بقوله

﴿فَصَلِّ وَإِنْ أَوْهَ إِنْ تَمَدَّدَا * بِزَائِدٍ وَلَمْ يُبَيِّزُوا أَزِيدَا﴾
 ﴿فَاسْتَخْرِجْنِ لَهَا الْمَقَامَ الْأَعْظَمَا * وَادْفَعْ لِكُلِّ مَا لَهُ قَدْ دُلِمَا﴾
 ﴿ثُمَّ اجْمَعِ الْأَجْزَا الَّتِي قَدْ دُفِعَتْ * لِأَهْلِ جُمْلَةِ الْوَصَايَا حَصَلَتْ﴾
 ﴿وَإِنْ تَزِدْ عَلَى الْمَقَامِ نَاعِمَلَا * عَمَلٌ عَوَّلَ فِي الْفُرُوضِ تَدْخَلَا﴾
 ﴿كَمَا إِذَا أَوْصَى لِشَخْصَيْنِ مَعَا * بِالنِّصْفِ وَالثَّلَاثَيْنِ مِمَّا جَمَعَا﴾
 ﴿وَاضْرِبْ مَقَامَ ثَلَاثٍ فِيمَا اجْتَمَعَ * بَيْنَهُمَا مَقَامٌ لَا زِمَ لَدُنْ مَنْعٍ﴾
 ﴿فَضَعُهُ فِي مَوْضِعِ أَوَّلِ مَنْعٍ * وَادْفَعْ إِلَى الْوَرَاثِ ثَلَاثِي مَا وَضَعُ﴾
 ﴿وَأَمْضِ عَلَى اسْتِعْمَالِ مَا تَقَدَّمَ * مِنْ عَمَلٍ مُفَصَّلٍ قَدْ أَحْكَمَا﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الا في فصل أى كلام مفصول عما تقدم في العمل مع تقاربهما في الصورة لان ما تقدم فيما اذا كانت الوصية بالثلث أو أقل أو أكثر مع اجازة الورثة الزائد وما هنا فيما اذا كانت بأكثر من امتناع من اجازة الزائد * وإن أوصى الحر للميراث المالك لمن تعدد ممن يصح الايصاء لهم بشي زائد على ثلث مال الموصي الذي علم به حين موته وبقى الى يوم تنفيذ الوصية ولم يجزوا أى ورثته قدرا أزيد أى زائدا على الثلث فاستخرجن لهما الطالب لها أى للوصايا التي أوصى بها المقام الاعظم الجامع لجميعها بالظن بين مقاماتها بالمال والتداخل والتوافق والتباين كما تقدم وادفع من ذلك المقام لكل موصى له ما قد علمه بالايصاء قدامه ثم اجمع تلك الاجزاء المدفوعة لاهل جملة وصايا حاصله في المثال فان كانت أقل من المقام أو مثله فاحفظ قدرها في طرق الفريضة * وإن زدت تلك الاجزاء على المقام الاعظم الذي أخذ منه فاعمل في ذلك مثل عمل عول قد خلا أى سبق في تصحيح مسائل الفروض الزائدة على أصلها بان تعطى لكل موصى له جزءه المالك قدامه وتجمع تلك الاجزاء أى وتزد المقام عددا آخر يمثل جملة الاجزاء كما اذا أوصى الميت في حياته لشخصين مما أى جميعا بالنصف لاحدهما وبالثلثين للآخر مما جمعه من الاموال في حياته فانك تضرب مقام النصف في مقام الثلثين فيخرج لك المقام ستة فتعطي منهما لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة ثم تجمعهما فيجتمع لك سبعة فتزد تلك الستة سبعة * وكأ لو أوصى شخص بجميع ماله والآخر بثلث ماله فانك تجعل مقام الكسر الذي هو الثلاثة مقام الوصيتين فتعطى جميعهما للموصى له بالمال قدامه وتعطى ثلثها الذي هو الواحد للموصى

له بالثلث ثم تجمعهما فيجتمع لك أربعة فتزد الثلاثة أربعة * ولو أجاز الورثة لها ذلك لاقتسم المال أرباعا *
 واضرب أيها الطالب بمد جمع تلك الأجزاء مقام ثلث الذي يصح الأيضا به شرعا فيما اجتمع لك من الأجزاء التي
 قل من المقام الأصلي أو مثله أو أكثر منه سواء يخرج بذلك مقام لازم للوارث الذي منع الزائد على الثلث فضع
 هذا المقام اللازم في موضع مقام أول ممنوع من الوارث وادفع إلى الوارث قدامهم ثاني المقام الثاني الذي
 وضع في موضع الأول * وامض بعد ذلك على استعمال ما تقدم في الوصية بالثلث من عمل في حل محكم أي
 مبين متقن * وذلك بأن تنظر إلى الباقي الذي هو الثلث ومسئلة الورثة بالانقسام والتوافق والتباين كما تقدم
 فما كان بينهما تستعمل معه السابق حتى تخرج لك الجامعة وما يتوب كل واحد منها سواء أوصى بذلك الميت
 الأول أو غيره (مثال ما إذا كانت الأجزاء الموصى بها) الزائدة على الثلث أقل من المقام ما إذا ترك الميت ابنا
 وبناتا وقد أوصى في حياته لزيد بثلث ماله ولعمرو بنصف ماله فضع الورثة الزائدة على الثلث فصحيح مسئلة
 الورثة من ثلاثة واضرب مقام الثلث في مقام النصف انبأ بينهما يخرج لك مقامهما ستة فاجعلها بعد المسئلة واعط منها
 لصاحب الثلث اثنين ولصاحب النصف ثلاثة واجمعها واضرب الخمسة المجتمعة منهما في ثلاثة مقام الثلث
 الذي يصح الأيضا به شرعا يخرج لك مقام لازم للورثة وهو خمسة عشر فاجعله في موضع الستة التي هي
 المقام الممنوع واجعل العشرة التي هي ثناء قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما تباينا فاضرب المسئلة
 في المقام اللازم للورثة يخرج لك جامعة ثمانية وأربعين واضرب للورثة في العشرة المنكسرة عليهم والموصى
 لهما في الثلاثة كما تقدم يخرج للابن عشرون وللبنات عشرة والموصى له بالثلث ستة والموصى له بالنصف تسعة
 ومجموع ما خرج لها ثلث المال هكذا

٤٥	١٥	٣	
٢٠	١٠	٢	ابنا
١٠		١	بناتا
٦	٢	٢	موصى له
٩	٣	٢	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة على الثلث) مثل مقامها من
 تركت زوجا وأخا وأختا لاب وقد أوصت في حياته لزيد
 بنصف ماله ولعمرو بالنصف الباقي ومنع الورثة الزائد على
 الثلث فصحيح مسئلة الورثة من ستة واجعل بعدها اثنين مقام
 الوصيتين لمانئل مقاميهما واعط منه لكل موصى له واحدا
 واجمعها يخرج لك مثل المقام واضرب فيه مقام الثلث يخرج
 المقام اللازم للورثة ستة فاجعلها في محل الاثنين واجعل الأربعة

الباقية منها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف المسئلة في المقام
 تخرج لك الجامعة ثمانية عشر واضرب لكل واحد في جزء سهمه كما تقدم يخرج الزوج ستة وللأخ أربعة وللأخت
 اثنان ولكل موصى له ثلاثة * ومجموع ما خرج لهما ثلث المال هكذا

١٨	١٦	٦	
٦	٤	٣	زوجا
٤	١٠	٢	أخا لاب
٢		١	أختا لاب
٣	١	٢	موصى له
٣	١	٣	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة) على الثلث أكثر من المقام
 الأصلي فيكون العمل فيه كعمل العول في من ترك أمًا وبناتا وعمما
 وقد أوصى في حياته لزيد بنصف ماله ولعمرو ثلثي ماله ومنع
 الورثة الزائد على الثلث فصحيح مسئلة الورثة في ستة واجعل
 بعدها الستة التي هي مقام الوصيتين واعط منها لصاحب
 النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة واجمعها يخرج لك سبعة
 فيلزم عول المقام إلى سبعة فاجعل تلك الستة سبعة ثم اضرب

مقام الثلث في السبعة التي هي حجة الاجزاء المجتمعة يخرج لك الممام اللازم للورثة أحدا وعشرين فاجملها في موضع السبعة واجعل الاربعة عشر الباقية منها قدام الورثة وأنظر بينها وبين المسألة تجد بينهما توافقا بالنصف فأضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك جامعتهما ثلاثة وستين واضرب لكل واحد في جزء سهمه يخرج للام سبعة وللبنات احد وعشرون وللم أم أربعة عشر والموصي له بالنصف تسعة والموصي له بالثلثين اثنا عشر هكذا

٦٣	٢١	٦	
٧	١٤	١	اما
٢١		٣	بنات
١٤		٢	عما
٩	٣	٢	موصي له
١٢	٤	٤	موصي له

(واعلم) أن للعمل المذكور في رد الزائد على الثلث انما يحتاج اليه اذا كان الموصي له متعددا فيلزم محاصتهم في الثلث بقدر أجزائهم من المقام وأما اذا كان الموصي له باكثر من الثلث متحددا ورد الورثة الزائد على الثلث فاجمله موصى له بالثلث وامنض على العمل السابق في صدر الباب (تنبيهات * الاول) اعلم أن الوصايا انما تقع محاصتها في الثلث اذا كانت في مرتبة واحدة كالوصايا بالمال اذا لم يكن في كلام الموصي ما يقتضي

ترتيبها سواء كانت بالاجزاء الشائعة في المال أو بالاشياء المعينة فيه أو بهما معا وان كان في كلامه ما يقتضي الترتيب فانه يتبع قال الشيخ خليل في شرح قول ابن الحاجب واذا أوصى بترتيب أتبع ما نصه الترتيب اما بصريح اللفظ كقدموا كذا على كذا واما بحرف كنم واما بالتقديم في اللفظ فلا عبرة به عندنا خلافا للحنفية ففي المدونة ولا يقدم ما يقدم في لفظ أو كتاب ولا يؤخر ما يؤخر ويقدم الاوكد فالاوكد الا ان ينص على تبديلية غير الاوكد وقيدته ابن الماجشون بماله الرجوع عنه وأما مالا رجوع له عنه من عتق بنقل ونحوه فلا يبدأ عليه غيره ورأى الباجي تقييده مخالفا لكثير من فروعه انتهى * وقال التتائي في كبره وان أتى في لفظه بمن فقال لزيد ثلثي ونحوه منه عشرة أو قال لفلان عشرة من ثلثي ولفلان ثلثي بدى صاحب العشرة اتفاقاه * وأما ان كانت الوصايا وما نزل منزلتها كبر الصحة وصدائق المريض مختلفة المراتب ولم يكن في كلامه ما يقتضي ترتيبا وضاق عنها اثنتان فلا بد من تقديم الاوكد منها بالاوكد في الثلث حتى يتم الثلث فيسطل ما بقي من الوصايا * فاوكد الامور التي تخرج من الثلث فك أسير مسلم لما فيه من اخلاص المسلم من الذل والرق للكنار لانه واجب على الكفاية ويتمين على من قام به فتصير الوصية به وصية بالواجب * ثم مدبر صحة لتكون تديره من أفعال الصحة التي لا رجوع فيها مع تشوف الشارع للحرية * ومدبر المرض اذا صح بعده صحة بينة كدبر الصحة * واذا تعدد المدبر وكان تديرهم مفترقا قدم الاول فالاول وأن كان في فرد واحد تحاصوا على المشهور ويجوز ذلك في مدبر المرض الذي مثل تأتى مرتبته * ثم صدائق مريض بنا بمنكوحته في حال مرضه فمات منه أوصى به أو لم يوص لانه معاوضة في المرض فصار كسمن المبيع * ثم زكاة عين أو حرث أو ماشية أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها في بعض الاعوام الماضية وانما لم تخرج من رأس المال كسائر الديون لان ذلك لم يعلم الا من جهة فيتهم أنه لم يفرط في ذلك وانما سماه زكاة لئلا يتساهل الورثة في إخراجها وأما اذا أشهد في صحته أنه فرط في إخراجها فاتها تخرج من رأس المال * ثم زكاة فطر أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها لبعض الاعوام الماضية * ثم كفارة ظهار وقتل خطأ أوصى في مرضه بوجوبهما عليه في بعض الاعوام الماضية وإن أشهد في صحته بذلك فمن رأس المال وأقرع بينهما ان لم تحمل الثلث الارقبة واحدة لا اختلاف فيما هو الاقوى منها وإن كان في الثلث رقبة واطعام فعلى للقتل ويطعم للظهار باتفاق وأما عتق قتل العمد فهو مندوب فلا يكون كهذه الواجبات وانما هو مثل معين غير

معتق كما قاله الشيخ عبد الباقي الزرقاني * ثم كفارة يمين حنث فيها فهي أضعف مما قبلها لأنها على التخيير
 في ثلاثة أمور ومقابلها على الترتيب * ثم كفارة فطر نهار رمضان عمدا باكل أو شرب أو جماع وهي أضعف من
 كفارة اليمين التي ورد نصها في القرآن * ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر إذا
 أوصى بها في مرضه وإن أشهد بها في صحته في رأس المال * ثم النذر الذي نذره في حال صحته وأوصى به لأنه
 أوجب على نفسه فصار أضعف من كفارة التفريط التي وجبت بنص السنة وأما النذر الذي نذره في المرض فقد
 قال فيه ابن مرزوق عن ابن رشد ينبغي أن يكون بمنزلة مدبر المرض * ثم المعتق المبتل عتقه في المرض ومدبر
 المرض ويتحصان عند ضيق المال عنهما لاستوائهما في الرتبة إذا كان قدر ذلك في واحد وان كان أحدهما متأخرا
 عن الآخر قدم الأول منها كما قال ابن القاسم في المدونة وقال الشيخ عبد الباقي وأما الصدقة والعطية المبتلتان في
 المرض فتقدمتان على الوصايا على ما روي عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعتقه عليهما على ما اختارها ابن
 القاسم * ثم المعين عنده الموصى بعتقه ناجزا أو الممين عند غيره الموصى بشرائه وعتقه ناجزا بعدموته والمعين
 الموصى بعتقه بعد أجل قريب كالشهر ونحوه من يوم موت الموصى والمعين الموصى بعتقه على مال يؤخذ منه مؤجلا
 أو حالا فعجله العبد قبل قسمة التركة وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يتحصون عند الضيق وأخرت عن المبتل
 والمدبر في المرض لأن له الرجوع فيهم دونهما ثم الممين للموصى بكتابتة بعدموته فكاتب ولم يعجل الكتابة
 والمعين الموصى بعتقه على مال يؤديه حالا مات السيد فاعتق على مال ولم يعجله عند إرادة القسمة والمعين الموصى بعتقه
 بعدموته باجل بعيد كسنة أو أكثر وإن كان كعشرين عاما لم يكن يقدم ذوسنة على ذى سنتين في المحاصة مع المذكورين
 عند الاجتماع فلا يدخل معها صاحب الأجل البعيد إلا إذا عدم صاحب الأجل القريب قال ابن مرزوق ولا
 يملكون للأجل إلا بالعام فما فوقه وتقدم ذى السنة على ذى الأكثر منها قد ذكره ابن رشد ولم يعزو قال اللخمي
 وهو القياس ولعل المؤلف يعني خيلانا ما اقتصر عليه لهذا والافاقول يتسويتهما عزاه للبخمي لمحمد وابن القاسم
 قال محمد وإن كان مؤجلين بعدين واحدهما أبعدهما وقال ابن القاسم إن كان أحدهما إلى سنة والآخر إلى عشر
 أو عشرين تحاصوا وليس بين الشهر والسنة مرتبة أخرى كما يفيد كلام ابن مرزوق وابن غازي فما قرب للشهر
 حينئذ يلحق به وما قرب لسنة يلحق بها خلافا لبهرام ومن تبعه الذين يملكون الأجل البعيد بما فوق الشهر ودون
 السنة ليسلم كلام خليل من التناقض مع أنه يسلم منه إن يقال إن يقدم المعتق لسنة من أنواع الأجل البعيد في الدخول
 مع الموصى بكتابتة والموصى بعتقه على مال ولم يعجله ثم المعتق لا أكثر من سنة من أنواع البعيد أيضا يدخل معها عند
 عدم ذى السنة ومعنى نسخة على الأكثر أن المعتق للسنة يقدم على ذى الأكثر في الدخول مع من تقدم * ثم غير
 الممين الموصى بعتقه وحج القرية والممين من الأموال والجزء الشائع فيها وهي في مرتبة واحدة يتحصن بعضها
 مع بعض فيما يجب لها * ثم حج التطوع * وقد نظمها الشيخ بهرام على وفق ما عند الشيخ خليل في مختصره وأصاحت
 بعضه لمن أراد حفظه فقلت

﴿يَقْدَمُ فِي الْإِصَاءِ فَكُّ أَسِيرِنَا * فَيَتَلَوُّهُ ذُو التَّدْبِيرِ فِي صِحَّةِ الْجَنِّمِ﴾
 ﴿فَيَتَلَوُّهُمَا مَهْرُ الْمَرِيضِ وَبَعْدَهُ * زَكَاةُ مَضَتْ أَوْصَى بِهَا حَالَةَ السَّقَمِ﴾
 ﴿تَلِيهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ ثُمَّ بَعْدَهَا * عَتَاقُ ظَهَارٍ أَوْ لِقَتْلٍ بِلَا جُرْمِ﴾
 ﴿فَيَقْفُوهُمَا كَفَّارَةُ لَيْمِينِهِ * فَكَفَّارَةُ الْأَفْطَارِ فِي شَهْرِ نَا الْحَمِّ﴾

﴿ فَكَفَّارَةُ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ قَضَائِهِ * تَلِيهَا فَنَذْرٌ صَحَّةٌ كَانَ بِالْجَزْمِ ﴾
 ﴿ فَيَتْلُوهُ مَا بَالِسَّقَمِ كَانَ مُبْتَلًا * وَتَذِيرُهُ وَكَانَا فِي الْقَوْرِ بِالْجَزْمِ ﴾
 ﴿ وَبَعْدَهُمَا عِتْقُ الْمُعَيَّنِ مُطْلَقًا * يَوْمَ الْوَفَاةِ أَوْ كَشْمَرٍ مِنْ الْيَوْمِ ﴾
 ﴿ وَعِتْقُهُ عَلَى مَالٍ مُسَاوٍ يَأْذُرُ * لِذَا عَجَلَ الْمَشْرُوطُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقَسَمِ ﴾
 ﴿ فَيَتَبَعُهَا مَوْصِي لَهُ أَنْ يُكَاتِبَهَا * وَمَعْتَقُ مَالٍ لَمْ يُبَادِرْ إِلَى التَّعْرِيمِ ﴾
 ﴿ وَعِتْقُ بُعِيدِ الدَّامِ ثَمَّتَ أَكْثَرُ * وَقِيلَ الْكَثِيرُ مِثْلُ عَامٍ لَدَ الْحُكْمِ ﴾
 ﴿ يَلِيهَا عِتَاقُ الَّذِي لَمْ يُعَيَّنِ * وَحَجٌّ فَرِيضَةً يُطَارُ مِنْ انْهِمِ ﴾
 ﴿ وَمَالٌ مُعَيَّنٌ وَمَا هُوَ شَائِعٌ * فَيَتَبَعُهَا حَجُّ التَّطَوُّعِ بِالْخَتْمِ ﴾

وضمير تدبيره على السقم الذي هو المرض ومعنى الاطلاق كان معيناً عنده أو عند غيره وأوصى بشرائه وبعثاق كل منهما عنه في يوم وفاته أو في زمان انقضاء مثل شهر من يوم وفاته ويخرج من الثلث قيمة المعين عند موته من المعين عند غيره لانه يزداد له الى ثلث قيمته اذا امتنع من البيع وبقية الفاظ النظم ظاهرة * ولا يوضع الموصى لهم مع الورثة في الفريضة اذا كان في الاشياء المخرجة من الثلث ما هو معين بل تقوم التركة كل حاجة بقيمتها ثم يؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فتخرج منه المعينات بقيمتها الا وكذا بالاكود ويشتري منه ما ليس في التركة الا وكذا بالاكود أيضاً حتى يتم الثلث فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم الثلث للورثة وحدهم الا اذا وصل في الثلث من أوصى له بالشائع فلا بد أن يوضع مع الورثة إن لم يرد أن يأخذ شيئاً مخصوصاً من التركة فيما ندبه من ثلث القيمة ثم يضم ما نابه من الثلث الى الثلثين فينسب من المجموع ما نابه من الثلث ليخرج له الجزء الذي يأخذه من غير مأخذه أو باب الوصايا غير الشائعة ولا قائدة في وضمهم ابتداء * الثاني اعلم أن سائر الاشياء التي تقدم كيفية ترتيبها في الاخراج من الثلث انما تخرج من ثلث الاموال التي علم بها الموصى قبل موته لا ما جهله فظهر بعد موته أنه مملوك له بالأثر عن قريبه الذي مات قبله أو أنه قد أعطى له في حياته فلا دخول لها في ثلثه بل يكون جميعه لورثته الا أن يكون الميت مدبر صحة وعليه صداق مريض لم يسمها ثلث المعلوم فانها يدخلان في ثلث ذلك المجهول لان مدبر الصحة وصداق المريض يكونان في ثلث جميع أموال الموصى سواء علم بها الموصى قبل موته أو كان جاهلاً بها فظهر بعد موته أنها مملوكة له في حياته أما مدبر الصحة ومثله مدبر المرض اذا صح بعده فقد نص عليه غير واحد أما صداق المريض الذي كان ملحقاً بالوصايا كمدبر الصحة فقد نص عليه الشيخ خليل في التوضيح والفرق بين مدبر الصحة الذي يدخل في ثلث المجهول ومدبر المرض الذي لا يدخل فيه أن الصحيح يقصد عتق مدبره من مجهول لانه قد يكون بين تدبيره وموته سنون كثيرة بخلاف من دبر في المرض فانه يتوقع الموت من مرضه وهو عالم بماله فانه يقصد أن تجرى أفعاله فيما علمه واختلف اذا اجتمع مدبر الصحة الذي يخرج من ثلث المعلوم والمجهول مع الوصايا التي تخرج من ثلث المعلوم فقط وكان ثلث المعلوم وحده لا يسع جميع ما يخرج من

علم من حاله انه لم يرد دخول الوصايا فيه * وقال ابن علف أيضاً ولا تدخل وصيته لاجنبى فيار من وصيته لوارث
 كما اذا أوصى لوارث ثلث ولا جنبى ثلث آخر بل يتجاصان في الثلث وما ينوب الوارث يرجع ميراثا كما سياتى
 هذا في النظم * وقال أيضاً ولا تدخل الوصايا فيما رده بمض الموصى لهم بعدم موت الموصى بل يرجع ميراثا لان حصته
 التي لم يقبلها كمال لم يعلم به * وكذلك لا تدخل في دية الموصى اذا ضرب به غير الموصى له خطأ فخرجت روحه أثر الضرب
 أو بقي مغموراً حتى مات وأما ان عرف انه بعد الضرب من عقله ما يعرف به ما هو فيه ولم يغير الوصايا فانها تدخل في
 الدية يعنى ان لم ينف ذلك المقتول خطأ عن الدية وأما ان عفا عنها فقد أوصى للعاقلة بالدية فيصح لهم ما حمله الثلث
 جميع ماله الذي كانت الدية من جلته ويغرمون ما زاد على الثلث ويخاص من كانت عليه الدية بها أهل الوصايا
 في الثلث * وقال أيضاً وكذلك لا تدخل في دية اذا قتله غير الموصى له عمداً قفاً أو لياؤه على الدية وان قال ان قبل
 ولا في ديتي فوصيتي فيها لانها لم تجب له بالعمد ولا كان على يقين من قبولها وكذلك لا تدخل فيها وان قال يخرج
 نائي عما علمت وما لم أعلم لان مراده ما لم أعلم من مالى ودية قتله عمداً لم تكن من ماله لكن تؤدى منه ديونته ويرثها عنه
 ورثته على فرائض الله لان السنة حكمت ذلك في الدية * وان عفا المقتول عمداً بعد ما خرج على اخذ الدية من
 قتله أو أوصى أن يعفى عنه على الدية دخلت الوصايا في الدية قاله في سماع أصبغ ومثله في كتاب ابن المواز * وقال
 أبو الوليد هذا بين على القول بان العفو على الدية يلزم القاتل فيجبر على دفعها لاجياء نفسه وأما على القول بان ذلك
 لا يلزمه الا برضاه فالذى يأتى على قياس المذهب عدم دخول الوصايا في دية اذا قال ان قبل ولا في ديتي فوصيتي
 فيها لا تدخل وصاياهم فذلك الدية التي يقبلها القاتل اذ ليس على يقين ان القاتل يرضى بدفعها اه باختصار *
 ويمكن عندي أن يفرق بينهما بان الغالب من حال الولاة لا يعفون على أخذ الدية مع امكان القصاص
 لان يقوسهم لا تطيب الا بقتل القاتل وان الغالب من حال القاتل انه لا يطلب أخذ القصاص منه مع طلب
 الولاة الدية منه فاعتبر الغالب في كل منهما والله أعلم * فعلى هذا اذا عفا المقتول بعد انقاذ مقتله على الدية
 أو علم بعفو الولاة على أخذها وعلم أيضاً بقبول القاتل دفعها فلا اشكال ان الوصايا تدخل في تلك الدية لانها
 مال علم به * وقال ابن علف أيضاً واذا قتل الموصى له الموصى خطأ كانت وصيته التي أوصى له بها قبل
 القتل في مال المقتول دون دية لان الدية وديت عنه وهو لا يوصي فيها فلو أخذ منها شيئاً صار كأنه لم يؤد شيئاً
 أودى أقل مما لزمه سواء كان عاقلاً بعد الضرب أو مات بالقور فهو حينئذ كمن قتل موروثه خطأ فانه يرث
 من ماله دون دية * واذا قتل الموصى له الموصى عمداً بطلت وصيته فلا تكون في مال ولا دية مقبولة منه كمن
 قتل موروثه عمداً فانه لا يرث من مال ولا دية * وقال أيضاً ومن أوصى لقاتله خطأ بعد ان ضربه وعلم حين الايصاء
 له انه الجاني عليه نفذت وصيته في المال والدية ولو لم يعلم بذلك والا لاول هو مذهب المدونة والثاني في كتاب ابن المواز
 ومن أوصى لقاتله عمداً بعد ان ضربه نفذت وصيته في المال لان الوصية له كانت بعد الضرب فلا يتهم بالاستعجال دون
 الدية لانها كمال لم يعلم به لانها لا تجب الا بعد الموت والقول والخلاف فيها بين حصول العلم بكونه هو الجاني
 عليه وعدمه كمسئلة الخطأ التي قبلها هي المقصود منه بخ * وانما أطلت هنا بنقل تلك المسائل لكثرة وقوعها
 مع كون ذلك البشخ مستوفى الكلام فيها * وقال في ابصاح المسالك ولا تبطل الوصية اذا أوصى شخص لعبد
 رجل أولولده أو لزوجته فقتله السيد أو الاب أو الزوج عمداً قالوا لانه لا يتهم أحد أن يقتل من أوصى لعبد
 أولولده أو لزوجته لعل أن يعطيه منه شيئاً اه * وما قاله في العبد مبنى على أن من ملك أن يملك لا يعبد
 ماله كما والله أعلم * الثالث أعلم أن الوصية بمن تكون متحدة ومتعددة وتكون مجتمعة مع الوصية
 بالجزء الشائع مع اتحادهما وتمدد الاخرى فتجب محاصة ما اجتمع من تلك الانواع في الثلث لاستوائها في المرتبة
 كما تقدم لكن الموصى له بمن لا يوضح في الفرصة مع الورثة على كل حال وانما ينظر الى فيه المعين المتحد أو

المتعدد مع ثلث قيمة جملة التركة فان كانت قيمة الاشياء المعينة دون ثلث قيمة جملة التركة أو مثل ثلثها أخذ كل موصي له ما عين له ولا كلام للورثة في ذلك على المشهور * قال ابن مرزوق اذا أوصى بمعين من التركة ولم يحمله الثلث فالمشهور ان الورثة يخبرون بين اجازة الوصية أو القطع الموصي له بجميع الثلث في ذلك المعين لانه لو تلف لبطلت الوصية هذا هو الذي اختاره ابن القاسم من قول مالك في المدونة قال اللخمي وهو أحسن كان الميت أن يجعل ثلثه في ذلك المعين وانما مقالهم في الزائد على الثلث ثم قال وقال مرة لهم أن يقطعوا الموصي له بالثلث من كل شيء وعليه مر ابن الحاجب الطح * وان كانت قيمة الاشياء المعينة أكثر من ثلث قيمة جملة التركة تسمى ثلث قيمة جملة التركة من قيمة تلك المعينات فاخرج لك من تلك التسمية فادفع مثلها من كل معين لمن أوصى له به واردد باقي كل معين على باقي التركة واقسم جملة ذلك على مسألة الورثة وحدهم بأحد طرق قسمة التركة كما اذا أوصى لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشرين درهما وسواهما يساوي خمسة عشر درهما فكانت جملة التركة خمسة وأربعين درهما فانك تسمى الخمسة عشر التي هي ثلثها من الثلاثين التي هي قيمة المعينين فيخرج لك نصف فيأخذ كل موصي له نصف ما عين له ويقسم جميع الباقي للورثة وحدهم * وان اجتمعت الوصايا بالمعينات والاجزاء الشائعة فتخذ من قيمة جميع التركة مثل تلك الاجزاء الشائعة واجمع ذلك الى قيمة المعينات يخرج لك مجموع ما أوصى به فانظره مع ثلث قيمة كل واحد جملة التركة فان كان ذلك دون ثلث جملة التركة أو مثل ثلثها فقد صحت الوصايا كلها فادفع كل معين لصاحبه ثم سم قيمة كل واحد من الاجزاء الشائعة المأخوذة من رأس المال من قيمة ما عدا الاشياء المعينة فما اخرج من تسمية كل واحد فاجعله كجزء شائع في غير المعينات أوصى به لصاحب ذلك الجزء وصحح مسألة الورثة مع الوصايا بتلك الاجزاء الشائعة واقسم على جماعتهم ما عدا تلك المعينات كما اذا أوصى الميت لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي خمسة دراهم ولبكر بنصف سدس جميع ماله يأخذه ثمسا عدا الميتين وسواهما يساوي خمسة وأربعين درهما فكل مجزع التركة ستين درهما ونصف سدسها هو خمسة فتجمع تلك الخمسة الى قيمة المعينين فتكون جملة الوصايا عشرين درهما وهي مثل ثلث جميع التركة فقد صحت الوصايا كلها حينئذ فادفع كل معين لصاحبه وانسب الخمسة التي هي قيمة الجزء الشائع الموصى به من الخمسة والاربعين التي هي قيمة غير المعينين يخرج لك تسع فاجعل صاحب ذلك الجزء موصي له بتسع غير المعينين فصحح مسئلته مع الورثة كما تقدم واقسم على جماعتهم ما عدا الميتين وان كانت جملة الوصايا المعينة الشائعة أكثر من ثلث جملة التركة فسم ثلث قيمة جملة التركة من جملة قيمة جميع الوصايا يخرج لك مقدارا يصح لكل واحد من وصيته فيأخذ صاحب كل معين ما صح له مما عين له ثم تنسب قيمة ما صح من كل شائع لقيمة ما عدا ما صح لأرباب المعينات فيخرج جزء شائع أوصى به لصاحب ذلك الشائع في غير ما أخذه أرباب المعينات كما اذا أوصى لزيد بمعين يساوي خمسة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشرة دراهم ولبكر سدس جميع ماله يأخذه من غير ما أخذه زيد وعمرو وما عدا الميتين يساوي خمسة وأربعين درهما فكانت جملة التركة ستين درهما فتجمع العشرة التي هي سدسها الى قيمة المعينين فيكون ذلك خمسة وعشرين وهي مجموع الوصايا الثلاث وهي أكثر من العشرين التي هي ثلث جملة التركة فسم العشرين التي هي الثلث من الخمسة والعشرين التي هي مجموع الوصايا يخرج لك أربعة أثمان وهي مقدار ما صح لكل واحد من وصيته فادفع لصاحب كل معين أربعة أثمان ما عين له فيكون لزيد ما يساوي أربعة دراهم ولعمرو ما يساوي ثمانية دراهم واجعل بكرة كآلة موصى له بأربعة أثمان سدس جميع المال يأخذها من غير ما أخذها زيد وعمرو فيكون ذلك سدسا فاجعله كجزء شائع أوصى به لبكر في غير ما أخذه

زيد وعمر وصحيح مسألة الورثة مع بكر على انه موصي له بسدس ماله يأخذه زيد وعمر واقسم على جامعتهما
غير ما أخذه زيد وعمر * واعلم ان الوصية للمعين انما تكون من المالك الاول في المناسختات وأما غير
المالك الاول فلا يكون له شيء مملوك معين الا بالقسمة فان رضى جميع شركائه الرشداء العارفين لقدر
الاجزاء التي يرثونها من التركة بتسليم ذلك المعين في حظ الموصي به لياخذوا عنه قسمة الرقاب مقدار ما لهم
فيه من شيء آخر فيكون ذلك على سبيل الملووضة صحت الوصية في جميعه لانه مملوك للموصي فيستعمل في
عمل ذلك وجه آخر عام في سائر المسائل التي كانت فيها الوصية بمعين من المالك الاول وغيره وهو أن
تسمى قيمة كل معين موصي به من جملة التركة تركه من أوصى به ويجعل خارج التسمية كجزء شائع أوصى
به لصاحب ذلك المعين ويعرف قدر تركه غير المالك الاول في المناسختات بقسمة جملة تركه الاول على
المسألة التي قبل تلها وفاة الموصي بذلك المعين وضرب خارج القسمة بما بيده قبل التلأ فلا بد أن يوضع الموصي
له معين حينئذ مع الورثة في الفريضة ويوضع قدامه الجزء الشائع الذي خرج له من التسمية المذكورة
وتصحح مسألة الورثة بوصاياها الشائعة مع الاحاطة أو الرد ان زادت على ثلث الموصى بها ثم يقسم على
الجامعة الاخيرة قيمة جميع تركه الاول فما خرج لكل موصى له معين ينظر مع قيمة معين له فان لم يكن
أخذ جميع معين له وان كان ما خرج له أقل من قيمة معين أخذ من قيمة ذلك المعين مثل نسبة ما خرج
له من قيمة معين له وان امتنع من هو شريك الموصى في ذلك المعين من تسليم حظه منه لأهل الوصية
ليأخذ قدره في موضع آخر فقد بحث عن النص فيه فلم أجده فيه نصا صريحا والذي يتضاه ظواهر
النصوص أن ينظر الى لفظ الموصي فان قال أوصيت بجميع شيء اتفاني المساكين مثلاً ولم يرد على ذلك
فامتنع شريكه في ذلك المعين من اجزاء الوصية في حظه منه بقبول عوضه في غيره بطلت الوصية في حظ
شريكه منه ولا شيء على ورثته في مقابلته سواء كان ذلك المعين مما يقبل القسمة بلا ضرر أولا يقبلها كمن
أوصى بمعين ثم استحق بعضه وان قال أوصيت بجميع شيء اتفاني المساكين على أن يعطى ورثته
لشريكه فيه قدر حظه منه في موضع آخر من الاموال الشائعة بيننا وكان ذلك للمعين قابلاً للقسمة بلا ضرر
كان هذا من أفراد المسألة التي وقعت فيها الوصية باشتراء معين في ملك الغير المساكين فيؤمر ورثة الموصي
حينئذ بطلب الشريك بأخيه عوض ذلك الحظ في موضع آخر من غير أن يعلم بالوصية مخافة أن يطمع فيه
كثيراً أو يمتنع من قبوله فاذا سلموا له موضعاً آخر تماثل قيمة حظ الموصي منه قيمة حظ شريكه من
ذلك المعين فامتنع من قبوله بخلاف حظه ورعيته فيه بطلت الوصية في حظ شريكه من ذلك المعين لعدم
امكان تحصيله من مال الممتنع من يبعه بالكلية فليس الموصى لهم الا حظ الموصى منه وان امتنع من
ذلك لأرادة الزيادة على ما يملكه في القيمة لم ورثته ان يزادوا على ما يملكه شيئاً فشيئاً الى مثل ثلث
ما يملكه فان امتنع لطلب الزيادة على ذلك لم يجوزوا على ذلك فيكون ما عينوه له من مثل وثلاثة الموصى لهم
مع حظ الموصى من المعين ولم تبطل الوصية في حظ الشريك لا مكان تحصيله بالزيادة على ثلث قيمته لكن
حق الورثة مع من الزيادة على ثلث القيمة الذي هو وسط ما يتعاقب به الناس فاعتبر حينئذ في جانب
المالك امكان تحصيل الحظ فحكم بصحة الوصية واعتبر في جانب الورثة عدم لزوم تحصيله منه بما طلب
فحكم عليهم بعوض الحظ الذي هو وسيلة الى الحظ وان كان ذلك المعين لا يقبل القسمة كبنخلة واحدة
وامتنع شركاؤه من التسليم وكان عندهم من نوع ذلك المعين أفراد تكون فيها سهام جميع الشركاء أفرع
على ذلك المعين ان يأخذه بقتله في سهمه فان خرج لمن أوصى به صحت فيه الوصية وان خرج لغيره
بطلت فيه الوصية كمن أوصى بمعين ثم استحق جميعه وان لم يكن عندهم من نوع ذلك المعين الذي

بها ما تكون فيه جميع السهام تزيد فيه ورثة الموصي وشركاء موروثهم حتى يأخذ بعضهم تسليماً خطه
نوع آخر بالتراضي لأن قسمة القرعة لا تكون إلا في نوع واحد فإن أخذ ورثة الموصي صحت فيه
سيرة وإن أخذ غيرهم بطلت فيه وذلك كله إذا كان ثلث قيمة جميع متخلف الموصي مثل قيمة ذلك
بن أو أكثر من قيمته وإن كان ثلث متخلفه دون قيمتهم أو أكثر من حظ الموصي فلا يلزم ورثته
مقدار ثلث فيجزي فيما حمله الثلث من حظ الشريك حينئذ ما تقدم في حمله خطه الذي حمله الثلث
كانت ثلث متخلفه مثل قيمة حظ الموصي فقط أو أقل من قيمته فلا يلزمه ورثته إلا القدر الذي هو
للموصي أو بعضه من ذلك المعين والله تعالى أعلم * هذا ما ظهر لي في الوصية بالمعين المشترك بين
وصي وغيره وهي كثيرة الوقوع في البوادي ومن ابتلى بها فليبحث عن نصها الصريح فإله يلهم الجميع
مواب * وفي هذا التنبيه الثالث زيادة على مقصود تقييد قيدته في ذلك قبل هذه الساعة ثم قال
ظلم أصلحه الله

﴿وَأَنَّكَ الْمُوصَى بِهِ مُكْرَرًا * خُرُوجُهُ مُسْتَعْرَقًا إِنْ كُرِّرَ﴾
﴿حَاصَصَ بِالثَّلْثِ وَإِنْ تَعَدَّدَا * مَعَ غَيْرِهِ فِي ثُلْثٍ قَدْ قُصِدَا﴾

قول في تفسير ذلك وإن بك الشيء الموصى به قدراً مكرراً خروجه من المال كل يوم أو كل شهر أو كل
أم مثلاً مستغرقاً لجميع الثلث الذي كان للميت التصرف فيه بالإيصاء بل لجميع المال إن كرر خروجه من
لك في سائر تلك الأمانة المستعرة أيضاً خاصص صاحبه أن أخذ الموصي به المكرر بل وإن تعدد بقدر
لث جميع المال مع غيره من الوصايا المعلومه القدر لعدم تكررها التي تخصص معها بما سمي لها في ثلث مقصود
الوصايا شرعاً كما إذا أوصى لزيد بمائة درهم من ماله وإن يعطي من ماله أيضاً خمسة أطلال الزيت لمصباح
لمسجد الغلاني كل شهر وخمسة عشرة قربة من الماء لآبائه السبيل في الموضع الغلاني كل شهر وعشرين
خزرة لطلبة المدرسة الغلانية كل شهر ولم يجزوا ورثته الوصية المعلومه ولا الثلاث الأخيرة المحبولة وكان ماله
يساوي تسعة دراهم فأنك تضع لفظ الموصي لهم تحت الورثة وتستعمل في ذلك عمل الوصية بالثلث وتقسم
عليهم في جملة أنواع المال فإذا انزل بالثلث فظهر بالقسمة فاستعمل في قسمة قيمة ذلك الثلث لأرباب الوصايا
عمل المحاصة واجعل قدام زيد المائة التي أوصى له بها وقدام المحبولات الثلاثمائة التي هي ثلث مال الموصي
واجعلها فوق الخط يكن مجزئ المحاصة أربعمائة واجعل بعدها الثلاثمائة التي هي الثلث واقسمها على المحاصة
يخرج جزء سهمها ثلاثة أرباع واضرب فيها ما بيد كل واحد ضرب الكسر يخرج لزيد خمسة وسبعون
والمحبولات خمسة وعشرون ومائتان هكذا

٣٠٠	٤٠٠	
٧٤	١٠٠	زيد
٢٢٦	٣٠٠	المحبولات

ولك أن تجمع محاصرتهم في الثلث مع مسألة الورثة في فريضة واحدة
بالعمل السابق في رد الزائد على الثلث وذلك بأن تصحح مسألة
الورثة ثم تضع بعدها أهل الوصايا وتضع قدامهم ما تكون به
محاصرتهم وتضرب مقام الثلث في جملة الأجزاء التي هي أربعمائة في
المثال المذكور فيخرج المقام اللازم للورثة وتضع جملة ثلثيه قدام الورثة وتنظر بينها وبين المسئلة حتى تخرج

جامعتها فتقسم عليها جميع التركة فيخرج لكل واحد ماله منها فما خرج لزيد ملكه وما خرج لتلك الوصايا
المجهولة قبل يقسم بينها على عددها بالسواء لاستوائها في استئراق الثلث مع التكرير في الازمنة المشترطة
وان اختلفت قيمة الاشياء التي تخرج في تلك الازمنة أو يقسم بينها على قدر الحصص اذا قومت تلك
الازمنة قيمة وسط في ذلك القولان انذ كوراث والى ذلك أشار الشيخ خليل بقوله وضرب للمجهول
فاكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان وهذا اذا لم يبين ما يشتري به تلك الاشياء وأما ان قال يعطي
كل شهر كذا من الدرهم في الزيت وكذا في الماء وكذا في الخبز فقد قال فيه ابن مرزوق يقسم ما ينوبها
من الثلث على الحصص فقط * ثم قال ولا يعبد جريان الخلاف مع البيان أيضا اه واذا لم يكن مع الوصايا
المجهولة وصية معلومة قسم جميع الثلث بينها كما ذكر واذا لم يكن الا وصية مجهولة كان لها جميع الثلث كما تحاص
بالثلث مع المعلومة على المشهور وما ذكر من محاصة جميع المجهولات بالثلث فقط هو المشهور لانها كصنف
واحد حيث اتصف الجميع بالجهل مع كون قصد الموصي صرف جميع الثلث في تلك المجهولات ان امتنع
الورثة من الاجازة وقيل يحاص كل مجهول بالثلث لانه يستغرقه وقيل يحاص كل مجهول بجميع المال لانه
يستغرقه على تقدير الاجازة * تنبيه اعلم ان قسمة ما خرج للمجهولات بينها على قدر الحصص مشكلة لان
قيمة الاشياء في الاعوام المستقبلية قد تختلف قيمتها في العام الحاضر بمقدار كثير فلا يمكن لنا أن نعرف
الآن قيمة الاشياء في سائر الاعوام التي يفرغ ذلك الخارج في آخرها لنقسم الآن على قدر قيمتها ماخرج
لها من الثلث ولعل مراد من قال بذلك انه يقسم عند الاحتياج اليه في كل زمان مشروط حاضرا وذلك
بان يوقف جميع ماخرج للمجهولات فيعطى لكل مجهول ما يشتري به في كل زمان حاضرا حتى يتم الوقوف
وذلك قسمة على قدر الحصص في التي ثم قال

(فَصَلِّ وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ وَارِثٍ * بِشَائِعٍ وَآخِرٍ لِلْوَارِثِ)
(فَكَانَ مَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ * أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثٍ بِغَيْرِ مَنِ)
(وَوَدَّ بَاقِي الْوَارِثِينَ كُلَّ مَا * لِوَارِثٍ وَمَا عَلَى الثُّلْثِ نَمًا)
(فَلَهُمَا أَقْسَمَانِ ثُلَاثًا بِالتَّمَامِ * يَقْدَرُ أَجْزَاؤُهُمَا مِنَ الْقَامِ)
(فَمَا يَنْبُو مِنْ مَقَامٍ أَكْثَرِ * وَارِثَةٍ لِيُثْلَثَ بِهِ فَاذْنَمِ)
(وَمَا يَنْبُو غَيْرُهُ لَهُ أَجْعَلَا * قَدَامَةً وَأَمَضَ عَلَى مَا فَضَّلَا)
(كَمَا إِذَا أَوْصَى لِكُلِّ بَثْلُ * فَاقْسِمِ عَلَى نِصْفَيْنِ جُمْلَةَ الثُّلْثِ)
(وَرَدَّ لِلْأُثْمَيْنِ سُدْسًا كَمَلَا * وَادْفَعِ لِلْأَحْتَنِ سُدْسًا فَضْلَا)

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي فصل أى كلام مفصول عما تقدم في العمل مع كون الجميع من
الوصايا وان أوصى الحر المير المالك لغير وارث له بجزء شائع في ماله وأوصى شائع آخر للوارث له فكان

مجموع الوصيتين المذكورتين أكثر من ثلث ماله بغير وجود مین أي كذب في كونها أكثر منه ورد باقي الوارثين للموصي كل ما كان لوارث موصي له من الثلث وردوا لها معا ما نجا على الثلث أي ما زاد عليه سواء كان الرد حقيقيا كما اذا كان من وارث رشيد أو حكما إذا كان الوارث غير الموصي له بحجور راقسم من أيها الطالب لها أي لوارث وغيره الموصي لها ثلثا بنامه بقسمه رد زائد على الثلث التي تقدم ذكرها في الفصل السابق بحسب قدر أجزائها من مقام الوصيتين فصحيح حينئذ مسألة الورثة واجعل بعدها مقام الوصيتين واعط منه لكل موصي له جزءه الذي أوصى له به ثم اضرب الثلاثة التي هي مقام الثلث الذي يصح الايصاء به شرعا في مجموع جزأيهما يخرج لك مقام كبير لازم للورثة فضعه في موضع الأول فما ينوب وارتبه الموصي به من مقام أعظم لازم للورثة فاضمه لثالث ذلك الأعظم واجعل المجموع قدام الورثة وما ينوب الموصي له غير الوارث من المقام الأعظم اجعله قدامه وامنض على العمل الذي فصل وبين قبل هذا الحل حتى يخرج لك الجامعة وذلك بان تنظر ما كان للورثة من المقام الأعظم هل انقسم على مسئلتهم أو وافقها أو يانها فان انقسم عليها صحت جامعة الارث والوصية من المقام وان وافقها ضربت وفق المسئلة في المقام فتخرج الجامعة وان يانها ضربت جملة المسئلة في المقام فتخرج الجامعة فيضرب لكل واحد في جزء سهمها كما تقدم فيخرج ما ينوبه من الجامعة كما اذا أوصى الميت لكل واحد من الوارث والاجنبي بثلث من ماله فاقسم بعد تصحيح مسألة الورثة جملة ثلث المقام الأعظم الذي هو ستة الموصي لها على نصفين لاستوائهما في قدر الوصية ورد سدسا كاملا خارجا للوارث من ذلك المقام ليطالان الوصية فيه لثالث ذلك المقام فيكون المجموع خمسة وضع قدام جميع الورثة وادفع للاجنبي الموصي له قدامه سدسا من المقام فاضلا من ثلث ذلك المقام وانظر هل انقسم ما كان للورثة على مسئلتهم أو وافقها أو يانها كما تقدم حتى يخرج لك الجامعة وما ينوبهم منها كما اذا كان الورثة في هذا المثال زوجا وابنا وقد أوصت الهالكة في حياتها بثلث ماله لابنها وبثلث آخر لاجنبي فرد الزوج ما كان للابن من الثلث وما زاد من الثلث لها معا فصحيح مسئلتها من أربعة واجعل بعدها مقام الوصيتين وهو ثلاثة وادفع للابن منها واحدا وللاجنبي واحدا ثم اضرب الاثنين التي هي مجموع أجزائهما في المقام في مقام الثلث الذي يصح الايصاء به يخرج لك المقام الأعظم اللازم للوارث ستة واجعلها في موضع المقام الأول ورد الواحد الذي ينوب الابن الموصي له الى الاربعة التي هي ثلثا المقام الأعظم يجتمع لك خمسة فضمها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينها تباينا فاضرب جملة المسئلة في المقام فتخرج لك الجامعة أربعة وعشرين فاضرب للورثة في الخمسة وللاجنبي في الاربعة يخرج للزوج خمسة وللابن عشر وللاجنبي الموصي له أربعة هكذا

٢٤	٦	٤	
٥	٤	١	زوجا
١٥	١	٣	ابنا
٤	١		موصى له

* ومثال آخر من ترك زوجة وأخا شقيقا وقد أوصى في حياته للشقيق بثلث ماله وللاجنبي ربع ماله وردت الزوجة ما زاد على الثلث وما ينوب الشقيق من الثلث فصحيح مسألة الورثة من أربعة واجعل بعدها الاثنى عشر التي هي مقام الثلث والربع واعط منها للشقيق ثلثها أربعة وللاجنبي ربعها ثلاثة واضرب

مجموعها في مقام الثلث الذي يصح الايصاء به يخرج لك المقام الأعظم احدى وعشرين فضمه في موضع الأول واجمع الاربعة التي يطلت فيها الوصية للاخ الى ثلثي المقام يكن المجموع ثمانية عشر فضمها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسئلة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف المسئلة في المقام فتخرج لك الجامعة

اثني وأربعين وأضرب للورثة في نصف الباقي وللأجنبي في نصف المسئلة كما تقدم يخرج الزوجة تسعة وللأخ سبعة وعشرون والموصى له الأجنبي ستة وهي سبع المال لدخول الضرر عليه بمخاصمة الأخ هكذا وهذا كله إذا كان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث وكان في الورثة غير موصى له وردوا زائد الثلث للجميع وإن كان الأمر بخلاف ذلك فقد قال فيه الشيخ يعقوب السبتي في شرحه على نظم التلمساني أن كان مجموع الوصيتين مثل الثلث أو أقل مع وجود وارث غير موصى له أخذ الأجنبي

٤٢	٢١	٤	
٩		١	زوجة
٢٧	١٨	٣	أخ
٦	٣		موصى له

وصية كاملة وترجع وصية الوارث ميراثا وإن كان الوارث الموصى له وارثا لجميع المال أخذ الأجنبي جميع وصيته إن كانت مثل الثلث أو أقل وإن كانت أكثر منه وقف الزائد على إجازة الوارث وتمد وصية الوارث المتجدد كأنها لم تكن لأنه مستحق لباقي المال بلا وصية وإن كان في الورثة غير موصى له وكان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث فلا يخلو ذلك من أربعة أوجه * الأول أن يجزوا وصية الوارث والزائد على الثلث فهنا يأخذ كل منهما وصية كاملة * الثاني أن يمنوا وصية الوارث ويجزوا الزائد على الثلث فهنا يأخذ الأجنبي وصية كاملة ولا شيء للوارث بالوصية * والثالث وهو الذي في النظم وهو أن يمنوا وصية الوارث والزائد على الثلث فهنا يتحصن الوارث في الثلث على حسب وصيتهما فما ناب الأجنبي أخذ من الوارث رجع ميراثا * والرابع أن يجزوا الوصية للوارث ويمنوا الزائد على الثلث فهنا يتحصن الوارث والأجنبي في الثلث على حسب وصيتهما وما ناب كل واحد منهما أخذه وهذا كله إذا أوصى لبعض الورثة دون بعض * وأما إن أوصى لجميعهم على قدر ميراثهم فهي كالوصية للوارث المتحد والأجنبي فيأخذ الأجنبي ماله بلا مخاصمة * وإن أوصى لهم مع الأجنبي لا على قدر ميراثهم فقال ابن القاسم في سماع أصيب أن الورثة يحاصون الأجنبي بقدر ما فضل به بعضهم على بعض في قدر ميراثهم اهـ المقصود منه باختصار * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ فَضَّلْ وَإِنْ تَرَكَ ذُو الْوَصِيَّةِ مُدْبِرًا فِي صَحَّةٍ وَعِلَّةٍ ﴾
 ﴿ فَقُومَ الْمُدْبِرَانِ مَعَ مَا تَرَكَهُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ذَلِمًا ﴾
 ﴿ وَضَاقَ عَنْهَا ثُلُثُ تِلْكَ الْقِيَمَةِ قَدَمَيْنِ مُدْبِرًا فِي الصَّحَّةِ ﴾
 ﴿ ثُمَّ الَّذِي فِي مَرَضٍ قَدْ دُبِرَ ثُمَّ الْوَصِيَّةُ يُجْزَوُ ذِكْرًا ﴾
 ﴿ فَمَنْ بَدَتْ قِيَمَتُهُ دُونَ ثُلُثٍ أَوْ مِثْلُهُ عَتَقَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثِ ﴾
 ﴿ وَإِنْ تَزِدَّ عَلَيْهِ فَالْعِتْقُ يَجِبُ بِمَدْرَمٍ حِمْلَةٍ ثُلُثُ طَلَبٍ ﴾

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي فصل أي كلام مفصول عما تقدم في الحكم مع كون كل منهما من الوصايا وإن ترك صاحب الوصية بالجزء الشائع عبدا مدبرا في حال صحة ومدبر علة أي ومدبر مرض فقوم بعد موته المدبران المذكوران لانهما من جملة ماله مع جميع ما تركه من كل نوع معلوم له من الأموال

وضاق عنها على الاشياء الثلاثة التي هي الوصية بالجزء الشائع والمدير ان ثلث تلك القيمة المجمعة مما ذكر فان زادت قيمة تلك الوصايا على ثلث قيمة جميع المال فقدمن أيها الطالب في الاخراج من ثلث المال مدبرا في حال الصحة كان متجدا أو متعددا ثم قدم في باقي الثلث ان بقي فيه شيء للعبد الذي قد دبر في زمان مرض مدبره كان متجدا أو متعددا ثم أخرج من باقي الثلث ان بقي منه شيء بعض الوصية بمذكر في عقد الوصية فمن بدت أي مدبر الصحة أو المرض الذي ظهرت قيمته دون ثلث جميع المال أو دون بقية ثلث المال ان قدم عليه غيره من الاشياء التي ترتب في الثلث أو مثله أي مثل ثلث المال أو مثل بقية ثلث المال أن قدم عليه غيره عتق كله من ذلك الثلث فان بقي شيء في الثلث أخرج منه ما يليه وان تزد قيمة المدير في الصحة أو في المرض عليه أي على ثلث جميع المال أو على بقية ثلث المال ان قدم عليه غيره فامتنع لبعضه واجب بقدر ما حمله ثلث مطلوب من ذلك المدير فان كان الثلث أو ما بقي منه مثل نصف قيمته عتق نصفه ورزق نصفه للورثة وان كان ذلك مثل ثلثي قيمته عتق ثلثاه ورق ثلثه للورثة وهكذا يكون الحكم في المدير كان تدبيره في الصحة أو في المرض وهذا اذا اتحد المدير في الصحة أو في المرض أو تعدد وكان تدبيرهم في مجالس لانه يجب تقديم الاول فالاول في الاخراج من الثلث على المشهور كما يقدم الاخير في الاخير في البيع لاجل الدين على السيد وأما اذا دبرهم في صحة أو مرض بكلمة واحدة أو بكلمات أسقا فان المديرين في الصحة ثم المديرين في المرض يتحصلون في الثلث أو ما بقي منه عما يقدم عليه فمقتضى من كل واحد نسبة الثلث أو باقية من مجموع قيمتهم عما يباع من كل واحد منهم لأجل الدين مثل نسبة الدين من جملة قيمتهم ثم يكون العتق منهم بعد قضاء الدين بالخصص أيضا كما نص ابن علف على جميع ما ذكر في التمدد واعلم ان المدير لا فائدة في وضعه مع الورثة اذا كان جميع التركة حاضرا أو بمجمل ثلث الحاضر كما يفعله بعضهم لانه من جملة المقتنيات في التركة التي قدمنا انها لا توضع مع الورثة بل يقوم جميع التركة كل حاجة بقيمتها فيؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فيخرج منه المدير الاول بقيمته ثم الذي يليه بقيمته ثم كذلك حتى يتم الثلث فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم ما قوم بالثلثين للورثة وحدهم وان بقي من الثلث شيء الموصى له بالشائع الذي أراد أن يأخذ حقه من جميع أنواع ما بقي عن الوصايا غير الشائعة فلا بد أن يجمع ما يتوبه من ثلث القيمة الى ثلثها ثم ينسب لمجموع ذلك ما نابه من ثلث القيمة فيخرج له جزء شائع يأخذه مما بقي عن الوصايا غير الشائعة فيوضع مع الورثة ويجعل موصي له فهذا الجزء الذي خرج له كما لو دبر في صحته عبدا يساوي يوم تنفيذ ايصاله ثلاثين درهما ودبر آخر في مرض مدته يساوي يوم التنفيذ عشرين درهما وسواهما يساوي مائتين وخمسين درهما وقد أوصى في حياته لزيد بثلث جميع ماله مجموع قيمة تركته ثلاثمائة وثلثها مائة فيخرج مدير الصحة بثلاثين ثم مدير المرض بعشرين فتبقى خمسون الموصى له بالثلث فتضم تلك الخمسون الى المائتين وتنسب الى المجموع تلك الخمسون فتكون خمسا فيجعل مع الورثة موصي له بالجنس في غير المديرين فان كان ورثته زوجة وعما صحت مسئلتهم من الخمسة التي هي المقام فيكون للزوجة واحد وللم وصي له واحد فيقسمون غير المديرين أخمسا هكذا

٥	٤	
١	١	زوجة
٣	٣	عما
١		موصى له

ولو مات عن مدير صحة يساوي اثني عشر درهما وعن مدير مرض يساوي مائة دراهم وسواهما عشرة دراهم لكان مجموع التركة ثلاثين وثلثها عشرة ونسبتها من قيمة مدير الصحة خمسة أسداس فيعتق خمسة أسداسه ويرق سدسه مع مدير المرض للورثة ولو كان غيرها يساوي اثنين وعشرين

لكان مجموع التركة اثنين وأربعين وثلاثاً أربعة عشر فيعتق مدير الصحة منها باثني عشر فيعتق مدير المرض اثنان ونسبتها من قيمته ربع فيعتق ربه ويرق ثلاثة أرباعه للورثة * وان اجتمع في الثلث مدير الصحة ومدير المرض والوصية بالشائع وغيره فقد تقدم لنا كيفية ترتيبه في الثلث * ومثاله ما لو أوصى مع المديرين المذكورين بمعين يساوى عشرة دراهم وغير الثلاثة يساوى ستين درهماً وقد أوصى أيضاً بتسع جميع ماله فيكون مجموع التركة تسعين وثلاثاً ثلاثين فيعتق منها المديران بعشرين فتبقى عشرة يتخاص فيها الوصيتان نصفين لأن تسع التسعين مثل قيمة المعين فيكون لكل وصية خمسة ونسبة الخمسة من قيمة المعين نصف فيكون نصف المعين لصاحبه ويرجع نصفه الآخر للورثة مع الموصى له بالشائع ثم تضم الخمسة التي نابت صاحب الشائع الى الستين التي هي الثمان فيجتمع منه خمسة وستون فتنسب اليها تلك الخمسة فتكون جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً فيجعل مع الورثة موصى له بهذا الجزء الشائع في غير المديرين ونصف المعين وهو ثلاثة عشر فان كان ورثته أما وابناً صحت مسئلتهم من المئام وإذا قم عليه خمسة وستون يخرج جزء سهمه خمسة فيضرب فيه لكل واحد فيخرج الاربعة عشرة وللأبن خمسون والنموحي له بالشائع خمسة هكذا

٦٥	١٣	٦	
١٠	٢	١	أما
٥٠	١٠	٥	أبنا
٥	١		موصى له

تدبيران * الاول * اعلم أن بعض التركة قد يكون ديناً على أجنبي عديم أو غائب ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المدير ولا يتخلوا ثلث المجموع لو حضر من أن يحمل جميع المدير أو بعضه والحكم فيها معاً أن يؤخذ ثلث قيمة الحاضر الذي بحسب المدير فيه فينسب قدر ذلك الثلث من

قيمة المدير فيعتق منه ذلك المقدار ويرق باقيه لجميع الورثة فتقتضي الورثة شيئاً من ذلك الدين ينظر الى تنبهكم هو فيعتق ما يقابله مما رقى في ذلك المدير حتى بكل ما يعتق منه من جملة أو بعض فان لم يكن الاقتضاء حتى باع الورثة مازى منه فسخ البيع في مقدار ما يعتق منه على القول المختار عند الأئمة وكذلك إذا قوتوه بغير عوض فلو مات عن مدير حاضر يساوى مائة وعن حاضر غيره يساوى خمسين وكان له على أجنبي عديم مائة وخمسون لكان مجموع التركة ثلاثمائة ولو حضر جميعها لعق المدير كله لكن لم يحضر منها الا مائة وخمسون وثلاثاً خمسون ونسبتها من قيمته نصف فيعتق نصفه ويرق في الحال نصفه الآخر لجميع الورثة فاذا اقتضوا من ذلك الدين خمسة عشر مثاقيل ثلثها خمسة ونسبتها من الخمسين قيمة النصف الذي رقى منه فيعتق منه حيث كان نصف خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيعتق كله ولو مات عن مدير حاضر يساوى مائة وعن حاضر غيره يساوى عشرين وقد كان له على أجنبي عديم ثلاثون لكان مجموع التركة مائة وخمسين ولو حضر جميعها لعق من المدير نصفه ويرق نصفه الآخر للورثة دائماً لكن لم يحضر منها الا مائة وعشرون وثلاثاً أربعون ونسبتها من الخمسين التي هي قيمة النصف الذي يعتق منه لو حضر الجميع أربعة أخماس فيعتق أربعة أخماس ذلك النصف ويرق في الحال خمس النصف لجميع الورثة فان اقتضوا من ذلك الدين اثني عشر مثاقيل ثلثها أربعة ونسبتها من العشرة التي هي قيمة خمس النصف الذي رقى منه الى الاقتضاء خمسان فيعتق خمساً خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيكمل عتق ذلك النصف وأما النصف الآخر فهو رقيق للورثة دائماً * الثاني اعلم أن بعض التركة قد يكون ديناً على عديم من الورثة ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المدير وفيه تسعة أنواع لانه اذا كان ما على الوارث من الدين أقل مما يرثه من مجموع التركة الحاضرة التي كان المدير من جانبها والتركه الغائبة فثلث المجموع اما أن يكون مثل قيمة المدير أو أقل من قيمته أو أكثر فهذه ثلاثه أنواع وإذا كان ما عليه من الدين

مثل ما يرثه من المجموع فثلث المجموع أيضا اما أن يكون مثل قيمة المدبر أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا كان ما عليه من الدين أكثر مما يرثه من المجموع فثلث المجموع أيضا اما أن يكون مثل قيمة المدبر أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا لم تعرف أن الدين مثل الارث أو أقل أو أكثر فاطرح من مجموع التركة قيمة المدبر ان كانت مثل ثلث المجموع أو أقل من الثلث كما تطرح من المجموع ثلثه فقط ان كانت قيمته أكثر من الثلث واقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم فما خرج للمدين تنظره مع الدين فيظهر القسم العارض لك والحكم في الاتواع الستة السابقة حكم ما اذا كان جميع التركة حاضرا لان المدين لم يبق عليه شيء يتبع به في جميعها فلا يوضع المدبر حينئذ مع الورثة وانما يؤخذ ثلث مجموع التركة الحاضرة والغائبة فينظر مع قيمة المدبر فان كانت قيمته مثل ثلث المجموع أو أقل من ثلثه عتق جميعه ثم اطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كقسمة التركة وان كانت قيمته أكثر من ثلث المجموع نسب ثلث المجموع الى قيمته فيعتق منه مثل تلك النسبة ويرق باقيه للشركاء في الحاضر ثم يطرح ثلث المجموع الذي هو قيمة ما تحرر منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كما ذكر فما خرج للمدين ان كان أكثر من الدين الذي عليه زيد له على دينه ما يكمل به قدر ارثه من جميع الحاضر الذي يحسب فيه مارق من المدبر في أحد أنواعه وان كان ماخرج له مثل الدين الذي عليه فقد كان تحت يده قدر ارثه فيكون جميع الحاضر الذي يحسب فيه مارق من المدبر في أحد أنواعه لغير المدين من الورثة وان أردت أن تعرف مقدار الحاضر فاقبل ما أخذته كل وارث من الحاضر الى امامه واجمع الجميع فوق الخط يتضح لك المقصود مثال النوع الاول الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدبر اذا ترك الميت أربعة بنين ومدبرا حاضرا يساوي ثمانية وثلاثة عشر أخرى حاضرة وثلاثة وثلاثين دينا على ابنه الكبير العديم فيكون مجموع التركة أربعة وعشرين وثلثها ثمانية وهي مثل قيمة المدبر فيعتق كله ثم تطرح تلك الثمانية من مجموع التركة فيبقى ستة عشر فتقسم على مسألة جميع الورثة وحدهم فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يده ثلاثة من هذه الاربعة وخذ الواحد الذي بقي اتمام حظك من الحاضر وتأخذ كل واحد غيرك أربعة من الحاضر وان نقل الواحد الذي أخذه المدين من الحاضر وما أخذه غيره منه الى قدامهم وجمع ذلك فوق الخط يكون الحاضر ثلاثة عشر هكذا

١٣	١٦	٤
١	٤	١
٤	٤	١
٤	٤	١
٤	٤	١

* ومثال النوع الثاني الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته عشرة وغيره من الحاضر أحد عشر وقد كان له على ابنه الكبير ثلاثة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلثها ثمانية وهي أقل من العشرة التي هي قيمة المدبر فينسب قدر الثلث الى قيمته فيكون أربعة أخماس

فيعتق أربعة أخماس المدبر ويرق خمسة الباقي لجميع الائمة على قدر ما يأخذونه من الحاضر فتطرح الثمانية التي هي قيمة ما تحرر من المدبر من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يده ثلاثة فخذ من الحاضر واحدا يكمل به حظك وتأخذ منه من الحاضر كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع ثلاثة عشر هكذا

١٣	١٦	٤	
١	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

ومثال الثالث الذي كان فيه الدين أقل من الارث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته أربعة وغيره الحاضر سبعة عشر وله على ابنه الكبير ثلثه فيكون مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا والاربعة التي هي قيمة المدبر أقل من الثلث فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة وتقسم العشرين الباقية على مسألة الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة فتخذ من الحاضر اثنين فيكل بهما حظك وياخذ كل واحد من شركائك خمسة فيكون المجموع سبعة عشر هكذا

١٧	٢٠	٤	
٢	٥	١	ابن مدين
٥	٥	١	ابن
٥	٥	١	ابن
٥	٥	١	ابن

* ومثال الرابع الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته ثمانية وغيره من الحاضر اثني عشر وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلاثا مثل قيمة المدبر فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك ولا شيء لك في الحاضر وياخذ منه كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع اثني عشر هكذا

١٢	١٦	٤	
٤	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

* ومثال الخامس الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته عشرة وغيره من الحاضر عشرة وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضا وثلاثا أقل من قيمة المدبر فينسب الثلث من قيمته فيكون أربعة أخماس للمدبر فيعتق أربعة أخماس المدبر ويترك خمسة لغير الدين من الورثة يشتركون فيه على قدر ما بأخذونه من الحاضر فتطرح النامية التي هي قيمة ما تحب منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك ويكون لكل واحد من شركائه أربعة من الحاضر فيكون المجموع اثني عشر فيشترك الثلاثة فيما رقى من المدبر اثلاثا لتوافق حظوظهم بالربع هكذا

١٢	١٦	٤	
٤	٤	١	ابن مدين
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن
٤	٤	١	ابن

* ومثال السادس الذي كان فيه الدين مثل الارث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته أربعة وغيره من الحاضر خمسة عشر وله على ابنه الكبير خمسة فكان المجموع أربعة وعشرين أيضا والاربعة التي هي قيمة المدبر أقل من الثلث فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك وياخذ كل واحد من شركائه خمسة من الحاضر فيكون المجموع خمسة عشر هكذا

١٥	٢٠	٤	
مدین	٥	٩	ابنا
٥	٥	٩	ابنا
٥	٥	٩	ابنا
٥	٥	٩	ابنا

وأما الانواع الثلاثة التي كانت فيما اذا كان الدين أكثر من الارث فلا بد أن يوضع فيها المدبر مع الورثة فتصح مسألة الورثة ابتداء ثم يحمل المدبر كالموصي له بالثلث ان كانت قيمته مثل ثلث مجموع التركة التي كان المدبر من جملتها أو أكثر من ثلث مجموعها وان كانت قيمته أقل من مجموعها نسبت قيمته الى مجموع التركة فما خرج يحمل جزءا موصي به لذلك المدبر في جملة

التركة لمسا في الحاضر لانه يعتق منه ثلث ما حمله ثلث الحاضر بلا تفصيل فيوضع حينئذ مقام الوصية بعد المسئلة ويعطى للمدبر ذلك الجزء من المقام ثم ينظر بين الباقي والمسئلة بالا تقسام والتوافق والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهم فيقسم عليها مجموع التركة الحاضرة والغائبة فيخرج لكل واحد حظه من مجموع التركة ليسقط من الدين الذي كان على المدين حظه الخارج له فيبقى ما يتبع به ولتستخرج الحاضرة من حظوظهم في غير النوع من تلك الثلاثة واماهو فسيأتي عمله وذلك بان تنقل حظوظ المدبر والورثة غير المدين ووافقها الى قوامها فتجتمع فوق الخط وان كان في حظوظهم أو في بعضها كسر جمل جميع الحظوظ من جنس واحد يضرب كل حظ في المقام الاعظم لتلك الكسور وتوضع الخارجات أو وفاقها قدام حظوظهم أو تؤخذ سهامهم من الجامعة فيكون مجموعها محاسة يتحاص بها المدبر وغير المدين من الورثة في مجموع الحاضر الذي يوضع بعد المحاسة فما خرج للمدبر من الحاضر الذي كان المدبر من جملته ينسب الى قيمته فيعتق منه مثل تلك النسبة ويرق باقية في الحال لغير المدين من الورثة وما خرج للورثة من الحاضر هو مارق من المدبر وباقي الحاضر ثم توضع محاسة ثانية بعد الحاضر وهو ما يبق بعد اسقاط سهم المدين من المسئلة الاولى لان قدر ميراثه كان تحت يده ويقسم عليها غير المدين من الورثة كما قبضوه من دين مورثهم فيخرج لكل واحد ما يستحقه من المقبوض لكن بعد أن يقسم ذلك المقبوض على المحاسة الاولى التي كان فيها المدبر ويضرب الخارج فيما بيد كل واحد يعلم بذلك ما ينوب المدبر فلينسب لقيمة مارق منه الآن مع انه يعتق لو حضر الجميع فما خرج يمتق مقابله منه ويرق باقيه لهم على حسب المحاسة الثانية حتى يقبضوا شيئا آخر وهكذا يكون الحكم حتى يقبضوا جميع الدين ولا يحاصهم المدبر في المقبوض لا أخذ شيئا منه بل ليأخذ من عند الورثة بعض مارق منه الذي تسام قيمته قدر ما ناله من المقبوض الذي سلمه لهم فيعتق منه الآن لانهم أخذوا عوضه من المقبوض وهذا مراد من اقتصر على قوله يحاصهم المدبر في المقبوض من غير الافصاح عما هو المقصود بذلك وقد كنت مستشكلا لذلك مدة طويلة حتى وجدت في شرح الامام العقباني على الحوفي ما يرشد لما ذكرناه * مثال كون الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع مثل قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا قيمته ثمانية وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير المدين تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين وثلثها لو حضر جميعها مثل قيمة المدبر فيجعل المدبر كالموصي له بالثلث فيجعل مقامه بعد مسئلة الورثة التي هي أربعة وباقي المقيام يوافق المسئلة بالنصف فيضرب نصف المسئلة في المقام فتخرج جامعتهم ستة لكل ابن منها واحد والمدبر اثنان فيقسم على هذه الجامعة مجموع التركة الذي هو أربعة وعشرون فيخرج لكل ابن أربعة والمدبر ثمانية فتسقط الاربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فتبقى خمسة عليه يتبع بها ثم تنقل ارباع حظوظ المدبر وغير المدين الى قدامهم وتجعل الدين قدام المدين فتكون الخمسة المجتمعة منها محاسة أولى فيقسم الخمسة عشر الحاضرة التي كان للمدبر من جملتها فيخرج المدبر ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمته ثلاثة ارباع فيعتق ثلاثة ارباعه ويرق ربه في الحال لغير المدين وتخرج لكل ابن ثلاثة يأخذها مارق من المدبر ومن باقى الحاضر ثم تنقل انصبا غير المدين من المسئلة الاولى الى جدول

بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها خاصة ثمانية فيقسمون عليها جميع المقبوض من الدين وما رقب من المدبر
ثانيا بعد اقتسام المقبوض على الخاصة الاولى ليعلم ما يتبقى منه ثانيا وما يرقى بها تقدم وهذه صورتها

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤
		٤	٤	١		١
						١
١	٣	١	٤	١	٢	١
١	٣	١	٤	١		١
١	٣	١	٤	١		١
	٦	٢	٨	٢	١	مدبرا

واذا طرح ما أخذه لكل واحد من الحاضر مما كان له من
مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فكل واحد من الابناء الثلاثة
يتبعه المدبر باثنين لكن لا يملكهما بل يدفعهما للابناء الثلاثة
و يأخذ من عندهم ربع نفسه الذي كان يساوي اثنين من التسعة
التي كانت لهم في قسمة الحاضر فيبقى لهم من تلك التسعة
سبعة فقط وإذا جمع تلك السبعة بمجموع الخمسة التي هي الدين

الذي يجب على المدبر تسليم جميعه لهم كان ذلك اثني عشر وهي جملة ما يجب للابناء الثلاثة من مجموع التركة
* ومثال كون الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع أقل من قيمة المدبر من ترك أربعة بنين ومدبرا
قيمته عشرة وغيره من الحاضر خمسة وله على ابنه الكبير العديم تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين
أيضا وثلثها الذي هو ثمانية أقل من قيمته التي هي عشرة ومنع الورثة الزائد على الثلث فيجعل كالموصى له
بالثلث فيوضع مقامه بعد الاربعة من مسألة الورثة وبقى المقام يوافق المسألة بالنصف فيضرب نصفها في المقام
فتخرج جامعتها ستة لكل ابن منها واحد والمدبر اثنان فيقسم على الجامعة مجموع التركة فيخرج لكل
ابن أربعة والمدبر ثمانية ونسبتها من العشرة التي هي قيمته أربعة أخماس فيكون الخمس الزائد عليها ملصكا
مستمررا لغير المدين من الورثة وتنزل الاربعة الاخماس التي حملها مجموع التركة منزلة الرقبة الكاملة فيما تقدم
فتسقط الاربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فتبقى خمسة يتبع بها * ثم تنقل ارباع حظوظ
المدبر وغير المدين الى قدامهم فتكون الخمسة المجتمعة منها خاصة أول فيقسم عليها الحاضر الذي هو خمسة
عشر لان المدبر من جملة الحاضر فيخرج للمدبر ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمة الاخماس الاربعة التي
تعتق منه لو حضر الجميع ثلاثة ارباع فيعتق منه ثلاثة ارباع تلك الاخماس الاربعة وهي ثلاثة أخماس جميع
الرقبة ويرقب الربع الذي هو خمس جمع الرقبة لغير المدين من الورثة الى اقتضاء بعض الدين ويخرج لكل
ابن ثلاثة يأخذها من خمس المدبر الذي رقب منه دائما ومن خمسة الذي رقب منه في الحال ومن باقى الحاضر
* ثم تنقل انصاء غير المدين من المسألة الاولى الى جدول بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها خاصة
ثمانية فيقسمون عليها جميع للمقبوض من الدين وما يرقى من المدبر ثانيا بعد اقتسام المقبوض على الخاصة الاولى
ليعلم قدر ما يتبقى وما يرقى منه ثانيا كما تقدم وهذه صورتها

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤
		٤	٤	١		١
						١
١	٣	١	٤	١	٢	١
١	٣	١	٤	١		١
١	٣	١	٤	١		١
	٦	٢	٨	٢	١	مدبرا

والا طرح ما كان لكل واحد في جدول الحاضر مما كان له
من مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فالمدبر حينئذ يتبعه باثنين
وهما قيمة ربع الاخماس الاربعة التي تعتق منه لو حضر مجموع
التركة فاذا أخذها منه ودفعها للابناء الثلاثة أخذ من
عندهم خمس نفسه الذي قوم بها فيعتق فتبقى لهم سبعة فقط
في الخمس الخامس الذي يرقى منه دائما وفي الحاضر غير المقبوض

هاذا ضم لتلك السبعة الخمسة التي يتبع بها المدين كان ذلك جملة ما كان لهم من مجموع التركة * ومثال كون
الدين أكثر من الارث مع كون ثلث المجموع أكثر من قيمة المدبر التي هي أكثر من ثلث الحاضر من ترك أربعة

بنين ومدبرا قيمته خمسة وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير العديم ثلاث عشرة فكان مجموع تركته خمسة وعشرين والخمسة التي هي قيمة المدبر هي أقل من ثلث المجموع فتنسب حينئذ تلك الخمسة الى مجموع التركة فتكون خمسا فيجعل المدبر موصي له بخمس في مجموع التركة لا في الحاضر فقط فيوضع مقامه بعد مسئلة الورثة فيعطى له خمسة وباقيه منقسم على الورثة فيكون المقام جامعة للارث والوصية فيقسم عليها مجموع التركة فيخرج لكل واحد خمسة * ثم يجعل الاثنا عشر التي هي مجموع الحاضر بعد مجموع التركة فيعطى منها للمدبر ثلثا أربعة لانه أحق بثلث الحاضر اذ لو لم يوجد الا هو لعتق منه قدر ثلث الحاضر * ثم تقسم الثمانية الباقية للابناء الأربعة فيخرج لكل واحد اثنان فتوقف الاثنان الخارجان المدين بحظ في بيته ليحاص بهما المدبر والابناء الصغار بقدر ما بقي لتقام ما كان لهم في مجموع التركة اذا طرح منه ما أخذوه من الحاضر لان المدبر يبقى له واحد فوضع قدامه وكل واحد من الابناء الصغار يبق له ثلاثة فوضع قدامه فيكون مجموع ما كان لهم على المدين عشرة لانه يرث في جملة التركة خمسة اثنان من الحاضر وثلاثة من الثلاثة عشر التي هي دين عليه لجميعهم فيعطى لهم الاثنان التي نابتة من الحاضر فيبقى عليه ثمانية يتبع بها فتوضع تلك الاثنان بعد العشرة الخاصة فتقسم الاثنان عليها فيخرج جزء سهمها خمسا فيضرب فيه ما يبد كل في الخاصة فيخرج لكل ابن ثلاثة أخماس والمدبر خمس فيجتمع خمس المدبر الأربعة التي أخذها من الحاضر فتنسب جماعتها للخمسة التي له من جملة التركة لانه قدر قيمته فتكون أربعة أخماس وخمس الخمس الباقي فيعتق منه ذلك وترق أربعة أخماس خمسة في الحال للابناء الصغار ويتبع المدين بأربعة أخماس المثلث التي هي قيمة مارق منه ويجمع لكل من الابناء الصغار من قسمة الحاضر والخاصة اثنان وثلاثة أخماس يأخذها مارق من المدبر وباقي الحاضر واذا طرح جملة ذلك من الخمسة التي كانت لكل في جملة التركة بقي له اثنان وخمسان يتبع بها المدين هكذا

٨	١٥	١٢	٢٥	٥	٤	
	د	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٣	٣	٢	٥	١	١	ابنا
٢	٨	٤	٥	١		مدبرا

فاذا أخذوا من عنده تلك الثمانية الباقية عليه سلم المدبر أربعة أخماس المثلث التي تنوبه منها للابناء الثلاثة فيأخذ من عندهم ما يساوي ذلك من نفسه فيعتق كله والله أعلم فافهم جميع ما ذكرته لك من التقسيم العجيب والعمل الغريب وقس على ذلك كلما بدالك * ويستفاد من ذلك ان المسئلة اذا كان فيها مدبر لا يمكن فعلها لاربابها الا بعد

تقديم جميع التركة ومعرفة جملة قيمتها مع الديون وبالله التوفيق * ثم قال أصلحه الله

عمل تصحيح مسائل المناسخات

فاقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب في بيان تصحيح مسائل المناسخات وهي جمع مناسخة مفاعلة من النسخ وهولعة الازالة والابطال والنقل وقيل مشتقة من الناسخ الذي هو كونه حال بعد حال ومنه الناسخ والمنسوخ وحقيقتها في الاصطلاح كما قال ابن يونس هي أن يموت ميت بمال واحد قبل أن يقسم وسمي بذلك لان موت الاول يقتضي أن يقسم المال على أجزاء وموت الثاني يبطل ذلك ويقتضي أن يقسم على مقدار آخر من الاجزاء * واعلم ان هذا الباب هو أهم أبواب الاعمال بعد معرفة فقه الفرائض اذ

لا يخلو غالب المسائل من موت بعض الورثة قبل قسمة مال الهالك الاول وانما آخر هذا الباب عن باب الوارث المفقود والصلح والاقرار والتنازع في الاستملاك وعمل الوارث المشكل والوصية لان الذين استحقوا فيها مال الميت بما ذكر لم يمت واحد منهم فينتقل عنه حقه الى غيره وهذا الباب موضوع لما اذا مات قبل القسمة بعض من يستحق مال الهالك الاول بارث أو صلح أو اقرار أو وصية أو نحوها فينتقل حظه الى مستحقه بارث أو غيره أيضا ثم أشار الناظم لحقيقة المناسخت في الاصطلاح مع طلبه من المسائل بل أخذ جميع اقسامها منه بقوله

﴿ وَفَاةٌ وَارِثٌ قُبِيلَ الْقِسْمَةِ * لِمَا لَمَوْزُوتٍ مِنَ التَّرِكَةِ ﴾

﴿ هِيَ الْمُنَاسَخَةُ فِي اصطلاح * فهاك أقساماً لها يا صاح ﴾

فاقول في تفسير ذلك وفاة وارث متحد او متعدد او منزل منزله كقربه وموصى له ومتملك حق غيره شائماً بهبة أو عوض قبيل القسمة لما كان لمورثه من التركة هي المناسخت في اصطلاح أهل هذا الفن * وهذا الرسم قريب لقول ابن الحاجب هي أن يموت أحد الورثة قبل القسمة ولقول ابن شاس هي أن يموت مورث ثم يموت بعض ورثته قبل قسمة تركته اه وأحسن ما يقال في حقيقتها هي أن يموت حر عن مال ثم يموت بعض مستحق ماله بارث أو صلح أو اقرار أو وصية قبل قسمة ماله وان ترك غير الميت الاول مالا لم يرثه من الاول فلا يضم الى مال الاول فيقسم المجموع على الجامعة الاخيرة بالمعمل المعروف في المناسخت بل يقسم كل من المالين لاربابه على حدة كما سيأتي أو يستعمل في ذلك عمل آخر ستأتي الإشارة اليه آخر الباب ان كان للمالان من نوع واحد مثلاً * فهاك يا صاح أى فتخذ منى يا صاحبي أقساماً لها أى لمسائل المناسخت * أحدها أن يورث كل واحد من الميتين أو أكثر بالتعصيب فقط وكان ورثة الميت الآخر جميع بقية ورثة الميت الاول * والثاني أن يرث الميت الاول أهل تعصيب وأهل فرض ويرث الثاني بقية عصبه الاول بالتعصيب أيضاً دون من ورث الاول بالفرض * والثالث أن يختلف ورثة الميتين ويختلف وجه ميراثهم وفي هذا القسم أنواع سيأتي محل بيانها وقد أشار الى القسمين الاولين بقوله

﴿ فَإِنْ يَكُنْ وَرَثَ كُلِّ عَصَبَةٍ * وَوَرَثَ الثَّانِي بَاقِيَ الْعَصَبَةِ ﴾

﴿ أَوْ كَانَ وَرَثَ الَّذِي تَقَدَّمَ * عَصَبَةً وَأَهْلَ فَرَضٍ عُلَمَا ﴾

﴿ وَكَانَ إِرْثُ الثَّانِي بِالتَّعْصِيبِ * لِعَاصِبِ الْأَوَّلِ فِي التَّوْحِيدِ ﴾

﴿ فَقَدْ ثَانِيَا كَانَتْ لَمْ يُخْلَقِ * ثُمَّ أَقْسِمَ الْمَالُ لَنْ كَانَ بَاقِي ﴾

فاقول في تفسير ذلك فان يكن وارث كل من الميتين أو الاموات قبل قسمة التركة عصبه وقد ورث جميع باقي هؤلاء العصبه بالتعصيب الميت الثاني والثالث فاكثر ان اكثر فيهم الموتى كما اذا مات شخص عن خمسة بنين أو غيرهم من سائر العصبه ولم يقسم ماله حتى اين عن اخوته الاربعة ثم ثان عن أخوته الثلاثة ثم ثالث

عن أخويه * أو كان وارث الشخص الذي تقدم موته عصبة وأهل فرض معلوم وقد كان ارث الذي الثالث بالتعصيب فقط حاصلًا لباقي عاصب الاول الميت الاول في ترتيب الوفاة سواء كان الميت الثاني منهم صاحب فرض يرثه جميع عصبة الاول بتعصيب كما اذا مات رجل عن زوجة وبنتين منها ثم ماتت الزوجة عن أبنائها المذكورين أو كان ذلك الثاني أحد العصبة الذين لا يرثهم صاحب ذلك الفرض كما اذا ترك الميت الاول أهل فرض متحد أو متعدد مع عصبة لا يرثهم أهل ذلك الفرض المتحد أو المتعدد ولم يقسم ماله حتى مات بعض العصبة عن بقية مشاركيه في العصوية فقط كما لو ماتت امرأة عن زوج وخمسة بنين من زوج سابق ولم يقسم ماله حتى مات ابن عن أخوته الاربعة ثم ثان عن أخوته الثلاثة ثم ثالث عن أخويه فعد أبها الطالب في القسمين معا ميتا ثانيًا وكل من مات بعده عن من ذكر كانه لم يمتل في الدنيا ثم اقس جميع مال الهالك الاول لمن كان باقيا في الحال من ورثة الاول فاقسم حصة المال حينئذ في مثال القسم الاول لابني الهالك الاول نصفين واقسم حصلته في مثال القسم الثاني لزوج وابنتين واعط للزوج الربع واقسم الباقي لابنتين نصفين ولا تحتاج في القسمين للذكورين الى العمل الآتي المطرد في سائر الاقسام من تصحيح كل مسئلتين وجامعتهما الى آخر الاموات اذ لا فائدة في التطويل مع امكان الاختصار ولو استعملت فيها العمل الآتي ثم تختصر الجامعة الاخيرة فرد حظوظ أربابها الى أقل أوقافها لكان مثال العاملين واحدا مع ضرب المشقة بلا فائدة * ثم أشار الناظم الى عمل القسم الثالث الذي لا بد فيه من تصحيح مسألة كل من الميتين ثم جامعتها بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ مِيرَاثُ كُلِّ مِنْهُمَا * عَلَى خِلَافٍ مَادَ كَرْتُ مُحْكِمًا﴾
 ﴿فَصَحَّحْ مَسْئَلَةَ السَّابِقِ * وَبَعْدَهَا مَسْئَلَةَ لِأَحَقِّ﴾
 ﴿فَانْظُرْ سِهَامَ مَيِّتٍ فِي السَّابِقَةِ * مَعَ الَّذِي تَصِيحُ مِنْهُ اللَّاحِقَةُ﴾
 ﴿هَلِ الْمُوَافَقَةُ بَيْنَ دَيْنٍ * أَوْ الْبَيَانَةُ دُونَ مَيِّتٍ﴾
 ﴿فَإِنْ تَوَافَقَا فَوْقَ الثَّانِيَةِ * أَضْرِبْ بِهَا تَصِيحُ مِنْهُ الْآخِرَةِ﴾
 ﴿تَبْدُلُكَ الثَّالِثَةُ الدَّقَّةُ وَدَوْدَةً * جَامِعَةً كَلِمَتَيْهَا مُفِيدَةً﴾
 ﴿لَا هَلْ الْأُولَى أَضْرِبُ بِوَفْقٍ مُنْتَسِبٍ * إِلَى الْأَخِيرَةِ فَيَبْدُوا مَا طَلِبُ﴾
 ﴿وَأَضْرِبْ لِأَرْبَابِ الْأَخِيرَةِ مَعًا * فِي وَفْقٍ سَهْمِ الْهَالِكِ الثَّانِي أَسْمَاءُ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان يكن ميراث ورثة كل واحد منهما أي من الميت الاول والثاني على خلاف أي على غير التفصيل الذي ذكرته حالة كوني محكما له أي متقنا له وذلك بان يرث الثاني غير بقية ورثة الاول أو يرثه بقية ورثة الاول مع غيرهم أو يرثه بعض بقية ورثة الاول فقط غير الوجه الذي ورثوا به الاول من فرض أو تعصيب أو يرثه جميع بقية ورثة الاول بالفرض الذي ورثوا به الاول كما اذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث أخوات شقائق ولم يقسم ماله حتى ماتت إحدى الشقائق عن ذلك الزوج الذي تزوجها

بعد موت اختها وعن شقيقتها المذكورتين فصصح أبها الطالب في جميع تلك الأنواع ومسألة لورثة الميت السابق منها على ما يقتضيه ما تقدم ولن كان فيها وارث مفقود أو صلح أو اقرار أو تنازع في الاستهلاك أو وارث مشكل أو وصية فتصححها يكون بالاتيان بجامعة كما تقدم في أبوابها وصحح بعدها مسألة أخرى للآحق أى لورثة التابع للاول كان ذلك الثاني وارث للاول أو مقرا به أو مرصي له أو متمسكا من غيره شائما وان كان فيها أيضا مثل ما ذكر فتصححها يكون بالاتيان بجامعة كما تقدم عمل ذلك في أبوابه فانظر بعد تصحيحها سهام ميت ثان في المسألة السابقة أى الاولى حقيقة أو حكما كجامعة مثل ما ذكر مع العدد الذى تصح منه المسألة اللاحقة أى التابعة للاولى وهى الثانية أو حكما كجامعة مثل ما ذكر هل الموافقة بشيء من الاجزاء الصحيحة أو بجزء أصم حاصلة بين هذين العددين المذكورين أو المبينة التى هى عدم الاشتراك فى شيء من الاجزاء الصحيحة هي الحاصلة بينهما دون وجود مين أى كذب فى حصول ذلك ولا تنظر بينهما بمائل ولا بتداخل اكتفاء عنهما بالتوافق الذى هو أعم منهما اذ لا يوجد ان دونه كما يوجد هو دونهما فان توفقا أى سهام الميت الثانى وما صحت منه المسألة الثانية بشيء من الاجزاء الصحيحة ويراعى فى ذلك أقل الاجزاء الصحيحة التى وقع اشتراكها فيها سواء كان سهام الميت الثانى منقسما على المسألة الثانية التى هى مسألة ورثته. لكون سهامه مثلها أو مثليها أو أمثالها أو غير منقسم على غيره يكون موافقا للذى انقسم عليه دائما واستعمال التوافق فى الجميع أحسن لظهور جزء سهم كل من المسئلتين فى محل التوافق الذى هو أعم من المائل والتداخل اللذين يحصل معهما انقسام سهام الميت الثانى على مسئلته ولذلك لم نجعل انقسام سهام الميت الثانى على مسئلته نوعا مستقلا كما فعل أهل هذا الفن اذ لا فائدة فى تكثير الأنواع التى كان مثال عملها لا يختلف أبدا فاضرب أبها الطالب حين حصل التوافق بينهما ولو مع الانقسام لوفق المسألة الثانية فى العدد الذى تصح منه المسألة الماضية أى الاولى تبد أى تخرج لك بذلك الضرب المسألة الثالثة المقصودة عند وارث الميتين حال كونها جامعة أجزاء كليهما أى أجزاء كل من الاولى والثانية مفيدة لما ظله وأنهما من الاجزاء للورثة بلا انكسار واضرب اذا أردت قدر سهام كل وارث من تلك الجامعة لاهل المسألة الاولى ما يديهم فى وفق منتسب الى المسألة الاخيرة من الاولين لكون ذلك الوفاق مأخوذا من تلك الثانية فيوضع على الاولى فيبدوا أى فيخرج بذلك الضرب ما طلب اخراجه لاهل الاولى واضرب لارباب المسألة الاخيرة من الاولين معا أى اضرب لهم جميعا ما يديهم فى وفق سهام الهالك الثانى من الاولى بعد وضعه فوق الثانية واجمع لمن ورث فى المسئلتين خارجيه فيخرج لكل واحد سهمه من الجامعة ثم اجمع الاعداد الموضوعة قدامهم يخرج مثل الجامعة ان صح حملك وان لم يخرج مثلها بعد حملك حتى يخرج لك مثلها اسمعن أبها الطالب ذلك متى واعمل به * مثال التوافق مع المنزل المستلزم للانقسام من ترك زوجة وبنات من غيرها وعمما ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن زوج وابن فصصح الاولى من ثمانية والثانية من أربعة ثم انظر بين الاربعة التى هى سهام الهالكة والمسألة الثالثة التى هى أربعة تجد بينهما توافقا بالربيع فاضرب الواحد الذى هو ربع الثانية فى الاولى تخرج لك الجامعة ثمانية واضرب لاهل الاولى فى وفق الثانية ولاهل الثانية فى وفق سهام الميت الثانى الذى كان له فى الاولى يخرج الزوجة واحد ولأم ثلاثة والزوج واحد وللبن ثلاثة هكذا

٨	٤		٨	
١			١	زوجة
		٤	٤	بنات
			٣	عم
٣				
١	١	زوجة		
٣	٣	ابن		

ومثال التوافق مع انقسام سهام الثاني على مسئلته لدخول المسئلة تحت السهام من ترك زوجة وبنات من غيرها وأخا لأب ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن زوج وعمها المذكور فصحيح الاولى من ثمانية والثانية من اثنين ثم انظر بين الاربعة التي سهام الميت الثاني ومسئلته التي هي اثنان تجدد بينهما توافقا بالنصف فاضرب الواحد الذي هو نصف الثانية في

الاولى تخرج لك جامعتهما ثمانية واضرب لاهل الاولى في الواحد وفق الثانية ولاهل الثانية في اثنين وفق سهام الميت يخرج للزوجة واحد وللزوج اثنان ويجمع الاربعة من المسئلتين خمسة هكذا

٨	٢		٨	
١			١	زوجة
		٢	٢	بنات
٤	١	عم	٥	اخا
٣	١	زوجة		

ومثال التوافق مع دخول سهام الثاني تحت مسئلته من تركت زوجا وابنا وبنات من غيره ولم يقسم ماله حتى مات الابن عن أخته الشقيقة المذكورة وزوجة وبنت فصحيح الاولى من أربعة والثانية من ثمانية ثم انظر بين سهام الميت الثاني ومسئلته تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى تخرج لك جامعتهما ستة عشر واضرب لاهل الاولى في نصف الثانية ولاهل الثانية في نصف سهام الميت الثاني يخرج للزوج أربعة ويجمع للبنات سبعة ويخرج للزوجة واحد ولبنات الهالك الثاني أربعة هكذا

١٦	٨		٤	
٤			١	زوجة
		٢	٢	بنات
٧	٣	اختا	١	بنات
١	١	زوجة		
٤	٤	بنات		

ومثال التوافق دون التماثل والتداخل من ترك زوجة وبنات منها وعمها ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن أمها المذكورة وعن زوج وأخ لام فصحيح الاولى من ثمانية والثانية من ستة ثم انظر بين الاربعة التي هي سهام الميت الثاني ومسئلته هي ستة تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الثانية في الاولى تخرج لك جامعتهما أربعة وعشرين فاضرب لاهل الاولى في نصف الثانية ولاهل الثانية في

نصف سهام الميت الثاني واجمع لمن ورت فيهما مما خارجين يجمع للزوجة منهما سبعة ويخرج لاهل تسعة وللزوج ستة وللأخ اثنان هكذا

٢٤	٦		٨	
٧	٢		١	زوجة
		٤	٤	بنات
٩			٣	عم
٦	٣	زوجة		
٢	١	اخا		

وقس على تلك الامثلة نحوها ولا تستعمل في ذلك الاعمال التوافق الذي يراعي فيه أقل الاجزاء التي وقع فيها اشتراك سهام الميت الثاني ومسئلته اذ ذلك أسهل عليك من نوع الانقسام الذي يجعله أهل هذا الفن نوعا مستقلا ولا يذكر فيه جزء السهم الذي تستخرج به السهام من الجامعة ولا أن تقسم الجامعة على الاولى فيخرج جزء سهمها ثم تضرب به في سهام الهالك الثاني وتقسّم الخارج على الثانية فيخرج سهمها ثم أشار الناظم لعمل التباين بقوله

﴿وَإِنْ تَبَايَعَا فَأَجْرُ التَّابِعَةِ * فِي عَدَدِ الْأُولَى فَتَبَدُّوا الْجَامِعَةَ﴾
 ﴿وَاجْعَلْ عَلَى الْأُولَى جَمِيعَ الثَّانِيَةِ * وَاجْعَلْ سَهَامَ الثَّانِي فِي فَوْقِ الثَّانِيَةِ﴾
 ﴿وَاضْرِبْ بِجُزْءِ سَهْمِ كُلِّ مَسْئَلَةٍ * لِكُلِّ وَارِثٍ بِهَا مَا كَانَ لَهُ﴾
 ﴿وَاجْمَعْ لِمَنْ وَرَثَ فِيهِمَا مَعًا * سَهْمِيهِ وَاجْعَلْ بَعْدَهُ مَا اجْتَمَعَا﴾

فاقول في تفسير ذلك وان تباين سهام الميت للثاني والعدد الذي تصح منه المسئلة الثانية أى لم يشتركا في شىء من الاجزاء الصحيحة ولو في الاجزاء الصم التي أولها أحد عشر فاجر أى فاضرب أيها الطالب جملة المسئلة التابعة للاولى في عدد المسئلة الاولى فتبد أى فتخرج لك بذلك الضرب المسئلة الثالثة الجامعة لاجزاء الاولين واجعل على المسئلة الاولى جميع المسئلة الثانية للاولى وهى الثانية لتكون جزء سهما واجعل سهام الميت الثانى قبل تمام وقافته فوق المسئلة الثانية لتتكون جزء سهما واضرب بعد ذلك في جزء سهم كل مسألة من الاولين اسكل وارث فيها ما كان له أى للوارث في تلك المسئلة واجعل لمن ورث في احداها فقط ما خرج له قدامه في جدول الجامعة واجمع لمن ورث في المسائلين معا أى جميعا سهميه الخارجين له واجعل ما اجتمع منهما بعده في جدول الجامعة * ثم اجمع الاعداد الموضوعه قدامهم يخرج لك مثل الجامعة ان صح عملك وان لم يخرج مثلها وبعد عملك حتى يخرج مثلها * مثال ذلك من تركت زوجا وأما وابنتين من ذلك الزوج ولم يقسم مالهسا حتى مات أحد الابنتين عن أبيه وجدته للام المذكورين وعن زوجة وابن وبنت فصصح الاول من أربعة وعشرين بعد أن كان اصلا من اثني عشر فيقع فيها انكسار السبعة على اثنين انكسار التباين فيضرب عدد الرءوس في الاصل وصصح الثانية من اثنين وسبعين بعد أن كان أصلها من أربعة وعشرين فوقع فيها انكسار ثلاثة عشر على ابن وبنت انكسار التباين فاضرب عدد الرءوس في الاصل ثم انظر السبعة التي هى سهام الميت الثاني مع مسائله التي هي اثنان وسبعون تجد بينهما تباينا فاضربت جملة الاثنين والسبعين التي هي الثانية في عدد الاول التي هي الاربعة والعشرون تخرج لك جامعتهما ثمانية وعشرين وسبعمائة والف واجعل جملة الثانية جزء سهم الاول واجعل السبعة التي هي جملة سهام الميت الثاني جزء سهم الثانية واضرب لكل واحد ماله في كل مسألة في جزء سهما واجمع لمن ورث فيهما معا خارجيه في جدول الجامعة يجتمع الزوج منها ستة عشر وخمسمائة وللأم اثنان وسبعون وثلاثمائة ويخرج للابن من الاول أربعة وخمسمائة وللزوج ثلاثة وستون وللان من الثانية اثنان ومائون ومائة وللبنت أحد وتسعون هكذا

١٧٢٨	٧٢	٢٤		٢٤	١٢	
٥١٦	١٢	٤	ابا	٦	٣	زوجا
٣٧٢	١٢	٤	جدة	٤	٢	أما
			ت	٧	٧	ابنا
٥٠٤				٧		ابنا
٦٣	٩	٣	زوجه			
١٨٢	٢٦		ابنا			
٩١	١٣	١٣	بنتا			

* واعلم أن أصل كل مسألة وقع فيها الانكسار لا يجعل أولى ولا ثانية في الماسخات ولذلك لا يضمنه في القرينة بعض المولدين وانما يضع فيه العدد الذي لا انكسار فيه على الورثة فالعدد الذي ظهر لكل واحد ما يستحقه منه هو الذي يجعل في الماسخات أولى وثانية فاذا كان حينئذ في ورثة الميت الاول مفقود

وفي ورثة الثاني مفقود أيضا هو الاول أو غيره فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الاول على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهما كما تقدم فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخت ثم صحيح مسألة ورثة الثاني على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهما كما تقدم في باب المفقود فتكون هذه ثانية في المناسخت ثم تستخرج جامعة الجامعتين المذكورتين بالنظر بين سهام الميت الثاني التي قبل تآوفاته وبين الجامعة الثانية التي هي مسألة ورثته بالتوافق والتباين وإذا صالح ورثة الميت الاول واحدا منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم وصالح ورثة الميت الثاني واحدا منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم فلا بد أن تصحح مسألة جميع ورثة الاول ثم الثانية من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في الصالح فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخت ثم صحيح مسألة جميع ورثته ثم ثانيتهما من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في بابيه فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسخت ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخت * وإذا أقر أحد ورثة الميت الاول بوارث وأقر أحد ورثة الميت الثاني بوارث آخر فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الاول على الإنكار ثم أخرى على الإقرار ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الإقرار فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخت ثم صحيح مسألة ورثة الميت الثاني على الإنكار ثم أخرى على الإقرار ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في الإقرار فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسخت ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخت وإذا أقر أحد ورثة الميت الاول باستهلاك مولود وارث فصدقه بعضهم دون بعض ثم مات من تحقق حياته منهم قبل القسمة فأقر أحد ورثة هذا الثاني باستهلاك مولود وارث آخر فصدقه بعضهم دون بعض فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الميت الاول على إنكار الاستهلاك ثم ثانية على الإقرار بالاستهلاك والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل * ثم تصحح الرابعة التي هي جامعة لجميع ما قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخت * ثم تصحح مسألة ورثة الميت الثاني بعد تحقق حياته على إنكار الاستهلاك ثم ثانية على الإقرار به والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل * ثم رابعة هي جامعة للمسائل الثلاث قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك أيضا فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسخت * ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخت * مثال المناسخت في مسائل الاستهلاك الذي صعب عمله من ترك زوجة حاملا وابنين وبنتا فوضعت أبناء آخر فماتت في الحين فأقر أحد الابنين باستهلاكه فصدقه أمه فقط ولم يقسم ماله حتى مات الابن القريب باستهلاك المولود عن أمه وأخويه المذكورين وعن زوجة حامل فوضعت بنتا فماتت في الحين فأقرت البنت الاولى باستهلاكها فصدقها أخوها الباقي وأم البنت الاخيرة دون أم الهالك الثاني التي لا منفعة لها ولا مضرة في استهلاكها * فان أردت عملها فصحح الاولى من أربعين لاجل الانكسار بعد ان كان أصلها ثمانية وأعطى لكل وارث حظه منها * ثم مسألة استهلاك الابن من ثمانية وأعطى منها لغير المنكرين حظوظهم * ثم مسألة وفاة المستهل عن أمه وأخوته الثلاثة من ستة وأعطى منها لكل من المقر والمصدق له حظه * ثم انظر بين سهام المستهل الهالك والستة التي هي مسألة ورثته تجدد بينهما توافقا بالنصف فاضرب نصف الستة في الثمانية قبلها يخرج لك أربعة وعشرون فنزلها منزلة مسألة الإقرار وقابل بينهما وبين الأربعين التي هي الإنكار تجد بينهما توافقا بالثمن فاضرب بمن أحدها في كامل الاخرى يخرج لك جامعة تلك المسائل الثلاث عشرين ومائة فاقسمها على كل من الاوليين يخرج جزء سهم الاولى ثلاثة وجزء سهم الثانية خمسة عشر ثم اضرب هذه الخمسة عشر فيما بيد المستهل واقسم الخارج على المسئلة الثالثة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب للزوجة المصدقة ماله في الإنكار في جزء سهمها يخرج لك خمسة عشر ولا تضرب لها في الإقرار ووفاة المستهل لانها منتهية باستهلاكه مع وفاته

لا متضررة واضرب الابن المقر الذي يتضرر باقراره بذلك في جزء سهم الاقرار وفي جزء سهم وفاة المستهل
يجمع له منهما أربعون فادفعها له وقد كان له من الضرب في جزء سهم الانكار اثنان وأربعون فقد انتقص
له باقراره اثنان فزدهما لامة يجمع لها سبعة عشر ويبقى من العشرين التي تدعيها في الاقرار و وفاة المستهل
ثلاثة عند المنكرين واضرب الابن والبنات المنكرين في جزء سهم الانكار يخرج للابن اثنان وأربعون
وللبنت احدى وعشرون واجمع جملة ذلك يجمع لك عشرون ومائة واجمل هذه الجامعة التي ظهر فيها
ما يستحقه كل واحد مسألة أولى في المناسجات ثم صحح مسألة ورثة الميت الثاني الذي أقر باستهلاك الابن
من ستة وثلاثين لاجل الانكسار بعد ان كان أصلها اثني عشر واعط منها لكل وارث حظه ثم مسألة
استهلاك البنات من اثنين وسبعين لاجل الانكسار بعد ان كان أصلها أربعة وعشرين واعط منها لغير الام
المنكورة ثم مسألة وفاة المستهلة عن أمها وعمها المذكورين من ثلاثة ثم انظر بين سهام المستهلة الهالككة
ومسألة ورثتها تجد بينهما توافقا بالثلث فاضرب الواحد الذي هو ثلث مسألة ورثتها في المسألة قبلها
يخرج لك اثنان وسبعون فنزلها منزلة مسألة الاقرار وقابلها مع الستة والثلاثين التي هي الانكار تجد بينهما
توافقا فاستغن باكرهما واجعلها جامعة للمساكن الثلاث قبلها ثم اقسم هذه الجامعة على كل من الستة والثلاثين
والاثنين والسبعين قبلها يخرج جزء سهم أولاهما اثنين وجزء سهم ثمانية واحد واضرب هذا الواحد
فيما بيد المستهلة واقسم الخارج على الثلاثة مسألة ورثتها يخرج جزء سهمها يخرج لها اثني عشر الزوج
ثمانية واضرب المقررة ماله في جدول الاثنين والسبعين في جزء سهمها يخرج لها خمسة فادفعها لها وقد
كان لها من الضرب في جزء سهم الانكار أربعة عشر فقد انتقص لها باقرارها تسعة وقد كان المصدق
بطلت من الاقرار وفاة المستهلة أربعة وثلاثين وبقي له تمامها ستة وأم المستهلة تطلب منها أيضا
احدى وعشرين وبقي لها لاستهلاكها ثلاثة ومجموع ما بقي لتمام حظيها تسعة وهي مثل ما نقصه الاقرار
للمقر من حيثة بقي تلك التسعة للاج وثلاث لأم المستهلة يجمع للاج أربعة وثلاثون ولتلك الأم أحد
وعشرون ثم اجعل هذه الجامعة التي ظهر لكل واحد من ورثة الهالك الذي ما يستحقه مسألة ثانية في
المناسجات فقال حينئذ بين الاربعين التي هي سهام الهالك بعد تحقق حياته وبين الاثنين والسبعين الاخيرة
تجد بينهما توافقا بالثلث فاضرب التسعة التي هي من الاخيرة في الاولى التي هي عشرون ومائة يخرج لك
جامعة الجميع ثمانين وألفا واضرب لاهل الاولى في التسعة من الثانية ولاهل الثانية في الخامسة من سهم
الميت الثاني واجمع لمن ورث فيها خارجة في جدول جامعة الجميع يجمع للزوجة الاولى ثلاثة عشر ومائتان
والابن ثمانية وأربعون وخمسة مائة وللبنت مائتان وأربعة عشر وللزوجة الثانية خمسة ومائتان هكذا

١٠٨٠	٧٢	٣	٧٢	٣٩١	١٢٠	٦	٨	٤٠	
٢١٣	١٢			٦	١٧	١	١	٥	زوجة
				٦	٤٠	٢	٢	١٤	ابن
٤٤٨	٣٤	٢	١٠	ص	٤٢	٢		١٤	ابن
٢١٤	٤		٤	ق	٢١	١		٧	بنت
						٢	٢		ابن مستهل
١٠٤	٢١	١	٩	ص					
			٦	زوجة					
			٦	مستهلة					

ولك أن تصحح المسئلة على ثبوت استهلاك تلك البنت حيث اتفق عليه من يتضرر به * وإذا كان في ورثة الميت الاول خني مشكل وفي ورثة الثاني مشكل أول أو غيره فلا بد أن تصحح مسئلة ورثة الميت الاول على تقدير كون المشكل منهم فذكرنا ثم ثانياً على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الخني المشكل فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تصحح مسئلة ورثة الثاني على تقدير كون المشكل منهم ذكرنا ثم ثانياً على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الخني المشكل فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات وهذا لا يحتاج إلى التمثيل لأن وجود المشكل نادر ولولا وجود أحكامه في الكتب المتداولة لتزكت ذكره بالكلية * وإذا أوصى الميت الاول بجزء شائع لاجني ثم أوصى الميت الثاني بشائع أيضاً لاجني فلا بد أن تصحح مسئلة ورثة الميت الاول ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الوصية فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم تصحح مسئلة ورثة الميت الثاني ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الوصية فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات وقد تقدمت الإشارة لهذا العمل في باب الوصية مع التمثيل أو ما يفهم منه المقصود ليعاين عليه ولكثرة اجتماع الوصايا مع المناسختات تعرضت لعمل ذلك في باب الوصية دون الابواب السابقة على الوصية فافهم تلك الفوائد التي لا يتعرض لبيانها أهل هذا الفن مع الاحتياج لبيانها * ثم أشار الى عمل المناسختات اذا كان فيها ميت ثالث فأكثر بقوله

﴿وَإِنْ يَمُتْ ثَلَاثٌ أَيْضًا فَاجْعَلَا * جَامِعَةً أُولَى وَصَحَّحَ مَا تَلَا﴾

﴿وَاسْتَخْرِجْ جَامِعَةً كَمَا ذُكِرَ * ثُمَّ كَذَا إِلَى تَمَامِ مَنْ قُبِرَ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي وإن يموت شخص ثالث أيضاً وارث للهلك الاول فقط أو الثاني فقط أو لهما معا أو كان له جزء شائع بكسب أو أقرار أو وصية في مال الاول الذي لم يقسم فأجعل أيها الطالب مسئلة جامعة للاولين مستخرجة بالعمل السابق مسئلة أولى بالنسبة الى الميت الثالث لاجتماع الاولين فيها وصحح ما تلاها أي مسئلة ورثة الميت الثالث التي تبعت تلك الاولى واستخرجن جامعة لهما كما ذكرنا أي استخراجا مثل الاستخراج الذي ذكر في البيت الثاني في العمل السابق ثم افعل كذا أي مثل العمل المذكور لكل من مات قبل الفسمة بمن له جزء شائع في مال الاول بارت أو غيره الى تمام مسائل من قبر أي دفن أي الى آخر من مات بمن له حق في مال الاول الذي لم يقسم فتكون الجامعة الاخيرة مسئلة للاحياء في الحال وهذا اذا كان وارث الميت متقددا ولم يمرض لك في ذلك أحد القسمين السابقين في أول الباب فان كان وارثه واحدا فأجمله قبل سهام موروثه يقوم مقامه في أخذه وإن عرض لك أحد القسمين المذكورين في أثناء القرينة فأجمله من لا فائدة في وضعه كأنه لم يخاف في الدنيا كما تقدم * مثال تعدد الموتى قبل القسمة ما اذا ماتت امرأة عن مال وترك زوجا وأما وأختا شقيقة وأخا لام ولم يقسم ماله حتى مات ذلك الزوج عن زوجته التي هي الشقيقة المذكورة زوجها بعد وفاة الاولى وعن أم وأب وابن من مستولده ثم ماتت أم صاحبة المال قبل قسمة ذلك المال عن بنتها وابنها المذكورين في الاول * ثم مات قبل قسمته أيضا ابن زوج صاحبة المال عن زوجته وابن ابنه المذكورين في الثانية وقد أوصي في

حياته لزيد ثلث ماله * ثم مات قبل قسمته أيضا الموصي له المذكور عن زوجة وابن قطب منك الباقيون أن تقسم لهم مال المالك الأولى فصحيح حينئذ المسئلة الأولى بعولها من ثمانية والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها من أربعة وستين * ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسئلة ورثة الثالث التي تليها من ثلاثة وجامعتها من اثنين وتسعين ومائة ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح التي تليها من ثمانية واجعل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية وصحح بعدها جامعة الارث والايضاء من اثني عشر وقابل بين هذه الاثني عشر وسهام الميت الذي كان قبل تاه وفاته تجد بينهما توافقا بنصف السدس فاضرب الواحد الذي هو نصف سدس الثانية في الأولى تخرج لك جامعة لجميع ما تقدم اثنين وتسعين ومائة * ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسئلة ورثة الموصي له التي تليها من ثمانية والجامعة الاخيرة من أربعة وثمانين وثلاثمائة واستخرج جزء كل مسئلة تراه عليها بالعمل السابق واضرب لكل وارث ماله في كل مسئلة في جزء سهمها تخرج له ما يستحقه في كل جامعة كما تراه موضوعا قدامه فتكون الجامعة الاخيرة مسئلة للاحياء في الحال ويكون منها لشقيقة صاحبة المال في ارثها منها ومن زوجها وأما ثمانية وسبعون ومائة ولاخيها لام في ارثه منها ومن أمه ثمانون ولام زوج صاحبة المال في ارثها من ابنها وزوجها ستة وعشرون ولان زوج صاحبة المال في ارثه من أبيه وحده اثنا وتسعون ولزوجته الوصي له واحد ولابنه سبعة هكذا

٣٨٤	٨		١٩٢	١٢	٣	٨		١٩٢	٣	٦٤	٢٤		٨	
												ت	٣	زوجة
										ت	٨		١	ابن
١٧٨			٨٩					٨٩	١	٣٧	٣		٣	زوجة
٨٠			٤٠					٤٠	٢	٨			١	ابن
٢٦			١٣	١		١	زوجة	١٢		٤	٤		١	ابن
					٢		ت	١٢		٤	٤		١	ابن
٩٢			٤٦	٧			ابن ابن	٣٨		١٣	١٣		١	ابن
		ت	٤	٤	١		موصى له							
١	١						زوجة							
٧	٧						ابن							

وقس على هذا المثال كل ما عرض لك من المسائل التي كثر فيها موت بعض مستحقى المال قبل قسمته وان بلغ الموتي مائة أو أكثر وان اتفق جميع سهام الورثة في بعض المسائل الجامعة في بعض الاجزاء الصحيحة بسبب ارث بعضهم من ميتين أو أكثر مما يحصل به توافق جميع السهام فرد جميع السهام الى أوقافها اختصارا واجعل جملة تلك الاوقاف جامعة وكن مستمرا على العمل السابق الى آخر المناسخات اذ لا فائدة في التصرف في العدد الكثير مع امكان اختصاره والطريقة المذكورة في عمل المناسخات الكثيرة يصح استعمالها في سائر المسائل وهي التي يقتصر عليها الناس اليوم لسهولة عملها على المتدى (تبيينان * الاول) اعلم ان بعض المتقدمين ذكر في عمل المناسخات طريقة أخرى تعمل فيها فرائض ورثة الموتي دون جامعتهما فاذا كملت عمل لها جامعة واحدة ولكنها مختصة بما وجد فيها شرطان أحدهما أن يكون جميع

الموتى من ورثة المسئلة الاولى والاخر الا يرث ميت متأخر من الوارث الذى مات قبله بل لا بد أن يكون ورثة كل من مات من ورثة الاول احياء في الحال سواء كان ورثة كل ميت غير ورثة الاخرى أو كان فيهم من يرث جميع الموتى * والعمل فيها اذا وجد الشرطان المذكوران ان تصحح كل مسئلة على حدة * ثم تنظر سهام كل ميت من المسئلة الاولى مع ما صحت منه مسئلته كما تنظر بين السهام والرؤوس في باب الانكسار فمن وجدت سهامه منقسمة على مسئلته الميزلة ميزلة الرؤوس تركته ومن لم ينقسم سهامه على مسئلته أخرجه لطرق القرينة وفق مسئلته اسهامه ان وافقته أو جعلتها ان باينته * ثم تنظر بين الاعداد الخرجات بالمائل والمائل والتوافق والتباين * ثم بين الحاصل منها والثالث * ثم كذلك الى آخرها فما خرج فهو جزء سهم المسئلة الاولى فاضربه فيها تخرج لك جامعة جميع تلك المسائل واضرب جزء سهم الاولى الموضوع فوقها في سهام كل ميت من الاولى واقسم الخارج على مسئلته يخرج جزء سهمها واضرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم المسئلة التى ورث فيها واجمع لمن ورث في مسئلتين أو أكثر يخرج ما يستحقه من تلك الجامعة * مثال ذلك من ترك زوجة وبنات وأبنتين أحدهما من زوجة هالكة قبله والاخر من مستولدته ولم يقسم ماله حتى ماتت تلك الزوجة عن بنتها المذكورة وزوج وأم وابنتين لاب * ثم قتل عمدا ابن المستولدة الابن الآخر الذى هو أخوه الاب فحاط بارثته اخته للاب المذكورة وبنات * ثم مات ابن المستولدة عن أخته للاب المذكورة وأم وبنات قبل قسمة ذلك المال فصحح حينئذ المسئلة الاولى من أربعين لاجل الانكسار والثانية من أربعة وعشرين لاجل الانكسار والثالثة من ثمانية والرابعة من ستة * ثم انظر بين سهام كل ابن من الاولى ومسئلته تجد بينهما توافقاً بالنصف فخرج نصف المسئلة الى الطرق أيضاً * ثم قابل بين هذه الاعداد الخرجات تجد الثلاثة والأربعة داخلين في الأربعة والعشرين فاستغن بها واجعلها جزء سهم الاولى واضربه فيها تخرج لك الجامعة ستين وتسعمائة * ثم اضربه في سهم كل ميت من الاولى واقسم الخارج على مسئلته يخرج سهم الثانية خمسة وجزء سهم الثالثة اثنتين وأربعين * ثم اضرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم مسئلته ارثه * واجمع للبنات الاولى التى ورثت في جميع المسائل ما خرج لها يجتمع لتلك البنات ستة وستون وأربعمائة ويخرج لزوج الزوجة الاولى ثلاثون ولام تلك الزوجة عشرون ولكل واحدة من أخى تلك الزوجة خمسة ولزوج الابن الثانى اثنتان وأربعون ولبنته ثمانية وستون ولام الابن الثانى ستة وخمسون ولبنته ثمانية وستون ومائة هكذا

٤٠	زوجة	٥	ت	٢٤	٨	٦	٩٦٠
١٤	ابنا						
١٤	ابنا						
٧	بناتا	١٢	بناتا	٦	٣	٢	٤٦٦
	زوجة	٦		٤			٣٠
	اما	٤					٢٠
	اخالاب	١					٥
	اختالاب	١					٥
	زوجة	١					٤٢
	بناتا	٤					١٦٨
	اما	١					٥٦
	بناتا	٣					١٦٨

ولو كان الابن الثاني غير قابل للاول
وكان وارثا له بكونه أخا لاب لم
يصح استعمال تلك الطريقة في ذلك
لانقضاء الشرط الثاني حيث ورت
ميت متأخر ميتاً قبله ووجه ذلك
ان حق هذا الميت الوارث في
المسئلتين لم يوجد جميعه في المسئلة
الاولى ليقابل بينه وبين مسئلتها
الا بعد ردهما الى جامعة هل انقسم
عليها أو وافقها أو يابنها ولا يمكن
أن يعلم مجموع ماله في المسئلتين
ليقابل بينه وبين مسئلته الا بعد
ردها الى جامعة وقس على امثال

المدكور كلها وجد فيه الشرطان السابقان * الثاني اعلم أن في عمل المناسخات طريقتين أحدهما تاملان
الطريقة المفروغ منها بانهم لا يحتاج فيهما الى جامعة واحدة بعد تصحيح مسئلة كل ميت على حدة ونحالفانها
بانهما مطردتان في سائر المسائل دون اشتراط شيء من الشروط فيهما * الاولى أن تصحح مسئلة كل
ميت كان في المثال ثم تنظر سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى مع مسئلته التي هي الثانية هل توافقا أو
تباينا فان توافقا فضع وفق المسئلة الثانية فوق الاولى واجعل وفق السهام تحت المسئلة الثانية محفوظاً محظ
بميزه عما يدخل به تحت المسائل ويدل على انه مقصور على أهل المسئلة التي كان تحتها اذ لا يضرب فيه لغيرهم
* ويدخل في التوافق ما اذا انقسم سهام الثاني على مسئلته ويراعى في ذلك أقل الاجزاء التي وقع بها التوافق
* وان تباينا فضع جملة المسئلة الثانية فوق الاولى وجملة السهام تحت الثانية ثم تأخذ سهام الميت الثالث من
المسئلة الاولى واضربه فيما فوق المسئلة الاولى وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثانية فيما تحتها ولا يتوهم
ضربه فيما فوقها اذ لا شيء فوقها في ذلك الوقت وتجمع الخارج الى المحفوظ وان ورت في إحدى المسائلتين
دون الاخرى فليستعمل له فيها ما ذكرنا تحصل عندك منهما أو من أحدهما فهو مجموع سهامه من
الجامعة المقدرة قبل تاء وفاته فاحفظه في الطرف وانظره مع مسئلته التي هي الثالثة هل وافقها أو يابنها فان
وافقها فضع وفق الثالثة فوق الثانية واجعل وفق ذلك المجموع المحفوظ في الطرف تحت الثالثة وان يابنها
فضع جملة الثالثة فوق الثانية واجعل جملة ذلك المجموع تحت الثالثة فماتت سهام الميت الثاني * ثم تأخذ سهام الميت
الرابع من الاولى وتضربه فيما فوق الاولى والخارج فيما فوق الثانية وان لم يرت فيها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من
الثانية فيما تحتها والخارج فيما فوقها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثالثة فيما تحتها فقط اذ لا شيء فوقها في
ذلك الوقت وتجمع الخارجات وان ورت في مسئلتين أو في واحدة فاستعمل له فيما ورت فيها مثل ما ذكر
فما تحصل عندك فهو مجموع سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاته فاقبل مع مسئلته مثل ما فعلت بسهام
الميت الثاني مع مسئلته من عمل التوافق والتباين * ثم تضرب لكل ميت آخر ورت في الاولى التي لا
شيء تحتها سهامه منها فيما فوق جميع المسائل وان لم يرت في جميعها حتى تصل الى التي لا شيء فوقها قبل

تاء وفاته وتحفظ الخارج * ثم تضرب سهامه من كل مسألة ورث فيها غير الاولى فيما تحتها والخارج فيما فوقها وفوق جميع ما بعدها الى التي لا شيء فوقها قبل تاء وفاته وتحفظ ما خرج من ذلك وتضرب سهامه من آخرته التي لا شيء فوقها في العدد الذي تحتها فقط وتجمع الخارجيات وتعمل بالمجموع مع مسألة ذلك الميت كما تقدم حتي تنتهي الى آخر من مات * ثم تضرب ما فوق المسائل بعضها في بعض فإخرج لك فاضربه في الاولى يخرج لك ما تصح منه جامعة المسائل كلها * ثم تضرب لكل وارث حبي ما ورثه من كل مسألة فيما تحتها ان كان فيه شيء ثم فيما فوقها وفيها فوق ما بعد هان المسائل الى آخر التي كان عليها عدد وتضرب ما ورثه من الاخيرة التي لا شيء فوقها فيما تحتها فقط وتجمع لمن ورث في المسئلتين أو أكثر ما يخرج له كما تفعل للموت فيخرج ما يستحقه من تلك الجامعة * مثال ذلك من ترك زوجته وثلاثة بنين وبنات منها ولم يقسم ماله حتي ماتت تلك الزوجة عن أولادها الاربعة المذكورين وعن زوج وبنات منه * ثم مات هذا الزوج عن ابنته المذكورة وزوج وأم وأخ شقيق * ثم ماتت البنت عن شقائقها الثلاثة المذكورين في الاولى وعن أخيها للام التي هي البنت في الثانية وعن زوج * ثم ماتت البنت المذكورة في الثانية عن جدتها للاب التي هي الام في الثالثة وعن زوج وثلاثة بنين وبنات منه وذلك قبل قسمة مال الهالك الاول فاذا أردت عمل هذه الطريقة فصالح المسألة الاولى من ثمانية والثانية من اثنين وثلاثين والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة من ثمانية عشر والخامسة من اثني عشر ثم انظر سهام الزوجة الهالكة بعد زوجها من الاولى مع مسائلها تجدد بينهما تبايناً فابنت الواحد الذي هو سهمها تحت الثانية واجعل المسألة الثانية فوق الاولى ثم اضرب سهام الزوج الهالك الثالث الذي هو الثمانية في الواحد الذي كان تحت الثانية تخرج ثمانية وهي قدر سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاته فاحفظه في الطرف وانظر تلك الثمانية حينئذ مع مسائله التي هي الثالثة تجدد بينهما توافقاً بلتمن فضع ثمنها الذي هو ثلاثة فوق الثانية واجعل الواحد الذي هو ثمن الثانية تحت تلك الثالثة ثم خذ سهام البنت الهالكة الرابعة من الاولى واضربها فيما فوق الاولى والخارج فيما فوق الثانية يخرج ستة وتسعون فاحفظها وخذ الثلاثة التي هي سهامها من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحت الثانية واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً يخرج لك تسعة واجمعها الى المحفوظ مجتمع لك خمسة ومائة وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاتها فانظرها حينئذ بعد حفظها في الطرف مع مسائلها التي هي الرابعة تجدد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الثالثة واجمع الخمسة والثلاثين التي هي ثلث ذلك المجتمع تحت الرابعة ثم خذ سهام البنت الهالكة آخرها من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً ثم الخارج فيما فوق الثالثة يخرج لك أربعة وخمسون فاحفظها ثم اضرب سهامه من الثالثة في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها يخرج اثنان وسبعون فاحفظها مع المحفوظ الاول ثم اضرب سهامها من الرابعة فيما تحتها فقط يخرج لك خمسة ومائة فاجمعها الى المحفوظين مجتمع لك احدى وثلاثون ومائتان وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاء وفاتها فانظرها بعد حفظها في الطرف مع مسائلها التي هي الخامسة تجدد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الرابعة واجعل تحت تلك المسألة السبعة والسبعين التي هي ثلث ذلك المجتمع ثم اضرب ما فوق المسائل بعضها في بعض يخرج لك أربعة وثلاثمائة والقان واضربها في المسألة الاولى يخرج لك جامعة المسائل كلها وهي اثنان وثلاثون وأربعمائة وثمانية عشر القانم استخرج للورثة الاحياء حظوظهم من الجامعة بالعمل السابق وذلك بان تضرب ما للابناء الثلاثة الاولين من المسألة الاولى في اثنين وثلاثين فوقها ثم الخارج في الثلاثة فوق الثانية ثم الخارج في الستة فوق الثالثة ثم الخارج في الاربعة فوق الرابعة * ولك ان تبدى الضرب

من آخر ما فوق المسائل فتضرب الاربعة في الستة ثم الخارج في الثلاثة ثم الخارج في اثنين وثلاثين ثم الخارج فيما بينهم فيخرج أربعة وعشرون ومائة وثلاثة عشر الف تحفظها ثم تضرب الثمانية عشر التي كانت لهم من الثمانية في الواحد الذي تحتها ثم الخارج في الثلاثة فوقها ثم الخارج فيما فوق الثلاثة ثم الخارج فيما فوق الاربعة فيخرج ستة وتسعون ومائتان والف فتحفظها مع الخارج الاول ثم تضرب الستة التي كانت لهم من الاربعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في أربعة فوقها ليخرج أربعون ومائة ثمة فتجمعها الى المحفوظين فيجتمع لهم ستون ومائة وخمسة عشر الفاً ثم تضرب للزوجة من المسألة الثالثة الثلاثة التي كانت لها في الواحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الاربعة فيخرج لها اثنان وسبعون ثم تضرب ما للام من الثالثة في واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الاربعة فيخرج ستة وتسعون فتحفظها ثم تضرب ما لها في الخامسة في سبعة وسبعين تحتها فقط فيخرج أربعة وخمسون ومائة فتجمعها الى المحفوظ فيجتمع لها خمسون ومائتان ثم تضرب ما للاخ من الثلاثة في واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الاربعة فيخرج له عشرون ومائة ثم تضرب ما للزوج في الاربعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في أربعة فوقها فيخرج لها أحد وثلاثون ومائتان ثم تضرب ما للابناء الثلاثة من الخامسة فيما تحتها فقط فيخرج لهم اثنان وستون وأربعمائة ثم تضرب ما للبنات من الخامسة فيما تحتها فقط فيخرج لها سبعة وسبعون هكذا

١٨٤٣٢	١٢		١٨		٣٤		٣٢		٨	
								ت	١	زوجة
									٦	بنين
١٤٩٦٠			٦	اخوة			١٨	بنين		
				ت			٣	بنات	١	بنات
							ت	٨		زوجا
		ت	٣	اختام	١٢	بنات	٣	بنات		
									١	
٧٢						٣	زوجة			
٢٤٠	٢	جدة				٤	اما			
١٢٠						٤	اختام			
١٢٦٠							١	زوجة		
٣٣١	٣	زوجا	٣٤							
٤٦٢	٦	بنين								
٧٧	١	بنات								
	٧٧									

وانما كان ضرب سهامهم في الاعداد المذكورة كما رصد لان الاعداد التي تكون على الجامعات في الطريقة الاولى والمسئلة الاولى كالجامعة في هذه الطريقة هي اجزاء السهام التي تكون على الجامعات قبل طر وموت الثاني والاعداد التي تكون تحت المسائل في هذه الطريقة هي اجزاء السهام التي تكون على غير الجامعات في الطريقة الاولى لان سهام كل وارث حي يضرب في جزء سهم كل جامعة لم تسكن قبله في القرينة ولذا يضرب في هذه الطريقة سهام كل وارث حي فيما فوقه وفوق ما بعده وقد علم أيضا في الطريقة الاولى أن كل وارث في المسائل الواقعة ثم الجامعات يضرب سهامه مرة أولى في جزء سهم الثانية التي ليست بجامعة ولذلك يضرب في هذه

الطريقة سهام كل وارث فيما تحت دون ماتحت ما بعده ومن أراد أن يفهم ذلك فليضع مثالا واحدا يعمل
الطريقتين ويأمل ما شرنا اليه فيها يتضح له وجه استنباط هذه الطريقة من الطريقة الاولى المعروفة عند
الناس وقد اشترت لعمل هذه الطريقة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها من غير المبتدئين
وهي هذه

﴿ إِذَا أَرَدْتَ فِي الْمُنَاسِيخَاتِ * وَجْهًا صَحِيحًا عَمَّ فِي الْحَالَاتِ ﴾
﴿ فَصَحِّحْ مَسَائِلَ الْأَمْوَاتِ * عَسَلَى تَوَالِيهَا لَدَا الْمَمَاتِ ﴾
﴿ وَسَهْمُ ثَانٍ أَنْظُرَنَّ وَاللَّاحِقَةَ * بِسَمَلِ الْوَفَاقِ وَالْمُفَارِقَةَ ﴾
﴿ وَعَدَدَ الْوَفْقِ لِهَذِي الثَّانِيَةِ * أَوْ كُلَّهَا أَرْسَمْ فَوْقَ تِلْكَ الْمَاضِيَةِ ﴾
﴿ وَوَفْقَ سَهْمِ الثَّانِي أَيْضًا أَجْعَلَا * أَسْفَلَ ثَانِيَةً أَوْ سَهْمًا جَلَا ﴾
﴿ وَاضْرِبْ لِمَالَتِ جَمِيعِ مَا أَنْجَلَا * لَهُ بِأُولَى فِي الَّذِي فَوْقَ عَمَلَا ﴾
﴿ وَأَجْرُ مَا وَرَثَهُ مِنْ ثَانِيَةٍ * فِي عَدَدِ أَسْفَلَ هَذِي الثَّانِيَةِ ﴾
﴿ وَإِنْ يَرِثَ فِي أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ * فَاكْتَفَيْنِ بِأَحَدِ الضَّرْبَيْنِ ﴾
﴿ بَيْنَهُ جَمِيعُ سَهْمِهِ الَّذِي أَنْظُرَنَّ * فَإِنْظُرْهُ مَعَ ثَانِيَةٍ كَمَا ذُكِرَ ﴾
﴿ وَضَعِ عَلَى ثَانِيَةِ مُحْصَلَةٍ * وَفَاقَ ثَالِثَةٍ أَوْ مُكَمَّلَةٍ ﴾
﴿ وَتَحْتَ ثَالِثَةٍ أَيْضًا أَجْعَلَا * أَحَدَ قِسْمَيْنِ لِسَهْمِ أَنْجَلَا ﴾
﴿ وَأَجْرُ الرَّابِعِ إِنْ رِثَ السَّابِقَةُ * فِيمَا عَلَيْهَا وَعَلَى ذِي اللَّاحِقَةِ ﴾
﴿ وَإِنْ رِثَ ثَانِيَةً أَيْضًا اضْرِبْ * فِي أَسْفَلَ وَمَا عَلَيْهَا تُصِيبْ ﴾
﴿ وَحِطَّ ثَالِثَةً أَجْبِرْ أَبَدَا * فِي جُزْئِهَا الْأَسْفَلَ وَاجْمَعْ مَا بَدَا ﴾
﴿ وَإِنْ يَرِثَ بَعْضُ ذِي الْمَسَائِلِ * فَاسْتَعْمِلْنِ بِضَرْبِهِ بِمَسَائِلِ ﴾
﴿ يُخْرُجُ لَهُ قَدْرُ سَهَامٍ مُنْتَظَرٍ * فَإِنْظُرْهُ مَعَ أَرْبَعَةٍ بِمَا غَيْرَ ﴾
﴿ وَاجْعَلْ عَلَى جَدْوَلِ ذِي الثَّالِثَةِ * مَا قَدْ بَدَأَ مِنْ قِسْمِي الرَّابِعَةِ ﴾
﴿ وَتَحْتَ رَابِعَةٍ أَجْعَلْ أَحَدًا * قِسْمَيْنِ لِلْسَهْمِ الَّذِي الْآنَ بَدَا ﴾

﴿وَأَفْعَلْ لِكُلِّ مَيِّتٍ بَعْدُ جَلًّا * إِلَىٰ آخِرِهِمْ كَمَا قَدْ فُضِّلَا﴾
 ﴿يَبْدُ لِكُلِّ جُزْءٍ سَهْمٍ اعْتِلَا * وَآخِرُ فِي أَسْفَلٍ قَدْ جُعِلَا﴾
 ﴿وَيَنْتَفِي السُّفْلَىٰ عَنْ سَابِقَةٍ * وَيَنْتَفِي الْعُلْوَىٰ عَنْ آخِرَةٍ﴾
 ﴿ثُمَّ اضْرِبِ الْأُولَىٰ بِكُلِّ مَا وَضِعَ * فَوْقَ فِجَامِعَةٍ كُلِّ تَجْتَمِعَ﴾
 ﴿وَاضْرِبِ سِهَامَ كُلِّ حَيٍّ عِلْمًا * فِي جُزْءٍ سَهْمٍ تَخْتَمُهَا قَدْ رُسِمَا﴾
 ﴿وَجُزْءٍ سَهْمٍ فَوْقَهَا قَدْ حَصَلَا * وَكُلِّ جُزْءٍ بَعْدَهُ قَدْ اعْتِلَا﴾
 ﴿وَإِكْتَفَيْنِ بِالضَّرْبِ فِيمَا جَدَّدَ * إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِ تِلْكَ عَدَدَ﴾
 ﴿وَأَجْمَعَ لِنَ وَرَثَ فِيمَا كَثُرَا * خَارِجُهُ يَعْمَلُ قَدْ ذُكِّرَا﴾

* ومعنى هذه الايات يفهم من عمل المثال السابق فلا نطيل بإعادة ذلك * والطريقة الثانية العامة التي لاحتاج فيها الجامعة واحدة أن تصحح جميع مسائل الميتين ثم تضرب بعضها في بعض من غير نظر بينهما ثم يخرج فيها الجامعة لجميع ذلك فاقسمها على المسئلة الاولى يخرج جزء سهمها فضعه فوقها وان شئت فابتدى ضرب المسائل من آخرها حتى تصل الى الاولى فيخرج جزء سهمها فضعه عليها فتضربه فيها فتخرج الجامعة وهذا هو الاقرب ثم اضرب في جزء سهم الاولى سهام الميت الثاني واقسم الخارج على مسئلته التي هي الثانية يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الثالث من الثالثة واجمع الخارج الى ما يخرج له من ضرب ماورثه من الاولى قبلها فوقها * وان ورث في احدها فقط فاكثف بضرب ما له منها في جزء سهمها واقسم ما حصل عندك على مسئلته التي هي الثالثة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الرابع من الثالثة واجمع الخارج الى ما يخرج له من ضرب ماورثه في كل من الاولى والثانية في جزء سهمها * وان ورث في واحدة فقط أو اثنتين فاكثف بضرب ماورثه من ذلك في جزء سهمه واقسم ما حصل عندك على مسئلته التي هي الرابعة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم افعل كذلك لكل ميت من الباقيين حتى تستخرج جزء سهم كل مسئلة * ثم اضرب لكل وارث حتى ملأته في جزء مسئلة ارثه واعط الخارج له في جدول الجامعة * وارث ورث في مسئلتين أو أكثر فاجمع له ذلك في جدول الجامعة ثم اجمع تلك الاعداد الموضوعة قدام الاحياء يخرج لك مثل الجامعة ان صح عملك وان لم يخرج مثلاً فعد عملك حتى يخرج * ثم اختصر الجامعة بردها الى الورثة الاحياء الى أوقافها ان كان بين جميعها اشتراك في شيء من الاجزاء الصحيحة لا نظارح جميعها ببعض الاعداد التي يكون بها الطرح عند أهل الحساب بان تقسمها على ما وقع به الطرح وتختبر بالطروح أوقافها وأوقافاً أوقافها وان سفلت حتى يخرج لك من القسمة على ما وقع به الطرح أوقافاً لا تنطرح بعدد واحد فتجعلها قديماهم فتراجع بالاختصار الى ما تصح منه بعمل الطريقة التي لا بد فيها من جامعة لكل مسئلتين * مثال ذلك ما اذا تركت المالككة عن مال زوجها وأما وابنا من غيره * ثم مات ذلك الزوج عن زوجة وأخ وأخت شقيقتين ثم مات ذلك الابن عن جدته اللام المذكورة وعن زوجة وابن * ثم ماتت الزوجة من المسئلة

الثانية عن زوج وأم وأخت شقيقة * ثم مات الاولى من الاولى عن زوجها الذي هو الاخ في الثانية وعن
أختين شقيقتين وذلك كله قبل قسمة مال الهالكه الاولى * فان أردت عملها على هذه الطريقة الثانية فصحيح
الاولى من اثني عشر والثانية من أربعة والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة بعولها من ثمانية والخامسة بعولها
من سبعة * ثم اضرب السبعة الاخيرة في الثمانية قبلها ثم الخارج في أربعة يخرج لك جزء سهم الاولى ستة
وسبعين وثلاثمائة وخمسة آلاف قضمه فوقها واضربه فيها يخرج لك الجامعة اثني عشر وخمسمائة وأربعة
وستون ألفا * ثم اضرب الثلاثة التي كانت للميت الثاني من الاولى في جزء سهمها واقسم الخارج على الثانية
التي هي مسئلته يخرج سهمها اثنين وثلاثين وأربعة آلاف * ثم اضرب السبعة التي للميت الثالث من الاولى
في جزء سهمها واقسم الخارج على الثالثة التي هي مسئلته يخرج سهمها ثمانية وستين وخمسمائة وألف * ثم
اضرب الذي كان للميت الرابع من المسئلة الثانية في جزء سهمها واقسم الخارج على الرابعة التي هي مسئلته
يخرج جزء سهمها أربعة وخمسمائة * ثم اضرب الاثنين التي كانت للميت الخامس من المسئلة الاولى
يخرج في جزء سهمها واجمع الخارج الى المحفوظ واقسم المجتمع منها على الخامسة التي هي مسئلته يخرج جزء
سهمها اثنين وثلاثين وأربع مائة والفين * ثم استخرج حظوظ الاحياء من الجامعة بضرب ماورثه كل
واحد من كل مسئلته في جزء سهمها فاضرب للاخ من الثمانية ماله منها في جزء سهمها واحفظ الخارج واضرب
ماله من الخامسة في جزء سهمها واجمع الخارج الى المحفوظ يجتمع له ستون وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا * ثم
اضرب ما للاخت من الثمانية في جزء سهمها يخرج لها اثنان وثلاثون وأربعة آلاف * ثم اضرب ما للزوجة
من الثانية في جزء سهمها يخرج لها أربعة وسبعمائة وأربعة آلاف * ثم اضرب ما للابن من الثالثة في جزء
سهمها يخرج لستة وخمسون وسبعمائة وستة وعشرون ألفا * ثم اضرب ما للزوج من الرابعة في جزء سهمها
يخرج له اثنا عشر وخمسمائة وألف * ثم اضرب ما للام من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف
* ثم اضرب ما للاخت من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها اثنا عشر وخمسمائة وألف * ثم اضرب ما للام
من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف * ثم اضرب ما للاخت من الرابعة في جزء سهمها يخرج
لها اثنا عشر وخمسمائة وألف * ثم اضرب ما لكل أخت من الخامسة في جزء سهمها يخرج لكل واحدة
منها أربعة وستون ومائتا ألف وأربعة آلاف * ثم اخبر تلك الخطوط التي خرجت لهم من الجامعة بالطروح
تجدها منطرحه ثمانية فقد اشترك جميعها حينئذ بالثمن فاقسم الجامعة حينئذ على مقام الثمن فترجع الى أربعة
وستين ومائتا ألف واقسم حظ كل واحد على مقام الثمن أيضا يخرج له ما تراه قدامه هكذا

٨٠٦٤	٦٤٥١٢	٧		٨		٢٤		٤١	١٢	
								ت	٣	زوجة
			ت			٤	جدة	٤	٢	اما
							ت		٧	ابنا
					ت			١	زوجة	
١٩٢٠	١٥٣٦٠	٣	زوجة		٢			٢	اخت	
٥٠٤	٤٠٣٢								١	اخت
٥٨٨	٤٧٠٤						زوجة ٣			
٣٣٣٢	٢٦٦٥٦						ابنا ١٧			
١٨٩	١٥٦٢				٣	زوجة				
١٢٦	١٠٠٨				٢	اما				
١٨٩	١٥١٢				٣	اخت				
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	اخت							
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	اخت							

وقد اشترت لعمل هذه الطريقة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد أن يحفظها وهي

﴿ وَفِي الْمَتَّاسَخَاتِ وَجْهٌ مُطَرَّدٌ * فِي كُلِّ مَأْمَنِ الْفَرَائِضِ يَرْدُ ﴾
 ﴿ وَهُوَ أَنْ تُنَمِّتَ كُلَّ مَسْئَلَةٍ * مُفْرَدَةً عَنْ غَيْرِهَا مُكَبَّلَةً ﴾
 ﴿ نَمَّتَ أَعْضَاءَ بَعْضِ أَضْرِبِ * وَالْخَارِجَ أَحْفَظُهُ لَعَمْرُكَ تُصِيبُ ﴾
 ﴿ ثُمَّ أَقْسِمَ الْخَارِجَ كُلَّهُ عَلَى * أُولَى الْمَسَائِلِ وَمَا تَحْصُلَانِ ﴾
 ﴿ جُزْءُ لِسْتِهِمَا فَقِيهَ أَجْرٍ مَا * يَبْدُ ثَابِتٌ هَالِكٌ ثُمَّ أَقْسِمَا ﴾
 ﴿ عَلَى فَرِيضَةٍ لَهُ مَا قَدْ طَمَرُ * يَبْدُ لَهَا جُزْءُ لِسْتِهِ مُنْتَظَرُ ﴾
 ﴿ وَأَضْرِبْ بِهِ حَقًّا لِنَالِثٍ وَمَا * لَهُ بِأُولَى أَضْرِبِ بِمَا لَهَا انْتَمَى ﴾
 ﴿ إِنْ وَرَثَ الثَّلَاثُ فَيَسْمَا مَعَا * وَأَقْسِمُ عَلَى ثَالِثَةٍ مَا اجْتَمَعَا ﴾
 ﴿ يُخْرِجُ لَهَا جُزْءَ لِسْتِهِمْ وَأَفْعَلَا * فِي جُزْءِ سِتْهِمِ الْبَاقِ مِثْلَ مَا خَلَا ﴾
 ﴿ ثُمَّ أَضْرِبْ سِتْهُمَ حَتَّى قَدْ وَرَثَ * فِي جُزْءِ سِتْهِمْ كُلِّ مَا فِيهَا يَرِثُ ﴾
 ﴿ وَاجْمَعْ لَهُ الْخَارِجَ إِنْ تَمَدَّدَا * تَحِلُّ أَرْبَعُهُ تَكُنْ مُسَدَّدَا ﴾

﴿ ثُمَّ انْجَمِ السَّهَامَ تَبَدُّدُ جَامِعَةٍ * كَبِيرَةٌ لِوَارِثَيْهَا نَافِيسَةٌ ﴾
 ﴿ ثُمَّ السَّهَامَ بَعْدَ ذَلِكَ اخْتِيرَ * فَإِنْ تَجَدَّدَ فِيهَا اشْتِرَاكَ فَادْخُلْ فِيهِ ﴾
 ﴿ يَرَدُّ كُلُّهَا إِلَى أَوْفَاقٍ * فَلَيْسَ لَهُ بِذَلِكَ إِتِّفَاقٌ ﴾

* وجميع ما تقدم من عمل المناسخات إنما يتوصل به لقسمة مال الهالك الاول فان كان ماله معروفا بعينه فلا اشكال وان كان شائعا مع غيره بغير الارث فقد أشار الى ما تصح منه المسئلة الاولى بقوله

﴿ وَإِنْ يَكُ الشَّخْصُ الَّذِي قَدْ هَلَكَ * فِي أَوَّلِ الْمُنَاسَخَاتِ اشْتَرَكَ ﴾
 ﴿ مَعَ غَيْرِهِ فِي الْمَلِكِ بِاشْتِرَاءٍ * أَوْ بِتَصَدُّقٍ بِلَا امْتِرَاءٍ ﴾
 ﴿ فَمِنْ مَقَامَاتِ أَصُولِ الشَّرَكَةِ * تُصَحِّحُ الْأُولَى بِغَيْرِ كَلْفَةٍ ﴾

فأقول في تفسير ذلك وان يك الشخص الهالك في أول المناسخات مشتركا مع غيره من الاقارب والاجانب في الملك الذي اريد قسمه لورثة الشركاء باشتراهم ذلك الملك من عنده على الاشاعة بينهم أو بتصدق ربه بذلك عليهم أو بهتة لهم بما ذكر فصحيح أنها الطالب المسئلة الاولى من مقامات أصول أى اجزاء الشركة بغير وجود كلفة أى مشقة في تصحيحها بما ذكر * وذلك بان تنزل مقدار ما يستحقه كل واحد من ذلك المال المشاع منزلة ما يرثه بالفرض من ذلك المال فتعمل مقامات أجزاء الشركة في طرق الفريضة ثم تنظر بين اثنين منها بالتأني والتدأخل والتوافق والتباين * ثم تنظر بين الحاصل منهما والثالث ثم كذلك الى تمام المقامات فيخرج لك ما تصح منه الاولى ثم تضع ناء الوفاة قدام الهالك الاول منهم وتمضي على عمل المناسخات المتقدم الى آخرها لتقسيم حصة ذلك الملك على جامعتهم الاخيرة * مثال ذلك ما اذا اشترك زيد وعمروهما اخوان شقيقان مع بكر وهو أجنبي عنهما في مال بالاشتراء أو الصدقة أو الهبة على ان نصفه لزيد وثلاثة لعمر وسدسه لبكر * ثم مات زيد المذكور عن شقيقه عمر المذكور وعن زوجة و بنت * ثم مات بكر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الاول وعن بنت وأخ شقيق * ثم مات عمر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الثاني وابن وذلك كله قبل قسمة ذلك المشاع * فاذا أردت عملها على الطريقة الاولى المذكورة في هذا للنظم فاجعل قيل زيد مقام النصف وقيل عمر مقام الثلث وقيل بكر مقام السدس * ثم انظر بين هذه المقامات نجد الاثنين والثلاثة داخلين تحت الستة فاستغن بها وصحح منها الاولى واعط لزيد نصفها ثلاثة ولعمر ثلثا اثنين وبكر سدسها واحد ثم صحح الثانية من ثمانية ثم جامعتهما من ثمانية وأربعين ثم نزل هذه الجامعة منزلة أولى وصحح ثانیها من ثمانية أيضا ثم جامعتهما من أربعة وعشرين وثلاثة * واضرب لكل واحد سهم ما ورث فيها يخرج له ما يستحقه منها فيكون لزوجته زيد أربعة وعشرون ولبنات زيد في أرثها من أبيها ومن زوجها بكر أربعة ومائة ولبنات بكر في أرثها من أبيها وزوجها عمر تسعة وخمسون ولاخ بكر أربعة وعشرون ولابن عمر خمسة وسبعون ومائة وهكذا

٣٨٤	٨		٤٨	٨		٤٨	٨		٦	
								ت	٣	زيد
		ت	٢٥			٢٥	٣	أخاش	٢	عمر
					ت	٨			١	بكر
٢٤			٣			٣	١	زوجة		
١٠٤			١٣	١	زوجة	١٢	٤	بنثا		
٥٧	١	زوجة	٤	٤	بنثا					
٢٤			٣	٣	أخاش					
١٧٥	٧	ابنا								

وقس على المثال المذكور سائر ما يعرض لك من هذا النوع * ثم أشار الى حكم ما اذا كان للميت مال آخر لم يرثه عن الاول بقوله

﴿ وَحِينَئِذَا تَرَكَ عَاصِرٌ أَوَّلٌ * مِلْكًا لَهُ بَغَيْرِ إِرْثِ الْأَوَّلِ ﴾
 ﴿ فَاعْمَلْ لَهُ فَرِيضَةً مُسْتَأْنَفَةً * بِأَوْجِهِ الْمُنَاسَخَاتِ السَّالِفَةِ ﴾

فاقول في تفسيره قد وقع في البيت الثاني سناد الأشباع وهو اختلاف حركة الدخيل وهو الحرف الواقع بعد ألف التأسيس لانه جائز الاستعمال وان كان قليلا في شعر العرب هذا اذا قلنا ان الرجز الذي كان مثل هذا النظم مشطور مزدوج لوجود الروي في آخر كل شطر والروي لا يكون في وسط البيت وأما اذا قلنا ليس بمشهور وإنما جعل آخر الشطر الاول الذي هو وسط البيت موافقا لآخر البيت الذي يجوز ان يكون رويا على سبيل التبرع بالترام مالا يلزم كالسجع في البئر فليس في البيت اسناد المذكور وإنما فيه التبرع في آخر الشطر الاول بالترام بعض ملقى القافية دون بعض والتبرع لا يحدد فيه ويقال مثل ذلك في كل بيت وقع فيه سناد التوجيه الذي هو اختلاف حركة ما قبل الروي الساكن من وقع فيه سناد الردف الذي هو وجود حرف اللين قبل روى دون روى آخر والله أعلم * وقد تقدم ان عمل المناسخات إنما يكون في تركة الاول فقط وأما ان كان لبعض ورثة الاموات مال خاص به فقد أشار اليه بقوله وحينا ترك ميت غير ميت أول في المناسخات ملكا كائنا له بغير ايرث من الاول كما اذا اشتراه بماله الخاص به أو أعطي له بغير عوض فاعمل أيها الطالب له أي للملكة الخاص به فريضة أخرى مستأنفة غير فريضة الاول بأوجه عمل المناسخات السابقة أي السابقة في الاقسام الثلاثة التي تقدم بيانها في أول هذا الباب واقسم أموال كل واحد من المتين على جامعة فريضة ورثته بأحد طرق قسمة التركة الآتية يخرج لكل واحد ما يستحقه من المال الذي ورث فيه * وليس لك أن تجمع المالين وتقسّم الجميع على جامعة المناسخات لأن ذلك يؤدي الى أن يرث في البيت الثاني من لا يرث فيه شرعا أو يعطي من يرث فيه غير ما يستحقه سواء ورث في الثاني بقية ورثة الاول أو لم يرثوا فيه الا اذا ورث الثاني جميع بقية ورثة الاول بالتمصيب الذي ورثوا به الاول فكأن تجمع المالين وتقسّمها على فريضة الورثة الأحياء كما اذا مات شخص عن أربعة

بنين ولم يقسم ماله حتى مات أحدهم عن أخوته الثلاثة المذكورين وترك مالا خاصا به فاجمع المالين واقسم المجتمع على فريضة الثلاثة ولا تحتاج هنا الى فريضتين ﴿تنبية﴾ اعلم ان أهل هذا الفن قد ذكروا عملا آخر يتوصل به الى صحة جمع المالين وقسم المجتمع قسمة واحدة على جامعة المناسخات فقالوا اذا ترك الميت الثاني مالا خاصا به غير مورث عن الاول وتريد جمع مال الاول الى مال الثاني وقسمها دفعة واحدة على فريضة واحدة فوجه العمل فيه ان تصحح مسألة الميت الاول ثم تضربها في عدد مال الميت الثاني ثم تقسم الخارج على عدد مال الميت الاول فما خرج تقسمه على سهام الميت الثاني من الاولى وتحمله أيضا على ما صححت هذه الاولى كالمول ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الثاني وتمضى على عمل المناسخات الى آخرها ثم تقسم مجموع المالين على الجامعة الاخيرة * وان عرض لك كسر في خارج القسمة التي تحملها على سهام الثاني وعلى المسئلة الاولى فأزله ببسط مجموع المسئلة مع كسرها وبسط سهام الثاني بكسره وضرب سهام باقي الورثة في امام ذلك الكسر واجعل خارج كل واحد قدامه عوضا عن أصله واردد ذلك الاعداد الخارجة لك الى أوقافها عوضا عنها الى عرض بين جميعها اشتراك في بعض الاجزاء الصحيحة اقتصارا وامضى على عمل المناسخات الى آخرها كما تقدم * وان كان للميت الثالث مال خاص به أيضا فنزل جامعة الاولين منزلة الاولى ونزل مجموع مال الاول ومال الثاني منزلة مال الاول وحده فاضرب حينئذ ما صححت منه جامعتيهما في عدد مال الثالث واقسم الخارج على مجموع الاول والثاني يخرج لك ما تحمله على سهام الثالث من تلك الجامعة وتحمله أيضا على تلك الجامعة كالمول * وان عرض لك فيه كسر فاقبل كما تقدم وهكذا تفعل اذا كان للرابع أو من بعده مال خاص به بان تجعل الجامعة التي تكون قبل وفاته كالمسئلة الاولى وتجعل مجموع أموال جميع من مات قبله عن مال كالمال الواحد وتصنع ما تقدم من الضرب والقسمة والمول * وما قالوا في ذلك صحيح من جهة الحساب وأما من جهة الفقه فهو خاص بما اذا كانت تلك الاموال من نوع واحد مثلي لا تختلف أغراض الناس في أفرادهم كالدرهم والدنانير وأما ان كانت الاموال عروضا مع مثليات فلا يجوز فيها الجمع المذكور لما فيه من التزام المعاوضة مع الجهل بما تكون فيه بالنسبة لمن يرث في أحد المالين دون الآخر أو يرث في أحدهما أكثر مما يرثه من الآخر والمعاوضة انما تجوز في مثل ذلك بعد قسمة كل من الاموال لأربابه على فريضتهم ومعرفة كل منهم ما خرج له بالقسمة وما خرج لصاحبه والله أعلم * مثال ما اذا ترك الميت الثاني مالا غير مورث عن الاول مع كون خارج القسمة المذكورة عددا صحيحا من مات عن أربعين دينار أو ترك زوجة لها عليه ثمانية دنانير من الصداق واثنين منها ثم ماتت الزوجة قبل قبض صداقها عن الابنين المذكورين وابن آخر من غير الهالك المذكور * فان أردت عملها كما ذكر فصحح الاولى من ستة عشر لاجل الانكسار ثم اضربها في الثمانية التي هي مال الهالك الثانية يخرج لك ثمانية وعشرون ومائة ثم اقسما على مال الاول الذي هو اثنان وثلاثون اذ لا يعتبر له الا ما بقي عن الدين يخرج لك من القسمة أربعة صحيحة فاجعلها على سهام الهالك الثانية يجتمع في يدها ستة واجعل تلك الاربعة أيضا على المسئلة كالمول فتبلغ عشرين ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الزوجة وصحح الثانية من ثلاثة وجامعتيهما من عشرين لتوافق سهامها مع مسئلة ورثتها بالثلث فيكون لكل واحد من الابنين في ارثه من أبويه تسعة ويكون للابن الوارث لاه فقط اثنان ثم اقسم الاثنين التي هي مجموع المالين على تلك الجامعة يكن جزء سهمها اثنين واضرب فيها ما بيد كل واحد يخرج لكل واحد من الاولين ثمانية عشر وللابن الأخير أربعة هكذا

٤٠	٣٠	٣	٢٠	
			ت	٦
١٨	٩	١	ابنا	٧
١٨	٩	١	ابنا	٧
٤	٢	١	ابنا	

(ومثال ما اذا كان كسر) في خارج القسمة المذكورة من ماتت عن ثلاثين ديناراً فوريتها زوج وأم وابن ثم ماتت الام المذكورة عن ستة عشر ديناراً مملوكة لها فوريتها زوج وابن وارادت جمع المالين كما ذكر فصحيح الاولى من اثني عشر ثم اضر بها في الستة عشر التي هي مال الهالكة الثانية يخرج لك اثنان وتسعون ومائة فاقسمها على الثلاثين التي هي مال الهالكة الاولى يخرج لك ستة

وخمسان فاجعلها على سهام الام مجتمع في يدها ثمانية وخمسان واجعلها أيضاً على المسئلة كالمول فتبلغ المسئلة الاولى ثمانية عشر وخمسين ثم ابسط ما فيه الكسر من سهام ومسئلة بضرب الصحيح في امام الكسر التي تحت الخط واجمع الخارج الى ما فوق الخط واجعل بسط كل منهما قدامه واضرب سهام من كسر عنده في امام ذلك الكسر واجعل الخارج قدامه لتكون الاعداد كلها من جنس واحد فتصح المسئلة الاولى حينئذ من اثنين وتسعين فيكون للزوج منها خمسة عشر وللأم اثنان واربعون وللابن خمسة وثلاثون ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الام وصحيح الثانية من أربعة وجامعتها من أربعة وثمانون ومائة (م) اجعلها الى أربعة واثنتين وثلاثة وعشرين واقسم على هذه الائمة الثلاثة المرتبة كما ذكر مجموع المالين الذي هو ستة وأربعون يخرج ربع فاجعل الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة واجعل امامه الذي هو أربعة بعد مجموع المالين واضرب ما بيد كل وارث في الواحد الذي هو البسط واجمع الخارج على تلك الاربعة يخرج الزوج من الاولى سبعة وثمانين وللزوج من الثانية خمسة وربع وللابن منها خمسة عشر وثلاثة ارباع واجمع تلك الارباع واقسمها على امامها يخرج منها اثنان صحيحان وادخل بها تحت آحاد مجموع المالين واجمع ذلك يخرج لك مثل ذلك المجموع هكذا

٩٢	١٨	٤	٤٦	١٨	٤
			زوجة	٣	١٥
			ت	٨	٤٢
			ابنا	٧	٣٩
			زوجة	٧	٢٧
			ابنا	٣	٦٣

(ومثال) ما اذا ترك كل من الميت الثاني والثالث مالا لم يرثه عن الاول من مات عن أربعة وعشرين ديناراً فوريتها زوجة وثلاثة بنين وبنت منها ثم مات الأب الكبير عن اثني عشر ديناراً فوريتها أمه وأخوته الثلاثة المذكورون ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ستة وثلاثين ديناراً فوريتها أولادها الثلاثة المذكورون وزوج وبنت أخرى

فان أردت جمع الاموال الثلاثة كما ذكر فصحيح المسئلة الاولى من ثمانية ثم اضر بها في مال الثاني الذي هو اثنا عشر يخرج لك ستة وتسعون فاقسمها على مال الاول الذي هو أربعة وعشرون يخرج لك أربعة فاجعلها على سهام الثالث مجتمع في يده ستة واجعلها أيضاً على المسئلة كالمول فتبلغ المسئلة الاولى اثني عشر ثم اجعل ثاء الوفاة قدام سهام الثالث وصحيح الثانية من ستة وجامعتها من ستة وعشرون ثم قل هذه الجامعة منزلة الاولى لاجتماع ما عليها فاضرب في مال الميت الثالث الذي هو ستة يخرج لك اثنان وسبعون فاقسمها على ستة وثلاثين يخرج لك الاولين يخرج لك اثنان فاجعلها على سهام الرضعة الهالكة مجتمع في يدها أربعة واجعلها أيضاً على تلك الجامعة كالمول فتبلغ أربعة عشر فتزله منزلة الاولى واجعل ثاء الوفاة قدام الزوجة وصحيح ثامتها من ستة وجامعتها من ثمانية وعشرين ثم اجعل بعدها الاثنين والاربعة التي هي مجموع الاموال الثلاثة واقسمها على ائمة الجامعة الاخيرة يخرج لك واحد ونصف فاجعل بسطه الذي هو الثلاثة

فوق الجامعة واجعل أمامه الذي هو اثنان بعد مجموع الاموال واضرب ما بيد كل واحد في الثلاثة واقسم الخارج على الاثنين يخرج لكل واحد من الابنين الوارثين في المسائل الثلاث خمسة عشر وللبنت الوارثة في جميعها سبعة ونصف وللبنت من الثالثة واحد ونصف والزوج منها ثلاثة هكذا

١٢	٢٦٦	٢٨٨	٢٤١
زوجا	١	اما	١٤١
ابنا	٦	ت	
ابنا	٢	ابنا	١٤١٠٢
ابنا	٢	ابنا	١٤١٠٢
بنتا	١	ابنا	١٤١٠٢
بنتا	١	بنتا	١٤١٠٢
زوجا	٣	بنتا	١٤١٠٢

(وقس) على الامثلة المذكورة ما ثبت في مسائل هذا النوع وقد أشرت الى ذلك العمل في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿ أَلَمِيتُ الشَّانِي إِذَا كَانَ تَرَكَ * مَا لَمْ يَرِثَ عَنْ أَوَّلٍ كَانَ هَلَكٌ ﴾
 ﴿ وَكَانَ قَصْدُكَ اخْتِيَارَ جَمْعٍ * مَا لَيْسَ بِهِمَا وَالْقِسْمَ بَعْدَ الصِّغَرِ ﴾
 ﴿ فَأَخْرَيْنَ مَسْئَلَةَ الْأَوَّلِ * فِيهَا لَدَا الشَّانِي مِنَ الْمَالِ انْجِلَا ﴾
 ﴿ ثُمَّ أَقْسِمُ الْخَارِجَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى * عَدَدِ مَالٍ أَوَّلٍ قَدْ انْجِلَا ﴾
 ﴿ عَلَى سِهَامِ الشَّانِي زِدَ بِالْحَمْلِ * ثُمَّ عَلَى مَسْئَلَةِ كَالْعَوْلِ ﴾
 ﴿ وَتَعَدَّ سِهَامَ الثَّانِي نَاءً أَوْ ثَمًا * وَأَمَضَ عَلَى طَرِيقِ تَسْخِ عِلْمًا ﴾
 ﴿ وَاجْعَلْ بَعْدَ قِسْطِ مَا تَدِ اجْتَمَعَ * بِالْحَمْلِ إِنْ كَثُرَ فَمَحْمُولٌ وَقَعَ ﴾
 ﴿ وَأَضْرِبْ صَحِيحًا كُلَّ الْفَسْرِ لَدَا * إِمَامٍ كَثُرَ ضِعْ بَعْدَ مَا بَدَا ﴾
 ﴿ وَإِنْ يَكُنْ لِسَالِثٍ فَأَعْلَى * فَتَزَلْنِ جَامِعَةً كَلَا وَلِي ﴾
 ﴿ وَتَزَلْنِ أَمْوَالٍ مِنْ قَدَمًا * كَوَاحِدٍ وَأَمَضَ عَلَى مَا رَسَمَا ﴾

وقد ظهر لي بهذا النوع وجهان آخران أسهلت أن تصحح المسئلة الاولى وتجمع مال الثاني الى مال الاول ثم تسمى مال الثاني من مجموع المالين وتحمل ما خرج كالحزب الموصى به للثاني يضع مقام ذلك الجزء بعد المسئلة وتعطي منه ذلك الجزء للثاني وتحمل الباقي قدام جميع الورثة وتنظر بينه وبين المسئلة بالا تقسام والتوافق والتباين فان اتفقت جامعتهما من المقام وان توافقا فاضرب بينهما في المقام وان تباينا فاضرب جملتها

في المقام تخرج لك الجامعة كما تقدم في الوصايا فأخذ هذا من المسئلتين كالوارث الذي أجزت له الوصية * وإن كان الثالث مال أيضا فليسم ماله من مجموع الاموال الثلاثة واعمل للخارج مثل ما ذكر * وإن كان للاربع مال أيضا يسم ماله من مجموع الاربعة ثم كذلك الى آخرهم * وقد قلت في هذا

﴿وَابْدَأْ لِلثَّانِي مَالًا مِلْكًا * بِغَيْرِ ارْثٍ أَوَّلٍ قَدْ هَلَكَا﴾
 ﴿وَسَمِّ مَالَ الثَّانِي مِمَّا أَتَّضَحَا * مِنْ جَمْعِ مَالَيْسٍ وَكَلَّاحُحَا﴾
 ﴿وَاجْعَلْهُ كَالْمَوْءِ بِمَا ظَهَرَ * وَامْضِ عَلَى عَمَلِهِ الَّذِي اسْتَهَرَ﴾
 ﴿وَسَمِّ مَالَ ثَالِثٍ مِمَّا اجْتَمَعَ * مِنَ الثَّلَاثَةِ وَكُنْ مِنَ اتَّبَعِ﴾

(والثاني) ان تنظر الى مال الميت الثاني مع مال الاول بالمائة والاقليصة والا كثرة فان كان مال الثاني مثل مال الاول فخذ مثل ما صحت منه المسئلة الاولى واحمله ايضا على المسئلة كالعول * وإن كان مال الثاني أقل من مال الاول فما خرج من التسمية كالنصف مثلا فخذ مثل ذلك الخارج من المسئلة واحمله على سهام الثاني أيضا وعلى المسئلة كالعول وإن لم يكن للمسئلة جزء صحيح مثل ذلك الخارج فاضرب مقام ذلك الكسر الخارج في المسئلة وفيما بيد كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر * وإن كان مال الثاني أكثر من مال الاول فاقسم الكثير على القليل يخرج لك عدد صحيح أو صحيح وكسر وهي مقدار ما في الكثير من أمثال القليل وكسر مثل آخر فكرر المسئلة بقدر أفراد ذلك الصحيح وخذ منها مثل ذلك الكسر فما اجتمع عندك فاحمله على سهام الثاني ثم على المسئلة أيضا كالعول وإن لم يكن للمسئلة جزء صحيح مثل ذلك الكسر فاضرب مقام الكسر في المسئلة وفيما بين كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر ثم امض على عمل الناسخات الى آخرها واقسم على الجامعة الاخيرة مجموع المسالين * وإن كان الثالث مال خاص به فقل الجامعة التي تكون قبل ناء وفاته منزلة الاولى ونزل جملة أموال من مات قبله منزلة مال الهالك الاول وافعل في ذلك مثل ما ذكر لك * فاذا ماتت امرأة عن زوج وابنتين منه ثم مات الزوج عن الابنتين المذكورتين وزوجة وابن وبنت منها وترك كل منها مالا فأصابه بالمسئلة الاولى نصيب من ثمانية لاجل الانكسار فكان الزوج منها اثنان ولكل ابن ثلاثة فان كان مال كل منهما عشرين درهما مثلا فزدد على سهام الزوج مثل المسئلة فيجتمع في يده عشرة وزد مثل المسئلة عليها أيضا العول فتبلغ ستة عشر فان كان مال الهالك الاول عشرين درهما ومال الثاني عشرة دراهم قسم تلك العشرة والمشرين تكين نصفًا فخذ نصف المسئلة وهو أربعة فزده على سهام الثاني فيجتمع في يده ستة وزد تلك الاربعة على المسئلة أيضا كالعول فتبلغ اثني عشر وإن كان مال الهالك الاول عشرة ومال الثاني خمسة وعشرين فاقسم على القليل الكثير يخرج لك اثنان ونصف فخذ مثل المسئلة مرتين ومثل نصفها يكن المجموع عشرين فزدها على سهام الزوج فيجتمع في هذه اثنان وعشرون وزدها على المسئلة كالعول فتبلغ ثمانية وعشرين وامض على عملك الى آخره * تنعيم لعمل الناسخات بعمل الدين الذي يمنع بعض أقسامه من استعمال الناسخات الى آخر القريضه * اعلم ان الدين قد يعرض في المال الذي أراد قصده لأحكام الناسخات وهو لا يخلو من ثلاثة أقسام * أحدها أن يكون الدين على الهالك الاول للمض الورثة أو المجهوم أو الاجانب أو لها معا * الثاني أن يكون الدين على الهالك الثاني

أوعلى من بعده من الاموات لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لانه ينتقل عنه اليهم بالارث فيسقط عنه مايرثه منه اذا قسم الدين على مستلثهم أو يبق عليه ما يتوب شركاه أو للاجانب أولها معا ولم يكن عند ذلك المدين الامورثه عن من مات قبله أو كان عنده من ماله الخاص به ما يغى ببعض ماعليه ويطلب بما بقي عليه * الثالث أن يكون الدين على الوارث الحي في الحال لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لانه ينتقل عنه اليهم بالارث فيسقط عنه مايرثه منه اذا قسم الدين على مستلثهم ويبقى عليه حظوظ شركائه أو للاجانب ألها معا ولم يكن عنده الامورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به يغى ببعض ماعليه فطوب لم يبق عليه والدين في الاقسام الثلاثة اما أن يكون مثل مال المدين أو أكثر من ماله فلا يبقى شيء له أو لورثته ان كان ميتا أو يكون أقل من ماله فيبقى له شيء أو لورثته ان كان ميتا * واذا كان الدين على الهالك الاول أو على الوارث الحي في الحال فلا يمنع من العمل السابق في المناسخات * وان كان الدين على الهالك الثاني أو على من هلك بعده فانه يمنع من استعمال العمل السابق كاستين أحكام كل واحد من الاقسام الثلاثة في فصل يخصه تقريبا للهم ان شاء الله * فصل فيما اذا كان الدين على الهالك الاول للورثة أو للاجانب أولها معا فان كانت الديون التي عليه مثل ماله خير ورثته في غرم الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم مال موروثهم وفي تسليم المال لارباب الديون لية تسموه أو ثمنه اذا بيع على قدر ديونهم وان كان ماعليه من الدين أقل من ماله خير ورثته في غرم تلك الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم جميع مال موروثهم وفي تسليم ما يقابل الديون لاربابها ليقسموه أو ثمنه على قدر ديونهم ويقسم الورثة ما بقي لهم بعد الديون على قدر ميراثهم فما بقي من الديون الهالك الاول حينئذ هو الذي تكون فيه المناسخات على كل حال * وان أردت أن تعرف قدر ما يغرمه كل وارث من الديون فاقسم جملة الديون على الجامعة الاخيرة في المناسخات كقسمة التركة يخرج لكل وارث حتى ما يغرمه من جملة الديون وان امتنع بعض الورثة من غرم ما نابه من الديون مسلما فيه ما نابه من المال للغرماء فذلك التسليم يسع لحظه من المال بما نابه من الديون وليس ذلك بفضاء الدين لاختلافها في الجنس فتكون فيه الشفعة لمن يستحقها من شركائه في الارث وهو مشاركة في السهم ثم مشاركته في مطلق الارث والله أعلم * وان أردت أن تقسم للغرماء ثمن المال الذي سلم لهم فباعده وقيمته ليأخذ كل واحد من المال ما قوم به بما يخرج له من القيمة فاجعل قدام كل غريم مقدار دينه واجمع ديونهم فوق الخط واقسم عليها الثمن أو القيمة كقسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من المقسوم * وان مات بعض الغرماء أو جميعهم فاقسم حظ كل غريم من ذلك المقسوم لورثته وان تعدد في ورثته المولى فاستعمل فيهم عمل المناسخات كما تقدم * وان كان على الهالك الاول دين لوارثه المتحد أو المتمدد أو للاجني أولهما معا ولم يترك الا أصولا كما يقع ذلك في البوادي وكان مجموع الديون أقل من قيمة التركة ويريد صاحب الدين أن يأخذ منها مقدار دينه برضى وفي الورثة كما يأخذ منها مقدار إرثه فاعزل من قيمتها لكل غريم قدر دينه ومن مات من الغرماء فاقسم قدر دينه لورثته ثم اقسم ما فضل من القيمة عن الديون على مسألة الورثة وحدهم ثم اجمع ما خرج بالارث لكل وارث غريم الى ما خرج له بالدين واعط له من الاصول قدر القيمة المجتمعة له بالدين والارث * وان أردت أن تقسم التركة قسمة واحدة قسم دين كل غريم من تركه الاول واجعل الكسر الذي يخرج له من التسمية كالجزء الشائع الموصي به لذلك الغريم فضع مقام ذلك الكسر أو الكسور التي ردت مقاماتها لمقام أعظم بالعمل المتقدم بعد مسألة الورثة واعط لكل غريم مقدار كسره من المقام واجعل الباقي قدام الورثة واستخرج جامعها كما تقدم واضرب الغريم الوارث في جزء سهم المستثنين كالوارث الذي أجزت وصيته * وان أوصى الهالك الاول في حياته بعدة من تركته لاجني ولم يوجد

فها ذلك العدد ويريد الموصي له أن يدخل الورثة برضاهم في سائر التركة بذلك المدد قسم ذلك العدد من جملة قيمة تركته إن لم يكن عليه دين أو ما بقي بعد طرح الدين من قيمة تركته واجعل الكسر الخارج من التسمية كالتابع الموصي به أيضاً كما ذكر في الدين وإن اجتمع الايصاء بالعدد مع الدين في التركة ويريد صاحب كل منها أن يدخل مع الورثة في الأصول بقدر ما يطلبه من العدد فاستعمل لكل واحد منهما مثل ما تقدم واجعل مقام الدين بعد جاسة الارث والوصية التي هي كالاولى واستخرج جامعة الجميع بالنظر بين بقى مقام الدين المسئلة التي قبله كما تقدم واقسم جملة قيمة تركته على الجامعة الاخيرة باحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من القيمة فيأخذ من الأصول ما يساوي ذلك القدر بالتراضي * مثال اجتماع الديون والوصية بالعدد في تركه هالك أول ليس فيها ما يجانسها من ترك زوجة وأما وأختا شقيقة وأختا لاب وأحلام وقد كان عليه من الديون ثلاثون مثقالاً وزوجته المذكورة وعشرون مثقالاً للاجنبي * وقد أوصي في حياته لزيد بخمسة وعشرين مثقالاً فقدم ماله بمائة وخمسين مثقالاً وقد طلب منها أهل الدين خمسين فبقي مائة للورثة والموصي له فصحح مسألة الورثة بعولها من خمسة عشر ثم سم الخمسة والعشرين الموصى بها لزيد من المائة الباقية عن الدينين يخرج لك ربع فاجعل زيدا كالموصي له بالربع فضع الاربعة التي هي مقامه بعد المسئلة واعط له واحداً واجعل الثلاثة الباقية قدام الورثة ثم صحح جامعتهما كما تقدر من عشرين ثم سم الثلاثين التي هي دين الزوجة من المائة والخمسين يخرج لها خمس فاجعلها كالموصي له بخمس المال ثم سم العشرين التي هي دين الاجنبي من جملة التركة أيضاً يخرج له ثلثا خمس فاجعله كالموصي له بثلاثي خمس المال فسطح امامه هذا الكسر يخرج لك خمسة عشر وقابل بينها وبين الخمسة التي هي امام الكسر الاول تحد بينهما تداخلا فاجعل الأكيد الذي هو خمسة عشر مقام الدينين واعط منها الزوجة ثلاثة والاجنبي اثنين واجعل العشرة الباقية قدام الورثة والموصي له وانظر بينهما وبين العشرين وصحح جامعتهما كما تقدم من ثلاثين وتضرب لكل واحد في جزء سهمه مجتمع الزوجة تسعة ويخرج لكل من الام والأخت للاب والاخ للام اثنتان وللشقيقة ستة والموصي له خمسة وللغريم الاجنبي أربعة ثم اقسم المائة والخمسين التي هي قيمة التركة على الثلاثين التي هي الجامعة الاخيرة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب فيه ما بيد كل واحد يخرج الزوجة في دينها وأرثها خمسة وأربعون ولكل من الام والأخت للام والاخ للام عشرة وللشقيقة ثلاثون والموصي له خمسة وعشرون وللغريم الاجنبي عشرون فيأخذ كل واحد من الأصول ما يساوي ما خرج له هكذا

* وإنما تظهر فائدة العمل المذكور في تنزيل من ذكر منزلته الموصي له بالجزء الشائع فيما إذا مات بعض من له حق في التركة بالارث والدين مما أو بالدين أو الوضعية فقط وانتقل وراثته وتريد أن تقسم الاولى على فريضة واحدة اذ لو عزلت من أصول تركته الاولى في ثلث المذكور مقدار دين الزوجة ومقدار دين لاجنبي ومقدار العدد الموصي به إذا كان هذا العدد در ثلث ما بقي من الديون أو أقل من ثلث كل

١٥٠	٣٠	١٧		٢٠	٤	١٥
٤٥	٩	٩	غريم	٣		زوجة ٣
١٠	٢			٢		أما ٢
٣٠	٦			٦	٣	أخت ٦
١٠	٢	١٠		٢		أخت ٢
١٠	٢			٢		أخت ٢
٢٥	٥			٥	١	موصي له ١
٢٠	٤	٢	غريم			

واحد من هؤلاء عن ورثته لوجب أن تعمل في المثال المذكور أربع فرائض فريضة ورثة الهالك الاول فتقسم عليها ما بقي من الديون والوصية وفريضة ورثة الزوجة فتقسم عليها ما عزل لها في دينها فقط وفريضة ورثة الغريم الاجنبي فتقسم عليها ما عزل له في دينه وفريضة ورثة الموصي له فتقسم عليها ما عزل له في وصيته وأما اذا لم يمت الا الهالك الاول فالأفضل فيه أن تنزل من الأصول لكل غريم وموصي له بالعدد مقدار ما يستحقه من القيمة وتقسّم الباقي وهو خمسة وسبعون في المثال المذكور أربع فرائض على مسألة الورثة وخدمهم فيخرج لكل وارث ما ينوبه فيضمه الى ما عزل له في دينه ان كان له دين على الميت * وقد أشرت لذلك العمل في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَى مَنْ قَدْ هَلَكَ * فِي أَوَّلِ الْمُنَاسَخَاتِ وَتَرَكَ﴾
 ﴿أُصُولَهُ وَرَضِيَ الْغَرِيمُ مَعَهُ * وَرَأَاهُ بِالْأَصْلِ عَنْ دَيْنٍ وَقَعَ﴾
 ﴿فَسَمَّ دَيْنَهُ الَّذِي فِي الدِّمَةِ * مِنْ قِيَمَةِ الْأُصُولِ إِذَا الْقَعْلَةُ﴾
 ﴿وَأَجَلَ لِزَبِّ الدِّينِ كَسْرًا حَصَلَا * كَشَائِعِ مَوْصَى بِهِ فِيمَا انْجَلَا﴾
 ﴿فَإِنْ يَكُ الْغَرِيمُ وَارِثًا عَرَفَ * أَخَذَ بِالْإِثْرِ وَدَيْنٌ قَدْ وُصِفَ﴾
 ﴿وَمِمَّ لِلْمَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ * حَيْثُ تَعَدَّرَ وَجُودُ الْعَدَدِ﴾
 ﴿عَدَدَهُ يَمَّا بَقِيَ عَنْ دَيْنٍ * وَمَا بَدَا أَجْعَلَ شَائِعًا كَالدِّينِ﴾
 ﴿وَحَيْثُمَا وَضَعَ دَيْنٌ حُلُمًا * وَعَدَدُ مَوْصَى بِهِ قَدْ لَزِمَا﴾
 ﴿فَضَعُ مَقَامَ الدِّينِ بَدَا الْجَامِعَةُ * لِلْإِثْرِ وَالْإِصْلَاءِ ثُمَّ جَاءَ عَمَةُ﴾
 ﴿وَسَرَّ عَلَى الْمُنَاسَخَاتِ وَأَقْدَمَا * بَعْدَ الْأَخِيرِ مَالٍ مَنْ تَقَدَّمَ﴾

* وقوله جامعة معطوف على مقام أى ثم ضع بعد مقام الدين مسألة أخرى جامعة لجميع ما تقدم من الارث والايصاء بالعدد والدين وسر على عمل المناسخات الى آخرها واقسم على الجامعة الكائنة بعد الميت الاخير قيمة مال الهالك الاول الذى تقدم موته على غيره يخرج لكل واحد من الورثة والفرماء ما يستحقه من تلك القيمة فيأخذ ما قوم بذلك القدر من الأصول بالاصوات ولا يقسم لورثة الميت الا ما كان حاضرا من تركته وأما ما كان الميت دونها على اناس فلا يجوز للورثة قسمها قبل قبضها بان يخرج وارث بغريم وآخر بغريم وهكذا وان حضر الفرماء وأفروا بالدين بل تبقى الديون بينهم فتي قضوا منها شيئا فقسموه ولا تقسم الذمم لورود النهي عن الدمة بالذمة من اقتضى شيئا منهم من ذلك أو صايج عن نصيبه منه دخل معه سائر الورثة في ذلك ان شاء على قبراؤهم ثم يرجع ما أخذ منه على الغريم الا ان يكون الذى عليه الدين غائبا ويسافر اليه المقتضى بعد الاعذار الى شركته في الخروج معه والى كل فاستمعوا وأشهدوا عليهم فلا يدخل عليه

فيما اقتضى وإنما يطلبون الغريم بحصصهم كما يطلبونه بقيمة حصصهم إذا رجعوا على المقتضي بشي وان اختاروا
مطالبة الغريم ثم طرأ عليه المدم فليس لهم الرجوع الى الدخول على المقتضي فيما سلموه له ابتداء كما نص عليه غير
واحد من العلماء * فصل فيما اذا كان الدين على الهالك الثاني في المناسختات أو على من بعده من الهالكين
أو كان على الهالكين فاكثروا لم يترك الهالك المدين الا ما ورثه في مال الاول عن ذلك قبله أو ترك ما بقي بيبض
الدين فقط فطلب بما عليه من ذلك الدين سواء كان ذلك الدين الذي ترتب عليه لمن هو وارث في تلك القرية أو
كان لمورثهم الاول لانه ينتقل لورثته بالارث أو كان للاجانب الذين لاحق لهم في تلك التركة الا بالدين أو
كان الدين عليه لجميع من ذكر وهذه الديون التي كانت على الورثة الاموات تمنع من استعمال عمل المناسختات
الى آخرها اذ لا ميراث لورثة كل مدين الا بعد اخراج ما عليه من الدين مما ينوبه من حال الهالك الاول
وما ينوبه بمجهول اذ لا يستخرج بالمناسختات الا ما ينوب الاحياء في الحال من الجامعة الاخيرة دون الاموات
لتفرق حظوظهم في أيدي ورثتهم الذين قد يرثون شيئا آخر عن غير المدينين فاقضى الفقه حينئذ أن يقسم
مجموع تركة الاول بعد اخراج ما عليه من الدين على المسئلة الاولى فما ينوب كل وارث لم يرث الا في الاولى
يكون تركة له فيخرج من تركة الهالك الثاني ما عليه من الديون فيقسم الباقي لورثته فما ينوب كل وارث
لم يرث الا في الثانية يكون تركة له وان ورث في الاولين معا دون ما بعدهما جمع لهما ينوب به منهما فيكون
المجموع تركة له فيخرج من تركة الهالك الثالث ما عليه من الدين فيقسم الباقي لورثته فما ينوب كل وارث
لم يرث الا في الثالثة يكون تركة له وان ورث في الاولين أو في أحدهما أيضا دون ما بعد الثالثة جمع له
ما ينوبه من المسائل الثلاث أو الاثنتين فيكون المجموع تركة له ثم كذلك الى المسئلة الاخيرة فيؤدي ذلك
الى مشقة عظيمة لاجل الكسور التي تعرض في تلك التركة مع كثرة الاعمال المحتاج اليها * وقد ظهر لي
في التلخيص من ذلك وجهان أحدهما أن تصحح مسائل المناسختات بوصاياها كما تقدم حتى تفرغ من المسئلة
التي تليها في القرية تاء وفاة كل ميت مدين تريد اخراج الديون من تركته التي ورثها عن مات قبله
فتنقل العدد الذي صحت منه تلك المسئلة الى طرق اللوحة فتقسم على عددها قيمة جميع تركة الهالك الاول
فيخرج جزء سهمها فتضربه فيما بيد ذلك المدين من تلك المسئلة فيخرج من الضرب ما يستحقه في تركة
الاول بالارث عن كل موروث مات قبله فيكون خارج الضرب تركة لذلك المدين فتحفظها * ثم تنظر
في ذلك المدين هل هو وارث لبعض أو باب الديون الهالكين قبله فيسقط عنها ما ينوبه من تلك الديون
كانه عامله به أو غير وارث لواحد من أرباب الديون لكون جميع أربابها أجناب لاحق لهم في تركة
الهالك الاول الا بالدين أو لكون المدين لا يرث واحدا من أرباب الديون الوارثين في تركة الاول شيئا
عن الاول أو عن وراثته أو لوجود الصنفين معا في أرباب الديون فيحسب عليه جميع الديون * وان كان
المدين وارثا في بعض أرباب الديون الهالكين قبله أو في جميعهم فاقسم دين كل غريم يرث منه مدينه الذي
وصلته بعمل القرية على ما صحت منه مسئلة ورثته بوصيتها كانت مسائلهم متقدمة في القرية
أو غير متقدمة لاستحقاق الدين ما يستحقه مورثهم فيخرج جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث مدين
وغيره يخرج له ما ينوبه من الدين وان كان على بعض وارث الدين دين اشريكه في الارث أو الاجنبي
فاتقل قدر الدين لهم على مدين الدين الى غريمه ان مات بعضهم قبل قبضه فاعمل لهم قرينة في محل آخر
ونزل جملة الدين المقسوم على الاولى في المناسختات * وان عرض كسر في حظوظهم فاستعمل في اولها منها
ما يأتي * ثم صحح تأنيدها ثم جازها * ثم كذلك حتى يفرغ من الجامعة التي تكون قبل تاء وفاة المدين الذي أريد
استخراج قدر ما ورثه من الدين الذي عليه ويختص هذه الجامعة الى عدد مماثل جملة الدين المقسوم لهم

ابتداء بارت تقسم العدد المختصر اليه على تلك الجامعة وتضرب الخارج فيما بيد كل وارث فيخرج ماينوبه
من ذلك الدين ثم اجمع المدين ماينخرج له بالارث وجميع ديون الغرماء الذين ارث فيهم واسقط عنه المجتمع
لا تنقله اليه بالارث ثم اجعل لكل وارث غير ذلك المدين ماينوبه من الارث من جميع تلك الديون كانه
عامله به واجمع جميع تلك الاعداد المجتمعة لهم على ذلك المدين يخرج لك مجموع الديون التي تخرج من تركه ذلك
المدين وان كان ذلك المدين غير وارث لواحد من ارباب الديون فاجمع جميع الديون التي كانت عليه يجتمع
له مجموع ماينخرج له من تركه مدينهم وان مات بعض الغرماء الاجانب قبل القبض فاعمل لفريضة ونزل جملة
ديونهم منزلة الاولى وامض على عمل المناسخات الى آخرها * ثم اختصر الجامعة الاخيرة لعدد مماثل لجملة
الديون كما تقدم * ثم تنظر مجموع تلك الديون في جميع تلك الاقسام ومع تركه ذلك المدين المحفوظة هل
مجموعها مثل تركه المدين أو أكثر منها أو أقل منها فان كان مجموع تركه المدين مثلاً أو أكثر منها فلا تعمل
لورثة ذلك المدين مسألة ان امتنعوا من غرم الدين وانما تنظر لاهل الدين الذي عليه فان كان طالب الدين
المتحد غير متقدم في الفريضة فاكذب غريماً قبل سهام المدين في الفريضة ليقوم مقامه في أخذ حظه وامض
على عمل المناسخات الى آخرها وان كان طالب الدين المتحد متقدماً في الفريضة بارت أو دين وثان حيّاحين
موت مدينه سواء مات بعد ذلك أو بقي حياً فاقبل سهم المدين من بيته واجمه الى سهم طالب الدين واجعل
دالا في بيته ليدل على انه مدين وامض على العمل الى آخره * وان كان طالب الدين الوارث في الفريضة
قدمت قبل مدينه وانتقل اسهم طالب الدين المتحد أو المتعدد لورثته وانتقل لمن عليه دين فاقسم جميع دينه
وما بقي منه ان كان متبعا بدين على مسألة ورثته الموجودة في الفريضة أو الممولة في الطرق ان منع منها دين
مستغرق كقسمة التركة فيخرج جزء سهمها ثم اضربه فيما ييد كل وارث يخرج حظه من ذلك الدين وارث
مات بعض وارث الدين فاعمل لهم فريضة أخرى ونزل جملة دينهم منزلة الاولى وامض على عمل المناسخات
الى آخرها * ثم اختصر الجامعة الاخيرة لعدد مماثل لجملة الدين كما تقدم يخرج لكل واحداً كان له من ذلك
الدين واجعل مااجتمع لكل وارث من الدين قدامه في الفريضة الكبيرة كانه دين عامل به المدين
ان ورث من الدين الذي عليه كما تقدم واضف اسم اجنبي متحداً ومتعدد واجعل دينه قدامه واجمع تلك
الديون فوق الخط ان لم يكن فيها كسر ونزل مجموع الدين منزلة مسألة الورثة التي تكون ثانية في المناسخات
وامض على عملها الخ وان كان كسر في الاعداد المحولة قدامهم فلا نجعلها ابتداء وسطح أئمة كل كسر
تعدد امامه ونزل خارج التسطیح منزلة امام واحد وانظر بين امامين بعمل المائال والتداخل والتوافق والتباين
ثم بين الحاصل منهما والثالث بذلك العمل ثم كذلك الى تمام أئمة التكسور ثم اضرب الحاصل منهما والثالث
بذلك العمل في جميع الاعداد الموضوعة قدامهم كان فيها كسر أو كانت صحيحة واجعل ماخرج لكل غريم
قدامه * وان وقع اشتراك بين تلك الاعداد في بعض الاجزاء الصحيحة فدرجيمها الى أقل أوقافها اختصاراً
واجمع تلك الاعداد الصحيحة فوق الخط ونزل مجموعها منزلة الثانية في المناسخات أيضاً وامض على عملها
الى آخره * وان كان مجموع تلك الديون اللازمة للمدين الميت بغیر اسقاط ماورثه منها أقل من متخلف ذلك
المدين الذي تقدم انه يعلم قدره بقسم قيمة تركه الاولى على المسئلة التي يكون بعدها نداء فاقبل المدين ويضرب
الخارج في سهمه الذي يكون قبل الناء فاعمل لذلك الوارث المدين مسألة مقام وصية كائنة فيها مأكلة
لجامعة الارث والوصية عليه من كل غريم وارث بالغ كان له من تركه المدين كسر من متخلف ذلك الدين
الذي قبله تاد كسر واجعل التكسور الخارج الكلي من كل غريم وارث بالغ من تركه المدين الذي كان له من تركه
وارث بين مات التكسور الخارج على الدين المتخلف الذي كان له من تركه المدين السابقة وردها كما تقدم

الى مقام عظيم جامع لها واجمله قدام المسئلة واعط منه لكل صاحب دين مقدار كسره واجمع الاعداد التي اعطيت لارباب الديون واطرح مجموعها من ذلك المقوم وان ثبتت فاجعل جميع متخلف المدين مقام الديون واعط منه لكل غريم قدر دينه اللازم للمدين وانظر في كل من الوجين بين الباقي والمسئلة بما اشتهر في باب الوصية من انقسام الباقي على مسئلة الورثة اوتوا فقها او تباينها تخرج لك جامعة جميع المسائل السابقة واستخرج اجزاء سهامها وما ينوبهم منها بما هو معلوم في باب الوصية ثم اجعل ثاء الوفاة قدام من مات بعده وامض على طريق المناسخات فيما بقي من المسائل الى آخرها * ثم اقسم في سائر الاقسام السابقة قيمة تركه الهالك الاول على الجامعة الاخيرة باحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه بالارث او بالدين او بها معا فيأخذ من الاموال ماقوم بذلك المقدار * مثال كون الدين على الهالك غير الاول ما اذا مات سعيد عن اموال مقومة بمائة وعشرين مثقالا فاحاط بميراثه زوجته حواء واولاده الاربعة منها ناصر * وصالح * والحسن * وفاطمة * ثم مات حواء المذكورة عن اولادها الاربعة المذكورين وقد كان عليها من الدين خمسة عشر مثقالا لربد فامتنع ورثتها من غرمها * ثم مات ناصر المذكور عن زوجته صفية وابنه منها علي * وقيل كان عليه من الدين اثنان وثلاثون مثقالا لاخيه صالح المذكور فامتنع وارثاه من غرمها * ثم مات صالح المذكور قبل قبض دينه عن شقيقه الحسن وفاطمة المذكورين وعن زوجته عائشة وبنته منها الزهراء * ثم مات الحسن المذكور عن شقيقته فاطمة المذكورين وزوجته خديجة وبنته منها رقية وقد كان عليه من الدين لاه حواء المذكورة اربعة عشر مثقالا فماتت قبل قبضها منه فانقلت لورثتها المذكورين * وقد كان عليه ايضا عمر اثنان عشر مثقالا ونصف مثقال فكان مجموع ما عليه من الدين لاهه ولاجنى ستة وعشرين مثقالا ونصف مثقال لابدان يسقط عنه من الدين الذي كان عليه لاهه ما رثته من الدين عن امه وعن اخيه الحسن الوارث لها ايضا كما سيأتي بيان قدره * فاذا اردت ان تسمل ذلك لك على الوجه المذكور فصحيح المسئلة الاولى من ثمانية ثم اقسم عليها المائة والعشرين التي هي قيمة تركه الهالك الاول يخرج جزء سهمها خمسة عشر فاضربها في الواحد الذي كان بيد حواء التي كان عليها دين لاجنبي يخرج لها خمسة عشر وهي مثل ما كان لذلك الاجنبي عليها فلا تعمل حينئذ قرينة لورثتها الممتنعين من غرم الدين واجمل قدامها ما يقتضي انه مات بعد ذلك عن غريم موضوع قدام صالح * واضمم سهم ناصر الدين الى سهم غريمه صالح ليقوم مقامه في اخذ ارثه واتبع بالباقي ما سيظهر له من المال فتبقي مسئلتهم على ثمانية موضوعة بعد الاولى * ثم ضع الثاء قدام صالح الذي لا دين عليه * وصحح مسئلة ورثته من ثمانية ايضا ثم صحح جامعها من ستة عشر * ثم اجمل الثاء قدام الحسن واقسم المائة والعشرين ايضا على الستة عشر التي كانت قبل ثاء وفاته يخرج جزء سهمها سبعة ونصف واضرب فيها الستة التي هي سهام الحسن منها يخرج خمسة واربعون في ارثه من ابيه واخيه صالح وهي اكثر من مجموع ما عليه لاهه ولاجنبي الذي ستة وعشرون ونصف فيكون الزائد لورثته فصحيح حينئذ مسئلة ورثته من ثمانية ثم صحح في طرف اللوحة مسئلة ورثة حواء التي هي غريمته من سبعة عدد رؤوس اولادها واقسم عليها الاربعة عشر التي هي قدر دينها عليه يخرج جزء سهمها اثنين واضربه فيما بيد كل واحد من ورثتها يخرج لكل واحد من ابناءها الثلاثة ناصر وصالح والحسن اربعة وبنتها فاطمة اثنان * ثم اعط لصالح من الاربعة الخارجة لناصر الاثنين الباقيين له عليه من دينه فيصح اصله ستة ويطي لناصر اثنان فينتقلان عنه واربعة واجمل جملة تلك الاربعة عشر اولى * ثم جامعتهم من ستة وخمسين اضربهم في خمسة عشر عدد الحاقلة الى الاربع عشر التي هي قدر الدين فان قسمت على الجامعة وضرب في الواحد الذي كان بيد كل واحد من الورثة يخرج لكل واحد من الورثة ما رثته من مجموع ما ورثه من الاربع عشر التي ماتت لاهه فله ثمانية واربعون مثقالا والاربعون التي ماتت لاهه

﴿ هَلْ كَانَ دِينُ مِثْلَ مَا تَخْلَقُوا * أَوْ زَانِدًا أَوْ نَاقِصًا بِلَا خَفَا ﴾
 ﴿ وَحَيْثُ سَاوَى الدِّينَ مَا قَدْ خَلَقَا * أَوْ زَادَ دِينَهُ عَلَى مَا وَصَفَا ﴾
 ﴿ وَامْتَنَعَ الْوَرَاثَ مِنْ غُرْمٍ فَلَا * تَقْرُضْ لَهُمْ فِي الْغُرْمِ فَصَلَا ﴾
 ﴿ فَضَعْ غُرْمًا لَمْ يَكُنْ مُقَدِّمًا * قُبَيْلَ سَهْمِ لِدِينِ انْتِمَا ﴾
 ﴿ وَإِنْ يَكُنْ غُرْمُهُ تَقَدِّمًا * فَسَهْمِ مَدْيَانِ لِسَهْمِهِ اضْمَا ﴾
 ﴿ إِنْ حُبِيَ الْغُرْمُ حِينَ حَصَلَا * مَوْتُ مَدِينِهِ الَّذِي قَدْ سَثَلَا ﴾
 ﴿ وَإِنْ بَدَأَ مَوْتُ غُرْمٍ أَوَّلًا * فَاقْسِمِ لَوَارِثِهِ دَيْنًا فَضَلَا ﴾
 ﴿ عَمَّا عَلَيْهِ إِنْ تَكُنْ مُتَّبِعًا * وَمَا بَدَأَ لِلْكُلِّ بَعْدَهُ ضَمَا ﴾
 ﴿ وَإِنْ يَمُتْ وَرَثَ دِينٍ فَاجْعَلَا * فِي طَرَفِ دَيْنَا كَأُولِي مُكْمَلَا ﴾
 ﴿ ثُمَّ اخْتَصِرْ أَخِيرَةَ الدِّينِ * يَبْدُ لِكُلِّ مَالِهِ مِنْ دِينِ ﴾
 ﴿ وَأَلْغِ مَا نَابَ الْمَدِينِ إِنْ وَرَثَ * عَنْ هَالِكِينَ بَعْضَ دِينِ قَدُورَثَ ﴾
 ﴿ وَاجْعَلْ لَهُمْ حُطُوطَ دِينٍ يَأْسَمِغْ * قَدَامَهُمْ وَاجْمَعْ إِذَا صَحَّ الْجَمِيعُ ﴾
 ﴿ وَنَزِّلِ الْجُمُوعَ مِنْهَا مَنَزَلَةً * ثَانِيَةَ الْمُنَاسَخَاتِ الْمُسْكَلَةً ﴾
 ﴿ وَإِنْ تَمَدَّدَ الْغُرْمُ مُطْلَقًا * فَضَعْ بَعْدَ الْكُلِّ دَيْنًا حَقًّا ﴾
 ﴿ وَاجْمَعْ إِذَا صَحَّ الْجَمِيعُ وَاجْعَلَا * ثَانِيَةَ النَّسْخِ جَمِيعَ مَا انْجَلَا ﴾
 ﴿ وَإِنْ يَكُنْ كَثُرَ بِمَا قَدْ جُعِلَا * قَدَامَهُمْ فَجَمْعُهَا إِنْ تَرَكَ أَوَّلَا ﴾
 ﴿ وَاحْفَظْ إِمَامَ الْكُسْرِ حَيْثُ اتَّحَدَا * وَسَطِجِ الْجَمِيعِ إِنْ تَعَدَّدَا ﴾
 ﴿ وَنَزِّلْ خَارِجَ لَسَطِجِ بَدَا * مَنَزَلَةَ الْإِمَامِ وَأَنْظُرْ أَيْدَا ﴾
 ﴿ بَيْنَ إِمَامَيْنِ قُبَيْلَ مَا جَلَا * وَتَالِثِ ثُمَّ كَذَاكَ كَمَلَا ﴾
 ﴿ حَقِّقْ لِيَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَ لَيَالٍ * أَوْ أَلْفَ لَيْلٍ أَوْ أَلْفَ نَجَلٍ ﴾
 ﴿ حَقِّقْ لِيَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَ لَيَالٍ * أَوْ أَلْفَ لَيْلٍ أَوْ أَلْفَ نَجَلٍ ﴾

﴿ وَرُدَّ الْأَعْدَادَ اخْتِصَارِ الْأَقْلَ * أَوْ فَاقَهَا إِنْ التَّوَافُقُ حَصَلَ ﴾
 ﴿ وَامْضِ عَلَى عَمَلِ نَسْخِ شَهْرًا * إِلَى وُضُوءِ مَبِيتٍ تَأْخِرًا ﴾
 ﴿ وَإِنْ تَكُنْ دُونَ تِلْكَ الْغَرْمَا * أَنْقِصْ مِنْ مَالِ مَدِينٍ عِلْمًا ﴾
 ﴿ فَاعْمَلْ لَوَرَاثِ الْمَدِينِ مَسْئَلَةً * مَعَ وَصِيَّةٍ بَدَتْ مُسْكَنَةً ﴾
 ﴿ وَسَمِّ دِينَ كُلِّ وَاحِدٍ بَدَا * مِنْ مَالِ مَدِينٍ لَهُ تَعَدُّ عَهْدًا ﴾
 ﴿ وَاجْعَلْ لِكُلِّ كَثْرَةِ الَّذِي حَصَلَ * كَشَائِعِ مُوَدِّ بِهِ لِمَنْ سَأَلَ ﴾
 ﴿ وَارْزُدْ مَقَامَاتِ كُشُورٍ ظَهَرَتْ * لِأَعْظَمَ بِأَوْجِهٍ تَقَدَّمَتْ ﴾
 ﴿ وَأَعْطِ مِنْهُ كُلَّ ذِي دَنْ جَلَا * مِقْدَارَ كَثْرَةِ الَّذِي قَدْ حَصَلَ ﴾
 ﴿ وَبَيْنَ مَا بَقِيَ وَالْمَسْئَلَةِ * انْظُرْ بِمَا اشْتَهَرَ فِي الْوَصِيَّةِ ﴾
 ﴿ تَخْرُجْ بِهِ جَامِعَةَ الْمَسَائِلِ * وَاسْتَخْرِجْ سِهَامَهَا بِأَسَائِلِ ﴾
 ﴿ وَاجْعَلْ لِمَنْ يَلِيهِ تَاءً وَامْضِيَا * عَلَى طَرِيقِ النَّسْخِ نِيْمًا بَقِيَا ﴾
 ﴿ ثُمَّ اقْسِمِ فِي سَائِرِ الْأَقْسَامِ * بِرَكَّةِ الْأَوَّلِ بِالتَّمَامِ ﴾
 ﴿ عَلَى الَّذِي تَصِيحُ مِنْهُ جَامِعَةٌ * أَخِيرَةً قَبْلُ سِهَامِ نَافِعَةٍ ﴾

* الوجه الثاني في الدين الذي كان على بعض الورثة المالكين في المناسخات ان يستعمل عمل المناسخات في جميع الاموات الذين لادين عليهم وتضع قدام كل ميت عن دين قليل أو كثير تاا الوفاة عن الدين ليقى سهمه موقوفا في يده لغرمائه فقطأولهم ولورثته الى الفراغ من عمل المناسخات في السالمين من الدين فاذا فرغت من جامعة الميت الاخير السالم من الدين فاقسم عليها قيمة تركه الهالك الاول واحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما ينوبه من تلك القيمة ثم انظر ما ينوب المدين من القيمة مع جملة الديون اللازمة فان كان جملة ما ينوبه أو أكثر مما ينوبه فلا شيء لورثته الممتنعين من غرم الديون فيكون جميع ما ينوبه لغرمائه وان كان جملة ما ينوبه وأمتنع ورثته من الغرم أيضا كان لارباب الديون مقدار دينهم مما ينوبه من القيمة وكان لورثته ما فضل عن الديون فان كان الغريم واحدا فلا اشكال انه يأخذ ما ذكر وان تعدد الغريم فاقسم ما ينوب المدين من القسمة أو مقدار دينهم مما ينوبه منها على مسألة أخرى معمولة للغرماء من ديون موضوعه قدامهم كقسمة التركة يخرج لكل غريم من القسمة من المال المتبقي وان كان بعض الغرماء ميتا فاقسم ما ينوبه من القيمة على مسألة أخرى معمولة من القسمة لارباب الديون فان كان ذلك وان كان للمدين من جملة ورثته غرماء الذين ماتوا فاقسم ما ينوبه من القسمة على مسألة أخرى معمولة من القسمة لارباب الديون

ذلك الدين على مسئلة ورثة الغريم واجمل حظوظ بقية ورثة الغريم من ذلك الدين كديون الغرماء الاصلية واقسم على جملتها ماينوب المدين من قيمة تركة الاولى ان زادت جملة حظوظهم من الدين على ماينوبه من القيمة ان تأتلا وان نقص مجموع الحظوظ اللازمة م عماينوبه من تلك القيمة فاقسم ذلك البعض اللازم له على جملة الحظوظ أيضا واقسم ما فضل عن الدين على مسئلة معموله لورثته بمناسخاتها ووصاياها ان كان فيها ذلك واجمع لمن ورث في المسئلتين أو أكثر ماينوبه من القيمة واذا عرفت كل ما يستحقه كل وارث وغريم أو وارثه من قيمة تركة الاول فاخلى لكل واحد بان يأخذ ماقوم بما يستحقه من تلك القيمة بالمرضاة * وقد أشرت لعمل هذا الوجه الذي يصح استعماله عوضا عن الاول في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي

﴿وَأِنْ تُرِدْ وَجْهًا بِدَيْنٍ بَقِيًا * عَلَى الَّذِي وَرِثَ ثُمَّ فَنِيًا﴾
 ﴿فَاسْتَعْمِلِينَ عَمَلِ نَسَخٍ قَدْ عَلِمَ * فِي كُلِّ مَيِّتٍ مِنَ الدِّينِ سَلِيمَ﴾
 ﴿وَلَا تَضَعْ وَرَاثَ مِذْيَانٍ وَضَعْ * قُدَّامَهُ قَدْ مَاتَ عَنِ دَيْنٍ وَقَعَ﴾
 ﴿وَأَفْعَلْ كَذَا لِمَيِّتٍ أَحْسَنَ * سَلِيمٍ مِنْ دَيْنٍ بِلَا نَكِيرَ﴾
 ﴿وَأَقْسِمَ عَلَى جَامِعَةٍ تَأَخَّرَتْ * قِيَمَةَ أَمْوَالٍ لِلْأَوَّلِ بَدَتْ﴾
 ﴿ثُمَّ أَعْمِلِينَ مَسْئَلَةَ مُسْتَأْنَفَةٍ * لِلْغُرْمَاءِ مِنْ دُيُونِ سَالِفَةٍ﴾
 ﴿وَأَقْسِمَ عَلَيْهَا مَا لِيَذْيَانٍ جَلَا * مِنْ قِيَمَةِ أَوْ قَدَرِ دَيْنٍ سُئِلَا﴾
 ﴿وَمَنْ يَمُتْ مِنْ غُرْمَاءٍ فَاقْسِمَا * مَا أَنَا بِهِ لِوَارِثِيهِ مُحْكَمَا﴾
 ﴿وَأَسْقِطْنِ عَنِ الْمَدِينِ مَا وَرِثَ * عَنْ طَالِبٍ لَهُ بِدَيْنٍ قَدْ وَرِثَ﴾
 ﴿وَاجْعَلْ حُظُوظَ غَيْرِهِ الْجَلِيَّةِ * مِثْلَ دُيُونِ الْغُرْمَاءِ الْأَصْلِيَّةِ﴾
 ﴿وَأَقْسِمَ عَلَى جُمْلَتِهَا مَا قَدْ عَلِمَ * لِذَلِكَ الْمَدِينِ أَوْ بَعْضًا لَزِمَ﴾
 ﴿وَأَقْسِمَ لَوَرَاثِ الْمَدِينِ مَا فَضَلَ * عَنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ قِيَمًا قَدْ قُبِلَ﴾
 ﴿وَاجْمَعْ لِمَنْ وَرِثَ فِي الْمَسَائِلِ * مَا أَنَا بِهِ مِنْ قِيَمَةِ يَأْسَائِلِ﴾
 ﴿وَالْحَكِيمُ لِكُلِّ فِرَاقٍ مَنِ سَقَى * بِقَدَرِ مَا مِنْ قِيَمَةٍ قَدْ اسْتَحَقَّ﴾

واما ما اراد به في المثال الثاني من لا يطيل سارا وحي كل وارث ان يكتبه بالذهب
 لأن الثالث في الدين بالدين والارواح الى الدين وان يستعمل المذكور حظوظ الاناث

المزوجات ثم يعمر بعد ذلك أو ورثتهن بطلب الغلات لهم وليس عندهم ما يغرمون به ذلك الأصول فإذا لم يستعمل القاسم مثل الوجهين المذكورين تبين عليه ان يقسم مجموع التركة على المسئلة الاولى ثم ما ينوب الميت الثاني على مسئلة ورثته ثم كذلك الى آخر الاموات فيؤدى ذلك الى مشقة عظيمة كما تقدمت الاشارة اليه وعلى الوجه الاول اقتضت في تقييد سميته كشف الغطاء عن قسمة حظ المدين للغرماء وما في هذا الشرح أبين مما في ذلك التقييد وأفيد منه والله أعلم

فصل فيما اذا كان الدين على الوارث الحى في الحال اشركائه في ذلك المال الذى تركه الاول أو كان عليه لموروثهم فانتقل عنه بالارث المهم فيسقط عنه ما يرثه منه ويبقى عليه حظوظ شركائه أو كان عليه للاجانب أو كان عليه لجميع من ذكر ولم يكن عنده الامورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به يبقى ببعض ما عليه فطلب بما بقي عليه من ذلك الدين فان كان الدين للموروث الاول الذى هو صاحب التركة فقتل على بعض ورثته الاحياء في الحال وهو عديم فصحح مسئلتهم كانت فيها مناسخات ووصايا أم لا * ثم أجمع الدين الى قيمة الاموال الحاضرة واقسم المجتمع على ما صحت منه السنة الاخيرة يخرج جزء سهمها واضرب به فيما يرد الوارث المدين يخرج له حظه من مجموع قيمة التركة فانظره مع الدين الذى كان عليه فان تماثلا أو زاد حظه على الدين فكل قسمة قيمة التركة لهم بان تضرب اكل وارث ما يده في جزء سهم المسئلة يخرج له حظه من قيمة التركة فاذا عرف حظ كل وارث مدين وغيره من القيمة وأرادوا الخارجة في الاموال للمراضاة حوسب للمدين ما كان عليه فان بقي عليه شيء زائد على الدين أعطي له من الاموال ما يساوى قدر ما بقي له وأعطى لكل وارث غير المدين من الاموال ما يساوى جملة حظه من القيمة وان نقص حظه من قيمة جميع التركة عن الدين الذى كان عليه فلا تسكن قسمة قيمة التركة لهم فاطرح حظه الذى ورثه في مجموع التركة من الدين الذى كان عليه يبق ما يتبعه به باقي الورثة ثم أزل سهم الوارث المدين مما صحت منه المسئلة الاخيرة تبقى الخاصة التى يتخاص بها غيره من الورثة في جميع الحاضر وفيما يتبع به المدين من الدين * مثال ما اذا تماثل حظ المدين الحى من مجموع التركة والدين الذى كان عليه للموروث الاول من تركت زوجا وابنا وبنتا وثلاثين مثقالا حاضرة وقد كان لها على ذلك الزوج عشرة مثاقيل من الصداق فماتت قبل قبضها منه فاذا أردت عمله فصحح مسئلتهم من أربعة واقسم عليها الاربعين التى هى مجموع التركة الحاضرة والدين يخرج جزء سهمها عشرة واضربها فيما يرد الزوج المدين يخرج له عشرة وهى مثال الدين الذى عليه فكل حين عمل قسمة التركة لهم يخرج للابن عشرون وللبنت عشرة فيحاسب المدين بما كان عليه في حظه من التركة ويعطى من الحاضر المدين ما يساوى عشرون وللبنت ما يساوى عشرة وهذه صورة ذلك

٤٠	٤	
١٠	٧	زوجا
٢٠	٢	ابنا
١٠	١	بنتا

* ومثال زيادة حظ المدين الحى من مجموع التركة عن الدين الذى كان للموروث الاول ما اذا كان الدين في المثال المذكورة ثمانية وكان الحاضر اثنين وثلاثين فكان مجموع التركة أربعين وينوب الزوج المدين منها عشرة كما تقدم وهى زائدة على الثمانية التى كانت عليه باثنين فكل حين عمل قسمة التركة لهم يخرج لكل واحد مثل ما تقدم فيصحب للزوج في حظه الباقي التى كانت عليه ويعطى له من الحاضر ما يساوى عشرة كما تقدم من ذلك يكون حظ الدين الحى يخرج التركة اقصى من الدين الذى عليه للموروث الاول ما اذا كان الدين في المثال المذكور لابن عشر والحاضر عشرة وعشرون فكان مجموع التركة أربعين وينوب الزوج المدين منها عشرة وهى زائدة على الدين الذى كان عليه

التي كانت عليه فلا تكل حينئذ عمل قسمة التركة على مسئلة جميع الورثة واطرح حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه فتبقى عليه ثلاثة يتبعه بها الورثة الابن والبنات ثم أزل المدين وسهمه من المسئلة تبقى المحاصة ثلاثة للابن منها اثنان والبنات واحد فاقسم على هذه المحاصة السبعة والعشرين الحاضرة يخرج للابن ثمانية عشر والبنات تسعة هكذا

٢٧	٣	
١٨	٢	ابنا
٩	١	بناتا

وكل ما اقتضاه الابن انما يتبع به الزوج المدين بقسم لهما على تلك المحاصة أيضا ومثال هذا القسم الاخير الذي كان فيه حظه من التركة انقص من الدين الذي كان عليه اذا كان فيه مناسخة ما اذا تركت زوجها صالحا وولديها منه ناصرا وفاطمة وتركته ثمانية عشر مثقالا حاضرة وقد كان لهما على ذلك الزوج ثلاثون مثقالا من الصداق ولم

يقسم ما لها حتى مات ذلك الابن عن ابنه المذكور وعن زوجته عائشة وابنته منها حواء فصحيح الاولى من أربعة والثانية من ثمانية لان الابن يأخذ ما بقي وصحيح جامعتهما من ستة عشر واعط الزوج في ارثه من زوجته وابنه سبعة ولفاطمة أربعة ولعائشة واحدا وحواء أربعة * ثم اقسام على هذه الجامعة بمجموع تركة الهالكة الاولى الذي هو ثمانية وأربعون يخرج جزء سهمها ثلاثة وواحد فيا يسد الزوج المدين يخرج له في حظه أحد وعشرون وهي أقل من الثلاثين التي كانت عليه فلا تكل لهم عمل قسمة التركة حينئذ واطرح قدر حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه تبقى عليه تسعة يتبعه بها الياقون * ثم أنقل سهام كل وارث غير مدين الى قدامه واجمعها فوق الخط تخرج لك المحاصة تسعة واقسم عليها الثمانية عشر الحاضرة يخرج لفاطمة ثمانية ولعائشة اثنان وحواء ثمانية ويتبعن ذلك الزوج بتسعة ويقسم لهن كل ما اقتضي منها على تلك المحاصة وهذه صورتها

١٨	٩	١٦	٨		٤	
		٧	٣		١	زوجة صالحا
					٢	ابنا قاصرا
					١	بناتا فاطمة
٨	٤	٤				زوجة عائشة
٢	٩	١	١			بناتا حواء
٨	٤	٤	٤			

ولك ان تجعل المحاصة مسئلة منفصلة عن الفريضة كما فعلنا في المثال قبل هذا وقد اشترت لعمل هذه الاقسام الثلاثة في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿وَإِنْ يَبْقَىٰ ذِيَّ لَوْزُوْثٍ قَدِيْمٌ * عَلَىٰ قَرِيْبٍ وَّارِثٍ حَتَّىٰ عَدِيْمٌ﴾
 ﴿فَاقْسِمِ عَلَىٰ مَسْئَلَةِ اٰخِرَةِ * قِيَمَةَ حَاضِرٍ وَمَا فِي الدِّمَةِ﴾
 ﴿وَمَنْ اُتِيَ اَخْرَجَ لِيَوْمٍ وَّاضَرِبَ * فَيَسْهُلُ سَهَامًا لِّدَيْنٍ تُصَبَّ﴾
 ﴿وَالَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ فَاِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَايَةِ * مَنَعَ مَخْلَصَ الدِّينِ الَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ﴾
 ﴿وَالَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ فَاِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَايَةِ * مَنَعَ مَخْلَصَ الدِّينِ الَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ﴾
 ﴿وَالَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ فَاِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَايَةِ * مَنَعَ مَخْلَصَ الدِّينِ الَّذِي يَدْعُوْا اِلَيْكَ﴾

﴿وَالْحَبُّ لَهُ دَيْنًا عَلَيْهِ ظَهَرًا * نَابٌ بَقِيَ شَيْءٌ فِيمَا حَضَرًا﴾
 ﴿وَأَحْكَمُ لَغَيْرِهِ بِحَاضِرٍ كَمَلٌ * أَوْ مَا بَقِيَ عَنِ الْمَدِينِ إِنْ دَخَلَ﴾
 ﴿وَلَا تُكْمَلُ قِسْمَةٌ لِمَا حَصَلَ * إِنْ كَانَ حَظُّهُ مِنَ الْمَالِ أَقَلَّ﴾
 ﴿وَحَظُّهُ أَطْرَحَنٌ مِنْ دَيْنٍ وَقَعَ * يَبْقَى الَّذِي بِهِ الْمَدِينُ يَتَّبَعُ﴾
 ﴿وَأَسْقَطَانُ سَهْمٍ مَدِينٍ مِنْ عَدَدٍ * مَسْئَلَةٌ تَبْقَى الْحَاضَرَةُ قَدْرُ﴾
 ﴿وَأَقْسِمُ عَلَيْهِمَا حَاضِرًا إِنْ بَقِيَ * وَمُقْتَضَى مِنَ الْمَدِينِ تَرْتَقِي﴾

* وان كان للموروث الاول دين على بعض وورثه الاحياء حين ارادة القسمة وكان على ذلك المدين الحي دين آخر لغير موروثه الشامل للاجنبي ولمن هو وارث في الفريضة والمدين عديم وأراد أرباب الديون أن يأخذوا ما يوثب للمدين من الحاضر الذي تركه موروثه فصحح مسألة الورثة أو مسائلهم ان كان فيهم مناسخات * ثم اقسام على المسئلة الاخيرة جملة الحاضر الذي تركه الهالك الاول يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما يبد كل وارث يخرج له حظه من الحاضر واجمله قدامه * ثم اقسام دين ذلك الموروث على تلك المسئلة الاخيرة أيضا يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما يبد كل وارث يخرج له حظه من الدين * وان كان الدين لهالك غير الاول على بعض ورثته الاحياء في الحال ولم يكن عليه دين آخر وكان عليه لاجنبي أو شريك في الارث فاقتسم قيمة الحاضر الذي ترك الاول على مسألة أخيرة في فريضة أخرى مبدوءة من الاول كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الحاضر ثم اقسام دين ذلك الموروث على مسألة أخيرة في فريضة أخيرة مبدوءة من صاحب الدين كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الدين * ثم اكتب في سائر تلك الاقسام اسماء ورثة الدين في موضع آخر من اللوحة واجعل ما يخرج لكل واحد من الدين قدامه * ثم اسقط عن المدين الوارث ما ورثه من الدين الذي كان عليه لموروثه بان تمحوه وما وضع قدامه * ثم اصف اليهم الاجنبي ان كان معهم واجعل دينه قدامه * وان كان لبعض الوارثين في الدين دين آخر على ذلك المدين فرد دينه على ما وضع قدامه واجمع لك الديون فوق الخط بكن المجموع خاصة ثم انظر ما ناب المدين من الحاضر مع جملة الديون الناقية عليه فان ناب من الحاضر مثل ما عليه أو أكثر مما عليه ولا تحتاج الى عمل آخر فان كل واحد من أرباب الديون يأخذ دينه كاملا مما ناب المدين فان بقي شيء كان المدين وان ناب من الحاضر أقل مما عليه من الديون فضع ما ناب من الحاضر قدام الحاضرة واقسمه على الحاضرة يخرج جزء سهمها واضربه فيما يبد كل غريم يخرج له حقه بالحاضرة واجمله له قدامه وان طرحت من دينه بقی له ما يتبع به المدين * وان كان دينه على المدين في مال الموروث فليطبخ آية كل كسر بعدد أماله واجعل خارج التسطیح المالك ذلك المدين الذي عليه الدين في مال الموروث أو التوافق أو التباين واضرب المدين الحاضر في باقي الدين الذي كان عليه من الدين في مال الموروث الخارج قدامه عوضا عن دينه ما خرج من الدين الحاضر في مال الموروث في مال الموروث في مال الموروث الضحيحة الموضوعه قدامهم في دينه لا يخرجوا المصداق بوجه من وجهه ان كان الدين على الموروث في مال الموروث

خاصة اختصارا * ومثال ما اذا كان الدين للمالك الاول على بعض ورثته الاحياء في الحال وكان عليه دين آخر لاجنبي ودين آخر لمشاركه في الارث وكان مجموع ما لزمه من الديون مثل ما ورثه من الحاضر من تركت زوجا وبناتا وبنات ابن وأختا شقيقة وكان لها ستون مثقالا حاضرة * ولها على زوجها المذكور اثنا عشر مثقالا من الصداق وكان على ذلك الزوج ثلاثة مثاقيل لاخت زوجته المذكورة وثلاثة مثاقيل أخرى لزيد * فاذا أردت عملها فصصح مسألة الورثة من اثني عشر ثم اقسم عليها الحاضر الذي هو الستون يخرج جزء سهمها خمسة واضربها فيما بيد كل وارث يخرج الزوج المدين خمسة عشر وللبنت ثلاثون ولبنت الابن عشرة وللأخت خمسة ثم اقسم الاثني عشر التي هي صداق الزوجة على مسألة ورثتها أيضا يخرج جزء سهمها واحدا واضرب به فيما بيد كل وارث يخرج للزوج المدين ثلاثة وللبنت ستة ولبنت الابن اثنان والأخت واحد فاسقط عن الزوج الثلاثة التي ورثها من الصداق الواجب عليه فتبقى عليه التسعة التي كانت لغريمه فاضف الثلاثة التي كانت للاخت عليه الى الواحد الذي ورثه من الصداق يكن دينها أربعة ثم ضف الى المجموع الثلاثة التي كانت عليه لاجنبي يكن مجموع ما لزمه من الديون الثلاثة خمسة وهي مثل ما ناب عنه من الحاضر واعط لكل غريم دينه كاملا ولا شيء لمدينه المذكور * ومثال كون اللازم من مجموع دين المالك الاول ودين الاجنبي أقل مما ينوب الوارث المدين المحي من الحاضر ما اذا كان صداق الزوجة في المثال المذكور ثمانية وكان دين الاجنبي ستة فاقسم خمسة الثمانية التي هي الصداق على الاثني عشر التي هي المسئلة يخرج جزء سهمها ثلثين واضربها فيما بيد كل وارث يخرج للزوج المدين اثنان وللبنت أربعة ولبنت الابن واحد وثلث والأخت ثلثان فاسقط عن الزوج اثنين التي ورثها من تلك الثمانية يبقى له ستة فاضف اليها الستة التي كانت عليه لاجنبي يكن مجموع ما لزمه اثنا عشر وهي أقل من الخمسة عشر التي نابته من الحاضر بثلاثة فاعط حينئذ لكل غريم دينه كاملا واعط للزوج المدين الثلاثة الباقية له * ومثال كون اللازم من مجموع دين المالك الاول ودين الاجنبي أكثر مما ينوب المدين الوارث المحي من الحاضر فيمنع حينئذ من الارث في الحاضر ويتبع بالباقي اذا كان الصداق في المثال المذكور أربعة وعشرين مثقالا وكانت دين الاجنبي ستة مثاقيل وكان الحاضر ستين مثقالا وقد تقدم ان الحاضر المذكور اذا قسم على مسألة الورثة يخرج للزوج المدين خمسة عشر وللبنت ثلاثون ولبنت الابن عشرة وللأخت خمسة وهذه صورتها

٦٠	١٢	
١٥	٣	زوجا
٣٠	٦	بناتا
١٠	٢	بنت ابن
٥	١	أختا

* واذا عرفت ما كان للزوج المدين من الحاضر فاجعله موفقا في يده ثم اقسم الاربعة والعشرين التي هي الصداق على مسألة ورثة صاحبة الصداق يخرج جزء سهمها اثنين واضرب في سهم كل وارث بعد كتب اسمهم في موضع آخر يخرج للزوج المدين ستة فضعها قدامه وللبنت اثنا عشر فضعها قدامها وللبنت الابن أربعة فضعها قدامها وللأخت اثنان فضعها قدامها ثم اسقط عن الزوج

الستة التي ورثها من الصداق الذي كان عليه لموروثه بان تحويه وما وضعته قدامه فلا يبقى عليه من الصداق مائة وخمسة عشر من الورثة وهو ثمانية عشر فاضف اليها الستة التي كانت للاجنبي يوصل قدامه يكن مجموع ما لزمه من الديون اربعة وعشرين مثقالا والاعداد الموضوعة قدامهم متوافقة بالنصف فرد كل عدد الى نصف الاختصار فخرجت تلك الاوراق في الخط فجمع لك اثنا عشر وهي الخاصة التي يقسم عليها الدين المذكور فخرجت منها ثمانية فضعها خمسة عشر التي لابنه من الحاضر يد تلك الخاصة فخرجت منها خمسة فخرجت منها واحد واحد واضرب فيما بيد كل واحد ضرب الكسور

أو ضرب تفكيك الصحيح عن الكسر الذي كان معه بأن تضرب ما بيد كل واحد في الصحيح وحده وفي الكسر وحده وتجمع الخارجين فيخرج لعائشة التي هي البنت سبعة ونصف ولفاطمة التي هي بنت الابن اثنان ونصف ولحواء التي هي الاخت واحد وربع ولزيد الذي هو الاجنبي ثلاثة وثلاثة أرباع واطرح ما خرج لعائشة من الاثنى عشر التي هي دينها يبق لها أربعة ونصف تتبع بها الزوج واطرح ما خرج لفاطمة من الاربعة التي هي دينها يبق لها واحد ونصف تتبعه بها واطرح ما خرج لحواء من الاثنى عشر التي هي دينها فيبق لها ثلاثة أرباع تتبع بها الزوج واطرح ما خرج لزيد من الستة التي هي دينه يبق له اثنان وربع فيتبع بها الزوج فيكون مجموع ما يتبع به الزوج تسعة وهي الباقية عليه من الاربعة والعشرين اللازمة له بعد أن غرم لهم منها خمسة عشر التي تأتيه من الحاضر وهذه صورة المحاسة مع ما يتبع به المدين

٩	١٤	١٢	٢٤
٤	٧	٦	١٢
١	٢	٢	٤
٠	١	٨	٢
٢	٣	٣	٦

* ولك أن تصل المحاسة بقسمه الحاضر فتكون القريضة واحدة كما فعله القلصاى في آخر شرحه على مواريت الشيخ خليل لكن اجتماع الاعداد الكثيرة في محل واحد يشوش المبتدىء والله أعلم * ومثال كون اللازم من دين المالك الثاني أقل مما ينوب الوارث المدين الحى من الحاضر ما اقامات منصور عن أولاده الثلاثة صالح

وسعيد وفاطمة وترك ستين مثقالا ولم تقسم لهم حتى ماتت فاطمة المذكورة عن شقيقها المذكورين وعن زوجها محمد وبنتها منه عائشة وقد كان لها على أخيها صالح المذكور ثمانية وأربعون مثقالا وهو عديم * ثم مات سعيد المذكور قبل قسمة ما ذكر عن أخيه صالح المذكور وبنته رقية وزينب * فاذا أردت عملها فصحيح مسألة المالك الاول من خمسة والثمانية من ثمانية لاجل الانكسار وجامعتها من أربعين ثم اقسّم عليها تركه الاول التي هي الستون يخرج جزء سهمها نصفها وأضربه فيما بيد كل وارث يخرج لصالح الذى هو المدين أربعة وثلاثون فأوقعها في يده ومحمد ثلاثة وعائشة ستة ورقية ثمانية ونصف ولزبنب مثل ما لرقية المذكورة هكذا

٦٠	١٢٠	٣		٤٠	٨		٥
٣٤	٦٨	١	أخاش	١٧	١	أخاش	٢
			ت	١٧	١	أخاش	٢
						ت	١
٣	٦			٢	٢	زوجا	
٦	١٢			٤	٤	بناتا	
٨	١٧	١	بنات رقية				
٨	١٧	١	بنات زينب				

* واذا عرفت ما ينوب صالحا المدين من التركة وتريد أن تعرف ما يرثه من الدين ليسقط عنه ويطالب بالباقي فاتبعه فريضة أخرى من فاطمة التي هي صاحبة الدين وصحيح مسألة ورثتها من ثمانية والثمانية من ثلاثة وجامعتها من أربعة وعشرين ثم اقسّم عليها الثمانية والاربعين التي هي الدين يخرج جزء سهمها اثنين وأضربها فيما بيد كل وارث يخرج لمحمد اثنا عشر ولعائشة أربعة وعشرون ولصالح المدين ثمانية ورقية اثنان ولزبنب مثل هذا هكذا

٤٨	٢٤	٣		٨	
١٢				٢	زوجا محمد
٢٤				٤	بناتا عائشة
٨	٤	١	اخا صالحا	١	
			ت	١	اخا سعيدا
٢	١	١	بناتا رقية		
٢	١	١	بناتا زينب		

* واذا عرفت ما يتوب كل وارث من ذلك الدين فاسقط عن صالح المدين الثانية التي ورثها من الدين الذي كان عليه لموروثته واكتب اسماؤه غيره في موضع آخر واجعل ما يتوب كل واحد من الدين قدامه واجمع ذلك فوق الخط يكن مجموع ما لزمه اربعين مثقالا وهي أكثر مما ناله من التركة * ثم أورد تلك

الدين الى أنصافها اختصاراً واجمعها فوق الخط يكن مجموعها عشرين وهو المحاصة التي يقسم عليها ما نال المدين من التركة وما يقتضي مما بقي عليه فضع حينئذ الاربعين والثلاثين التي نالته منها بعد المحاصة المذكورة واقسمها عليها يخرج جزء سهمها واحد وسبعة أعشار وارض به فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد عشرة وعشرين ولعائشة عشرين وأربعة أعشار ولرقية واحد وسبعة أعشار ولز زينب مثل ما لرقية هكذا

٢٠	٢٢	٢٠	٤٠	
٢	١٠	٦	١٢	محمد
٥	١٠	١٢	٢٤	عائشة
٧	١	١	٢	رقية
٧	١	١	٢	زينب

واذا طرحت ما أخذه كل واحد من هذا المقسوم ومن جملة دينه بقي له ما يتبع به المدين وذلك ظاهراً لا تطيل به * وهنال اجتماع دين الهالك الثاني ودين الاجنبي على وارث حي في الحال ما اذا كان احدي عشر مثقالاً لزيد على صالح الذي هو مدين فاطمة في المال المفروغ منه فاذا وصلت زيدا باب المحاصة المذكورة وجمعت

دينه الى ديونهم اللازمة للمدين التي هي الاربعون كان مجموعها احدى وخمسين وهي المحاصة التي يقسم عليها الاربعة والثلاثون التي نالت المدين من التركة فضعها حينئذ بعد المحاصة واقسمها على المحاصة يخرج جزء سهمها ثلثين وارضها فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد ثمانية ولعائشة ستة عشر ولرقية واحد وثلاث ولز زينب مثل ما لرقية ولزيد سبعة وثلاث هكذا

٤	٢٤	٥١	
٠	٨	١٢	محمد
٠	١٦	٢٤	عائشة
١	١	٢	رقية
١	١	٢	زينب
١	٧	١١	زيد

ويتبع كل واحد المدين بما بقي لتمام دينه الموضوع قدامه وقد أشرت لعمل اجتماع دين الهالك الاول ودين الاجنبي ولعمل دين الهالك غير الاول مع انتفاء دين الاجنبي أو مع وجوده على الوارث الحي في حال القسمة في آيات لم تكن من هذا النظم وهي هذه

﴿وَأَنْ يَكُنْ دَيْنُ لَدَى الْوَرِثَةِ * عَلَى الْقَرِيبِ الْحَيِّ مَيِّ وَرَثَاتِ﴾
 ﴿وَكُلَّ دَيْنٍ آخَرَ لِأَجْنَبِي * أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ الْمَدِينِ الْأَقْرَبِ﴾
 ﴿فَصَحَّحَ مَسَائِلَ الْأَمْوَالِ * مَعَ تَعْدُدِ الثَّلَاثِ مِائَاتِ﴾

﴿وَاقْسِمِ عَلَى مَسْئَلَةٍ تَأْخُرُتُ * تَرْكَةً لِأَوَّلٍ قَدْ حَضَرَتْ﴾
 ﴿يَبْدُ لَهَا جُزْءُ لِسْمِهَا وَاضْرِبَا * فِيهِ لِكُلِّ يَبْدُ حَظٌّ طَلِبَا﴾
 ﴿ثُمَّ اقْسِمَنَّ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ مِّنْ وَرَثٍ * وَاضْرِبِ بِمَا بَدَأَ سِهَامُ مَنْ وَرَثَ﴾
 ﴿يُخْرِجُ لِكُلِّ حَظَّهُ مِّنْ دَيْنٍ * مَوْرُؤُهُمْ أَيْضًا بَعِيرٌ مَّيْنُ﴾
 ﴿وَأَسْقِطَنَّ عَنِ الْمَدِينِ مَا جَلَا * لَهُ مِّنَ الدَّيْنِ وَضَعُ مَا حَصَلَا﴾
 ﴿لِعُسْرِهِ قُدَّامُهُ ثُمَّ أَصِيفْ * لِذَلِكَ مَا لِأَجْنَبِيٍّ قَدْ عُرِفَ﴾
 ﴿وَانْظُرْ إِلَى جُمْلَةٍ مَا قَدْ لَزِمَا * مَعَ حَظَّهُ مِّنْ حَاضِرٍ قَدْ قِيمَا﴾
 ﴿فَإِنْ يَكُنْ حَظُّ مَدِينٍ حَضَرَا * مِثْلَ الَّذِي لَزِمَهُ أَوْ أَكْثَرَا﴾
 ﴿فَادْفَعْ لِكُلِّ دَيْنِهِ مُكْتَلَا * وَأَعْطِ مَا بَقِيَ لِمَنْ قَدْ سُئِلَا﴾
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ عِدَّةُ حَظِّهِ أَقَلَّ * مِّنْ لَّا زِمَ الدَّيْنُ الَّذِي كَانَ حَصَلُ﴾
 ﴿فَاجْمَعْ دِيُونَهُمْ بِمَوْضِعٍ ظَهَرَ * وَاقْسِمِ عَلَى جُمْلَتِهَا حَظًّا حَضَرَ﴾
 ﴿كَفَيْسَةِ الْمُتْرُوكِ وَأَطْرَحْ مَا بَدَا * لِلْكُلِّ مِّنْ دَيْنٍ لَهُ قَدْ عُهِدَا﴾
 ﴿يَبْقَى الَّذِي يَتَّبِعُ الْمَدِينَا * بِهِ إِلَى حُصُولِهِ يَمِينَا﴾
 ﴿وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ لِّعَرٍ الْأَوَّلِ * مِّنْ كُلِّ مَبِيتٍ لِّعَبْدٍ يَنْجَلِي﴾
 ﴿عَلَى قَرِيبٍ وَارِثٍ حَيٍّ وَقَدْ * عُسِدِمَ دَيْنُ أَجْنَبِيٍّ أَوْ وَرَثَ﴾
 ﴿فَلْيُفْلَلْ فَرِيضَةً مِّنْ أَوَّلِ قَبْرِ * إِلَى تَمَامِ عَمَلٍ لِّهَا شَهْرَ﴾
 ﴿وَاقْسِمِ عَلَى حَامِيَةِ أَخِيرَةٍ * تَرْكَةً لِّسَابِقِ شَهِيرَةٍ﴾
 ﴿يُخْرِجُ لِكُلِّ حَظَّهُ مِمَّا حَضَرَ * فَأَوْقِفَنَّ حَظَّ مَدِينٍ قَدْ ظَهَرَ﴾
 ﴿ثُمَّ أَنْتَلِيْ فَرِيضَةً لِّمَنْ وَرَثَ * مِّنْ صَاحِبِ الدَّيْنِ الَّذِي كَانَ وَرَثَ﴾
 ﴿وَاقْسِمِ عَلَى حَامِيَةِ دَيْنَا عُرِفَ * يَبْدُ لِكُلِّ حَظٍّ مِمَّا وَصِفَ﴾
 ﴿مِنْ دَيْنٍ أَسْقَطَ السُّنْحَى * وَأَفْعَلْ مِمَّا لَزِمَ مِثْلَ مَا سَبَقَ﴾

﴿وَإِنْ بَدَأَ الْكُسُورُ فِيهَا لَزِمًا * فَرُدَّهَا إِلَى مَقَامِ عَظَمَتِهَا﴾
 ﴿وَأَضْرِبْهُ فِي دَيْنٍ لِكُلِّ مُطْلَقًا * وَضَعِ بُعِيدُ خَارِجًا مُحَقَّقًا﴾

وإن كان الدين لاجنبي أو لوارث حتى في الحال أو لها ما على وارث حتى في الحال فاعمل مسألة الورثة
 بتناسختها أو وصاياها إلى آخرها واقسم على المسئلة الأخيرة جملة تركة المالك الأول بعمل قسمة التركة
 يخرج لكل واحد حظه منها ثم اقسم لارباب الديون حظ المدين على قدر دينهم وإن بقي شيء للمدين أخذه
 وإن بقي عليه شيء اتبع به إلى يسره وهذا القسم ظاهر لا يحتاج إلى مثال وقد أطلت في آخر هذا الباب
 وأوردت فيه بالنظم والنثر تفاصيل عجيبة وأعمالا غريبة لا توجد في غير هذا الشرح وجود تحقيق والحمد لله
 على ذلك وبالله التوفيق ثم قال الناظم أصله الله

﴿كَيْفِيَّةُ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ الْمَعْلُومَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي بهذا باب كيفية أي صفة قسمة التركة أي الاموال المتركبة المعلومه عند مر بد
 القسم المستحقة بالارث أو الصلح أو الاقرار أو الایفاء بعد اخراج الديون اللازمة للمالك الأول الذي
 هو صاحب التركة وهذا الباب هو المقصود بالذات في علم الفرائض وأما غيره من تصحيح مسائل الورثة
 بالانكسار والصلح والاقرار والوصية وغيرها من الاعمال السابقة فهو كذا وسيلة لكيفية قسمة الاموال
 لاربابها على قدر سهامهم من الاعداد التي تصح منها مسائل سائر الابواب الماضية فالصواب حينئذ
 تأخير هذا الباب عما تقدم وضعا لتأخره طبعيا لان قسمة التركة إنما تكون بعد استكمال العمل السابق في كل
 باب ليتوصل به إلى معرفة حظ كل واحد من التركة ثم أشار الناظم إلى أنواع قسم التركة مع الوجه الاول من
 أوجه قسمتها بقوله

﴿إِذَا أُرِدَّتْ قِسْمَةٌ مُفِيدَةٌ * تَجْزِيَةُ التَّرَكَةِ الْمُتَقَصُّودَةِ﴾
 ﴿وَهِيَ مَا يُوزَنُ أَوْ يَكَالُ * أَوْ قِيَمَةُ الْأَمْوَالِ أَوْ حِيَالُ﴾
 ﴿كَأَنَّ بَارِضَ دُرْعَتٍ بِالْحَبْلِ * أَوْ أَذْرُعَ كَانَتْ بِذَلِكَ الْأَصْلُ﴾
 ﴿فَيَأْخُذُ لِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ * نِسْبَةً سَهْوَةٍ مِنَ الْمَسْئَلَةِ﴾

فأقول في تفسير ذلك إذا أردت أن تقسم التركة على الورثة والحال أن التركة هي ما يوزن كالحرير والصوف أو الدراهم أو الدنانير أو نحوها
 المقصودة بالقسمة على الورثة والحال أن التركة هي ما يوزن كالحرير والصوف أو الدراهم أو الدنانير أو نحوها
 يعني أو ما يعد كالدرهم في بعض البلدان أو هي ما يكال كالقمح والشعير ونحوها وهي قيمة الاموال التي هي
 الاصول فقط أو الاصول أو غيرها وطلب منك قسمة تلك القيمة لاربابها لتأخذ كل واحد بالمراضات
 ما يساوي من الاموال مقدار ما خرج له من القيمة لان قسمة القرعة لا يكون الا في نوع تماثل

أفراده * أو هي كلها عدد حبال جمع حبل كانت تلك الحبال في أرض متساوية في الرغبة والغلة زرعت أي
قيست تلك الأرض بالحبل الذي يقسم به أهل ذلك البلد والقصب الذي يقسمون به كالحبل * أو هي
أذرع جمع ذراع كانت تلك الأعداد في ذلك الأصل الذي هو الأرض المذروعة بالذراع كلف ذراع أو أقل
أو أكثر فاعط أيها الطالب في جميع تلك الأنواع للكل أي لكل صاحب حق كأنه بارت أو صلح أو أقرار
أو إيصاء من جملة التركة مثل نسبة عددهم من عدد المسئلة الأخيرة المنقسمة على سائر الأحياء في الحال
* وذلك بأن تسمى سهم كل واحد كانه في جدول المسئلة الأخيرة من العدد الذي صحت منه تلك المسئلة
بالعمل المعروف عند أهل الحساب * وهو أن تقسم المسمى الذي هو سهم كل واحد على أمة المسمى منه
الذي هو صحت منه المسئلة الأخيرة بعد ترتيب الأمة تحت خط وتحفظ الكسر الخارج من التسمية لكل
واحد وتعطى له مثله من التركة * والمثل في أخذ مثله من التركة أن يحمل ذلك الكسر مأخوذاً والتركة
مأخوذاً منه وتعمل صورة الأخذ المرادف لضرب الكسور * ثم تضرب بسط الكسر المأخوذ في بسط
المأخوذ منه الذي هو نفسه وتقسم الخارج على أمة المأخوذ فقط لأن المأخوذ منه صحيح وإمامه الذي هو
الواحد المقدر لا يقسم وترتيب تلك الأمة لجميعهم على عفة واحدة ليسهل لك جمع الكسور الخارجة لهم
في التركة إذا لم يقسم عليهم * مثال ذلك ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وبنت من ذلك الزوج وأخ شقيق
وتركت ما يساوي ثمانية وأربعين مثقالاً ولم يقسم ذلك حتى مات الزوج عن بنته المذكرة وعم * فإذا
أردت عملها فصحيح الأول من اثني عشر والثانية من اثنين وجامعهما من أربعة وعشرين للام منها أربعة وللبنات
خمس عشرة وللأخ اثنان وللعم ثلاثة واجعل بعدها التركة للمذكرة ثم سمي الأربعة التي كانت للام من الأربعة
والعشرين التي صحت منها المسئلة الأخيرة بأن تحملها إلى ثمانية وثلاثة وتقسم عليهما تلك الأربعة فيخرج لها ثمن وثلاث
ثمن فخذ لها مثل هذا الكسر من التركة بأن تضعها هكذا (١٠ على ٣٨ من ٤٨) ثم تضرب الأربعة التي هي
بسط المأخوذ في بسط المأخوذ منه الذي هو نفسه فيخرج لك اثنان وتسعون ومائة فتقسمها على إمامي المأخوذ
فيخرج للام ثمانية ثم سمي الخمسة عشر التي كانت للبنات من تلك المسئلة كما ذكر يخرج لها خمسة أثمان فخذ
لها مثل هذا الكسر من التركة بأن تضعها هكذا (٤ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط في البسط وتقسم
الخارج على إمام المأخوذ فيخرج لها ثلاثون ثم سمي الاثنين التي كانت للأخ من تلك المسئلة كما ذكر
يخرج ثلثا ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن تضعها هكذا (٢٠ على ٣٨ من ٤٨) ثم اضرب البسط في
البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له أربعة ثم سمي الثلاثة التي كانت للعم من تلك المسئلة كما
ذكر يخرج له ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن تضعها هكذا (١ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط
في البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له ستة هكذا

٤٨	٢٤	٢	١٢	
		٣	٣	زوجا
			٢	أما
٨	٤		٦	بناتا
٣٨	١٥	١	١	أخا
٤	٢			
٦	٣	١		

تنبيه * اعلم النسبة المذكورة وغيرها من جميع أوجه قسمة التركة أصل
جميعها معرفة الأعداد الأربعة المتناسبة وما يلزم من النسبة الحادثة
بينها وهي أربعة أعداد تكون نسبة الأول منها إلى الثاني مثل
نسبة الثالث إلى الرابع ويكون خارج ضرب الأول في الرابع مثل
خارج ضرب الثاني في الثالث فيلزم من هذا إذا جهل واحد من تلك
الأعداد وعلمت الثلاثة الباقية أن المجهول من الأمور يصير معلوماً
من جهة النسبة التي كانت بين الأولين المعلومين والمجهولين من الأولين

يصير معلوما من جهة النسبة التي كانت بين الاخيرين المعلومين * وبيان ذلك في المثال المذكور ان تجعل
الاربعة التي هي سهم الام عدد أولا وتجعل الاربعة والعشرين التي هي المسئلة ثانيا وتجعل الثمانية التي هي
نصيب الام من التركة ثالثا وتجعل الثمانية والاربعين التي هي التركة رابعا فتكون الاربعة هكذا ٤ - ٢٤ - ٨ - ٤٨
ونسبة الاول من هذه الاعداد الاربعة الى الثاني سدس وكذلك نفسه الثالث الى الرابع وخارج
ضرب الاول في الرابع اثنان وتسعون ومائة وكذلك خارج ضرب الثاني في الثالث قاذا جعل الثالث الذي
هو نصيب الام من التركة تستخرجه من الرابع بالنسبة التي كانت بين الاولين فتقول نسبة الاول من الثاني
سدس كما ان نسبة الثالث المجهول من الرابع سدس فتأخذ حينئذ سدس التركة التي هي الرابع وتقسمها على
مقام السدس فيخرج ثمانية وهي النصيب المجهول * وهكذا يكون العمل في كل واحد من الورثة الباقين
لان نسبة سهم كل وارث من المسئلة كنسبة نصيبه من التركة * ويتصور في الاعداد المتناسبة أربع نسب
مختلفة يستخرج المجهول بكل واحد من تلك النسب الرابع لان النسبة التي تكون بين تلك الاعداد قد
تختلف باختلاف ترتيبها الذي يتنوع الى أنواع * أحدها وهو اسهلها كون السهم أولا ثم المسئلة ثم
النصيب ثم التركة فتكون النسبة التي كانت بينهما في جانب الام سدسا كما تقدم * ومثله في النسبة كون
النصيب أولا ثم التركة ثم السهم ثم المسئلة * والثاني كون المسئلة أولا ثم السهم ثم التركة ثم النصيب فتكون
الاعداد في جانب الام هكذا ٢٤ - ٤ - ٤٨ - ٨ - قاذا جهل النصيب الذي هو الرابع في هذا النوع فانه
يستخرج من الثالث بالنسبة التي كانت بين الاولين لانها مساوية لنسبة الثالث من الرابع المجهول فيقال
نسبة الاول من الثاني ستة أمثاله لان نسبة الكثير من القليل انما تكون بالامثال ويعلم عدد الامثال
عند من لم يذكره بالعقل بقسمة الكثير على القليل فان التركة حينئذ ستة أمثال النصيب المجهول فالنصيب
هو ثمانية بالضرورة لانه العدد الذي اذا كرر ست مرات يكون مثل التركة ويعلم قدره عند من لم يذكره
بالعقل بقسمة التركة على الستة عدد الامثال * ومثله في النسبة كون التركة أولا ثم النصيب ثم المسئلة
ثم السهم * والثالث كون السهم أولا ثم النصيب ثم المسئلة ثم التركة فتكون الاعداد في جانب الام هكذا
٤ - ٨ - ٢٤ - ٤٨ - قاذا جهل النصيب الذي هو الثاني في هذا النوع فانه يستخرج من الاول بالنسبة التي
كانت بين الاخيرين فيقال نسبة الثالث من الرابع نصف كما ان نسبة الاول الذي هو أربعة من الثاني المجهول
نصف فالنصيب بالضرورة هو ثمانية اذ هو العدد الذي تكون الاربعة نصف له ويعلم قدره من لم يذكره بالعقل
بضرب امام الكسر في العدد الاول الذي هو الاربعة * ومثله في النسبة كون المسئلة أولا ثم التركة ثم السهم
ثم النصيب * والرابع كون النصيب أولا ثم السهم ثم التركة ثم المسئلة فتكون الاعداد في جانب الام
هكذا ٨ - ٤ - ٤٨ - ٢٤ - قاذا جهل النصيب الذي هو الاول في هذا النوع فانه يستخرج من الثاني
بالنسبة التي كانت بين الاخيرين فيقال نسبة الثالث من الرابع مثله يعلم ذلك بقسمة الكثير على القليل كما
ان نسبة الاول المجهول مثلا الثاني الذي هو أربعة فالنصيب بالضرورة هو ثمانية اذ هو الذي يكون مثلي أربعة
ويعلم قدره عند جاهله بضرب اثنين عدد الامثال في الثاني الذي هو الاربعة * ومثله في النسبة كون التركة
أولا ثم المسئلة ثم النصيب ثم السهم وقس على سهم الام سهام بقية الورثة في سائر الأنواع المذكورة * واعلم
ان استخراج النصيب المجهول بطريق النسبة هو اسهل لراجع العقل اذا كانت كسور النسبة مفردة يذكرها
عقله بلا عمل تسمية والا فهو أصعب سائر أوجه قسمة التركة ثم أشار الى وجهين آخرين من أوجه قسمة
التركة بقوله

﴿أَوْ اقْسِمِ التَّرَكَّةَ الْمَذْكُورَةَ * عَلَى جَمِيعِ جُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ﴾
 ﴿وَاضْرِبْ بِمَا بَدَأَ الْكُلَّ بِأَظْهَرِ * فِي يَدِهِ يَبْدُ نَصِيبُ مُنْقَطَرِ﴾
 ﴿أَوْ اضْرِبْ سَهْمَ كُلِّ وَاحِدٍ * فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكِ دُونَ جَاهِدِ﴾
 ﴿وَالْخَارِجِ اقْسِمَهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ * بَعِيدَ حِلْمَا إِلَى الْأَثْمَةِ﴾
 ﴿وَرَتَّبْنَاهَا كَيْفَ شِئْتَ وَابْتَدَى * بِقِسْمِهِ عَلَى الْأَخِيرِ تَهْتَدَى﴾

فاقول في تفسير ذلك أو أقسم أيها الطالب ان شئت وجها ثانيا في قسمة التركة لأربابها عدد نوع التركة المذكورة أي التي ذكرت أنواعها على جميع جملة عدد المسئلة الأخيرة في الفريضة بعد حلها إلى أئمتها وقدم القسمة على إمام تنقسم عليه التركة بلا كسر ثم على إمام ينقسم عليه خارج القسمة ثم كذلك وإن لم ينقسم ذلك على إمام لكن ينقسم على بعض آية الإمام إذا حل إليها فله إليها وأقسم على ما يصح الاقسام عليه سواء كانت التركة أكثر من المسئلة أو أقل منها يخرج جزء السهم الذي تنجي به المسئلة القليلة حتى يصير مثل التركة الكثيرة وتخط به الكثيرة حتى يصير مثل التركة القليلة * واضرب في العدد الذي بدأ أو ظهر لك من القسمة لكل وارث سهمه الذي ظهر في يده أي يته الذي هو كيد يبدوا أي يخرج لك من ذلك الضرب نصيب منتظر أي مطلوب من التركة * وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه إذا كان خارج القسمة عددا صحيحا وإن كان يبد كسر فقد يصعب على المبتدى ان يضرب فيه ما يبد كل وارث إذا لم يستحضر عمل ضرب الكسور * أو ضربن أيها الطالب ان أردت وجها ثالثا سهم كل واحد من الورثة في جملة عدد التركة الذي أريد قسمه لهم دون وجود جاهد يتازعك في صحته وأقسم خارج الضرب على عدد المسئلة الأخيرة في الفريضة بدخل المسئلة إلى الأئمة التي تركت منها بالعمل المعروف عند أهل الحساب في حل الأعداد إلى أئمتها التي هي الأعداد الصغار الذي إذا ضرب بعضها في بعض خرج العدد المطلوب حله * وإن أردت أسهل من عمل الجمل أخذ عدد المسئلة الأولى وجميع الأعداد المضروبة في الأولى وفي جميع الجامعات التي قيل الأخيرة وحل ما فيه مرتبتان أو أكثر من تلك الأعداد واجمل المجموع أئمة المسئلة الأخيرة أذهي ناشئة من ضرب بعض تلك الأعداد في بعض شيئا فشيئا ورتب أيها الطالب تلك الأئمة بعد التركة للوضوعة بعد المسئلة كيف شئت إذا لزم فيها تقديم الأكبر بالأكبر وابتدى بعد ترتيبها بقسم خارج الضرب على الإمام الأخير في الوضع ثم أقسم الخارج الصحيح من القسمة على الإمام الذي قبله ثم كذلك إلى الإمام الأول يخرج لك صحيح بوضع تحت التركة واجمل تحت كل إمام ما بقي من القسمة وأجعل تحته صفرا ان أقسم العدد عليه كما اشتهر جميع ذلك في القسمة على الأئمة تهتد بذلك إلى طريق قسمة التركة لأربابها * وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه للمبتدئين إذ لا يعرض فيه عمل الكسور * وبيان عمل الوجه الثاني الذي قدمت فيه القسمة على الضرب في انثال السابق ان تقسم التركة التي هي ثمانية وأربعون على المسئلة التي هي أربعة وعشرون فيخرج لك جزء سهمها اثنين واضربه للأيم في الأربعة التي هي سهمها يخرج لها ثمانية واضربه للثنت في خمسة عشر يخرج لها ثلاثون واضربه للاربع في اثنين يخرج له أربعة واضربه للأيم في ثلاثة يخرج له ستة كاتقدم خروج ذلك لكل واحد بعمل الوجه الأول * ولو كانت التركة في المثال المذكور

ستين مثقالا وقسمتها على المسئلة الاخيرة التي هي أربعة وعشرون بعد حلها الى الاثنين وأربعة وثلاثة يخرج لك في جزء سهمها اثنان ونصف فلك أن تجعلها فوق المسئلة وتستعمل فيها ضرب التفكيك أي عزل الصحيح عن الكسر بأن تضرب ما بيد كل وارث في الصحيح وحده ثم تضربه أيضا في الكسر وحده بعمل ضرب الكسور الذي لا يتم الا بالقسمة على امام الكسر أو تأخذ قدر الكسر بما بيده وتجمع له الخارجين قدامه * ولك أن تبسط الصحيح مع الكسر وتجعل الخمسة التي هي بسطها فوق المسئلة وتضرب تلك الخمسة بما بيد كل وارث وتقسيم الخارج على امام الكسر فيخرج له نصيبه المجهول * فاذا أردت ضرب التفكيك فاضرب الاربعة التي ظهرت بيد الام في اثنين يخرج لك ثمانية اضربها أي الاربعة أيضا في نصف يخرج لك أربعة انصاف أقسمها على امام الكسر يخرج منها اثنان صحيحان فاجمعها الى الثمانية يجتمع للام عشرة ثم اضرب الخمسة عشر التي كانت بيد البنت في اثنين بثلاثين ثم اضربها أيضا في نصف بخمسة عشر نصفها وفيها اذا قسمت على الامام سبعة صحيحة ونصف فاجمعها الى الثلاثين يجتمع للبنت سبعة وثلاثون ونصف ثم اضرب الاثنين التي بيد الاخ في اثنين باربعة ثم اضربها أيضا في نصف بنصفين وفيها اذا قسمها على الامام واحد صحيح فاجمعها الى الاربعة يجتمع للاخ خمسة ثم اضرب الثلاثة التي بيد الم في اثنين بستة ثم اضربها أيضا في نصف بثلاثة انصاف وفيها اذا قسمت على الامام واحد صحيح ونصف فاجمعها الى الستة يجتمع للام سبعة ونصف هكذا

٦٠	٢٤	٣		١٢	
			ت	٣	زوجا
				٢	اما
١٠	٤			٦	بنتا
٣٧	١٥	١	بنتا	١	اخا
٥	٢				
٧	٣	١	عما		

ثم اجمع النصفين يخرج منهما واحد صحيح وادخل به تحت أحاد الصحيح واجمع الجميع يخرج لك مثل الستين المقسومة لهم * وبيان عمل الوجه الثالث الذي قدم فيه الضرب على القسمة في المثال السابق الذي كانت فيه التركة ثمانية وأربعين ان تضع التركة المذكورة بعد الاربعة والعشرين التي هي المسئلة الاخيرة * وتحل المسئلة الى ثمانية وثلاثة وتضعهما بعد

التركة ثم تضرب الاربعة التي هي سهم الام في التركة فيخرج لك اثنان وتسعون ومائة فتقسمها على الثلاثة التي هي الامام الاخيرة في الترتيب فيخرج أربعة وستون فتضع صفرا تحت ذلك الامام لا تقسام العدد عليه ثم تقسم ذلك الخارج على الامام الاول فيخرج لك ثمانية فتضع صفرا تحته أيضا وتعطي تلك الثمانية الصحيحة للام قدامها فهي نصيبها من التركة ثم تضرب الخمسة عشر التي هي سهم البنت في التركة فيخرج لك عشرون وسبعمائة فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج لها في نصيبها ثلاثون ثم تضرب الاثنين التي هي سهم الاخ في التركة فيخرج لك ستة وتسعون فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه أربعة ثم تضرب الثلاثة التي هي سهم الم في التركة فيخرج لك أربعة وأربعون ومائة فتقسمها على الامامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه ستة هكذا

٣	٨	٤٨	٢٤	٢		١٢	
					ت	٣	زوجا
						٢	اما
		٨	٤			٦	بنتا
		٣٠	١٥	١	بنتا	١	اخا
		٤	٢				
		٦	٣	١	عما		

فقد اتضح لك ان نصيب كل وارث في المثال السابق لا يختلف باختلاف الالوجه الثلاثة المذكورة في النظم فلك حينئذ ان تستعمل ماشئت من تلك الالوجه في سائر المسائل العارضة لك * وأصل كل واحد من الوجهين الآخرين الاعداد الاربعة المتناسية * اما الوجه الثالث في النظم فلا اشكال انه مستنبط من الاعداد المذكورة لان العمل المعروف

فما اذا جهل أحد الوسطين وعلمت الثلاثة الباقية أن يسطح الطرفان ويقسم الخارج على المعلوم من الوسطين فيخرج المجهول * فاذا جهل أحد الطرفين فقط يسطح الوسطان ويقسم الخارج على المعلوم من الطرفين فيخرج المجهول * وأما الوجه الثاني فهو مستبطن من تلك الاعداد أيضا لانه يصح فيها اذا جهل أحد الوسطين فقط أن يقسم أكبر الطرفين على المعلوم من الوسطين ويضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج المجهول * فاذا قدم في ترتيبها في جانب الام الاربعة التي هي سهمها ثم المسئلة ثم جعل حرف الجيم في موضع الثالث الذي هو النصيب المجهول ثم التركة هكذا ٤ - ٢٤ - ج - ٤٨ يصح في استخراج ذلك المجهول ان تسطح الطرفين بضرب السهم في التركة وتقسم الخارج على المسئلة المعلوم من الوسطين فيخرج لك النصيب المجهول الذي هو ثمانية ويصح ان تقسم أكبر الطرفين الذي هو التركة على المسئلة المعلوم من الوسطين وتضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج النصيب المجهول أيضا * وفي قسمة التركة أوجه أخرى منها أن تحل كل واحدة من المسئلة والتركة الى قيمتها ثم تسقط قيمة التركة من قيمة المسئلة ان وجد فيها جميع قيمة التركة ولو بحل الامام الكبير الى أئمة الصغار أو تسطيح الصغيرين ثم تقسم سهام كل وارث على ما بقي من أئمة التركة * ومنها أن توفق بين المسئلة والتركة ان كان بينهما اشتراك في بعض الأجزاء الصحيحة ثم تضرب سهم كل وارث في وفق التركة وتقسم الخارج على وفق المسئلة فيخرج نصيبه لان التصرف في الوفقين بالضرب والقسمة كالتصرف بهما في المجلتين * ومنها أن تقسم وفق التركة على وفق المسئلة وتضرب الخارج في سهم كل واحد فيخرج نصيبه وهذان الوجهان اذا روعي في المسئلة والتركة أقل الاوقاف يرجعان الى الوجه الثاني في النظم لانه اذا نظرت في المثال السابق بين الاربعة والعشرين التي هي المسئلة وبين الثمانية والاربعة التي هي التركة وجدت بينهما توافقا بثلاث الثمن فيكون وفق المسئلة واحدا وفق التركة اثنين فاذا ضربت سهم كل واحد في وفق التركة أعطيت له الخارج قدامه اذا لافائدة في القسم على الواحد الذي هو وفق المسئلة وكذلك وفق التركة في الوجه الاخير من هذين الوجهين اذا لافائدة في قسمه على الواحد الذي هو وفق المسئلة فيؤل الامر الى أن سهم كل وارث في ذلك المثال بضرب في اثنين ويعطى له الخارج في جميع تلك الالوجه الثلاثة التي اختلف مبدأ أعمالها لا غابتها * ومنها أن تقسم المسئلة الكثيرة عن التركة القليلة أو تسمى المسئلة منها اذا زادت عليها التركة وتقسم على الخارج ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه كما اذا سمينا في المثال السابق عدد المسئلة من التركة فيكون نصفا فتقسم عليه سهم كل واحد قسمة الكسور فيخرج له ما تقدم * ويان ذلك في الاربعة التي هي سهم الام أن تضع صورة القسمة هكذا ٤ على نصف فتقول العمل في قسمة الكسور أن يضرب بسط كل من المقسومين في امام الآخر ويقسم خارج المقسوم على خارج المقسوم عليه وبسط الصحيح نفسه وامامه واحد مقدر تحت وبسط المفرد ما فوق امامه فنضرب حينئذ الاربعة التي هي بسط المقسوم في اثنين امام المقسوم عليه فيكون خارج المقسوم ثمانية ثم تضرب الواحد الذي هو بسط الكسر في الواحد المقدر تحت الصحيح فيكون خارج المقسوم عليه واحدا ثم تقسم تلك الثمانية على الواحد فيخرج ثمانية لان المقسوم على واحد يبقى على حاله فلا ينتقص بالقسمة لعدم وجود مشارك له في العدد ولذلك يقال لا فائدة في القسمة للواحد فتكون الثمانية حينئذ هي نصيب الام من التركة وقس على ذلك سهام بقية الورثة * ومنها أن تقسم وفق المسئلة على وفق التركة قسمة حقيقية أو تسمية وتقسم على الخارج ما بيد كل وارث كما اذا سمينا في المثال السابق الاربعة التي هي سدس المسئلة من الثمانية التي هي سدس التركة فيخرج لنا نصف فتقسم عليه ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه وهذا الوجه مخالف لما قبله في المبدأ أو موافق له في الغاية لان استعمال القسمة

في الوفقين كاستعمالها في الجملتين * ومنها أن تسمى سهم كل وارث من المسألة وتضرب الكسر الخارج لكل واحد في التركة ضرب الكسور الذي كان العمل فيه ضرب بسط أحد المضروبين في بسط الآخر وتقسم الخارج على جميع الأئمة فيخرج له نصيبه منها وهذا الوجه يرجع إلى طريق النسبة السابق في النظم اذ لا فرق من جهة المعنى والعمل بين أن تأخذ كسور النسبة من التركة كما تقدم وبين أن تضرب كسور النسبة في التركة لأن ضرب الكسر في الصحيح معناه أخذ قدر ذلك الكسر من الصحيح أو تكرير الكسر بقدر افراد ذلك الصحيح والعمل فيهما معا هو ضرب البسط في البسط وقسم الخارج على الأئمة فلا فرق بينهما حيثئذ لا في اللفظ فقط * ومنها أن تقسم المسألة على سهم كل وارث وتقسم على الخارج لكل وارث جملة التركة فيخرج نصيبه كالوقسمنا المسألة السابقة على الاربعه سهم الام فيخرج ستة فتقسم عليها التركة فيخرج لها ثمانية * ومنها أن توفق بين المسألة وسهم كل وارث وتضرب وفق السهم في التركة وتقسم الخارج على وفق المسألة فيخرج نصيبه * ومنها أن تسمى الواحد من التركة وتأخذ مثل الخارج من المسألة وتقسم الجزء المأخوذ من المسألة على سهم كل وارث بقسمة الكسور فيخرج نصيبه من التركة * وجملة ما ذكرناه من الوجوه في قسمة التركة خمسة عشر وجها أربعة في النسبة وأحد عشر في غيرها * وفي قسمتها أوجه أخرى فلا نطيل بذكرها ثم أشار إلى كيفية ترتيب الأئمة اذا كان في التركة كسر مع كيفية اختبار عمل القسمة التي كان فيها كسر هل هو صحيح أم لا بقوله

﴿وَإِنْ يَكُنْ فِي الْمَالِ نَوْعٌ كَسَرٍ * فَضَعْ قِيَمَهَا إِمَامَ الْكَسَرِ﴾
 ﴿ثُمَّ كُسُورُكَ الْأَخِيرَةَ أَقِيمْ * عَلَى إِمَامِهَا وَمَا بَدَأَ أَعْلَمْ﴾
 ﴿وَادْخُلْ بِهِ تَحْتَ إِمَامٍ قَبْلُ * وَأَقْبَلْ كَذَا حَتَّى يَتِمَّ الْكُلُّ﴾
 ﴿وَادْخُلْ بِمَا خَرَجَ تَحْتَ أَوَّلِ * مَرَاتِبِ لِمَالٍ وَاجْتَمَعَ يَنْجَلِ﴾
 ﴿وَضَعْ عَلَى إِمَامِ ذَلِكَ الْكَسَرِ * فَضْلاً يُمَازِلُ كَسَرَ مَالٍ فَادِرِ﴾

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن في المال المتروك الذي أريد قسمه للورثة نوع من كسر أي من كسر وكان ذلك النوع مفرداً أو متناسباً فضع أيها الطالب امام ذلك الكسر قِيَمَهَا أي قبل آية المسئلة الاخيرة التي أمرك أولاً بترتيبها كيف شئت فان كان امام ذلك الكسر متعددا فرتب أئمته بعد جدول المال كما رتب في كسر المال ورتب بعدها أئمة المسألة كيف شئت واضرب سهم كل وارث في بسط المال مع كسره واقسم الخارج على الامام الاخير وضع الفضل تحته قدام صاحبه واقسم الصحيح على الامام الذي قبله ثم كذلك إلى الامام الاول فما خرج من القسمة عليه هو صحيح يوضع في جدول المال * وإن عبر طالب القسمة عن الكسر الذي كان في المال بكسر ميمض أو مختلف أو مستثنى مقطوع أو متصل فاردده إلى فرداً ومنتهسب بترتيب جميع أئمته كيف شئت تحت خط واحد واقسم بسطه الذي يستخرج بعمله المعروف في فن الحساب على تلك الأئمة مبتدئاً بالاخير ثم بالذي قبله كما لو قال في المختلف ربع وثمن فانك تضرب بسط كل في امام الآخر وتجمع الخارجين وتقسم الاثني عشر الجمجمة منها على الامامين الموضوعين تحت خط واحد ويرجع

الى ثلاثة اثمان واختصر أيضا ما عرض لك من مفرد أو منتسب اذا كان يبق بسطه ومسطح أئمة المنزل منزلة الامام الواحد اشتراك في بعض الاجزاء الصحيحة بازالة ذلك الاشتراك بتسميته وفق البسط من وفق المسطح كما اذا عبر الطالب بثلاثة ارباع وثلاث ربع فيسطه عشرة ومسطح اماميه اثني عشر وهما متوافقان بالنصف قسم الخمسة نصف البسط من الستة نصف المسطح فيرجع ذلك الكسر الى خمسة أسداس وهي أقرب من الاصل وبمد الفروغ من عمل قسمة التركة السالبة من الكسر أو المشتعلة عليه اقسام أيها الطالب كسورك الاخيرة في القرية المارضة لك على امام تلك الكسور التي تنسب اليه فوقها واعلم قدر ما بدا أي خرج لك من قسمتها عليه وادخل به أي بذلك الخارج تحت جدول امام كائن قبل ذلك الامام واجمه الى ما فوقه من الكسور واقم الجمة على امامها وافعل كذا أي مثل هذا العمل المذكور حتى يتم أو يكمل الشكل أي جميع الأئمة وادخل بما خرج من القسمة على الامام الوالي جدول المال تحت أول مراتب كائنة للمال المقسوم لهم واجمع ما دخلت به الى ما فوق من الصحيح يتجمل أي يخرج لك قدر المال ان صبح عمالك وان لم ينقسم بعض الكسور على امامها فقد وقع لك الخطأ في عمل قسمة التركة فاعده حتى تنقسم جميع الكسور على أئمتها ويكون الخارج الصحيح مثل المال المقسوم * وهذا اذا لم يكن في المال كسر وأما ان كان فيه كسر فلا بد أن تنقسم الكسور على أئمة المسألة أيضا وأما آية الكسر المتقدمة في الوضع فلا بد أن يفضل من القسمة عليها مثل الكسر الذي كان في المال فيوضع فضل كل امام فوقه لينظر هل خرج في القسمة مثل المال مع كسره الخ * والى هذا أشار بقوله وضع أيها الطالب على امام ذلك الكسر الموضوع بعد جدول المال فضلا من القسمة عليه كان امامة متجدا أو متعددا بماثل ذلك الفضل الموضوع فوق أئمة الكسر لينسب اليها كسر مال قد وضع في جدول المال ان صبح ذلك قادر أي فاعرف أيها الطالب جميع ما ذكرته لك * مثال ما اذا كان في التركة كسر مسئلة من مات عن زوجة وأم وابن وترك ثلاثين مثقالا وخمسي مثقال أو ربع خمس المثقال فاذا أردت عملها بالوجه الاخير في النظم لانه أسهل من غيره في مثل هذا المثال فصحيح المسئلة من أربعة وعشرين واعط الزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبن سبعة عشر واجعل بعدها التركة المذكورة بكسرها ورتب بعدها امامي الكسر كما كانا في الاصل ورتب بعدها امامي المسئلة كيف شئت ثم ابسط التركة بضرب الثلاثين في سطح امامي الكسر واجمع الخارج الى التسعة الخارجة من ضرب ما فوق الخمسة في الاربعة واجمع الخارج الى الواحد فوقها فيخرج في بسطها تسعة وسائة واجعلها فوق المسئلة والضرب فيها ما بيد كل وارث واقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئا بالايخ ثم بالذي قبله ثم كذلك الى أولها واجعل فضل كل امام تحته قدام صاحبه يخرج الزوجة ثلاثة مثاقيل وأربعة أحماس مثقال وثمن ربع خمس المثقال * وللأم خمسة مثاقيل وربع خمس مثقال وأربعة أثمان ربع خمس المثقال والابن أحد وعشرون مثقالا وخمسا مثقال أو ثلاثة ارباع خمس المثقال وثلاثة اثمان ربع خمس المثقال * ثم اختر عمالك بان تجمع كسور الاخيرة التي كانت تحت الثمانية وتقسّمها على امامها الذي نسبت اليه فيخرج واحد فتدخل به تحت جدول الذي قبله وتجمعه الى الكسور فوقه وتقسّم الخمسة الخمسة منها على امامها فيخرج واحد وبقي واحد فتضع الباقي فوق الاربعة وتدخل بالخارج تحت جدول الخمسة وتجمعه الى ما فوقه وتقسّم السبعة الخمسة على امامها فيخرج واحد وبقي اثنان فتضع الباقي فوق الخمسة وتدخل بالخارج تحت آحاد المال وتجمعه الى ما فوقه فيخرج لك مثل الثلاثين الصحيحة ثم تنظر الى الفضل الموضوع فوق الامامين الاولين فينسب اليهما فتجده مثل كسر المال فتعلم بذلك صحة عمالك فتخبر

١	٢	٦٠٩			
٣	٨	٤	٤	٢٤	
٠	١	٠	٤	٣	زوجة
٠	٤	١	٠	٢	اما
٠	٣	٣	٢	٢١	ابنا

حينئذ كل واحد ياتيه قد خرج له ما تقدم وهذه صورتها
وترتيب الأئمة على الوجه الموصوف هو الأسهل على المبتدئ
وأما من عرف عمل ميزان الكسر ويزن به فضل القسمة
الموضوع فوق الأئمة مع الكسر الذي كان في المال ليعرف
هل هما مئانلان أم لا فله أن يرتب مجموع الأئمة كيف شاء ثم

يضرب ما بيد كل وارث في بسط التركة ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئا بالآخر ثم يقسم كسور كل
امام عليه ويضع الفضل فوقه ويدخل بالخارج تحت جدول ما قبله ثم وزن مجموع الفضل المنسوب الى الأئمة
تحت مع كسر المال بان يضرب بسط كل من الكسر في مسطح أئمة الآخر فينظر الى الخارجين فان تمانلا
فالكسيران مئانلان في القدر وان اختلفا في الصورة فعمله حينئذ صحيح وان اختلف الخارجان فقد وقع
الخطأ في عمله فيعيده حتى يحصل له ثل ولو قدمت حينئذ في أئمة المال المذكور ثمانية ثم خمسة ثم أربعة
ثم ثلاثة وضربت ما بيد كل وارث في بسط التركة وقسمت الخارج على تلك الأئمة كما تقدم يخرج الزوجة
ثلاثة وستة أثمان وخمسا ثمن وربع خمسين الثمن واللام خمسة وثلاثة أثمان ثمن وللابن أحد وعشرون
وأربعة أثمان وخمسا ثمن وربع خمس الثمن وذلك مثل ما خرج لهم بالمثل الاول في القدر
وهذه صورتها

٣	٤	٥	٨	٣٠	٢٤	
	١	٢	٦	٣	٣	زوجة
		٣		٦	٤	اما
	٣	٢	٤	٢١	١٧	ابنا

* واختبر ذلك بان تقسم الارباع على امامها فيخرج واحد
فتدخل به تحت جدول الخمسة وتجمعه الى ما فوقه وتقسم
الاجتمع على امامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع
الفضل فوقه وتدخل بالخارج تحت جدول الثمانية وتجمعه

الى ما فوقه وتقسم الاجتمع على امامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع الفضل فوقه وتدخل بالخارج
تحت احدى التركة وتجمعه الى ما فوقه فيخرج مثل التركة ثم وزن مجموع الفضل مع كسر المال بان تضعها هكذا
٣٣ على ٤٨ مع ١٢ على ٤٤ ثم تضرب بسط الاول في مسطح امامي الثاني فيخرج لك ستون وثلاثة ثم
تضرب بسط الثاني في مسطح امامه الاول فيخرج مثل الخارج الاول فتعلم بذلك صحة عملك فيقول بعد
ذلك لكل واحد قد خرج لك ما تقدم من الصحيح والكسر * ولك أن تستعمل في ذلك وجهها آخر
وهو أن تصير مجموع التركة من جنس أى كسر كان فيها بان تبسطها كما تقدم واجعل بسطها الذي هو تسعة
وسمائة عوضا عنها بعد المسئلة وتضرب ما بيد كل وارث في ذلك البسط وتقسم الخارج على امامي المسئلة
للموضوعين بعد البسط فيخرج الزوجة ستة وسبعون وثمن واللام واحد ومائة وأربعة أثمان وللابن واحد
ومائة وأربعة أثمان وللابن واحد وثلاثون وأربعمائة وثلاثة أثمان هكذا

٣	٨	٦٠٩	٢٤	
	١	٧٦	٣	زوجة
	٤	١٠١	٤	اما
	٣	٤٣١	١٧	ابنا

ولكن لا تتوهم ان تلك الكسور كسور المثقال كما في الوجهين
السابقين بل هي فرد من افراد البسط المقسوم لهم هي كل فرد من
البسط يقال فيه هو ربع خمس المثقال لانه الادر في التركة * فاذا
أردت حينئذ ان تعرف مال كل واحد من المثاقيل وكسور المثقال

فاقسم العدد الصحيح الذي خرج لكل واحد على امامى الكسر الذى كان فى التركة يخرج له ما فى ذلك الصحيح من المناقيل وكسور المثقال ثم الحق بهذه الكسور ماخرج له فى الفريضة من الكسور واجعل خط الجميع واحدا ليكون المجموع كسرا واحدا منتسبا فيخرج لكل واحد مثل ما تقدم له فى الوجه الاول من المناقيل وكسورها فيرجع هذا الوجه حينئذ الى الاول بعينه ولا سهولة فيه كما زعم بعضهم * وما قدم الناظم ان ترتيب الائمة التى يقسم عليها خارج الضرب فى الوجه الاخير يصح فيه كل ما اراده القاسم من تقديم الاكبر فالأكبر أو الاصغر فالاصغر أو غيرها أشار الى الوجه الاحسن فى ترتيبها بقوله

﴿ وَالْوَجْهُ الْأَخْسَنُ لِدَا التَّرْتِيبِ * تَقْدِيمُ مَا يُدْنِي إِلَى الْمَرْغُوبِ ﴾

﴿ فَقَدَمَ مَنْ مِثْلَ أَيْمَةٍ بَدَتْ * لِيَقْدِرَ أَجْزَاءُ بِعَوْدٍ وَجِدَتْ ﴾

﴿ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا لِدَا الْأَيْمَةِ * مَسْئَلَةٌ أَخِيرَةٌ مُنْجَلَةٌ ﴾

فأقول فى تفسير ذلك والوجه الاحسن عند أهل هذا الفن لعمل الترتيب أى ترتيب أئمة المسئلة الاخيرة بعد التركة ليقسم عليها خارج الضرب فى الوجه الاخير من أوجه قسمة التركة تقديم ما يندى أى ما يقرب ويوصل من الأئمة فى حال ترتيبها الى فهم كسورها الذى هو مرغوب أرباب التركة ليكون كسورها على ذلك الترتيب موجودة فى الخارج معروفة عندهم لموافقة كسورها ما تقع به معاملة الناس ومفاصلتهم فى صنف المال المقسوم لهم * فاذا أردت أبها الطالب ذلك فقدم فى ترتيب أئمة المسئلة على وجه يوافق ما تقع به المفصلة مثل أئمة بدت أى ظاهرة وثابتة لقدر عدد أجزاء صغيرة صحيحة موجودة فى فرد واحد من أفراد الصنف الذى أراد قسمه للورثة * وتلك الاجزاء تختلف باختلاف ذلك الفرد الذى تنسب اليه الكسور * وذلك كفلس معروف للنفود * وخراب المكيل * وأصابع للجبل أو القصب المذروع به ونحو ذلك ان كان مثلاً أى فى كل واحد من أئمة تلك الاجزاء موجودا فى أئمة مسألة أخيرة فى الفريضة منجلة أى قابلة للحل لكونها غير أصم سواء حصلت المائلة بينهما ابتداء أو بعد تسطيط بعضها الى ما تركب منه لانه يصح أن يصير امامين اماما واحدا بضرب أحدهما فى الآخر اذا كان خارج الضرب أقل من عشرة وان نحل الامام الواحد الى مائتين صغيرين أو أكثر اذا تعلق الفرض بذلك ولكن يقدم فى ترتيب أئمة تلك الاجزاء ما يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرها كوزونات ثم فلس أو أصواع ثم خراب أو أذرع ثم أشبار ثم أصابع وترتيب ما بقى من أئمة المسئلة كيف شئت ان زادت أئمتها على أئمة تلك الاجزاء * واعلم ان الاجزاء الصغيرة الصحيحة التى تكون فى الفرد الصحيح الذى هو واحد من أفراد المقسوم تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة واختلاف الشئ المقسوم * فنقال الفضة المراكشى فيه من الفلوس الجديدة ستون وتسعمائة * وأئمتها ثمانية وخمسة وستة وأربعة * ومقال الفلوس المراكشى ثلاثمائة فلس جديد * وأئمتها خمسة واثنتان وستة وخمسة * وأوقية الفضة المراكشية فيها ستة وتسعون فلسا جديدا * وأئمتها أربعة وثمانية وثلاثة * وأوقية الفلوس المراكشية فيها ثلاثون فلسا جديدا * ولها امامان ستة وخمسة * والموزونة المراكشية فيها أربعة وعشرون فلسا جديدا * وامامها ثمانية وثلاثة * والقطار المراكشى فيه من الاوقى ستمائة وألف وأئمتها خمسة وخمسة أخرى وأربعة وثلاثون * والفرارة المراكشية

فيها من الحبوب عشرون وثلاثمائة * واثمها خمسة وأربعة وثمانية واثنان * ومثقال الفضة الجزولى
 فيه من الحبوب ستون وتسماية واثمها ثمانية وخمسة واثنان وأربعة * وأوقية الفضة الجزولية فيها من
 الحبوب ستون ومائة واثمها ثمانية وخمسة وأربعة * والموزونة الجزولية فيها أربع وعشرون حبة وامامها
 ستة وأربعة * والغرارة الجزولية فيها ستمائة قبضة وهي اناء صغير يكون فيه ملاء الكف الواسعة واثمها
 ستة وخمسة وأربعة وخمسة * وأما الحبل أو القصب ففي كل ذراع منه أربعة وعشرون أصبعا فاذا كان
 في الحبل ثمانية أذرع ففيه من الاصابع اثنان وتسعون ومائة واثمها ثمانية واثنان وأربعة وثلاثة وان كان
 فيه عشرة أذرع ففيه من الاصابع أربعون ومائتان واثمها خمسة واثنان مرتين وأربعة وثلاثة * وقس
 على هذه الانواع الاثنى عشر غيرها في كل بلد فاذا عرفت عدد الاجزاء الصغيرة التي كانت في كل فرد من
 الانواع المذكورة وعرفت ائمة تلك الاجزاء وطلب منك الورثة أن تقسم لهم نوبا من تلك الانواع على
 قدر موارثهم فصحح مسائل فريضتهم الى آخرها كما تقدم ثم احلل المسئلة الاخيرة الى ائمتها * ثم انظر
 بين ائمة تلك المسئلة وبين ائمة اجزاء فردا من النوع الذي أريد قسمه لهم تجد أمرها لا يخلو من ثلاثة
 أقسام * أحدها أن تكون جميع ائمة تلك الاجزاء موجودة في ائمة المسئلة ولو بعد تسطيع بعضها أو حل
 بعضها الى ما تركب منه * والثاني أن يوجد بعض ائمة الاجزاء في ائمة المسئلة دون بعض سواء كانت
 البعض الموجود فيها متجدا أو متعددا * والثالث الا يوجد شيء من ائمة الاجزاء في ائمة المسئلة سواء كانت
 المسئلة منحللة أو عددا أصم * وهذان القسمان سيأتى الكلام عليهما في النظم * وأما القسم الاول الذي
 تقدم الكلام عليه في النظم فلا يحتاج الى أن تزيد فيه شيئا من ائمة الاجزاء لوجود ما يماثل كل واحد
 منها في ائمة المسئلة * وانما يحتاج الى أن تقدم من ائمة المسئلة ما يماثل ائمة الاجزاء ولو بالتسطيع
 أو الحل ورتبها على وجه يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرها ان كان في أجزاء الفرد كبير وصغير
 بحسب معاملة الناس ثم ترتب ما بقي من ائمة المسئلة بعد ذلك كيف شئت * ثم اضرب ما بيد كل وارث
 في المال وتقسم الخارج على المائة مبتدئا بالآخر كما تقدم * فان كان المال المقسوم حينئذ مناقيل الفضة
 المراكشية وكان جميع ائمة الاجزاء الممثال السابقة موجودة في ائمة المسئلة فقدم من ائمة المسئلة الائمة
 الاربعة التي تماثل ائمة الاجزاء ورتبها هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ورتب ما بقي بعد ذلك
 من ائمة المسئلة كيف شئت ليكون الاولان امامي أربعين عدد موزونات الممثال فاكتب ما استخرجته من
 كسورها بالعمل المذكور بفلوس جديدة * مثال ذلك ما اذا مات رجل مراكشي عن مائة مثقال من الفضة
 وترك زوجة وأما وابنين وبناتا منها ولم يقسم ذلك حتى ماتت تلك البنت عن أمها وأخوها المذكورين
 وزوج وبنت * فاذا أردت عملها فصحح الاولى من عشرين ومائة والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها
 من ثمانين وثمانية وأربعين ثم اجعل بعدها التركة المذكورة ثم احلل المسئلة الاخيرة الى ثمانية وخمسة وستة
 وأربعة تجد جميع ائمة الاجزاء في ائمة المسئلة فقدم حينئذ من ائمة المسئلة ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم
 أربعة ثم ضع بعدها الثلاثة الباقية من ائمة المسئلة ثم اضرب ما بيد كل وارث في المائة التي هي التركة واقسم
 الخارج على الائمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوج أربعة عشر مثقالا وأربع وثلاثون موزونة خارجة
 من ضرب ما تحت الثمانية في الخمسة وجمع الخارج الى ما تحت الخمسة وعشرة أفلس جديدة خارجة من
 ضرب ما تحت الستة في الاربعة وجمع الخارج الى ما تحت الاربعة وثلاثا فلس جديد وهما اللذان تحت
 الاخير وللأم ستة عشر مثقالا وست وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع
 الخارج الى ما تحت الثاني وستة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج

الى ما تحت الرابع ولكل واحد من الابنين ثمانية وعشرون مثقالا وستة وثلاثون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني واثنا عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ما تحت الرابع وثلاث فلس جديدا وهما اللذان تحت الاخير * وللزوج ثلاثة مثاقيل واحد عشر موزونة خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وستة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وللبنت سبعة مثاقيل وثلاث موزونات وهي التي تحت الامام الثاني وثمانية أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وقد انكسر عليهم فلسان جديدان فقط وهما المدخول بهما تحت الاربعة هكذا

٣	٤	٦	٥	٨	١٠٠	٢٨٨٠	٢٤		١٢٠
٢	٢	٢	٤	٦	١٤	٤٢٨	٤	اما	زوجة ١٥
		٤	١	٥	١٦	٤٨٠			اما ٢٠
٢	٢	٥	١	٧	٢٨	٨٣٣	١	اخا ش	ابنا ٣٤
٢	٢	٥	١	٧	٢٨	٨٣٣	١	اخا ش	ابنا ٣٤
								ت	بننا ١٧
		٤	١	٤	٣	١٠٢	٦	زوجة	
		٢	٣		٧	٢٠٤	١٢	بننا	

وان كان المقسوم مثاقيل الفلوس الجديدة المراكشية وكانت أئمة أجزاء مثاقيلها التي هي خمسة واثنا وستة وخمسة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها حينئذ أربعة أئمة خمسة ثم اثنين ثم ستة ثم خمسة ثم

ضع ما بقي في أئمتها بعد ذلك ليكون الاولان أمامي عشرة عدد اواقى المثقال فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب باواقى الفلوس الجديدة ويكون الباقيان أمامي ثلاثين عدد فلوس الاوقية الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بذلك العمل بفلوس جديدة واكتب ما كان بعد تلك الأئمة الاربعة بكسور فلس جديد وان كان المقسوم اوقي الفضة المراكشية وكانت أجزاء تلك الاوقية التي هي أربعة وثمانية وثلاثة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمة المسألة ثلاثة أئمة أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك ليكون الاول عدد موزونات الاوقية فاكتب حينئذ ما غمته من الكسور موزونات ويكون الباقيان أمامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة * واكتب كسور ما كان بعد تلك الأئمة الثلاثة بكسور فلس جديد * وان كان المقسوم اواقى الفلوس الجديدة المراكشية وكان أما ما أجزاء تلك الاوقية وهما ستة وخمسة موجودين في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها امامين ثمانية ستة ثم خمسة ليكونا أمامي ثلاثين عدد فلوس الاوقية الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب كسور ما كان بعد الامامين المذكورين بكسور فلس جديد * وان كان المقسوم موزونات مراكشية وكان امام الأجزاء الموزونة ثمانية وثلاثة موجودين في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها امامين ثمانية ثم ثلاثة ليكونا أمامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب ما كان بعدها بكسور فلس جديد * وان كان المقسوم قناطر الصوف المراكشية وكانت أئمة أجزاء القنطار التي هي خمسة مرتين وأربعة وثمانية واثنا موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها خمسة أئمة خمسة ثم خمسة أخرى ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك لتكون الأئمة الثلاثة الاولى أئمة مائة عدد ابطال القنطار فاكتب ما استخراجته من كسور تلك

الائمة الخمسة يكسور الثلاثة بعمل بسط المنتسب بارطال ويكون الباقيان امامي ستة عشر عدداً وافي
 الرطل فاكتب ما استخراجته من كسورها بذلك العمل باواق واكتب ما كان بعد تلك الائمة الخمسة بكسور
 الائمة * وان كان المقسوم عرائر الزرع المرأ كشية وكانت أئمة أجزاء الفرارة التي هي خمسة وأربعة وثمانية
 واثان موجودة في أئمة المسئلة العارضة فقدم من أئمتها أربعة أئمة خمسة ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع
 ما بقى من أئمتها بعد ذلك ليكون الاولان امامي عشرين عدد اصواع الفرارة فاكتب ما استخراجته من
 كسورها بعمل بسط المنتسب باصواع ويكون الباقيان امامي ستة عشر عدداً خراب الصاع فاكتب
 ما استخراجته من كسورها بذلك العمل بخراب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الخروبة وان كان في أئمتها
 ثمانية أخرى فضعها بعد الاثنين ليكون ماتحتها اثمان الخروبة لانها موجودة في الخارج واكتب ما كان بعد
 ذلك بكسور ثمن الخروبة * وان كان المقسوم مثاقيل القضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء المثقال التي هي
 ثمانية وخمسة وستة وأربعة موجودة في أئمة الجزولية العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم خمسة
 ثم ستة ثم أربعة * ورتب ما بقى من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي أربعين عدد موزونات
 المثقال فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بموزونات ويكون الثالث عدد دراهم الموزونة
 فاكتب ماتحتها بدراهم ويكون الرابع عدد حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك
 بكسور حب * وان كان المقسوم اواق القضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء الاوقية التي هي ثمانية وخمسة
 وأربعة موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها ثلاثة أئمة ثمانية ثم خمسة ثم أربعة ثم رتب ما بقى
 من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي أربعين عدد دراهم الاوقية فاكتب ما استخراجته من
 كسورها بعمل بسط المنتسب بدراهم ويكون الثالث عدد حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب
 ما كان بعد ذلك بكسور حب * وان كان للمقسوم موزونات جزولية وكان اما ما لجزاء الموزونة وها
 ستة وأربعة موجودين في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها امامين ستة ثم أربعة * ورتب ما بقى من
 أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الاول عدد دراهم الموزونة فاكتب ماتحتها بدراهم ويكون الثاني عدد
 حبوب الدرهم فاكتب ماتحتها بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور حب * وان كان المقسوم عرائر
 الزرع الجزولية وكانت أئمة أجزاء الفرارة التي هي ستة وخمسة وأربعة وخمسة موجودة في أئمة المسئلة
 العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ستة ثم خمسة ثم أربعة ثم خمسة ورتب ما بقى بعد ذلك كيف شئت
 ليكون الاولان امامي ثلاثين عدد اصواع الفرارة فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب
 باصواع ويكون الثالث عدد الآنية الأربعة التي كانت في الصاع فاكتب ماتحتها بقبضات واكتب ما كان
 بعد ذلك بكسور القبضة التي هي اناء صغير * وان كان المقسوم أرضاً مذروعة بحبل أو قصب فقدم من
 أئمة المسئلة العارضة لك مثل عدد أئمة الأذرع التي كانت في ذاك الحبل أو القصب ثم اثنين ليسكرنا عدد
 شبري الذراع ثم أربعة وثلاثة ليسكونا امامي اثني عشر عدد الاصابع التي كانت في الشبر فان كان ذلك
 الحبل أو القصب ثمانية أذرع وكانت أئمة أجزاء الحبل أو القصب التي هي ثمانية واثان وأربعة وثلاثة
 موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة * ورتب
 ما بقى من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الامام الاول عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ماتحتها
 بالأذرع ويكون الثاني عدد شبري الذراع فاكتب ماتحتها بالاشبار ويكون الباقيان امامي اثني عشر عدد
 أصابع الشبر فاكتب ما استخراجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بالاصابع واكتب ما كان بعد ذلك
 بكسور الاصابع * وان كان فيه خمسة عشر ذراعاً وكانت أئمة أجزائه التي هي خمسة وثلاثة واثان

وأربعة وثلاثة موجودة في أئمة المسئلة العارضة لك فقدم من أئمة المسئلة خمسة أئمة خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة * ورتب ما بقي من أئمة المسئلة بعد ذلك كيف شئت ليكون الاولان امامي خمسة عشر عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب باذرع ليكون الثالث عدد شبري الذراع فاكتب ما تحته بالاشبار ويكون الباقيان امامي اثني عشر عدد أصابع الشبر فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بالاصابع واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الاصابع * مثال هذا النوع الاخير ما اذا كانت المائة المتروكة في المثال السابق مائة قصب وفيه خمسة عشر ذراعا فانك تحل المسئلة كما تقدم الى ثمانية وستة وخمسة وأربعة وثلاثة ثم تقابل بينها وبين أئمة أجزاء القصب السابقة فتجد خمسة وأربعة وثلاثة في كل من الأئتين * ثم تحل الستة من أئمة المسئلة الى ثلاثة واثنين فتجد مثلها في أئمة الاجزاء فتعلم بذلك أن جميع ائمة الاجزاء موجودة في ائمة المسئلة وزادت ائمة المسئلة على ائمة الاجزاء بثمانية فقدم من أئمة المسئلة حينئذ خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة ثم ضع الثمانية الباقية بعد ذلك واضرب ما يسد كل واحد في المائة واقسم الخارج على جميع ائمة مبتدئا بالاخير كما تقدم يخرج للزوجة أربعة عشر قصباً واثنا عشر ذراعاً من قصب آخر خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني وشبر وهو الذي تحت الثالث وعشرة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج الى ما تحت الخامس وللأم ستة عشر قصباً وعشرة أذرع خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني ولكل واحد من الابن ثمانية عشر وون قصباً وثلاثة عشر ذراعاً خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وشبر وهو الذي تحت الثالث وثمانية أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج الى ما تحت الخامس وأربعة أمثال أصبع وهي التي تحت الاخير وللزوج ثلاثة أقصاب وثمانية أذرع خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما تحت الثاني وثلاثة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وللبنت سبعة أقصاب وذراع وهو الذي تحت الثاني وستة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وقد انكسر على الابن أصبع واحد مدخول به تحت جدول الامام الخامس هكذا

٨	٣	٤	٢	٢	٥	١٠٠	٢٨٨٠	٢٤	١٢٠	
	١	٣	١		٤	١٤	٤٢٨	٤	١٤	زوجة
		٢		١	٣	١٦	٤٨٠		٢٠	اما
٤	٢	٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	٣٤	ابن
٤		٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	٣٤	ابن
									١٧	بنت
		١		٢	٢	٣	١٠٢	٦		زوجة
		٢		١		٧	٢٠٤	١٢		بنت

وقس على مثال النوع الاول ومثال هذا النوع الاخير أمثلة الانواع المذكورة مثل العمل المذكور فيها واقل أيضا في أئمة كل نوع آخر اذا أردت أن تقسمه لاربابه الشركاء فيه وأئمة مسئلتهم يخرج كسورهم معلومة القدر بلا مشقة ثم أشار الى عمل يتوصل به الى استخراج الكسور معروفة معلومة القدر اذا لم يوجد شيء من أئمة أجزاء الفرد الواحد في أئمة المسئلة أو وجد فيها بعض أئمة الاجزاء دون بعض بقوله

﴿ وَحَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ بِهَا أَوْ وَجِدَ * بَعْضُ قَطْعٍ فَرَدَّ بِهَا مَا دُنِيَ ﴾
 ﴿ وَسَطَحَنَ مَا زِدَتْهُ ثُمَّ أَضْرَبَ * خَارِجَةً فِي الْمَالِ أَيْضًا نُصِبَ ﴾
 ﴿ وَمَا بَدَأَ ضَعْفُهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ * وَأَضْرَبَ بِهِ وَأَقْسَمَ عَلَى الْاُئِمَّةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك أى وحيث لم يوجد مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب اليه الكسور أى لم يوجد واحد منها بها أى في أئمة المسئلة كانت منحلة أو أصم لأنها تكون حينئذ انما واحداً أو وجد في أئمة المسئلة بعض من أئمة الاجزاء فقط دون بعض سواء كان البعض الموجود فيها متجداً أو متعدداً فرداً بها الطالب عنده بها أى في أئمة المسئلة ما فقد أى ما عدم وجوده من أئمة الاجزاء في أئمة المسئلة وهو جميع أئمة الاجزاء في القسم الاول منها و بعضها في القسم الاخير وقدم في ترتيب مجموع الأئمة المزیدة والاصلية مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب اليه الكسور على وجه يستخرج منه أكبر الاجزاء ثم أصغرهما كما تقدم في القسم السابق * ثم رتب بعدها كيف شئت ما بقي من أئمة المسئلة العارضة لك في القسمين معاً وسطحن أيها الطالب بعد الفراغ من ترتيبها ما زدته من امامين أو أكثر أى ضربن بعض الأئمة المزیدة في بعض * ثم اضربن أيضاً خارج تسطیح جميع الأئمة المزیدة في عدد المال الذي أردت قسمه لهم كما تضرب فيه الامام الواحد المزید أيضاً نصب أى توافقي الصواب في عملك والعدد الذي بدأ أى خرج من ضرب ذلك الخارج في المال تضعه على المسئلة الاخيرة فيكون جزء سهمها واضرب به أى في العدد الموضوع فوقها ما يسد كل وارث وقسم الخارج على جميع الأئمة الاصلية والمزیدة المترتبة كما تقدم مبتدئاً بالقسمة على الامام الاخير ثم قسمة الخارج الصحيح على الذي قبله ثم كذلك الى الامام الاول أو فراغ العدد المقسوم واجعل فضل كل امام تحته كما تقدم * والحاصل أن القاسم الذي يريد أن يخرج كسوره مطروقه معروفه عنده وعند الورثة في جميع الاقسام السابقة يصح مسائل الفريضة الى آخرها ثم يضع بعد المسئلة الاخيرة عدد التنوع الذي يريد قسمه لهم * ثم يستخرج الاجزاء المعروفة لفرد من أفراد ذلك النوع في ذلك المكان ويستخرج أئمتها ثم يرتبها بعد المال على وجه مخصوص تستخرج منه الاجزاء الكبار ثم الصغار كما تقدم * ثم يحل المسئلة الاخيرة المنحلة الى أئمتها ويضمها في طرف اللوحة ثم يأخذ الامام الاول من أئمة الاجزاء وينظر مثله في أئمة المسئلة فان وجد مثله فيها ولو بتسطیح الصغيرين أو حل الكبير فليج مثله الواحد من أئمة المسئلة استثناء عنه بمائله الموضوع أولاً * ثم يفعل بسائر أئمة الاجزاء المترتبة بعد المال * فان وجد حينئذ جميع أئمة الاجزاء في أئمة المسئلة لزمه محو أئمة مقدار أئمة الاجزاء من أئمة المسئلة الموضوعه في الطرف استثناء عنها بأئمة الاجزاء المائلة لها فيرتب حينئذ بعدها كيف شاء ما بقي من أئمة المسئلة الموضوعه أولاً في الطرف فيكون مجموع تلك الأئمة المترتبة على وجه مخصوص نفس أئمة المسئلة إلا زیادة فيضرب حينئذ ما يید كل وارث في المال ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئاً في الاخير كما تقدم فيخرج لكل واحد ماله من الصحيح والكسور المعروفة فيكتبها بمثل العبارة السابقة التي يفهمها الورثة * وان لم يوجد واحد من أئمة الاجزاء المترتبة بعد المال في أئمة المسئلة الموضوعه فانه يرتب بعدها كيف شاء جميع أئمة المسئلة المنحلة كما يقع بعدها جملة المسئلة الصماء فيقول الامر في هذين النوعين الى زیادة جميع أئمة الاجزاء على أئمة المسئلة فيسطح حينئذ جميع آنة الاجزاء المزیدة في النوعين يضرب بعضها في بعض ثم يضرب

الخارج في المال فيخرج جزء سهم المسئلة فيضعه عليها ثم يضرب فيه ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الائمة الاصلية والزبدة مبتدئا بالآخر كما تقدم فيخرج ما يستحقه فيكتبه له بعبارة يفهمها * وان وجد بعض ائمة الاجزاء المرتبة بعد المال في ائمة المسئلة الموضوعة في الطرف دون بعض وحى كل مماثل من ائمة المسئلة استغناء عنه بمائله من ائمة الاجزاء المرتبة أولا فانه يرتب ما بقى من ائمة المسئلة بعد ائمة الاجزاء كيف شاء فيقول الامر في هذا القسم الى أن يزداد على ائمة المسئلة ما لم يماثل من ائمة الاجزاء شيئا من ائمة المسئلة فيكون المزيد على ائمة المسئلة حينئذ اماما واحدا أو أكثر فان كان المزيد عليها اماما واحدا فانه يضربه في المال أو يجعل الخارج جزء سهم المسئلة * وان كان المزيد عليها امامين أو أكثر فانه يسطح جميع المزيد بضرب بعضه في بعض ويضرب خارج التسطح في عدد المال ويجعل الخارج جزء سهم المسئلة ويضرب في جزء سهم النوعين ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الائمة الاصلية والمزبدة أيضا مبتدئا بالآخر كما تقدم فيخرج له ما يستحقه فيكتبه له بعبارة يقسمها كما تقدم * مثال ما اذا لم يوجد شيء من ائمة أجزاء الفرد في ائمة المسئلة المنحلة مسئلة امرأة مرا كشية ماتت عن زوج وسبع أخوات شقائق أولاد وتزكت مائة مثاقيل في الفلوس الجديدة المراكشية فان أردت عملها فصحح المسئلة بالفلوس والانكسار من تسعة وأربعين واعط منها الزوج واحدا وعشرين ولكل واحدة من الاخوات السبع أربعة ثم اجعل بعدها المائة المذكورة وقد تقدم لنا أن أجزاء مثقال الفلوس الجديدة المراكشية ثلثمائة فلس جديد وأئمتها خمسة واثنان ستة وخمسة تقدم منها خمسة ثم اثنين ثم ستة ثم خمسة ليكون الأولان امامي عشرة عدد أواقى المنقال ويكون الباقيان احدى ثلاثين عدد فلوس الاوقية الجديدة * ثم حل المسئلة الى تسعة مرتين واجعلها في الطرف وانظر هل مائل بعض ائمة الاجزاء المرتبة واحدا منها أم لا تجد بين الائمتين تحالفا فذهب السبعين حينئذ بعد ائمة الاجزاء * ثم سطح جميع ائمة الاجزاء المزبدة بضرب الخمسة في ستة ثم الخارج في اثنين ثم الخارج في خمسة يخرج لك ثلثمائة وهي عدد أجزاء الفرد التي تنسب اليه الكسور فاضربها في المائة التي هي المال يخرج لك ثلاثون الفا فاجعلها جزء المسئلة واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج الزوج اثنان وأربعين مثقالا وثمان اواقى الفلوس الخارجة من ضرب ما تحت الامام الثاني وسبعة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ما تحت الرابع وسبع فلس جديد ولكل واحد من الاخوات السبع ثمانية مثاقيل وأوقية فلوس جديدة وهي التي تحت الامام الثاني وثمانية عشر فلسا جديدا وستة أسباع سبع الفلوس ومجموع ما انكسر عليهم من الفلوس الجديدة سبعة أفلوس وهي المدخول بها تحت جدول الامام الرابع الذي هو آخر ائمة الاجزاء ومجموع ما انكسر عليهم من مثاقيل الفلوس المذكورة مثقالان وبها المدخول بهما تحت جدول المائة هكذا

٧	٧	٥	٦	٢	٥	١٠٠	٤٩	
١	١	٢	٣		٤	٤٢	٢١	زوجة
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	اختا ش

* ومثال ما اذا كانت المسئلة عدد الصم فكانت اماما واحدا لم يمانله شئ من أئمة أجزاء الفرد الذي تنسب اليه الكسور مسألة رجل مرا كشي مات عن زوجة وأم وأختين شقيقتين وترك مائة من الاواق الفضة المراكشية فاذا أردت عملها فصصح المسألة بعولها من ثلاثة واجعل بعدها تلك المائة ثم قدم من أئمة أجزاء الاوقية التي هي ستة وتسعون فلسا جديدا أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة

ليكون الاول عدد موزونات الاوقية ويكون الباقيان امامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة واجعل بعدها المسألة الصماء * ثم سطح آية الأجزاء المزیدة حينئذ بضرب الثلاثة في الثمانية والخارج في الأربعة ليخرج لك جزء الاوقية ثم اضربها في المال يخرج لك ستمائة وتسعة آلاف فاجعلها جزء سهم المسئلة واضرب فيه ما بيد كل واحد واقسم الخارج على جميع الأئمة المرتبة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة ثلاثة وعشرون أوقية وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الامام في الثاني في الثالث وجمع الخارج الى ما تحت الثالث وخمسة أجزاء من فلس جديد مقسوم على ثلاثة عشر جزءا واللام خمس عشرة أوقية وموزونة وهي التي تحت الامام الاول واثني عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الثاني في الثالث واثني عشر جزءا من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءا ولكل واحد من الاختين ثلاثون أوقية وثلاث موزونات وهي التي تحت الامام الاول وفلس جديد وهو الذي تحت الثالث وأحد عشر جزءا من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءا أو مجموع ما انكسر عليهم من الفلوس ثلاثة وهي المدخول بها تحت جدول الامام الثالث وهذه صورتها

١٣	٣	٨	٤	١٠٠	١٣	
٥	١	٢		٢٣	٣	زوجة
١٢		٤	١	١٧	٢	اما
١١	١		٣	٣٠	٤	اختا ش
٩١	١		٣	٣٠	٤	اختا ش

* ومثل عدم وجود امام واحد من أئمة الأجزاء في أئمة المسئلة من مات عن زوجة وأم وابن وترك مائة من أواق الفلوس الجديدة المراكشية فاذا أردت عملها فصصح المسئلة من أربعة وعشرين واجعل بعدها تلك المائة ثم اجعل بعدها ستة ثم خمسة ليكونا امامه أجزاء تلك

الاوقية الجديدة * ثم حل المسئلة الى ستة وأربعة واجعلها في طرف اللوحة * ثم خذ الستة من امامي الأجزاء وانظر هل كان مثله في امامي المسئلة أم لا تجد مثله فيها فامح الستة من امامي المسئلة استغناء بمائتها من أئمة الأجزاء ثم خذ الخمسة الباقية منها وانظر هل هي مماثل للوجه الذي هو الامام الباقي في امامي المسئلة أم لا تجد بينهما تماثلا فضع تلك الأربعة حينئذ بعد الخمسة فيقول أمر هذا المثال الى أنك زدت فيه الخمسة فقط على امامي المسئلة فاضرب الخمسة المزیدة حينئذ في المال يخرج لك خمسمائة فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئا بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة اثني عشر أوقية وخمسة عشر فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني واللام ست عشرة أوقية وعشرون فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الاول في الثاني واللام سبعون

أوقية وخمسة وعشرون فلسا جديدا خارجة من ضرب ما تحت الامام الاول في الثاني ومجموع ما انكسر عليهم من تلك الاوقاي اوقيتان وهذه صورتها

٤	٥	٦	١٠٠	٢٤	
		٣	١٢	٣	زوجة
		٤	١٦	٤	اما
		٥	٢٠	١٧	ابنا

* ومثال عدم وجود امامين من أئمة الاجزاء في أئمة المسألة من ماتت عن زوج وأم وابن وبنت وترك مائة من غرائر القمح المراكشية فاذا أردت عملها فصحيح مسئلتهم من ستين لاجل الانكسار تم ضع بعدها تلك المائة واجعل بعدها

أئمة أجزاء الفارة التي هي عشرون وثلاثون خروبة وقدم منها خمسة ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ليكونا الاولان امامي عشرين عدد أصواع الفارة وليكون الباقيان امامي ستة عشر عدد خرايب الصاع* ثم حل المسألة الى خمسة وأربعة وثلاثة واجعلها في الطرف وقابل بين الائمتين كما تقدم تجد الخمسة والاربعة فقط من أئمة أجزاء الفارة موجودين في أئمة المسألة فاحسب من أئمة المسألة استغناء بما يماثلها من أئمة الأجزاء واجعل بعدها حينئذ الثلاثة الباقية من أئمة المسألة الموضوعة في الطرف فيؤل أمر هذا المثال الى أنك زدت فيه على أئمة المسألة اثنين وثمانية فسطحها يخرج لك عشر ستة عشر واضربها في المال يخرج لك ستمائة والف فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما يريد كل واوت يخرج للزوج خمس وعشرون غرارة وللأم ستة عشر غرارة وثلاثة عشر صاعا خارجة من ضرب ماتت الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وخمس خرايب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ماتت الرابع وثلاث خروبة واسكن واحد من الابنين ثلاث وعشرون غرارة وستة أصواع خارجة من ضرب ماتت الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وعشر خرايب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وثلاث خروبة وللبنت احدى عشرة غرارة وثلاثة عشر صاعا خارجة من ضرب ماتت الاول في الثاني وجمع الخارج الى ماتت الثاني وخمس خرايب خارجة من ضرب ماتت الثالث في الرابع وجمع الخارج الى ماتت الرابع وثلاث خروبة وقد انكسر عليهم خروبتان فقط هكذا

٣	٢	٨	٤	٥	١٠٠	٦٠	
					٢٥	١٥	زوجة
		١	٢	٣	١٦	١٠٠	اما
	٢		٥	١	٢٣	١٤	ابنا
	٢		٥	١	٢٣	١٤	ابنا
	١٦	٨	٢	٣	١١	٧	بنات

* وانظر أمثلة بقية أنواع الأموال الاثني عشر التي تقدم بيان عدد أجزائها في آخر المحاضرة من شرحنا الكبير على أرجوزتنا المشيخة باحتاجة الرقاب في معرفة علم الفرائض والحساب فقد استوفيت فيه كل ما يحتاج اليه في ذلك من الأعمال وكيفية كتب الكسور الخارجة لان كيفية الكتب من الامور المهمة التي يسهلها أهل هذا الفن

هو تنبيهان * الاول اعلم ان القاسم اذا لم يستعمل في ترتيب الأئمة مثل التفصيل المذكور تكون الكسور الخارجة له في القسمة مجهولة لاسما اذا كثرت وكان فيها جزءا صم ولا سبيل لمعرفة قدرها بعد خروجها مجهولة الا صرف كسور كل واحد من الورثة على الاقتراد الى أجزاء صغيرة صحيحة كائنة في الفرد الذي تنسب اليه الكسور أو الى كسور أخرى معروفة عندهم بالعمل المعروف عند أهل الحساب في باب الصرف فتجعل مشقة عظمة للقاسم في استعمال الصرف في كسور كل وارث على الاقتراد * والعمل في صرف كسور مجهولة الى ما فيها من أجزاء صغيرة تقع بها المعادلة كملوس أو خرايب أو أصابع القصب التي تقسم به الارض في ذلك المكان هو ان تضرب بسط ذلك الكسر في عدد الأجزاء الصغيرة الكائنة في الواحد

الصحيح الذي أخذ منه ذلك الكسر وتقسّم الخارج على أئمة ذلك الكسر فقط لان المصروف فيه عدد صحيح وامامه لا يكون الا واحدا مقدرا تحته والواحد لا يقسم له فيخرج لك من القسمة على الائمة ما فيه من تلك الاجزاء الصحيحة مع كسور كل فرد منها ان كان في خارج القسمة كسر * مثال ذلك ما اذا مات رجل مورا كشي عن زوجة وأم وثلاث أخوات لاب وترك عشرة من المئاقيل الفضة المراكشية ثم صحح القاسم مسئلتهم من تسعة وثلاثين لاجل العول والانكسار وهي مركبة من ثلاثة عشر وثلاثة عشر لاجل تلك العشرة بعدها ثم الامامين المذكورين بعد ذلك ثم ضرب ما بيد كل وارث في العشرة وقسم الخارج على الامامين كما تقدم يخرج للزوجة مثقالان وأربعة أجزاء من مثقال آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا واللام مثقال وسبعة أجزاء من المثقال المقسوم على ثلاثة عشر جزءا ولكل واحدة من الاخوات الثلاث مثقالان وثلاثة أجزاء من الاجزاء الثلاثة عشر التي قسم عليها المثقال فانكسر عليهم في تلك الكسور مثقال واحد هكذا

٣	١٣	١٠	٣٩	
	٤	٢	٩	زوجة
	٧	١	٦	اما
٢		٢	٨	اختاب
٢		٢	٨	اختاب
٢		٢	٨	اختاب

* ثم قال له كل واحد لا تعرف هذه الكسور التي خرجت لي فاستخرج لي كم فيها من الفلوس الجديدة التي يتعامل بها في الوقت فانه يضرب كسور كل واحد منهم في عدد الاجزاء الصحيحة الصغيرة الكائنة في الواحد الذي أخذت منه تلك الكسور وهي ستون وتسمائة فلس فيضع كسر الزوجة مع العدد المضروب فيه هكذا ٤ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط الكسور وهو

مافوق امامه في بسط الصحيح الذي هو نفسه فيقسم الخارج على امام الكسر فيخرج لها خمسة وتسعون فلسا جديدا ومائتان وخمسة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا * واذا قسم عدد تلك الفلوس الصحيحة على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة يخرج منها اثنتا عشرة موزونة وسبعة أفلس جديدة فتجمع في الكتابة مع أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر الامام مع المضروب فيه هكذا ٧ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط أحدها في بسط الآخر أيضا ويقسم الخارج على امام الكسر فقط فيخرج لها ستة عشر وخمسمائة فلس جديد واثنا عشر من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا وفي تلك الفلوس الصحيحة اذا قسمت على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة أحد وعشرون موزونة واثنا عشر فلسا فتجمع في الكتابة أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر احدى الاخوات الثلاث مع المضروب فيه هكذا ٢ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط ذلك الكسر المقرد الذي هو الاثنان في بسط الصحيح الذي هو نفسه ويقسم الخارج على امامي الكسر فقط فيخرج لكل واحدة من الاخوات الثلاث تسعة وأربعون فلسا جديدا وثلاثة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءا وفي تلك الفلوس الصحيحة اذا قسمت على عدد فلوس الموزونة الجديدة موزوتان وفلس جديد فتجمع في الكتابة الى أجزاء الفلوس السابقة فينكسر عليهم في تلك الاجزاء فليسان جديداً ليسرى بهما مثل الرقيق فيقسم على ستة وعشرين جزءا متساوية وهي ما يخرج من ضرب الفلوس في امام الكسور الخارجية في الصرف فيعطى منها للزوجة خمسة أجزاء واللام اثنا عشر جزءا ولكل واحدة من الاخوات الثلاث ثلاثة أجزاء * وقس على كسور امثال المذكور سائر الكسور الجوهلة العارضة لك سواء كانت مفردة أو متبعية أو غيرها لكن يرد اختصارا الى أحدها بقسمة بسط المستخرج بمقامه المعروف على جميع الائمة المربعة تحت خط واحد كما تقدم نيانه في الكسر الذي في التركة * والعمل في القسم الثاني الذي هو صرف كسور جوهلة عند السائل

الى كسور أخرى معروفة عنده هو ان تضرب بسط المصروف في أئمة المصروف اليه ثم تكسر الخارج الى
 أئمة المصروف المؤخرة في الوضع ثم على أئمة المصروف اليه المتقدمة في الوضع فيخرج المطلوب واعلم
 ان أئمة المصروف اليه انما تستخرج من حل الاعداد الصغيرة الصحيحة التي تكون في الواحد
 الصحيح الذي هو فرد من أفراد النوع المقسوم في المثال المفروض * وأجزاء مثال القضة
 المراكشي الذي أخذت منه الكسور السابقة في المثال الاخير ستون وتسعمائة من فلوس جديدة
 وأئمتها الاربعة ترتب هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ليكون الاولان ايامي أربعين عدد موزونات
 المثال فيكتب ما يستخرج من كسورها بذلك العمل بفلوس جديدة وما كان بعد ذلك من كسور أئمة
 المصروف فيكتب بكسور فلس جديد فان قال لك الورثة المذكورون قد كان لكل واحد وارث منا في المثال
 السابق كسور مأخوذة من مثال القضة المراكشي وهي مجهولة عندنا كم في كسور كل واحد منا من الانساق
 وأخماس الاثمان وأسداس أخماس الاثمان وأرباع أسداس أخماس الاثمان وما يضاف لذلك فضع كسر
 الزوجة مع تلك الأئمة التي هي أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ه على ١٣ كم ٤٦٤٨ ثم اضرب
 بسط الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف اليه الذي لا بسط له وهو ما تأخر عن كم ثم اقسم
 الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها تحت خطه مقدما في الوضع أئمة المصروف اليه واضعاً نقطة بعد ايامي
 عدد موزونات المثال وبعد ايامي عدد فلوس الموزونة لتعلم بها نهاية كل نوع فتستخرج بسطه على
 الانفراد يعمل بسط المنتسب يخرج لها ثمان وخمسة من و س د س خمس الثمن وثلاثة أرباع س د س خمس
 الثمن وخمسة أجزاء من ثلاثة عشر جزء انقسم عليها ربع س د س خمس الثمن هكذا
 ٢٢ على ٥٨ - ٣١ على ٤٦ - ه على ١٣ وفي هذه الكسور اثنا عشرة موزونة خارجة من ضرب ما فوق
 الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما فوق الثاني وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما فوق الثالث
 في الرابع وجمع الخارج الى ما فوق الرابع وخمسة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع كسر
 الام مع أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ٢ على ١٣ كم ٤٦٥٨ فاضرب بسط كسر المصروف في مسطح
 أئمة المصروف اليه الاخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما تقدم يخرج لها أربعة اثمان وخمس من
 وثلاثة أسداس خمس الثمن واثنان عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً انقسم عليها ربع س د س خمس الثمن هكذا
 ١٤ على ٥٨ ٠٧ على ٤٦ ١٢ على ١٣ وفي هذه الكسور احدى وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما
 فوق الامام الاول في الثاني وجمع الخارج الى ما فوق الثاني واثنان عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما
 فوق الثالث في الرابع واثنان عشر جزءاً من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع الكسر الخارج لواحدة
 من الاخوات الثلاثة مع أئمة عدد فلوس ذلك المثال هكذا ٢ على ٣١٣ كم ٤٦٥٨ ثم اضرب بسط
 الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف اليه الاخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما
 تقدم يخرج لكل واحدة من الاخوات الثلاث ثمان كسور من خمسين وربع س د س خمس الثمن
 وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً انقسم عليها ربع س د س خمس الثمن هكذا
 ٣ على ٥٨ ١٠ على ٤٦ ٣ على ١٣ وفي هذه الكسور موزونتان وهما اللتان فوق الامام الثاني وفلس
 جديد وهو الذي فوق الامام الرابع وثلاثة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وقد انكسر عليهم
 في تلك الاجزاء فلسان جديدان أيضاً فيشتري بهما شيء فيقسم لهم على الصفة السابقة لهم في القسم الاول
 وقس على ما ذكر لك سائر الكسور المحولة لعدم الاحتيال على استخراجها مضروبة ابتداء بترتيب
 الأئمة على وجه توافق كسوره ما تقع به مفاصلة الناس في النوع المقسوم كما تقدم في النظم * واعلم أن

كسور الخارجة الاصلية وانما وقع اختلافهما في الصورة فقط ومن شك في مماثلتهما فليزنها
كسور والعمل فيه أن يضرب بسط كل من الكسرين في مسطح أئمة الآخر فينظر الى الخارجين فان
اثلا فالكسيران مماثلان في القدر والا فلا وباب الصرف مما يجب الاعتناء بتحقيق عمله لان من لا
يرف كيفية رد الكسور المجهولة الى ما يوافق ما تقع به المفاصلة بين الناس في أنواع الاموال لا يتأتى له
يبين قدر الحقوق لاربابها * ومن أراد عمل الصرف في بقية أنواع المال الاثنى عشر التي تقدم لنا بيان
ا فيها من الاجزاء الصغيرة الصحيحة فعليه بشرحنا الكبير على أجنحة الرغب في معرفة الفرائض والحساب
قد يشك فيه اثني عشر مثالا في كل واحد من قسمي الصرف يانا شافيا * التنبيه الثاني * اعلم أن سهام
لورثة التي تقسم على جملة التركة لا يعرض فيها كسر لان تولى عمل القرىضة من أولها الى آخرها بعمل الاعمال
لذلكورة في النظم وان اختصرت أولا لعدد في كسور قاتى الورثة اليك وثيقة الاختصار فطابوامنك
أن تقسم لهم تركه مورثهم على ذلك الاختصار الذي لا تعلم جامعته التي هي أصله ولم ترد أن تستأنف
القرىضة من أولها لكثرة المناسخات فيها أو لعدم وجود عقد عدد الورثة * فلك أن تستعمل في ذلك
ما شئت من وجهين * أحدهما وهو الاسهل لسلامته من ضرب الكسور ومشقة ترتيب الائمة أن تضع
العدد الذي وقع الاختصار اليه فوق الخط وتضع قدام كل وارث ما ذكره في وثيقة الاختصار من صحيح
فقط أو صحيح وكسر منسوب لامام موضوع بعد العدد المختصر اليه أو كسر فقط منسوب لامام موضوع
في الحل المذكور وتختبره بالجمع من آخر الكسور كما تقدم حتى تتحقق صحة ذلك العمل الموجود ثم تضرب
العدد الذي وقع الاختصار اليه في مسطح جميع الائمة التي نسب اليها شيء من كسورهم فيخرج لك عدد
صحيح فيكون جامعة فتجمله فوق الخط بعد أئمة الكسور * ثم تضرب للوارث الذي كان له الصحيح
فقط ما بيده في مسطح جميع أئمة الكسور فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه وتضرب
لمن له صحيح وكسر ذلك الصحيح في الامام الاول وتجمع الخارج الى ما تحت الثاني ثم كذلك الى تمام جميع
أئمة كسورهم وان لم تصل كسوره الى آخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه وتضرب
لمن له كسر فقط الكسر الاول في الامام الوالى امامه وتجمع الخارج الى ما تحته ثم كذلك الى تمام جميع أئمة كسورهم وان
في الامام الذى يلي المضروب فيه وتجمع الخارج الى ما تحته ثم كذلك الى تمام جميع أئمة كسورهم وان
لم تصل كسوره لا آخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فتضعه قدامه ثم تجمع تلك السهام فيخرج لك
مثل الجامعة ان صح عملك * ثم تنظر الى تلك السهام الصحيحة هل اشتركت في الانطراج بشيء من
الاعداد التي يقع بها الطرج عند أهل الحساب أم لا فان اشتركت كلها في ذلك فلك أن تختصر الجامعة الى
عدد صحيح يقسمها وقسم كل واحد من السهام على العدد الذي اشتركت السهام في الانطراج به * ثم تنظر
الى الاعداد الخارجة من القسمة كذلك حتى يحصل التباين بين الخارجات فيخرج من القسمة عدد صحيح
فتجمله عرضا عن أصله * فاذا عرفت الجامعة والسهام الصحيحة فاقسم عليها التركة ياخذ طرق قسمتها
السابقة في النظم * ولك أن ترتب أئمة الجامعة كيف شئت ولكن الاحسن أن ترتبها على وجه
مخصوص تكون فيه الكسور مصروفة معروفة كما تقدم بيانه * مثال ذلك ما اذا أتى أحد الورثة اليك
بمقد فيه صحت قرىضة ورثة الهاسكة القلاية بالاختصار من ثمانية عشر سهما فكان منها لا بها بخواء
ثلاثة أسهم صحيحة ولانها سعيد تسعة أسهم صحيحة وخمسة اتمان سهم آخر وليبتها قاطمة أربعة أسهم
صحيحة وستة اتمان سهم آخر ونصف ثمن السهم وورقة زوجة زوجها الهاالك بهذا أربعة اتمان سهم
ونصف ثمن السهم ثم طلب منك أن تقسم لهم على أربعة وعشرين مثقالا * فان أردت أن تعمل هذا

المثال على الوجه المذكور فضع الثمانية عشر التي وقع الاختصار اليه فوق الخط واجعل بعده امامي الكسر ثمانية ثم اثنين واجعل قدام حواء ثلاثة صحيحة فقط وقدام سعيد تسعة صحيحة في جدول عدد الاختصار ثم خمسة تحت الثمانية واجعل قدام فاطمة أربعة صحيحة ثم ستة تحت الثمانية ثم واحدا تحت الاثنين واجعل قدام رقية أربعة تحت الثمانية ثم واحدا تحت الاثنين * ثم اضرب تلك الثمانية عشر في الستة عشر مسطح الامامين يخرج لك ثمانية وثلاثون ومائتان فاجعلها جامعة بعد الامامين * ثم اضرب الثلاثة الصحيحة التي كانت لحواء في مسطح الامامين أيضا يخرج لك ثمانية وأربعون فضعها قدامها * ثم اضرب التسعة الصحيحة التي كانت لسعيد في الامام الاول واجمع الخارج الى الخمسة تحته واضرب المجتمع في الامام الاخير يخرج له أربعة وخمسون ومائة فضعها قدامه * ثم اضرب الاربعة الصحيحة التي كانت لفاطمة في الامام الاول واجمع الخارج الى الستة تحته واضرب المجتمع في الامام الاخير واجمع الخارج الى الواحد تحته يخرج لها سبعة وسبعون فضعها قدامها * ثم اضرب لرقية الاربعة التي كانت تحت الثمانية في الامام واجمع الخارج الى الواحد تحته يخرج لها تسعة فضعها قدامها * ثم اجمع هذه السهام يخرج منها مثل الجامعة وهذه السهام لم تسترك في الاطراح شيء من الاعداد فاجعل حينئذ الاربعة والعشرين التي هي التركة بعد الجامعة واقسمها على الجامعة بعد حلها الى ستة واثنين وثمانية وثلاثة يخرج نصف سدس فاجعل الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة ليكون جزء سهمها واجعل امامي الكسر بعد التركة واضرب ما بيد كل وارث في ذلك الواحد واقسم الخارج على الامامين كما تقدم يخرج لحواء أربعة مثاقيل وخمسة أسداس نصف المثقال وقد اكسر عليهم مثقالان هكذا

٦	٢	٢٤	٢٨٨	٢	٨	١٨	
		٤	٤٨			٩	حواء
٤	١	١٢	١٥٤		٥	٣	سعيد
٥		٦	٧٧	١	٦	٤	فاطمة
٣	١		٩	١	٤	٢	رقية

* ولك أن تفصل الجامعة بعد استخراجها عن الاختصار فتضع أسماء الورثة قبل الجامعة في محل آخر * والوجه الثاني أن تنال العدد الذي اختصرت المسئلة اليه منزلة الجامعة فتضع بعده التركة ثم تضع بعد التركة أئمة العدد الصحيح

الذي وقع الاختصار اليه مرتبا لها كيف شئت ثم تضع بعدها الأئمة التي كانت تحتها شيء من الكسر في الاختصار مرتبا لها كما كانت في اختصار * ثم تضرب بسط ما بيد كل واحد من صحيح أو كسر فقط في التركة وتنقسم الخارج على الأئمة متدنا لكل واحد بالقسمة على آخر الأئمة التي كان له تحتها كسر في الاختصار دون ما بعده من التي لا كسر له تحتها وإن لم يكن له كسر في الاختصار فاقسم خارج ضرب الصحيح في التركة على أئمة العدد المختصر اليه فقط دون الأئمة الموجودة أولا في الاختصار * فإذا فرغت من العمل فاختره بالجمع كما تقدم * فإن أردت استعمال هذا الوجه في المثال السابق فضع الاربعة والعشرين التي هي التركة بعد امامي كسور الاختصار ثم حل العدد المختصر اليه الى ستة وثلاثة واجعلها بعد التركة ثم ضع بعدها كسور الاختصار مرتبا لها كما كانا في الاختصار * ثم اضرب الثلاثة الصحيحة التي كانت لحواء في التركة واقسم الخارج على الامامين الاولين فقط كما تقدم يخرج لك أربعة مثاقيل * ثم أسط ما بيد سعيد من صحيح وكسر بان تضرب التسعة الصحيحة في ثمانية وجمع الخارج الى الخمسة تحته فيخرج في بسط سبعة وسبعون فاضربها في التركة واقسم الخارج على الثمانية وما قبلها من الأئمة دون الامام الاخير ادم وجود الكسر له تحته في الاختصار يخرج له اثنا عشر مثقالا وخمسة أسداس مثقال * ثم أسط ما بيد فاطمة

بضرب الاربعة الصحيحة في الثمانية واجمع الخارج الى ستة تحته واضرب المجتمع في الاثنين واجمع الخارج الى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك سبعة وسبعون أيضا فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر يخرج بها ستة مثاقيل وسداسا مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال * ثم أبسط ما بيد رقية بضرب الاربعة في الاثنين واجمع الخارج الى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك تسعة فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الائمة مبتدئا بالآخر يخرج لها أربعة أسداس مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال فينكسر عليهم مثقالان أيضا هكذا

٢	٨	٣	٦	٢٤	٢	٨	١٨	
				٤			٣	حواء
			٥	١٢		٥	٩	سعيد
	٤	١	٢	٦	١	٦	٤	فاطمة
	٤	١	٤		١	٤		رقية

* وهذه المكسور الخارجة بهذا الوجه بمائة

للخارجة بالوجه الاول في القدر وان وقع

الاختلاف بينهما في الصورة * وان أردت أن

تزن ما خرج لكل واحد هنا مع ما خرج له

اولا فضع كسر سعيد هكذا ٥ على ٦ مع ٤١

على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستون فتعلم بذلك تماثلها ثم وضع كسرى فاطمة هكذا ٤١٢ على ٨٣٦ مع ٥٠ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما عشرون وسبعائة فتعلم بذلك تماثلها أيضا ثم وضع كسرى رقية هكذا ٤١٤ على ٨٣٦ مع ٣١ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستة وتسعون ومائتان والفتعلم بذلك تماثلها أيضا بإزالة الاشتراك من بين البسط ومسطح الأئمة بقسمة وفق البسط من وفق المسطح فبرجمان لكسر واحد ان كانا متماثلين في القدر ومن أراد بيان عمله فعليه بإحد الشروح الثلاثة التي وضعتها على أرجوتنا المسماة بالجنحة الرقاب في معرفة القرائض والحساب * وان أردت ان ترتب أئمة المختصر اليه وأئمة كسور الاختصار كيف شئت بعد التركة فلا بد ان تستعمل مثل ما تقدم فردسهاهم الى الاعداد الصحيحة في الوجه الاول من ضرب ما بيد كل واحد مطلقا في جميع كسور أئمة الاختصار وضرب الخارج من ذلك في التركة وقسم الخارج على جميع الائمة فيرجع هذا الوجه بهذا العمل الى الاول وبالله التوفيق ثم قال الناظم رحمه الله

﴿ كَيْفِيَّةُ اخْتِصَارِ الْمَسَائِلِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ التَّرَكَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام باب بيان كيفية أي صفة اختصار المسائل الكبار التي تعرض في القرائض الى عدد أقل منها اذا لم يعرف عند القاسم قدر التركة ليسهل لكل وارث فهم ما ينوبه من ذلك الأقل لياخذ قدره من أعيان التركة عند ارادة قسمها أوليبيع حظه مشافعا لغيره * واما اذا كان قدر التركة معروفا عند القاسم وهي مثلي أو قيمة مقوم أو عدد انصاف أرض مثلا فانه يقسم جملة التركة على الجماعة الكبيرة فيكتب لكل وارث ما ينوبه من الصحيح والكسور المعروفة بعمل الصرف السابق ولا يشمل لهم الاختصار لان عمله كعمل قسمة التركة في المشقة مع انهم لا يقنعون بالاختصار لعدم فهم ما فيه من الكسور فيطلبون بعد ذلك تعيين ما ينوب كل واحد من التركة فذهب عمله في الاختصار باطلا * ثم أشار الى عمل اختصار التسطيح الذي هو أسهل وجوهه بقوله

﴿وَأِنْ تَرَدُّ فِي الْإِخْتِصَارِ عَمَلًا * سَهْلًا فَغَايَةَ الْمَسَائِلِ اِعْمَلًا﴾
 ﴿وَسَطَحْنِ اثْنَيْنِ بِمَا قَدْ بَدَأَ * مِنَ الْأَيْمَةِ لَهَا أَوْ أَرَبَدَا﴾
 ﴿وَمَا بَدَأَ مُخْتَصِرًا لَهُ اِجْعَلَا * وَبَعْدُ بَاتِي الْأَيْمَةِ اِعْمَلَا﴾
 ﴿وَاقْسِمِ سِهَامَ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى * تِلْكَ الْبَوَاقِي بَدُوحًا جِهَلًا﴾

فأقول في تفسير ذلك أي وإن ترد إليها الطالب عملا سهلا لسلامته من الضرب الذي يكثر في العدد من عمل الكسور في كيفية اختصار المسائل الكبار إلى عدد أقل منها يسهل على كل وارث فهم ما ينوبه منه ليأخذ قدره من التركة إذا أرادوا قسمتها فاحلن غاية المسائل التي هي الأخيرة إلى أئمتها التي تركب منها وسطحن امامين اثنين ما قد بدا أي ظهر لها من الأئمة أي اضرب أحدها في الآخر * ولك أن تختصرها إلى امام واحد إن أردت اختصارها لعدد قليل * أو سطحن أربد أي أكثر من اثنين كالأئمة أو أكثر أي أردت اختصارها لعدد كثير واجملن ما بدا أي خرج من التسطيح الذي هو ضرب البعض في البعض عددا مختصره أي إليه موضوعا بعد المسئلة الأخيرة واعملن بعد العدد المختصر إليه باقي الأئمة الذي لم تستطعهم ورتب ذلك كيف شئت * ولكن الأحسن إذا كان في البواقى أئمة تفهم كسورها لموافقتها ما تقع به مفاصلة الناس في نوع تركة الميت أن تقدمها في الوضع كما تقدم في قسمة التركة واقسم بعد ذلك سهام كل واحد من الورثة على تلك الأئمة البواقى المرتبة بعد العدد المختصر إليه مبتدئا بقسمة السهام على الامام الأخير ثم بقسمة الخارج على الذي قبله واجمل قبله كل امام تحته ثم كذلك حتى يفرغ العدد المقسوم أو يحصل القسمة على الامام الاول فتضع الخارج الصحيح في جدول المختصر إليه يبدأ أي يخرج لكل واحد حظ مجهول من العدد المختصر إليه وهو اما صحيح فقط أن اقسم سهامه على جميع الأئمة بلا كسر * أو صحيح وكسر أن خرج شيء بعد القسمة على جميع الأئمة التي لم يحصل الاقسام عليها * أو كسر فقط أن فرغ العدد قبل القسمة على الامام الاول * ثم اخبر عمالك مبتدئا في اختيار بقسمة الكسور الأخيرة على امامها كما ستأتي الإشارة إليه * ووجه عمل هذا الاختصار أن نسبة خارج التسطيح من الاصل كنسبة الواحد من الأئمة الباقية فيرجع الاصل والسهام إلى وقاها * مثال ذلك في مسئلة ثلاثة بطون من مات عن زوجة وابنين وبنين منها * ثم مات الابن الكبير عن أمه وأشقائه الثلاثة المذكورين * ثم مات الابن الصغير عن أمه المذكورة وزوجة وابن قبل قسمة مال الهالك الاول * فإذا أردت عملها بعمل المناسخت فصحح الاولى من ثمانية وأربعين والثانية من أربعة وعشرين وجامعتها من ستة وسبعين وخمسمائة * ثم نزل هذا الجامعة منزلة الاولى وصحح ثالثتها من أربعة وعشرين وجامعتها من اثني عشر وأربعمائة وستة آلاف * ثم حل هذه الجامعة التي هي غاية مسائل هذا المثال إلى تسعة وعشرين مرتين وستة واثنين ثم سطح التسعة والتمانية يخرج لك اثنتان وسبعون فاجعلها مختصرا إليه بعد الجامعة ثم اجعل بعده باقي من الأئمة وهي ثمانية وستة واثنين واجمل لكل واحد منها جدولاً لتظهر الناظر إليها كسور كل امام بلا مشقة ثم اقسم سهام كل وارث من تلك الجامعة على جميع تلك الأئمة الباقية مبتدئا بالآخر ثم بالذي قبله واجمل فضل كل امام تحته كما تقدم يخرج زوجة الهالك الاول في أرثها من زوجها وابنيها سبعة عشر

سهما وثلاثة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم والكل واحدة من البنتين في أرثها من أبيها وأخيها الكبير أربعة عشر سهما وسبعة أثمان سهم آخر ولزوجة الابن الصغير في أرثها منه ثلاثة أسهم وخمسة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم ونصف سدس ثمن السهم * ولابن الابن الصغير في أرثه من أبيه أحد وعشرون سهما وثلاثة أسداس ثمن سهم آخر ونصف سدس ثمن السهم ثم اختبر عملك بأن تقسم كسورك الأخيرة على امامها فيخرج لك واحد وهو سدس فتدخل به تحت جدول الستة وتجمعه الى الاسداس فوجه واقسم المجتمع على امامها فيخرج لك اثنان وهما ثمان فتدخل بهما تحت جدول الثمانية فتجمعهما الى الاثمان فوقهما وتقسم المجتمع على امامها فيخرج لك بعد القسمة على جميع الائمة ثلاثة صحيحة فتدخل بها تحت آحاد العدد المختصر اليه فتجمعهما الى ما فوقهما فيخرج لك مثل المختصر اليه فتعلم بذلك صحة عملك فتكتب لكل واحد ما خرج له هكذا

٢	٦	٨	٧٢	٦٩١٢	٢٤	٥٧٠	٢٤	٤٨	
	٤	٣	١٧	١٦٧٦	٤	١٠٠	٤	٦	زوجة
								١٤	ابنا
								١٤	ابنا
						٢٣٨	١٠	٧	بناتا
						١١٩	٥	٧	بناتا
						١١٩	٥	٧	بناتا
		٧	١٤	١٤٢٨					
		٧	١٤	١٤٤٨					
		٥	٣	٣٥٧	٣				
١	٤								
١	٣			٢١	٢٩٢٨	١٧			

وان طلب منك الورثة أن تسمى سهام كل واحد من العدد المختصر اليه ليأخذ مثل النسبة الخارجة له من التركة فخل العدد المختصر اليه الى أئمة واقسم عليها ما بيد كل واحد من الصحيح فقط يخرج قدر نسبة الصحيح من ذلك العدد ثم قدم كسور تلك النسبة على كسور كانت عنده في الاختصار واجعل حظها واحدا ليكون المجموع كسرا واحدا متنسبا واكتب له ذلك في عقد الاختصار بعد كتابتها له من صحيح وكسر بأن تقول ونسبة مجموع ذلك من الاصل كذا وكذا الى آخر كسور النسبة وان كان لبعضهم صحيح فقط في الاختصار فاكتب له كما ذكر كسور نسبة الصحيح من ذلك العدد دون زيادة * وان كان لبعضهم كسر فقط في الاختصار فضع أصفار على أئمة العدد المختصر اليه وقدمها أيضا على الكسر الذي كان له في الاختصار واجعل حظها واحدا أيضا ليكون ذلك الكسر متنسبا الى ائمة الاولى واكتب له ذلك كما ذكر والزم في ترتيب أئمة العدد المختصر اليه ترتيبا واحدا لجميع الورثة ليظهر بذلك صحة عمل تلك النسبة وعدم صحته والعمل في اختبارهم أن تقسم كسورهم الأخيرة على امامها ثم تجمع الخارج الى كسور الامام الذي قبله وتقسم المجتمع على امامها ثم كذلك الى الامام الاول فان خرج لك من القسمة عليه واحد صحيح وهو المال الذي يقتسمونه على قدر اجزاء كسورهم واجعل صحيح والا فلا وهذا الوجه أسهل من تسمية ما لكل واحد من صحيح وكسر أو كسر فقط من العدد المختصر اليه لا يمرض فيه من عمل تسمية الكسور وبيان الوجه السابق في المثال المذكور أن على الذين والنسبة الى تسعة وثمانية وتقسم عليها ما بيد كل واحد من الصحيح يقدم الكسر الخارج الى الكسر الذي كان له في الاختصار وتصل خطها فتكون كسورا لزوجة نصيبين وثمن وثلاثة أثمان نصيبين وأربعة أسداس ثمن ثمن التسع هكذا ٤٤١٢ و ٦٨٨

وتكون كسور البيت الكبيرة تسما وستة أثمان تسع وسبعة أثمان ثمن التسع هكذا ٧٦١ على ٨٨٩ وتكون كسور البيت الصغيرة مثلها هكذا ٧٦١ على ٨٨٩ وتكون كسور زوجة الابن ثلاثة أثمان تسع وخمسة أثمان ثمن التسع وأربعة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا ١٤٥٣٠ على ٢٦٨٨٩ وتكون كسور ابن الابن تسعين وخمسة أثمان تسع وثلاثة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا ١٣٠٥٢ على ٢٦٨٨٩ فإذا أردت اختبار ذلك فاجمع الانصاف التي هي الادق في تلك الكسور يخرج لك اثنا فاقسمها على امامها الذي هو اثنا يخرج لك اثنا وهو سدس واجمه الى الاسداس التي كانت عند الوارث الاول والاخير يخرج لك اثني عشر فاقسمها على امامها الذي هو ستة يخرج لك اثنا وهما اثنا فاجمعهما الى الاثمان الاخير التي كانت عند غير الاخير يخرج لك أربعة وعشرون فاقسمها على امامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما الاثمان الاولى التي كانت عندهم يخرج أربعة وعشرون أيضا فاقسمها على امامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما الى الاتسع التي كانت عند غير الربع واقسم المجمع على امامه يخرج لك واحد صحيح وهو المال الكامل الذي يقتسمونه على قدر الاجزاء الكائنة في تلك الكسور الخارجة لهم فتعلم بذلك صحة عملك * واعلم ان كتب كسور النسبة على الوجه المذكور يؤدي الى كثرة ألفاظ الكسور في عقد الاختصار فلك أن تقتصر بعد كتب ما لكل واحد من صحيح وكسر على كتب الكسور الخارجة من تسمية الصحيح فقط من العدد المختصر اليه وتحيل بقية كسور النسبة على الكسور السابقة في العقد مع بيان مأخذها الذي هو السهم المنسوب المختصر اليه فتقول في المثال المذكور بعد كتب ما للوارث الاول من صحيح وكسر ونسبة ذلك من الاصل تسعان وثمان تسع مع الكسور السابقة المأخوذة من السهم الذي هو ثمن التسع وتعمل بقية ورثة المثال مثل ما ذكر * وان كان لبعض الورثة كسر فقط قل بعد كتب ما خرج له من الكسور وجملة كسوره المذكورة مأخوذة من السهم الذي هو كذا * تنبيه * اعلم ان العكسور التي تكون في الاختصار لا تكون اذا كثرت فيها العطف والاضافات المجهولة فيحتاج من سأل عنها الى استعمال الصرف الذي قدمنا عمله في قسمة التركة في كسور كل وارث * ولك أن تستعمل في الكتابة وجها آخر فيكون فيه التمييز عن الكسور الخارجة لهم وان كثرت السهام التي تقسم بالا كلمة ولا يصرح فيه بشيء من أسماء الكسور المضاف بعضها الى بعض * وهو أن تكتب لكل وارث ما كان له قدامه من الصحيح فقط فيبقى لهم من المختصر اليه ما وقع به الدخول تحته فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الاول وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ذلك الدخول به ما وقع به الدخول تحت الامام الاول فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الثاني وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ما وقع به الدخول تحته فتقسمه على عدد سهام صغار يخرج قدرها من ضرب هذا الدخول به في الامام الثالث وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته * ثم كذلك الى آخر كسور المثال العارض لك فلا يبقى لك فيه مع استعمال العمل المذكور كسر مجهول * وبيان ذلك في المثال لسابق أن تقول في عقد الاختصار صحت قسمة المذكورين بالاختصار من اثنين وسبعين سهما فكان شها لزوجة الهالك الاول في ارثها منه ومن ابنتها سبعة عشر سهما ولكل واحدة من بنتيه في ارثها من بيها وأخيها الكبير أربعة عشر سهما ولزوجة ابنة الصغير ثمانية أسهم ولابن ابنة الصغير احدى وعشرون سهما صغيرا فيعطى منها للزوجة الاولى ثلاثة أسهم وللبن واحدة من البنين سبعة أسهم * وللزوجة الثانية خمسة أسهم أيضا * وللابن الاخير ثلاثة أسهم فيبقى من كونه الاثني عشر سهما واحد فيقسم هذا

واحد على قسمين صغيرين فيعطى منهما الزوجة الثانية سهم وللأول الآخر سهم واقسموا حينئذ جميع
 تركته الهالك الأول من الأموال على اثنين وسبعين سهما متساوية وافعلوا بها مثل ما ذكر فان عرض
 حكم في غير المكيل مالا يمكن قسمه على قدر تلك السهام الصغيرة فاشترى به مكيلا يمكن قسمه عليها
 يأخذ كل ذى كسر حقه بتمامه أو يسمح وهو رشيد في حقير لابل له عنده * هذا آخر ما يكتب في هذا المثال
 بالسهم الصغيرة الأربعة والعشرون المذكورة فيه هي ما يخرج من ضرب الثلاثة المدخول بها تحت جدول
 تختصر اليه في الامام الأول والاثنى عشر هي أصغر مما قبلها هي ما يخرج من ضرب الاثنين المدخول بها
 تحت جدول الامام الأول في الثاني * والسهمان الأصغران هما ما يخرج من ضرب الواحد المدخول به
 تحت الامام الثاني في الثالث * وقس على امثال المذكور سائر الامثلة العارضة لك * واحفظ هذه الفائدة
 العظيمة التي لم أر من تعرض لبيانها مع شدة الاحتياج اليها لان قسمة التركة على اختصار جهلت كسوره
 متمدر للعوام قطعا * وحق اختصار التصحيح الذي ذكرته في النظم وهذه الفائدة التي بينتها في هذا التنبيه
 أن يكتب بالذهب لسهولة عمل الاختصار المذكور ولكون تلك الفائدة توصل العوام الى فهم كسور الاختصار
 الذي أرادوا قسمة التركة اليه * وأما اختصار النسبة الذي أحال في مدحه وعمله صاحب كتاب نزهة
 العقول وقال لا يستحق أن يكتب الا بالذهب فليس الامر فيه كما قال بل حقه الا يكتب اذ ليس فيه
 الا الاعمال الكثيرة الصعبة بلا فائدة يزيد بها على غيره من الاختصارات لان قوله هكذا تختصر به المسألة
 حتى لا يبقى فيه كسر لا يصح حمله على ظاهره من أن الكسر الحاصل للورثة يقدم تقسام الورثة المختصر
 له عليهم يزول من الفريضة بعمل هذا الاختصار لان ارتفاع الواقع لا يمكن أصلا فإدراكه بذلك حينئذ انه
 لا يبقى فيها كسر مجهول عندهم اذا عبر لهم بالسهم الصغير عن الكسور وان كلامه لا يدل على ذلك صراحة
 فلا تغتر حينئذ بظاهر كلامه الذي لم يذكر فيه كيفية كتب الكسور التي هي الامم * ثم أشار لصحة
 استعمال الأوجه المتقدمة في قسمة التركة في الاختصار بقول

﴿وَأِنْ تَشَاءُ فَاسْتَعْمِلِ الَّذِي عُمِدَ * فِي قِسْمَةِ الْمَتْرُوكِ بَعْدَ مَا تُصَدِّ﴾

﴿ثُمَّ اخْتِمْ بِالْجَمْعِ أَيْضًا مَا ظَهَرَ * مُبْتَدِئًا بِأَخْرَ كَمَا غَسِرَ﴾

فاقول في تفسير ذلك وان تشأ أي وان زد أيها الطالب عملا آخر في الاختصار فاستعمل فيه العمل الذي
 عهد أي قدم لك في قسمة المال الذي تركه الميت لورثته يبدوا أي يخرج بما استعملته من الأوجه
 الثلاثة السابقة لكل وارث الخط الذي قصد استخراجه من العدد المختصر اليه * ثم اختبر أيضا في جميع
 أوجه الاختصار ما ظهر أي ما خرج للورثة من صحيح وفس بالجمع أي يجمع الكسور وقسمتها على أممتها
 حالة كونك مبتدئا بالاختيار يا آخر الكسور الى الوفا فيخرج لك العدد المختصر اليه ان صح عملك كما غير
 أي كما سبق بيان كيفية الاختيار بالجمع في قسمة التركة اذ لا فرق بين كون العدد المقسوم للورثة تركة وعددا
 منزلا منزلها فكل ما ذكرته في الشرح من أن قسمة التركة حينئذ تجري في الاختصار وكذلك الخاصة
 أيضا لان هذه الأبواب الثلاثة حكمها واحدة فخرج في كل واحد منها ما ذكر في غيره من الأوجه * وان
 أردت استعمال عمل النسبة الأولى في كل عدد أردت الاختصار اليه فصحيح مسائل المناسبات
 المار بها في آخر ما قبل من اجل هذه الفائدة التي أردت الاختصار اليه ثم سم سهام كل وارث من المسئلة

الكسور بعد الامامين الاولين فضع أئمتها بعد المختصر اليه واجعل كسر كل امام تحته قدام صاحبه ثم
اجمع تلك الكسور واقسمها على أئمتها فيخرج لك صحة علك * وهذا الوجه مثل اختصار التسطيع
المذكور في النظم ولم يخالفه الا في القسمة على الامامين الذين أريد تسطيحهما واستخراج السهام الصحيحة
من بسط كسورها وليس في تلك القسمة والبسط الامشقة بلا فائدة لان ما يقسم على الامامين أولا هو
الذي يخرج من بسط كسورها آخر * وبيان ذلك في امثال المذكور أن تقدم في ترتيب الائمة لمجيهم
سبعة ثم خمسة ثم أربعة وتقسيم عليها الواحد والعشرين للابناء الخمسة الاولين فيخرج لكل واحد سبع
وربع خمس هكذا ١٠١ على ٤٥٧ ثم تقسم عليها أيضا للابناء السبعة الباقين فيخرج لكل واحد
خمس سبع وربع خمس السبع هكذا ١١٠ على ٤٥٧ ثم تضرب الامام الاول في الثاني فيخرج لك خمسة
وثلاثون فتجعلها مختصرا اليه قدام الجامعة ثم تبسط للابناء الاولين بعمل بسط المنتسب بان تضرب الواحد
الذي كان فوق الاول في الثاني فتخرج خمسة وليس فوق الثاني ما يحمل على الخارج فتضع قدام كل واحد
منهم خمسة وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد الى قدام الصحيح ثم تبسط للابناء السبعة الباقين ما كان
لهم على الامامين الاولين بعمل بسط المنتسب فيخرج الواحد الذي كان فوق الثاني فتضع قدام كل واحد
منهم واحدا وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد منهم الى قدام الصحيح فيخرج لكل واحد من
الابناء الخمسة خمسة وربع ولكل واحد منهم من الابناء السبعة واحد وربع * وهذا القدر من عمل
اختصار النسبة الى عدد مخصوص لا بأس بذكره وأما مازاده على ذلك صاحب كتاب زهرة العقول من
تسمية الكسور من الصحيح المنكسر على الورثة أيضا فليس فيه الا تطويل لا يزول به الكسر من
الامثال ولا يرتفع به الاشكال * فان أردت أن تكتب الكسور التي هي الارباع في المثل المذكور بالسهم
الصغار الخارجة من ضرب الصحيح المدخول به في المقام فقل في المقد صحت فريضتهم بالاختصار من
خمسة وثلاثين سها فكان منها لكل واحد من أبناء الهالكة الخمسة خمسة أسهم ولكل واحد من أبناء
زوجها السبعة سهم كامل ومجموع ذلك اثنان وثلاثون سها وتبقى ثلاثة أسهم فتقسم على اثني عشر سها
صغرها فيعطى كل سهم لكل واحد من الابناء الاثني عشر كما تقدم بيان ذلك في التنبيه السابق * وان
أردت أن تستعمل في اختصار المثل المذكور الوجه الثالث في قسمة التركيب على الجامعة التي هي أربعون ومائة
الى اربعة وخمسة وسبعة وواثنا كما ذكرنا لالاقسام يحصل على اثنين فيقول الكسر واقسم عليها العدد
المختصر اليه الذي هو خمسة وثلاثون فيخرج ربع واحد وهو المطلوب الذي هو بسط جزء المسئلة واضرب فيه
ما بيد كل واحد واسم الخارج على الأربعة الذي هو الكسر الموضوع بعد المختصر اليه يخرج لكل
واحد مثل ما تقدم من الصحيح والكسر ويظهر لا يحتاج الى وضع المثال ثانيا * واعلم أن هذا
المحصول المختصر الخط عند أهل الحساب قبل ذلك بمئة وعشرين سنة حتى يصير مثل الثاني * والعمل في استخراج ذلك المجهول
هو ان تضع تحت الكسر الذي هو المطلوب خطا والعدد الذي هو المختصر اليه الذي هو المطلوب خطا والعدد الذي هو المختصر اليه الذي هو المطلوب خطا
وذلك هو المطلوب المختصر اليه الذي هو المطلوب خطا والعدد الذي هو المختصر اليه الذي هو المطلوب خطا

على ذكر أنه يستخرج به ما ينوب كل واحد ولا يذكر أن يضرب في المسئلة ليخرج العدد الذي أراد
 قسمة للورثة * فان قلت كيف ينحط به السهام حتي يصير مثل الجهول مع انه لم يخرج من قسم الثاني على
 الاول الذي تقدم أنه العمل في استخراج ما يقع به الخط لان الجهول هو الثاني المحطوط اليه لا يمكن
 قسمة على غيره قبل علم قدره * قلنا انما صح حط السهام به لان ذلك الخارج الذي يقال له جزء السهم
 مماثل أبدا لما يخرج من قسمة ما ينوب كل واحد من المحطوط اليه على ما بيده لان خارج قسمة وفق أحد
 التعددين على وفق الآخر مماثل أبدا لخارج قسمة الكل على الكل فلو قسمنا في المثال المذكور الخمسة
 والربع الذي هو المختصر اليه على الواحد والعشرين الذي هو وفق المسئلة يخرج ربع أيضا * وقد أشرت
 لعمل اختصار الخط في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه

﴿ إِذَا أَرَدْتَ عَمَلَ اخْتِصَارٍ * بِالْحِطِّ فَاسْمِعْهُ بِلَا انْكَارٍ ﴾

﴿ فَحُلِّ غَايَةَ الْمَسَائِلِ إِلَى * أُمِّةٍ مُرَكَّبًا مِنْهَا احْتِلَالًا ﴾

﴿ وَاخْتَرِ أُمِّةً عَلَيْهِمْ يَنْقَسِمُ * أَصْغَرُهَا الَّذِي يُعَيِّدُهَا رُسْمًا ﴾

﴿ وَأَقْسِمِ عَلَيْهِمْ وَاجْعَلْ مَا قَدْ بَقِيَ * مِنْ عَدَدِ جُزْءِ لِسْمِهِمْ تَرْتِيقًا ﴾

﴿ إِذْ كُنْتَ قَسَمْتَهُ عَلَى الْمُتَمَنِّعِ * ثُمَّ بَسَطْتَهُ لِعَادٍ فَاسْمِعْ ﴾

﴿ وَامْنَحْ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ انْقَسَمَا * مِنْهَا وَمَا بَقِيَ بِعَيْدِهِ اِزْمَا ﴾

﴿ يُعَيِّدُ تَطْيِيعَ الَّذِينَ مِنْهُمَا * يَبْدُوا أَتْلُ عَشْرَةٍ ذَاكَ أَفْهَمَا ﴾

﴿ بِجُزْءِ سَهْمٍ حِطَّ كُلِّ يَضْرِبُ * وَأَقْسِمِ عَلَى الرُّسُومِ مِمَّا تَصِيبُ ﴾

﴿ وَاجْعَلْ جَمِيعَ أَصْغَرِ الْمُتَمَنِّعِ * مِنْ قِسْمَةِ جُزْءِ السَّهْمِ مُتَمَنِّعًا ﴾

﴿ وَاضْرِبْ بِهِ وَأَقْسِمِ عَلَى الْإِثْمَانِ * وَاخْتَصِرْ بِاللَّاحِظِ بِإِذَا لَمْ يَكُنْ مَالًا ﴾

فكانه قال لك اذا أردت عمل الاختصار لخط المسئلة فاسمعه بلا انكار
 بلا وجود انكار أحد عليك حل أخيرة المسائل الى أن ياتي منها ما يخلق انكساراً في
 الائمة الصغار أن تعلق الغرض بحطه لكون العدد لا يقسم الا على اثنين الصغار الجوزين
 الائمة أئمة ينقسم عليها أصغرهما الذي رسم بعد غاية المسئلة
 تلك الائمة التي ظهر لك أنه ينقسم عليها واجعل ما بقي من
 فوق المسئلة ترتفع بذلك على أقرانك ولا تقسم ذلك العدد على
 الامام المتنع ثم استخرجت بسط الكسر الخارج لك لتضرب في بسطه ما بقي من ذلك العدد
 نفسه في البسط فلا فائدة حينئذ في قسمته على المتنع ولا في ضربك الباقي في البسط

خرج المخطوط اليه الذي هو الاصغر المختصر اليه لانه معلوم فاسمع ذلك واعلم ما انقسم عليه الاصغر من الائمة
 ارسمن ما بقي من الائمة التي لم يحصل الانقسام عليها بعد الاصغر بعد تستطيع الامامين الذين يبدوا منها اذا
 نرب أحدهما في الآخر أقل مباشرة لتقل الائمة وافهم ذلك واعمل به واضرب حظ كل وارث في جزء
 سهم موضوع فوق المسئلة واقسم الخارج على المرسوم من الائمة بعد المختصر اليه توافي الصواب في عملك
 راجع جميع عدد اصغر أردت أن تختصر اليه مسئلة كبيرة أن يمنع ذلك الاصغر من القسمة على شيء من
 لائمة جزء السهم فوق المسئلة تتبع ما قاله غيرك ولا تقسمه على الائمة التي لا ينقسم على واحد منها اذ لو
 قسمته عليها ثم بسطت الكسر الخارج لك لتضرب في بسطه ما بيد كل وارث لعاد ذلك العدد في البسط
 فيذهب عملك في القسمة باطلا واضرب ما بيد كل وارث في جزء السهم واقسم الخارج على جميع الائمة
 الموضوعه بعد المختصر اليه * واختبر عملك بالجمع المعروف عند أهل هذا الفن يا صاحب المهمة العالمة
 يظهر صحة عملك * وان أردت أن تستعمل في اختصار المثال السابق الى خمسة وثلاثين الوجه الثالث في
 قسمة التركة فخل الجامعة التي هي أربعون ومائة الى أربعة وخمسة وسبعة ورتبها كما ذكر بعد المختصر اليه
 * ثم اضرب الواحد والعشرين التي هي سهام كل واحد من الابناء الخمسة في الخمسة والثلاثين التي هي
 المختصر اليه يخرج لك خمسة وثلاثون وسبعائة فاقسمها على الامام الاخير يخرج لك خمسة ومائة فضع
 صفرا تحت لكل واحد منهم واقسم ذلك على الامام الاول يخرج لكل واحد منهم خمسة صحيحة ويبقى
 واحد فضع الباقي تحت الاربعة فيكون ربعا واجعل الخمسة الصحيحة في جدول المختصر اليه * ثم اضرب
 الخمسة التي هي سهام كل واحد من الابناء السبعة الباقين في المختصر اليه أيضا يخرج خمسة وسبعون
 ومائة فاقسمها على الائمة الثلاثة كما ذكر يخرج لكل واحد منهم واحد صحيح وربع * فراجع تلك الارباع
 واقسمها على امامها يخرج منها ثلاثة صحيحة وادخل بها تحت جدول المختصر اليه واجمعها الى ما فوقها
 يخرج لك مثل المختصر اليه فتعلم بذلك صحة عملك * وذلك ظاهرا لا يحتاج الى اعادة صورة المثال *
 وكذلك يجري في الاختصار سائر الالوجه التي ذكرتها في الشرح لقسمة التركة * وان عرضت لك كسور
 كثيرة في سائر الالوجه الاختصار وتريد ايضاها للورثة فاكْتُبها على الكيفية المذكورة في التنبيه السابق
 وبالله التوفيق * ثم قال الناظم أصلحه الله

﴿ وَمَا قَصَدْتُ نَظْمَهُ هُنَا كَمَا عَلَى مَهِمَّاتِ الْفَرَائِضِ اشْتَعَلْتُ ﴾
 ﴿ سَمِيَتْهُ الْجَوَاهِرُ الْمُسْكُونَةُ فِي صَدَفِ الْفَرَائِضِ الْمَسْنُونَةِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك الجواهر جمع جوهرة وهي الاحجار النفيسة التي تكون في قعر بعض البحور فيترى
 للنساء حين في للبحور بعد اخراجها من أصلها التي هي الخراط السائرة لها والمكنونة اسم مقوله من
 كن الشيء مكنه فهو مكنون اذا ستره وصار في شيء هو غطاءه السائر له والمسنونة اسم مقوله من سن
 الشيء سنه فهو مسنون اذا سنه وشروعه في الشيء والقدر الذي أردت نظمه من فقه الفرائض وأعمالها الحسابية
 قد كمال ههنا في ههنا الحال كقولنا في ههنا كمال ههنا على مَهِمَّاتِ فقه عمل الفرائض ومَهِمَّاتِ أعمالها الحسابية
 في ههنا النظر أي النظر في ههنا كقولنا في ههنا كمال ههنا على مَهِمَّاتِ فقه عمل الفرائض ومَهِمَّاتِ أعمالها الحسابية
 في ههنا النظر أي النظر في ههنا كقولنا في ههنا كمال ههنا على مَهِمَّاتِ فقه عمل الفرائض ومَهِمَّاتِ أعمالها الحسابية

وقد أثبت لكل من هذه الجواهر والفرائض غطاء يحفظه من التغير على سبيل التخيل في الذهن أي سميته
الجواهر المستورة في غطاء مثل غطاء الفرائض المشروعة يكون ذلك الغطاء حافظا لها حتى يخرجها من
أرادها من غطائها الحافظ لها صافية لامة لا غبار لاحد عليها * والا قرب المبتدى أن يكون ذلك سميته
الجواهر المستورة من التغير في صدف أي في حفظ الله السائر للفرائض المشروعة من التغير * وأما سماه
الناظم بالجواهر لكون كلمته سالمة من الغرابة المستزمنة لغطاء المعنى فكانت كل كلمة منه مثل جوهرة
لامعة قد خرجت من أصدافها في الحسن والظهور ولكون أبياتها سالمة من التقيد لوقوع كل كلمة من
كلمات تركيبها في موضع تستحقه دون تقديم وتأخير فكانت أبياتها في حسن ترتيب كلماتها مثل بيوت
قلادة الجواهر في حسن ترتيب جواهرها * ولما وفق الله الناظم على تمام المطلوب على الوجه المرغوب
حمد الله تعالى على إكمال ذلك المراد لانه من النعم المقتضية للشكر من العباد وأتى بعده بالصلاة والسلام على
نبينا وآله الكرام رجاء بلوغ أمله في قبول عمله فقال

﴿ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِتِّمَامِ * لِلْفَقْرِ وَالْأَعْمَالِ بِالْإِتِّمَامِ ﴾
﴿ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ * عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ الْكَرَامِ ﴾

فأقول في تفسير ذلك الحمد هنا بمعنى الشكر والصلاة من الله على نبيه بمعنى الرحمة المراد بها الانعام والسلام
من الله على نبيه هو زيادة التعظيم والنبي هو انسان أوحى اليه بشرع وإن أمر بقبليته ويصح أن يكون
مهموزا ثم حدثت همزته للضرورة فهو على هذا النبي لانه مأخوذ من النبا الذي هو الخبر فالنبي حينئذ
هو المخبر عن الله تعالى بما أمره أن يبلغه للعباد وإن يكون رسولا لغيره فهو بمعنى اسم مفعول لانه مخبر
بما كلف به فيجمع على أنبياء بهمزة قبل الالف وهي لام الكلمة الموجودة في المفرد لأن ياء فعيل محدوفة
في الجمع لأن وزنه أفعلاء ومنه قوله تعالى اذ جعل فيكم أنبياء ويصح أن يكون بتشديد الياء فسكن بعده
التخفيف للضرورة فأصله على هذا نبيؤ بالواو لانه مأخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الارض لأن ارتفاع
قدره وعلو شأنه عند الله تعالى فاصح هذا الواو والياء مع سكن أولهما فقلت الواو ياء وأدعيت الياء في
الياء كما يقول ابن مالك

ان يسكن السابق من واو ياء * والصلوات من عروض عرياء * فياء الواو أقبل مدغما
فيجمع على أنبياء يناء قبل الالف وهي بدل لام الكلمة لأن ياء فعيل محدوفة أيضا في الجمع وآله
صلى الله عليه وسلم في موضع الدعاء كل من آمن به قال هذا الحق في تهذيبه واعرف لذلك ان آله من أبغ
دينه كما ان آل فرعون من تبعه وقال السيوطي في الخصائص آل صلى الله عليه وسلم ولد على وعقيل
وجعفر والعباس ويطلق عليهم الاشراف والواحد شريف كذا مصطلح السلف وأما حدث تخصيص
الشريف بولد الحسن والحسين في مصر خاصة من عهد الخلفاء القاطنين والكرام جمع كريم وهو من اتصف
بصفات الكرم من حسن الخلق والعبادة وغيرهما * وحمل هذا الثاني خبره لفظا تشابها مع أي شيء
أنواع الحمد الذي هو الوصف الجميل ثبت لله تعالى على إتمامه على إكمال المهمات وفيه الفرائض تمام
ولهمات أعماله الحساسة بنهاها في هذا النظم اذ هو المكمل لذلك هذا النظم تاما لانه قد أتى
في شيء من الاشياء وأفضل الصلاة وأفضل السلام كما أن الله تعالى على كل شيء قدير

الموصوفين بالكريم أى اللهم صلى أفضل الصلاة وسلم أفضل السلام على نبينا محمد وآله الموصوفين بالكريم
أى زد لهم نعمة كاملة ونمطيا كاملا على ما حصل لهم كان حاصلهم * ثم أشار الناظم الى عدد أبيات
هذا النظم مع حمد الله الذى هو مطلوب عند ختم كل محبوب بقوله

﴿أَيْتَانُهُ لَبَّتْ بِأَلَا خَفَاءَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِأَلَا انْتِهَاءَ﴾

فأقول فى تفسير ذلك الايات جمع بيت والمراد بالبيت هنا مجموع الشطرين بناء على ان مثل هذا الرجز
لا يتال فيه مشطور مزدوج لان الحرف الذى كان فى آخر الشطر الاول ليس روى اذلا يكون الروى
الا فى آخر البيت وانما وقع فى آخر الشطر التزام مالا يلزم فى الظم من جعل آخر الاول موافقا لآخر
الشطر الثانى فى الحرف الاخير كالسجع فى النثر كما قال الزبيدى ان الرجز انصاف أبيات مسجعة وهذا
القول اولى أو متعين بدليل ما يستعمله أهل هذا الفن فى مثل هذا النظم الذى هو حذف الساكن الاخير
من مستعملين وتسكين ما قبله ومن التذليل الذى هو زيادة التاء من الساكن فىؤدى لاجتماع ساكنين فى
آخر البيت ومن الترفيل الذى هو زيادة سبب خفيف فى آخر البيت لان القطع الذى كثر استعماله فى
الرجز انما ذكره فى أحد ضربى العروض الاولى التامة التى لم يقع فيها شطر ولا غيره والتذليل والترفيل
الذى ذكرهما ابن مرزوق فى شرح الخرزجية على سبيل التدوير فى أنواع ضرب العروض الاولى التامة
قائلا ولعروض الرجز الاولى التامة ضربان فادران وهما المرفل والمذال انتهى وحيث ثبت للضرب ما ذكر
جعلوا العروض التى هى آخر الشطر الاول مثل الضرب الذى هو آخر الشطر الثانى فيما استعمل فيه من
قطع أو تذليل أو ترفيل وان كان ذلك غير لازم كالسجع فى النثر * وقيل له مثل هذا الرجز يقال فيه
مشطور لذهاب شطره الاول وبقاء الثانى الذى هو محل الروى ومزدوج لان التزام روى واحد منه فى كل
زوج من الايات * والبيت على هذا القول هو شطر واحد نزل منزلة شطرين لبث فعل ماضى والهاء التانيث
من ليه فلان يلبه انا واجبه وقاله بما أحبه اجابة له * ومعنى الشطر الاول ايات هذا النظم مدلول لبت
وهو اثنان وثلاثون وأربعمائة بلا وجود خفاء فى عبارتها وانما ذكر عددها مخافة أن يزداد فيها شئ أو
ينقص منها وفى تلك الجملة إشارة الى معنى آخر وهو أن اياتها لبث قارئها بقيل ما يحبه منها أى لبته أى
تواجهه وتقبله بفهم مقصوده منها اجابة لها بلا مشقة بسهولة عبارتها وسلاستها من التعقيد والحشو ومن
الايجاز المقرط * ومعنى الشطر الثانى أنواع الحمد التى هو الوصف الجميل ثابت لله الذى وفقنى على اكمال
المقصود بلا وجود انتهاء لعدد أنواعه لان تعالى لا نهاية لها وانما أعاد حمد الله على ذلك ليحصل
ختم محمله بالحمد لان الله تعالى شرع لتبديع على الصلاة والسلام أن يقول عند اختتام الافعال واقضاء الامور
الحمد لله رب العالمين قال تعالى وقضى بيننا بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين وقال تعالى فى أهل الجنة
وأخرون دعواهم أن الحمد لله رب العالمين * ومن آخر ما قصدنا بيانه فى هذا الشرح الجامع * لما يحتاج اليه
أهل هذا الوقت * من علم القرائن النافذة مسئلة تعالى أن يجعله خلاصا لوجهه الكريم * وينفع به
المسلمين والمسلمين القيع العمم * ومن لبث فى تخليصه جهدى * ومحضت لاهل الوقت نصحي
وروى * فاصدا ذلك حمد الله تعالى لا يحجب من اعتمده * ولا يرد من قصده * قاله تعالى يجعله
مقبولا لنا من ربه * وقاله تعالى لا يضرنا عيب الله تعالى ولا يضرنا عيبه * وكان

الفراغ من تقيده أواسط ذي القعدة الحرام الذي هو أحد شهور السادس عشر بعد مائة وألف من
الاعوام * وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين * والحمد لله
رب العالمين * كمن الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم كثيرا * اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاشياخنا وجميع المؤمنين والمؤمنات والحمد لله رب
العالمين وهو حسبنا ونعم الوكيل

يقول راجي مولى الموالى * مصححه صالح مراد الهلالي

الحمد لله الذي أورت الكتاب عباده المصطفين * وخصهم أجل النعم فعلمهم أئمة وجمعهم الوارثون * والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد تم بفضل الله طبع كتاب ايضاح الاسرار المصونة
في الجواهر المكنونة في صدف الفرائض المسنونة تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحيسوبي سيد أحمد بن سليمان
الجزولي الرسموكي روح الله روحه وأنزل سحائب الرضوان على ضريحه وذلك الطبع على نفقة من يشار إلى
رفعة قدره بالبيان ومن سارت يحاسن ذكره الركيان المتوج بتاج البلاغة والعلم المتمسك بل بحلابيب
المفاخر والحلم عين أعيان السادة المزارعين السيد الحاج التهامي المزارعي باشا مرآة
الحرمان ونواحيها جزاه الله عن العلم وأهله خير جزاء يليق بمثله وزاده من فضله
مضاعفات الاحسان والاجر من عنده وقد تم الطبع على يد وكيله

السيد قاسم الدكالي أسبغ الله علينا وعليهم سيب الغفران

والمسلمين مافاح مسك الختام وبدي بدر التمام وذلك

في أوائل شهر محرم الحرام سنة خمسة وأربعين

والمائة بعد الألف من هجرة سيد

الكونين صلى الله

عليه وآله وسلم

آمين

أحمد بن الحاج محمد بن جلال

1345 هـ

1325 هـ

1345 هـ

محمد

محمد

صفحة

خطبة الكتاب	٢
أسياب التوارث	٦
موانع الارث	١٠
الوارثون من الرجال والنساء	٢٣
عدد القروض وأصحابها	٣٢
صفة ازالة الانكسار من السهام	١٠٢
كيفية تصحيح مسائل فيها وارث مفقود	١١١
عمل تصحيح مسائل الصلح	١١٧
الاقرار » » »	١٢٤
التنازع في الاستهلاك » » »	١٣٧
الحق في المشكل » » »	١٤٢
الوصايا » » »	١٤٦
كيفية قسمة التركة المعلومة	٢٢١
اختصار المسائل اذا لم يعرف قدر التركة »	٢٤٣

